



رسالة المسلم
في
حقبة العولمة

مختارة من الباحثين في الكتاب



إعداد
مركز البحوث والدراسات



رسالة المسلم
في
حقبة العولمة
نخبته من الباحثين والكتاب



إعداد
مركز البحوث والدراسات

الطبعة الأولى

رمضان ١٤٢٤هـ - تشرين الأول (أكتوبر) / تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣م

رسالة المسلم في حقبة العولة

- نخبة من الكتاب والباحثين.

الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٣م

٧٦٠ ص ، ٢٤ سم

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٥٢٦ / ٢٠٠٣

الرقم الدولي (ردمك) : ٩٩٩٢١-٤٨-٧١-٣

حقوق الطبع محفوظة

لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بدولة قطر

مركز البحوث والدراسات

هاتف : ٤٤٤٧٣٠٠ - فاكس : ٤٤٤٧٠٢٢

ص.ب: ٨٩٣ - الدوحة

موقعنا على الإنترنت : www.Islam.gov.qa

البريد الإلكتروني: E. Mail: M_Dirasat@Islam.gov.qa

ما ينشر في هذا الكتاب يعبر عن رأي المساهمين فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْ أَنَّ
النَّاسَ
لَعَصَفُوا
الْأَرْضَ
فَاسَدَتْ
الْأَرْضُ

(سورة البقرة الآية : ٢٥١)



حَضْرَةُ صَاحِبِ السَّمَوُ
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِيفَةَ بْنِ نَافِي
أَمِيرُ دَوْلَةِ قَطَرُ

تقديم
سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
المهندس عبد الله الري

الحمد لله الذي جعل التنوع في الخلق سر الحياة، وإغناء مسيرتها، وسنة المدافعة سبيل نموها، واستقامة وجهتها، وتأصيل قيم الخير فيها، وتحريرها من الظلم والإكراه، فقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَيَعٍ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: ٤٠)، ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزُّبْدُ فَذَهِبٌ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَبَثَلٌ فِي الْأَرْضِ...﴾ (الرعد: ١٧).

وجعل البشرية أفراد أسرة، ينحدرون من أصل واحد، وأقام العلاقة في بناء الحياة والعمران والحضارة الإنسانية، على التعاون والتكامل، لا على الصراع والتناحر، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، الذي انتهت إلى رسالته الخاتمة أصول
الرسالات السماوية جميعاً، وتمثلت في نبوته كمالات الأنبياء، فكمل به الدين،
وكان رحمة للعالمين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

وبعد:

فهذا الإصدار الثالث في مشروعنا الثقافي الكبير، والممتد بمشيئة الله: «رسالة
المسلم في حقبة العولمة»، يأتي في الوقت المناسب، على مستوى الذات
و(الآخر)، بعد أن سبقه مشروعات مقدوران في السياق نفسه: «الدور
الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد» الذي صدر بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة
الإسلامي التاسع في دولة قطر (نوفمبر، ٢٠٠٠م)، و«البعد الرسالي لدول
مجلس التعاون الخليجي (بلاد الجزيرة العربية)»، الذي ترافق صدوره مع
انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية، في الدوحة (نوفمبر، ٢٠٠٢م)، والذين تمت ترجمتهما إلى اللغتين
الإنكليزية والفرنسية، لتوسيع دائرة الإفادة، وتحقيق الانتشار، والانطلاق إلى أفق
العالمية، في محاولة للارتقاء بالرؤية الثقافية الإسلامية، إلى المستوى المأمول، في
حقبة «العولمة»، واغتنام الفرص التي أتاحتها، وخاصة على مستوى الإعلام،
والاتصال، لإبلاغ رسالة الإسلام العالمية، إلى العالم جميعه، وتعريفه بقيم هذا
الدين، التي تشكل له سفينة النجاة، والعلاج لأزماته ومعاناته.

ولعل من أهم ما تميزت به مشروعاتنا الثقافية تلك، أنها جاءت ثمرة لرؤية
مشتركة، ساهم فيها مجموعة من الباحثين والدارسين، من مواقع جغرافية،

ومدارس فكرية، وتخصصات معرفية، متنوعة، فكانت بذلك منتدى للحوار، وواحة للإخاء، وميداناً للشورى، ووسيلة للتفاكر، والمثاقفة، والإقرار بالتنوع والاختلاف، وبناء المشترك الإنساني، الأمر الذي يشكل فقهاً للحاضر، وبصيرة للمستقبل، وإغناء للرؤية، وتمريناً للذهن، وتفكيراً لقيود التعصب والتقليد، ومحاولة للارتقاء بالخطاب الإسلامي إلى مستوى الإسلام والعصر معاً.

ويمكن أن يعتبر هذا المشروع: «رسالة المسلم في حقبة العولمة»، الذي نقدمه، إحدى اللبئات المهمة، في البناء المعرفي والثقافي، الذي يضطلع به مركز البحوث والدراسات في الوزارة، وعلى الأخص في هذا الوقت بالذات، ذلك أن «العولمة» بتحليلاتها المتعددة، على المستويات كافة، بخيرها وشرها، أصبحت تمثل نازلة عامة وحقبة متميزة، لها خصائصها، وسماتها، وممارساتها، وأن أمر الدخول فيها والتعامل معها لم يعد يشكل خياراً، وأنه لا مندوحة للمسلم من استيعابها، ورصد تحليلاتها المختلفة، في المجال الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والإعلامي، وإبصار أهدافها وأدواتها، ودوافعها الظاهرة والخفية، وتحديد المجالات والفرص المتاحة، واستلهاهم قيم الإسلام في الكتاب والسنة، ومخزونه التراثي، في محاولة للإفادة من عطائها، واستخدام أدواتها ومجالاتها، وتوظيفها لإبلاغ رسالته، في الحق، والعدل، والخير، والرحمة، والأخوة، والوصول بها إلى الناس جميعاً.

ونستطيع القول: إن التفكير بأبعاد رسالة المسلم، وبيان دوره في هذه الحقبة من التاريخ الإنساني، وتقديم دليل نضيج للتعامل معها، يعتبر من الأولويات، بل من

الفروض الكفائية، وقد يكون ذلك بالنسبة للمثقفين، والقادرين، على الاضطلاع بالموضوع، من الفروض العينية، إذا اعتبر ذلك فرضاً كفايئاً بالنسبة لعموم الأمة.

وقد يكون من أخطر الإشكاليات الثقافية المعاصرة، بالنسبة للمسلم: غياب دليل التعامل مع نوازل العصر، من خلال القيم الإسلامية، بمعنى أن ينظر للنازلة ويتعامل معها، ويقومها، من خلال قيمه الخالدة في الكتاب والسنة، وأن ينظر لقيمه ويستلهمها، وينزلها على الواقع، من خلال النوازل الواقعة، والمتوقعة في الحياة؛ ذلك أن الاستمرار في رفع درجة الإحساس بالمشكلة، والحماس الكبير في وصفها، ونقدها، وبيان مخاطرها، دون الاجتهاد في وضع أوعية شرعية لحركة المسلم، وتقديم دليل علمي عملي للتعامل معها، سوف يؤذن بكارث، وانفجارات عشوائية، وضحايا وخسائر فادحة، قد لا تزيد الأمة إلا خيالاً.

إن الانسحاب من الساحة، والعجز عنه التقاط الفرص التاريخية، والتدليل عملياً على أن قيم الإسلام خالدة، وقادرة على التعامل مع كل الظروف، والأزمات، يمثل حالة من البؤس الثقافي لمسلم اليوم، والعطالة الحضارية، والمحاصرة لخلود الرسالة الإسلامية.

كما أن اقتحام الساحة ودخول المعركة دون التوفر على أدواتها وأسلحتها وإيجاد الخطة والدليل، لكيفية التعامل معها، سوءاً للتقدير، وهدرٌ للطاقات، وتبديدٌ للإمكانات، ومساهمة بالهزيمة، الحالة التي لم يعد ينفع معها الكلام عن عظمة الإسلام، الذي لم يجعل منا عظماء، قادرين على تمثل قيم الإسلام العظيمة، وتنزيلها على واقع الناس من خلال الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة.

ونستطيع أن نقول: بأن قيم الإسلام الإنسانية الخالدة، قادرة على التعامل مع حقبة «العولمة»، وتعديل مسارها، ومعالجة أزماتها، والتقاط فرصها، إذا كنا في مستوى إسلامنا وعصرنا، وأن المحصلة النهائية «للعولمة» التي اخترقت الحدود والسدود وطوت المسافات، سوف تكون في صالح المسلم للوصول إلى تبليغ رسالته ما بلغ الليل والنهار، مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ يَتِّ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ...» (أخرجه الإمام أحمد).

ولعل ما تقدمه في مشروعنا الثقافي حول: «رسالة المسلم في حقبة العولمة» يشكل دليل عمل وتعامل مع هذه الحقبة، يقدم للمسلم بصائر على الطريق، وبشائر للمستقبل، وبذلك نحقق بعض مدلول قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله، بوافر الإجلال والتقدير على رعايته وتشجيعه ودعمه غير المحلود للمشروعات الثقافية، كما أتقدم بالشكر إلى الإخوة الباحثين والكتاب، الذين ساهموا معنا في إنجاز هذا العمل العظيم، وإلى الإخوة الذين قاموا بإنجاز هذا العمل، في مركز البحوث والدراسات، رغم الإمكانات المتواضعة، سائلاً الله أن يلهمنا العزيمة على الرشد. والحمد لله من قبل ومن بعد.

« رسالة المسلم في حقبة العولمة »

المحاور الرئيسية

المحور الأول: دلالة المصطلح والتحليلات التاريخية في المجالات المختلفة « الثقافي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الإعلامي، ... ».

المحور الثاني: العولمة وسنن المدافعة الحضارية وبناء المشترك الإنساني.

المحور الثالث: كيفية التعامل مع حقبة العولمة، من خلال القيم الإسلامية، واغتنام الفرص المتاحة، تنمية، وعطاء، وبلاغاً، وتحقيقاً للوقاية الثقافية.

المحور الرابع: العولمة بين الحوار والمواجهة ومحاولات الهيمنة والاحتصاب الحضاري.

المحور الخامس: المسلم والعولمة: رؤية مستقبلية (بصائر وبشائر).

هذا الكتاب

الغاية من هذا المشروع الثقافي، هو المساهمة، ما أمكن، بالارتقاء بالوعي الإسلامي، واسترداد الفاعلية، وتبصير المسلم برسالته الإنسانية، المهمة التي لا بد أن يضطلع بها في كل الظروف والمتغيرات، لإحقاق الرحمة بالعالمين، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وما يتطلب ذلك من الوعي بالذات أولاً، وما تمتلك من قيم خالدة، قادرة على العطاء، والتعامل مع نوازل العصر، ومتغيراته، وما تركز إليه من مخزون تراثي، وشخصية حضارية تاريخية، حملت قيم الحق، والعدل، والخير للإنسانية جمعاء، وشاركت فيها جميع الأجناس، والألوان، والثقافات، فجاءت نسيجاً إنسانياً عالمياً، ولم تكن حكراً على أحد، فبرئت بذلك من أدواء الهيمنة والجمود والتعصب والانغلاق.

كما يتطلب ذلك الوعي (بالآخر)، بعقائده، وتاريخه، وحاضره، ومكوناته الثقافية، حتى يشكل ذلك بصيرة، ودليلاً، لكيفية التعامل معه، من خلال معايير واضحة، تشكل أساساً للحوار، والتعاون، وبناء المشترك الإنساني، بعيداً عن الإكراه والتسلط والاستبداد، والإقصاء السياسي، والاعتصاب الثقافي.

وتشتد الحاجة لهذا الوعي بالذات و(الآخر)، أكثر فأكثر، في هذه الحقبة، من تاريخ الإنسانية، التي اصطلحنا على تسميتها بـ «حقبة العولمة»، بكل ما ترافق معها من إزالة الحدود والسدود، وماترتب عليها، من محاولات الهيمنة والمغالبة الحضارية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وإخضاع العالم لثقافة الأقوى، أو لثقافة القوة، وإذابة الخصوصيات والتنوع الثقافي.

وعلى الجملة، فإن «العولمة»، التي دخلت تحت شعار: تحرير التجارة، وفتح الأسواق، ورفع الحماية الجمركية عن السلع، ترافقت مع اجتياح سياسي، وثقافي، واجتماعي، واقتصادي.

ويأتي هذا الكتاب حرصاً منا على الارتقاء بالوعي - كما أسلفنا - وتبصير المسلم، بأبعاد هذه الحقبة، والاجتهاد في تقديم ما يمكن أن يسمى: «دليل عمل وتعامل» مع هذه المرحلة، ومحاولة تحقيق الوقاية الحضارية، إضافة إلى التفكير بكيفية التقاط فرص «العولمة» والإفادة من أدواتها، وآلياتها، ومجالاتها المتاحة، وحتى من أزماتها، لطرح قيم الإسلام، وتحقيق كسب أكبر، وذلك من خلال الوصول بالرسالة الإسلامية، وإبلاغها إلى العالم، وامتلاك القدرة على تجاوز السلبيات، التي تحملها «العولمة»، وتوظيف إيجابياتها.

وحيث إن البعد الثقافي، هو الأخطر دائماً، وأنه المناخ، والرحم، الذي تنشأ وتنمو «العولمة» من خلاله، كان لا بد من إدامة التفكير والاجتهاد في استنهاض همم الباحثين، والمفكرين، والنخب الفكرية، التي من المفترض أن تمثل عقل الأمة، للمساهمة في تقديم رؤية، أو دليل عمل، وتعامل، لكيفية التعاطي مع حقبة «العولمة».

ولا نزعم، أو ندعي، أننا بلغنا في هذا المشروع الثقافي، ما نريد ونأمل، ولكن حسبنا أننا فتحنا ملف الموضوع، واستدعينا إلى ساحة الهمم الإسلامي، وقدمنا بعض الملامح، والمعالم، التي يمكن أن تشكل خميرة الإنجاز وسبيل استرداد الفاعلية والنهوض، وتمثل إحدى اللبنيات في البناء المأمول، كما تشكل نوافذ للإطلاقة منها، والامتداد بها.

ولقد حاولنا، كما هو الحال في مشروعاتنا الثقافية السابقة، أن تأتي المساهمات، من مواقع ثقافية وجغرافية، ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، إضافة إلى مساهمات من غير المسلمين أيضاً، أو من الذين يعيشون ضمن منظومة الثقافات الغربية، ومؤسساتها.

وحرصاً على تقديم فكرة واضحة عن الموضوع المطروح، وضعنا له عدة محاور، عليها تحدد الإطار المطلوب للمساهمات، وتأتي البحوث قاصدة إلى حد ما، وملتزمة بالمحاور المطروحة، ومستصحبة الإطار الموضوع، لكن الإشكالية التي لا نزال نعاني منها، أو يعاني منها بعض المثقفين المسلمين، من الذين قد يحسبون على النخبة، أن الكثير منا ما يزال يعاني من بعض الإصابات، التي تتمركز في عدم الالتزام بالموضوع،

والانضباط. بمحاوره، واستصحاب إطاره، والتوهم أن ما عنده، أو ما يشغله، أو يهتم به، يمكن أن يكون صالحاً لكل زمان، وكل مكان، ويمكن أن يندرج تحت أي عنوان، ويستجيب لكل موضوع، مهما كان عنوانه، ومحوره، وإطاره، وهذا يوقع في حرج شديد، من جانب، ويدلل على الحالة الثقافية البائسة لبعض من نسميهم «نخبة» من جانب آخر.

فالذي قد يستدعى أو يتقدم لمعالجة مشكلة، وتقديم الحلول والرؤى، يمكن من حيث لا يدري أن يكون جزءاً من المشكلة.

ولا شك أن من المعوقات، والإشكاليات، التي واجهتنا، وتواجهنا في معظم مشروعاتنا الثقافية، هي تلك الاعتذارات، غير المتوقعة، التي تشكل لنا الكثير من الإحباط، على طريق الإنجاز، لأنها تشكل فجوات في العمل، خاصة عندما تُسبق بوعود والتزامات بالمساهمة.

إضافة إلى أن بعض الاعتذارات لم تخل من طرفة، وذلك أنه بعد أن يتم إنجاز المساهمة، وفقاً للفكرة والمحاور التي طرحناها لتكون إطاراً للمشروع، يفضل بعض الإخوة، من الأكاديميين، إرسالها إلى مجالات محكمة، ليفيد منها للترقية في عمله الوظيفي.

ولكن في نهاية المطاف، لا يسعنا، إلا أن نحترم أصحاب هذه الاعتذارات، على الرغم مما يترتب عليها، لأن الاعتذار عن المساهمة، أفضل بكثير من المساهمات التي تفتقر إلى الموضوعية، والانضباط. بمحاور الموضوع وإطاره.

إضافة إلى أنه في كثير من الحالات يكاد يكون الاعتذار عن عدم المشاركة أفضل من الإقدام على المشاركة بموضوعات نشرت سابقاً، أو أرسلت لأكثر من جهة في الوقت نفسه، والاكتفاء بتغيير العنوان، أو حتى الإبقاء عليه، دون الإشارة إلى ذلك.

كما نود أن نعتذر لبعض الأخوة، الذين تجاوزت مساهماتهم القدر المقبول مما اضطرنا لمعاودة الكتابة إليهم والتنسيق معهم على بعض الحذف، الذي نعتقد أنه لا يؤثر على الأفكار الرئيسة للمساهمة؛ وغالباً ما يقع الحذف في إطار التعريفات مما يمكن استدراكها في مقالات أخرى.

ومع ذلك نقول: لعل هذه الهزات الفكرية والثقافية التي تجتاحنا، تكون قادرة على تحريك الرواكذ، بحيث تمثل تحريضا ثقافيا، وحضاريا، وتشعرا بالتحدى، وتدفعنا إلى إعادة النظر بواقعنا الثقافي، واكتشاف مواطن الخلل، والتخلص من إشكالية الرجل الملحمة، الذي ما يزال يملأ مخيلتنا، الذي يدعي المعرفة بكل شيء، ويدعي للكتابة ورئاسة كل شيء، للوصول إلى نوع من تقسيم العمل، والتخصص المعرفي حتى يتكامل العمل، ويعظم الإنجاز، ويعاد بناء شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل سليم.

نعاود القول: بأن ما أقدمنا عليه يعتبر ملفا مفتوحا بطبيعته، لا يمكن أن يُعالج بكتاب أو كتب، وحسبنا - كما أسلفنا - استدعاء الموضوع لساحة التفكير والنظر والاجتهاد، إلى جانب الإطلاع على الحالة الثقافية، أو الواقع الثقافي لعالم المسلمين ونخبهم على حد سواء، وهذا يحد ذاته يمثل جزءا كبيرا من الاستواء على طريق الحل، ودليلا هاديا من أدلة العمل الثقافي، إن شاء الله.

ونحب أن نؤكد أن الآراء والاجتهادات الواردة، لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الوزارة، بل يمكن القول: إن بعضها قد لا يمثلها، بل هو محل نظر.

ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والدعاء لسعادة الأخ الفاضل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد بن عبد الله غراب المري، الذي استجاب لفكرة هذا المشروع، وقد عودنا على عدم المبالاة بالصعاب، ومحاولة تجاوز كل المعوقات، ليأتي العمل بالمستوى المأمول.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الكتاب والباحثين، الذين أسهموا معنا في إنجاز هذا العمل .. وإلى الإخوة موظفي مركز البحوث والدراسات، الذين شاركوا في إعداد الكتاب، على الرغم من الظروف الصعبة، والإمكانات البشرية المتواضعة.

والله نسأل أن ينفع به، وأن يكون خطوة سديدة على الطريق الطويل، وإضاءة متميزة وبصيرة نافذة، على هذه الحقبة الخطيرة من مسيرة البشرية، تعين المسلم المعاصر على الاضطلاع برسالته.. إنه نعم المسؤول.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العالم الإسلامي والعولمة

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري (*)

الاجتهاد في البحث العلمي، شرطٌ من شروط ردِّ التحدي الحضاري، فالعلم، هو الذي يصنع الحضارة، ويصوغ مستقبل البشرية. ولن تزدهر الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل، إلا بالابداع والاجتهاد في البحث العلمي الذي يخدم التنمية، ويساهم بفعالية في تحديد الحياة.

مدخل:

أصبح من مظاهر الفكر الإسلامي التي تبلورت وسادت، منذ فجر اليقظة والانبعاث في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وإلى اليوم، الجنوحُ إلى الرفض المطلق للفكر الغربي، والإعراض عن الأخذ به والاستفادة منه والتكيف معه، وتوجَّس المفكرين والمصلحين وأهل العلم وذوي الرأي خيفةً من المذاهب والمدارس الفكرية والاتجاهات والتيارات الثقافية ومن النظم الاقتصادية والمناهج السياسية، واتخاذ مواقف إزاء كلِّ ما يرد من الغرب من أفكار ونظريات، تتسم في

(*) المدير العام.. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الغالب بالشك والريبة فيها، وعدم الاكتراث بها، والتقليل من قيمتها، وأحياناً تبلغ هذه المواقف حدّاً من الغلوّ يصل إلى إشهار الحرب ضد الفكر الغربي في جميع مناحيه، جملةً وتفصيلاً.

ولقد نتج عن هذه المواقف، التي تكاد تكون ظاهرة عامة يصطبغ بها الفكر الإسلامي، أن أصبح مصطلح «الأفكار المستوردة»، أو «المذاهب المستوردة»، يستبطن معاداةً لهذه الأفكار على علاقتها، وبجافاةً لتلك المذاهب برمتها، ويدلّ على الرفض المطلق، أو في أحسن الأحوال، التردّد المشوب بالشك، أو اللامبالاة التي تؤدّي إلى تجاهل الفكر الغربي، على تعدّد مدارسه وتنوّع اتجاهاته، مما يترتب عليه ضياع العديد من الفرص التي يمكن أن تتاح للاستفادة من جوانبه الإيجابية، والانتفاع بها، والتعامل معها على نحو من الأنحاء، ومن موقع التميّز والاعتزاز بالهوية، والتشبث بالخصوصيات الثقافية والحضارية.

ولقد سألَ حبرٌ كثيرٌ، طيلة القرن العشرين، في تصنيف الكتب وكتابة الدراسات والبحوث التي تقف من «الأفكار المستوردة» و«المذاهب المستوردة» موقف الردّ والتصديّ والمواجهة الجادة والقطيعة والخصومة، وذلك من خلال رؤية قاصرة ضيقة الأفق ينقصها البعدُ الإنساني العالمي، وبفكر عاجز عن إدراك الحقائق في أصولها، وفهم التطورات التي طرأت على الفكر الإنساني من أساسها، مما تولّد عنه تيّارٌ كان له، ولا يزال، التأثير القويّ في الاتجاهات التي سارت فيها مدارس الفكر الإسلامي، على اختلاف مشاربها وتباين منابعها.

وينطبق هذا الموقف الفكري على العديد من الأفكار والنظريات والدعوات التي ظهرت في هذا العصر، وخصوصاً في العقد الأخير من القرن العشرين، ومنها «العولمة» التي فرضت نفسها باعتبارها نظاماً أراد القائمون عليه أن يكتسب الصفة الدولية بقوة الهيمنة التي يفرضونها على العالم.

العولمة مفهوم متحرك:

لقد اهتم الفكر العالمي اهتماماً بالغاً بدراسة «العولمة»، تعريفاً وتقديماً لمعانيها ودلالاتها، وتحليلاً وتفسيراً لمضامينها ومفاهيمها، بحيث يمكن القول: إن ما نشر عن «العولمة» خلال العشر سنوات الأخيرة، يفوق ما كتب عن المذاهب والنظم والأيدولوجيات والقوالب الفكرية التي عرفت الإنسانية في العقود الخمسة الماضية.

«فالعولمة» من وجهة نظر قانونية واقتصادية معاصرة، تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم بصورة تؤدي إلى تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها، وتمتد بتأثيرها إلى باقي مجالات الحياة، فلا تقف عند الاقتصاد فحسب، وإنما تتعداه إلى الثقافة والتربية والتعليم والإعلام والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.

ويذهب دعاة «العولمة» إلى أنها تتيح فرصاً كثيرة لملايين البشر في شتى أنحاء العالم، على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة وتبادل التكنولوجيا الجديدة وتوثيق الارتباط بين الشعوب عبر «الإنترنت».. «فالعولمة» من هذا المنظور لا تعرف حواجز أو قيوداً، وتحتاج كل الحدود الجغرافية والوطنية، وأحياناً الأخلاقية. وينبغي أن نعي جيداً مدلول هذا التعريف «للعولمة»، ونفهم مضامينه بعمق، بغض النظر عن موقفنا المبدئي والأخلاقي والوطني منه.

ولقد تعددت الشروح، وتنوعت التفسيرات، التي حاول بها مفكرو العصر، من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية، فهم «العولمة» وتفسيرها، ومع ذلك فإن أجمع شرح «للعولمة» وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرج عن اعتبار «العولمة» - في دلالتها اللغوية أولاً - هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية «للعولمة GLOBALIZATION» في الإنجليزية والألمانية،

وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح «MONDIALISATION»، ووضعت كلمة «العولمة» في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

ومهما تعددت السياقات التي ترد فيها «العولمة»، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في جميع اللغات، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم، وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال «العولمة». بمعنى جعل الشيء عالمياً^(١).

لقد رجعت إلى المعجم العالمي الشهير (WEBSTER'S) فوجدت فيه أن «العولمة GLOBALIZATION» هي إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً^(٢). ولكني ألفت أن هذا المعنى شديد البراءة بالغ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم المصطلح، كما يُشاع ويتردد في العالم اليوم. ولذلك فإن المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي «للعولمة»، لا يتحدد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين^(٣).

فهل «العولمة» خطر؟ وهل «العولمة» شرٌّ كلها؟ وهل يوجد مجال للاختيار أمام تيار «العولمة» الجارف المدعم بالنفوذ السياسي الضاغط والهيمنة الاقتصادية القاهرة؟ لقد اعتنى المفكرون، من شتى المشارب، سواء من العالم الإسلامي، أو من مختلف أنحاء العالم، بالتأصيل والتعديد والتنظير «للعولمة». وحسبنا أن نقول: إن «العولمة»

(١) محمود فهمي حجازي، مجلة (الهلل)، عدد مارس ٢٠٠١م، القاهرة، ص ٨٧.

(٢) WEBSTER'S NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991, P 521.

(٣) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل للتعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦١.

نظام عالمي آخذ في الغزو والاكتماس، وهو بهذا الاعتبار حقيقة من حقائق هذه المرحلة من التاريخ.

ولعل أبرز ملامح «العولمة» هي ما يتبدى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب و«الإنترنت»، وذلك على النحو التالي:

- عمق التأثير في الثقافات، وفي السلوك الاجتماعي، وفي أنماط المعيشة.
- اتساع دائرة الخيارات الاقتصادية، من خلال حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضائل القدرة على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاستقلالي سياسياً.
- نمو ما أصبح يُعرف باسم القطيع الإلكتروني (ELECTRONIC HERD) من مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.
- تسخير أدوات «العولمة» بكيفية تمكن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمثقفين، بحيث تؤثر في تمهيش لغاتهم الخاصة وفي إضعاف هوياتهم الوطنية.
- وبذلك يكون «للعولمة» قدرات استثنائية للتغلغل، وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة «العولمة» على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي «جاك شيراك»، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (١٤ يوليو ٢٠٠٠م)، حيث قال: «إن «العولمة» بحاجة إلى ضبط، لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عامل تقدم، فهي تثير أيضاً مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيداً، ومن هذه المخاطر ثلاثة: أولها أنها تزيد

ظاهرة الإقصاء الاجتماعي؛ وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية؛ وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية»^(١).

والواقع أن «العولمة» جزءٌ من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات، ولا يملك أحدٌ منها أن يقف بمنأى عنه. ولذلك فإن العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضاً، ونقف مشدوهين مبهورين لا نربم. فإذا عاجلنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعجُّ به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقدرٍ كبيرٍ من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه، أو نتوهمه.

إن الصدق مع النفس، هو الخطوة الأولى نحو امتلاك أدوات التحكم في الآثار المدمرة «للعولمة» بكل انعكاساتها وتأثيراتها، خصوصاً الجانب الثقافي منها. ومن الصدق مع النفس، أن نعترف ونقرّ بأننا، كأمة إسلامية، وفي هذه المرحلة التاريخية، لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات «العولمة»، وللتحكم في اتجاهات الرياح التي تمبُّ بها. ولا ينبغي أن يفتر هذا الموقفُ الصادقُ في عضدنا، أو أن يُقعدنا عن القيام بما يتعين علينا القيام به، من عملٍ دؤوبٍ للتخفيف من وطأة آثار «العولمة»، ولردّ هجماتها، ولتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو، ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلّك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقفُ، لا بالمواجهة والتصدي، وإنما بالفهم والاستيعاب والتكيف والاندماج.

ولذلك، فإننا ندعو إلى أن نلتمس «للعولمة» جوانبَ إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمل، لتوظيف إيجابيات «العولمة» فيما ينفعنا في حياتنا العامة، وبذلك نتحقق لنا الاستفادة على أوسع نطاق من «العولمة».

(١) محمد السماك، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة، منشورة في مجلة (الحوادث)، عدد ٢٣١٠، ٢٣/٩/٢٠٠١م، لندن، ص ٦٣.

إن هذا الموقف الإيجابي إزاء «العولمة» يتطلب منا أن نخاطر في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدين ندب حظوظنا، وعاجزين نتفرّج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهزيمة النفسية أمام «العولمة» تأتي من اعتبار ظاهرة «العولمة» حتمية. وهذا أمرٌ مبالغ فيه، وهو لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة «العولمة» حتمية، قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفذ جهده، وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس مُلزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال، أن يوصف بالحتمية اختياراً لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقفٌ ظالم، لأنه يحمل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيلٍ بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتمية، يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره^(١).

إن حقائق الأشياء تؤكد أن «العولمة» لا تمثل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت سياسية مستقرة وإلى قواعد اجتماعية وثقافية راسخة، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً وتستقر فيها أوضاعها العامة، فإنها قادرة على الاحتفاظ بخصوصياتها، والنجاة من مخاطر «العولمة»، وتجاوز سلبياتها.

ومن الأساليب التي يستخدمها مهندسو «العولمة» ومروجوها، تنمية الشعور بالهزيمة والاستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات، من خلال إضعاف الإحساس بالذاتية، وبالتميز، وبالاعتزاز بكل ما يمتُّ إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي بصلة.

(١) جلال أحمد أمين، العولمة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٤٢.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمي «للعولمة» يتنامى باطراد، ولكن على مستوى الجماعات الراضية التي تحنّ إلى عصر الفكر الشمولي، أو من ينصاع مع الشعارات التي ترفعها، وإن كان هذا الرفض لا يملك أن يؤثر في صدّ هجمات «العولمة» على أمم الأرض وشعوبها، على الأقل في المدى المنظور، لأننا نعتقد جازمين، أن كل نظام ظالم للإنسان، أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكم في أشواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو إلى انهيار وزوال، لأنه يصادم سنة الله في خلقه، ويتنافى مع فطرة الله التي فطر الناس عليها.

وأمام عنفوان «العولمة» وضغوطها القوية، لا ينبغي أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقوياء المتحكمين في أزمّة الأمور في ظل النظام العالمي الجديد. ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذه، مع ما ذكرناه آنفاً.

إن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة من المفكرين من العالم الإسلامي الذين بحثوا ظاهرة «العولمة»، يكمن أساساً في أنهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديدة التي يتعيّن على المجتمعات الإسلامية فهمها والعمل في حدودها، ويضيئوا أمام أصحاب القرار والنخب المثقفة والمفكرة، المصاييح لتسلّط على الحقائق كما هي، لا كما نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يُسهبون إسهاباً مفرطاً، في تعداد مساوئ «العولمة» وأضرارها والمخاطر التي تتسبّب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا، يقومون بشقّ من الواجب، ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحداً منا لا يجادل في أن ثمة شواهد كثيرة تشير إلى أن قوى «العولمة» المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وأيديولوجي لقوى الاستغلال والسيطرة والاحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نمواً لتلك الأكثر نمواً، وإن كانت آليات تكريس التبعية قد اختلفت في ظل «العولمة»، من الاستعمار

التقليدي، إلى اللجوء لسياسة الضغط الاقتصادي^(١). فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها. ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتد وتتشعب وتتواصل؟.

إن المنهج في بحث ظاهرة «العولمة»، هو إلى الوصف التحليلي والنقد السياسي من منطلق أيديولوجي، أقرب منه إلى المعالجة العلمية المستنيرة المبرأة من كل هوى سياسي أو أيديولوجي. ولذلك كان من السلبات التي وقع فيها معظم من عالج قضية «العولمة» من خلال هذا المنهج، العزوف عن الموضوعية المجردة تحت تأثير الفكر الشمولي الذي كان يسود في عهود القطبين الأكرين، في زمن الحرب الباردة.

واقع العالم الإسلامي والعولمة:

لقد تحاشيت أن أقول: إن العالم الإسلامي في مواجهة «العولمة»، لأني رأيت في ذلك مجافاةً لواقع الحال، ومخالفةً لطبيعة الأشياء، على اعتبار أن «العولمة» مفروض أمرها على العالم أجمع، بحيث لا تمتلك دولة من دوله أن ترفضها، أو تتردد في التعامل معها والاندماج فيها.

وعلى مستوى العالم الإسلامي، الذي لا يدخل في مكنته رفضُ الواقع العالمي، فإن الأمر المطلوب للتكيف مع «العولمة»، هو تنسيق الموقف الإسلامي في إطار العمل الإسلامي المشترك، لامتلاك شروط التكيف مع المتغيرات الدولية.

ولابد قبل التطرق إلى بحث السبل الممهدة والوسائل الكفيلة بتأسيس موقف إسلامي موحد تجاه نظام «العولمة»، من أن نعرض لتحليل واقع العالم الإسلامي

(١) رجب البنا، البحث عن المستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٢٤؛ مصطفى عمر التير، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة، مجلة (شؤون عربية)، العدد ١٠٥، بيروت، مارس ٢٠٠١م، ص ٤٨.

وظروفه الحالية وأوضاعه العامة، خصوصاً ما يتعلق منها بما نصطلح عليه بالبناء الحضاري القائم على أسس التربية والعلوم والثقافة.

إنَّ الرُّؤى إلى واقع العالم الإسلامي تتعدّد حسب الزاوية التي ينظر منها إلى الأوضاع العامة. وربما كان المنهج المقارن في الحكم على الظواهر الاجتماعية وتطوير الأمم والشعوب سياسياً وحضارياً، هو الأقوم للوقوف على درجة التقدّم ومستوى التغيير لأمة من الأمم. والمقارنة بين أوضاع العالم الإسلامي في مطلع القرن العشرين وبين أوضاعه في بداية القرن الحادي والعشرين، تفضي بنا إلى نتيجة بالغة الأهمية مفادها أن تقدماً ملموساً قد تحقّق، وأن الصورة قد تغيّرت إلى ما هو أحسن، وأن واقع العالم الإسلامي اليوم، على الرغم من مظاهر التمزّق والتشتّت والاختلاف في الموقف والرؤية والرأي، وعلى الرغم أيضاً من التدنّي في مستويات التنمية والانخفاض في معدلات الناتج الوطني في معظم البلدان الإسلامية، على الرغم من ذلك كلّ، فإن حاضر العالم الإسلامي لا يكاد يُقارَن بماضيه من وجوه عدّة يطول مجال الخوض فيها. ويوجد العالم الإسلامي في قلب الصراع العالمي المحتدم، مما يجعله مستهدفاً من النواحي كافة، ومعرضاً لمخاطر من جميع الأطراف التي تتصارع في الساحة الدولية. ولقد ترّتب على هذا كلّ، تفاقُم التحديات التي تواجهها دول العالم الإسلامي، بصورة تؤثر بشكل عميق في الحياة العامة، وتنعكس آثارها السلبية على العملية التنموية برمتها.

ويمكن أن نحصر أهمّ هذه التحديات التي تطبع واقع العالم الإسلامي، فيما يلي، وقد رأيت أن أبدأ بالثقافة لأنها حجر الزاوية في البناء الحضاري للأمم والشعوب، ولأنها القاعدة الصلبة التي تنطلق منها للتعامل مع تحديات «العولمة» لتحقيق مصالحنا:

- تحدّيات ثقافية، على مستوى التنظير، والتخطيط، والعمل الثقافي والفكري والأدبي والفني في حقوله المتعدّدة، وعلى مستوى المواجهة المتكافئة مع التيارات الثقافية العاتية الوافدة من الغرب والشرق معاً، والموجات الإعلامية والمعلوماتية الكاسحة.

- تحدّيات اقتصادية، على مستوى الاختيارات، والإصلاحات، والتطبيقات، والتكيّف مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، والاندماج في تيار «العولمة» واقتصاديات السوق، والتعامل مع المنافسة الدولية في هذه المجالات جميعاً، والمضيّ قدماً في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل، بفكر جديد، وبرؤية متفتحة.

- تحدّيات اجتماعية، على مستوى محاربة الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض، ومقاومة اليأس الذي يدفع بالشباب إلى الانهيار، وعلى مستوى المواءمة بين النظم وأنماط السلوك الحديثة، وبين المحافظة على الثوابت والخصوصيات الثقافية والحضارية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

- تحدّيات سياسية، على مستوى نُظم الحكم والإدارة ومدى استجابتها لتطلعات الشعوب الإسلامية، والتزامها بالقيم الثابتة للحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال، وفي المقدمة منها الشورى، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في الإجراءات والممارسات السياسية؛ وعلى مستوى العلاقة بين المواطنين والإدارة؛ وعلى مستوى تدبير الشأن العام، بصورة إجمالية.

- تحدّيات تنموية، على مستوى الجهود المبذولة للقضاء على معوّقات التنمية، وعلى مستوى بناء القواعد الثابتة للنهضة التنموية في جميع الميادين، تحقيقاً للتنمية المستدامة التي تنطلق من تنمية الحاضر والحرص على مدّ منافع التنمية وفوائدها إلى الأجيال القادمة.

إنَّ الاستغراق في تحليل أبعاد هذه التحدّيات، والبحث عن السبل المؤدية إلى التعامل معها، يطول ويتسع بحاله. ولذلك فإن الرؤية الواقعية إلى طبيعة هذا العصر، تجلي لنا الحقيقة التالية، وهي: أن بناء القاعدة العلمية في المجتمعات الحديثة، هي مفتاح التعامل مع تحدّيات العصر، مهما تفاقمت خطورتها؛ لأن بناء الإنسان هو الأصل في بناء الحضارة، ولأن المجتمع القوي القادر على الدفاع عن حقوقه ومصالحه، هو الذي تقوم فيه نخضة تربوية علمية وثقافية شاملة.

من هذه الزاوية، رأيت أن أعرض لأكبر تحدّ يواجهه العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين في ظلّ «العولمة»، وهو التحدّي العلمي، ولكن بعد أن أتناول في تركيز شديد، التحدّي التعليمي على سبيل التمهيد، لأنه مكمّن الخطر والمصدر الذي يأتي منه التهديد للخصوصيات الثقافية.

إنّ التعليم القويّ الجيد والمهدف، يشكّل المنطلق الأساس لمواجهة هذه التحدّيات جميعاً. ولكن في هذا المجال أيضاً تعاني دول العالم الإسلامي تحدّيات كبرى لا بد من مواجهتها والتغلّب عليها، وأهمّ هذه التحدّيات ثلاثة:

أولاً: التقدم الهائل في مجالات الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وقصور الإمكانيات المادية والفنية والأكاديمية لدى الدول الإسلامية عن ملاحقة هذا التقدم، والتكيف معه.

ثانياً: موازمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل المتنامية.

ثالثاً: حرية التعليم التي تنحصر في الدور الذي يُناط بالدولة، دون أن تتاح الفرص للقطاع الخاص وللمؤسسات والمنظمات والجمعيات الأهلية لممارسة الحق في التفكير والاجتهاد لتطوير التربية والتعليم، مما يعطل الطاقات، ويثبط الهمم، ويزرع اليأس من الإصلاح في النفوس، ومما يتعارض كلياً مع روح الحضارة العربية

الإسلامية والتراث العربي الإسلامي في هذا المجال، حيث كانت تقوم حلقات العلم الحرة في المساجد والجوامع تناقش فيها بحرية مختلف الأفكار والمذاهب الإسلامية، وتستنبط الحلول للمشكلات والمعضلات التي تواجه المجتمع.

ومهما يكن الحال، فإن هذه التحديات ليست مما لا سبيل إلى التغلب عليه، وتحويله من تحديات سلبية إلى تحديات إيجابية، تحفز إلى العمل وتشجع عليه، وتستنهض الحمم وتقوي العزائم. وللوصول إلى هذا المستوى من التفكير والتدبير والممارسة، لابد من انتهاج الأسلوب العلمي في التخطيط والتنفيذ، في إطار تعاون وتكامل وتنسيق وتضامن إسلامي حقيقي، لأن الأعباء أضخم من أن تنهض بها دولة واحدة من دول العالم الإسلامي.

إن مواقف الدول تعبر عادة عن اختياراتها، وترجم سياساتها، وكل موقف تتخذه دولة من الدول هو تعبير سياسي عن السيادة الوطنية. ولذلك فإن توحيد المواقف إزاء مسألة ما، لتصبح موقفاً واحداً موحداً، بالمعنى المباشر، وبالدلول القانوني، أمرٌ يقتضى إجراءً دستورياً تتخذه الدول في إطار ممارستها للسيادة.

وفي هذه الحالة، فإنه يتعذر الوصول إلى هذا المستوى من توحيد المواقف، نظراً إلى طبيعة النظام الإسلامي الإقليمي المتمثل في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

من هذا المنظور، فإن الأقرب إلى الإمكان وما يدخل في المستطاع، هو (تنسيق المواقف) الذي يعني تعبئة الجهود وتضافرها، وحشد القوى وتعزيزها، والسعي بكل الوسائل الممكنة لتعميق التضامن الإسلامي، ولتوسيع نطاق التعاون في كل شأن من الشؤون العامة التي تتصل بحياة الشعوب الإسلامية، دونما استثناء، وذلك تفعيلاً لأهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، وتوظيفاً للإمكانات التي يوفرها العمل الإسلامي المشترك، للتعاون والتكامل والتنسيق على جميع المستويات.

العولمة الثقافية: مخاطرها ووسائل التعايش معها:

إذا كان العالم الإسلامي يوجد تحت تأثير ظاهرة «العولمة» الثقافية، بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية، التي هي دون ما نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه «العولمة» ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟

إن المقومات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكل رصيدنا التاريخي، لن تُغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة «العولمة» الثقافية، مادامت أوضاع العالم الإسلامي على ما هي عليه، في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة. ولا يحسن بنا أن نستكف من ذكر هذه الحقيقة، لأن في إخفائها والتستر عليها، من الخطر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التي تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

فالشعوب الضعيفة اقتصادياً والمتخلفة تنموياً، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هوياتها وطهاره خصوصياتها. ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار «العولمة» الثقافية، هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحي كافة، انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع العمل من أجل تقوية الاستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأنحوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقاً للتوجيه القرآني الرشيد.

وكما أن ظاهرة «العولمة» الثقافية تتركب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهة المطلوبة لآثار هذه «العولمة»، لا بد وأن تكون قائمة على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة، وفي جميع القنوات، من أجل تعزيز التضامن الإسلامي حتى يكون القاعدة المتينة للتعاون بين المجموعة الإسلامية في كل الميادين، وفي سبيل تطوير التنمية الشاملة في العالم الإسلامي، للرفع من مستوى الحياة بمحاربة الظلم والفقر والجهل والمرض، وبإشاعة الوعي الاجتماعي والثقافي الراقى، من خلال الاستثمار العلمي للموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الشعوب الإسلامية، والتوظيف المخطط والمدرّوس للإمكانات والقدرات، والاستغلال الجيد للفرص المتاحة وللآفاق المفتوحة أمام العالم الإسلامي لتحقيق نقلة حضارية حقيقية.

إن تقوية الكيان الإسلامي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وثقافياً وتربوياً، هي الوسيلة الأجدى والأمنع والأكثر تأثيراً للتغلب على الآثار السلبية «للعولمة» الثقافية، وللإستفادة أيضاً، من آثارها الإيجابية في الوقت نفسه، من خلال التكيف المنضبط مع المناخ الثقافي والإعلامي الذي تشكله تيارات «العولمة» الثقافية، والتعامل الواعي مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها. وبدون هذه الوسيلة، سنضيع في مهبّ رياح «العولمة»، وتكتسحنا تياراتها العاصفة الجارفة^(١).

وما لاشك فيه أن الإجراءات المطلوب اتخاذها في المدى القريب، أو تفعيل ما اتخذ منها حتى الآن، هي التي تشكل الموقف الإسلامي (المتناسق) تجاه «العولمة»، بالمفهوم الذي ألحنا إليه آنفاً، وهو المفهوم الذي يقوم على التنسيق في السياسات، والتكامل بين الاختيارات، والتعاون في التطبيقات.

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٣ - ١٤.

إنَّ العالم الإسلامي في وضع متأزم على مختلف الأصعدة، وبصورة خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد إدارة الشأن العام ومعالجة الأزمات التي تعترض مسيرة التنمية في بلدانه. وليس من العقل ولا من الرشد السياسي، أن نتجاهل هذه الحقائق، وأن نصدر في تحركاتنا وتصرفاتنا وقراراتنا جميعاً، عن منطلقات وهمية لا تمتُّ بصلة إلى واقع الحال.

وتلك هي رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات العاملة في إطارها، وفي المقدمة منها، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التي نهضت بمسؤولياتها، فوضعت استراتيجيات متكاملة تشكّل إطاراً للعمل الإسلامي المشترك في مجال اختصاصاتها، وهي التربية والعلوم والثقافة^(١)، وهو الأمر الذي يُعدُّ بكل المقاييس، إنجازاً حضارياً غير مسبوق، وفرّ للعالم الإسلامي وسائل فعالة لتنسيق المواقف ولتكمال السياسات وللتعاون في تنفيذها، على النحو الذي يحقق المصالح العليا للأمة الإسلامية، ويكسبها القوة والقدرة للتعامل مع نظام «العولمة».

ومن أجل أن نفهم البُعد الفلسفي «للعولمة» فكرةً ومنهجاً ونظماً، لابد لنا من أن نتوقف قليلاً عند الفكرة المحورية التي تروج في عصرنا، وأقصد بها فكرة (صراع الحضارات)، التي إن استوعبناها بعمق، ووقفنا على مصادرها ومضامينها، وفهمنا أبعادها، تيسّر لنا أن نستوعب «العولمة» في أبعادها جميعاً، وأمكن لنا الاستفادة منها على النحو الذي تتحقق به مصالحنا الحيوية.

(١) وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة حتى الآن الاستراتيجيات التالية: استراتيجية تطوير التربية في البلاد الإسلامية (اعتمدها المؤتمر العام الثالث للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المنعقد في عُمان عام ١٩٨٨ م)، والاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في دكاكر عام ١٩٩١ م)، واستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران عام ١٩٩٧ م)، واستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب (اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة عام ٢٠٠٠ م)، واستراتيجية الاستفادة من العقول المهاجرة في الغرب (اعتمدها المؤتمر الإسلامي التاسع والعشرون لوزراء الخارجية المنعقد في الخرطوم عام ٢٠٠٢ م)، ولستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية (اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية المنعقد في ماليزيا عام ٢٠٠٣ م).

صراع الحضارات.. هل هو حتمية؟

يطرح عدد من المفكرين الغربيين، خاصة الأمريكيين منهم، فكرة صراع الحضارات أو صدامها باعتبارها حتمية، وهم هنا يقعون فيما وقعت فيه نظرية الحتمية التاريخية، التي تهافت وأصبحت من مخلفات التاريخ الفكري للبشرية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويأتي «صامويل هنتغتون» في مقدمة هؤلاء المفكرين، حيث أصدر في عام ١٩٩٦ م كتابه الشهير «صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي»، و«فرانسيس فوكوياما» الذي أصدر كتابه الشهير أيضاً «نهاية التاريخ».

والقول بحتمية صراع الحضارات أو صدامها، يُجافي سنة التاريخ، ويتعارض مع طبيعة الحضارة، فالحضارة لا طابع عرقي لها، وهي لا ترتبط بجنس من الأجناس، ولا تنتمي إلى شعب من الشعوب، على الرغم من أن الحضارة قد تنسب إلى أمة من الأمم، أو إلى منطقة جغرافية من مناطق العالم على سبيل التعريف ليس إلا، بخلاف الثقافة التي هي رمز للهوية، وعنوان على الذاتية، وتعبير عن الخصوصيات التي تتميز بها أمة من الأمم، أو يتفرّد بها شعب من الشعوب.

والحضارة هي وعاء للثقافات متنوعة تعددت أصولها ومشاربها ومصادرها، فامتزجت وتلاقحت، فشكّلت خصائص الحضارة التي تعبّر عن الروح الإنسانية في إشراقاتها وتجلياتها، وتعكس المبادئ العامة التي هي القاسم المشترك بين الروافد والمصادر والمشارب جميعاً.

ولكلّ حضارة مبادئ عامة تقوم عليها، تنبع من عقيدة دينية، أو من فلسفة وضعية، حتى وإن تعددت العقائد والفلسفات، فإن الخصائص المميزة للحضارة تُستمد من أقوى العقائد رسوخاً، وأشدّها تمكّناً في القلوب والعقول، ومن أكثرها تأثيراً في الحياة العامة، بحيث تصطبغ الحضارة بصبغة هذه العقيدة، وتنسب إليها، فتكون النسبة حيحة، لصحة المبادئ التي تستند إليها، ومثال ذلك الحضارة الإسلامية.

والحضارات الكبرى التي عرفها تاريخ البشرية تَنَفَّوَتْ فيما بينها في موقفها من المادية والروحانية، فمنها ما يغلب عليه الجانب المادي، ومنها ما يغلب عليه الجانب الروحي، ومنها ما يسوده التوازن بينهما. فهي إذن، سلسلة متعاقبة من الحضارات التي تخلي كل واحدة منها المجال لما سوف يتلوها من حضارة أخرى، مما جعل كثيراً من الباحثين في مجال دراسة الحضارات يذهبون إلى القول بوجود التماثل والتطابق بين الكثير من هذه الحضارات^(١). والتماثل والتطابق لا يدعان مجالاً للصراع.

ولذلك، فإن الحضارات لا تتصارع، وإنما تَتَدَافَعُ وتَتَلَاقَحُ ويكمل بعضها بعضاً، وتَتَعَاقَبُ وتتَوَاصَلُ، لأنها خلاصة الفكر البشري والإبداع الإنساني وحركة التاريخ التي هي، في المفهوم الإسلامي، سنة الله في الكون. فالصراع بين الحضارات، ليس وارداً، لأن دورات التاريخ تَطَّرِدُ وفق المشيئة الإلهية، ولأن التاريخ هو من صنائع الله، والإنسان الذي يؤثر في مسار التاريخ ويصوغه ويُدع فيه، هو من أكرم خلق الله.

والتدافع الحضاري مفهوم قرآني، وهو جامعٌ للمعاني والدلالات التي تؤكد بطلان نظرية صراع الحضارات من الأساس، يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، ويقول عز من قائل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: ٤٠). ويأمر الله عباده بالدفع بالتي هي أحسن في جميع الأحوال، في قوله تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (فصلت: ٣٤)، ويقول عز وجل: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ (المؤمنون: ٩٦).

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، خصائص الحضارة الإسلامية وآفاق المستقبل، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، الرباط، ٢٠٠٢م.

ودفع الله الناس بعضهم ببعض يُلغى الصراع ويطل زعمه، لأن هذا (الدفع) هو الذي يمنع فساد الأرض ويحول دونه. وينبغي أن نتنبه في هذا السياق إلى الفرق الدقيق بين (فساد الأرض) و (الفساد في الأرض)، فالمعنى الأول الوارد في الآية القرآنية الواحدة والخمسين بعد المائتين من سورة البقرة، ينصرف إلى فساد الأرض باختلال النظام الذي وضعه الخالق سبحانه حياة البشر فوقها، الذي إذا اختل واضطرب، فسدت الأرض. وهذا مظهرٌ من مظاهر الصراع، وهو الوضع الذي ينتج عن احتدام الصراع بين الحضارات والثقافات. أما المعنى الثاني وهو (الفساد في الأرض) فهو ينصرف إلى الفساد الذي ينتج عن أفعال البشر، وهو من طبائع الأشياء.

والحياة الإنسانية قائمة على أساس ﴿دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ﴾، فهذا هو القانون الأزلي للبشر فوق الأرض، وهو سنة الله، ولن تجد لسنة الله تبديلاً. وبذلك تنهاوى مزاعم الصراع، وتسقط افتراضاته، وتهافت حتمياته.

وعلى هذا الأساس، فإن مصير الحضارات لم يكن عبر التاريخ كله، صراعاً وصداماً، ولكنه، من حيث الجوهر والعمق تدافعاً، وكان دائماً وبصورة مطردة، يسير في الاتجاه الصاعد إلى ازدهار الحياة بتراكم العطاء الحضاري في مختلف مجالاته، وإلى الرقي بالإنسان الذي استخلفه الله في الأرض لعمارها، بينما الصراع يتجه نحو الإفساد في الأرض.

ونخلص من هذا إلى أن صراع الحضارات ليس حتميةً من حتميات التاريخ على غرار فكرة صراع الطبقات التي ادعتها النظرية الماركسية، وكما يدعي المنظرون المعاصرون الذين يرسمون معالم سياسة الهيمنة والغطرسة والقوة لقهـر إرادات شعوب العالم. وقياساً على ذلك فإن «العولمة» ليست قدراً مقدوراً، وما هي بحقيقة من حقائق التاريخ الثابتة.

التفاعل الحضاري هو البديل للصراع

لقد كان لحيوية الحضارة الإسلامية وقوتها الذاتية الدافعة لها إلى التطور والتقدم والإبداع، الأثرُ القويُّ في نقل روح المدنية إلى العالم الغربي، بقوة دفع التفاعل الحضاري، وهو الأمر الذي يعترف به ويشهد له معظم الكتاب والمؤرخين والمفكرين الأوروبيين الذين برثوا من المهوى والغرض، وكتبوا بإنصافٍ عن خاصية التفاعل الحضاري في الحضارة الإسلامية. وهذا «كرستوفر دوسن»، يذهب في كتابه «تكوين أوروبا»، إلى أن الحضارة الإسلامية احتفظت بمركز الصدارة منذ أوائل العصور الوسطى فصاعداً، لا في الشرق فحسب، بل كذلك في غرب أوروبا، إذ نمت الحضارة الغربية في ظلال الحضارة الإسلامية التي هي أكثر منها رقيّاً وتقدماً، وكانت الحضارة الإسلامية العربية - لا البيزنطية - هي التي ساعدت العالم المسيحي في العصور الوسطى على استرداد نصيبه من التراث اليوناني العلمي والفلسفي^(١).

ولعلنا لا نغالي إذا أكدنا هنا أن الإسلام، وهو دعوة الله إلى الناس كافة، ورسالته - سبحانه - إلى العالمين، هو الدين الذي يدعو إلى التفاعل الحضاري دعوة صريحة قوية، ويحثّ عليه حثّاً، على اعتبار أن الحوار الذي نادى به الإسلام، هو في طبيعته وجوهره ورسالته، تفاعلٌ حضاريٌّ.

كما لا نحتاج أن نقول: إن قاعدة التسامح التي يقوم عليها الإسلام، فتحت أمام الأمة الإسلامية السبيل إلى الاحتكاك الواسع بالأمم والشعوب، وشجعت الحضارة الإسلامية على التفاعل مع الثقافات والحضارات جميعاً. ونعني بالتسامح الديني

(١) كريستوفر دوسن، تكوين أوروبا، ترجمة ومراجعة سعيد عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، مشروع الألف كتاب: ٦٤٢، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٠٣-٢٠٢.

- تحديداً - أن تكون لكل طائفة في المجتمع الإسلامي الحرية في تأدية شعائر دينها، وأن يكون الجميع أمام قوانين الدولة الإسلامية سواء. وإذا نظرنا إلى الإسلام من حيث مبادئه وتعاليمه الأصلية، نجد أنه هو أرقى الأديان في تحقيق مبدأ التسامح، الذي هو القاعدة الأولى للتفاعل الحضاري^(١).

إن التفاعل الحضاري يستند في مفهوم الفكر الإسلامي، إلى مبدأ التدافع الحضاري، لا الصراع الحضاري، وهو المبدأ القرآني المحض، الذي نجد له أصلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، ونقف على معنى آخر له في قوله تعالى: ﴿أَدْفَعْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (فصلت: ٣٤).

فالتفاعل إذاً، في المنظور الإسلامي، هو عملية تدافع لا تنازع، وتجاوز لا تناحر. والتفاعل حياة، والتصارع فناء. والتفاعل الحضاري عندنا، حوارٌ دائم ومطرد، ينشد الخير والحق والعدل والتسامح للإنسانية قاطبة، ولا يسعى في الأرض بفساد^(٢).

والتفاعل الحضاري يقي الإنسانية من «السقوط الحضاري» الذي تنتج عنه «أزمة الحضارة». وهذا هو مأزق الإنسان في العقد الأخير من القرن العشرين وإلى اليوم، ويعتقد كبار فلاسفة التاريخ جميعهم في القرن الماضي، من «ازوالد شبنغلر» في كتابه «انحطاط الحضارة»، إلى «أرنولد توينبي» في كتابه «دراسة للتاريخ»، إلى «بكريم يوروكين» في كتابه «الديناميات الاجتماعية والثقافية وأزمة العصر»، أن حضارة الغرب العلمانية الإنسانية السائدة رغم ثرائها المادي وجبروتها العسكري تعاني من آلام مبرّحة، إذ فقدت القوى التي أدّت إلى سيطرة هذه الحضارة قدرتها

(١) أحمد أمين، يوم الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٢، ص ١٨٠-١٨١.

(٢) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٢٣ - ٢٢.

على الاستقطاب، وها هي قوى التفكك والاضمحلال تتجاوز قوى التعاضد والتماسك، والمراسي التي تثبت السفينة آخذة في التداعي، والقيم التي جمعت الناس معاً تعاني من الاضطراب، ولم تعد العلل مقصورة على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات، بل أصبح نهر الحياة برمته ملوثاً^(١).

وبالتدافع الحضاري يُنقى نهر الحياة والحضارة من التلوث، الذي يفرزه الصراع والصدام وهيمنة الفكر المادي العلماني اللاديني على الأفكار والأقوال والأفعال والممارسات وأنماط السلوك ونظم الفكر وأساليب الحياة. ولذلك نقول: إن التدافع الحضاري هو البديل للصراع.

ولا مندوحة من أن نأتي على تبيان المفهوم الإسلامي لصراع الحضارات، حتى تتبين لنا الخطوط العريضة للموضوع الذي نحن بصددده، وهو البحث عن مخارج آمنة للاستفادة من «العولمة» المفروضة على العالم الإسلامي.

صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي:

تقوم العلاقات الإنسانية في الرؤية الإسلامية، على أساس التعارف والتعاون على البر والتقوى، من منطلق وحدة الجنس البشري ووحدة الأصل المنبثق عن المشيئة الإلهية. يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ ۚ﴾ (الحجرات: ١٣). والتعارف في المصطلح القرآني يتعدى المعنى اللغوي المباشر، إلى معاني أعمق مفهوماً وأوسع دلالة. فلقد خلق الله الناس وجعلهم شعوباً شتى

(١) خورشيد أحمد، الإنسان ومستقبل الحضارة من منظور إسلامي، ضمن (الإنسان ومستقبل الحضارة: وجهة نظر إسلامية) مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ١٩٩٤ م، ص ٦١٥.

وقبائل متفرقة يسعون في الأرض من أجل غاية سامية قدرها الخالق سبحانه، هي التعارف فيما بينهم، الذي يرتقي إلى مستوى أعلى هو (تبادل المعرفة) أو (تبادل المعارف) بكل ما في المعنيين من دلالات لغوية ومعرفية وإنسانية عميقة. فكلما اتسعت مساحة المعرفة المتبادلة بين الشعوب والأمم، على مختلف المستويات، ضاقت مساحة الخلاف، وانزوى الاختلاف، وتراجعت، وفقد القدرة على التأثير السلبي الذي يلحق أفدح الأضرار بالمجتمعات الإنسانية.

أما التقوى التي هي القاعدة الثانية للعلاقات الإنسانية، والتي كلف الإنسان بها وبال دعوة إليها وبالتعاون عليها، فهي كما يقول الشيخ محمود شلتوت، يرحمه الله: «أما تقوى الله تعالى، فهي ترفع في معناها العام إلى اتقاء الإنسان كل ما يضره في نفسه وفي جنسه، وما يحول بينه وبين المقاصد الشريفة والكمال الممكن في الدنيا والآخرة. والتقوى ليست خاصة بنوع من الطاعات، ولا بشيء من المظاهر، وإنما هي كما قلنا، اتقاء الإنسان كل ما يضره في نفسه وفي جنسه، وما يحول بينه وبين الكمال الممكن. ومن ثمرات التقوى حصول الفرقان - ما يفرق به المرء بين الخير والشر، والضار والنافع في هذه الحياة - فالعلم الصحيح، والقوة، والعمل النافع، والخلق الكريم، وما إلى ذلك من آثار التقوى.. والتقوى هي الشجرة، والفرقان هو الثمرة»^(١).

فهذا المفهوم العميق والشامل للتقوى الذي يجمع أطراف الخير ومكارم البر ووجوه الإحسان وفضائل الأعمال، هو الذي يؤكد أهمية التعاون الإنساني على البر والتقوى. يقول تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

(١) الشيخ محمود شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥٧١.

وَالْعُدُوْنَ ﴿٢﴾ (المائدة: ٢)، فالتعارف يؤدي إلى التعاون على البر والتقوى، وهما جماع الخير والمنافع للإنسانية في كل الأزمنة والأمكنة، بما تتحقق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.. أما الإثم والعدوان، فهما جماع الشرور والأضرار والتشوهات التي تلحق بالفطرة السوية، وتُفضي إلى الحروب والنزاعات، وتوجَّح نيران الصراع المدَّمر للحضارة الإنسانية.

و«التدافع الحضاري» في المفهوم الإسلامي، هوسنة الله في الكون، لا «الصراع الحضاري أو الصدام الحضاري». وليس يعني ذلك أن الحياة تسير وفق خط بياني صاعد ومطَّرد تتحقق فيه المصالح والمنافع للناس كافة في جميع الأحوال وترقى ذواقم، وأن الخير والشر لا يتصادمان، وإنما القصد من ذلك أن التدافع يُبطل الصراع، وأن الخير يغلب على الشر، وأن الحضارات تتواصل وتتلاقح وتتدافع ولا تتصارع، وأن ﴿وَاللَّهُ مِمَّنْ ثَوَّرَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (الصف: ٨)، ونور الله في هذا السياق القرآني، هو المشيئة الإلهية، والإيمان بالله، ونصرة المؤمنين، وهو الخير والعدل والفضيلة ومكارم الأخلاق والسلام في النفس وفي الأرض، وتلك هي مقومات الحضارة التي تخدم الإنسان، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١)، وأمر الله في هذا السياق القرآني أيضاً، هو مشيئته تعالى الغالبة، وهو الحق والعدل اللذان هما قاعدتا الحضارة التي يسعد الإنسان في كنفها ويُبدع ويعمر الأرض ويصلح ولا يفسد.

وفي المفهوم الإسلامي، فإن الصراع حالة عارضة، وهو شذوذ عن القاعدة، وليس طبيعة من طبائع الحضارات، لأنه يتنافى والفطرة الإنسانية، وهو نقيضُ التفاعل الحضاري الذي قامت الحضارة الإسلامية على أساسه، وهو إلى ذلك

كلّهُ، البديلُ الموضوعيُّ للفوضى التي تسود الأوساط الفكرية والسياسية في العالم اليوم، من جرّاء شيوع مفاهيم مغلوطة ورؤى مشوّشة وتحليلات مغرضة تدفع بحركة الفكر العالمي وبالسياسة الدولية على وجه العموم، نحو مناطق مجهولةٍ مخفوفةٍ بالمخاطر، التي تتهدّد الإنسانية في حاضرها وفي مستقبلها.

إن الترويج لفكرة صراع الحضارات أو صدامها، يخدم أغراض فئة من البشر تسعى إلى إحكام سيطرتها على مقاليد الأمور في العالم أجمع، وهي أغراض ليست بريئة، وليست لها صلة بالأهداف الإنسانية النبيلة التي تنبع من المبادئ والقيم الحضارية البانية للإنسان ولل عمران وللحضارة.

وبهذا الفهم الواعي والمستوعب لجوانب المشهد الثقافي والحضاري العالمي في امتداده، نصل إلى نتيجة بالغة الأهمية، مفادها أن تقوية الذات ثقافياً، بالمعنى الشامل والعميق للثقافة، هي إحدى الوسائل الجيدة والمؤثرة في اكتساب المناعة ضد سلبات «العولمة»، واتقاء مخاطرها، والاندماج فيها في أمانٍ للاستفادة منها.

الرؤية إلى المستقبل:

إن المستقبل هو جماع حكمة الماضي وخبرته وتجربة الحاضر وخلاصته، وإن المستقبل ينطلق من العمل التأسيسي الذي يغيّر، ويطوّر، ويجدّد، ويبنى الحاضر، ويصوغ المستقبل.

وعلى هذا الأساس، فإن الرؤية المستقبلية، لا بد وأن تنطلق من فهم الواقع، وتحليله، وتفكيك عناصره، للوقوف على العوامل التي تسبّب في تركيب العناصر التي تتحكّم في اتجاهاته ومساراته وأحواله.

الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية «للعولمة» بكل مظاهرها؛ لأن مقومات المناعة ضد سلبيات «العولمة» ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسم الإسلامي من الآفات المهلكة، التي تتسبب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمخطمة للحواجز.

وإذا أخذنا بمنطق العلم ذاته، فإن التحدي الحضاري لا يواجه إلا بتحدٍ حضاريٍّ مكافئٍ له، ومتوازٍ معه. فهل نحن في المقام الذي يهين لنا أن نرد التحدي الحضاري الذي يواجهنا اليوم، بتحدٍ مماثلٍ له؟ هل نحن في الوضع الذي يسمح لنا بامتلاك شروط النهوض الحضاري لمدِّ إشعاع الحضارة الإسلامية في عالم اليوم وفي المستقبل؟

إن طرح هذين السؤالين، وأسئلة كثيرة تنفرع عنهما، سيعود بنا إلى سبعين سنة قد خلت من قبل، عندما كان رواد النهضة العربية الإسلامية وطلّاع حركة اليقظة والانبعاث، يردّدون مثل هذا السؤال الحير للألباب المثير للشجون: «لماذا تأخر المسلمون وتقدّم غيرهم؟» وكان من الأصوب أن يُصاغ السؤال، الذي أصبح شعاراً لمرحلة خلت، بترتيبٍ مخالف، وبصيغةٍ معدّلة، بحيث يسبق (التقدّم) (التأخر).

ثلاثة شروط لتغيير الواقع وصياغة المستقبل:

إننا في معرض تناولنا لشروط تغيير الواقع في العالم الإسلامي بالمنهج الإسلامي الرشيد والانطلاق منه لصياغة ملامح المستقبل، ولاستئناف الحضارة الإسلامية لدورة تاريخية جديدة، لن نسمح لأنفسنا بأن تستغرقنا مثل هذه الأسئلة التي لم تعرف أجوبة مقنعة شافية للغليل. ونكتفي بالقول في هذا السياق.. إن

شروط هذه المواجهة، إنما هي شروط النهضة، بمدلولاتها العميقة، وبمفاهيمها الشاملة، لصياغة المستقبل المأمول للحضارة الإسلامية. ونلخصها في شروط ثلاثة نراها أشد إلحاحاً، وأعمق تأثيراً، ونحسب أنها الوسيلة الأجدى والأنفع لتحديد الحضارة الإسلامية، حاضراً ومستقبلاً:

الشرط الأول: تحديث المناهج التعليمية وتطوير النظم التربوية:

إن التفوق في العلم، إنما ينشأ من الارتقاء في التربية والتقدم في التعليم. والعلم يبدأ من تطويع ملكة الفهم والاستيعاب والتعقل والتبصر، وصقلها صقلاً يفجر طاقاتها. والتربية تسبق التعليم في مرحلة، ثم يتوازن فيما يستقبله الإنسان من مراحل التحصيل والتكوين والتأهيل. ولن يؤدي التعليم وظيفته كاملة، وعلى النحو الذي يؤثر إيجابياً وعميقاً في المجتمع، إذا لم يكن مقروناً بالتربية التي ليست هي دائماً، وفي جميع الأحوال، التربية الدينية، أو التربية الأخلاقية، أو التربية الوطنية، فحسب، وإنما هي إلى ذلك كله، التربية العقلية، والتربية النفسية، والتربية العلمية، إذا صحَّ التعبير، وهو صحيح فيما نرى من الوجوه كافة. وهذا الضرب من التربية الشاملة البانية الهادفة، هو الذي يهيئ لنا الأجيال المؤهلة للإسهام في العملية التي نسميها تجديد البناء الحضاري للأمة الإسلامية.

ولسنا في حاجة إلى القول: إن المناهج التعليمية والنظم التربوية في معظم أقطارنا، في شدة الحاجة إلى التجديد والتحديث والتطوير، حتى يكون التعليم منتجاً، ومُجدياً، وفاعلاً، ومؤثراً في حياة المجتمع من جميع النواحي. وليس من شك في أن القيام بهذه العملية على النطاق الأوسع، هو شرط ضرورة، بل هو فرض عين على الجميع؛ ذلك أنه على الرغم من مضي عقود من

السنين على انتظام التعليم في البلدان العربية الإسلامية وفقاً للنظم الحديثة، فإن التعليم عندنا لم يساير في الغالب الأعم، التطور الذي عرفته هذه النظم، ولم ينفذ إلى العمق، وإنما ظل، في معظم الأحيان، سطحياً، ومقلداً لمرحلة سابقة تجاوزها العصر^(١).

إن التعليم هو العنصر الأشد حيويةً والعامل الأقوى في تقدم الأمم وتطور الشعوب وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القوة. وإن حقائق العصر، تؤكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن قوة الحضارة الغربية، إنما جاءت من التركيز على التعليم، ومن الابتعاد به عن معترك الصراع السياسي أو التنافس بين الأطراف المتطلعة نحو تحقيق المصالح الآنية.

ولذلك فإن التعليم القويّ البناء الهادف، هو شرطٌ لازمٌ من شروط المواجهة الحضارية، مع تحديات الحاضر والمستقبل، وازدهار الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل.

الشرط الثاني: دعم البحث العلمي في جميع حقول المعرفة:

ويقتضي هذا الدعم في المقام الأول، إيلاء أكبر الاهتمام بالعلوم البحتة، وتخصيص نسبٍ أعلى في موازنات الحكومات للإنفاق على البحوث والدراسات العلمية، وتوفير الأجواء الملائمة للباحثين والدارسين في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، حتى تتاح لهم الفرص للانقطاع الكامل للحياة العلمية، في مناخٍ ثقافيٍّ يشجع على حرية البحث والتأمل والدرس، ويزدهر فيه الإبداع والابتكار.

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري، الأمة الإسلامية في مواجهة التحدي الحضاري، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ١٩٩٨م.

وُثِرَ هنا مسألة في غاية الأهمية، وهي أن رعاية البحث العلمي ودعمه وتشجيعه لا يمكن أن تبقى دائماً من اختصاص الحكومات التي يُثَقَّلُ كاهلُها بالإنفاق على التعليم في مختلف مراحلها، وهو إنفاقٌ مكلفٌ كما نعلم، وإنما لابد من أن تنزل مؤسسات القطاع الخاص إلى ساحة المعترك العلمي، لتساهم في النهوض بمسؤوليات الإنفاق على البحث العلمي، سواء في ميادين التقليدية، كالجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات، أو في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والطبية والزراعية والتجارية ذاتها.

وبذلك تحدث حالة من التوازن في المجتمع؛ فلا تبقى الحكومات وحدها ملزمة بالإنفاق على البحث العلمي، ولكن تدخل مؤسسات القطاع الخاص شريكاً لها في ذلك. بل إن المطلوب هو أن تتعدَّى مساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق النسبة التي تلتزم بها الحكومات.

ونذكر في هذا الصدد أن القسط الأكبر من تكاليف البحث العلمي في الغرب، تتكفَّل به مؤسسات القطاع الخاص. بل إن الاتجاه الآن يسير نحو أن تتولى المؤسسات الصناعية الكبرى التعليم الجامعي برمته. ونحن نعلم أن معظم الجامعات في الغرب تابعة للقطاع الخاص، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأن في بعض الدول الأوروبية تنفق البلديات أو الكنائس على الجامعات، ولا تتبع الجامعات الجهات الحكومية، إلا فيما يخصّ وضع المناهج والمقررات والنظم. وهذا النظام هو الذي كان متبعاً ومعمولاً به في حضارتنا الإسلامية على مرّ العصور، حين كان الوقف الإسلامي يقوم برسالته في رعاية المؤسسات التعليمية، وغيرها من مؤسسات المجتمعات الإسلامية^(١).

(١) المصدر السابق.

إن الاجتهاد في البحث العلمي والإبداع والتفوق فيه، شرطٌ مؤكدٌ من شروط ردِّ التحدي الحضاري، فالعلم، كما أسلفنا القول، هو الذي يصنع الحضارة، وهو الذي يصوغ مستقبل البشرية. ولن تزدهر الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل، إلا بالتفوق والإبداع والاجتهاد في البحث العلمي الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بفعالية وتأثيرٍ قويٍّ، في تجديد الحياة العامة.

الشرط الثالث: تجديد أساليب الحياة العامة:

يُندرج تحت هذا الشرط الإصلاحُ السياسي والاقتصاديُّ في ناحيتيه النظرية والتنفيذية؛ إذ لا يمكن أن تتطور مناهج التربية والتعليم، ويقع الاهتمام بالبحث العلمي، ويُدعم، ويُشجّع، وتُعطى له الأهمية القصوى في سلم الأولويات، إذا ظلت الأوضاع العامة في معظم البلدان العربية الإسلامية، على هذا المستوى من الضعف وعدم الاستقرار، والتراوح بين التجارب السياسية والاقتصادية التي ثبت فشلها وتأكّد تهافتها، فلا بد من إصلاحات عميقة تُعيد الاعتبار للإرادة الإنسانية الحرة، وتشجيع أجواء الثقة، وتحبي الآمال، وتطفئ من نيران السخط والقلق، وتبدّد غيوم الخوف والفرع، وتقضي على التردّد والإحجام عن المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع؛ ذلك أن العلم لا يزدهر إلا في بيئة حُرّة، يمارس فيها وظائفه، ويؤدي إلى اكتساب القوة وامتلاك القدرة على التفوق والعلو في الأرض بالحق والعدل.

وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية، وهي أن تجديد أساليب الحياة العامة، على جميع المستويات، لا يمكن أن يتم إلا بإرادة الشعوب الإسلامية

ممثلة في حكومات دول العالم الإسلامي، ولا يُقبل بأي حال من الأحوال، أن يُفرض على الأمة الإسلامية التغيير والتجديد والتحديث من الخارج، من طرف قوى دولية تسعى بكل ما أوتيت من إمكانيات وقدرات ونفوذ طاعٍ، للهيمنة على العالم الإسلامي، وللسيطرة على العالم بأسره. فهذا وهمٌ وأضغاث أحلام استعمارية ولّى عهدها.

ليس في مكتتنا أن نواجه التحدي الحضاري، ونصوغ مستقبل الحضارة الإسلامية، في ظل أوضاع تنخبط في مشاكل لا نهاية لها، تغرق فيها المجتمعات العربية الإسلامية، إلا القليل منها. فردُّ التحدي إذن، هو قوةٌ حضاريةٌ، والقوة لا تنشأ من ضعف وفقر وعوز وحرمان. ومن أجل هذا كان تجديد أساليب ممارستنا لحياتنا الخاصة والعامة، شرطاً من شروط مواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم، والتي تنتظرنا غداً^(١).

إن بناء المستقبل الحضاري للعالم الإسلامي، لا بد وأن يقوم على قواعد راسخة، أقواها هي قاعدة تجديد أساليب الحياة العامة في المجالات والمرافق كافة. وحياة المسلمين اليوم، هي في أشد الحاجة إلى التجديد الشامل، العميق، الذي لا يغادر شأناً من شؤون الفرد والمجتمع، ولا يترك أمراً من أمور الحياة، إلا وأتى عليها لإصلاحها، ذلك الإصلاح الجدّي الذي يبدأ من جذور المشاكل وفقاً لمنهجية علمية، وفي إطار من الحكمة وحسن التدبير.

إنّ هناك ترابطاً وتلازماً بين الشروط الثلاثة الآتفة الذكر، لا يمكن أن نخلّ بأحد منها، إذا أردنا أن ندخل معترك الحياة المعاصرة بقدرات أكبر وبإمكانيات

(١) المصدر السابق.

أوفر، فمواجهة التحدي، والتدافع معه، يتطلبان معاشة هذا التحدي، والدخول معه في جدل واقعي عملي.

فمنشأ الضعف العام، الذي يعترى الكيان العربي الإسلامي والذي يحول دون ازدهار الحضارة الإسلامية واستئناف دورتها، يعود، في أبرز وجوهه، إلى أننا في مجتمعاتنا العربية الإسلامية نعيش مجتمعتين متغايرين، ونحيا حياة منفصلة بين أنماط متغايرة في الفكر والسلوك والنشاط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والأبنية التنظيمية والمؤسسات، وهذا يقيم شرخاً رأسياً في المجتمع، يفصم أبنيته وقواه، ويضع كل أولئك في تضاد وتعارض بعضهم مع بعض^(١).

وما ينبغي أن يكون عليه الوضع في البلاد العربية الإسلامية، هو تعديل ميزان الأمور كلها، وتصحيح المقاييس، واعتماد المنهج العلمي أداة ووسيلة لعلاج الأدواء السياسية والاجتماعية والمشكلات الاقتصادية، وتقويم الأوضاع كلها وترشيدها. فلن نقدر على مواجهة التحديات الضخمة التي تحيط بنا اليوم، وإزالة آثار الحرب العدوانية التي تشنها القوى العظمى المهيمنة على مقاليد السياسة الدولية، والتي ستحاصرنا في القريب، ونحن على هذه الحالة من التردد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، والتمزق في الانتماءات الفكرية والثقافية والمذهبية والسياسية، والضعف أمام التصدي للمعوقات والمثبطات والعراقيل، والتعاس عن المبادرة إلى اتخاذ ما يجب شرعاً ومصلحةً وضرورةً، اتخاذ من إجراءات فاعلة ومؤثرة للتغيير والتجديد، ولإعادة البناء الحضاري الإسلامي على أسس قوية.

(١) طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: ماهية المعاصرة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٢-١٣.

هل تمنع «العولمة»

ازدهار الحضارة الإسلامية في المستقبل؟

إن من الحقائق الثابتة في هذه المرحلة من التاريخ، أن العالم الإسلامي مستهدفٌ في دينه وثقافته وحضارته، وفي أمنه وسيادته وسلامة أراضيه، وفي موارده ومقدراته، وفي استقرار مجتمعاته، وفي تطلعاتها إلى النمو والتقدم والتطور الإيجابي الهادف. ولا يذهبن أحدٌ إلى القول: بأنه لا يصح اعتماد «نظرية المؤامرة» في تفسير التاريخ المعاصر وتحليل أحداثه ووقائعه، لأننا نقول بكل الثقة والاطمئنان: إنَّ القرائن القاطعة والشواهد الناطقة تؤكد جميعها صحة ما نذهب إليه في هذا السياق، من أن ثمة تآمراً يتشكل ضد العالم الإسلامي، وأن التآمرين على العالم الإسلامي تحركهم عصبية دينية وعنصرية، تقوم على تفسيرات وتأويلات مضللة ومقولات تاريخية باطلة، تتدخل في نسجها خيوط من الدجل والجهل هي أوهى من خيوط العنكبوت.

وإذا كنا ننتقل من هذا التصور، ونفهم الأمور على هذا النحو، فليس يعني ذلك، بأي حال، أننا نرفع الراية البيضاء أمام الغزو التأمري الزاحف علينا، المكتسح لأوطاننا، ونستسلم أمام جبروته وطغيانه، بدعوى أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وإنما نقول بضرورة التحرك المتزن الرشيد، وعلى جميع المستويات، ضمن خطط عمل مدروسة ومُحكمة، وفي إطار العمل الإسلامي المشترك، عبر قنواته الرسمية والشعبية، لضخ دماء جديدة في شرايين المجتمعات الإسلامية في مختلف نواحيها وجوانبها ومظاهرها، ولصياغة مستقبل يليق بالأمة الإسلامية تقدماً ورقياً وازدهاراً، وقوةً ومناعةً واقتداراً.

إنَّ الحضارة الإسلامية ليست حضارة صراع وصدام ومواجهة، إنما هي حضارة بناء وثناء وإخاء، ولذلك فنحن لا ندعو إلى الدخول في صراع مع القوى الدولية المهيمنة، ولكننا نؤمن بالحوار المسؤول المتوازن المتكافئ، وبالتعايش في ظلّ مبادئ القانون الدولي، وبتبادل المصالح المشتركة والعمل على الحفاظ عليها وتنميتها، والعمل مع كلّ القوى المحبّة للسلام والعدل في العالم لمواجهة دعاة الهيمنة والتسلط الذين تحركهم النوازع العنصرية وتغريهم الأطماع المادية، ونؤكد على ضرورة التعامل مع الواقع القائم بالحكمة وحسن التصرف، والتركيز على إصلاح الذات، وتغيير الواقع بالمنهج الإسلامي الصحيح، بعيداً عن الغلوّ والتطرف والتشدّد، ومن دون إفراط أو تفريط، وتجديد البناء الحضاري للوصول إلى تقوية عناصر الحياة والحيوية والنماء في أوصال الحضارة الإسلامية. فهذه هي السبيل إلى ازدهار الحضارة الإسلامية في الحاضر والمستقبل في ظلّ «العولمة».

إن الحضارة الإسلامية هي نتاجُ الإبداع العقلي والعلمي والأدبي والفني للأمة الإسلامية، وهي بذلك ثمرة الجهود التي تبذلها شعوب العالم الإسلامي في حقول البناء والنماء والرفق والرخاء. وليست الحضارة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها، إلّا صورة للحياة في المجتمعات الإسلامية عموماً؛ فبقدر ما تتطوّر هذه الحياة في جميع مجالاتها، وتتجدّد وتتغيّر في الاتجاه الصحيح، ويزكو العلم، وينمو الاقتصاد، ويرتقي المجتمع على هدى قويم، تزدهر الحضارة الإسلامية وتمتدّ إشعاعها بحيث تخدم الإنسانية، وتُعطي حصون قيم الحق والعدل والمساواة والإخاء الإنساني، إنما حضارة تمتلك شروط الاندماج في «العولمة» والنظام العالمي، الذي هو في واقع الأمر، نظامٌ غربيٌّ أريد له أن يفرض على العالم.

المنهج القويم للاستفادة من «العولمة»

لقد أصبحت «العولمة» ظاهرة كونية، شئنا أم أبينا، والمسألة هنا تخرج عن نطاق إرادة الدول والشعوب، مما يستوجب التعامل مع هذه الظاهرة في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والمعلوماتية، بحصافة عقل ورجاحة فكر وسداد رأي وشمول رؤية. ذلك أن الرفض هنا لا يُجدي فتيلاً، وهو ليس إلاً تفويتاً للفرص، وضياًعاً للوقت، وتعريض المصالح للخطر والحقوق للضياع. وليس هذا الصنيع من فعل العقلاء، ولا هو منهج الحكماء.

ولذلك فإنَّ الانخراط في العصر والتكيف مع المرحلة التاريخية والاندماج في سياق التطور الذي تعيش الإنسانية اليوم في خضمِّ متغيّراته المتوالية ومستجداته المتعاقبة، أصبح ذلك كله ضرورة من الضرورات القصوى التي قد تُبيح كثيراً من المحظورات التي لا بد أن تنتبه إلى أن بعضها لا أساس صحيح لها من ديننا.

إن الدارس المتعمق للظواهر السياسية والاقتصادية التي يموج بها العالم في سياق «العولمة»، يصل إلى اقتناع بأن خيراً كثيراً للأمم والشعوب يكمن في هذه التطورات والمتغيّرات التي يعرفها العالم، وبأن مستقبل البشرية سيكون، بمشيئة الله، أفضل من حاضرها، وبأن هذه الأزمات والتوترات التي تسود المجتمع الدولي وتصل في أحيان كثيرة، إلى درجة تهديد الأمن والسلم في مناطق شتى من العالم، إن هي إلاً غيوم عابرة سرعان ما ستنتشع.

وليس في هذا إطلاقاً للكلام على عواهنه، أو رجّم بالغيب، ولكنه استنتاج يخرج به الدارس المتعمق والمتأمل في الوضع الدولي الحالي في ضوء الفهم الموضوعي

لمضامين «العولمة» وللمتغيرات الدولية التي تسير رويداً في اتجاه العودة بالسياسة الدولية إلى الطريق السوية، وتؤكد الالتزام بقواعد القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والاحتكام في الممارسات السياسية، على الصعيدين الدولي والإقليمي، إلى قوة القانون بدلاً من قانون القوة، والدعوة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات، والسعي إلى إشاعة قيم التعايش السلمي والتضامن الإنساني والاحترام المتبادل. وهذه جميعاً قيمٌ إنسانيةٌ بالغة النبل والسمو، ستمهد السبيل أمام البشرية إلى بناء مستقبل مزدهر فوق هذا الكوكب.

إن تحديد الحياة في العالم الإسلامي يتطلب القيام بإصلاحات عميقة وشاملة، في المقدمة منها:

- الإصلاح السياسي على قواعد ثابتة، وإبرادة وطنية، وبالمنهج الإسلامي الذي يقوم على الإصلاح لفائدة المصلحة العامة، وبأساليب التي لا تتنافى مع مقاصد الشرع الحنيف.

- يعزّز هذا الإصلاح السياسي، إصلاحاً اقتصادياً عميق وشامل، يصحح الأوضاع، ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

- إصلاحٌ ثقافيٌ يستند إلى تغيير شامل في مناهج التربية والتعليم، ويستهدف تجديد المنهج الفكري الذي يوجّه الرأي العام وتُسديده وترشيده، وبذلك تتقوى الذات، ويكتسب الكيان المناعة ضد سلبات «العولمة»، وتمهد أماننا السبل للاستفادة من إيجابيات «العولمة» والتعايش مع المتغيرات التي يحفل بها عصرنا.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العولمة

تداعياتها.. وطرق التعامل معها

الشيخ كمال الدين جعيط^(*)

«العولمة» وإن كانت تركز على البعد الاقتصادي، إلا أنها محارزه لظلال جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية، وبذلك يمكنها أن تهدد هوية الشعوب بتفتت خصوصياتها.. ومواجهة تلك التحديات، سوف تكون أمراً متاحاً إذا عمدت الإرادات السياسية إلى فك القيود، وإتاحة متفح من الحرية والمشاركة، كشرط لتوليد الطاقات والإمكانات.

١ - مدخل:

أسس الفكر الخلدوني، منذ القرن الخامس عشر للميلاد، لنظرية التطور العمراني، المبنية على المعاينة الدقيقة لسنن الحياة البشرية، ترقياً وانحداراً، قوة وانحلالاً، واستنتج من خلال الملاحظة المستفيضة لأحوال الشعوب، سواء في طور البداوة أو التحضر، أن لها، كما للأفراد، أعماراً وآجالاً إليها تنتهي وتضمحل، بعد أن تكون قد مرت بمراحل الفتوة والقوة. وهي حقيقة جوهرية شاخصة، كشف عنها القرآن الكريم،

(*) مفتي الجمهورية التونسية.. (تونس).

لتنبيه المسلمين إلى لزوم التعاطي الإيجابي مع السنن الإلهية في الكون، وفائدة الاعتبار بشواهد الأمم السابقة وتقلب أحوالها، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ (الأعراف: ٣٤)، وفي تفسير الشيخ ابن عاشور أن المقصود في بيان ما يعترى الأمم من الأحوال المتقلبة، هو الاستشهاد بأحداث التاريخ في قياس الحاضر على الماضي، فيكون الوعيد خبراً معضوداً بالدليل والحجة^(١)، كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧).

إن القانون الطبيعي في التدافع، الذي به بقاء النوع الإنساني، قد أشارت إليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، إذ جعل الله القوة الشاهية لحفظ النوع، وجعل القوة الغاضبة لحمايته والدفاع عنه. وذهب الفخر الرازي في التفسير الكبير إلى أن المقصود من الدفع هو دفع المهرج والمرج وإثارة الفتن المفضية إلى الهلاك، وزاد في موضع منه أن الإنسان الواحد لا يمكنه أن يعيش وحده، ولا تتم مصلحة الإنسان إلا عند اجتماع جمع في موضع واحد^(٢)، ومن نتيجة ذلك ظهور العصبية والقوميات والتحالفات، وكانت تأخذ في القلَم شكل تكتلات عرقية أو دينية أو عسكرية، وهي اليوم تجمعات اقتصادية وسياسية وعسكرية، تعكس حالة تاريخية راهنة، ينفرد فيها النظام الليبرالي الرأسمالي بالنموذج الأوحَد، القائم على قاعدة التنافس اللامحدود، والصراع الشرس، من أجل السيطرة على الأسواق. ولم يصمد المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في مدافعة النموذج الغربي الزاحف، بعد عقود من الحرب الباردة، وانهارت الاشتراكية، وتبخرت أحلام الشيوعيين في إقامة جنة الأرض الموعودة.

(١) التحرير والتطوير (ط. الدار التونسية للنشر) ٥٠٠/٢.

(٢) التفسير الكبير (ط. المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٨م) ٢٠٤/٥.

ومن نتيجة انهيار القطبية الثنائية، وانقضاء زمن الحرب الباردة، تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية، كقوة عظمى تملّي سياساتها الجديدة، وتطوي تحت جناحها، بواسطة الآلة الرهيبة التي تمتلكها، والمسماة «بالعولمة»، كل شعوب العالم قسراً واختياراً.

و«العولمة»، كما يفسرها بعض المفكرين، ظاهرها عملية التقارب والتواصل والاتصال والانفتاح بكل مستوياته وجوانبه على مستوى العالم، والاعتماد المتبادل بين الشعوب، والذي يشكل خصائص الحياة المعاصرة بين البشر في تفاعلاتهم ومعاملاتهم، وكأن لا حدود ولا فواصل ولا مسافات^(١). ويرى كثير من خبراء الاقتصاد في العالم أن «العولمة» تقوم على أساس إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة لإتاحة حرية تنقل السلع ورأس المال. ويرى غيرهم أنها وإن كانت تركز على مفهوم اقتصادي وتجاري، إلا أنها تتجاوزته لتطال جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية المتضمنة لأنماط من السلوك وطرائق من المذاهب الفكرية والمواقف النفسية، يمكنها أن تهدد هوية الشعوب بتفتيت خصوصياتها والقضاء عليها. وإذا كان الأمر على ما وصف، فإنه يخشى من هذا التيار الجارف، ما قد يحمله في جوفه، من مخاطر تنبئ بالشر الويل، وتندر بعصر جديد من الاستعمار، تنزاح به الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

إن المسلمين اليوم يقعون من هذا التغير الهائل المتواصل في العالم، موقعاً نائياً عن كل فعل أو تأثير أو مشاركة. وقد يأخذهم الإعصار إذا هبت رياحه العاتية، ما لم ينتبهوا إلى حتمية التمثل وجمع الآصرة، من أجل مواجهة التحديات ومدافعة الآثار السلبية «للعولمة». ولن يكون ذلك متاحاً ما لم تنهض الشعوب الإسلامية

(١) انظر كتاب الطوفان، لخالد غازي، ص ١٠.

لتحديث بناها الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتجاوز تناقضاتها (وما أكثرها إن عدت)، بإحياء ما هو جامع مشترك موحد، وإلغاء ما يمكن إلغاؤه من الفوارق التي اصطنعها الاستعمار بغرض التشتيت والتوهين. ويلزمها حسن توظيف الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها، بشرياً وطبيعياً وثقافياً، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة التحديات وكسب رهاناتها. وسيكون ذلك متاحاً، إذا عمدت الإرادات السياسية إلى فك القيود وإزالة العقبات، وإتاحة متنفس هائل من الحرية والديمقراطية، كشرط لتوليد الطاقات والإمكانيات لكسب أسباب القوة القادرة على المدافعة والمنافسة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦).

٢ - التكتلات الإقليمية:

لظاهرة التكتلات محتوى تاريخي، هو بمثابة الجوهر الأصلي، المعبر عن تلك المحاولات الدائمة لفرض الهيمنة والنفوذ على الآخرين، أو في احتكار مطلق القوة والسيطرة، أو من خلال نزاع مستمر ودائم بين أطراف القوة ومناطق النفوذ على امتلاك الأرض وتوزيع الثروة. فالاتجاه نحو التكتل والتجمع هو ظاهرة بشرية قديمة، تظهرت في عديد الصور والأشكال، وفق مبررات عرقية أو دينية أو نفعية اقتصادية.

- التكتلات قديماً:

وأخذت في صيغها المعروفة نظم الحياة القديمة وملابساتها الملازمة لها في الزمان والمكان. وتشكلت في تجمعات بدائية عشائرية يجمعها رابط الانتماء الأسري وضوابطه، من أجل إشباع الحاجات بوسائل الصيد والمرعى والزراعة، على قرب من مناطق المياه. وتطورت بعدها إلى أشكال أكثر توسعاً حسب تطور أنساق الحياة ونمو الحاجات، مما يستدعي تعزيز الشوكة، بإقامة تحالفات قادرة على منع الاعتداء وضمان الاستقرار

لها. وقد تمّ لها أن تتضح، في مراحل تاريخية متقدمة، بسبب شيوع التحالفات القبلية وامتلاك أسباب القوة بشرياً وعسكرياً، لتفسح المجال لقيام الإمبراطوريات، ويحفظ لنا التاريخ آثار كثير منها، ودلنا القرآن الكريم على قصص بعضها، ودعانا إلى النظر والاعتبار، وكشف المؤرخون عن أسرارها وأخبارها، واشتهرت منها إمبراطوريات عرفت بعثوها وامتداد نفوذها واتساع مساحاتها، وتعاضم حضاراتها، كذلك التي ظهرت فيما بين النهرين وفي وادي النيل وفي فارس وروما وبيزنطة.

وتوالى ظهور هذه الممالك العظيمة، واشتد الصراع بينها، واستمر إلى ما بعد ظهور الإسلام، بقيام الدولة الأموية المترامية الأطراف، والدولة العباسية التي استطاعت أن تمتد من بعض الأقاليم الصينية شرقاً إلى أطراف قصية في إفريقيا، مع ما كان لدولة الأندلس في نفس الفترة تقريباً من حضور قوي في الجزء الغربي من القارة الأوروبية.

ولما سقطت الأندلس سنة ١٤٩٢م، انحصر مجال الصراع بين ممالك أوروبية في إسبانيا والبرتغال وإنجلترا والنمسا وهولندا وفرنسا، واستطاعت الإمبراطورية العثمانية وقتئذ أن تقوم في مواجهتها، وتحمي كثيراً من الأمصار الإسلامية من الوقوع تحت سيطرة العدو. حتى إذا ما كان القرنان الثامن والتاسع عشر، احتدم النزاع وانحصر بين إنجلترا (التي لا تغيب الشمس عنها) وفرنسا الثورة، وتم تقسيم العالم بينهما. ودان لهما الأمر إلى أواخر القرن التاسع عشر، لما برزت قوة جديدة هي ألمانيا، نازعتهما مناطق النفوذ.

- التكتلات الحديثة:

لما انتصرت جبهة الحلفاء بنهاية الحرب العالمية الثانية، تشكلت خارطة جغرافية جديدة، وانقسم العالم إلى جبهتين شرقية وغربية. الأولى بزعامة الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه الإيديولوجي والعسكري.

والثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تحالف ليبرالي وعسكري مع دول أوروبا الغربية، ونشأت بينهما كتلة عدم الانحياز، إلا أنها كانت عرضة للاختراق والتجاذب بين القطبين. وسادت في هذه الحقبة شعارات العدالة الاشتراكية في مواجهة الرخاء الليبرالي، وتحول الصراع، ضمن الحرب الباردة، من جوف الأرض إلى تخوم الفضاء بوسائل التكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها المعسكران. وبالاختيار السريع والتفكك المفاجئ للكتلة الاشتراكية، دان الأمر للقوة الأمريكية لتتفرد بإملاء سياساتها ورسم معالم نظام عالمي جديد يخدم مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين. وهو تطور خطير، وغير مسبوق، يعلن عن ظهور مرحلة غربية من انتفاء القطبية الثنائية لفائدة القوة الواحدة، وعلى حساب تعميق التبعية لبقية شعوب العالم.

وينقسم العالم اليوم، في ضوء المشهد الجديد، إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبرى، هي دول السوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومجموعة اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا. وتتركز في هذه المناطق ثروة تقدر بحوالي ٢٠ تريليون دولار، أي أكثر من ٨٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي، وتستأثر بحوالي ٨٥ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية^(١).

إنها الصورة الحديثة للعالم، في شكله نحو التكتل والاندماج والتماثل، وتغيب الخصوصيات، وإذابة الحدود والفواصل، وتوحيد الثقافات وتنميطها، بفضل الوسائل المخترقة، وهي وسائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية والشبكات الإلكترونية و«الإنترنت»... فهل تصمد مثل هذه التكتلات أمام هذا التيار الجارف «للعولمة»؟ وكيف السبيل إلى حماية الخصوصيات والاستثناءات أمام إغراءات الصورة والرمز والمضمون في صياغة «معولمة»؟

(١) مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩م) ص ٧٠.

٣- بداية ظهور النظام العالمي الجديد وخصائصه:

أ- المعطيات التاريخية:

إن الحديث عن البدايات، أمر يصعب تحديده بشكل نهائي وحاسم، في نظر العلوم الإنسانية، لتشابك الظواهر والأحداث بفعل التأثيرات المعقدة والمتبادلة بينها، عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل، إلى حد يعسر معه الجزم بأي حقيقة ما، على أنها نهائية وتامة.

والأمر لا يختلف، عند تناول الأسباب الخفية والظاهرة، ورصد الإفرازات المختلفة التي انتهت إلى إتاحة نظام عالمي جديد، وذيوع مفاهيم جديدة تفيد «عولمة» الإنتاج والرأسمال وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي عولمة علاقات الإنتاج ونشرها في كل مكان مناسب للاستثمار، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله^(١). فالبعض يظن، اعتماداً على الأسباب القريبة، أن النظام العالمي الجديد جاء نتيجة تفاعلات الأحداث التي شهدتها العقود الماضية، ومنها الثورة العلمية الهائلة في قطاع شبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية ومن خلال الإنترنت. ويرى آخرون أنه ثمرة الأحداث التي أدت إلى انهيار حائط برلين، في رمزيته إلى تفكك المعسكر الشرقي وسقوط المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتنفيذ العالمي.

وهذه معطيات لا يمكن بأية حال تجاهلها أو إنكارها، وإنما هي جملة من التوجهات ظهرت معالمها في السبعينيات من القرن المنصرم، وتسارعت وتأثرها في الثمانينيات، وتجلت ملامحها الرئيسة مع مفتتح التسعينيات، معلنة عن حقبة جديدة من التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة القطب الواحد، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

(١) انظر كتاب: ما هي العولمة؟ لصديق جلال العظم (ورق بحث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩م).

إلا أن إرهابات النشأة هي أبعد في المدى الزمني، وأقدم مرحلة في التاريخ، من تلك التي كنا بصدد استعراضها.. وقد وقع، من خلال دراسات مستفيضة^(١)، تعقب السبع الزماني التاريخي الذي أوصلنا إلى الوضع الراهن، وقسم إلى مراحل خمسة، أجمالها كما يلي:

المرحلة الأولى: مفتحتها أوائل القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وصفت بالمرحلة الجينية لظهور المجتمعات القومية، كبديل عن أشكال التجمعات القبلية والعشائرية، وضعف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، وانزاحت الأفكار القديمة، بفعل ظهور مفاهيم جديدة عن العالم وعن الإنسان، واكتشاف الجغرافيا الحديثة للعالم.

المرحلة الثانية: استمرت في أوروبا من منتصف القرن ١٨ إلى حدود السبعينيات منه. وهي مرحلة النشوء بسبب التحول المكثف في فكرة الدولة القومية الموحدة، وظهور تصورات جديدة وأكثر تحديداً عن العلاقات الدولية. وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام يبرز بفكرة القومية والعالية.

المرحلة الثالثة: تواصلت من ١٨٧٠م إلى العشرينيات من القرن العشرين. وهي مرحلة الانطلاق والتطور للمجتمعات القومية، وانتشار مفاهيم عن الهويات القومية والفردية، وتطبيق فكرة الزمن العالمي. ولعل الأخطر من كل ذلك حدوث الحرب العالمية الأولى، ونشأة منظمة دولية هي عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: استمرت من العشرينيات إلى الستينيات من القرن العشرين، وكانت سميتها البارزة، كثرة الخلافات الفكرية حول عديد المصطلحات والمفاهيم والموضوعات الإنسانية، ومنها «العولمة» التي بدأت تبلور صورتها آنذاك شيئاً فشيئاً.

(١) انظر مثلاً: تخطيط الوضع الكوني (العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي) لروالد روبرتسون، من ص ١٥ - ٣٠ (Sage Publications. London 1990).

وزاد في كثافة الأحداث المتصلة بهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العالم، اندلاع الحرب الكونية الثانية، والفجعة الكبرى التي حصلت بسبب استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية في «هيروشيما» و«ناكازاكي» لأول مرة، كوسيلة لكسب الحرب مع اليابان، ثم بروز منظمة الأمم المتحدة بعدها في أدوار عديدة، ومنها إحلال السلام والأمن، وإنهاء الصراعات والحروب في العالم.

المرحلة الخامسة: بدأت في الستينيات من القرن العشرين. وهي مرحلة عرفت تصاعد الوعي العالمي، وبداية إدماج العالم الثالث (حديث العهد بالاستقلال) في المجتمع الدولي. ووقعت في أثناء هذه الفترة أحداث جسام، كحدث الهبوط على سطح القمر، ونهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة الذرية، وظهور شبكات الإعلام الكوني وتكثف الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي، وفكرة المواطنة العالمية، في مقابلة بقايا الأفكار المتشبهة بالحدود الوطنية. ومن الأحداث الرئيسة، إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م^(١)، بموافقة عدد كبير غير مسبوق من الدول (خلفاً عن اتفاقية الجات الموقعة سنة ١٩٤٧م)، بغرض تنظيم التجارة الدولية، في السلع، وفي قطاع الخدمات، وحقوق الملكية الفردية، وقوانين الاستثمار، والقواعد العامة للتجارة الدولية، وإلغاء الحدود الجمركية تيسيراً لحرية تنقل السلع في الأسواق العالمية.

هذا ملخص الأحداث مرتباً ترتيباً زمنياً. وهو تخطيط مرحلي لا يمكنه، رغم مقاربته الشمولية، أن ينفي عديد التفاصيل الأخرى، ولا يسعه أبداً طمس معالمها، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياق التاريخي لنشأة النظام العالمي الجديد، وتشكله في مرحلته المتقدمة. ومنها تكون صندوق النقد الدولي

(١) أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة في مدينة مراكش المغربية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٩٤م قيام منظمة التجارة العالمية كبديل عن اتفاقية الجات. وقد بدأت هذه المنظمة عملها مع بداية عام ١٩٩٥م.

والبنك الدولي، اللذان شكلا معاً إحدى أهم الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي. وكذلك الشركات العابرة للقوميات في فترة ما بعد ١٩٦٠م، ويعدّها بعض المختصين، من أهم الفواعل الاقتصادية والأدوات الأساسية للتغيير العالمي، من حيث إنها لا تدين بالولاء في (الظاهر على الأقل) لأي دولة قومية، وتستقر حيثما تقتضي مصلحتها في السوق. وبسبب ذلك بات الاقتصاد العالمي خاضعاً لهيمنتها وسلطانها القوي. وهناك تحليل رائج، مفاده أن انهيار أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام «بريتون وودز»^(١) خلال سنتي ١٩٧١م-١٩٧٣م، أدى إلى توسيع هام في استثمار الأسهم والإقراض المصري على الصعيد العالمي إثر تدويل أسواق رأس المال وخصوصاً أسواق النقد، مما زاد في تثبيت العلاقات الاقتصادية العالمية^(٢).

هذه المعطيات، في جملتها، يسود الاعتقاد في الدوائر المتعددة، أنها على صلة بالأوضاع العالمية الجديدة. وقد أثرنا في تعقبها، الوقوف على أهم الملابسات التي كان لها فعل المحرك التاريخي، والتي أفرزت، في نظرنا، قيام النظام العالمي الجديد.

ب- خصائص النظام العالمي الجديد:

هذه الخصائص يمكن رصدّها من خلال أشكال من التجليات، ثمّس مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية (التقنية)، وهي لا تخلو من التعقيدات الراجعة إلى تشابك المعطيات تشابكاً لا يمكن معه تخلص كل الخيوط. ونحن نسوق هذه الملاحظة للتنبيه على نسبة القراءات والتعليقات مهما بلغت من الإحاطة والتركيز.

(١) انهيار نظام بريتون وودز كان بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧١م وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

(٢) ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، تأليف بول هيرست وجراهام طمبسون، ترجمة الدكتور فالح عبد الجبار (مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي).

- الخصائص الاقتصادية:

وتبدو خاصة في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول، مما أدى إلى تكثيف حركة الصادرات والواردات في الأسواق العالمية بنسق غير مسبوق. وكذلك في انهيار إجراءات الحماية والحدود الجمركية، بفعل اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، لفائدة نظام حرية السوق كأساس للتنمية في مختلف بلاد العالم. وتحول البحث عن الأسواق الخارجية إلى حلبة من المنافسات الشديدة، بين الدول الصناعية المتقدمة، وظهرت بتأثيرها التكتلات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا وآسيا^(١). وتعاظم نشاط الشركات العالمية^(٢) باقتحامها لأغلب مناطق الاستثمار في العالم، بما في ذلك روسيا والصين، وتكثف دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في توجيه اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية، وإلزامها بجملة من الإجراءات «الإصلاحية»، ك شروط معلنة للحصول على التمويلات والاستثمارات الخارجية اللازمة لأغراض التنمية.

ومن الدعائم الاقتصادية للنظام العالمي الجديد، تنامي اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وما ترتب عليه من اندفاع واسع النطاق لتحرير التجارة وأسواق المال، وزيادة إنتاج الشركات، و بروز استراتيجيات جديدة للتوزيع بفعل التكنولوجيا الجديدة التي بفضلها يتيسر القضاء تدريجياً على الحواجز التي تحول دون سيولة التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رأس المال.

وأهم نتيجة يمكن استخلاصها، هو أن قيام النظام العالمي الجديد، بمختلف مؤسساته المستحدثة، هو بمثابة انتصار لنظام اقتصاد السوق، ولتحرير التجارة. وهو نتيجة «لعولمة» النظام الرأسمالي وامتداده إلى معظم أنحاء المعمورة.

(١) الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، واتفاقية التعاون الاقتصادي لمنظمة دول آسيا والمحيط الهادي (أبيك).

(٢) تسميتها المشهورة: الشركات المتعدية الجنسيات (T N Cs). ومن أبرز خصائصها: ضخامة نشاطها وتنوعه، واتساع انتشارها الجغرافي، وتعبئتها الكفاءات من مختلف الجنسيات.

إلا أنها تثار، في هذا الخصوص، عديد المشكلات حول تأثير النظام العالمي الجديد في فكرة السيادة الوطنية، وأي دور جديد للدولة القومية في ظل «العولمة» الاقتصادية؟ بالإضافة إلى تساؤلات محورية حول مدى صلاحية نظام حرية السوق ليكون نموذجاً أحادياً تبني عليه الدول سياساتها التنموية؟ وحول المخاطر المحدقة بدول العالم الثالث، لضعف قدراتها على مواجهة المنافسة الشديدة التي يتيحها النظام العالم الجديد؟

- الخصائص السياسية:

لقد تغيرت عديد المفاهيم السياسية، بفعل التطورات والتحولات العالمية الراهنة، وخاصة تلك التي تتصل بمفهوم الدولة والسيادة. وبسبب التأثيرات الهائلة للتدفق الإعلامي والمعلوماتي المكثف في السنوات الأخيرة، والتوظيف التكنولوجي في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية، بدأت قدرات الدول القومية تنقلص تدريجياً في مجال ممارسة سيادتها، وتناقصت تبعاً لذلك حواجز الحدود والجغرافيا، وأصبح القرار السياسي رهين قدرة الدولة على توفير المعلومات، مع امتلاك القدرة على تحديثها وتدقيقها وتحليلها واستقراء دلالاتها واستخدامها بكفاءة. وهذه من العوامل التي أدت إلى حدوث موجة كبيرة من التحول الديمقراطي في العالم، وانتشار قيم حقوق الإنسان، وسقوط عديد الأنظمة الشمولية الاستبدادية. بل إن ما يسمى بالانفتاح السياسي، وتحسين سجل حقوق الإنسان، دخلت في قائمة الشروط التي تبناها مؤسسات التمويل العالمية عند تقديمها للقروض والمساعدات. وشهدت الساحة العالمية في السنوات الأخيرة تقدماً مطرداً لنشاطات المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية، أو ما يطلق عليه المجتمع المدني، في وضعيات حقوق الإنسان والبيئة والسلام، وغيرها من المواضيع ذات الطابع الإنساني. وأصبحت تمارس نوعاً من الرقابة اللصيقة على دور الدولة من حيث امتثالها للشروط والمعاهدات والمواثيق.

إن قيم الديمقراطية تكتسب في ظل الأوضاع الجديدة، طابعاً عالمياً باعتبارها قيماً إنسانية عامة لا تخضع، في نظر الموالين «للعولمة»، إلى الخصوصيات المحلية أو الإقليمية الضيقة. وتتمثل في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية، والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى الإرادة العامة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وينظر إليها أنها الأسلوب الوحيد والأفضل لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولذلك لا بد أن تكون هي نمط حياة المجتمعات بمختلف مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدءاً بالأسرة والمدرسة وانتهاء إلى الأحزاب والمنظمات. وقد ذهب «فوكوياما» إلى أن الديمقراطية، التي لا يسعها أن تكون إلا ليبرالية، ستشكل لا محالة نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، وستكون هي الصورة النهائية لنظام الحكم البشري، أي الصورة الأخيرة إلى نهاية التاريخ^(١).

إن النظام الدولي القديم قد ولى، مفسحاً المجال لمرحلة تاريخية جديدة وشديدة الخطورة، يتمدد فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحطبوطي، ليلتف على أغلب مناطق العالم، مما حدا بالكثير إلى وصف «العولمة» بأنها «أمركة» حقيقية للعالم، وفق المصالح والتوجهات التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية.

- الخصائص الثقافية:

تتزامن التساؤلات وسط المخاوف الجمة، مما يمكن أن يجره الوضع العالمي الجديد من ثقافة جديدة، ذات منحى شمولي، بكل ما قد يعنيه هذا التوصيف من تميط الأذواق والمشاعر وأشكال التعبير عنها، والمتاجرة بالممتلكات الإبداعية،

(١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين، ط١ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣م).

والغاء الاستثناءات الثقافية، وإزهاق «أرواح» الشعوب، والإطاحة بأخص مكوناتها، واستلاب هوياتها، وطمس معالمها الحضارية. ويكون هذا الاتجاه الكارثي، في نظر معارضيه، المرحل الأخيرة في مشروع الهيمنة الاستعمارية الغربية الثقافية، من أجل إدراك حالة من الكونية تسقط معها الجغرافيا القديمة للعالم.

والمرحلة الحالية حافلة بالجدل حول صراع الحضارات، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي ملأت الدنيا وشغلت الناس. وفكرة الصدام أطلقها «هنتجتون» في سياق أطروحات حول علاقات التنافر بين فكرة «العولمة» في مقابلة الخصوصيات الثقافية للشعوب. وهو يقول عنها: إن الثقافة والهويات الثقافية، التي هي على المستوى العام هويات حضارية، تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع، في عالم ما بعد الحرب الباردة^(١). بينما يرى «فوكوياما»، نقيض هذه النظرية، ويشير بنهاية الصراعات الكبرى في العالم وتولي زمن الحروب الإيديولوجية والفكرية^(٢).

ومهما يكن الاختلاف، فإن الشعور بوحدة هذا الكوكب بدأ يصبح حقيقة واقعة لا مجرد خيالات وأمنيات، بواسطة السرعة المذهلة التي تصلنا بها المعلومات من كل فج عميق، مما ولد إحساساً مشتركاً بوحدة المصير الإنساني، إزاء مشكلات غدت متجاوزة لحدود الدول، مثل المخدرات والأوبئة والجرائم المنظمة... وقد كان «غارودي» سباقاً إلى الدعوى إلى حوار الحضارات، لاعتقاده أنه لم يعد من الممكن حل أي مشكلة في حدود أمة واحدة، حسب تعبيره^(٣).

ولم يعد خاف، تأثير الإعلام «المعولم» القوي على رؤية الثقافات المختلفة للعالم. ويزر هذا التأثير جلياً في المظاهر والأشكال الخارجية مثل صنوف الملابس والمشارب

(١) صدام الحضارات لصموئيل هنتجتون؛ ترجمة طلعت الشايب (القاهرة، ١٩٩٨م) ص ٣٧.

(٢) نهاية التاريخ لفرانيس فوكوياما؛ ترجمة حسين أحمد أمين، ص ٩.

(٣) حوار الحضارات لروجي غارودي، ص ١٣١.

والمأكّل^(١)، بسبب تعميم الثقافة الاستهلاكية، على النمط الغربي، التي لم تصمد أسوار الصين الشاخنة في رد ريجها.

إن مجريات الأحداث العالمية، إذا ما تم لها السير على هذه الوتيرة، فلها ستمهد لا شك لواقع ثقافي مستقبلي جديد، تفرزه «العولمة». بمستحدثات التكنولوجيا المتقدمة لشبكات الإعلام والاتصال، وتكنولوجيا علم الوراثة والاستنساخ. ويعتقد بعض المتشائمين أنه لا مفر من الطوفان الذي سيغمر العالم، وأنه لا حيلة للضعفاء أمام الغول الثقافي الذي سيلتهم تراثهم وحضارتهم.

- ثورة التقنيات في عالم الاتصال:

إن التقدم التكنولوجي المتسارع والمتواصل في قطاعات الإعلام والاتصال، أحدث تحولات ثورية وعميقة في مفهوم الزمان والمكان، تقلصت معه جغرافيا العالم إلى حدود قرية إلكترونية صغيرة. وليس هناك اختلاف كبير حول الدور الخطير للصور والمضامين والرموز المتدفقة عبر منظومات الإعلام^(٢)، بواسطة الأقمار الصناعية، وشبكات المعلومات العالمية كالإنترنت، في استقطاب الشعوب والتأثير عليها وتوجيه أنماط سلوكها ومواقفها. وهذا من شأنه أن يخلق وعياً عالمياً جديداً لا تؤثر فيه التباينات الجغرافية ولا الألوان السياسية والثقافية. بل يرى المؤيدون بحماس «لعولمة» الإعلام والاتصال، أنها فرصة تاريخية لا محدودة لنشر قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقاومة بقايا الاستبداد في العالم. ويخالفهم المعارضون في أن «عولمة» وسائل الاتصال مبرر لنفي التعددية، واعتداء على الأذواق

(١) انتشرت نوعيات منها، واكتسبت شهرة عالمية، كملايس الجينز ومشروب الكوكاكولا وسجائر المارلبورو...

(٢) يعتقد في الأوساط المختصة أن الانفجار الذي وقع في ميدان المعلومات كان بفضل اكتشاف نظام الرقمنة، أي تحويل الإرسال إلى إشارات ذات شيفرة في لغة مرقمة. والرقمية تقنية سريعة ومرنة تنقل المعلومات بنسق مذهب وبكميات كبيرة غير محدودة.

والآراء، وتقويض لسلطة الدولة لفائدة الشركات العالمية متعددة الجنسية. إنها صورة الاستبداد في نسختها الجديدة، بتوظيف الإمكانيات الهائلة للاتصالات والإعلام للترويج السلعي، لفائدة رؤوس الأموال ومنتجات السوق الحرة.^(١)

ومن الطريف أن يتلهى بعضهم برسم صورة الإنسان المقبل، الذي سيكون في أحسن احتمالاتهم، عبارة عن «روبو»، أو آلة موجهة، تتلقى الأوامر من قنوات الاتصال ومراكز البث الإلكتروني، ضمن برامج التنفيذ عن بعد. وهي صورة مخيفة لواقع قد يهدر فيه الإنسان إنسانيته ويفقد فيه روحه الجميلة.

إن مجمل هذه التحولات هي في طريقها إلى إقامة ما يسمى بمجتمع المعلومات، القائم على أساس توظيف الاحتياجات المختلفة عبر نظم الاتصال التكنولوجي، ولا شك أن تسويق هذه الوسائل المتطورة وترويجها، يتيح لشعوب العالم الثالث إمكانيات لا بأس بها لتسريع نسق نموها، بما توفره هذه التقنيات من وسائل الانفتاح على العالم المتقدم، بأيسر السبل وأنجعها وأقلها كلفة.

٤ - العولمة: مفهومها، مظاهرها، وآثارها:

- مفهومها:

الاستعمال اللغوي: هو مصطلح معرب من اللفظ الأجنبي: «Mondialisation» أو «Glopalisation»^(٢) وقد بني الاستعمال العربي لكلمة «عولمة» على وزن «فعل» الذي هو من أبنية الموازين الصرفية^(٣). ومن أمثله في اللغة: كوكبة؛ نورجة؛ لولبة.. ويكثر استعمال المحدثين لهذا الوزن كقولبة وبلورة وحوسبة.

(١) قدرت معاملات صناعة الاتصالات لعام ١٩٩٥م بحوالي ألف مليار من الدولارات، ويرتقب أن تتضاعف خلال الخمس سنوات الموالية، لتصل إلى معدل ١٠ في المائة من التجارة العالمية. (انظر مجلة عالم الفكر، العدد ٢، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩م) ص ١٦٣.

(٢) يعتقد عدد من المختصين في شؤون العولمة أن أول من أطلق لفظ العولمة معرقياً، الكندي مارشال ماك لوهان، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، وهو الذي صاغ في نهاية الستينيات مفهوم «القرية الكونية».

(٣) وما بني على كلام العرب فهو منه.

المفهوم الاصطلاحي: وصياغته وفق تعريف دقيق يعد عملية جد شاقة، اعتباراً لكثرة التعريفات الواردة، واختلافها بانحيازات الباحثين إزاء «العولمة» رفضاً وقبولاً. و«العولمة»، أيضاً، ليست مجرد مفهوم يمكن نحتة وتقديمه بصفة جاهزة، أو تثبيت معالمه نهائياً في أدبيات علوم الاجتماع. والتعليل في ذلك أن «العولمة» هي حالة بصدد التكون، وعملية مستمرة بغير انقطاع، وفق مؤشرات كمية وكيفية في شتى القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية.

- مظاهرها:

هناك عمليات تكشف عن سير «العولمة»، وأوصاف تبين خصائصها العامة. ومن أهم عملياتها: انتشار المعلومات وإشاعتها بين جميع الشعوب بواسطة التكنولوجيا الحديثة، وإزالة الحدود بين الدول بتحرير أنواع المبادلات وفك القيود الجمركية، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات بفعل الاندماج. ومن الأوصاف العامة «للعولمة» أن هذه العمليات تغطي أغلب مناطق الكوكب، وهي تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والتبادل بين الدول في اتجاه تشكيل مجتمع يكتسب صفة العالمية.

وإذا سلمنا هذه الأوصاف، جاز لنا أن نحيل المظاهر إلى مستوياتها الثلاثة:

- **في الاقتصاد:** بتعميم النشاط الحر، وتوسيع دائرة التبادل لتشمل كامل مناطق المعمورة.. ويلاحظ المختصون أن مفهوم التركيز الصناعي والانتساع المعلوماتي والتكتل الاقتصادي، لم يعد رهين الخصوصيات المحلية أو الإقليمية، ولم يعد وفقاً على السياسات الوطنية أو القومية. بل إن المجال الحيوي الصناعي أصبح، بفعل «العولمة»، يخضع لمنطقة التقسيم الدولي للعمل. كما أخذت المبادلات التجارية بين

الدول للترتيبات الجديدة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، وتتولى مراقبة سيرها، وحمايتها من أساليب الإغراق المدمرة للأسواق.

- وفي السياسية: بتعميم قيم الديمقراطية، والليبرالية السياسية، وحقوق الإنسان، والحريات الفردية، ليقع الاندماج والتشابه بين شعوب الأرض. وكان من أول ضحايا «العولمة»، الكيانات المؤدجلة والرايكاكية (ومنها دول المعسكر الشرقي)، والتي كانت تعتبر إلى وقت غير بعيد رموزاً سياسية مقدسة. ومن آثار «العولمة» سقوط الحواجز والحدود السياسية، وتقلص السيادة الوطنية، وترك المجال لظهور التكتلات الواسعة في مواجهة التحديات الكبرى للعالم الجديد.

- وفي الثقافة: بتوحيد طرق التفكير والسلوك، وفناء الخصوصيات في التماثل، بفعل تطور وسائل الاختراق بالوسائط الإلكترونية ووسائل الاتصالات الجديد، وتقدم العلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية... وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمتلك ٦٥ بالمائة من المادة الإعلامية العالمية، على أن تقدم نموذجاً كونياً للحدث، يحمل القيم الأمريكية نحو كل بقاع العالم. ولا غرابة أن يصف بعضهم «العولمة» بأنها إمبريالية ثقافية، غايتها تمجيد العالم، وتجريده من أهم مكوناته الحضارية، بغرض بسط السيطرة الغربية على شعوب الأرض قاطبة. وإن الخطر اليوم يدهم جل الموروثات والإيديولوجيات والروحانيات القائمة، في مقابلة ما «تعد» به «العولمة» من تمييط وتعليب ثقافي ذي بعد أحادي وشمولي.

- آثارها:

ربما يكون من السابق لأوانه، إقامة بيانات علمية تحليلية، أو جداول تقييمية مدققة، للنتائج المترتبة عن الوضع العالمي الجديد، الذي هو بصدد التشكل والبروز، تحت التأثير القوي والزاحف «للعولمة». وقد لا يسعنا، كذلك، الإفادة برأي حاسم، في

ضوء المشهد العام للقراءات والتنبؤات والتحليلات المتباعدة . إذ بعضها، وهو كثير، لا يخفي تمجيده «للعولمة»، وهو يرى فيها تبشير عصر جديد لخلاص الشعوب من ربقة الاضطهاد، ومرحلة حديثة مفتوحة على آفاق قصية من الحرية والديمقراطية والحياة المدنية المدفوعة إلى ذروة التطور. وسيتيح التقدم التقني، في اعتقادهم، زيادة إنتاج الخيرات في كل مكان من العالم، والقضاء على بؤر الفقر والبؤس أينما وجدت، وتقليص نسب الشرائح المهمشة والعاطلة عن العمل، بفضل الثورات التكنولوجية المتتالية التي تسمح «بعولمة» التقدم، وبفضل التدفق الكثيف لرؤوس الأموال إلى البلاد النامية، واندماجها المتزايد في التجارة العالمية، مما حولها إدراك نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي. وفي خلاصة تقديرهم، هو عصر الرفاه المرتقب، بكل المقاييس الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وإزاء هذه المواقف المتفائلة، تقف أخرى متوجسة مترددة، بينما تجاهر فئة ثالثة بالرفض الكامل، محذرة من العواقب «المدمرة» «للعولمة»، وما يترقب العالم من ويلات لا فكك منها، إذا ما تمكن هذا «الغول» من غرس مخالبه وأنيابه . ومن اعتراضاتهم أن «العولمة» لن تفلح في النهاية، إلا في مضاعفة أعداد العمال المطرودين، بسبب ارتفاع الأجور في البلدان الغنية، مما دفع بالشركات الكبرى إلى البحث عن «الجنان الضريبية» في البلدان النامية، التي توفر قوانين الاستثمار لديها إعفاءات ضريبية مغرية، وأجوراً عمالية زهيدة^(١). وسيوسع خرق الهوة أكثر بين الشمال والجنوب، وستكبر الفروقات بين الأغنياء والفقراء، حتى داخل المجتمعات المصنعة، لأن المنافسة التي ستشتد بفعل «العولمة» لن يقدر عليها إلا الأقوى من الأفراد والجماعات والتكتلات.

(١) هناك إحصائيات تبين أن ملياراً ونصف المليار من عمال آسيا موجودون بمنطقة المحيط الهادي، ويتراوح معدل أجر الواحد منهم في اليوم بين دولارين ونصف وأربعة دولارات. بينما يصل معدل الأجر اليومي في أوروبا الغربية مثلاً إلى أكثر من خمسة وتسعين دولاراً (١٣٠ في فرنسا مثلاً، ١٩٨ في ألمانيا). راجع مجلة عالم الفكر، الصادرة عن المجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والآداب، العدد الثاني، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٣٠-٣١.

إن «العولمة»، كما يتنبأ لها معارضوها، ستأتي عواصفها الهوجاء على ما بنته يد الإنسان من ملايين السنين الفائتة، وستحيل آلاف الثقافات إلى بقايا آثار ورسوم باهتة، من أجل أن يفرض الغرب المهيمن ثقافته، ويبسط سيطرته الحضارية على كل شبر من بقاع المعمورة. بل سيكون الإنتاج الثقافي، بمفهومه الواسع، حكراً بأيدي التجار وأصحاب رؤوس الأموال، وسيغدو المبدعون أجراء لدى المتنفذين في شؤون المال والأعمال. بل إن التخمّة الإعلامية التي تسببها زحمة وسائل البث والاتصال مع ضخامتها، يتوقع لها أن تؤدي إلى الضحالة الفكرية، بسبب غلبه النزعة التجارية الاستهلاكية على برامجها ومضامينها.

ومهما تكن التداعيات، فإنه لا مناص عن القيم الإنسانية والأخلاقية، التي ستظل باستمرار، أحبنا أم كرهنا، أهم المرتكزات القوية للحضارات البشرية على تعاقبها. وسيخلف غيابها - إذا جاز احتمالها - عواقب مرعبة وزلزالاً رهيباً. ولذلك ارتفعت أصوات من هنا وهناك، وحتى من داخل المجتمعات الغربية، تدعو إلى ما يسمى: «أنسنة العولمة» أو «عولمة الأنسنة»، أي جعلها أكثر اهتماماً بالإنسان، وأكثر حرصاً على صيانة مقوماته الثقافية والحضارية^(١)، بوسائل التحكم والتقنين لآلياتها، درءاً لكل المخاطر المحتملة، واستثماراً لكل المنافع المرتقبة. وإن الثقافة، التي هي التعبير الأسمى عن نسيج العلاقات التي تربط بين البشر، يبقى سندها الأساس هو البعد القيمي للإنسان. فإذا تحولت، بتأثير الاندفاع الجشع والهيّاج المادي الاحتكاري «للعولمة»، إلى مرحلة التسليع، بتسويقها مع بقية المنتجات، فإن خلاًلاً عظيماً سيربك المنظومة البشرية، قد يفضي بها في النهاية إلى حالة من الفوضى القاتلة.

(١) راجع كتاب الدكتور المنجي بوسنينة: رؤى ومواقف (من إصدارات الأكسو لسنة ٢٠٠٢) ص ٣٤.

٥- تداعيات العولمة على الأمة الإسلامية، وطرق الوقاية منها:

إن مجريات الأحداث العالمية في الوقت الراهن، لا تنفك تتجه، منذ أكثر من عقد من الزمن، نحو التفاقم، بتأثير الأزمات المتعددة والحادة، سواء في المنطقة العربية (العراق وفلسطين)، أو في بعض مناطق أخرى من البلاد الإسلامية (مثل أفغانستان وباكستان والفلبين وأندونيسيا...) وهاته الجهات تتركز بها أكبر الحشود العسكرية الأميركية والإنجليزية، منذ الحرب العالمية الثانية، بمشاركة بعض دول حلف شمال الأطلسي. واستغلت الصهيونية، أجواء الكراهية والتضليل، لزيادة التنكيل بالشعب الفلسطيني، بإعمال سكين الذبح والقتل في رقاب أبنائه، وتشريدهم بتهلثم منازلهم وسلب ممتلكاتهم، مستهينة كدأها بكل الموائيق والعهود إلا من عهد الخيانة والغدر والجريمة.

كما أن المنطقة العربية والإسلامية مستهدفة أيضاً من قبل الدول الصناعية الكبرى، لاحتوائها على أكبر ثروات الطاقة في العالم، خاصة من النفط والغاز اللازمين لتشغيل المصانع ووسائل النقل. وذلك بعد أن تظن الغرب إلى ما بيد العرب والمسلمين من مقدرات طبيعية هائلة، يمكن استعمالها سلاحاً رهيباً في المواجهات، كما وقع في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

هذه بعض التحديات الكبرى التي يواجهها المسلمون اليوم، وهم مهددون في المقام الأول بجرف «العولمة» الذي يتقدم إليهم بكل كلفة. وسيكونون تحت طائلة السحق، إذا لم يفلحوا في تجميع قواهم وبناء تكتلهم.

- التحديات السياسية:

لا تخفى على الناظر، حالة التشتت المقيتة، التي عليها العرب والمسلمون في هذا العصر. وهي بذور استعماري قديم، مازالت تتعهده القوى المعادية، من أجل أن يستفحل الداء ويتعمق غور الجرح في جسد الأمة. وقد أجهضت، في أثناء مراحل

التاريخ الحديث، كل محاولات الوحدة والتكامل بين بعض الأنظمة العربية خاصة. بل تأججت من وقت إلى آخر صراعات بسبب الخلافات الحدودية التي تسربت منذ عهود الاستعمار المباشر. وما زالت آثار الفرقة تنهش في كيان البلاد العربية والإسلامية، رغم بعض المبادرات التي تلوح من هنا وهناك لأرب الصدع وجمع كيان الأسرة العربية الواحدة من خلال جامعة الدول العربية، وكيان الأسرة الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. وتبقى فلسطين، أرض النبوات والمقدسات، في قلوب وجوارح كل العرب والمسلمين، وجميعهم يشعر بالضميم إزاء العنت الإسرائيلي المدعوم ظلماً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن السيادات الوطنية في البلاد العربية والإسلامية، تواجهها مخاطر الانقراض بتأثير الدوامة القوية «للعولمة»، لعدم امتلاكها لوسائل التحصين الكافية والقدرة على الصمود، ما دامت تقف حيالها منفردة معزولة، في عالم تحتشد فيه الدول، وتكتل فيه القوى. وهي مفارقة غريبة، إذا ما علمنا مقدار التماثل الحضاري والثقافي والتاريخي والجغرافي الذي يسهل عملية الاندماج داخل الأسرة العربية والإسلامية، إذا توفرت الإرادات السياسية وتوافقت على إتاحة ظروف التكامل والتوحد.

ولا ننكر، رغم ذلك، قيمة بعض التحولات التي شهدتها بعض الأوطان العربية والإسلامية، باستيعابها لحقيقة المرحلة التاريخية ودقتها وخطورتها، مع ما تتطلبه شروط التحديث السياسي من توسيع فسحة المشاركة وإقرار حق الاختلاف، في إطار مستحدث من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. ومن التجارب الناجحة، ضمن الديمقراطيات الناشئة، ما وقع في بعض البلاد العربية، من تغيير مهم وشامل في الرؤى والممارسات والتطبيقات، شملت جوانب التشريع لأكثر الأنماط القانونية تقدماً في مجال

الحقوق، والتوفيق إلى إيجاد صيغة مثلى من تعايش الآراء والأحزاب والمنظمات في جو من السلم والاستقرار والحوار البناء. وتسنى الاستثمار الإيجابي لهذا المناخ السياسي المتطور، لتحقيق أهداف التنمية وإدراك معدلات اقتصادية قياسية.

إن للمؤسسات الإقليمية دوراً مركزياً في إشاعة فكرة الوحدة، وإيجاد القنوات والمعايير نحو التعاون البيئي، مع ما تتحمله من أعباء قومية وحضارية تستدعي منها فعالية فائقة في تطوير دوائر الخلاف قبل نشوبه، وتنبهاً لمحاولات الدس في الداخل والخارج. ومن وسائل الدس المعروفة، محاولات تفريخ العداوات، بإثارة نعرات عرقية قديمة، كالبربرية والقبلية، ونزعات أخرى دينية ولغوية... ولن يعدم العدو حيلة في تلفيق المبررات واختلاق التعلات، كلما وجد إلى ذلك سبيلاً سالكاً.

وقد خسرنا ما خسرنه في الماضي، عندما هُنا عن حقائق ديننا وضيعنا أصالة مبادئه، وفرطنا في عقده الجامع وعروته الوثقى. وتعددت التجارب على تناقضها، ولم نفلح في واحدة منها رغم حرصنا. وقد نهينا القرآن الكريم، منذ قرون خلت، إلى ما يمكن أن يحل بنا كما حل بأمم من قبلنا، من الهوان وسوء المآل، قال الله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾ (مريم: ٥٩). وقال رسول الله ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قَلِيلٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كُفَّاءُ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَذْوِكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ وَلَيَقْدِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود.

إن العالم الإسلامي يتعرض، في هذه الأيام، إلى أشد مخناته. إذ تصمه القوى الكبرى بأنه موئل للحركات المتطرفة والإرهابية التي تهدد حضارات العالم المتقدم. ولما انكشفت بعض الخيوط عن تورط بعض أشباه المنتسبين إلى الإسلام وأدعيائه، توجهت أصابع الاتهام، من غير روية ولا وجه إثبات، إلى المسلمين عامة وإلى الإسلام خاصة. وكان من عواقب إثارة هذه الشبهة الزائفة، أن وصم الإسلام بما ليس فيه من دعاوى التعصب والكرهية والإرهاب. وتعلت أصوات مخزية تدعو إلى محاربة الإسلام، بتعلات مصطنعة وقرائن مختلفة، سهل بها إيهام النفوس الضعيفة، وأمكن بسببها ترويج مفاهيم مسمومة، وتغذية مشاعر مملوءة بالحقد والرغبة في الانتقام.

ولفك هذا الحصار الرهيب، يتوجب على النخبة السياسية في بلادنا العربية والإسلامية أن تتصدى بكل الوسائل الممكنة، في وجه هذه الهجمات المغرضة، باستغلال كل قنوات الاتصال، وخاصة منها الدبلوماسية، للتعريف بحقيقة الإسلام كدين يدعو إلى السلام والمحبة بين البشر كافة. وإذا ما تم هذا الجهد السياسي، فإنه سيعضد دور العلماء ورجال الثقافة في تحاورهم مع (الآخر)، من أجل التقارب ونفي الصدام.

- التحديات الثقافية:

ولا خلاف في أن أخطر الإشكاليات المطروحة، والتي تحتكر أنظار المهتمين بالأوضاع الثقافية في العالم الإسلامي، منذ زمن، هي ما يعبر عنها تارة بالازدواجية الثقافية، وتارة بالثنائية الثقافية، وأخرى بالتعددية الثقافية، من خلال تعايش ثقافتين: أولاهما: أصيلة تشد الأمة إلى شخصيتها وتراثها وانتمائها الديني والحضاري، والثانية: وافدة دخيلة تصل حبل الأجيال المتعلمة برحم الحضارة الغربية وعلومها وتقنياتها. وتزداد هذه الازدواجية تعمقاً وترسخاً، بسبب حالة عامة من التبعية شبه المطلقة لمركزية الغرب القوي. بل إن ثقافة أوروبا، الحريصة على استدامة علاقات

الوصل مع مستعمراتها القديمة، بدأت تختل توازناها بتأثير الوضع العالمي الجديد المكرس للأحادية القطبية، بما يعنيه من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب مناطق المعمورة، وعلى مجال واسع من الفضاء، بالوسائل التكنولوجية البالغة ذروة التطور. على أن تعدد اللغات مزية تحسب لفائدة الثقافات القادرة على المحاوراة الندية، من أجل الاستفادة من حضارة العصر بعلومه ومعارفه وخبراته الحديثة. ونحن نعلم مقدار استفادة المسلمين، مذ أن تفتنوا إلى أهمية حركة الترجمة للعلوم والآداب الأجنبية. ونعلم كذلك فضل الثقافة الإسلامية على ثقافة عصر النهضة بأوروبا، وتأثيرات المدارس الفكرية الإسلامية في تطوير الفكر الأوروبي، لردح من الزمن.

أما المعادلة الصعبة التي تواجه شعوب العالم اليوم، وخاصة الشعوب الإسلامية، فهي كيفية المحافظة على الخصوصيات التي تميز الهويات، والتشكيلات الثقافية ذات المعالم المتفردة، في عالم بدأت تنهاوى فيه الحدود والحواجز.. وكيف يتصور للثقافة أن تُعوَّلَم، إذا عرفنا أن الثقافة ليست مجرد نظام مسقط، بل هي تعبير عن قدرة مجموعة ما، أو شعب ما، على أن يتكيف، بوسائله الخلاقة، مع البيئة التي يعيش فيها؟

إنه لا مناص للمسلمين، في هذا الجو المشحون بالخوف، أن يتسامى لديهم شعور الوحدة على كل شعور آخر، قومي أو محلي. وعليهم أن لا يوهوا أنفسهم لحظة واحدة، أنهم في حمى مما هو آت. على أن الشعور لا يكفي في مثل هذه الظروف العصيبة، ولا يمكنه بحال أن يغني عن التفكير العلمي الصحيح، ولا أن يغفلنا عن واجب الإسراع بوضع استراتيجية عربية وإسلامية موحدة، حتى لا تفوتنا القاطرة هذه المرة كما فاتتنا في المرات السابقة. ولن يجدي الرفض السهل، ولا موقف الفرجة، إلا العمل الجماعي المنسق، باستثمار جهود الخبراء والعلماء، ضمن المؤسسات والهياكل العلمية والثقافية الموجودة، كالمنظمتين العربية والإسلامية

للتربية والثقافة والعلوم، والمجامع الفقهية كمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن واجب الدول العربية والإسلامية أن تضاعف عنايتها بهذه المؤسسات، لأنها أدوات يسعها أن تكتسب فعالية أكبر في عمليات التنسيق والتجميع للجهود والمواقف.

إن الثقافة هي من أنجع الأسلحة المستعملة، وهي معدودة من وسائل القوة الرهيبة. وقد جربها الاستعمار قديماً وحديثاً، فذانت له بما رقاب الشعوب. ولم يدرك بعضنا هذه الحقيقة، وذهب في وهمه أن شراء الأسلحة الحربية وتكديسها هو السبيل إلى الخلاص، فإذا هو ساقط في حبال السماسرة ومصانع السلاح العالمية، لارتباطه بها في تعهد مشترياته بوسائل الصيانة وقطع الغيار.

إننا في ورطة كبيرة لا نرى النجاة منها إلا بإحداث وعي جماعي جديد، يعيد ربط أوصال المسلمين بالإسلام، كدين جامع موحد، قادر على تفتيت التناقضات وصهر المهج والأنفس، إذا رمنا استبدال العزة بالهوان والقوة بالضعف، قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠).

ولسنا ندعي في المقابل، ما يدعيه غيرنا جهلاً وصدفاً، من أنه لا مفر من الصدام بين الحضارات، لأن الشخصية الإسلامية إنما تثبت من أصول ومقومات ثقافية وحضارية ودينية تنفي مشاعر الكراهية والتناذب بين أفراد المجموعة الإنسانية الواحدة. ولسنا ننكر أيضاً أننا نعيش على تخوم حضارات أخرى، مغايرة لنا في المنطلقات والمرتكزات، ملتقية معنا في أهم الأبعاد الإنسانية، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)، وإن وجودنا، ضمن خصوصياته الثقافية والحضارية، لا يمكنه أن يثبت بنفي (الآخر) أو إقصائه، بل إن مصير الإنسانية يظل رهين الإقرار بهذه الحقيقة الكبرى، التي تستدعي إقامة

حوار حضاري مفتوح بين الشعوب والأديان والثقافات، بشرط أن تراعى في هذا الحوار مصالح الجميع، من غير فصل وتمييز، وأن يكال فيه بمكيال واحد وعادل. ولعلنا اليوم، إزاء الأحداث الخطيرة التي يشهدها العالم، محتاجون، أكثر من أي وقت مضى، إلى إحياء جذوة القيم الإنسانية المشتركة، في الإخاء والتقارب والتحابب والتعاون، مع ضرورة تعاضد الجهود الدولية لمواجهة الأخطار المحدقة بالإنسانية جمعاء، ونحن نستحث الدعوة، مجدداً، من أجل مزيد التقدم في اتجاه إقامة ميثاق عالمي يجمع مختلف الأديان السماوية حول قاعدة السلام، بالحوار البناء المجدي، وتبادل الأفكار والخبرات المفيدة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّاهِلَ الْكَاتِبُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً﴾ (آل عمران: ٦٤).

- التحديات الاقتصادية:

إن أهم مجال يتشكل فيه مسار «العولمة»، كما حدده صندوق النقد الدولي، هو مجال الإدماج الاقتصادي العالمي عن طريق المبادلات التجارية والمالية، وتحويل التكنولوجيا ونشر شبكات الاتصال. إنه، بعبارة أوجز، مشروع اقتصادي عالمي يتجاوز كل الحدود، ويسعى إلى الانفلات من قبضة الدول القومية. وبالمقابل، فإن مبدأ تساوي سيادة الدول، الذي يؤكد القانون الدولي، أخذ يتآكل باعتبار واقع العلاقات الجديد الذي أصبح يستند إلى عامل القوة (الاقتصادية) لا العدد (البشري).

وهذه المعطيات الخطيرة، تتطلب من دولنا، في محيطها العربي والإسلامي، سرعة المبادرة إلى تكتيل الجهود وتنسيقها وتكاملها، واتخاذ مناهج أكثر صرامة وترشيداً في الاختيارات، حتى لا تستنزف القوى في غير ما يجب أن توظف له، مع لزوم تعبئة الموارد البشرية والمادية المتوفرة، على أن تقوم مؤسسات رقابة

موحدة، بواسطة سلطة حقيقية وفعلية، يناط بما دور التحكيم عند اللزوم في مصالح الشعوب المتضاربة.

إن الأمة الإسلامية تمر بطور دقيق من محاولة النهوض، بعد أن صدمها وغيها بواقعها المرير والمنهزم. وهي تلمس الخطى إلى الخلاص، باستجماع قواها لأغراض التنمية والتقدم. وابتدأت التجارب الأولى، بعد الاستقلال، باقتباس بعض المناهج والنماذج، شرقيها وغربيها، ولاقت كلها عنتاً في أثناء تطبيقها، ولم يفلح كثير منها في تحقيق أهدافها.

ولعلنا قد وصلنا في هذا الطور، إلى مرحلة من النضج، يتيح لنا ثقة أكبر بكفاءاتنا الذاتية القادرة على إنتاج التطور، وكسب تحديات «العولمة» القادمة علينا بخطى حثيثة. وإن لنا من الإمكانيات، والثروات، والاستعدادات، والقدرات البشرية الهائلة، ما لو انصهرت في جهد جماعي، وعبر تخطيط معمق ومدرّوس، ومن خلال رؤية صائبة في تحديد الوسائل والأهداف، مع حسن تفعيلها وتطبيقها، لتحقق آمالنا التي طالما راودتنا في إعلاء مجد أوطاننا وإسعاد شعوبنا. ولكم نحن في أمس الحاجة إلى تجاوز المخلفات السلبية، بما تعنيه من صراعات جانبية، وفجوات بين المشاعر، وتعارض في تقدير المصالح.

إنه لا مفر من قيام سوق عربية وإسلامية مشتركة، ولو على سبيل التدرّج كمرحلة انتقالية، على أن تستفيد كل الأقطار المنضمة لهذه السوق بما يطور إمكانياتها ويعزز نجاعتها الاقتصادية. ويمكن تحديد شروط أساسية أولية من شأنها، في نظرنا، إنجاح عملية التجميع والتوحيد، وهي كما يلي:

- توسيع نشاط السوق وتدعيم نسق نجاعته، بشرط التنازل، بنسب متدرجة ومطرّدة، عن المصالح المحلية الضيقة لفائدة المصالح الجامعة.

- اكتساب القدرة، في حال اتباع سياسات متوافقة، على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي.
- السعي المتكامل إلى التخفيف من حدة التبعية إلى الخارج، وتحقيق استقلالية أفضل للقرار العربي والإسلامي، بما من شأنه أن يدعم الموقف الاقتصادي العربي والإسلامي في مواجهة الآثار السلبية «للعولمة».
- دعم الموقع التفاوضي العربي والإسلامي في الاقتصاد الدولي الراهن، وفي منظمة التجارة العالمية، باتخاذ مواقف موحدة من جملة القضايا المعروضة.
- منح معاملة تفضيلية، داخل السوق العربية والإسلامية، للأقطار المنضمة، لا تسري على الدول غير الأعضاء، من أجل استحثاثها على الانضمام.
- هذه المرحلة يجب، في رأينا، أن تمهد لمرحلة اقتصادية أكثر تطوراً، يمكنها أن تؤدي إلى إنشاء بنك مركزي موحد يكون من أهدافه توحيد العملة، على غرار التجربة الأوروبية الناجحة التي آلت إلى إحداث الأورو في مواجهة الدولار المسيطر على البورصات العالمية.
- هذا السياق هو الذي نراه معبراً إلى تجاوز حالة الانتظار التي نحن عليها، ومخلصاً من مشاعر التحسب والخوف تجاه ما قد تحدثه «العولمة» من آثار مدمرة لن تزيد هذه الأمة إلا ضعفاً وتخلفاً ومهانة. ولن تكفي القرارات ولا الشعارات الجوفاء، ولا المبادرات الفارغة من أي جوهر جدي، مؤونة التصدي والمواجهة المفروضة علينا جميعاً.

خاتمة البحث

إن التغيرات الهائلة، والتطورات المتسارعة، التي يشهدها عالمنا اليوم، تفرض على الأمة الإسلامية سيقاً كبيراً من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ليس لها فيها من خيار إلا تأكيد جدارتها وقدرتها على الفعل والإنجاز ومسابقة الأمم على المواقع الأمامية. هذا قدرها، إذا أرادت إثبات وجودها بأن يكون لها موقع جدير بإمكاناتها العظيمة، في عالم تكبر فيه التكتلات والتحالفات، يوماً بعد يوم، ويسود فيه منطق توسع المصالح على حساب الحدود المحلية الضيقة اقتصادياً وثقافياً. وإن إدراك غاياتنا في الوحدة والقوة، وتجاوز حالة التشتت الراهنة، لا يكون إلا بتجديد أوضاعنا، وتحديث أبنيتنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، في مواجهة تيار «العولمة» القادم علينا، أردنا أم أبينا.

وإن بمستطاعتنا، موضوعياً، أن نستجمع قوانا ونلم شتاتنا، بأن نتصر إلى ما هو مشترك بيننا، جامع لا مفرق.. إلا أن هذه الوحدة تقتضي مسؤولية دقيقة في استحداث الأطر والهياكل الجامعة في كل المجالات، بما يتيح مزيد تنسيق الجهود وتوحيدها.

ومن الأسئلة الملحة علينا اليوم: موقفنا نحن كمسلمين من «العولمة»؟ وكيفية اختيار مناهج التصدي الجماعي لخطر الاجتياح الاقتصادي والثقافي والعسكري؟ وكيفية التمسك بالهوية الأصلية والانتماء الديني والحضاري، في ظل تقنيات «العولمة» ووسائلها الحديثة وشبكات «الإنترنت» والترويج الواسع للخطاب الرأسمالي في هذه المرحلة العنيفة من الهيمنة الرأسمالية؟ وهل يسعنا مجرد الرفض للهيمنة والاندماج في الكونية، للخلاص والنجاة بأنفسنا؟ وماذا سيكون مصيرنا في النظام العالمي الجديد إذا لم نتهياً جيداً ونستعد كما يلزم لأخذ موقعنا المناسب في الخارطة الجديدة؟

هذه جملة من التحديات والأطروحات، وقد حاولنا الإجابة عنها، بالاستفادة من زخم الأبحاث المستفيضة التي قتم بموضوع «العولمة» من مختلف جوانبها وتحليلاتها الراهنة والمستقبلية.

رسالة الإسلام في حقبة العولمة

كيفية التعامل.. رؤية شرعية

الدكتور الشيخ ناصر العمر^(*)

مايريدوه الغرب بعولمة الثقافة: أن تطفئ الثقافة الغربية على كافة الثقافات، وقد صرح «فوكوياما»: بأن عولمة الثقافة لا تنأى إلا بسيطرة ثقافة معينة على الثقافات المتعددة.. فليست العولمة الثقافية انتقلاً إلى ثقافة عليا، بل هي اغتصاب ثقافي عدواني على سائر الثقافات.

«العولمة» لفظ مأخوذ من (عالم)، وكما أن الناس اختلفوا فيها ما بين مندد ومسدد، فقد اختلفوا كذلك في تعريفها، ولكن يكاد يتفق الجميع على حد أدنى، وهو اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه، وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات، والجنسيات والأعراق^(١).

فمهما تعددت السياقات التي ترد فيها «العولمة»، فإن المفهوم الذي يعبر عنه الجميع، في اللغات الحية كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق

(*) داعية وباحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

(١) العولمة والعالم الإسلامي: حقائق وأرقام، لعبد سعيد إسماعيل، وقد عرض لتعاريف مختلفة للعولمة.

واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال «العولمة». بمعنى جعل الشيء عالمياً.

وكل هذا لا يخرج عن اعتبار «العولمة» - في دلالتها اللغوية أولاً - هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية «للعولمة Globalization» في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح «Mondialisation»، ووضعت كلمة «العولمة» في العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد^(١).

وتظهر مشكلة «العولمة» في هذا التعريف، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصبغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟ ثم كيف يلزم تاجر صغير كان يعيش في أرضه آمناً في سره، عنده قوت يومه، بمزاحمة غيره من العمالقة له في أرضه؟ وإذا كان هذا محتماً لكون العصفور يرزق مع النسر، وتلك الطير تغدو حماساً وتروح بطاناً، فبأي مبرر تلغى عادات الناس وأنماطهم الاجتماعية؟ ومن الذي يضع الصبغة الجديدة للوحدة الاجتماعية؟ وكيف ألزم بلايين البشر بغسل أدمغتهم، وتنظيفها من فكرهم الأصيل لآخر دخيل؟

ولهذه الإشكالات وغيرها كان من الطبيعي أن يكون في المجتمعات الإسلامية والعربية شبه إجماع بين أطراف الرأي العام السياسي فيها، ماركسيهم وقوميهم وإسلاميهم يقول بأن «العولمة»، بالموجهات الرئيسة التي تحركها، لا تتضمن أي جديد بل هي شكل من الاستعمار، لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة. فلا يمكن لرأس المال المهيمن، وللشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أن تنزع نحو أهداف أخرى غير السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب واستغلال العمل المأجور والرخيص أتى وجد. والفرق بين المشروعين الاستعماريين، القديم والجديد، هو أن المشروع الجديد يحتاج إلى التأقلم مع

(١) العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي، للدكتور عبدالعزيز بن عثمان التويجري.

الظروف العالمية التاريخية المتغيرة، أي صعود هيمنة الولايات المتحدة الأحادية على العالم، وتحويل حلف شمال الأطلسي إلى التحالف العسكري السياسي الوحيد في العالم، وفي خدمة مجموعة صغيرة من الدول الصناعية.

كما أن الاستعمار الجديد يستخدم خطاباً للمشروعية يشدد على قيم نشر الديمقراطية واحترام حقوق الشعوب بدل الخطاب الذي حرك قوى الاستعمار الأسبق، الذي ركز بشكل رئيس على قيم تمدين الشعوب الممجة، أعني كل الشعوب غير الأوروبية، وتحضيرها أو إدخالها في الحضارة الفعلية. ولئن كانت للاستعمار الأول أشكال تدخله العسكرية، فإن الاستعمار الجديد يعتمد إلى أساليب جديدة، لا تقل فعالية عن السابقة على الرغم من أنها اتسمت بقسط أكبر من الغطاءات القانونية، فالتدخل العسكري الانفرادي والمكشوف للدول الاستعمارية قد ترك مكانه^(١) حتى الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد.

يقول «توماس فريدمان» مقررًا أن «العولمة» الحالية نوع من الهيمنة الأمريكية: «خلال التسعينات، أصبحت أميركا وبشكل جلي الأكثر قوة -اقتصادياً وعسكرياً وتقنياً- من أية دولة أخرى في العالم، إذا لم يكن في تاريخ البشرية. وقد حدث ذلك، إلى حد كبير، بسبب انخيار الإمبراطورية السوفيتية، وتحول العالم إلى البديل الرأسمالي المتمثل في اقتصاد السوق الحر، وما صاحب ذلك من ثورة تقنية الإنترنت في أميركا، كل ذلك أدى إلى هيمنة شديدة لقوة الولايات المتحدة وأفكارها الثقافية والاقتصادية المتعلقة بكيفية تنظيم أمور المجتمع، هيمنة ظهرت بجلاء من خلال «العولمة»، إلى درجة أن أميركا بدأت بالتأثير على حياة البشر في أنحاء المعمورة، بطريقة فاقت حتى تأثير الحكومات على شعوبها، كما قال لي دبلوماسي باكستاني ذات يوم.. أجل، لقد بدأنا بالتأثير على حياة الشعوب -بشكل مباشر أو غير مباشر- وبدرجة تفوق تأثير حكومات تلك الشعوب»^(٢).

(١) رهانات العولمة، وهي مقالة للدكتور برهان غليون.

(٢) عن مقال لتوماس فريدمان بعنوان: نظرية حول كل شيء.

العولمة والسنن:

كان الناس في عصرهم الأول نموذجاً مثالياً «لعولمة» حضارية، وحدة على مستوى البشرية جمعاء؛ فكرية ثقافية، سياسية، اقتصادية، وكان ذلك وفقاً لمنهج الله الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، ثم جاءت الأذواق والأهواء بعجزها وبجرها، فحاولت جابرة القرون - جيلاً بعد جيل - رفض الكتاب الذي أنزل ليقوم الناس بالقسط، موظفة الحديد والنار في محاولات شتى لفرض أضرب من «العولمة» بل لفرض نفوسهم ونفوذهم على العالمين: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ٢١٣)، ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِي مَا يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩).

إن إرادة الله الكونية اقتضت وجود الخلق، ومشيتته الشرعية اقتضت توحدهم على منهج الحق كما قال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: ٥١-٥٢)، ولكن خالفت الإرادة الكونية المشيئة الشرعية: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، «أي يفرحون بما هم فيه من الضلال لأنهم يحسبون أنهم مهتدون»^(١).

فاقتضت حكمته - سبحانه وتعالى - وجود الخير والشر في هذا الكون: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩)، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مَخْلَفِينَ﴾ (١٥٨) إِلَّا

(١) تفسير ابن كثير، ٢/٢٤٨.

مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٨-١١٩﴾، ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (التغابن: ٢)، ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنْذِرَ يَوْمَ الْاجْتِمَاعِ لَا رَبَّ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴿٧﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (الشورى: ٧-٨).

وكما اقتضت حكمته وجود الخير والشر، جرت سنته بدوام التدافع بينهما، فقد جعل الله الأيام دولاً: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ (البقرة: ٢٥١)، ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتِ صَوَامِعُ وَيَعُوجُّ وَصَلَوَاتُ وَمَسْجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠)، ﴿وَلِئَلَّا يَأْتِيَ تَدَاوُلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).

غير أن العاقبة للتقوى، فصاحب الحق يجب عليه أن يستعين بالله ويصبر، فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَكِيدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٥-١٠٧).

فالناس من حيث المال فريقان، فريق في الجنة وفريق في السعير، وعلى الأعراف فريق ثالث ماله إما إلى جنة أو إلى نار، فالحصول فريقان.

أما في الدنيا فصراع أهل الحق مع أهل الباطل مستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإلى أن يرسل الله رجلاً تقبض أرواح المؤمنين فلا يبقى في أرض الله من يقول: الله الله، وعندها تقوم الساعة على شرار خلق الله.

كما أن أهل الباطل طوائف مختلفة ولكن مآلها واحد، تجمعهم أهواء وأهداف مصالحهم الضيقة، فيتداعون لحرب من يعارضهم من أهل الحق، كما أخبر ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»^(١)، ولكن هم مع ذلك طرائق قديداً، تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى.

ولما كان الناس كذلك، فقد راعت شريعة الإسلام العالمية هذه السنة الكونية، فجاءت تشريعات الإسلام معتبرة للفروق بين ما يجب التفريق فيه كالأديان، فأصاحبا بين متبع للباطل ومتبع للحق، فهم متباينون، ومن الجور التسوية بين المتباينين، ولا يمكن أن يسمى هذا عدلاً.

وجاءت كذلك ملغية للتفرقة فيما تلزم المساواة فيه، كالتفريق بين الناس على أساس الأعراق بينما هم كلهم لآدم وادم من تراب.

أما النظام العالمي الأمريكي فله حقيقة ودعوى تجاه هذه المسألة:

أما حقيقته، فهي فرض للهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة الأقوى، على كافة الشعوب والمجتمعات، وهو شكل جديد من أشكال الاستعمار، كما سبق، وقد اعترف بنحو هذا بعض الأمريكيين كالكاتب الصحفي (توماس فريدمان).

أما دعواه فهي زعم أن النظام العالمي الجديد قائم على عدم التفريق بين الناس على أي أساس، سواء أكان ديناً أو عرقاً، رجلاً أو امرأة أو غير ذلك، فلا فرق البتة، ولست هنا في مقام مناقشة تفصيلية لهذه الفكرة.

ولكن يكفي القول: بأن العدل هو التسوية بين المتساويين والتفريق بين المختلفين، وإن إلزام المختلفين بفعل واحد أو سلوك طريق بعينه سيكون مجحفاً في حق بعضهم.

(١) أخرجه أبو داود.

كما أن اعتبار الفروق لأمناص منه، والواقع التطبيقي العملي الفعلي اضطر هؤلاء لاعتبار بعض الفروق، فعلى سبيل المثال، لماذا يمنع غير الأمريكي مثلاً من الترشح لحكم أمريكا؟ أليست المساواة تقتضي جواز ترشح أي إنسان سواء جاء من إحدى الولايات أو جاء من إحدى القارات؟ كذلك لماذا يمنع من كان دون سن معينة من الترشح؟ ومع ذلك لم نر أحداً خرج يطالب بحقوق الشباب! إذاً فلا بد من ضوابط ومحددات، وهذه المحددات هو ما يرفض العالم أن تكون أمريكا هي صانعتها، وبخاصة في بلداننا.

وأخيراً أشير إلى فشل هذا النظام في إلغاء هذه الفوارق حتى بين مصدريه من أبناء الملة الواحدة، فهذه بريطانيا تعيش ردياً من الزمن أزمة سياسية ثقافية اجتماعية عجزت أن توحد فيها بين رؤى الجيش الأيرلندي الكاثوليكي الذي يسعى للانفصال، وبين الوندوين البروتستانت، ومازلنا نسمع بين الفينة والأخرى نبأ انفجار عبوة وضعها متطرفون بروتستانت، أو مقتل بروتستانت برصاص كاثوليكي، أو اشتباكات بين كاثوليك وبروتستانت، كل ذلك في الدولة التي تعد الحليف الأول لراعية «العولمة» الجديدة!

وقل مثل ذلك عن الجيش الأحمر الياباني، وجيش التحرير الكوبي.

وكم من مرشح غربي فاز في الانتخابات العامة بسبب برنامجه الاقتصادي الإصلاحي!

وبعد ذلك يريد النظام العالمي الجديد أن يقنعا بإمكانية إلغاء سنة كونية لن تنتهي إلا بنهاية هذه الدنيا.

مجالات العولمة

يتحدث الناس عن مجالات مختلفة «للعولمة»، منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها الإعلامي، ومنها السياسي، ومنها العسكري، وغير ذلك. وهذه المجالات متداخلة فيما بينها، يصعب فصلها، غير أن الثلاثة الأولى هي مفاتيح أنماط «العولمة» الأخرى وأهم آلتها، فالاقتصاد والثقافة والإعلام، هي التي تصنع المجتمعات فالسياسات وما يتبعها. فلهذا ولأن تفصيل الحديث عن أنماط «العولمة» المختلفة يحتاج إلى جهد وبسط ربما طال أمده، أكتفي في هذه الدراسة بالإشارة إلى الأنماط أو المجالات الرئيسة «للعولمة».

أولاً: العولمة الاقتصادية

الأسئلة التي سبق طرحها يعاد طرحها مرة أخرى لفهم المشكلة الاقتصادية، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصبغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟ ولأن هذا نذر يسير من الأسئلة والإشكالات، فلا عجب أن تشهد (براغ) عنفاً لم تشهد مثله منذ قرون! فقد انقلبت العاصمة التشيكية في سبتمبر من عام ألفين رأساً على عقب، ففي اليوم السادس والعشرين تلقى عشرات الآلاف، بل مئات الآلاف من خلال شبكة الإنترنت رسالة تحدد موعداً للقيام بتحريك في مدينة (براغ) التشيكية، وتطالب الرسالة أولئك الذين تلقوها، بالحضور في الموعد المحدد من أجل المساهمة في التظاهر ضد «العولمة» والرأسمالية العالمية. للاحتجاج على الشركات والمؤسسات الكبرى، التي أصبحت تتحكم بمصائر العالم من خلال تزايد نفوذها

أكثر فأكثر، وما يتبع ذلك من آثار مأساوية على العديد من شعوب العالم، وخاصة الفقيرة منها، المستثناة عملياً من دورة المناقصة التجارية.

وقد تم اختيار الموعد على ضوء انعقاد المؤتمر السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين في مدينة (براغ) نفسها، ومما يلفت النظر أن الدعوة وجهت خطاباً خاصاً لمن سبق له التظاهر ضد «العولمة» في (سياتل) و(ملبورن) و(لندن).

ويرى بعض الغربيين: أن «العولمة» الرأسمالية والحركات النقابية والعمالية والاجتماعية المضادة لها سيكون بينهما صراع كبير في القرن الحادي والعشرين، وقد ابتداء بالفعل هذا الصراع في مطلع القرن الحادي والعشرين في مدينة (سياتل) بأمريكا - معقل فكرة «العولمة» - عام (١٩٩٩). فمؤتمر (سياتل) الذي اجتمعت فيه معظم الحركات والمنظمات المضادة «للعولمة» استطاع أن يكشف مؤتمر التجارة العالمية الذي يضم قادة العالم الرأسمالي^(١).

إذاً فمناهضة «العولمة» حركة عالمية لا تخضع لأيديولوجية معينة، بمعنى أنها ليست محصورة في أيديولوجيا كالماركسية مثلاً، وهذا ما كان يحصل للحركات النقابية العمالية سابقاً، بل هي حركة تتجاوز القوميات والأقطار، وتعمل لصالح العمال والفلاحين والمضطهدين في شتى أنحاء العالم، كما يزعم أنصارها.

وهدف هذا الطيف المتباين هو: محاربة الليبرالية أو الرأسمالية الجديدة بل قل العالمية الجديدة، التي تريد أن تلغي (الآخر) وتحكم للأقوى بالسيادة والبقاء، ولذا يرى كثير ممن لا تجمعهم أيديولوجية أن «العولمة» آفة متوحشة، تحتقر الإنسان والفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، سواء كان ذلك على نطاق الدول الرأسمالية ذاتها أو على نطاق دول العالم الثالث، فإنها تؤدي إلى كم من المآسي في نهاية المطاف.

(١) العولمة والحركات الاجتماعية والأمميات الجديدة، لبيتر وتر مان.

وهذه الحركة الجديدة المضادة «للعولمة» الرأسمالية ليست أحادية الجانب، وليست متفقة بالضرورة على كل شيء، بل كما يقول بعض دعاؤها: «إنها ليست حزباً نمطياً ببغائياً يقول نفس الشيء عن كل شيء، على الطريقة الشيوعية السابقة، ومن يتأمل حالها يجد فيها كل الاتجاهات: من أحزاب الخضر المدافعة عن البيئة، إلى الأحزاب الاشتراكية، فالحركات السلمية، فالحركات الإنسانية، فحركات تحرر المرأة، وغيرها»^(١).

بعضها يتعاون في مابينه، وبعضها يعمل مستقلاً لتحقيق نفس الهدف. وكما أن الأيديولوجيات المناهضة «للعولمة» مختلفة، فإن الاستراتيجيات التي اعتمدها الجهات المناضلة مختلفة، فبعضهم يتبع استراتيجية عنيفة إلى حد ما، كما فعل النقابيون الفرنسيون الذين هجموا على المطاعم الأميركية في بعض مناطق فرنسا، وكان ذلك بقيادة (جوزيه بوفيه) ليصبح بذلك المناضل المعروف في الوقت الحاضر! ومن الطريف أن الرجل عندما قدم للمحاكمة في شهر يونيو من عام ألفين بثمة تخريبه لأحد مطاعم (مكدونالدز) تجمع في فرنسا نحواً من ٤٠ ألف شخص للاحتجاج على تقديمه للمحاكمة.

فقد كان هدفه وهدف من معه ظاهراً بالنسبة لهم وهو لفت الأنظار إلى خطورة الأغذية الصناعية، والدفاع عن الأغذية الطبيعية أو الصحية، وهو هدف مشروع في وقت لاتبالي فيه الرأسمالية العالمية بتسميم اللحوم، وتشكيل خطر حقيقي على الصحة العامة.. ومن براهين ذلك عندهم قضية البقرة المجنونة وقضايا أخرى مشابهة، فالرأسماليون من شدة حرصهم على الربح بأسرع وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن، لا يتورعون عن تقديم اللحوم المطحونة كغذاء للحيوانات بدلاً من العلف النباتي!

(١) بيتر وترمان في كتابه: العولمة والحركات الاجتماعية، والأمميات الجديدة.

وقد قال «توماس فريدمان» معلقاً على مظاهرات سياتل، كلمة يصح لمظاهري (بوفيه) قولها، قال: «لقد كان لمظاهرات سياتل جانبها الأحمق، لكن ما أراد المحتجون الجادون طرحه هناك كان: يا أميركا، إنك الآن تؤثرين على حياتي بشكل يفوق تأثير ما تفعله حكومي. إنك تؤثرين علي بنفس أسلوب تغلغل ثقافتك في ثقافتي، وببنفس أسلوب تسريع تقنياتك لتغيير جميع مناحي حياتي، وببنفس الأسلوب الذي فرضته إجراءاتك الاقتصادية علي، إنني أريد أن أدلي برأيي في كيفية فرضك لقوتك، لأنها الآن باتت قوة تشكل حياتي».

عوداً على بدء، فما اتبعه (جوزيه بوفيه) استراتيجية، وبعض المناهضين «للعولمة» قد يلجأ إلى استراتيجية أخرى أشد.

ومنهم من يكتفي بمسيرات يحشد لها مئات الآلاف، كذلك التي خرجت في بوليفيا عام ألفين. بمناسبة خصخصة شركة المياه.

إن هذا الاعتراض العالمي على ما يسمى «بالعولمة» الأمريكية هو الذي حدا «بتوماس فريدمان» للتساؤل: لماذا لم تنهيا الأمم عسكرياً ضد الولايات المتحدة؟ قال: «يجب مايكل ماندلباوم، مؤلف كتاب (الأفكار التي غزت العالم) قائلاً: «تطرح واحدة من أبرز مدارس العلاقات الدولية -مدرسة الواقعيين- أنه متى ما برزت قوة مهيمنة، كأمركا، في النظام العالمي، فإن دولاً أخرى ستحشد جهودها بشكل طبيعي ضد هذه القوة. لكن ولأن العالم يدرك بشكل أساسي أن هيمنة أميركا (سلمية)، فإن عملية التصدي لها لا تتخذ شكل العمليات الحربية. وبدلاً من ذلك، تصبح مسعى لكبح جماحها، باللجوء إلى قواعد منظمة التجارة العالمية أو الأمم المتحدة، وبقيامها بذلك فإنها تطالب باستخدام حق النقض (الفيتو) في ما يتعلق بكيفية تفعيل قوة أميركا».

وهناك أيضاً سبب آخر لرد الفعل غير العسكري، وهو أن بروز أميركا كقوة مهولة حدث خلال عصر «العولمة»، حيث باتت الاقتصاديات متشابكة للغاية، إلى حد أن الصين وروسيا وفرنسا، أو أي تجمع منافس آخر لا يمكنه إلحاق الأذى بالولايات المتحدة بدون إصابة اقتصادياته بضرر ما.

ثم ذكر أن الناس الوحيدين الذين بإمكانهم إلحاق الضرر العسكري هم من ليست لهم أي مصالح مع النظام الدولي، ومثل بأسامة بن لادن. وأضيف سبباً آخر على ما ذكره، وهو أن أصحاب القرار والنفوذ والأموال في العالم ليس من مصلحتهم حرب «العولمة»، وهؤلاء هم القطاع المؤثر الحقيقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قرارات الدول.

فإذا كانت المعارضة «للعولمة» حدث بطرح هذا التساؤل، وهذه الآراء في الدول الغربية، لكون الفارض والمسيطر دولة أخرى، فإن ما يسمى بدول العالم الثالث أشد معارضة لهذا النظام، والإسلامية والعربية منها على وجه الخصوص، فكيف تخضع هذه الأمم لغير الشرائع الإلهية أو الأحكام الدينية، ثم إن الدراسات الاقتصادية أو التجارية والإحصائية والاجتماعية المبنية على مصلحة مجتمع ما، ليس من العدالة فرضها على المجتمعات الأخرى.

- العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي و«العولمة»:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بميزتين متناقضتين، الأولى فيما يتعلق بتشريعاته وأحكامه، والثانية فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية وآلياتها.. أما الأولى: فهي مُنَزَّلة من لدن حكيم خبير، ولهذا جاءت تشريعاته الاقتصادية - كشأن سائر تشريعات وأحكام دين الإسلام - وسطاً بين النظام الاقتصادي الاشتراكي الشرقي المجحف، والنظام الرأسمالي الغربي الجشع.

فالإسلام يحث على العمل والكسب، وفي الصحيحين: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(١)، ولكن جعل للكسب ضوابط تحكمه وفقاً لمصالح عامة وحكم عظيمة، فأحل الله البيع وحرم الربا، ونهى عن معاملات كالاحتكار، وأنواع من البيوع المحرمة، وحض على أخرى كعقود الإرفاق التي تجاوز فيها عن أمور راعاها في عقود المعاوضة، ووضع شروطاً تؤثر في الحكم على العقود وتبين الصحيح من الفاسد.

ثم أوجب في المال المكتسب حقاً معلوماً للسائل والمحروم، وأيضاً ندب إلى إخراج جزء منه كصدقة، كل ذلك وفق ضوابط ومعايير محكمة دقيقة.

ولم يكتف الشارح في النظام الإسلامي بسن القوانين التي تنظم العملية الاقتصادية المجردة، بل سن كذلك التشريعات التي تحكم الأخلاقيات والصفات التي ينبغي أن يتحلى بها المتعاملون.

وقد بدأت البنوك العالمية في الاستفادة من نظرية البنك الإسلامي، والذي من صوره ما يعرف بالبنوك التساهمية، التي تقوم على أنواع من المضاربات وقد يتحمل فيها الزبون كلاً من الربح والخسارة مع الخضوع لتغيرات السوق في تحديد معدلات الفائدة على رؤوس الأموال والودائع.

أما الميزة الثانية فهي عكس الأولى، وذلك فيما يتعلق بالأجهزة التنفيذية وآلياتها، فهذه تتميز - في العقود الأخيرة - بالعقم والقصور، على الرغم من وجود الموجهات التشريعية التي تحث على إتقان العمل والإعداد وحسن التفكير والسياسة والتدبير.

وما زال هذا القصور قائماً والتقصير متواصلاً حتى يومنا هذا على الرغم من إمكانية الاستفادة من وسائل التقنية العالمية، وربما كان السبب في هذا التأخر

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

والقصور هو مشاكل الإدارة العامة والخاصة، التي يعاني منها المجتمع المسلم في كافة مؤسساته على اختلاف مستوياتها، اللهم إلا القليل النادر.

أما نظام «العولمة» الحالي فهو قائم على تحكيم النظام الاقتصادي الأمريكي الرأسمالي في العالم، وهو النظام الذي تعطيه سلبيات عدة، من أهمها عدم ضبط مسألة تضخيم الأرباح، ولو كانت على حساب موت الآخرين جوعاً، فوقفاً لقوانين هذا النظام ليس هناك ما يمنع أن تلقي دول الفائض من إنتاجها في البحر حتى تحافظ على سعر المنتج، بينما يموت آخرون بسبب فقده؛ كما أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحكمه نوازع الشركات متعددة الجنسيات العملاقة أو حتى الشركات المحلية منها.

كما أنه لا مجال فيه لتشريعات سمحة تنظر إلى ميسرة، أو تأخذ صدقة من أغنيائهم فتردها إلى فقرائهم، أو تبطل بيع ما لا نفع فيه، أو تمنع ما لم ينضبط جانب الغنم أو الغرم فيه، أو تفسد من المعاملات ما كان فيها جهالة أو غرر، أو تحرم سلعاً لمفسدتها فتمنع من التعامل بها ... إلى غير ذلك.

«ومما لا شك فيه أن السنوات العشرين الأخيرة شهدت تحولات ضخمة على الصعيد العالمي كله نتيجة لهذا النظام، فأصبحت المؤسسات متعددة الجنسية المائة الكبرى في العالم تحكم بـ ٢٠% من إجمالي أموال العالم، كما أن ٥١% من أكبر قوة اقتصادية تسيطر عليها مؤسسات كبرى بينما لا تسيطر الحكومات سوى على ٤٩% الباقية فقط، ويبدو في الإطار نفسه من المقارنة بأن مبيعات شركات (جنرال موتورز) و(فورد) مثلاً تفوق الناتج القومي الإجمالي لجميع دول جنوب الصحراء في القارة الأفريقية.. وتتجاوز ممتلكات شركات (آي.بي.ام) و(بي.بي) و(جنرال إلكتريك) الإمكانات الاقتصادية التي تمتلكها معظم البلدان الصغيرة في العالم، كذلك فإن دخل بعض محلات (السوبرماركت) الأمريكية قد يزيد على دخل معظم دول وسط أوروبا وشرقها! بما فيها بولندا، والمجر ورومانيا ... إلخ.

وللوصول إلى هذه المراحل دخلت المؤسسات الضخمة في شراكات مربية من أجل تعزيز نفوذها المالي والاقتصادي، لتكون النتيجة بالتالي التحكم في كل ما يحتاجه الإنسان العادي حتى في أبسط حاجات حياته اليومية.

وهذا يسميه بعضهم بـ «الاستملاك الصامت»، أو قل بعبارة أدق «الاستعباد الصامت» حيث أصبحت الحكومات مغلولة الأيدي، والناس مقيدون بشروط تفرضها المؤسسات الكبرى، التي تحدد قواعد اللعبة حسب مصالحها الذاتية، والتي لا تملك الحكومات سوى تنفيذها، فهذه الحكومات غدت ترى أن من واجبها الأول تهئية الظروف المواتية لازدهار المؤسسات المعنية وتوفير البنى الأساسية التي يحتاجها رجال الأعمال بأرخص التكلفة وحماية نظام التجارة الحرة في العالم.

وهذا ما سيضطر حكومات الدول النامية في نهاية المطاف للانصياع الكامل لشروط (اللوبي) الدولي^(١)، وهو ما أدى إلى ظهور تيارات احتجاجية قوية، كالتى أشرنا إليها سابقاً، لايربطها شيء ولا تجرى في إطار حدود جغرافية معينة، فالمنادون بما لا تربطهم صلات ثقافية أو تاريخية مشتركة، فهم جماعات وجمعيات أهلية متنوعة يجمعها هدف واحد محوره استعادة الشعوب لحقها في الاختيار وفي تقرير مصيرها، وكلها يحذر من مغبة المضي في هذا الطريق الوعر الذي سيكون من نتيجته تكرار الكوارث الاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء العالم.

ومن بعض ثمار «العولمة» دخول أكثر من ٧٥ دولة القرن الحادي والعشرين وهي خاضعة، كلياً أو جزئياً، لمشئبة البنك الدولي، مستسلمة لإرادته، منفذة لسياسته، وذلك تجنباً لإعلان عجزها وإفلاسها. وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول

(١) مستفاد من مقال يتحدث عن كتاب المديرة المساعدة لمركز الأعمال الدولية والإدارة التابع لجامعة كمبودج، وهو بعنوان الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، الاستملاك الصامت، وقد نشر في جريدة البيان الإماراتية بتاريخ ١٤٢٣/١/٢٥هـ.

بتوجيه اقتصاديائهما نحو عدم النمو، ونحو تخفيض الإنفاق، ونحو وقف الدعم لبعض المواد الاستهلاكية التي تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة.

فلا عجب إن أثبتت دراسات الأمم المتحدة أن ١٢ مليون طفل تحت سن الخامسة، يموتون سنوياً نتيجة أمراض قابلة للشفاء. وهذا يعني أن كل يوم يموت ٣٣ ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية، وتشمل هذه الدراسة أطفالاً من العالم الإسلامي، من بنغلاديش حتى موريتانيا، فحكوماتها تحت وطأة تضخم ديونها لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الطبية والوقائية.

ومن ثمار ذلك أيضاً أن ثلث سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، بينما تمتلك بعض المؤسسات والشركات ما لا تملكه دول مجتمعة!

وأخيراً، وهو من الأهمية بمكان، النظام العالمي الاقتصادي نظام لا يخضع لأي تشريع إلهي، فما قضى به الرأسماليون هو التشريع الماضي، سواء خالف الوحي المنزل أو وافقه، فالدراسات الاقتصادية أو التجارية والإحصائية والاجتماعية، التي تمثل مصالح القطاع المالك هي التي تحكم، وليست النصوص والقوانين الإلهية المقدسة.

ولا شك أن نظام الإسلام هو النظام الجدير بأن يكون النظام العالمي البناء، الذي تعود مصلحته على جميع الشعوب، سواء أكانوا ضمن القطاع المالك المنتج، أو المستهلك المستخدم، وما يطلب من بني الإسلام ورواده، وخاصة أهل التخصص الاقتصادي والسياسي والإداري هو العمل على إيجاد آليات فعالة وأجهزة ومؤسسات تنفيذية تبنتها، وتبني اقتصاد دولها عليه، ومن ثم تبين محاسنه وتدعو الآخرين إليه، وعندها لن تستطيع الدكتاتوريات الوقوف أمامه إذا أقنعت الأمم به وتحولت الشعوب إليه، ووجدت فيه بديلاً لتلك المؤسسات الضخمة التي تحكمت في كل صغيرة وكبيرة من حياتها وكادت أن تملكها.

ثانياً: «العولمة» الثقافية

الثقافة لفظ عام، ولعل ما يهمننا هو مفهومها عند دعاة تصديرها وعولمتها، أو بتعبير أدق: عند من يملك الآلة المادية لتصديرها وفرضها، فكلمة culture التي تترجم إلى العربية على أنها الثقافة والتهديب، وقد يعطونها أحياناً معنى الحضارة، هذه الكلمة جذرها cult ومعناها: عبادة ودين، ومن مشتقاتها cultivation ومعناها: تعهد، تهذيب، رعاية.

وعند النظر إلى اصطلاح الثقافة عند الغربيين نجد أن من عرفها لا يخرج كثيراً عن معناها اللغوي، ورغم تباينهم في ضبطها بحد جامع مانع، إلا أنهم يتفقون على أهمية العقيدة ودور الدين في صنع الثقافة وتوجيه سلوك الإنسان^(١).

وما تهدف إليه «العولمة» الثقافية هو إيجاد ثقافة عالمية، تعنى بتوحيد القيم حول المرأة والأسرة، وجميع ما يمكن أن يندرج تحت لفظة (الثقافة)، فهي توحيد للثقافات بغير حدود، وآلة ذلك الإعلام بوسائله المختلفة، والاتصالات بقطاعاتها المتعددة. وهذه «العولمة» مبنية على سرعة انتشار المعلومات، وسهولة حركتها مع إمكانية الوصول إليها بغير رقيب أو حسيب.

ولا يكاد يؤيد «العولمة» الثقافية المطلقة في المجتمعات الإسلامية والعربية إلا بعض الحدائين الذين لا يدينون بقضية ولا يعترفون بمجوية، فهؤلاء لا تحمل «العولمة» عندهم أي تهديد ثقافي، بل تقدم فرصاً لتجاوز نهائي وحاسم للخصوصيات المريضة، والموروثات الثقافية التي سيطرت على المجتمعات العربية في الحقبة الماضية. وهؤلاء شراذم قليلة في أغلب المجتمعات، وخاصة الإسلامية.

(١) نقل الدكتور معن زيادة في كتابه: معالم على طريق تحديث الفكر العربي، ص ٣٠ وما بعدها، العديد من تعريفات الغربيين لمصطلح الثقافة.

أما بالنسبة للآخرين، على تعدد مشاربهم القومية والدينية، «العولمة» تعني بالضرورة اختراق البنية الثقافية المحلية، وتفاقم مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي، بل مخاطر نحو الهوية ونزع الخصوصية الشخصية، التي ما زالت الأمم تضحى بالأرواح في سبيل الحفاظ عليها.

وإذا علمنا - استناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة - أنه قد اقتُلِعَ أكثر من ٧٥ مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والإثنية والقبلية، فإنه لا يمكن أن نعلل ذلك بغير حرص الناس، أياً كانت مشاربهم، على الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم، ورفضهم تسلط أي أفكار أو ثقافة دخيلة على المجتمعات.

والناس إزاء رفض هذا النوع من «العولمة» طوائف تتعدد رؤاهم بحسب أفكارهم وهوياتهم، منهم الساذج الذي يرفض «العولمة» الثقافية، لأن ما جاءت عبره من وسائل حديثة ومبتكرات عصرية سوف تقتل الحس الشعري والإبداع القريحي الفطري! وقد عبر عن ذلك بعض الأدباء المعاصرين ممن يشار إليهم بالبنان قائلاً: «مع قدوم القرن الواحد والعشرين، سيحمل الشعر حقايبه، ويسافر إلى جزيرة في عرض البحر، لا توجد فيها تكنولوجيا متقدمة، ولا أقمار صناعية، ولا تلفونات موبايل... ولا إنترنت!»

وآخرون يرون في قبولها جملة تغييراً للدين، وقتلاً لكثير من حميد السلوك والأخلاق وطيب الخصال والعادات، ودعوة تبعية ذيلية للغرب.

والذي يتأمل واقع الناس اليوم يلحظ أن العالم يشهد تطوراً مطرداً في مجال الاتصالات والإعلام وسائر العلوم التجريبية المختلفة، وعلى الرغم من هذا التقدم المذهل، وعلى الرغم من دعاوى «العولمة»، تظل نسبة المالكين لهذه المبتكرات محدودة جداً.

فالإحصائيات تفيد بأن حوالي: «١٥ بالمائة من سكان العالم يوفّرون تقريباً كلّ الابتكارات التكنولوجية الحديثة، و ٥٠ بالمائة من سكان العالم قادرون على استيعاب هذه التكنولوجيا استهلاكاً أو إنتاجاً، وبقية سكان العالم، ٣٥ بالمائة، يعيشون في حالة انقطاع وعزلة عن هذه التكنولوجيا»^(١).

أما براءات الاختراع المسجلة فقد نهت هيئة اليونسكو في تقريرها العلمي الأخير إلى تدني نصيب الدول العربية من براءات الاختراع التكنولوجي على مستوى العالم، حيث بلغ نصيب أوروبا من هذه البراءات ٤٧,٤%، وأمريكا الشمالية ٣٣,٤%، واليابان والدول الصناعية الجديدة ١٦,٦% وبقي حوالي ٢,٦% يتنافس فيها العالم.

ولا يرى بطبيعة الحال دعاة «العولمة» أن من واجبه أو واجب المؤسسات إشاعة المعرفة التي توصلت بها شركة أو مؤسسة إلى ابتكار ما أو اختراع، ولكن غاية ما هناك أن يستغل نفوذ الإعلام وتطوره المذهل في تصدير الدعاية لاستهلاك تلك المبتكرات العلمية، بالإضافة لثقافات أخرى تراها الشعوب المصدرة حريات تفخر بعرضها، وأفكار من واجبها الدعوة إليها، وكثير منها وسائل قصدوا بها تغيير فكر وثقافة (الآخر) وصهره في الفكر الحداثي الغربي.

وقد نسب الفرنسي (جيل كيبييل) الخبير في الشؤون الإسلامية والذي تحدث عن حتمية دخول العالم الإسلامي في الحداثة، وانصهار المسلمين في الديمقراطية، نسب الفضل في التحول المرتقب نحو «العولمة» إلى ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي ستدخل فضائل الديمقراطية في وعي الأمم الإسلامية.

وإذا تأملت حال بعض الشعوب وجدت ذلك جلياً، فأَي شعب من شعوب ما يسمى بالعالم الثالث أثرت فيه الثقافة الغربية المصدرة، فجعلت من شبابه رجالاً يحاكون (توماس أديسون) في المثابرة والتحصيل، أو يسرون على خطى (أنشتاين) في البحث والتأصيل؟

(١) عبدالعزيز التويجري، العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي.

كم عدد هؤلاء؟ وما نسبتهم إلى من يرسمون خطى (شوارزنجر) و(جيمس بوند) ويتابعون جديد (هوليوود)!!
حتى غدا المثقف - للأسف- عند كثير من هؤلاء هو من يعرف أشهر الأفلام وأبطالها، والجاهل الأضحوكة من يخلط بين (بوب مارلي) و (مايكل جاكسون)!
بل أصبح المثقف في ذهن كثيرين هو الذي يعرف بعض مشاهير الغربيين من ممثلين وفنانين ولاعبين وغيرهم من حثالة المجتمع، والأدوار التي قاموا بها، والبطولات التي حققوها! وعلامة الثقافة عندهم أن يذكر هؤلاء في كتاباته ومقالاته!
وهذا الفهم هو ما يريده الغربيون «بعولمة» الثقافة، فهم يريدون أن تطغى الثقافة الحدائنية (الغربية) على كافة الثقافات، وقد صرح عدد من أعمدة الفكر الغربي المعاصرين مثل «فرنسيس فوكوياما» أن «عولمة الثقافة» لا تتأتى إلا بسيطرة ثقافة معينة على الثقافات المتعددة.

فليست «العولمة» الثقافية إذاً انتقالاً من ظاهرة الثقافة الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة تسمى بالثقافة العالمية، بل هي اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، وبخاصة ثقافتنا العربية والإسلامية.

ووفقاً لفرضية «فوكوياما» في «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» فإنه يرى أن الحدائنة هي التي ستطغى وتظهر في المجتمعات الراديكالية، وأن مصير الراديكاليات إلى زوال

NATIONAL BESTSELLER

THE MOST COMPELLING, CHALLENGING, PROFOUND AND IMPORTANT BOOK YOU WILL READ THIS YEAR!

"BOLD, LACED, SCANDALOUSLY BRILLIANT! In it now, the triumph of the West was merely a fact. Fukuyama has given it a deep and highly original meaning."
Charles Krauthammer

"TRUQUANT AND ELEGANT... COMPLEX AND INTERESTING... Fukuyama is to be applauded for posing important questions in serious but stimulating ways."
Ronald Steel, USA Today

"CLEARLY WRITTEN... DIMENSIONAL AMBITIOUS... A tightly argued work of political philosophy... Fukuyama deserves to have his reputation taken seriously."
William H. McGee, The New York Times Book Review

"AT ONCE EXHILARATING AND SOBERING... His subject is the place of America, and the American idea, in the story of history."
George F. Will

"THE END OF HISTORY HELD BE RIFT... Fukuyama reasons elegantly... He presents his case strongly and with assurance."
Richard Leighton, Boston Globe

"EXTRAORDINARY... CONTROVERSIAL... A SUMMER BOOK... Whether or not one accepts his thesis, he has injected serious political philosophy into the discussion of political affairs and thereby significantly enriched it."
Markete Thomas O'Brien, Washington Times



صورة الغلاف الأخير من كتاب فوكوياما وفيها بعض ما قيل فيه من مدح وتأييد

وسقوط بما في ذلك الراديكالية الإسلامية التي لا يمكن أن تكون عالمية^(١)، وهذا ما أيده العديد من خبراءهم المختصين، وقد سبقت الإشارة إلى كلمة «جيل كييل». غير أنهم يرون سقوط جميع الراديكاليات حصل فعلياً بما فيها الشيوعية، غير أن الإسلام «الراديكالي» لا يزال يسبب إشكالات، ولكن حربه ومنعه من إقامة تحالفات مع الكونفوشستية الصينية، وقيام النظم العلمانية، كفيل بحل النظام الإسلامي.

هذا ما زعموه، ومع أن حلهم المقترح هو الواقع المائل فلا تحالف للإسلاميين مع ثقافات كونفوشسانية ولا غيرها، كما أن الحرب مستعرة على الإسلام، وكثير من دول المسلمين علمانية، لا يتجاوز حكم الإسلام فيها قانون الأحوال الشخصية، ومع ذلك (مشكلتهم!) لا تزال قائمة، تزداد يوماً بعد يوم.

ومع أني لست أدري لماذا تعتبر العلمانية حلاً يمكن أن يجيء بالديمقراطية والليبرالية والثقافة التي يدعون إليها، مع أنها جاءت في الاتحاد السوفيتي - بعد سقوطه - بالشيوعية والاشتراكية مرة أخرى! وجاءت في بعض الدول بقوميات ما أنزل الله بها من سلطان!

ومع أن هذا الرفض للتبعية الغربية أو لمحاولات الاستنساخ لا ينفرد به أصحاب الاتجاهات الإسلامية وحدهم، وإنما هو موقف لكافة التيارات الوطنية والقومية المتباينة، اللهم إلا ممسوخو الهوية من الحداثيين، وهؤلاء لا يخالفون بقية القوى الوطنية، بل يخالفون العالم أجمع في سبيل موافقة الغرب.

ومع أن واقع الدول الإسلامية بعيد كل البعد عن تمثيل من ينعت بالأصولية الإسلامية! بخلاف بعض الدول الأخرى التي نجد للتيارات الأصولية دوراً فاعلاً فيها، فتنامي دور الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، واليهودية في إسرائيل،

(١) وما يزال الغربيون يروجون لفرضية فوكوياما ويمجدونها حتى أن كتابه نال جوائز باعتباره كتاب الساعة وروج له العديد من مشاهير الثقافة الأمريكية على صفحات أشهر الصحف، وعلى العموم ما يزال ينشر فكرته هذه ويكتب حولها بين القينة والأخرى.

والهندوسية في الهند، لايجوز غض الطرف عنه، فإن تأثيرها على القرار السياسي أصبح قوياً في تلك البلدان، كما أن تأثير الاشتراكية كان ولايزال في دول أخرى^(١). مع كل هذا فإن هؤلاء (المفكرون!) يتصورون أن مشكلة المسلمين في النظام الإسلامي الجذري أو (الراديكالي) كما يقولون!

إن هذا التصور الخاطئ يمثل أول الإشكالات التي تكتنف «العولمة».

والإشكال الثاني هو في إصرار الباحثين الغربيين على اعتبار التغريب معياراً وحيداً للحدثة، التي ينبغي أن يتبناها العالم ليصل إلى الرقي والتحضر.

والإشكال الثالث: هو اعتبارهم أن الحدثة هي الثقافة التي يجب أن تفرض على الجميع. وأخيراً الإشكال الكبير وهو عدم اكتشاف هؤلاء لما يعيشونه من وهم ومشاكل كبرى بسبب الشق الآخر من الحدثة. فالحدثة جزءان، جزء يدعو إلى التطور والتقدم في مجالات العلوم التطبيقية وآلاتها، وجزء يدعو إلى التحلل والتفكك من روابط وقوانين الأديان ومعتقداتها، وما يريدونه منا هو أن نأخذ الحدثة بجزئها الثاني، ولا أظن أنه عندهم كثيراً أخذنا لجزئها الأول ولا أقول أو تركه، فهم لا يدعون إليه ولا يقدمونه، وإنما هو علم (باطن) لا يمكن أن يناله إلا من (اصطفوه) والأصل أنه محتكر ضمن أروقة المؤسسات الكبرى.

إن مشكلة الثقافة الإسلامية الحقيقية مع الغرب، بل مشكلات الثقافات والحضارات الأخرى مع هؤلاء، هي في رفضهم الاعتراف بشرعية النموذج الحضاري الذي يحاول أن يبين نفسه على نحو مستقل، يرفض تجارب الاستنساخ الغربية، فضلاً عن أن تكون لهم أذن يصغون بها لما يقدمه الآخر (غير الغربي)، أو عقول حاضرة تقيم مايقول!

(١) مستفاد من مقال جيد للأستاذ فهمي هويدي، بعنوان: خطأ في التشخيص وفي العلاج، نشر في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠١م.

فخيارات دعاة «العولمة» الجديدة محدودة، إما أن تكون تبعاً، وإما تكون غيراً، وإذا كنت غيراً فأنت حضارة أخرى تجري عليك نظرية «صراع الحضارات» التي أعدت في الكابيتول هول، وروج لها «صمويل هنتنجتون» في كتابه الشهير، وحلم بنتيجتها «فوكوياما» في نهاية التاريخ.

وأما مفكرو أهل الإسلام فهم على ثقة من أنه متى ما أصغت الآذان، وحضرت العقول، وأحضرت الحجج، فإن العالم لن يرضى بغير الإسلام بديلاً، فإن فيه ذكرى ﴿لَمَن كَانَ لَمُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: ٣٧).

- العلاقة بين الثقافة الإسلامية والعولمة:

إن الله هو رب العالمين، والدين الذي ارتضاه للعالم هو الإسلام: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥)، وقد بعث الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين، فأدى الرسول الكريم رسالة ربه، فخطب العرب والعجم، بل دعا الثقلين، ثم أخرج من لا ينطق عن الهوى بأن دين هذه الأمة ظاهر، وأنه أكثر الأنبياء تبعاً.

فأمة الإسلام مبعوثة لتقل ركناً ركيناً من أركان الثقافة إلى البشرية بل إلى العالم، فقد قال الله تعالى عن نبيه محمداً ﷺ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ (الشعراء: ٢٠١) ﴿لِنُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (يس: ٦٩-٧٠)،

ومما قيل في معناها: «لينذر بهذا القرآن المبين كل حي على وجه الأرض»^(١).

وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ (س: ١٢٩) ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (ص: ٨٦-٨٧)، ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (يوسف: ١٠٤)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وقال سبحانه:

(١) تفسير ابن كثير، ٣/ ٥٨١.

﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: ١)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبا: ٢٨).

وفي حديث الصحيحين: «أُغْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي...» قال ﷺ: «... وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»^(١).

فاستجاب نبينا ﷺ لأمر ربه وبدأ بدعوة قومه، فاستجابت له قلة وجمع من الضعفاء على استخفاء، أما الأقوياء والكبراء فقد فرحوا بما عندهم من العلم ﴿وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ (سبا: ٣٥)، فجاهروا بصريح العداء، وزعموا أن ما جاء به محمد ﷺ معتقدات (راديكالية) بالية، لها جذور قديمة، لا أساس لها من الصحة ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الشعراء: ١٣٧)، ﴿وَقَالُوا أَسَٰطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَنَّبَهَا فِيهِ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (الفرقان: ٥).

ولكن سنة الله في الأمم تمضي، فما هي إلا سنوات قلائل حتى تغيرت الحال، ومما امن الله به على عباده المؤمنين: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَفَكُمْ الْنَّاسُ فَتَأْوِنَكُمْ وَإَيْدِكُمْ يَبْصِرُهُ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الأنفال: ٢٦).

وتنفيذاً لأمر الله لم يكتفِ ﷺ، بدعوة من بدأ بهم من عشيرته الأقربين، فدعا قومه ثم سائر العرب، بل خاطب الأمم والشعوب ممثلة في عظمائها، وكان من ثمرات ذلك إسلام بعضهم كالجاشي بأرض الحبشة، وإقامة جسور للدعوة بأرض مصر عن طريق الاتصال بمقوقسها، أما كسرى فمزق رسالة محمد ﷺ فمزق الله ملكه، وعظيم الروم أثر اتباع الهوى من بعد ما تبين له الحق.

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

ولأنه ﷺ رحمة للعالمين لم يكثف بدعوة البشر بل دعا ﷺ الجن أيضاً فانقسموا ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ (الجن: ١٤)، ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ (الجن: ١-٢)، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَصَرُوهُ قَالُوا أَنصِبُوا لَنَا قِطْعًا مِّمَّا يُنْزَلُ إِلَيْنَا فَيُفَصَّلُ ﴿٢﴾ وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ ﴿٣﴾ قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤﴾ يَنْقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَءَامِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِزَّكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٥﴾ وَمَنْ لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ أَوْلَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأحقاف: ٢٩-٣٢).

وقد تكفل الله بنشر دعوة الإسلام، فعن ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنْ أُمِّتِي سَيَّلُغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا»^(١)، فهذا وعد بقبول دعوة الإسلام وعالميتها.. وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمِّتِي، فَقِيلَ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ.. فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الْأَفْقَ.. فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ»^(٢).

إن هذا الانتشار الواسع لأمة جاءت في ختام الأمم، لدليل يبين أن لديها من الخصائص والمميزات ما لا يوجد في سواها.

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه البخاري.

كما أن لسيادتها وظهورها في عصرها الأول، عندما قام أهلها بما حق القيام،
لدليل على صدق الوعد بظهورها في الآخرين على سائر الملل.

فإذا سرنا على نفس الطريق تحقق الوعد الإلهي بظهور هذه الدعوة وقبولها على
نطاق واسع، وإذا تأخرنا تأخر، وبشائر الحاضر بحمد الله حاضرة شاهدة، فعجلة
الدعوة رغم النكوص والعراقيل والحواجز والسدود لم تتوقف وإن تباطأت، فدعوة
الإسلام - بحمد الله - في اطراد مستمر، والناس يدخلون في دين الله يوماً بعد يوم،
رغم ضعف الآلة الإعلامية والمقومات المادية الأخرى.

ومضى رجوع المسلمون لسابق عهدهم وترسموا خطى سلفهم، ازدادت قوة دعوتهم،
وانتشرت ثقافتهم واكتسحت، كما ظهر الصدر الأول وعلا في سنوات قلائل.

ومن البشائر أيضاً أنه ليس ثمة مكان - بحمد الله - في أرض الله يخلو من مسلم،
وهذا يدل على مواءمة دعوة الإسلام وثقافته لكافة المجتمعات، وعلاجها لظروف أي
زمان ومكان، وليس هذا تنظيراً علمياً بل هو واقع عملي.

وليس معنى هذا أن دعوة الإسلام خاضعة للتشكل كالطين أو العجين، يلعب
به الصبيان فيصورونه كيف شاءوا، ولكن المراد بيان أن في شريعة الله علاجاً لكافة
أوضاع البشر أين كانوا وأيان وجدوا، وأن من تمسك بما فهو موعود بالحياة الطيبة،
وكل المطلوب ممن أرادها هو أن ينهل من المعين الصافي الذي نهل منه الصدر الأول،
دون أن يحاول تغيير مجراه، أو تحسين محتواه، فالذي وضعه عليم خبير، والذي أداه
حريص أمين.

فالواجب أن نؤدي ما علينا من تبليغ دعوة الله، فنأخذ بالأسباب المادية ونضع
الخطط والبرامج الاستراتيجية، والله قد كفّل القبول والعالمية.

أما مايرد إلينا من علوم وثقافات وافدة، فإن فيها حقاً وخيراً، وهذا يقبل ممن
جاء به، كما أن فيها باطلاً وشرأ، وهذا يرد على من جاء به، وهو غالب مايرد،

والمطلوب أن لا نخضع شريعتنا ونلوبها حتى توافق ما وفد، وإنما نُحكّمها فيما يرد، ونرضى بحكمها، ثم لا نجد حرجاً فيما قضت، ونوقن بأنه الخير والحق.

إن في سنة نبينا ﷺ وفي عمل الصدر الأول تقرير لهذا المنهج، فقد نقل أهل السير لنا استفادته ﷺ من ثقافة الفرس يوم حفر الخندق بمشورة سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقد لبس ﷺ جبة من صوف رومية، وعرف الإستبرق وأصله أعجمي، وأطلقوا على الجمال طويلة العنق ما كان يطلقه العجم فقالوا بخني وبختية، ورمى الصحابة بالمتجنق وهي فارسية، واستعملوا سيوف الهند، وعرفوا الصولجان، وقرأوا المجال - مفرد بجلة - وهي وافدة، وأقر نبينا ﷺ الدركلة، ضرب من لعب الحبشة، حتى جاء في الأثر: «خدوا يابني أرفدة حتى يعلم اليهود والنصارى أن في ديننا فسحة»^(١).

وبالمقابل نبذ الصدر الأول ثقافات وعادات وافدة، ومنها اللعب (بالإسرينج) وهي الفرس التي في الشطرنج، وعرفوا الشطرنج وما فيه من يياذق أو يياذق وكلها فارسية، وجاء في الأثر: «من لعب بالنرد شير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه»^(٢)، وعرفوا لعبة السُّدُر - نوع من القمار - وأنكروها، وعرفوا السمسرة من فارس وتكلموا فيها. ولما قدم معاذ بن جبل رضي الله عنه من الشام سجد لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ما هذا؟» قال: يا رسول الله قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم فأردت أن أفعل ذلك بك.. قال: «فلا تفعل»^(٣).

(١) انظر زوائد البيهقي، مسند الحارث، ٨٢٦/٢، والصحيحة ٤٤٣/٤ رقم (١٨٢٩)، وقد أعطاها أبو حاتم كما في العلل لابن أبي حاتم، ٢٩٩/٢، ولكن جاء بمعناه عند الإمام أحمد، ١١٦/٦: قال رسول الله ﷺ يومئذ: «لَتَقَعَنَّ زُفَرٌ أَنْ فِي دِينِنَا فُسْحَةٌ، إِنِّي أَرْمِلْتُ بِحَتِيبِيَّةٍ مَنُوحَةٍ»، قال ابن كثير (التفسير ١٩٩/٢): «أصل الحديث مخرج في الصحيحين والزيادة لها شواهد من طرق عدة».

(٢) حديث بريدة بن الحصيب في صحيح مسلم، ١٧٧٠/٤، ورواه غيره.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه، ٤٧٩/٩، والحاكم في مستدركه، ١٩٠/٤، وأخرج نحوه أبو داود في السنن، ٢٤٤/٢، وابن ماجه، ٥٩٥/١، ومسند أحمد، ٣٨١/٤، وأخرجه غيره وقد صححه الألباني في الإرواء، ٥٥٠-٥٥٦، وأبى الزفاف ١٧٨ والصحيحة ١٢٠٣، وغيرها.

بل أكثر من ذلك كان عندهم نوع استقراء وتحليل للثقافة الوافدة، فقد تصوروا بعضها، وحكموا عليها -حكماً خاصاً- قبل أن تفد، ومن ذلك ما جاء في البخاري: عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرْتُ بَعْضَ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَيْتُهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَنَّا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرْنَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «أَوَّلِكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَةَ، أَوَّلِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(١).

فينبغي للمسلمين أن يعدوا الدراسات و يقيموا الثقافات من حولهم، حتى يميزوا بين حقها وباطلها وفقاً لضوابط الشرع، فيقبلوا ما فيها من خير، ويحصدوا المجتمعات ضد ما فيها من شر، وأول ذلك يكون بتقرير الثقافة الإسلامية في نفوس ذويها، وترسيخ مفاهيمها وبيان محاسنها قبل دعوة الآخرين إليها.

آثار العولمة الثقافية:

- الآثار العقدية:

- ١- خلخلة عقيدة المسلمين، والتشكيك فيها: وذلك عبر وسائل وأساليب متعددة، مباشرة وغير مباشرة. وإذا ضاعت العقيدة، وفقد المسلم ركناً ركيناً ينجح إليه إذا تشعبت الأمور، فكيف تكون حاله؟ إن في ما نشهده من نسبة ارتفاع وفيات الانتحار في العالم الغربي، مقارنة بالعالم الإسلامي، جواباً على هذا السؤال.
- وقف الكون حائراً أين يمضي ولماذا وكيف لو تشاء يمضي عبث ضائع وجهد غيبين ومصير مقنع ليس يرضي
- ٢- إضعاف عقيدة الولاء والبراء، والحب والبغض في الله.

(١) صحيح البخاري، ٤٥٠/١؛ ومسلم، ٣٧٦/١، ورواه غيرهما.

٣- تقليد النصارى في عقيدتهم: وذلك باكتساب كثير من عاداتهم المحرمة التي تقدر في عقيدة المسلم.

٤- نشر الكفر والإلحاد: حيث إن كثيراً من شعوب تلك الدول لا يؤمنون بدين، ولا يعترفون بعقيدة سماوية.

هذه بعض آثار وأخطار «العولمة» الثقافية على عقيدة المسلمين ودينهم، وقد لا تبدو تلك الآثار سريعة، ولكن مع الزمن والتكرار يحدث الأثر.

- الأثر الثقافي العام:

إن البلاد العربية - وللأسف - موعلة في الأمية، والجهل، وارتفاع نسبة الأمية في البلاد العربية له تأثير سلبي أثناء تلقي من الثقافة الوافدة، فالكأس إذا كانت خالية أمكن ملؤها بأنواع المائعات.

وإلقاء نظرة سريعة على هذه الأرقام تغني وتوضح المراد:

وفقاً لإحصائيات اليونسكو، يقول مدير مكتب اليونسكو الإقليمي (فكتور بلة) في المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي، الذي استضافته الجزائر بمشاركة ٢٠ دولة عربية، في ١٠/٢/١٤٢٣هـ الموافق: ٢٣/٤/٢٠٠٢م: إن عدد الأميين بالوطن العربي يبلغ نحو ٧٠ مليوناً، وإن ما يزيد على ٩٠% من الطلبة العرب لا يمتلكون ثقافة معلوماتية.

وقال: إن غالبية الدول العربية تتجاهل تعليم الطفل في المرحلة التحضيرية، كما أن ٤٠% من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والخامسة عشرة لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة.

وأضاف أن أحدث الإحصاءات المتوافرة لدى اليونسكو تظهر أن أكثر من ٧٠ مليوناً في الوطن العربي لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، وأشار إلى أن ذلك لا يعني الحديث عن الأمية الحاسوبية.

وصنف (بلّة) التعليم في الوطن العربي بأنه يقع ضمن أدنى المستويات في العالم، واعتبرها نسبة مزعجة تشكل خطراً على التنمية في الدول العربية.

وأفاد تقرير حديث عن إحصائيات منظمة اليونسكو في الدول العربية^(١)، أنه من بين كل ثلاثة رجال في العالم العربي يوجد واحد أمي، ومن بين كل امرأتين توجد واحدة أمية.

وفي ندوة (ماذا يريد التربويون من الإعلاميين) التي عقدت في الرياض عام ١٤٠٢ هـ، تحت إشراف مكتب التربية العربي لدول الخليج، جاءت دراسة مهمة أذكر بعضها منها:

يوجد أكثر من ٣٣% من أطفال البلاد العربية، ما بين سن ٦ - ١٤، خارج المدرسة، ويقدر هذا العدد بأكثر من خمسة عشر مليون طفل.

يوجد ٧٥% من شباب البلاد العربية، ما بين سن ١٥ - ١٧، خارج المدرسة الثانوية. بمختلف أنواعها.

يوجد حوالي ٩٠% من شباب البلاد العربية، من ١٨ - ٢٤، دون تعليم عال، أو جامعي.

يوجد قرابة ٥٠% من أفراد المجتمع العربي فوق سن (١٥) من الأميين^(٢).

بل إن مما يزيد الوضع صعوبة وتعقيداً، ما يقضيه الطالب بين حجرات الدراسة وما يقضيه أمام التلفزيون، فقد ذكر الدكتور حمود البدر أن الأبحاث والدراسات أثبتت أن بعض التلاميذ في البلاد العربية عندما يتخرج من الثانوية العامة يكون قد أمضى أمام التلفزيون (١٥,٠٠٠) ساعة، بينما لم يقض في حجرات الدراسة أكثر من (١٠,٨٠٠) ساعة على أقصى تقدير^(٣).

(١) تقرير عام ٢٠٠٢م عن أحوال العرب، وهو موجود في موقع منظمة اليونسكو.

(٢) انظر بحث: ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، ص ٧٥.

(٣) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٣.

مع أن هذه الإحصائيات كانت في وقت لا يشاهد التلميذ فيه إلا قناة أو قناتين، فكيف وقد أتاحت لهم مشاهدة عدة قنوات، دون حسيب أو رقيب؟ وكيف بعد دخول الإنترنت، وكيف إذا فتحت الأبواب لوسائل «العولمة» الثقافية الأخرى على مصراعها؟

لهذا فإن الثقافات الوافدة، قد تشكل خطراً على الهوية العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل ضعف التحصينات، والانفتاح على العالم الغربي وخصوصاً إعلامه، وإذا كانت الدول التي لا تعاني من هذه المشاكل قد خافت على ثقافتها من الثقافات الوافدة، ورأت أن هويتها بدأت تزول، فحري بنا أن نعمل على تحصين ثقافتنا، وإلا فإن مدّ الثقافات الوافدة سوف يجرف كل حارٍ لا يقوى على القيام له. وقد شكت وزيرة الثقافة اليونانية (ملينا يركورى) من أن بلدها قد دهمتها الثقافة الأمريكية^(١).

وفي فرنسا صرح وزير الثقافة الفرنسي في السبعينيات أنه خائف من وقوع الشعب الفرنسي ضحية للاستعمار- الثقافي الأمريكي^(٢).

وجاء بعده وزير الثقافة الفرنسي (جاك لانق) وشن حملة قاسية على القنوات التلفزيونية التجارية، وقال إنها أصبحت صنابير تتدفق منها المسلسلات الأمريكية، فقد لاحظ أنه في يوم الأحد، وفي الساعة الواحدة ظهراً، تجدد خمس قنوات فرنسية تبث مسلسلات أمريكية، مع أن عدد القنوات الفرنسية ست قنوات فقط، أي أكثر من ٨٠% تبث الثقافة الأمريكية^(٣).

(١) أثمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٢.

(٢) أثمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٩.

(٣) مجلة الليمامة، عدد (١٠٣٨).

وشكا رئيس وزراء كندا (بيار ترودو) من تأثير الثقافة الأمريكية على الشعب الكندي^(١).

إذا كانت هذه حال أولئك القوم وشكواهم مع أنهم في وضع سياسي متقارب، ودينهم واحد، ومناهجهم متشابهة، فكيف بنا، وماذا ستكون حالنا مع الثقافة الوافدة؟ يقول الأستاذ عبد الرحمن العبدان، وهو يتحدث عن البث المباشر، وخطورته في الجانب الثقافي: «... البرامج الثقافية الموجهة، والتي يمكن أن نسميها بالغزو الفكري، وهذه سوف تسيء لكثير من مفاهيم الشعوب المستهدفة وقيمها، ولا بد من مراقبتها، وتبصير المتلقين بأهدافها، وتحصينهم من آثارها»^(٢).

وقد صرح وزير خارجية كندا عام ١٩٧٦ م بأن برامج التلفزيون الأمريكي تدفع كندا نحو الكارثة^(٣)، فهي تمثل عنده غزواً ثقافياً.

حتى أن بعض الدراسات أثبتت أن هناك بعض الأطفال الكنديين لا يعرفون أنهم كنديون؛ لتأثرهم بالبرامج الأمريكية التي تبث إلى كندا^(٤).

وفي فرنسا عندما شعر الرئيس الفرنسي «شارل ديغول» بخطورة تأثير الأفلام الأمريكية على الثقافة الفرنسية، قام بعدة إجراءات منها:

١- إلغاء الاعتماد على الدولار كعملة احتياطية.

٢- الانسحاب من الحلف الأطلسي.

٣- إعادة النظر في العلاقات الثقافية، والسياسية مع أمريكا.

وقد أعلن صراحة أن تلك الإجراءات «حماية لفرنسا من الاستعمار الثقافي

(١) أعمار القضاء غزو جديد، ص ٥٢.

(٢) جريدة الرياض، عدد (٨٤٥٠).

(٣) أعمار القضاء غزو جديد، ص ٥٢.

(٤) أعمار القضاء غزو جديد، ص ٥٢.

الأمريكي»^(١). وما أحسن ما عبر عنه فهمي هويدي معلقاً على دخول البث التلفزيوني إلى تونس حيث قال:

«خرج الاستعمار الفرنسي من شوارع تونس عام ١٩٥٦ م، ولكنه رجع إليها عام ١٩٨٩ م، لم يرجع إلى الأسواق فقط، ولكنه رجع ليشاركنا السكن في بيوتنا، والخلوة في غرفنا، والمبيت في أسرة نومنا.

رجع ليقضي على الدين، واللغة، والأخلاق، كان يقيم بيننا بالكُره، ولكنه رجع لاستقبله بالحب، والترحاب، كنا ننظر إليه فتمقته، أما الآن فتتلذذ بمشاهدته، والجلوس معه، إنه الاستعمار الجديد، لا كاستعمار الأرض، وإنما استعمار القلوب، إن الخطر يهدد الأجيال الحاضرة، والقادمة، يهدد الشباب والشابات والكهول والعفيفات، والآباء، والأمهات.

وقال: «إن الفرنسيين غادروا تونس عام ١٩٥٦ م وعادوا إليها عام ١٩٨٩ م ليقحموا كل بيت، وقرروا أن يقضوا داخله ٢٠ ساعة كل يوم، يمارسون تأثيرهم على اللغة، والأخلاق، والفكر، والوعي، عند الصغار والكبار، والنساء والرجال، والشباب، والفتيات، وإن كان الخطر أكبر يهدد الجيل الجديد كله»^(٢). وأختم هذه الحقائق بما ذكره أحد الغربيين مشيراً إلى أسلوب صناعة الفكر الشرقي.

«كنا نحضر أولاد الأشراف، والأثرياء، والسادة من أفريقيا، وآسيا، ونطوف بهم لبضعة أيام في أمستردام ولندن، فنتغير مناهجهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية، فيتعلمون لغتنا، وأسلوب رقصنا، وركوب عرباتنا، ثم نعلمهم أسلوب

(١) أعمار الفضاء غزو جديد، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) الأهرام، ٢٧/٦/١٩٨٩ م.

الحياة الغربية، ثم نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا، ثم نرسلهم إلى بلادهم، وأي بلاد؟ بلاد كانت أبوابها مغلقة دائماً في وجوهنا، ولم نكن نجد منفذاً إليها، كنا بالنسبة إليهم رجساً ونجساً.

ولكن منذ أن صنعنا المفكرين ثم أرسلناهم إلى بلادهم، كنا نصيح في لندن، وأمستردام، وننادي بالإخاء البشري وكانوا يرددون ما نقوله، كنا حين نصمت يصمتون، لأننا واثقون أنهم لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعنا في أفواههم»^(١).

- العولمة الإعلامية:

إن «العولمة» منظومة متكاملة، يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، والجانبان معاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته، ولكن آلة ذلك كله التي لا تفصل البتة عن أي شكل من أشكال «العولمة» هو الإعلام، بوسائله المتعددة، فمهما رأيت صوراً «لعولمة» ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فاقطع بأنها جاءت محمولة عبر آلية إعلامية.

فنجاح مروجي ثقافتهم واقتصادياتهم وسياساتهم بل وحروبهم، كان من أعظم أسبابه نجاحهم في «عولمة» إعلامهم.

وإذا كان حافظ إبراهيم قال منذ عشرات السنين:

لكل زمان مضي آية وآية هذا الزمان الصحف

فاليوم لم تعد الصحف هي الوسيلة الإعلامية الوحيدة بل تعددت قنوات ووسائل الاتصال حتى حار الإنسان فيها، واتخذت أشكالاً عدة أبرزها ما يلي:

(١) استمع إلى شريط الندوة التي عقدها الحرس الوطني عن الوباء المبائر على هامش الجنازة عام ١٤٠٩ هـ.

- ١- الإذاعات: وهي أوسع القنوات الإعلامية انتشاراً للأسباب التالية:
 - أ- أنه يشترك فيها المتعلم، والعامي، والصغير والكبير، والرجل والمرأة.
 - ب- قلة تكلفتها المادية، بخلاف كثير من وسائل الإعلام الأخرى، فما على المرء إلا أن يشتري جهاز راديو حسب إمكانياته المادية، حتى لو لم يملك إلا دريهمات معدودة، فسيجد ما يلائمه منها، مما يحوي عدة موجات.
 - ج- سهولة الاستعمال، فيستطيع الإنسان أن يستمع إلى الراديو في أي مكان كان ما لم يوجد حاجز طبيعي.
 - د- طول مدة الإرسال، وكثرة الإذاعات؛ فالإرسال الإذاعي يستمر ساعات طويلة في أغلب الإذاعات، وهناك إذاعات يستمر إرسالها (٢٤) ساعة متصلة.
 - هـ- عدم وجود رقابة على الإذاعات، ويستطيع المستمع أن ينتقل من إذاعة إلى أخرى دون حسيب، أو رقيب من البشر.

ولهذا فقد لعبت الإذاعات دوراً مهماً في حياة الناس، ولا تزال مع التقدم الهائل في الوسائل الإعلامية الأخرى تحتل مكانة بارزة، وتؤثر تأثيراً واضحاً.

ويكفي أن أشير إلى أن هناك عدداً من الإذاعات العالمية استحوذت على أغلب المستمعين، وعلى رأسها ثلاث إذاعات، وهي:

إذاعة لندن؛ صوت أمريكا؛ مونت كارلو.

وقد كشفت الأحداث المختلفة تأثير تلك الإذاعات، وتسابق الناس للاستماع إليها، ومازالت الدول المصدرة للثقافة تطلق إذاعاتها الموجهة للعالم العربي.
- ٢- الصحف، والمجلات، والدوريات، والنشرات:

وقد تربعت الصحافة على عرش التأثير زمناً طويلاً، حتى أصبحت في فترة من الفترات تسمى السلطة الرابعة.

واليوم تبوأَت الصحافة مكانة أسمى، وتأثيراً أقوى، حتى أصبح الملوك، والرؤساء يخطبون ود رؤساء التحرير، ويتقربون منهم، ويغدقون عليهم العطايا والهبات، رجاء وخوفاً، بل تعدى الأمر إلى صغار المحررين، والمبتدئين من المراسلين، وأصبح كثير من الناس لا يستطيع أن يستغني عن مطالعة الصحف، والمجلات يومياً، بل الكثير منهم لا يتناول فطوره إلا بعد الاطلاع على صحف اليوم.

٣- التلفزيون والفيديو:

على الرغم مما تقوم به الوسائل الإعلامية الأخرى، فإن تأثيرها -رغم قوته- لا يتعدى ٣٠% من قوة تأثير التلفزيون والفيديو، وقد أثبتت الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت حول مدى تأثير التلفزيون والفيديو أن تأثيرهما لا تقاربه أي وسيلة أخرى، وستوضح هذه الحقيقة من خلال هذا الكتاب، وذلك للأسباب التالية:

أ- انتشار هذا الجهاز حتى أنه قل أن يخلو منه بيت، أو يسلم من مشاهدته إنسان.

ب- عدد الساعات التي يقضيها المرء عند التلفزيون والفيديو، فقد ذكر الدكتور حمود البدر^(١) أن الدراسات والأبحاث أثبتت أن بعض الطلاب عندما يتخرج من المرحلة الثانوية يكون قد أمضى أمام جهاز التلفزيون قرابة (١٥) ألف ساعة، بينما لا يكون أمضى في حجرات الدراسة أكثر من (١٠٨٠٠) ساعة على أقصى تقدير^(٢) أي في حالة كونه مواظباً على الدراسة محدود الغياب.

ومعدل حضور بعض الطلاب في الجامعة (٦٠٠) ساعة سنوياً، بينما متوسط جلوسه عند التلفزيون (١٠٠٠) ساعة سنوياً.

(١) وكيل جامعة الملك سعود سابقاً، وأمين مجلس الشورى السعودي حالياً.

(٢) الحاجة إلى تنسيق وتكامل إعلامي، ص ١٣.

ج- طول مدة البث يومياً، واستمراره جميع أيام الأسبوع دون عطلة، أو إجازة.

د- الحالة النفسية للمتلقي، حيث إن المشاهد للتلفزيون، أو الفيديو، يكون في حالة نفسية جيدة، راعياً للمشاهدة، مستعداً للتلقي، متلذذاً بما يرى، بخلاف الطالب في المدرسة، ومهما كانت حالة الطالب من الارتياح لأستاذ من الأساتذة، أو مادة من المواد، فإنها لا تصل إلى حالة مشاهد يرى فيلماً غريزياً، أو حلقة من حلقات المصارعة، أو مباراة من مباريات كرة القدم.

هـ- إن أسلوب عرض البرامج والتمثيلات بلغ الذروة في الإخراج، واستخدام التقنية مع التشويق، والإغراء وحسن العرض، مما يجعل المشاهد أسيراً لها مع قوة التأثير.

و- إن الراديو يدرك بحاسة السمع، والصحافة تدرك بحاسة البصر، أما التلفزيون فتشارك فيه حاستان هما السمع والبصر، مما يجعل تأثيره أكثر. ولقد تطور التلفزيون تطوراً مذهلاً، ووصل إلى تقنية عالية الجودة.

ولقد كان المشاهد أسير قناة واحدة، أو قناتين، وعلى كل الأحوال لا تتعدى القنوات التي تبث من بلده، أو من الدول المجاورة إن كان بثها قوياً، خمس قنوات. ثم جاء الفيديو، وأتاح للمشاهد فرصة الاستمرار في مشاهدة ما يرغب من أفلام دون أن يكون أسير ما يبث في التلفاز ضمن إطار ضيق.

أما الآن فقد بدأ البث التلفزيوني العالمي، مما يفتح الباب على مصراعيه، ويجعل تأثير التلفزيون فيما مضى محدوداً إذا قورن بالمرحلة المقبلة، والانفتاح المذهل.

٤- الإنترنت: «أعلنت وزارة الاتصالات اليابانية أن نسبة انتشار الإنترنت في أوساط الأسر اليابانية لم تكن تتعدى ٦% قبل ثلاث سنوات. وأضافت أن عدد اليابانيين المتصلين بالإنترنت عبر الخطوط الثابتة والهواتف المحمولة ارتفع في ديسمبر الماضي إلى ٤٣ مليون شخص مقارنة بـ ٢٦,٣ مليون قبل ستة أشهر»^(١)، وهذا مؤشر يبين مدى سرعة تزايد الإقبال على الإنترنت في العالم.. وفي عالمنا العربي نجد أنه على الرغم من تأخر دخول الإنترنت فإن نسبة مستخدميها في دولة الإمارات العربية بلغت ٢٨% وقد أصبحت بعض الدول العربية تقدم خدمة الإنترنت مجاناً، وكل هذه مؤشرات تدل على أن الإنترنت في السنوات القليلة المقبلة، قد تشهد انتشاراً واسعاً في عالمنا العربي، ربما زاحم التلفاز التقليدي وذلك لعدة أسباب:

أ- لم تعد الإنترنت تعتمد على جهاز حاسب، أو جهاز واحد، بل طرق الوصول إليها متعددة، فقد أصبح من الممكن الوصول إليها عبر الهاتف النقال، والكابل مودم الذي يرتبط مع تلفزيون الإنترنت، بالإضافة لما يسمى بتلفاز الوب، كما أن هناك أجهزة أخرى يستفيد المستخدم منها عبر الإنترنت، ومنها الهواتف التي تتصل بالإنترنت.

ب- وكما أن طرق الوصول إليها متعددة، فإن ما توصله أو تقدمه متعدد، يشمل ما يقدمه التلفاز، والإذاعة، والصحافة، وسائر الوسائل الإعلامية الأخرى، وإذا كانت بعض الأطباق الفضائية تقدم مئات القنوات، فإن أعداد القنوات والإذاعات والصحف والمجلات والوكالات وغيرها التي تنشر موادها عبر الإنترنت وتقدم بثاً مباشراً عبر

(١) عن موقع أخبار أوس: http://news.awse.com/09-Feb-2003/Technology/31176_ar.htm.

٩ فبراير ٢٠٠٣.

صفحاتها يفوق الحصر، كما أنها تقدم من الخدمات ما لا تقدمه أجهزة الإعلام التقليدية، كالبريد الإلكتروني، والقوائم البريدية، ومجموعات الأخبار، وغيرها.

ج- تمتلك «الإنترنت» ميزة لا تمتلكها وسائل الإعلام التقليدية، وهي التفاعل مع المستخدم، فكما أنك تتلقى، فيإمكانك أن تعطي، فالإعلان التقليدي في الصحف مثلاً قد يعرض منتجاً ثم تنتهي مهمته في إطار محاولة إقناع القارئ بأهمية اقتنائه، ولكن «الإنترنت» لا تكفي بذلك، بل تقدم للمستخدم نموذج الشراء، وما عليه إلا أن يدخل المعلومات ثم بضغطة زر يأتي المنتج على رجليه! وقد استفاد الغرب وبعض الدول العربية من إمكانية التفاعل هذه، فجعلت الخدمات الحكومية يتم التعامل معها عن طريق «الإنترنت»، وقد وعدت حكومة الإمارات العربية بتوفير معظم الخدمات الحكومية على «الإنترنت» بحلول العام ٢٠٠٥م^(١).

د- تمثل «الإنترنت» وسيلة حرة بغير ضابط، فمهما وجدت قناة أو إذاعة، فإنها تخضع لقوانين الدولة التي توجد بها، ومسؤولوها عرضة للمساءلة عند تجاوز الخطوط الحمراء، التي تخطها مصالح الدول أو أهواؤها! أما الإنترنت، فبوسع كل شخص أن يعرض ما أراد، وإذا كان أحدهم في (الهايدبارك) بوسعه أن يقول ما يشاء، ولكن ليس له أن يبيع مخدرات أو يعرض أسلحة، فإن الإنترنت توفر لكل أحد أن يقول ما أراد ويروج أو يبيع ما يشاء!

و«للإنترنت» مزايا أخرى، تنبئ عن توسع انتشارها في المستقبل.

(١) جاء هذا على لسان سالم الشاعر، مدير الخدمات الإلكترونية في حكومة دبي، انظر الموسوعة العربية للكمبيوتر والإنترنت بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٣م، وقد نشر الخبر في الموقع: <http://www.c4arab.com/showanews.php?nid=416>، وغيره.

٥- وسائل أخرى: وهناك وسائل إعلامية كثيرة كوكالات الأنباء، والأشرطة السمعية، وما أتاحتها وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني، وغيرها مما يساعد على تبادل المعلومات بسرعة فائقة، حيث أصبح العالم الرحب كقرية صغيرة، من حيث انتشار الأخبار، وسرعة وصول المعلومات، وتأثير الأحداث، والتدخل في شؤون الآخرين بسرعة مذهلة، فانقلاب في روسيا في الشرق تساهم أوروبا وأمريكا في إسقاطه خلال يومين، وإشاعة حول بنك من البنوك في الغرب تقضي على بنك آخر في الشرق.

وقيام انقلاب في الشرق يؤدي إلى انهيار سوق الأسهم في الغرب خلال ساعات معدودة، وفشل الانقلاب يعيد الأمور إلى نصابها.

ولهذا الانتشار الواسع للوسائل الإعلامية المختلفة، ولتأثيرها في القطاع الواسع الذي تغطيه، نستطيع أن نقول: إن الإعلام اليوم هو الذي يتولى مقاليد الأمور في العالم، والذي يستطيع أن يسيطر على وسيلة من وسائل الإعلام المؤثرة يكون قد شارك في الحكم عالمياً، ومحلياً حسب تأثير وسيلته، وقوة نفوذها. وعندما أدركت بعض الأقليات هذه الحقيقة سعت لامتلاك الإعلام في بعض الدول الكبرى، فكان لها أبرز الأثر في تكوين آراء المجتمع، وصنع قرارات الدولة.

وإذا تساءلت عن أشكال وأنماط من «العولمة» الاجتماعية في المجتمعات العربية وعن سر وجودها، وجدت أن سببها «عولمة» الإعلام.

إن هيمنة الإعلام الغربي على العالم أمر لا يجادل فيه من له سمع أو نظر، أما مظاهر هيمنة الإعلام الغربي داخل وطننا العربي فكثيرة جداً، منها الصحف والمجلات الغربية المتداولة في الأوساط العربية، وبالأخص تلك المعربة الموجهة لقراء الشرق الأوسط، ومنها الإذاعات المختلفة متعددة اللغات، ومنها شبكة «الإنترنت»

العالمية.. وإذا تأملنا قطاع التلفاز مثلاً بحكمه الأوسع انتشاراً، وجدنا أثر الإعلام الغربي وطغيانه بيناً، ففي إحصاءات منظمة اليونسكو عن الوطن العربي نجد أن شبكات التلفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث، كما في سوريا، ونصف هذا الإجمالي، كما في تونس والجزائر. أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على نصف إجمالي المواد المبنوثة، إذ تبلغ ٥٨,٥٪، وتبلغ البرامج الأجنبية في لبنان ٦٩٪ من مجموع البرامج الثقافية، ولا تكفي بذلك بل وغالب هذه البرامج يث من غير ترجمة، وثلاث برامج الأطفال تبث بلغة أجنبية من غير ترجمة في معظمها، ولعل القارئ الكريم يدرك بأنه لامزية للبرامج الناطقة بالعربية على الناطقة بلغات أجنبية أخرى، فلا فرق بين (ميكى) ذو اللسان العربي الفصيح، وأصله الأمريكي، بل قد يكون المستنسخ المعرب أكثر قدرة على تصدير «العولمة» الأمريكية من أصله.

وإذا كانت الإحصاءات السابقة تمثل نسبة الغزو الغربي للإعلام الرسمي، فلك أن تتصور نسبة هذا الغزو وأثره، على البيت الذي ملئ بالأطباق، وفي العائلة التي أدمنت البث المباشر.

ويذكر الدكتور محمد عبده يماني^(١) أن منظمة اليونسكو أجرت دراسة اتضح من خلالها أن ٩٠٪ من الأخبار التي يتناقلها العالم من إنتاج خمس وكالات عالمية فقط، وهي: (أسوشيتد برس) و(يونايتد برس) و(وكالة الصحافة الفرنسية) و(رويتر) و(تاس) السوفيتية). والأوليان أمريكيتان، والثالثة فرنسية، والرابعة بريطانية، والخامسة روسية (سوفيتية سابقاً).

ولذلك يقول الدكتور على النجمي^(٢) وهو يعدد مخاطر البث المباشر:

(١) وزير الإعلام السعودي الأسبق.

(٢) وكيل وزارة الإعلام المساعد لشؤون التلفزيون.

ومن وجهة نظري فإن تأثير البث المباشر لا يتوقف على إدخال عادات قبيحة على المجتمعات النامية، بل إن من أخطر ما يحمله هذا التوجه العالمي، هو تفتيت المجتمعات، والتقليل من أهمية ودور وسائل الإعلام المحلية، التي تسير في ضوء أطر محددة وسياسات مرسومة، حيث يصبح بإمكان كل مواطن أن يختار الوسيلة التي يرغب في مشاهدتها والبرنامج الذي يختاره^(١).

وبطبيعة الحال، هذه القدرة على الاختيار تكون عند ساكن العالم الثالث، أما القدرة على العرض فعند الغربيين، وهذا هو الواقع الذي لم يعد سراً، ومما يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره تقرير لليونسكو حيث جاء فيه: «إننا نعتقد أن ما يعرف باسم التدفق الحر للإعلام، هو في حقيقة الأمر تدفق باتجاه واحد، وليس تبادلاً حقيقياً للمعلومات»^(٢).

وأوضحت دراسة مشتركة بين ندوة تامبير واليونسكو، أن هناك اتجاهين لا جدال حولهما في مجال تدفق المعلومات:

١- أنه تدفق في اتجاه واحد من الدول الكبرى المصدرة إلى باقي دول العالم.

٢- أن المادة الترفيهية هي السائدة في هذا التدفق^(٣).

ومن أجل توضيح المراد ببرامج التسلية والترفيه الواردة في هاتين الدراستين لنقرأ ما قاله الأستاذ عبد الرحمن العبدان^(٤): «برامج الترفيه والتسلية ومعظمها - إن لم يكن جميعها- لن تكون ملتزمة، وهذه سوف تنقل للشعوب المشاهدة كثيراً من العادات غير الحسنة التي تتنافى مع القيم الإسلامية، خاصة وأن هذه البرامج قد تشد الشباب

(١) انظر جريدة الرياض (١٤٥٠).

(٢) أصول متعددة، ص ٣٠٣.

(٣) انظر كتاب تدفق المعلومات، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤) وبخاصة أن الأستاذ عبد الرحمن أمين عام المجلس الأعلى للإعلام في المملكة العربية السعودية.

والشابات بحيويتها وعصرية إعدادها وجودة عرضها، وتدفعهم للإعجاب بها دون إدراك لخطورتها، وبالتالي التأثير بها، وهذا مكنم الخطورة. ويواصل قائلاً: ولست بحاجة لشرح الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وما فيها من الهدم وتدمير السلوك»^(١).

بعض الآثار السلبية لعولمة الإعلام:

في تحقيق أجرته جريدة عكاظ مع بعض مدمني مشاهدة الأفلام، اعترف عدد منهم بخطورة هذه الأفلام ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (يوسف: ٢٦) وكان مما قالوه:

١- قال شاب: إن هذه الأفلام عديمة الفائدة، والتي تعتبر مضیعة للوقت بالإضافة إلى كونها الطريق إلى اكتساب عادات وأفكار سيئة تؤدي إلى انحراف بعض الشباب، خاصة في مرحلة المراهقة.

٢- واعترف آخر بأن بعض هذه الأفلام قد تتسبب في انحراف الشباب الذين ليس لديهم وعي كامل بخطورة ما تحتويه.

٣- وثالث يقول: لهذه الأفلام سلبیات، منها ضیاع الوقت، واكتساب أفكار قد تكون سيئة^(٢).

أما المجتمعات الأخرى، فقد عزا الغربيون مثل (ريجيس دوبريه) في كتابه الموسوم بـ «الميدولوجيا: علم الإعلام العام» عزا هزيمة الشيوعية إلى انتصار ما أسماه (بالفيديولوجيا) على (الأيديولوجيا)، أي انتصار الاستهلاك الفوري الذي يروج له التلفزيون المرئي (الفيديو) على حساب الأفكار والفناعات (الأيديولوجيات).

(١) جريدة الرياض العدد (٨٤٥٠).

(٢) جريدة عكاظ العدد (٩١٨٦) الملحق.

أثر آخر من آثار «العولمة» الإعلامية يتحدث عنها «فيريليو»، فمن وجهة نظر «فيريليو» أن هناك فارقاً جوهرياً بين القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، فإذا كانت «جنية الكهرباء»، على حد تعبيره، قد أضاءت المدن إضاءة مباشرة في القرن العشرين، فإن القرن الواحد والعشرين سيشهد «الإضاءة غير المباشرة للعالم» بحيث يصبح في الإمكان، بفضل التكنولوجيات التليفزيونية التي تتطلب منهجاً بصرياً شمولياً جديداً، يقوم بمراقبة كل شيء، النظر إلى كل شيء، والانشغال بكل شيء.

فإذا كانت بعض كبريات الصحف، خصصت في ديسمبر ١٩٩٧م، صفحتها الأولى للكلب الجديد الذي كان قد حصل عليه زعيم دولة عظمى، وتولت صفحة في الداخل إكمال الملف، محملة - على حد تعبير بعض محوري لوموند ديبلوماسيك- موقع الحيوان في تاريخ ذلك البيت الرئاسي الأبيض، ومستعيدة قائمة الكلاب السابقين الذين حلوا ضيوفاً على ذلك البيت، فما بالك بما يمكن أن ينشر ويقرأ وينظر عبر وسائل الإعلام العالمية المختلفة، وبماذا يمكن أن يشغل الناس!^(١)

هذا نذر مما ذكره بعض الغربيين، ولاشك أنها آثار سلبية وأخطار فعلية، ولكن لست الإعلام العالمي اكتفى بهذا.. إن كثيراً مما سبقت إشارة إليه من مفاسد مترتبة على «العولمة» عامة والثقافية منها خاصة، تتحمل الوسائل الإعلامية وزرها، ولكن بالإضافة إلى ما ذكر من آثار سلبية، في «العولمة» الثقافية، على العقيدة خصوصاً وعلى الثقافة عموماً، نضيف أموراً أخرى سلبية «للعولمة» الإعلامية:

(١) مستفاد في مجمله من مقال بعنوان: الخواء الثقافي وظاهرة انتشار المسوخ، تأملات من عصر العولمة، لتركبي الربيع، وقد نشر في مجلة نزوى العمانية، العدد الثاني والعشرون، وقد أحال النقول إلى مصادرها.

١- مساعدة المخابرات الأجنبية في الوصول لأهدافها:

فقد كشف تقرير للجنة المواصلات الفيدرالية الأمريكية، أن (٦٠) إذاعة بعد الحرب العالمية الثانية كانت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمخابرات المركزية الأمريكية^(١). وقد ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين - وكان يعمل في سفارة بلاده في إحدى الدول العربية - أن السفارة قد سيطرت على القناة التي تبث باللغة الإنجليزية، حتى قال: إن القناة تدار من السفارة بدلاً من إدارة التلفزيون في ذلك البلد.

٢- الاضطرابات:

فقد ذكر تقرير صادر من اليونسكو ما يلي:

إن إدخال وسائل إعلام جديدة وخاصة التلفزيون في المجتمعات التقليدية، أدى إلى زعزعة عادات ترجع إلى مئات السنين، وممارسات حضارية، وغالباً ما يصاحب فوائد الاتصالات الحديثة سلبية يمكن أن تشيع الاضطرابات بدرجة كبيرة في النظم القائمة^(٢).

٣- الجريمة:

قال الطبيب النفسي «ستيفن باننا» الأستاذ بجامعة كولومبيا: إذا كان السجن هو جامعة الجريمة فإن التلفزيون هو المدرسة الإعدادية للانحراف^(٣).

وتوضح دراسات العالم الفرنسي «جان خيرو» أن أسباب سوء التكيف بين المنحرفين ترجع إلى مشاهدة أفلام العنف.

وتدل الإحصائيات الأخيرة التي أجريت في أسبانيا أن ٣٩% من الأحداث المنحرفين قد اقتبسوا أفكار العنف من مشاهدة الأفلام والمسلسلات والبرامج العدوانية^(٤).

(١) أقمار القضاء غزو جديد، ص ٢٥.

(٢) أصوات متعددة، ص ٣٣٨.

(٣) الإعلام والبيت المسلم، ص ١١٣.

(٤) الإعلام والبيت المسلم، ص ١١٥ - ١١٨.

وفي دراسة لسليبيات التلفزيون العربي، جاء أن ٤١% ممن أجري عليهم الاستبيان يرون أن التلفزيون يؤدي إلى انتشار الجريمة، و ٤٧% يرون أنه يؤدي إلى النصب والاحتيال^(١).

وذكر الدكتور حمود البدر، إنه من خلال إحدى الدراسات التي أجريت على (٥٠٠) فيلم طويل تبين أن موضوع الحب والجريمة والجنس يشكل ٧٢% منها، وتبين من دراسة أخرى حول الجريمة والعنف في مائة فيلم وجود (١٦٨) مشهد جريمة أو محاولة قتل. بل إنه وجد في (١٣) فيلماً فقط (٧٣) مشهداً للجريمة^(٢).

وقد قام الدكتور «تشار» بدراسة مجموعة من الأفلام التي تعرض على الأطفال عالمياً، فوجد أن ٢٧,٤% منها تتناول الجريمة^(٣).

إن من أخطر ما يخشى أن يؤثر فيها البث المباشر: أخلاق الأمة، وسلوكها.

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ومن أبرز ما خلّفته الأفلام من شرور خلال السنوات الماضية، ما أحدثته من خلل في أخلاق الرجال وأعراض النساء.

ويتخذ هذا الخلل عدة صور، من أبرزها:

١- شيوع الرذيلة وسهولة ارتكابها، حتى أصبحت أمراً عادياً في بعض المجتمعات.

٢- تفجير الغرائز والبحث عن سبل غير شرعية لتصرفها، وذلك لما يرد في الأفلام من عري فاضح، مع اختيار أجمل النساء لأدوار معينة في الأفلام، حتى أن بعضهن لا دور لها إلا عرض مفاتها.

٣- تعويد الناس على وسائل محرمة هي بريد للفتنة، وسبيل إليها، كالخلوة، والاختلاط، والمغازلة.

(١) التلفزيون بين المنافع والأضرار، ص ٦٥.

(٢) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٤.

(٣) بصمات على ولدي، طيبة النحى.

٤- الدعاية لأموال محرمة تؤدي إلى الانحراف، كدعايات شرب الخمر، والمسكرات بجميع أنواعها.

٥- بث الأفلام الدعائية التي ترغب المشاهد في السفر للخارج، مع ما يحدث هناك بعد ذلك.

٦- بعض الأفلام التي تدعو إلى المخدرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبعضها يدعو إلى أنواع مختلفة من الجريمة، يظهر دعاها وكأهم أبطال، فيتأسى بهم الجهال. ومما يساعد على ذلك شيوع الأمية في عالمنا العربي والإسلامي، وقد سبقت الإشارة إليه.

ولعل التأمل في الأرقام التالية يوضح ما سبق بيانه:

يقول الدكتور «بلومر»: «إن الأفلام التجارية التي تنتشر في العالم تثير الرغبة الجنسية في معظم موضوعاتها، كما أن المراهقات من الفتيات يتعلمن الآداب الجنسية الضارة من الأفلام، وقد ثبت للباحثين أن فنون التجميل والحب، والمغازلة، والإثارة الجنسية، والتدخين، يتعلمها الشباب من خلال السينما والتلفزيون»^(١).

وتبين من خلال دراسة أجرتها هيئات أوروبية متخصصة أن متوسط مدة الإرسال التجاري اليومي ٩ ساعات، يتوزع كما يلي:

من ٧٥% إلى ٨٠% مواد وبرامج تسلية.

من ٥% إلى ١٠% برامج ثقافية ووثائقية.

٥% تخصص للمعلومات.

من ٢% إلى ١٠% برامج موجهة للشباب والرياضة^(٢).

(١) بصمات على ولدي، طيبة اليعحي.

(٢) مجلة الإمامة، عدد (١٠٣٨).

وفي دراسة للدكتور محي الدين عبد الحليم عن (الدراما) توصل إلى ما يلي:
٢٣% من الذكور يرون أنها مفيدة^(١).

٧٧% يرون أنها تؤدي إلى الانحراف وتدعو إلى الرذيلة، وتتنافى مع عادات المجتمع.
أما الإناث - وهنا الخطورة - فقد رأى قرابة ٤٥% أنها مفيدة^(٢).

و ٥٥% يرين أنها تؤدي إلى الشر والفساد والانحراف^(٣). ويلحظ الفرق بين النساء والرجال لسرعة تأثرهن في الغالب.

ومما تجدر الإشارة إليه - بل الوقوف عنده - مما يشكل خطراً على الأخلاق، وبخاصة على النساء والأطفال، موضوع الدعايات التلفزيونية، مع العلم أن هناك قنوات متخصصة في الدعاية التجارية فقط.

ولندع الأرقام تتحدث:

نوقشت رسالة ماجستير بعنوان: (صورة المرأة في إعلانات التلفزيون) وذلك في إحدى الدول العربية، اعتمد الباحث فيها على ما يلي:

١- تحليل مضمون (٣٥٦) إعلاناً تلفزيونياً، بلغ إجمالي تكرارها (٣٤٠٩) خلال ٩٠ يوماً فقط.

٢- مسح شامل لإدارة الإعلانات بالتلفزيون.

٣- مقابلات مع عدد من مديري وكالات الإعلان.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

١- استخدمت صورة المرأة وصوتها في (٣٠٠) إعلان من (٣٥٦)، كررت قرابة (٣٠٠٠) مرة في (٩٠) يوماً.

(١) لا تنظر إلى من هلك كيف هلك ولكن انظر إلى من نجا كيف نجا. لا تعجب من هالك كيف هوى بل فاعجب من سالم كيف نجا.

(٢) لا تنظر إلى من هلك كيف هلك ولكن انظر إلى من نجا كيف نجا.

(٣) التلفزيون، مروان كجك، ص ١٩٧.

- ٢- ٤٢% من الإعلانات التي ظهرت فيها المرأة لا تخص المرأة.
- ٣- سن النساء اللاتي خرجن في الدعاية من (١٥ - ٣٠) سنة فقط.
- ٤- ٧٦% من الإعلانات اعتمدت على مواصفات خاصة في المرأة كالجمال والجاذبية، و ٥١% على حركة جسد المرأة، و ١٢,٥% من هذه الإعلانات استخدمت فيها ألفاظ جنسية.
- ٥- إن الصورة التي تقدم للمرأة في الإعلان متقاة وليست عشوائية^(١). وإذا كان هذا الأمر في تلفزيون عربي عليه بعض الرقابة، وأغلب شعب هذا البلد مسلمون، فكيف بإعلانات دول الانحلال و الرذيلة ؟
- وقام الدكتور سمير محمد حسين^(٢) بإعداد دراسة حول (برامج وإعلانات التلفزيون كما يراها المشاهد والمعلنون) توصل فيها إلى ما يلي:
- ٩٨,٦% من الأطفال يشاهدون الإعلانات بصفة منتظمة.
- ٩٦% من الأطفال يتعرفون على المشروبات المعلن عنها بسهولة^(٣).
- ٩٦% قالوا إن هناك إعلانات يحبونها، ولذلك تجدهم يحفظون نص الدعاية، ويقلدون المعلن^(٤).
- ويقول الدكتور محسن الشيخ: من أخطر البرامج المقدمة من خلال الشاشة الصغيرة هي الإعلانات التجارية، لأنها قصيرة ومسلية، وتحمل رسالتها إلى الأوتار العقلية فتوقظها^(٥).

(١) مجلة الإصلاح في دبي، العدد (١٣٤)، ذو الحجة عام ١٤٠٩ هـ.

(٢) أستاذ الإعلام بجامعة الإمام، كلية الدعوة والإعلام.

(٣) ونحن نعلم أي مشروبات سيعلم عنها في البث المباشر؟

(٤) التلفزيون، لمروان كجك، ص ١٥٧.

(٥) الحاجة إلى تنسيق وتكامل تربوي، ص ١٠.

أما الأطفال، فقد قام الدكتور «تشار» بدراسة مجموعة من الأفلام التي تعرض على الأطفال عالمياً فوجد أن:

- ٢٩,٦% تتناول موضوعات جنسية.

- ٢٧,٤% تتناول الجريمة.

- ١٥% تدور حول الحب. بمعناه الشهواني العصري المكشوف^(١).

وأخيراً، هذه بعض الإحصاءات تبين آثار المواد التي تعرض بواسطة الإعلام:^(٢)
أظهرت إحصائية ضمن رسالة علمية جامعية بعضاً من السلبيات المنعكسة على الأسرة (النساء بشكل أخص) بسبب متابعتها للقنوات الفضائية، وجاء ضمن ذلك:

- ٨٥% يحرصن على مشاهدة القنوات التي تعرض المناظر الإباحية.

- ٥٣% قلّت لديهن تأدية الفرائض الدينية.

- ٣٢% فتر تحصيلهن الدراسي.

- ٤٢% يتطلعن للزواج المبكر ولو كان عرفياً.

- ٢٢% تعرضن للإصابة بأمراض نسائية نتيجة ممارسة عادات خاطئة.

ولا يعني ذلك أن كل ما جاء عن طريق نافذة «العولمة» باطل أثره، سيء، ولكن المقصود التنبيه إلى السيء وبيان أثره، وأن «العولمة» إذا قبلت مطلقاً فهذا يعني قبول ما أشير إليه، أما إذا قبلت «العولمة» أن تخضع للموازن، فميزان شريعتنا أولاهها، وعندها يمكن أن يقبلها المسلمون، كما أنها لو خضعت لميزان إحدى الأمم فسوف تقبلها تلك الأمة، وعندها لن تكون «عولمة»!

(١) بصمات على ولدي، طيبة اليحيى.. وماذا يقول الذين يدعون أنهم لم يروا ما بخش الأخلاق الأصلية، لو أنهم يراعون التوقيت لبرامج الأطفال.

(٢) سلبيات مشاهدة القنوات الفضائية، نقلاً عن مفكرة الإسلام اليوم
http://links.islammemo.cc/arkam/one_news.asp?IDNews=489

الموقف الشرعي من العولمة

يرفض قطاع عريض من البشر «العولمة»، كما سلف، ولكن رفضه من قبل المسلمين أشد، وليس ذلك للتصور الذي يحاول أن يرسمه بعض الغربيين، فبعض مثقفهم نغى إلى علمه أن الله هو الذي يشرع لعباده في نظر المسلمين فقرر متوهماً أنه «لا توجد، بالنسبة إلى المسلم سلطة تشريعية بشرية، الله هو الوحيد مصدر القانون»^(١)، وردّد قوله هذا (لوي غارديه) فقال: «الله هو الشارع بامتياز»^(٢).

ولاشك أن المسلمين يؤمنون بأن التشريع من خصائص الربوبية ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤)، ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١)، ﴿وَلَا يَشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٢٦)، قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «ولما كان التشريع وجميع الأحكام، شرعية كانت أم كونية قدرية، من خصائص الربوبية.. كان كل من اتبع تشريعاً غير تشريع الله قد اتخذ ذلك المشرع رباً، وأشركه مع الله»^(٣).

ولكن ما يغفل عنه هؤلاء هو أن المقصود بهذا كل تشريع يتعبد به الناس، ولهذا قال (من الدين)، فكل ما شرعه الله دين لا تجوز مخالفته، وكل تشريع في الدين بغير دليل باطل يرد ولا يقبل: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٤)، ولا يعني هذا: المنع من وضع قوانين تنظم الأمور الدنيوية والحياتية وتحكم الوسائل

(١) زاعمه هو (برنارد لويس) وهو كما يقول عنه فهمي هويدي: «صاحب الموقع المشهود في معسكر الخصوم الذين يتحدثون عن الأمة باحتقار وازدراء شديدين».

(٢) الحياة الاجتماعية والسياسية في المدينة الإسلامية، مجلة المقاصد، العدد ١٢، ص ١٣٧.

(٣) أضواء البيان، ١٦٩/٧.

(٤) حديث عائشة وهو متفق عليه، انظر البخاري ١٩٥٩/٢ ومسلم ١٣٤٣/٣.

وفقاً للشرع فيما سكت عن النص عليه، فضلاً عن عد ذلك مصادماً لتشريع الله، كما قالت الكنيسة! ولكن يجب أن تكون تلك القوانين والنظم تحت إطار تلك التشريعات الربانية والموجهات العامة والخاصة، وهذا ما فهمه من أنزل عليهم الوحي، وخاطبهم النبي ﷺ، وكانوا أشد هذه الأمة تمسكاً بما جاء به، ففي تاريخنا نجد أن أول من دون الدواوين، وجعلها على الطريقة الفارسية، لإحصاء الأعطيات وتوزيع المرتبات لأصحابها حسب سابقتهم في الإسلام، وأول من استحدث التاريخ الهجري، وأول من وضع وزارة للمالية (بيتاً للمال)، هو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فالشارع الحكيم وضع أحكاماً عامة وخاصة في كثير من الأمور الحياتية الدنيوية، وأوكل مهمة سن الآليات التنفيذية والقضايا التنظيمية إلى البشر، بحسب ما يتوفر لهم من وسائل قادتهم إليها مبتكرات عصرهم، ما لم تخالف الشرع، وفي صحيح مسلم عن عائشة وأنس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»^(١).

فلم يمنع الإسلام فيما يتعلق بأمور الدنيا وتنظيم المعاش من سن تشريعات ليست من الدين ولكنها تنظم أمر المعاش، شريطة أن تكون خاضعة للتشريعات الإلهية العامة والخاصة لا تناقضها، تقود إلى العمل بها لا تعارضها.

وبناء على هذا، فالإسلام يرفض «العولمة» لكونها غير خاضعة لتشريعاته السمحة، التي جاءت لهداية البشرية وإرشادها للطريق الأقوم، وهذا يعني أن رفض الإسلام «للعولمة» معللاً لاعتقاد المسلمين أن تشريع الخالق العليم أحكم، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤)، وليس هذا الرفض رفضاً مجرداً عن التعليل

(١) صحيح مسلم، ٤/١٨٣٦.

أو تقديم البديل، ولكنه رفض مع تبيين الطريق الأرشد، كما أنه ليس رفضاً مطلقاً لكافة تفاصيل «العولمة» وآلياتها، ولكن لما خالفت فيه التشريعات الربانية، بحجة تحصيل المصلحة الشخصية أو المحدودة على حساب مصلحة الأمم والمجتمعات. والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها، أن «العولمة» قوانينها ونظمها، وهذه القوانين والنظم لا بد لها من يحكمها، فمن يكون؟

لسان حال دعاة «العولمة» يقول: يحكمها الأقوى وفقاً للمصالح التي يراها، فيجيز ما أراد ويمنع ما أراد، ويقترح السبل والوسائل التنظيمية التي أراد. وهذا ما يرفضه قطاع عريض، وتيارات متباينة من البشر، فليست مصلحة الأقوى أولى، وليست شريعة الغاب دستوراً يُرضى.

أما المسلمون فيقولون: يحكمها الأصلح للبشرية جمعاء، وهذا له شقين، شق نزل من السماء، وأهل الإسلام يؤمنون بأنه الأصلح، فعلى الأقل ليس لغيرهم أن يلزمهم بسواه، ولهم أن يدعوا الناس لهداه، وشق آخر لا يعارض ما جاء به الأنبياء، فهو محل نظر وتقييم، ولكل رأيته الذي من حقه أن يديه، ولكل نظامه الذي يرتثيه.

الفرق بين رفض العولمة والتعامل معها بسياسة الرفض:

إن رفض «العولمة»، لا يعني الانزواء في ركن قصي، مع المبالغة في إغماض العينين، فهذا أمر لا يليق بأمة الرسالة، التي ابتعثها الله لتخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ومن الملحوظ على هذه الأمة في عصورها المتأخرة، مواقف السلب وعدم الإيجابية، فقد رضية أن تكون في صفوف المتفرجين، وعلى هامش الحياة، فإذا ما وقع حدث ما، أو كاد أن يقع، هبت تصرخ وتلويح، وتنادي بالويل والثبور وعواقب الأمور.

إن أمر هذه الأمة أمر عجب، فلم يكن هذا دأبها فيما مضى، وليست هذه سِمَتَها، ولم يكن كذلك سِمَتَها، بل كانت هي الأمة الرائدة، الأمة القائدة، فهل عقلت؟ أم ماذا حل بها؟ وما سر تغير حالها وتبدل شأنها؟

تأملت هذا الواقع فأزعجني ما أرى، وأقض مضجعي ما أشاهد، ثم ازددت يقيناً أن سر قوة هذه الأمة، ومكمن عزها، ومنبع مجدها، هو في دينها وعقيدتها، ومدى التزامها بمبادئها.. ولا يعود هذا إلى أصلها ونسبها ولغتها، كما تصور الواهمون ونادى المضللون.

لذا فإننا سنظل عالة على الأمم، كالأيتام على موائد اللثام، والخدم في قصور الأسياد، ما لم نعد إلى ديننا، ونعرف حقيقة عزنا ومجدنا: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المنافقون: ٨).

وهناك لن نقف مكتوفي الأيدي أمام مكائد الشرق ومؤامرات الغرب، بل سيهرع الشرق والغرب والشمال والجنوب يخطب ودنا، ويستجدي رضانا، ويتسول ما يفيض به كرمنا، مع أننا سنكون أكرم من أن نتنظر السائل حتى يسأل والمحتاج حتى يطلب، وسنجدد بمهجنا وأرواحنا -فضلاً عن أموالنا- في سبيل نشر عقيدتنا، وترسيخ مبادئنا، إذا أصر الظالمون إلا على الحيلولة بيننا وبين نشر الخيرية التي منحنا الله إياها.

إن هذه الأمة لم تعقم، ولن تعقم بإذن الله، والطريق أمامنا مفتوح، والسبيل سالك، والمنهج واضح، فعلياً أن نبذ الكسل والخمول:

لا تصحب الكسلان في حالاته كم صالح بفساد آخر يفسد
عدوى البليد إلى الجليد سريعة كالجمهر يوضع في الرماد فيخمد

ولكن علينا أن ندرك أنه لا بد من تحمل الصعاب وبذل المهج والأرواح وإلا:

فمن يتهيب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر

وإذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الأجسام

وبذلك يكون يصدق فينا قول الله عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (آل عمران: ١١٠).

وحتى يتحقق هذا الأمل الموعود لابد من العمل على محاور ثلاثة:

المحور الأول: تطوير النظم الإسلامية وآليات تفعيلها، ثم تطبيقها في المجتمعات

الإسلامية، ومن ثم إخراجها للناس، ودعوتهم إليها.

المحور الثاني: بيان ما في «العولمة» الوافدة من مثالب، وبيان الحلول

الشرعية، والبرامج الإسلامية التي يمكن أن تحل محلها، مع توضيح الوجه الذي جعلها تفضل غيرها.

المحور الثالث: تحصين المجتمع المسلم من مثالب «العولمة»، وما فيها من أخطاء.

وجماع هذا كله، بناء المجتمع المسلم، المؤهل في كافة المجالات، وعلى أكتاف

هذا المجتمع تقوم الدول، التي إن قالت سمع لها.

وقد شاركت قبل عدة سنوات في ندوة بجامعة أم القرى، حول البث المباشر^(١)

وبعد انتهاء الندوة قام الأستاذ أحمد محمد جمال، الأستاذ بجامعة أم القرى، والكااتب

(١) ونلتك في ١٤١٠/ ٨/ ١٥ هـ وقد شارك في الندوة كل من د. عبد القادر طاش و د. أحمد البناي وذلك بدعوة من رئيس اللجنة الثقافية د. عبد العزيز العقلا.

المعروف، رحمه الله، فعلق على الندوة بكلام جيد، أورد فيه عدداً من الحلول الحاسمة لأحد مظاهر «العولمة» وهو: «البث المباشر»^(١).

وما ذكره الأستاذ أحمد حول الحلول الحاسمة أتفق معه فيه على وجه الإجمال، ويصلح أن يقال حول مظاهر «العولمة» الأخرى، وإن كنا لا نتوقع حدوث ذلك، في واقعنا الحاضر، ولكن مع العمل الدؤوب في بناء المجتمعات، والجيل الذي يمثل مؤسسات الدولة وقطاعاتها المختلفة، فسنبصل إلى نتيجة، كما وصل سلفنا الصالح ونبينا الكريم ﷺ والذي بدأ دعوته فرداً.

على الرغم من الترحيب المصرح به وغير المصرح به «بالعولمة»، وضرورة اللحاق بركبها، من قبل كثير من المسؤولين العرب، مع هذا أقول: لو صدقت النوايا، وسرنا في مشروع البناء، لأمكن تحقيق البرنامج الإسلامي، والنزول به إلى أرض الواقع، بل ودعوة الآخرين إليه، وهذا ممكن عقلاً، جازر وقوعه، ولكنكم قوم تستعجلون.

(١) وكان مما جاء في كلامه: «إن الحل أو المواجهة ليست بأيدي الشعوب المستضعفة، كما لا يمكن ولا يجوز الانتظار حتى نصلح شأننا، ونقوم اعوجاجنا، ولكن الحل أو المواجهة بأيدي ولاة أمور المسلمين - على مد أقطارهم - فهم أصحاب السلطة المادية والسياسية والتنفيذية، وهم القادرون على التجمع والاتفاق على خطة للمواجهة الجماعية.

ولاة أمور المسلمين هم القادرون على المواجهة بالأسلوب الذي يتفقون عليه، سواء أكان....، أم بمقاطعة دبلوماسية واقتصادية وسياسية للدول صاحبة هذه الأقاليم المعادية، أو انسحاب جماعي من المنظمات الدولية، لم بأية وسيلة حاسمة يتفقون عليها، ويبادرون بتنفيذه دون إبطاء ولا استثناء»؛ انظر مجلة التضامن الإسلامي، عدد شوال ١٤١٠ هـ، حيث نشر هذا الكلام، وقد اقتصرنا على مكان الشاهد...

رسالة المسلم في حقبة العولمة

جدلية تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني^(*)

إن معظم الإدارات العربية التي يقع على كاهلها صناعة القرار التاريخي، عاجزة عن اتخاذ قرارات مؤثرة، وهي ترفض أن تعطي شعورها ديمقراطية حقيقية، لكي ينسئ هذه الشعوب أن تختار من يمثلها في الإدارات العربية، حتى يكون الجميع مشارك في تحمل المسؤولية.

مقدمة:

يسندرج الحرص الأمريكي^(١) لإجراء تغييرات في الشرق الأوسط، لتطويعه والهيمنة عليه، وهو الجزء الأهم في العالم الإسلامي - فيما نرى - تحت سببين رئيسيين:

السبب الأول: الأمن، ذلك أن أمريكا حتى تضمن أن تبقى قوة عالمية، فإنها مضطرة لطرح تساؤل استراتيجي يهدف للتعبئة العامة للقوات الإمبريالية الأمريكية،

(*) باحث أكاديمي... جامعة قطر (دولة قطر).

(١) جاء التركيز على دور أمريكا لأنها القطب الأول، وهي التي تقود اليوم قطار «العولمة» على مستوى عالمي، ومن خلالها يمكن إحصاء التداخيات المتوقعة، وأخذ العبرة قبل فوات الأولن... (الناشر).

وهو: من هو العدو؟ ومن المعلوم أنه: لكي تقوم بتجهيز أقوى جيش في العالم، فليس أمامك بد من أن تختار أقوى شخصية طبيعية ومعنوية واعتبارية وتعتبرها العدو. وبعد تحديد العدو، فإن ذلك يعطي الشرعية والمسوغ للقوة العالمية، لكي تجهز أكبر جيش في العالم لمهاجمة هذا العدو، الذي يهدد الإنسانية، حسب وجهة نظر هذه القوة العالمية!

فقبل عام ١٩٩٠م، وفي فترة الحرب الباردة، كان أكبر عدو للولايات المتحدة الأمريكية هو الشخصية الاعتبارية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي وحلف وارسو؛ والشخصية الطبيعية كانت الشعوب الموالية والتابعة للمعسكر الشرقي؛ والشخصية المعنوية كانت المذهب الشيوعي.. ولكن بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة (١) أصبح على الاستراتيجية الأمريكية البحث عن عدو جديد، تحقق من خلاله الشرعية التي تمنحها إمكانية المحافظة على تفوقها العسكري في العالم. فمن المحتمل أن تكون أكبر شخصية اعتبارية وطبيعية ومعنوية، بعد انهيار المعسكر الشرقي، تستمد الولايات المتحدة منها الشرعية في المحافظة على تفوقها العسكري على جميع ما تسميه قوى «الشر» في العالم؟!

يوسفني أن أقول: بأن العدو الذي اختارته أمريكا بعد الحرب الباردة، تتمثل شخصيته الاعتبارية في العالم الإسلامي، وشخصيته الطبيعية في المسلمين، وشخصيته المعنوية في الثقافة الإسلامية.

السبب الثاني: إدراك أمريكا أن السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط، بما يمثل من موقع استراتيجي وتاريخي وثقافي، والعالم الإسلامي، تعطيها أبعاداً متعددة لكي تسيطر على جميع القوى العالمية، بطرق مباشرة وغير مباشرة.. من هذه الأبعاد:

أ- البعد الاقتصادي: فالشرق الأوسط والعالم الإسلامي يوجد به ما يقارب من ٧٢% من احتياطات النفط في العالم، و ٣٥% من احتياطات الغاز الطبيعي،

وعندما تسيطر أمريكا على هذه المصادر فإنها - حسب تقديرها- سوف تضمن إذعان جميع القوى العالمية لها.

ب- البعد الاستراتيجي المكاني: الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يسيطر على قلب العالم، فمن يسيطر عليه يسيطر على معظم أماكن الحركة وممرات في العالم، سواء كانت القارية أو المائية أو الجوية، ويكفي أن نقول: بأن العالم الإسلامي يسيطر على خطوط العرض الواقعة ما بين ١٧° جنوب خط الاستواء إلى ٥٥° شمال خط الاستواء، وخطوط الطول الواقعة ما بين ١٨° غرب غرينتش وخطوط الطول الواقعة عند ١٤٢° شرق غرينتش؟

فالعالم الإسلامي يمثل منطقة مركزية، ومن يسيطر عليه يسيطر سيطرة مطلقة على القوى العالمية، وبشكل خاص في الشمال الأوراسي، وبشكل عام على أوراسيا، وحسب رأينا العلمي هذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف نركز في هذه الدراسة على ثلاثة محاور، هي:

المحور الأول: تصورات الباحثين العرب، والسيناريو الأمريكي للشرق الأوسط.

المحور الثاني: خلاف الناتو.. لا يمنع حرباً.

المحور الثالث: خلاف الناتو.. وتوزيع الأدوار.

ولقد نحاشينا وضع خاتمة دقيقة وشاملة لهذا الموضوع، وعوضاً عن ذلك جعلنا لكل محور خاتمة مقتضبة. ويعود ذلك لسببين: الأول: جعل الخاتمة مفتوحة نوعاً ما، الأمر الذي يعطي الفرصة لزملائنا المتخصصين والمهتمين بهذا المجال مناقشته في المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، الثاني: فإننا مهما قلنا حول هذا الموضوع إلا أن هذه الدراسة تبقى دراسة استشرافية، ولا بد لنا من إعطائها قدراً من المرونة والزمن الكافي!

المحور الأول

تصورات الباحثين العرب، والسيناريو الأمريكي للشرق الأوسط

من خلال متابعتنا للتصورات الأمريكية، على مستوى مراكز الأبحاث في أمريكا، وعلى مستوى الإدارات الأمريكية المختلفة، وجدنا أن هناك اجتهادات وتوجهات من مختلف ألوان الطيف السياسي الأمريكي، سواء كانوا صقوراً أو حمام أو معتدلين، لوضع سيناريوهات للإدارة الأمريكية، تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من المحافظة على أحاديثها القطبية في هذا الكوكب لأقصى حد ممكن من الزمن، بعد انتهاء الحرب الباردة!

لذلك جاءت الخطوة الأولى في طريق الولايات المتحدة للمحافظة على هيمنتها العالمية، هي «عولمة» العالم، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وثقافياً، تحت ظل القيادة الأمريكية.. وتمثلت آليات «العولمة» التي كانت أمريكا تريد استخدامها في: منظمة التجارة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير!

ولكن بحلول عام ٢٠٠٠م، أي بعد مرور عقد كامل من الزمن، ثبت للأمريكان صعوبة «عولمة» العالم بالوضع الذي هو عليه، قبل إعادة خلط أوراقه مرة أخرى، أو إعادة تنظيمه.

وما يريد أن يفعله الأمريكان - أو ما فعلوه - ليس بجديد، فالأمثلة كثيرة على ذلك، والمتصورون أو المنتصر، سواء كان حلفاً متعدد القطبية، أو قطباً واحداً، غالباً ما يعيد تشكيل العالم على طريقته، لكي يسهل عليه أمر إطالة

سيطرته العالمية وإدارة العالم.. ومن الأمثلة على ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر: ما فعلته روسيا، وبريطانيا، والنمسا، وفرنسا، في منتصف القرن التاسع عشر، بعد هزيمة الدولة العثمانية في حرب القرم، حيث عملوا على تشكيل العالم بالطريقة التي قدروا أنها تخدم مصالحهم.. وكذلك فعلت ألمانيا بسمارك، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان لديها تصور واضح لفرض سيطرتها على العالم، وتشكيل عالم ذي قطبية أحادية تحت قيادة ألمانيا. والمهم في هذا الأمر أن هذه السيناريوهات السلطوية المرنة والمتكررة كانت هي السبب الرئيس في قيادة العالم نحو الحرب العالمية الأولى.

وبعد الحرب العالمية الأولى استطاع الحلفاء المنتصرون (بريطانيا وفرنسا) من إعادة تشكيل العالم، من خلال التصديق على وعد بلفور المشؤوم، وإعادة تقسيم العالم العربي في اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٩م!

تلك هي نبذة مختصرة عن بعض التغيرات في السياسة الدولية، ضمن حقبة زمنية محددة. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من أن ما تقوم به الولايات المتحدة ليس بجديد.. ويلحظ المتابع الآن أن كل الإدارات العالمية وضعت سيناريوهات متعددة للمواجهة أو التطبيع والتأقلم مع السيناريوهات الأمريكية، بما يتوافق مع مصالحهم! ويوسفنا أن نقول: بأن الإدارات العربية هي الاستثناء، كما سنوضح لاحقاً.. والموضوع الذي نتطرق له اليوم ليس بجديد، فقد تناولناه في مجموعة من الدراسات والمقالات المنشورة^(١).

(١) نذكر منها: جيوبوليتيكية الاقتصاد العالمي؛ استراتيجية الهايدروكربون الإسلامي؛ السيناريو الاستراتيجي لدولة الأمة الحديثة؛ الوزن الاستراتيجي للعالم العربي؛ نحو استراتيجية جديدة للأمة العربية؛ هل نستوعب نظاماً إقليمياً جديداً؟ حوار في السلطة الميتافيزيقية؛ سايكس بيكو ٢٠٠٢م، والجيوبوليتيكا الميتافيزيقية... إلخ.

وتركزت هذه الدراسات جميعها حول محور واحد: ما هو السيناريو، أو السيناريوهات، التي تعدّها أو تقوم على إعدادها الإدارات العربية والإسلامية، لكي يكون لها دور في هذا الكوكب، بعد انتهاء الحرب الباردة، وبرز القطبية الأحادية الأمريكية؟

وطبعاً لا نستطيع أن نغفل الدور الذي قام به في هذا المجال مجموعة من الباحثين العرب، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: المفكر العربي د. تركي الحمد، الذي أوضح في ندوة مهرجان الأيام الثقافي (العراق/الخليج - السيناريوهات المحتملة) في نوفمبر ٢٠٠٢م، أنه للسيطرة على العراق هناك أربعة سيناريوهات محتملة:

السيناريو الأول: أن تحكم الولايات المتحدة العراق حكماً مباشراً.

السيناريو الثاني: عودة الملكية السابقة لحكم العراق.

السيناريو الثالث: اتحاد هاشمي أردني عراقي، ويستند هذا السيناريو على أنه يساعد الأردن في حل مشكلته الاقتصادية والديموقراطية، باعتبار أن القرار الأردني يتأثر بالأغلبية الفلسطينية على أرضه، وسوف تؤدي الوحدة مع العراق إلى غياب هذه الأغلبية، وبالتالي غياب تأثيرها على القرار الأردني. ولكن هذا السيناريو يصطدم بخوف أمريكا من قيام كيان قوي قد يبدأ موالياً لها، ولكنه يمكن أن ينقلب فيكون مصدر قلق لأمريكا لا سيما أمن إسرائيل.

السيناريو الرابع: مملكة أردنية مع وسط العراق.

ويرى د. الحمد أنه إذا استطاعت أمريكا أن تسيطر على العراق فستبدأ بالضغط على إيران وسوريا والسعودية، لأنهم جميعاً مرتبطون بالأسباب الثلاثة للتدخل وهي: النفط، وأمن إسرائيل، واستراتيجية المنطقة.

ثانياً: وفي ندوة عقدت في مركز الخليج للأبحاث، في دولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير ٢٠٠٢م، تصور المشاركون أربعة سيناريوهات محتملة جاءت على النحو التالي:

السيناريو الأول: انقلاب عسكري مبكر، بعد انطلاق الحملة الجوية وأثناء دخول القوات الأمريكية الأراضي العراقية.

السيناريو الثاني: انقلاب عسكري متأخر، عندما تصل القوات الأمريكية إلى بغداد.

السيناريو الثالث: استمرار أمد الصراع لنحو ١٢ شهراً، وفشل أمريكا في إيجاد حكومة قوية في العراق.

السيناريو الرابع: حكومة مفروضة بعد الانتصار الأمريكي.

وفي ندوة نظمتها «الأهرام»، في فبراير ٢٠٠٣م، تحت عنوان: «قمة عربية طارئة في ظروف عالمية ضاغطة»، كان تركيز الباحثين والمفكرين على: ما هي الطريقة الممكنة لمنع، أو تقليص، مخاطر السيناريوهات الأمريكية للمنطقة؟ يقول د. مصطفى الفقي، عن اجتماع القمة العربية الطارئة، الذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك: إنه ضروري، ذلك لأنه إذا لم يجتمع العرب الآن فمتى يجتمعون؟ إنه لا يوجد وضع عربي أسوأ مما هو الآن!

وخلاصة القول: إن العلماء العرب والشعوب العربية ومعظم شعوب العالم كانوا متضامين مع الشعب العراقي، وكانوا يخشون، ومازالوا، أن يصيبه أي مكروه من جراء تنفيذ أي من السيناريوهات الأمريكية للسيطرة على العراق.. وعكس ذلك، نجد أن معظم الحكومات العربية كانت غير مكترثة بما سوف يحدث للعراق وللمنطقة من جراء الطموح الأمريكي الجامح والساعي للهيمنة على العالم.

أما الإدارة الأمريكية، فكانت، قد حسمت الأمر بالنسبة للعراق ومنطقة الشرق الأوسط والعالم.. ففي مقابلة نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» (العدد ٨٨٥٣) مع «ريشارد بيرل» المستشار في وزارة الدفاع الأمريكية، سابقاً، قال: إذا لم نستطع استصدار قرار من مجلس الأمن يدعم توجهنا لضرب العراق، فسنمضي لضرب العراق غير عابئين لا بمجلس الأمن ولا بأي تنظيم دولي آخر.. والذي نفهمه من قصد «بيرل» هنا: إنه لتحقيق مصلحة أمريكا، والمحافظة على هيمنتها العالمية، لا يوجد عندها مانع من نفس وإعادة التنظيم الدولي كاملاً، وليس العراق أو الشرق الأوسط فقط!

إن خلاصة ما قاله «بيرل» يتلخص في أنه: إذا لم تستطع أمريكا استصدار قرار من مجلس الأمن لضرب العراق «عندها سنهاجم العراق من دون قرار من الأمم المتحدة».. وقال بصريح العبارة: إنه بعد احتلال العراق فإن «الجنرال فرانكس سيكون هناك حتى يضمن أن العراق صار مستعداً لتطوير مؤسسات سياسية حرة».. بمعنى آخر: أي حاكماً على العراق.

لقد هدد «بيرل» في مقابلته تلك جميع دول الشرق الأوسط التي تقف عائقاً أمام الاستراتيجية الأمريكية قائلاً: «آمل أن ينظر الرئيس السوري في إصلاحات سورية أو قد يكون الهدف الثاني.. هناك عليه الكثير عمله، وخصوصاً إغلاق مكاتب المنظمات الإرهابية، وأن يعيد لبنان للبنانيين».

وأضاف أيضاً: «الإيرانيون قادرون على القيام بعمليات إرهابية ضد الأمريكيين الآن، إنهم يفعلون ذلك، إنهم أول داعمين لحماس، ولحزب الله،

والجهاد الإسلامي، ولا أعتقد أن سياستهم في هذا المجال تعتمد على تحريرنا للعراق أم لا!..».

فإذا كان هذا هو التصور الأميركي لما انتهت إليه الأمور فعلاً في المنطقة، فما هو تصور الإدارات العربية، التي يقع على كاهلها صناعة القرار التاريخي بالنسبة لهذه الأمة؟.. لقد كانت معظم الإدارات العربية عاجزة - فيما يبدو لي - عن اتخاذ قرار في هذا الشأن، لكنها كانت في الوقت نفسه ترفض أن تعطي شعوبها ديمقراطية حقيقية، ليست سورية، لكي يتسنى لهذه الشعوب أن تختار من يمثلها في الإدارات العربية، حتى يكون الجميع مشارك في تحمل المسؤولية.

لقد كانت بعض الحكومات العربية ومازالت، للأسف، ترى أن الشعوب العربية إلى الآن غير مؤهلة للديمقراطية الحقيقية! ونقول لهؤلاء المسؤولين: متى تعتقدون بأن الشعوب ستصبح كاملة الأهلية للممارسة الديمقراطية؟ وهنا تستوقفني طرفة من إحدى مقالات الكاتب «إياد أبو شقرا»، مع اختلاف الموضوع؛ تقول الطرفة: طبيب أمراض عصبية ذهب ذات يوم إلى المستشفى لإجراء معاناة. لكنه لدى مغادرته اكتشف لصاً سرق إحدى عجلات سيارته التي كان قد أوقفها بجوار حديقة المستشفى، فاحتار الطبيب وأخذ يتفكر بكيفية التصرف، إلى أن قطع حبل تفكيره كلام أحد المجانين عبر السياج: لماذا كل هذه الحيرة يا دكتور؟ أخرج العجلة الاحتياطية من صندوق السيارة وخذ برغياً من كل عجلة وركب بها العجلة وتوكل على الله.

فصعق الدكتور والتفت إلى المجنون مخاطباً إياه: هل أنت مجنون يا رجل!! لا، والله إنك أعقل العقلاء. فرد المجنون: لا سيدي، أنا مجنون حقاً لكنني لست غيباً!؟

المحور الثاني

خلاف الناتو .. لا يمنع حرباً

الصراع الذي شهدته أروقة «الناتو» خلال مرحلة ما قبل الحرب على العراق، بين دوله، وكذلك ما بين الدول الأوروبية، هو من الناحية الظاهرية كان في صالح القضية العراقية، والقضية الفلسطينية، وإعادة التشكيل الجيوسياسي للشرق الأوسط.. ولكنه في الحقيقة صراع ذو ثلاثة محاور:

الأول: جيوبوليتيكي، ويتركز على الاستراتيجية الجغرافية للمنطقة.. وبلغة أسهل، نقصد أنه: صراع على الكعكة الشرق أوسطية، حتى لا تنفرد الولايات المتحدة، لوحدها، بالتهامها!

الثاني: صراع مبطن ما بين القوى الأوروبية، أو كما تسميها أمريكا الآن «أوروبا القديمة»، بقيادة فرنسا وألمانيا، يساندتهم معظم الشعوب الأوروبية على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بطرق سلمية، ولكن الولايات المتحدة تحاول أن تقفز من فوق الفصلين السادس والسابع في ميثاق الأمم المتحدة، وهو الذي ينص على: «عدم جواز استخدام القوة من خلال الأمم المتحدة وتحت رايها إلا بقرار من مجلس الأمن» (الخليج، العدد ٨٦٧٩) حيث يشكل تجاهل ذلك - من ناحية قانونية، لا من ناحية سياسية، كما تدعي الإدارة الأمريكية - خرقاً واضحاً وصريحاً للتنظيم الدولي، والقانون الدولي العام، ويمثل من ناحية نظرية

أخياراً للأمم المتحدة، مثلما خالف «هتلر» قرارات عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية، ونتج عن ذلك الحرب العالمية الثانية!

الثالث: النزاعات التي نشأت في الناتو في فبراير ٢٠٠٣م^(١):

من أقوى النزاعات التي شهدتها «الناتو» بعد الحرب الباردة، «الفيتو» الذي استخدمه محور باريس - برلين، بمساندة بلجيكا، وذلك عندما تقدمت تركيا بطلب إلى دول الحلف، وفق المادة الرابعة التأسيسية للناتو، التي تنص على إجراء مشاورات بين الحلفاء إذا ما اعتبر أحدهم أن سلامة أراضيه، أو أمنه مهدد (الراية، العدد ٧٥٨٥)، لتوفير قوة دفاعية لها من دول «الحلف» في حالة حدوث هجوم على العراق!! وكانت النتيجة ذلك الاحتجاج الفرنسي الألماني البلجيكي ضد هذا الطلب، وكان يساند طلب تركيا دول «الناتو» الستة عشر المتبقية بزعامة الولايات المتحدة. وهذا الطلب التركي هو في أكبر الاحتمالات كان سياسياً ولم يكن قانونياً، وربما كان بإيحاء من الولايات المتحدة الأمريكية! ونقصد هنا إلزام فرنسا وألمانيا بقرارات «الناتو»، حتى إذا تقدمت واشنطن وقتها بمشروع قرار جديد إلى مجلس الأمن يكون قد سبق السيف العذل بالنسبة للقوى الأوروبية؛ لأنهم لا يستطيعون مناقضة أنفسهم بعد موافقتهم على القرار الرابع للدفاع عن تركيا في حالة قيام الحرب.

ومن خلال هذه اللعبة، استطاعت الولايات المتحدة، مع تحالفها الأنجلو أمريكي، إحداث شرخ في جدار دول الاتحاد الأوروبي.. واستطاعت من خلال

(١) لمنع التكرار، راجع آل ثاني، في كلاً من: الراية العدد ٧٥٤٦، ومجلة الإنسانيات، جامعة قطر، العدد ٢٤.

بريطانيا أن تجر وراء قراراتها «العدوانية» كلاً من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وأربعة دول أوربية أخرى، مما جعل محور باريس - برلين وحيداً في أوروبا، وفي «الاناتو»، ولكنه كان قوياً في مجلس الأمن، بدعم من روسيا والصين ومعظم الدول ذات العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن!

ولكن هذه المعارضة القوية، الفرنسية الألمانية، في «الاناتو» وأوروبا ومجلس الأمن لم تكن تعني، من الناحية السياسية، أن هذه الدول إذا تضررت مصالحها ستمانع في قيام الحرب، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها حرب القرم في القرن التاسع عشر الميلادي!

أما بالنسبة للمدرسة الأتاتورية التركية، فقد كانت تلعب لعبة استدرار مصالح الحرب ودرء سلباتها.. فقد بدأت اللعبة التركية بإثارة المادة الرابعة التأسيسية «للاناتو» المذكورة أعلاه، مما أدى إلى نشوء نزاعات بين الدول الأعضاء كادت تعصف «بالاناتو».

وبعد فترة وجيزة، استطاعت تركيا أن تحقق مطالبها الدفاعية من «الاناتو»، وقال «جورج دو برتسون» أمين عام الحلف: «استناداً للمادة الخامسة سنرسل طائرات مراقبة من طراز أواكس وبطاريات صواريخ لتركيا، وهي حليف مهدد»، مضيفاً: «لهذه الغاية يستخدم حلف الاناتو بين الدول الديمقراطية» (الوطن، العدد ٢٧٢٨).

ولقد عبر الرئيس التركي «أحمد نجديت سيزر» عن أهم المطالب التركية، في قائمة مصالح الحرب، حين دعا المنظمة الدولية و«الاناتو» إلى وجوب:

«... صدور قرار عن الأمم المتحدة يبيح استخدام القوة قبل أن تدرس تركيا فتح أراضيها للجنود الأمريكيين»، واشترطت تركيا لتقديم التسهيلات اللوجستية «للاتاتو»، أن يُدفع لها «٢٥ مليار دولار، وشطب ديونها العسكرية، وكذلك الموافقة على رفع نسبة حصة الصادرات من المنسوجات التركية، وتسهيلات لدخول الحديد والصلب التركي للسوق الأمريكية» (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

ومن الناحية الجيوستراتيجية تمنع تركيا قيام دولة كردية مستقلة عند حدودها الجنوبية الشرقية (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

ثم ربطت الحكومة التركية موافقتها على هذه الشروط بقرار تصويت البرلمان التركي، وبذلك أعطت الحكومة التركية نفسها قدراً من المرونة لتحقيق هذه الشروط، أو بلوغ أقصى حد ممكن منها.. كما حاولت من خلال ذلك أن تقدم دليلاً لمن يريد الضغط عليها، على أنها دولة ديمقراطية، وأن الأمور الاستراتيجية يحسمها البرلمان، علماً بأن الحكومة التركية، والبرلمان، وأمريكا، يعلمون جيداً الجهة التي تمتلك حق إصدار القرار الأخير في تركيا؟!

وعندما واجهت أمريكا معارضة ضخمة من محور باريس - برلين في «اللاتو» وأوروبا، ومعظم الشعوب الأوروبية معهم، ومن محور باريس - برلين - روسيا - الصين، في مجلس الأمن، مما شكل تحالفاً أوراسياً في مجلس الأمن، اتجهت الولايات المتحدة لأن تلعب لعبة خطيرة بالنسبة لهيمنتها العالمية، وهو ما عبر عنه الرئيس «بوش» بقوله: «الولايات المتحدة مستعدة لخوض الحرب من

خلال تحالف من الدول التي تتخذ موقفاً مماثلاً، سواءً أيدت الأمم المتحدة ذلك أم لا» (الخليج، العدد ٨٦٦٥).

وتأتي هذه المناورة الأمريكية - فيما نرى - على خلفية أن التنظيم الدولي الحالي، مثلاً بالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، يمثل أفضل الآليات لتسهيل الهيمنة الأمريكية على هذا الكوكب، إلى فترة زمنية قد تكون غير قصيرة!

من هنا يمكن أن نفهم بعض إشارات النقد المبطن، والخلافات الفكرية، بين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين حول «التهور» الذي يرى بعضهم أنه أصبح يشكل سمة لاستراتيجية «بوش» الابن.

أولاً: «زيغنيو بريجنسكي»: الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع التحفظات بشأن العراق، أوجدت انطباعاً بأن بعض زعماء أمريكا خلطوا بين حلف الناتو ومعاهدة وارسو. والأسوأ من ذلك، أن ابتهاج واشنطن بانقسامات الأوروبيين تجاه موقفها، عزز موقف الأوروبيين، الذين يؤمنون بنظرية المؤامرة. فالولايات المتحدة، كما يعتقد الأوروبيون، باتت تخطط لوضع استراتيجيات جديدة لتحالفات جديدة، مع بعض القوى مثل: الهند، وروسيا، وإسرائيل، بدلاً من الناتو، وهذه الدول كلها تكن قدراً من العداء لبعض بلدان العالم الإسلامي. وكان «بريجنسكي» يرى كذلك أن على أمريكا أن تمنح عمليات التفتيش والتدقيق الدولية شهوراً عدة، مطلوبة للتأكد بشكل أوضح مما إذا كان العراق قد أذعن مرغماً أم أنه يواصل التحايل المتعمد.

كما كان يرى أن الرأي الذي يقول: إن نشر القوات الأمريكية في المنطقة يستلزم إشعال الحرب، آجلاً، ليس بالضرورة رأياً موثقاً به؛ فالقوات الأمريكية، الجاهزة للحرب، والتي تجاوز عدد أفرادها مئات الآلاف، ظلت منتشرة في أوروبا لعقود طويلة، وقدرة أمريكا على نشر قواتها اليوم باتت أعظم من أي وقت مضى (الشرق الأوسط، العدد ٨٨٥٠).

ثانياً: «هنري كيسنجر» الذي أشار إلى أنه: إذا انتهت الأزمة من دون تغيير النظام في بغداد، وإذا أرسلت الولايات المتحدة مائتي ألف من قواتها إلى المنطقة (الشرق الأوسط) لتعيدهم من دون تحقيق أكثر من احتواء ضبابي لنظام أخل بقرارات الأمم المتحدة لأكثر من عشر سنوات، فإن مصداقية القوة الأمريكية في الحرب ضد «الإرهاب»، وفي الشؤون الدولية عموماً، سوف تتضرر بشدة، وربما لا إمكانية لإصلاح الضرر.

ويرى «كيسنجر»، فيما يتصل «بالباتو»، أنه لن ينتعش هذا التحالف إلا عبر تفعيل المشاعر والروح المعنوية، بعيداً عن قيود القانون والمواثيق. إن الحلفاء الذين يشعر شركاؤهم أن بوسعهم الاستفادة من فشلهم على المدى الطويل ليسوا حلفاءً. وإذا أريد لحلف الناتو أن يبقى مؤثراً في مواجهة تحديات المرحلة الجديدة، فإن على قادته أن يعثروا على تعريف جديد لتطلعاتهم (الشرق الأوسط، العدد ٨٨٣٩).

ويمكن هنا ملاحظة أن الرأي الأول، «لبرينجسكي» يميل أكثر لتطبيق القانون الدولي العام واحترام الميثاق الدولي لمنظمة الأمم المتحدة؛ أما الرأي الثاني «لكيسنجر»، فهو رأي سياسي، ويحمل في طياته حلم إقامة إسرائيل الكبرى!!

المحور الثالث

خلاف الناتو.. وتوزيع الأدوار

السؤال الذي يطرح نفسه في حقبة «العولمة»: إذا لم يستطع الأمريكان تنفيذ الاستراتيجية «الشرق أوسطية»: فهل ستقوم أمريكا بحل المنظمات الدولية؟! كل ما ذكرنا في الجزء الثاني مجرد مناورات، فالمنظمات الدولية المعاصرة هي أفضل من يخدم الاستراتيجية الأمريكية الكونية. ولكن ذلك لا يمنع أن تقيم أمريكا تحالفات توازن مع أقطاب أوراسية متنافسة فيما بينها، ولكل منها مشاكل «مزمنة» مع المسلمين، مثل روسيا، والهند، وإسرائيل، وخاصة إذا أعيد تشكيل «الشرق الأوسط» تحت القيادة الإسرائيلية، وهذا لا يمنع أن تبقى أمريكا تحالفها مع أوروبا ضمن «الناتو»، ولكن تحقيق ذلك كله يعتمد على التكتيك الذي سوف تستخدمه أمريكا في حقبة «العولمة»، وتوزيع الأدوار على القوى المتناحرة بعد الحرب الباردة! ولكثرة التنازعات على توزيع الأدوار ما بين الدول العظمى، أصبحت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا والصين، تبدي استياءها من الأحادية القطبية الأمريكية وتبحث عن عالم متعدد الأقطاب (الوطن، العدد ٢٧٣٤).

فالرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» يقول: «الحقيقة المطلقة أن روسيا بلد أوروبي، من الناحية الجغرافية والفكرية والثقافية؛ وموسكو ترحب بطرق التكامل في أوروبا، ولا يُتخيل تطوير روسيا من دون تطوير أوروبا الحالية من الخطوط التقسيمية» (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

وهذا يعتبر مؤشراً خطيراً بالنسبة لأمريكا، فعندما تتم إعادة تشكيل العالم الأوراسي، سواءً تشكلت الكتل المذكورة أعلاه ككتلة واحدة، أو مجموعة من الكتل المتحالفة، فذلك سيشكل نوعاً من التوازن الدولي خارج الإشراف الأمريكي! وفي هذه الحالة، ربما تتمكن أوراسيا من منافسة القطبية الأحادية لأمريكا.

ونجد حتى الاستراتيجيين الروس مثل «الكسي كينا» يقول: «إذا بدأت أمريكا بالعراق، فستذهب بعدها للسعودية، وبعد ذلك إيران، وبعد السيطرة على هذه الدول الغنية بالنفط، ستدعن تلقائياً الأوبك للمطالب الأمريكية، وذلك سيؤدي إلى تخفيض حاد في أسعار النفط».

ويقول «كينا»: «ولنفترض أن أسعار النفط انخفضت تحت (١٠) دولار للبرميل الواحد، فإن روسيا ستعود إلى وضع ١٩٩٨م، ولن يكون الوقت كافياً لديها للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وستجري عملية السباق النووي، وعلى الأرجح فإن الاستراتيجيين الأمريكيين لا يفكرون بذلك» (الخليج، ٨٦٢٩).
إذاً، فإن الاستراتيجية الضاغطة في حقبة «العولمة»، يمكن أن تولد «عالم توازن» خارج السيطرة الأمريكية، أو يمكن أن تعيد الحرب الباردة ما بين أمريكا وروسيا، أو ربما أمريكا وأوراسيا.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقاتلت ما يقارب عقداً من الزمن، منذ انتهاء الحرب الباردة، لكي تطبق استراتيجية «عولمة» العالم على الطريقة الأمريكية، ولكن هذه الاستراتيجية فشلت - فيما نرى - فشلاً ذريعاً في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط^(١).

ولعل من أهم المؤشرات على فشل أمريكا في استراتيجية «العولمة» أن العجز التجاري الأمريكي قفز من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠م، إلى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، والأخطر في العجز التجاري في عام ٢٠٠٠م، هو أن الواردات النفطية لا تشكل إلا ١٨% من الواردات الأمريكية، أما ٨٢% الباقية فهي سلع صناعية مستوردة!

(١) راجع آل ثاني، فهد، كتاب العالم الإسلامي، ودراسات في الجغرافيا السياسية.

يضاف إلى ذلك أن العجز التبادلي مع الصين بلغ في عام ٢٠٠١ م (٨٣) مليار دولار (الشرق، العدد ٥٣٦٤)، وهذا مما يؤكد الفشل الأمريكي في إدارة «عولمة» العالم، وأن أمريكا أصبحت في موقع التبعية لا موقع الحكم.

يقول الكاتب الفرنسي «إيمانويل تود»: «إن الإمبراطورية الأمريكية شبيهة بالإمبراطورية الرومانية، التي كانت تعتمد على الاستيراد الخارجي، منها إلى الإمبراطورية السوفيتية التي كانت تعتمد على الاكتفاء الذاتي. فأمريكا إمبراطورية للاستهلاك لا للإنتاج، وحاجتها إلى العالم في استهلاكها أشد من حاجة العالم إليها في إنتاجه. ولكن في الوقت الذي بات فيه العالم ضرورياً لها لتحافظ على مستوى استهلاكها الإمبراطوري، فإن هذا العالم نفسه لا يقع تحت سيطرتها الاستراتيجية، فالقطبان الندان لها في مجال الإنتاج الصناعي، وهما الاتحاد الأوروبي واليابان، العجز التجاري الأمريكي يبلغ مقابلهم ٦٠ مليار دولار، و٦٨ مليار دولار، على التوالي. فبالتالي لا تجمعهم مع أمريكا علاقة تبعية، كما يقضي المنطق الإمبراطوري. كذلك فإن القطبين الكبيرين الآخرين في العالم، وهم الصين وروسيا، يقفان خارج مجال سيطرة واشنطن الاستراتيجية، لا سيما أن روسيا تتمتع باستقلالية نووية تامة» (الشرق، العدد ٥٣٦٤).

وكما ذكرنا سابقاً، فإن أمريكا عندما شعرت بعجزها التجاري الكبير مع الصين، وكذلك مخافة أن تطور الصين نوعاً ما من تكنولوجيا الأسلحة الذكية، عملت على محاربة تصدير التقنية إلى الصين، ففي عام ٢٠٠١ م مثلاً تسلمت وزارة التجارة الأمريكية ١٢٩٤ طلباً فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا إلى الصين، ٧٢% من الطلبات حصلت على موافقة، بينما رفضت وزارة التجارة الأمريكية ٢٨% من الطلبات (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

إذاً، أين «العولمة» التي تطالب بها أمريكا من ذلك؟! أمريكا ستحاول تطبيق سيطرتها العالمية من خلال محاولة المحافظة على تفوقها في عالم الجنوب، وخاصة «الشرق الأوسط»، لأن ذلك سيعطيها سيطرة مباشرة على ٧٢% من احتياطات النفط في العالم، و ٣٥% من احتياطات الغاز الطبيعي^(١). ولكن إذا فشلت، فلن تغامر أمريكا مغامرة غبية لإلغاء المنظمات الدولية، أو بعضها، أو إجراء مواجهة مباشرة مع القوى الموجودة في العالم الأوراسي. ولعل من أكثر ما يخيف في ذلك، أن تعمل أمريكا على توزيع الأدوار في منطقة «الشرق الأوسط»، من خلال اتفاقية سرية تعقدها مع الدول الأوراسية المنافسة لها، لتوزيع الأدوار من تحت الطاولة؛ والتاريخ شاهد على مثل ذلك، كما حدث في الاتفاقية الثلاثية السرية التي جرت في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦م بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وكانت تتمحور حول أمرين:

الأول: الاستفادة من محاولة الرئيس عبد الناصر، تأمين قناة السويس، كذريعة لضرب مصر، وإعادة قناة السويس إلى الشركة الفرنسية، علماً بأن مجموعة من الاستراتيجيين، ومنهم أمين هويدي، قالوا: بأنه سواء قناة السويس كانت عند الشركة الفرنسية أو عند مصر، صاحبها الأصلية، فلا يوجد وسيلة عند المصريين للاستفادة من القناة إلا عندما تؤدي وظيفتها لعبور السفن، وخاصة السفن الأجنبية، والطرف المصري يحقق ربحاً كبيراً من وراء ذلك. فبالتالي العدوان الثلاثي على مصر كان الهدف منه تجريد مصر من السلاح الذي استوردته من أوروبا الشرقية، وإسقاط عبد الناصر من السلطة، وأخيراً إعادة قناة السويس إلى السلطة الفرنسية (الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٨م).

(١) آل ثاني، فهد، عالم إسلامي، ص ١٠١.

الثاني: هذه الاتفاقية السرية ألغت البيان الثلاثي لعام ١٩٥٠م الذي فرضت بواسطته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا توازن قوى إقليمياً لمصلحة إسرائيل. بمعنى آخر، التفاف من القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) لإخراج القوة الإمبريالية الحديثة (الولايات المتحدة) من الشرق الأوسط (الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٨م).

ولكن أمريكا قابلت هذه الدول، وما سعت إليه، بغضب شديد، فالسرية وحجم العدوان لم يغضبا أمريكا، وإنما أغضبها محاولات فرنسا وبريطانيا العودة إلى المنطقة، وهذا يعني فشل سياسة ملء الفراغ، وإفشال حلف بغداد، ودفع العرب نحو الاتحاد السوفيتي (الخليج، العدد ٨٦٧٩).

إن أمريكا سوف تضغط لابتلاع «الكعكة» كاملة لوحدها، ولكنها إذا فشلت فسوف تضطر لعقد اتفاقات من تحت الطاولة مع القوى المنافسة لها لإعادة توزيع الكعكة «الشرق أوسطية». وذلك ليس بجديد على القوى الاستعمارية، فعندما تصارع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على الكعكة (الامتيازات النفطية، الشرق أوسطية) اضطروا في النهاية لتقسيم «الكعكة» فيما بينهم، فأنشئت ما يسمى «شركة نفط العراق» وأعطيت امتياز الشرق الأوسط بأكمله، تحت اتفاقية تسمى اتفاقية «الخط الأحمر»، وكان تقسيم الحصص في شركة نفط العراق كالتالي: ٢٣,٧٥% لكل شركة من شركات الدول التالية أسماؤها: بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأرميني يدعى «سركيس جو لبيكان» أعطي ٥% لدوره في التأسيس وتنسيق إدارة الشركة^(١).

والآن لا نستغرب أن تعيد أمريكا توزيع الحصص في الشرق الأوسط حتى لو كان ذلك لفترة مؤقتة، ونعتقد ربما يكون توزيع امتيازات الهايدروكربون الشرق

(١) AL-Thani, F. Phd. Pp. 41-46.

أوسطي كالتالي: ٤٠% للشركات الأمريكية، و ١٠% للبريطانية، و ١٠% للفرنسية، و ٥% لكل من: روسيا وإيطاليا وألمانيا وكندا والصين، وما تبقى يقسم بالطريقة الأمريكية قسمة غرماء ما بين الشركات العالمية!

أما بالنسبة للعرب، فكالعادة سيخرجون من جميع السيناريوهات خالي الوفاض، وأكبر دليل على ذلك العراق، فمنذ ثمانية سنوات وأمريكا تعد بأنها ستحرر العراق من قبضة الرئيس صدام، وستسلم السلطة للمعارضة العراقية في بلدهم، وعندما اقتربت ساعة الصفر قالت للمعارضة: بعد خلع صدام سيكون دوركم استشارياً فقط في إدارة العراق، أما حاكم العراق فسيعين بالطريقة الأمريكية! وقد كان.. وذلك على الرغم مما كان ينادي به زعماء المعارضة.

يقول أحمد جلي، أشهر زعماء المؤتمر الوطني العراقي: «يجب أن لا تكون هناك فجوة في سيادة العراقيين على العراق» (الوطن، العدد ٢٧٢٨).

وفي اجتماع أنقرة الذي عقدته المعارضة العراقية في فبراير ٢٠٠٣م (قالت أمريكا بصريح العبارة: إن على زعماء المعارضة ألا يتوقعوا دوراً أكثر من تقديم المشورة إذا احتاجها الأمريكيون في معالجتهم للقضية العراقية) (الخليج، العدد ٨٦٧٦).

وما حدث، ويحدث للمعارضة العراقية الآن، هو ما حدث لزعامات عربية في القرن التاسع عشر والعشرين، عندما عقدوا تحالفات مع المستعمرين، على أنه بعد أن يسيطر المستعمر على الموقف، يسلمهم السلطة، ولكن بعد أن ينتصر المستعمر يقرر بهذه الزعامات، أو ينفيها، أو يصفها جسدياً، أو يسلمها سلطة لا تزيد على كومة من صخر، بعد أن كان يعدّها بأن يسلمها سلطة تعلو على قمة إيفرست في جبال الهمالايا.

وفي الختام: هل نستوعب الدرس، ونضع استراتيجية شرق أوسطية لهذه الأمة في

حقبة «العولمة»!!؟

نتمنى من الله التوفيق، لنا ولجميع المسلمين.

قائمة المراجع

- ١- آل ثاني، فهد، جغرافيا سياسية، عمان، دار وائل، والدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠٠م.
- ٢- آل ثاني، فهد، استراتيجية التنمية، الدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠١م.
- ٣- آل ثاني، فهد، البلقان مفتاح السيطرة العالمية، مجلة كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد الرابع والعشرون، الدوحة، خريف ٢٠٠١م.
- ٤- آل ثاني، فهد، قوى الجنوب الآسيوي والصراع على كشمير، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، كانون الأول ٢٠٠١م.
- ٥- آل ثاني، فهد، النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد الثالث عشر، الدوحة، ٢٠٠١م.
- ٦- آل ثاني، فهد، العالم الإسلامي، الدوحة، مكتبة الثقافة، ٢٠٠٢م.
- ٧- سليم، محمد، تطور السياسة الدولية، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٢م.
- ٨- صحيفة الأهرام، ١٨/٢/٢٠٠٣م.
- ٩- صحيفة الخليج، الأعداد: ٨٦٢٩، ٨٦٦٥، ٨٦٧٦، ٨٦٧٩.
- ١٠- صحيفة الراية القطرية، الأعداد: ٧٥٤٦، ٧٥٨٥.
- ١١- صحيفة الشرق القطرية، العدد ٥٣٦٤.
- ١٢- صحيفة الشرق الأوسط، الأعداد: ٨٨٣٩، ٨٨٥٠، ٨٨٥٣.
- ١٣- صحيفة الوطن القطرية، الأعداد: ٢٧٢٨، ٢٧٣٤.
- ١٤- Al-Thani, Fahd, The Spatial Impact of The Hydrocarbon Industry On Land and Sea Use of Qatar, Phd Thesis, Durham University, U.K. 1992.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

الاقتصاد العالمي وموقع العالم العربي

البروفيسور عبد الحميد الإبراهيمي^(*)

الراحمالية لم تمكن من تجاوز تناقضاتها، وتظل باستمرار معرضة للهزات والأزمات الاقتصادية، التي صارت من مكناتها البنيوية.. ونظراً لتثنيها الشديد بملورها الإغريقية - الرومانية، ورفضها الاستفادة من الحضارات الأخرى، فقد أكدت الحضارة الغربية تفوق القوة والثراء، على حساب القيم الروحية.

مقدمة:

يتصدر الفكر الاقتصادي الإسلامي وأهميته وقدرته على الإجابة عن التحديات المتعلقة بتحسين الوضع المعيشي للإنسان وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدل والتضامن داخل إطار الأمة وعلى صعيد العالم، دوائر النقاش أكثر من أي وقت مضى. وفي الحقيقة، لقد برز قصور الفكر الاقتصادي التقليدي منذ وقت طويل. فمن بين المشكلات العديدة التي أوجدها: التفاوت بكل أشكاله، والانحراف، والاختلال، ولم يقتصر ذلك على البلدان الرأسمالية المتقدمة،

(*) باحث أكاديمي.. رئيس وزراء الجزائر الأسبق (الجزائر).

بل تعداها إلى بقية بلدان العالم بما في ذلك البلدان الإسلامية. وقد تضايف خطر هذه التفاوتات والاختلالات بسبب «العولمة» والهيمنة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي.

تبرز تعاليم القرآن والسنة أن هناك طريقاً آخر متميزاً عن النظامين الرأسمالي والشيوعي، اللذين سادا خلال القرن العشرين. وخلافاً للإسلام، تعتبر أديان الاقتصاد التقليدي والممارسات الرأسمالية أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي أمر مقدس، بحيث تنظر إلى الأعمال الاجتماعية التي تصب في مصلحة الطبقات المحرومة باعتبارها تقليصاً من الجدوى الاقتصادية وكلفة إضافية تضر بالادخار والاستثمار وتساهم في زيادة البطالة.

وبما أن اقتصاديات البلدان العربية تظل حبيسة مآزق، مثلها في ذلك مثل أغلب بلدان العالم الثالث، فإن عليها، كخطوة أولى، أن تبحث عن مناهج بديلة للتنمية الوطنية، وثانياً أن تبني منطقة اقتصادية عربية موحدة لمصلحة البلدان الأعضاء ولحمايتها من الآثار السلبية «للعولمة».

وقبل البدء في تناول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها وطنياً وإقليمياً، والتي تتعارض مع النظرية الاقتصادية التقليدية، التي أبرز محدوديتها كثير من الاقتصاديين الغربيين، علينا التذكير بالسياق السليبي «للعولمة» والاقتصاد العالمي الذي تجدد دول العالم الثالث (ومن ضمنها العالم العربي) نفسها جزءاً منه، وذلك بهدف توصيف مراحل نمو العالم العربي، وكذلك حاضره والتحديات المستقبلية التي تواجهه.

وسيمكننا العرض السريع للمراحل التاريخية الكبرى لنمو النشاط الاقتصادي والتوزيع غير المتكافئ للثروة، على مستوى العالم، بما في ذلك تجربة دولة الرعاية في القرن العشرين - المحور الأول والثالث - سيمكننا ذلك من توضيح موقفنا. كما أن المعالجة المختصرة للاتجاهات الكبرى لذلك النمو سيمكننا من تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل التقدم نحو الإصلاحات الضرورية التي تسمح بمواجهة التحديات العديدة التي يطرحها القرن الواحد والعشرون.

من أجل الخروج من المأزق الذي تردت فيه البلدان العربية والإسلامية، من الضروري أن نعود إلى أصول الإسلام من أجل استنباط المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، حيث الإنسان محرك النمو وغايته في الآن نفسه، وذلك لكي نبلور مقاصد التنمية التي تضمن كرامة الإنسان وتقدمه الاقتصادي، على المستوى الوطني - المحور الرابع - وتحقق الاندماج الاقتصادي على المستوى الإقليمي، فتحمي العالم العربي من الآثار السلبية «للعولمة»، وتدعم قدرته التنافسية وموقعه الدولي (المحور الخامس).

ينبغي أن يكون دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي حاضراً ومتوازناً من أجل تجنب العطالة في حركة السوق، وضمان العدالة الاجتماعية، والتضامن بين مجموعات محددة من البلدان العربية في مرحلة أولى، ثم بين مجموع البلدان العربية عبر اندماج اقتصادي إقليمي.

الآفاق التاريخية وانعكاسها على الأنشطة الاقتصادية بين الأمم في العالم المعاصر

من خلال التذكير بالمراحل الكبرى لنمو الأنشطة الاقتصادية في العالم منذ القدم وحتى القرن العشرين، ستمكن من تحديد العناصر المختلفة التي ساهمت في تزايد الأنشطة الاقتصادية، كما سيسمح لنا ذلك بتحديد المستفيدين الرئيسيين من النظم الاقتصادية التي هيمنت في تلك المراحل، وكذلك الضحايا التي خلقتها.

المراحل الكبرى لنمو الأنشطة الاقتصادية في العالم:

١- العصر القديم:

تميزت الألفيتان اللتان سبقتا مولد السيد المسيح، عليه السلام، بالأنشطة التجارية التي كان يمارسها الفينيقيون، الذين حققوا منافع وثروات من خلال العلاقات التي ربطوها مع شعوب شرقي وغربي المتوسط. وفي القرن السادس قبل الميلاد احتد الصراع اليوناني - الفينيقي من أجل السيطرة على البحر المتوسط. وبعد القضاء على فينيقية كقوة مستقلة، قامت قرطاج برفع التحدي من خلال تأكيد سيادتها على الضفة الجنوبية للمتوسط. تاركة الضفة الشمالية تحت هيمنة يونان صقلية. وفي القرن الثالث ق.م ورثت روما الصقليين. وبعد تدمير قرطاج من قبل الرومان (سنة ١٤٦ ق.م) تحول الجيش إلى أداة استعمارية لإخضاع الضفة الجنوبية. وكان هدف روما الأول في تلك المرحلة هو السيطرة على الثروة الفلاحية في شمال إفريقيا، وذلك تحديداً ما يفسر نمو زراعة الحبوب (القمح والشعير) وغراسة الزيتون والعنب، حيث تم انتزاع أراضي السكان الأصليين واستخدامها لمصلحة الرومان. وقد انعكس ذلك في «تركز الملكية في أيدي الإمبراطور والطبقات الأرستقراطية». وهكذا تحول إنتاج وتسويق المنتج الفلاحي لمصلحة روما، دون أي تطوير في مستوى عيش

السكان الأصليين الذين كانوا يرزحون تحت سطوة الإمبريالية الرومانية المعروفة بـ «أنانيتها واستغلالها» ونهبها المنظم واستعبادها للناس وفرضها لضرائب «عادية وأخرى غير عادية» كانت ترسل إلى روما.^(١)

ثم امتدت الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك إلى كامل حوض المتوسط، الذي حولته إلى فضاء واسع للتبادلات التجارية، جاعلة منه مركزاً للأنشطة الاقتصادية في العصر القديم، إلى حدود القرن الخامس للميلاد.

ومن سنة ٤٢٩ إلى سنة ٥٣٣ م ورث الوندال من روما الشطر الجنوبي للمتوسط. ثم جاء من بعدهم البيزنطيون وحكموا تلك المنطقة من سنة ٥٣٣ إلى سنة ٦٤٩ م. خلال هذين القرنين تكثف استغلال السكان الأصليين لمصلحة السادة الجدد. وكما يشير عبدالله العروي (باريس، ١٩٧٠م)، بالنسبة إلى الأهالي، كان «الاجتماع الممثل بالدولة الإمبراطورية أو الكنيسة (...) مطابقاً للبؤس والظلم». ثم فصل مجيء المسلمين إلى شمال إفريقيا، في القرن السابع، غرب المتوسط عن سلطة الإمبراطورية البيزنطية، وذلك بإنشاء نظام إسلامي جديد قائم على تعاليم القرآن والسنة والسماح للبربر بأن يكونوا جزءاً من الامتداد الإسلامي. وقد جاء اعتناق البربر للإسلام بشكل طوعي نتيجة لارتباطهم بقيم الحرية والعدالة وجزء من صراعاتهم «الديني» ضد القمع العسكري والاقتصادي والاجتماعي للغزاة الأجانب.

٢ - الأمة الإسلامية:

أرسل النبي محمد ﷺ إلى الناس كافة، كما ورد في مواضع كثيرة من القرآن الكريم (الأنبياء: ١٠٧؛ سبأ: ٢٨). وتمثل دعوته القائمة على المبادئ النبيلة التي بيّنا بعضها في كتابنا: «العدالة الاجتماعية والنمو في الاقتصاد الإسلامي»^(٢) مثل التوحيد

(١) عبدالله العروي، تاريخ المغرب، ماسبيرو، باريس، ١٩٧٠م.

(٢) عبد الحميد الإبراهيمي، العدالة الاجتماعية والنمو في الاقتصاد الإسلامي، الفكر العالمي، باريس، ١٩٩٣م.

والعدل والوحدة والمسؤولية، في دعوة الناس لعبادة الله وحده، وتطبيق شرعه الذي يغطي المجالين الديني والسياسي، والذي يهدف، بناءً على مصدره الإلهي، إلى تحقيق السعادة في الدنيا والآخرة. والحقيقة أن الإسلام يغطي في الآن نفسه مختلف جوانب الحياة الإنسانية، المادية والروحية والأخلاقية.

وقد نجح الرسول محمد ﷺ في أقل من عشرين سنة في توحيد الجزيرة العربية وإقامة دولة إسلامية في المدينة. وبدأت الحضارة الإسلامية ببعديها الروحي والمادي، وبما تقوم عليه من إيمان، وما تهدف إليه من رقي اجتماعي واقتصادي في الانتشار في العالم بسرعة، وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لا سيما مع دخول المسلمين سورية وفارس ومصر وليبيا. ولقد كانت هذه البلدان معروفة لدى العرب منذ بضعة قرون على خلاف المغرب الذي ظل مجهولاً لديهم، وهو ما يفسر امتناع عمر رضي الله عنه، عن إرسال جيوش إلى تلك المناطق. ^(١) أعقب ذلك الانتشار الأول حركة الفتوحات الواسعة في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه، حيث امتدت الحضارة الإسلامية في الفترة ما بين سنة ٦٤٧ م (٢٧ هـ) وسنة ٦٧٠ م (٥٠ هـ) مع إرسال الجيوش بما في ذلك الصحابة أمثال عبدالله بن الزبير وعبد الملك ابن مروان وعبدالله بن جعفر وعبد الله بن عباس وعقبة بن نافع رضي الله عنهم إلى شمال إفريقيا. وفي تلك المناطق قاد البربر أنفسهم حركة الأسلمة والتعريب. وتدعمت تلك الحركة في المغرب والمشرق بامتداد الإسلام إلى عدد من البلدان الآسيوية. لقد عرفت الأمة الإسلامية قروناً من العزة والعظمة والتنوير منذ بناء الدولة الإسلامية في المدينة على يدي النبي ﷺ الذي أقام «مجتمعا عادلاً» وفق ما تنص عليه التعاليم القرآنية.

(١) الشيخ مبارك الميلي، تاريخ الجزائر، الجزء الأول، الجزائر، ١٩٢٨م.

فالانطلاق من كون الإسلام ديناً شاملاً يخاطب في الوقت نفسه حاجات الإنسان الدنيوية كما يخاطب الجوانب الروحية والأخلاقية لسلوك المسلمين، يجعلنا نفهم لماذا توابت القرون الخمسة أو الستة التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية مع مرحلة الامتداد التي عرفتها الدعوة تحت إمرة الخلفاء الراشدين. تلك المرحلة تميزت باحترام المبادئ والقيم الإسلامية مثل العدل الاجتماعي والوحدة والأخوة والتضامن، كما شهدت نمواً في مجال العلوم والثقافة وذلك «بفضل التوازن بين الروحي والزمني».^(١)

طوال هذه المرحلة كان هناك اهتمام متواصل بالعودة إلى الأصول، من أجل تطبيق توجيهات القرآن والسنة في حياة المجتمع. وكان أغلب قادة الجيش وأولئك الذين تصدروا قيادة الأمة في تلك الفترة معروفين بثقافتهم الواسعة ومعرفتهم العميقة بالإسلام وسعيهم الصادق لتطبيق تعاليمه من أجل مصلحة الأمة كافة. وقد ساهمت النماذج التي قدمها بعض مؤسسي الممالك وبعض الأمراء في تعبئة الناس حول المقاصد النبيلة للشريعة، ودعم اللحمة الاجتماعية، وتشجيع التقدم المعرفي والعلمي والفني. كما تمكنوا من صناعة جيش محكم التنظيم، وفي الآن نفسه يقوده رجال مجهزون بالإيمان وروح الإيثار. لقد كانوا قادرين على توفير الموارد المالية الضرورية للدولة ولإقامة جيش قوي مع ضمان توزيع عادل ومخفف للأعباء. لقد مثل الجيش وتوفر الموارد المالية، إضافة إلى العدل والرعاية الاجتماعية والاقتصادية، الدعامات الأساسية للدولة في مراحل صعودها. في هذا السياق يتنزل تأكيد ربحان شريف على أن «التحولات في الحياة السياسية والاجتماعية والأخلاقية والروحية للأمة جاءت نتيجة الاختلاف الجوهرى في نمط القيادة، التي كرست التحقق السلمى للثورة الإسلامية، وهو ما هياً لمرحلة جديدة من التطورات بما في ذلك الديمقراطية والمساواة والتقدم».^(٢)

(١) مالك بن نبي، الإسلام في التاريخ والمجتمع، بريستكان نيجارا، ماليزيا، ١٩٨٨م.

(٢) ربحان شريف، تأملات في المجتمع العادل والأيدولوجيا المستمرة، المطبوعات الجامعية، دكا، ١٩٩٢م.

وعلى عكس ذلك، فإن انحطاط الأمة، بداية من القرن الثالث عشر إلى غاية القرن العشرين، ترافق مع تجرئة وحدة الأمة، والتخلي عن تعاليم الإسلام في إدارة شؤون الدول المتعاقبة، والتركيز غير المبرر على العلمانية والبعد المادي، وتركز الثروة في أيدي الأقلية، واستشراء الترف، وتبديد المال العام في أوساط الحكام والطبقات الغنية في المجتمع، وإضعاف الجيش، وزيادة أعباء الضرائب، والتوزيع غير العادل للثروة. «تلك كانت مرحلة السقوط: لم يعد الإنسان والأرض والزمن عوامل الحضارة، وإنما عناصر عاطلة دون تفاعل بناء فيما بينها»، كما يقول مالك بن نبي، رحمه الله . وترافق هذا التراجع مع تدني مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، وتدني مستوى الثقافة، بما في ذلك العلوم الإسلامية لدى القيادات التي كانت تمارس السلطة باسم الإسلام. وأصبح اللجوء للإسلام، مجرد استعماله كغطاء سياسي، يطعن في شرعية الأمراء والحكام في مختلف بلدان العالم الإسلامي. ودفعت الرغبة في الوصول إلى العرش أو الاستمرار في الحكم، والرغبة في الإثراء والعطش لممارسة السلطة القائمة على الأهداف الدنيوية، دفعت حكام هذه البلدان إلى التخلي عن المقاصد الأساسية مثل العدل الاجتماعي والخير العام لعموم الأمة، التي هي تحت مسؤوليتهم.

كما قاد الانحراف عن الطريق المستقيم، الذي عكسه التخلي عن المبادئ الاجتماعية والأخلاقية وغياب التعاليم الإسلامية في إدارة مختلف المؤسسات، إلى تزايد الظلم والتفاوت الاجتماعي، ونمو ظاهرة المحاباة، والصراعات الطائفية، والتبعية للخارج. كل ذلك ساهم في إضعاف النظم السياسية وتمزيق النسيج الاجتماعي في مختلف بلدان الأمة ما بين القرنين الثالث عشر والعشرين.

وبين الحروب الصليبية والغزو الاستعماري، نجحت البلدان الأروبية في قلب ميزان القوة لصالحها بفضل التوسع الاقتصادي والقوة العسكرية.

٣- التوسع الاقتصادي لأوروبا الغربية:

حقق تطور النشاط التجاري والمالي لبلدان أوروبا الغربية، بداية من القرن السادس عشر، تفوقاً لبعض البلدان.

وقد منح التفوق المطلق لتلك الدول دوراً مهيمناً لفترة من الزمن. فقد نجحت البرتغال في أن تتحول إلى قوة اقتصادية مهيمنة، ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قبل أن تسلم القيادة إلى هولندا في القرن السابع عشر. أما هولندا، التي استفادت كثيراً بفضل علاقاتها التجارية والمالية مع أوروبا وبلدان الشرق الأقصى، فقد تراجعت تاركة القيادة الاقتصادية لبريطانيا العظمى في القرن الثامن عشر.

وقد أدى توسع الفضاء الاقتصادي وتعدد الأسواق ونمو التبادل التجاري بدوره إلى التقدم الصناعي. كما تسبب انتشار المستعمرات في أمريكا وآسيا وأفريقيا، بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، إلى جانب تعدد الاختراعات العلمية وتطبيقها في الصناعة، إلى التوسع التجاري والصناعي للقوى الأوروبية.

وسمحت التحولات الصناعية القائمة على البحث ومراكمة الربح في كل من أوروبا والولايات المتحدة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بتحقيق مستوى متقدم من النمو الاقتصادي. صحيح أن الفضل في تحقيق هذه المكتسبات يعود في جانب منه إلى الاكتشافات والتقدم التقني، ولكنه أيضاً يعود إلى درجة عالية من الاستغلال الذي كان يمارس على العمال من الرجال والنساء والأطفال في المستعمرات، سواء في أوروبا أو في أمريكا، لصالح الطبقات البورجوازية.

وقد أدى الاستغلال ونهب المستعمرات من قبل القوى الاستعمارية إلى تحويل الثروات من البلدان المستعمرة إلى أوروبا، وساهم في نموها الاقتصادي على حساب الدول الفقيرة.

في القرن التاسع عشر لم يكن غريباً أن يجد المرء «في فيلادلفيا (...) عائلات بأكملها تعيش في غرف منفردة، دون خدمة رفع القمامة، ودون حمام، ولا تهوية فيها ولا ماء. وفي نيويورك، يمكن أن ترى بؤساء ينامون على قارعة الطريق. أما في الأحياء الفقيرة فلم يكن هناك شبكات للصرف الصحي للمياه المستعملة التي كانت تصب في الكهوف حيث يسكن أكثر الفقراء عزواً»، حسب ما جاء على لسان المؤرخ الأمريكي «هوارد زين»^(١) لدى حديثه عن «مرحلة نهاية القرن التاسع عشر التي تميزت بالاستبداد الاجتماعي والاقتصادي للبارونات المحتالين، ج ب مورغن، روكفيلر، فورد إلخ...» بل أكثر من ذلك، فإن تحسين ظروف العمل وتبني تشريعات حماية العمال في أوروبا، التي سبقت الولايات المتحدة، خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، جاءت متأخرة نسبياً، ولم تتحقق إلا بعد صراعات طويلة ومريرة قادتها نقابات العمال. وخلال تلك الفترة يمكن أن نلاحظ الهوة الفاصلة بين التقدم الاقتصادي وتحقيق الحياة الكريمة على المستوى الاجتماعي.

ولم تراجع القوة الاقتصادية لبريطانيا إلا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث شهدنا صعود الهيمنة الأوروبية وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم وبروز الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية لأوروبا الشرقية.

٤ - الهيمنة الأمريكية وصعود الاتحاد السوفياتي كقوة اقتصادية:

تميزت الفترة ما بين عامي ١٩٢٠م و ١٩٨٠م بالهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة وللشركات متعددة الجنسية من أصول أمريكية ويابانية وأوروبية، كما تميزت بالتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على قاعدة التقدم الاقتصادي

(١) العالم النديلوماسي، عدد سبتمبر ٢٠٠٢م.

والاجتماعي، وفي مجالات التسلح وغزو الفضاء. وكانت الهيمنة الأمريكية قد تركزت أساساً بعد الحرب العالمية الثانية عبر تقديم نفسها باعتبارها المزود الرئيس للمنتوجات ولرأس المال على مستوى العالم.

ورغم التطور الذي حصل في مستوى إنتاجية العمل ومتوسط الدخل الفردي، فإن التقدم الاقتصادي لم يسهم في الرفع من مستوى العيش بنفس الدرجة؛ لأن التقدم التقني لم يول في حصوله أدنى اعتبار للجانب الاجتماعي، كما يلاحظ «فرنسوا برو». ^(١) وظل الفقر والإقصاء الاجتماعي يمثل نقطة الضعف لدى القوة العظمى الأولى في العالم.

ومن جهة أخرى، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تعطل آتله الاقتصادية، مما تسبب في كارثة اجتماعية تلاها سقوط الأنظمة السياسية في بلدان أوروبا الشرقية على إثر سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩م.

ونتيجة لذلك تدعمت هيمنة الولايات المتحدة التي انفردت بموقع القوة العظمى، وهو ما أدى إلى العودة القوية لمفاهيم الليبرالية الجديدة وأيديولوجية «العولمة» المتعارضة، ليس مع القيم الإسلامية وحسب، لا سيما مع غياب الأمة الإسلامية، وإنما أيضاً جاءت على حساب البلدان الإسلامية الجزأة والبعيدة هي ذاتها عن تعاليم الإسلام، والتي كانت تعاني بوساً فكرياً واقتصادياً وثقافياً وتقنياً، إضافة إلى تبعيتها للأجنبي. وقد أفرز مسار «العولمة» التي تقودها الولايات المتحدة، والتي استفادت منها بدرجة أولى الشركات متعددة الجنسية، نتائج كارثية على العالم العربي والأمة الإسلامية والعالم الثالث عموماً.

(١) فرنسوا برو، اقتصاد القرن العشرين، منشورات الجامعة الفرنسية، باريس، ١٩٦٤م.

آثار غياب الأمة الإسلامية عن المسرح الاقتصادي الدولي وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي

١ - نشأة دولة الرعاية:

من المعلوم أن الجدوى الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي تقاس باستقلال
عن المقاصد الاجتماعية، بخلاف ما تقتضيه التعاليم الإسلامية. ولا تولي المقاربة
الميكانيكية في الاقتصاد أي اعتبار لكرامة الإنسان في عملية تطور تاريخ الرأسمالية.
فالرؤية التي تعتبر أن النفع العام ناتج عن النفع الفردي تعود إلى الاقتصاديين
الكلاسيكيين منذ آدم سميث (١٧٧٦م) ولا تزال مهيمنة إلى اليوم في أوساط الليبرالية
الجديدة في الغرب. هذه المقاربة تضع السوق والبحث عن الربح في مرتبة الغايات
التي تتجاوز الإنسان. أما الإسلام فإنه يضع الإنسان، الذي شرفه الله (سورة
الإسراء، الآية ٧٠) والكرامة الإنسانية فوق كل غاية مادية. فالاعتبارات الاجتماعية
والإنسانية ظلت غائبة عن اهتمامات الرأسماليين الذين يبحثون عن مراكمة الربح إلى
الحد الأقصى. كما أن البطالة تعد من الأمراض المزمنة لهذا النظام، رغم أن الاستثمار
من شأنه أن يوفر مواطن شغل. ومع ذلك، فإن ظاهرة البطالة تهدد الاستقرار ويمكن
أن تكون أسوأ خصوصاً في فترات الأزمة والشدة.

وفي سياق الأزمة العالمية لعام ١٩٢٩م، وما أفرزته من انعكاسات خطيرة، أعلن
«فرنكلين روزفلت» سياسة «الصفقة الجديدة» في بداية ثلاثينيات القرن العشرين. وفي
الوقت نفسه تبني «جون مينار كينز» سياسة دعم القدرة الشرائية في محاولة للنهوض
بالوضع عبر الاستثمار والاستهلاك باعتبار أنه، وكما يقول: «على المدى البعيد، كلنا
ميتون». ولتجاوز قصور نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن الحركة

الحرّة لقوى السوق كفيلة لوحدها بضمان التشغيل والازدهار، يقترح «كينز» على الحكومة البريطانية سياسة تشغيلية شاملة تقوم على زيادة الإنفاق العام (البنية التحتية، الدفاع، التعليم، رفع مستوى العيش) من أجل زيادة الطلب فيتحقق التمويل الجزئي لهذه الاستثمارات العمومية عن طريق العجز في الميزانية. فالمقاربة الكينزية أعطت دون شك دفعة جديدة للنمو الاقتصادي، كما ساهمت في إيجاد مواطن شغل جديدة في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث شهد الاقتصاد تطوراً غير مسبوق، واكمه ارتفاع في مستوى العيش استمر إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، ولكن دون حل التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي، ودون تقليص التفاوت الاجتماعي أو التخفيف من الفقر. باختصار، فإن السوق ليس من شأنه الاهتمام بتغطية الحاجات الأساسية للفقير، بخلاف القيم التي جاءت بها الحضارة الإسلامية، لأن هدفه كان دائماً الاستجابة للطلب الذي يحقق الربح، والذي تعكسه القدرة الشرائية.

وقد شهدت دولة الرعاية التي جاءت بها المقاربة الكينزية تطوراً في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن مع اختلاف في التطبيق بحسب ظروف كل دولة. فتدخل الدولة في الاقتصاد والذي تقاطع مع سياسة «دعه يعمل»، كان يسعى لتأمين الحماية الاجتماعية للمواطنين ضد المرض وحوادث الشغل والبطالة إلخ... كما أخذ هذا التدخل على عاتقه رعاية الخدمات العامة كالتعليم والصحة والسكن الاجتماعي والنقل الحديدي والجوي والكهرباء والغاز، إلى غير ذلك من المرافق الضرورية في الحياة المعاصرة خصوصاً لذوي الدخل المحدود. وقد تم تطبيق نموذج دولة الرعاية بطرق مختلفة في البلدان الرأسمالية: فالنموذج الأكثر تقدماً عرفته السويد والبلدان الإسكندنافية، بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأكثر محدودية.

وفي مرحلة لاحقة، بعد الحرب العالمية الثانية، أسهمت عمليات تأمين بعض الصناعات الاستراتيجية (الحديد، التعدين، الطاقة وصناعة السيارات) وكذلك البنوك في بلدان أوروبا الغربية، أسهمت في تدعيم دور الدولة في الاقتصاد، بعد إمسائها بدعائمه الرئيسية. وامتد تدخل الدولة أيضاً إلى الرقابة على الأسعار والأجور، استجابة للضغوط التي كانت تمارسها النقابات العمالية. وبالمثل، فقد تدخلت الدولة في سير التجارة الخارجية، وذلك بإعطاء الأولوية للتصدير (بفضل تقنيات التمويل التي استفادت منها التجارة الخارجية والمساعدات المرتبطة بها والدعم المخصص لها في الميزانية... إلخ) على حساب استيراد بعض المنتجات التي وضعت أمامها العراقيل الإدارية والترتيبية المختلفة بهدف حماية الصناعات الوطنية. إضافة إلى ذلك، فقد استعملت الدولة القوانين الجبائية كأداة من أدوات تحسين الوضع الاجتماعي وتوجيه الاعتمادات الضرورية لدعم مختلف المرافق العامة. كل هذه الصيغ من تدخل الدولة في الاقتصاد كانت تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل، وتحسين مستوى العيش في البلدان الرأسمالية المتقدمة، على حساب مصالح العالم العربي والبلدان الإسلامية والعالم الثالث، التي كانت العديد من دوله ما تزال ترزح تحت برائن الاستعمار.

وخلال ثلاثين عاماً، أسهمت دولة الرعاية في أوروبا الغربية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه، قاد نمو الشركات متعددة الجنسية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين إلى إحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي. غير أن هذه الاستراتيجية كانت لها نقاط ضعفها المتعلقة باستمرار المشكلات الكبرى التي لم يستطع النظام الرأسمالي حلها، مثل الأزمات الاقتصادية الدورية، والظلم والإقصاء الاجتماعي، والبطالة، ورصد الموارد بطريقة غير سليمة، وتدمير المحيط، وتركيز الثروة في أيدي الأقلية، والهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة على دول العالم الثالث وتفقيرها، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم.

٢- العولمة والبيئة في مستهل القرن الواحد والعشرين: نظام عالمي جديد أم فوضى عامة؟

أ- ملاحظات عامة:

منذ سقوط جدار برلين، ظل تمهوي النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية وانهار الاتحاد السوفياتي يقدم على أساس كونه انتصاراً للرأسمالية، باعتبارها نظاماً كونياً صالحاً لكل الأزمنة وكل البلدان. وبسبب ذلك أصبح الإسلام مستهدفاً من قبل الغرب، مصوراً إياه بمثابة «العدو الشامل».

بعد قرنين من الوجود والنمو الاقتصادي، لابد من الاعتراف بأن الرأسمالية قد نجحت في تحقيق تقدم تقني وعلمي كبير، قاد بدوره إلى زيادة في فاعلية التنظيم والإنتاج، وأدى إلى النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي الذي تحقق بعد صراعات وضغوط مارستها النقابات العمالية. ومع ذلك تظل الرأسمالية موسومة بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والتوزيع غير العادل للدخل، وهو ما أدى إلى تركيز الثروة في أيدي أقلية، إضافة إلى تكريس الفقر والبطالة وتفشي آفات اجتماعية أخرى عديدة (المخدرات، العنف). وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شهدنا تراجعاً في سياسة الرعاية الاجتماعية، التي جاء بها النموذج الكينزي في البلدان المتقدمة.

وفي الحقيقة، فإن المقاربة الإنتاجية، التي تعتبر خاصية النظام الرأسمالي، تستبعد موضوع العدل الاجتماعي، ولا تولي أهمية للتضامن بين مواطني الدولة الواحدة، فضلاً عن التضامن بين الشعوب أو بين الأجيال. إنها تتجاهل أيضاً الأبعاد الأخلاقية

والروحانية للإنسان؛ لأنها لا تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس كافة بقدر ما تهدف إلى إحراز نجاحات جديدة في إطار العملية الإنتاجية، التي تقود بدورها إلى تحقيق مزيد من الأرباح، التي إذا ما تم استثمارها تؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية، التي تمكن من مضاعفة الأرباح، وهكذا تستمر العملية. ومن جهة أخرى، فإن استبدال الآلات بالإنسان يخلق البطالة والفقر، ويزيد من حدة التفاوت بما يهدد بنية المجتمع.

وفي هذا السياق، وسعت الشركات متعددة الجنسية من نطاق أنشطتها الاقتصادية عبر العالم، مراكمة بذلك مزيداً من الربح والقوة. وقد ازدادت قوة هذه الشركات العملاقة إما بالامتداد إلى أسواق جديدة أو بالاندماج مع شركات أخرى مماثلة. كما أن تبني البلدان الغربية لأيدولوجيا الليبرالية الجديدة ساهم في دعم موقع هذه الشركات وإضعاف اقتصاديات العالم الثالث.

فالعودة القوية لدعاة الليبرالية الجديدة والمدافعين عن «العولمة» منذ ثمانينيات القرن العشرين، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أسهمت في زيادة البطالة والإقصاء الاجتماعي والتفاوت في العالم.

ب- عولمة الاقتصاد:

تهدف «العولمة» بأبعادها السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية إلى فرض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. غير أن الظرف الدولي الراهن محكوم بعوامل ثلاثة: نمو الشركات متعددة الجنسية، الثلاثية (القطبية) وبرز تجمعات اقتصادية واستراتيجية جديدة.

- نمو الشركات متعددة الجنسية:

جاءت «عولمة» الاقتصاد نتيجة لمسار طويل من الاندماج على أيدي الشركات العملاقة. وتعود بداية هذا المسار إلى نهاية القرن التاسع عشر.^(١) وتؤكد الوقائع أن تلك الشركات، وعلى مدى عشرات متتالية، صارت تتحكم بنصيب حيوي من الأنشطة الاقتصادية والاستثمار في العالم. ويمكن تفسير مسار «عولمة الاقتصاد» بدرجة أولى «بعولمة» السوق والاستثمار والإنتاج، ثم بإدارة وتمويل تلك الأنشطة عبر استراتيجية اتبعتها الشركات متعددة الجنسية لتحقيق مصالحها الخاصة. ولكن، ينبغي أن لا ننسى أن الدول والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مترابطة بشكل كبير.

- الثلاثية القطبية:

وضع انهيار الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية حداً لاستقطاب العالم بين معسكرين. ومنذ العام ١٩٩٠م بدأ أن هذا العالم يسير نحو نظام القطب الواحد؛ لأن القوى التي تشكل مجموعة السبعة الكبار قد طورت فيما بينها علاقات وثيقة على كل الأصعدة، على حساب مصالح البلدان التي تقع خارج دائرة الغرب. في الحقيقة، إن ما يميز العالم اليوم هو اتجاهه نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية، إلى جانب بروز ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة: الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا الغربية. ويمكن رصد هذه الثلاثية من خلال المشهد التالي:

الولايات المتحدة وامتداداتها في المكسيك وكندا ضمن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تم توقيعها سنة ١٩٩٣م، تشكل الآن سوقاً بـ ٣٦٠ مليون

(١) لمزيد من الإطلاع انظر إبراهيمي، نمو الشركات متعددة الجنسية، دراسة أنجزت لفائدة الأمم المتحدة، القاهرة ١٩٧٤م.

مستهلك. وإذا أضفنا إلى ذلك تبعية أمريكا اللاتينية الاقتصادية للولايات المتحدة فإن هذه المنطقة تعتبر أهم منطقة اقتصادية وأهم سوق في العالم، لاسيما مع الهيمنة السياسية والعسكرية العالمية لأمريكا. ومع ذلك فإن هذه الهيمنة الاقتصادية تبدو مهددة بفعل الأزمات الطارئة والمزمنة، وبفعل النجاحات الاقتصادية والتقنية لليابان، والتي تسبب من وقت لآخر في إزعاج للولايات المتحدة وأوروبا على حد السواء، وخاصة لما تتميز به تلك النجاحات من دينامية.

أما اليابان، فنظراً لما يعتمد عليه من امتداد طبيعي نحو مجال نفوذه الاقتصادي المتمثل في السوق الآسيوي فإن بإمكانه التطلع إلى لعب دور اقتصادي أكبر في العالم في غضون العشريتين القادمتين.

أما أوروبا الغربية، فإن امتدادها باتجاه أوروبا الشرقية في إطار المجموعة الأوروبية، التي يتوقع إعلانها في العام ٢٠٠٣ م بحجم ديمغرافي يمثل في ٤٥٠ مليون مواطن، جعلها تعرف بـ «البيت المشترك».

هذه «الثلاثية» ظلت تشكل في الواقع عبر تداخل المصالح بين الشركات العملاقة، الأمريكية واليابانية والأوروبية. وتهدف التحالفات التي تربط هذه «الثلاثية» إلى التحكم في سوق معين أو قطاع محدد على مستوى العالم. ورغم ذلك فإن هذه التحالفات لا يمكن أن تخفي الصراع الذي تخوضه الأقطاب الثلاثة فيما بينها من أجل التفوق. كما أن مصالح هذه الأقطاب ليست دائماً منسجمة، وهو ما يفسر السلوك العدواني لكل واحد منها إذا ما تعلق الأمر بتأمين سوق جديد أو تدعيم وجودها في سوق تقليدي خارج الفضاء الغربي (عما في ذلك العالم العربي) من أجل تعزيز موقعها العالمي. وفي هذا السياق فإن ما تعنيه الولايات المتحدة بـ «العولمة» إنما يقصد منه «أمركة» الاقتصاد العالمي، والرغبة في تعزيز هيمنتها. غير أن بروز

مناطق وتجمعات اقتصادية واستراتيجية جديدة من شأنه أن يقوي وتيرة المنافسة بين هذه الأقطاب الثلاثة.

- إعادة تشكل التجمعات الاقتصادية والمناطق الاستراتيجية:

رغم ما يبدو من كون هذه الأقطاب الثلاثة تشكل عالماً ذا قطب واحد، فإن حجم البطالة، وإغلاق المصانع، نتيجة سوء استخدام القدرات الإنتاجية الهامة، وتزايد المديونية (بلغ حجم المديونية العالمية بما في ذلك مديونية الدول والشركات ومالكي العقارات ٣٠,٠٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٢م)، وعدم استقرار العملات، وارتباك الوضع المالي الدولي، كل ذلك يعني أن المصالح الاقتصادية لهذه التجمعات ليست واحدة، بل إنها متعارضة فيما بينها. والشيء نفسه ينطبق على الدول التي تتشكل منها تلك التجمعات.. والأمثلة الأربعة التالية كافية لتوضيح ذلك:

* الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة، وبدرجة أقل أوروبا، على اليابان سنة ١٩٩٥م، وذلك باتخاذ إجراءات إدارية صارمة والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية.

* الصراع الذي نشب بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن «الاتفاقية العامة حول الأسعار والتجارة» ومنظمة التجارة العالمية حول ما سمي بـ «الاستثناء الثقافي» (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٣)، وكذلك تصدير المنتجات الفلاحية الأمريكية المدعومة إلى أوروبا، والتي فرضت عليها عقوبات من قبل منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٢م، على سبيل المثال.

* داخل أوروبا نفسها، حين تحركت فرنسا لتجنيد إيطاليا وأسبانيا والبرتغال للوقوف ضد بروز ألمانيا كقوة اقتصادية عالمية، بعد توحيد شطريها عقب سقوط جدار برلين.

* وأخيراً، التنافس من أجل أسواق جديدة في الشرق.

في الحقيقة، هناك قوة عظمى وقوتان اقتصاديتان (اليابان وألمانيا) تأخذان في التشكل من داخل مجموعة السبعة. مع ملاحظة أن اليابان وألمانيا معاقتان بسبب كونهما لا تتمتعان بعضوية مجلس الأمن وبسبب الحظر المفروض على قدراتهما النووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من المفيد أيضاً التأكيد على أن المصالح الاقتصادية للدول السبعة الأكثر غنى في العالم والمتكتلة حول «الأقطاب» الثلاثة المذكورة، والتي تقودها ثلاث دول (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا)، ليست متطابقة، وأن الخلافات التي تشقها يمكن أن تزداد مع السنين، وخاصة مع الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الغرب، والقدرات الكامنة لدى دول وتجمعات أخرى خارج الفضاء الغربي.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وجود دولتين آسيويتين يمكن أن تحقق لهما قدراتهما الاقتصادية نوعاً من الاستقلال على المستوى الدولي، وهما الصين واليابان.

ومن جهة أخرى، ثمة العديد من التكتلات الإقليمية التي هي بصدد التشكل والتي يمكن أن تفرض نفسها إذا توفرت لها جملة من الشروط. أهم تلك التكتلات تجمع دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) والذي يضم ست دول هي: بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلند. وستنضم إليها فيتنام لاحقاً. ويعتبر (آسيان) تجمعاً إقليمياً يتميز بأهمية وديناميكية بالغتين، ويوفر قاعدة استراتيجية لأمن آسيا. وترتبط اليابان علاقات اقتصادية تقليدية بدول آسيان، في حين تسعى الولايات المتحدة لعرقلة نمو هذه المجموعة للحيلولة دون وقوعها تحت النفوذ الياباني. وفي الوقت نفسه تعمل أمريكا على تكوين تجمع إقليمي مضاد لآسيان هو تجمع آسيا - الباسيفيك للتعاون الاقتصادي (آبيك) الذي أنشئ سنة ١٩٨٩م وضم ١٥ دولة من ضمنهم دول آسيان الستة، إضافة إلى الولايات المتحدة ودول أخرى غير آسيوية.

في الوقت الذي تنهض فيه التجمعات الإقليمية في آسيا وأوروبا وأمريكا، يظل العالم العربي بعيداً عن أي نوع من أنواع التكتل الإقليمي، مع الاعتراف بأن العالم العربي اليوم يعاني من التجزئة والضعف بسبب الصراعات الداخلية الهامشية، والتي تحركها أحياناً القوى الخارجية.

لقد كشفت حرب الخليج الثانية عمق الهوة التي تفصل بين الحكومات في العالم العربي وبين الشعوب، كما بينت هشاشة الوضع الراهن، والذي حكم المنطقة منذ العام ١٩٩٠م. وعلى الرغم من الانقسامات التي تسيطر على علاقات الدول العربية فيما بينها، فإن العالم العربي يمثل تجمعاً إقليمياً منسجماً بإمكانه أن يتطور على المدى البعيد باتجاه تكتل اقتصادي إقليمي دائم وقوي، يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. فإلى جانب حجمه الديمغرافي الذي يضم ٢٤٦ مليون نسمة، ونتاجه الخام الذي بلغ ٦٠٣,٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٠،^(١) فإن العالم العربي يمتد على مساحة تغطي ١٤ مليون كم^٢، ويتوفر على مخزون استراتيجي هائل من الثروات الباطنية مثل النفط والغاز (يمثل ٥٦%، و ٢٥%، على التوالي من مجموع المخزون العالمي) وقدرات فلاحية ضخمة، إضافة إلى موارد مالية هامة.

ومنذ سنة ١٩٩٥م يمكن أن نلاحظ أن الوعي بضرورة بناء تكتل اقتصادي عربي بدأ يزداد، خاصة مع إدراج إقامة منطقة عربية حرة للتبادل التجاري ضمن برنامج الجامعة العربية. فالمقدرات البشرية والمادية والمالية للعالم العربي هائلة، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة إلى أمن كل من جنوب غربي آسيا وأفريقيا والبحر المتوسط. ولكن علينا أن نعترف أن الاندماج الاقتصادي مشروع معقد وصعب التحقيق في الوقت ذاته بين البلدان المكونة للجامعة العربية،

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي أو من الأهمية التي توليها إياه القوى العالمية الكبرى. وفي كل الحالات فإن بالإمكان إنجاز خطوات مرحلية تبدأ بتشكيل مجموعات إقليمية متجانسة مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

إن الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي، وما يتوفر عليه من قدرات اقتصادية فعلية وأخرى كامنة، تفسر حجم التداخل للمصالح الغربية في هذه المنطقة. فالتنافس الذي انطلق منذ ثلاثينيات القرن العشرين بين القوى الدولية الرئيسة لغرض التحكم في الموارد الاستراتيجية وخاصة النفط، والتحكم في أسواق هذه المنطقة، انبعثت من جديد بعد حرب الخليج الثانية، وبرزت أكثر مع التحضير لشن حرب جديدة على العراق نهاية ٢٠٠٢م وبداية ٢٠٠٣م، وستستمر خلال القرن الواحد والعشرين.

ولعرقلة حركة العالم العربي باتجاه الاندماج الاقتصادي ودفعها إلى التراجع، فإن القوى الغربية تسعى بكل الوسائل لطرح صيغ مختلفة، وأحياناً متناقضة فيما بينها، للتعاون الاقتصادي مع البلدان العربية من أجل التحكم أكثر في اقتصادياتها. ومن بين آخر تلك الصيغ، المقترح الإسرائيلي المدعوم أمريكياً، والذي يدعو إلى إقامة تعاون اقتصادي بين دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (١٩٩٤م) حيث تكون إسرائيل المستفيد الأول. وكذلك إقامة «مجموعة شرق أوسطية» وهي فكرة أوروبية قديمة يعود ظهورها إلى الخمسينيات من القرن الماضي، والتي أعيد طرحها لمواجهة الأوضاع التي نشأت سنة ١٩٩٥م.

وأخيراً، فإن «العولمة» قادت إلى تدعيم البعد العالمي للسوق والإنتاج وحركة الأموال، وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي أصبح بدوره عالمياً ولم يعد محلياً بأي وجه.

الانعكاسات الرئيسية «للعولمة» على بلدان العالم الثالث

كان لتبني الغرب لليبرالية الجديدة كنظام «كوني» واعتبار السوق كـ«منظم» لحركة الاقتصاد، نتائج كارثية على مستوى العالم خلال الثلاثين سنة الماضية، ولتوضيح ذلك سنسوق الأمثلة التالية:

١- التصدع الاجتماعي:

الاستجابة للحاجيات الضرورية للشعوب لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل اقتصاد السوق في أغلب بلدان المعمورة في الدول الغنية، وبدرجة أكبر في الدول الفقيرة. فالهدف الأول للسوق هو الاستجابة للطلب ذي القدرة الشرائية العالية، كما بينا سابقاً. أما أولئك الذين لا يملكون مالاً، أو ليست لديهم الوسائل لتغطية حاجياتهم، فلا موقع لهم. وقد تدهور مستوى معيشتهم وساءت أوضاعهم الاجتماعية أكثر خلال تلك الفترة وخاصة في بلدان العالم الثالث. فـ٢,٤ بليون نسمة لا يتمتعون بالخدمات الصحية الأساسية، و٩٦٨ مليون نسمة محرومون من مصادر المياه الصالحة للاستخدام (١٩٩٨م)، و٢,٢ مليون نسمة يموتون سنوياً بسبب التلوث المنزلي (١٩٩٦م).^(١)

فقد أصبح السوق مقدساً، وتحول الثراء إلى غاية في ذاته. وبما أن «اقتصاد السوق ينزع إلى اختزال الكائنات والأشياء في قيمتها المالية، ويدعو إلى اعتبار الغنى المقياس النهائي لنجاح الأفراد والمجتمع، ويجعل المادي فوق الروحي... (محولاً بذلك) اهتمام الطاقات والأذهان عن الحاجيات الأساسية... فإننا نرى ثمار ذلك: الانحيار الأخلاقي لمجتمعات كثيرة، استشراف الفساد، اللجوء إلى المخدرات، اللامبالاة تجاه الآخر وتجاه المحيط، شعور الشباب بالضياح والعجز».^(٢)

(١) تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠١م.

(٢) المؤسسة من أجل التقدم، لوموند ديبلوماتيك، أبريل ١٩٩٤م.

٢- سادة العالم الجدد:

ليس بوسع السوق أن يضمن دوره التنظيمي، كما هو مزعوم. فالسادة الجدد للعالم هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تتحكم في النصيب الأكبر من الاستثمار العالمي ومن التحويلات التجارية والمالية الدولية. إنها أقوى من الدول، وأنشطتها تنعكس في تركيز كثيف للثروة في أيدي القلة، واضطراب الأسواق، وتعطل الآلة الاقتصادية لبعض الدول، وتزايد التفاوت الاجتماعي.

وقد أسهمت «الثلاثية القطبية» التي ذكرناها سابقاً في تقوية التداخل المتبادل بين مصالح الشركات العملاقة، الأمريكية واليابانية والأوروبية. فمثلاً، تعتبر الاتفاقية التي تم توقيعها سنة ١٩٩٢ بين «أي. بي. أم» و«توشيبا» و«سيمنس» خطوة استراتيجية نموذجية للتحويلات الحاصلة في بعض قطاعات الاقتصاد العالمي من منظور «الثلاثية». بل أكثر من ذلك، إن «من بين التحالفات الاستراتيجية الـ ٤٢٠٠ التي عقدت خلال الثمانينيات من القرن العشرين بين الشركات من مختلف دول العالم (مع الأخذ بعين الاعتبار كل القطاعات)، ٩٢% كانت بين شركات تابعة للبلدان المكونة للقطبية الثلاثية (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا)».^(١)

لنأخذ مثلاً آخر، ثمة أهمية متزايدة للتمويل العالمي، نلاحظها في عمليات تحويل مئآت الملايين من الدولارات التي تحصل متزامنة بين المراكز المالية الرئيسة في العالم. فقد ارتفعت قيمة تحويل العملات في كل من لندن ونيويورك وطوكيو من ٧٠ بليون دولار سنة ١٩٦٨م إلى ٢٦٣ بليون دولار سنة ١٩٩٢م، وإلى ١٨٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٨م، وهو ما يمثل نسبة ٨٠% من مجموع التحويلات في العالم. بل إن «مجموع التحويلات التي تتم داخل الأسواق المالية يبلغ نحو خمسين ضعفاً

(١) ريكاردو بيتريلا، سلطة مالية مطلقة العنان، لوموند ديبلوماتيك، نوفمبر ١٩٩٢م.

(سنة ١٩٩٥م، وستين ضعفاً سنة ١٩٩٨م)^(١) من قيمة التجارة الدولية» حسب ما جاء في افتتاحية «لوموند ديبلوماتيك» (أكتوبر ١٩٩٥م).

وقد أدى هذا النمط من التعامل عبر تحويل العملات إلى وضع خطير على مستوى العالم. ففي العام ١٩٩٥م بلغ حجم تبادل المتوججات المسماة «محوّلة» ما قيمته ٣٢٧,٦٠٠ مليار دولار، أي خمسين مرة ضعف الناتج الوطني الخام (للولايات المتحدة) كما يشير إلى ذلك ورنيه باسيه (باريس، ٢٠٠٠م). وهكذا فقد ولّد «التعارض بين المجال الاقتصادي والمجال المالي اضطراباً هائلاً» وخطيراً، كما يؤكد «جون بيرلوفايدي» (لوموند، ١٧ أبريل ١٩٨٧م).

ومع بداية القرن الواحد والعشرين، يتضح أن تزايد حجم التجارة الافتراضية واتساع الهوة بين المجالين الاقتصادي والمالي، يسهم في زيادة حدة التفاوت الاجتماعي، ويزيد من الاختلال الاقتصادي عبر العالم.

٣- التوزيع غير العادل للثروة في العالم:

يكشف تأمل النمو الاقتصادي العالمي خلال الثلاثين سنة الماضية حقائق لا يمكن دحضها، لاسيما مركزة الثروة العالمية لدى عدد محدود من البلدان الغربية. وفي سنة ٢٠٠٠م، تبين أن ١٤% من سكان العالم يملكون ٨٢,٥% من مقدرات العالم، بينما لا يتمتع ٦١% من هؤلاء السكان بأكثر من ٥% منها.^(٢) فالهوة التي تفصل البلدان الغربية الغنية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان الأفريقية، التي تقع جنوب الصحراء اتسعت لتبلغ ٩٦ إلى ١ سنة ١٩٩٠م مقابل ٤٦ إلى ١ سنة ١٩٦٥م. وفي الحقيقة، لقد ارتفع حجم الناتج القومي الخام للفرد الواحد في الدول الغنية بقيمة ١٧,٥٩٢ دولار خلال ٢٤ سنة، أي بمعدل ٧٣٣ دولار

(١) نفس المصدر، ورنيه باسيه، وهم الليبرالية الجديدة، منشورات فيار، باريس، ٢٠٠٠م، ص ٨٤.

(٢) نفس المصدر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

كل سنة، في حين لم يرتفع الناتج القومي الخام للفرد الواحد في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء إلا بقيمة ٢٠٦ دولارات بين ١٩٦٥م و ١٩٩٠م، أي ما يعادل نسبة نمو سنوية تقدر بـ ٨,٥ دولار. وفي سنة ١٩٩٣م أصبح دخل الـ ٥٠% من سكان العالم الأكثر ثراءً يعادل ١١٤ ضعفاً مقابل دخل الـ ٥٠% الأكثر فقراً.

كما يجدر التذكير بأنه بين سنتي ١٩٦٥م و ١٩٩٠م أصبحت الدول الغربية أكثر ثراءً في الوقت الذي تقلص فيه العدد النسبي لسكانها، بينما ازدادت البلدان الفقيرة فقراً، حيث المجاعة والموت حاضران باستمرار، وحيث العدد الأكبر منها بلدان إسلامية. ويعيش أكثر من ٢,٨ بليون نسمة في البلدان التي لا تنتمي إلى الفضاء الغربي فقراً مطلقاً، كما يعيش ٢,٨ بليون نسمة آخرين على أقل من ٢ دولار يومياً (١٩٩٨م) ولا يملكون وسيلة لتحسين أوضاعهم المأساوية. ويعيش ٤٨٠ مليون نسمة الأكثر فقراً في العالم في أفريقيا (حوالي ١٠% من سكان العالم سنة ٢٠٠٠م) ولا يتمتعون إلا بما دون ١% (٠,٨٥%) من الدخل العالمي، بينما يحتكر ١٤% من أكثر سكان العالم غنى ٨٢,٥% من ثروات العالم.^(١)

ومن جهة أخرى، فقد أشارت مجلة «فوربس» (سبتمبر ٢٠٠١م) أن ثروة «بيل غيتس» تقدر بأكثر من ٥١ بليون دولار، وهو ما يتجاوز الدخل القومي الخام لبينغلادش (ذات الـ ١٣٧ مليون ساكن) والذي يقدر بـ ٤٧ بليون دولار. وتقدر ثروة الـ ٤٠٠ الأكثر غنى في العالم بـ ٩٤٦ بليون دولار، أي أكثر من ضعفي الدخل القومي الخام للهند، التي يتجاوز عدد سكانها البليون نسمة، أو ما يعادل دخل كل البلدان العربية مضافاً إليها بلدان أفريقيا ما تحت الصحراء، والتي يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٨٥٢ مليون نسمة.

(١) نفس المصدر، تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أنه برغم التركيز الكبير لفقراء العالم في كل من العالم الثالث والعالم الإسلامي، ما يزال هناك عشرات الملايين من المعدمين يعيشون في البلدان المتقدمة. والجدول التالي يبين بوضوح خريطة توزع الثروة في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٩م^(١):

مستوى السكن	العدد (مليون)	الملكية (مليون دولار)	الملكية (%)
١% راق	٠,٨٣٤	٥٧٠٠	٣٧%
٩% متوسط	٤,٦	٤٩٠٠	٣٢%
٩٠% دون المتوسط	٧٥,٦	٤٨٠٠	٣١%
المجموع	٨٤	١٥,٤٠٠	١٠٠%

يبين هذا الجدول أن ٩٠% من أصحاب المساكن يملكون سكتاً دون مستوى السكن الذي يملكه ١% من الأثرياء. وبصفة عامة، فإن توزيع الدخل يشهد تفاوتاً حاداً في البلدان الأكثر تقدماً. ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، يتجاوز دخل الـ ٢٠% الأكثر ثراء من بين مالكي المساكن ٧ إلى ١٠ أضعاف دخل الـ ٢٠% الأكثر فقراً، كما يتضح من الجدول التالي^(٢):

اليابان	٤,٣
كندا	٧,١
سويسرا	٨,٨
بريطانيا	٦,٨
الولايات المتحدة	٨,٩
أستراليا	٩,٦

(١) المصدر: خدمة مصالح الضرائب التابعة للاحتياطي الفدرالي، أوردته ماري-فرانس طولنت، لوموند ديبلوماتيك، يونيو ١٩٩٢م.

(٢) المصدر، تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م.

لقد مكن تحكّم الدول الغربية في مقدرات العالم من المواد الأولية والمنتجات الضرورية، وكذلك التقدم الحاصل في طرق التنظيم والإدارة، مكّن دول الشمال من تحسين أدائها الاقتصادي ومستوى عيش مواطنيها عبر الوصول إلى الموارد الاستراتيجية والطبيعية التي يحتاجونها، والتي تضعها صناعاتهم في خدمة الأغنياء، ويسحبون منها الفوائض لاستعمالها في مزيد مراكمة رأس المال. إن النظام الرأسمالي مصمم لخدمة الأغنياء، ويتميز بالتوزيع غير العادل للثروة. ففي عالم واحد، تنتج الليبرالية الجديدة الثروة، ولكنها في الوقت ذاته تخلق التفاوت والاختلال والفقر.

٤ - المبادلات الخارجية غير المتكافئة وغير المتوازنة:

تساعد دينامية التقدم التقني التي تشهدها البلدان المتقدمة، وما تسهم به من تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك استعمال التقنيات التي تم تطويرها في قطاعات مختلفة وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات (الثورة المعلوماتية)، تساعد الشركات بدعم قدراتها التنافسية، ولكنها تقود في الوقت نفسه إلى التقليل من مواطن الشغل وزيادة مشكلات الفائض في الإنتاج داخل البلدان المتقدمة، وهو ما يدفع إلى إقامة حواجز حمائية موجهة بدرجة أولى ضد العالم الثالث والبلدان العربية والإسلامية، كما تسعى إلى الإضرار بالسياسات التنموية لهذه البلدان بوسائل أخرى مثل احتكار التكنولوجيا، واعتماد شروط مجحفة للمبادلات التجارية مع دول الجنوب بشكل يقلص من قدراتها الشرائية، فتضطر إلى الزيادة في حجم صادراتها من المواد الأولية إلى البلدان المتقدمة مقابل تراجع دخلها من العملات الأجنبية.

إن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتحكم اليوم في ٨٣% من حجم التجارة العالمية، وهو ما يزيد في سيطرتها على أسواق العالم.

لقد أضرت السياسات الحمائية التي تتبعها دول الشمال الصناعية باقتصاديات دول الجنوب، وما زال هذا الضرر متواصلاً، إذ تسببت هذه الإجراءات في خسائر سنوية للعالم الثالث تقدر بـ ٧٠٠ بليون دولار (١٥٠٪ من مجموع صادراتها)، والتي كانت منها ١٠٠ بليون دولار صادرات فلاحية، و ٥٠ بليون دولار مواد نسيجية.^(١)

كما تسبب انهيار أسعار النفط بين ١٩٨٦م و ١٩٩٢م لوحده في خسائر لدول أوبك تجاوزت ٣٢٠ مليار دولار، حسب إحصاءات عبد الحميد إبراهيمي (باريس، ١٩٩٣). فقد كان سعر النفط سنة ١٩٩٥م حوالي ٤ دولارات للبرميل، أي أقل بـ ٦٠٪ من سعره سنة ١٩٧٤م عندما كان يبلغ ١١,٢ دولار للبرميل. ومن هنا يبدو واضحاً أن سياسة تحديد نسب الواردات إلى دول الشمال تعمل ضد لوائح الاتفاقية العامة حول الأسعار والتجارة. وقد كان هذا الخلاف بين ديسمبر ١٩٧٤م وديسمبر ١٩٩٣م موضوع صفقة مستقلة متعارضة مع قوانين «الغات». بل أكثر من ذلك، لقد كانت الصيغة النهائية لاتفاقية «الغات» والتي تحولت سنة ١٩٩٥م إلى «منظمة التجارة العالمية» بمقتضى الاتفاقات التي تم عقدها في جنيف، كانت منحازة للبلدان الغربية. ويتوقع تقرير للبنك العالمي و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أن ترتفع عائدات الصادرات الأوروبية والأمريكية بنحو ٩٠ إلى ١٦٥ مليار دولار في السنة، على حساب بلدان العالم الثالث والبلدان العربية.^(٢)

فالزيادة المستمرة في أشكال الحظر التجاري و/أو الإبقاء على بعض الإجراءات الحمائية تسبب، أياً كان الوضع، في خسائر مالية فادحة لبلدان العالم الثالث

(١) المصدر السابق، عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الفكر العالمي، باريس، ١٩٩٣م.

(٢) «دراسة حالة» وردت في صحيفة الحياة، ١٢ يونيو ١٩٩٥م.

والبلدان العربية، يضاف إليها تلك الخسائر الناجمة عن الشروط المجحفة التي تتم وفقها المبادلات التجارية.

إن الخسائر الهائلة التي يعاني منها العالم الثالث والبلدان العربية لا يعود إلى سوء أداء اقتصادياتها، أو انعدام القدرة التنافسية لديها، بقدر ما يعود إلى اختلال موازين القوى الذي يعمل لصالح البلدان الغنية.

وإذا ما عدنا إلى انهيار القدرة الشرائية لصادرات بلدان الجنوب، فإن أسعار المواد الأولية والمنتجات الاستوائية والسلع الأساسية التي تصدرها، تخضع إلى تغيرات شديدة، غالباً ما تكون في الاتجاه السلبي. فخلال الثمانينيات من القرن الماضي بلغت العديد من المنتجات التي تم تصديرها من قبل العالم الثالث والبلدان العربية أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٩٨٩م تدنت أسعارها مجدداً بنحو ٣٣% قياساً إلى قيمتها خلال الثمانينيات، كما جاء في تقرير البنك العالمي (تقرير البنك العالمي، ١٩٩٠م). كما أن القدرة الشرائية للصادرات تقلصت بقيمة ١٥% في بلدان أفريقيا ما تحت الصحراء، و١٣% في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات مقارنة بما كانت عليه قبل عشرين سنة. وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (التقرير العالمي، ١٩٩١م) بلغت خسائر البلدان الأفريقية بسبب السلبات الكامنة في شروط المبادلات التجارية خلال تلك الفترة ١٠% من ناتجها الخام. وإذا اعتبرنا أن الخسائر التي تكبدها العالم الثالث كانت حوالي ٨% من ناتجها الخام فإن مجموع تلك الخسائر يصل إلى ٢٥٠ بليون دولار سنوياً، من سنة ١٩٩٠م إلى سنة ١٩٩٥م.

والغريب في الأمر أنه عندما تفرض الديون الخارجية التقليل من الموارد المرسودة لبرامج التنمية وتحسين الوضع الاجتماعي لسكان العالم الثالث والبلدان

العربية والإسلامية، فإن تلك البلدان تضطر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي لا تساعد شروطه على حل مشكلاتها الهيكلية بسبب أعباء الديون الخارجية، بل إنه يزيد من خطورة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥- تزايد المديونية:

إن المشكلات الكامنة في شروط الاقتراض على مستوى السوق المالي العالمي، مضافاً إليها العوامل المرتبطة بالمناخ الاقتصادي الدولي، تعمل باستمرار ضد ميزان التمويل الخارجي في بلدان العالم الثالث، وتزيد من حجم مديونيتها. وعلينا أن لا ننسى أن المراكمة السريعة لحجم الديون الخارجية حصلت خلال الثمانينيات فقط حيث ارتفعت من ٦١٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠م إلى ١٣٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٩م لتتجاوز ٢٠٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٤م. وهكذا تضاعفت مديونية العالم الثالث أكثر من ثلاث مرات في غضون ١٤ عاماً بنسبة سنوية متوسطها ٢٣%، مما لا يقارن بنسب نمو ناتجها القومي الخام أو حجم صادراتها. وقد شهدت فترة الثمانينيات دخول بلدان الجنوب في مرحلة مراكمة المديونية، وهو ما زاد في ضعفها وقادها إلى مزيد من الفقر.

وتعود أسباب ارتفاع هذه المديونية في جانب منها إلى التفاؤل المفرط الذي تعاملت به البنوك عند استثمار البترو - دولار نتيجة الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط سنة ١٩٧٣م ثم سنة ١٩٨٠م، وكذلك إلى الزيادة السريعة في نسب الفائدة. وفي الحقيقة، لقد ارتفعت نسبة الفائدة التي عرضها ائتمانك لندن (ليور) لمدة ستة أشهر من ٦% عام ١٩٧٧م إلى ١٢,٥% عام ١٩٧٩م، ثم إلى ١٤% عام ١٩٨٠م، إلى أن بلغت نسبة سنوية في حدود ١٦,٧٢% في العام ١٩٨١م.^(١)

(١) المصدر السابق، ج بانيت، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٢م.

وهكذا قاد ارتفاع سعر الاقتراض في مدة وجيزة إلى الريادة في أعباء الديون الخارجية، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. فقد ارتفعت ديون بلدان أفريقيا ما تحت الصحراء من ٥,٧ بليون دولار سنة ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٤٣ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، بزيادة ٢٥ ضعفاً خلال ٢٠ سنة. أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد بلغت ديونها ٤٣٤ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، في حين لم تكن تتجاوز ٢٧,٩ بليون دولار سنة ١٩٧٠م، أي تضاعفت ١٥,٥ مرة خلال ٢٠ سنة.

لقد بلغ حجم المديونية الخارجية سنة ١٩٩٥م درجة لم يعد معها مردود الصادرات في بعض الحالات كافياً حتى لتسديد خدمة تلك الديون. ففي سنة ١٩٨٨، على سبيل المثال، وحسب إحصائيات البنك العالمي (تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٠)، بلغ حجم الديون الخارجية لتنزانيا ١٣٩% من ناتجها الوطني الخام، و ١٨٥% من الناتج الوطني الخام للصومال، و ١٠١% من الناتج الوطني لنيجيريا، و ١٩٢% من الناتج الوطني لمدهشقر، و ١٨٩% من الناتج الوطني لليمن.

٦- اتساع دائرة الفقر:

طرحَت إعادة جدولة تلك الديون من قبل صندوق النقد الدولي جملة من الشروط، التي فرض على الدول المدينة تنفيذها تحت رقابة مشددة. وتحت لافتة «برنامج الإصلاح الهيكلي» تفرض على تلك البلدان جملة من الإجراءات يحددها صندوق النقد الدولي انطلاقاً من مبادئ الليبرالية الجديدة، وتتضمن في الوقت نفسه أبعاداً مالية وأخرى متعلقة بالميزانية تقضي بتحرير الاقتصاد، بصرف النظر عن الجدوى التنموية والرعاية الاجتماعية لمواطني الدول المعنية. وهكذا فقد أدى ارتفاع المديونية الخارجية، إلى جانب أزمة التصدير، إلى مزيد تفكير الشعوب.

وفي ظل هذا الوضع أجبرت حكومات العالم الثالث على الرضوخ إلى برنامج صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد القائم على خوصصة الممتلكات العامة. وقد تسبب تنفيذ ذلك البرنامج منذ بداية الثمانينيات لتلك البلدان في كوارث اقتصادية واجتماعية. وفيما يلي نسوق أمثلة على ذلك:

شهدت عدة بلدان أفريقية تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مصحوباً بنسب سلبية في نموها الاقتصادي (١٩٨٠-١٩٩٠م): تفاقم المجاعة، انهيار الخدمات الصحية، تخلف كبير في ميدان التعليم. وقد ارتفع عدد الفقراء في أفريقيا بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥ بـ ٥٠ مليوناً. وتقلصت الأجور في تنزانيا بنسبة ٦٥% بين عامي ١٩٦٩م و ١٩٨٣م، كما انهار مستوى الاستهلاك المنزلي بنسبة ٤٣% بين عامي ١٩٧٣م و ١٩٨٣م. وفي نيجيريا، البلد المصدر للنفط، تراجع مستوى العيش سنة ١٩٨٥ مقارنة بما سجلته البلاد سنة ١٩٥٢م. وفي غانا تدهور مستوى العيش بين سنتي ١٩٦٥م و ١٩٨٥م ليصل دخل ٦٠% من المواطنين إلى حدود ٣٧٠ دولار سنوياً، وهو ما يعرف بـ «خط الفقر»^(١).

وفي الجزائر، تراجع متوسط الدخل السنوي من ٢٥٠٠ دولار سنة ١٩٩٠م إلى ١٦٥٠ دولار سنة ٢٠٠١م. بينما ارتفع عدد الذين يعيشون تحت «خط الفقر» من مليون واحد سنة ١٩٨٥م إلى ١٥ مليوناً سنة ٢٠٠٢م، وهو ما يعادل ٤٧% من مجموع السكان، حسب إحصاءاتنا، التي اعتمدنا فيها الأرقام الرسمية التي نشرتها السلطات الجزائرية.

وقد ارتفعت ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من ٥,٧ بليون دولار سنة ١٩٧٠م إلى أكثر من ١٤٣ بليون دولار سنة ١٩٨٩م، أي أنها تضاعفت ٢٥ مرة

(١) البنك العالمي: تقرير التنمية العالمية (١٩٩٠م).

خلال ٢٠ سنة. أما بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية فقد بلغت ديونها ٤٣٤ بليون دولار سنة ١٩٨٩م بينما لم تكن تتجاوز ٢٧,٩ بليون دولار سنة ١٩٧٠م، أي أنها شهدت زيادة تقدر بـ ١٥,٥ ضعفاً خلال ٢٠ سنة. ومن جهة أخرى، يتساءل المواطن الأرجنتيني: لماذا أصبح حجم مديونية بلاده يقدر بـ ١٤٢ بليون دولار سنة ٢٠٠١م في حين سددت الأرجنتين بين عامي ١٩٨٢م (لما كان دينها الخارجي يقدر بـ ٢٧ بليون دولار) و٢٠٠١م أكثر من ١٢٠ بليون دولار.^(١)

وهذا التحليل ينطبق على كل البلدان المدينة التي تطبق برنامج صندوق النقد الدولي، الذي أدى تنفيذه إلى ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر.

ففي الأرجنتين «يعيش ١٩ مليون ساكن، أي ٥٣,٨% من مجموع عدد السكان، تحت خط الفقر».^(٢) وفي البرازيل والأرغواي تصل تلك النسبة إلى ٤٤%. وقد تضاعفت البطالة خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة ١٠٠% في كل من الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والمكسيك.^(٣)

وفي المكسيك اندثرت ٢٠.٠٠٠ شركة صغرى ومتوسطة الحجم. وفي التسعينيات، عقب التقلص في قيمة البيزو، تدنت الأجور إلى ٥٠% فقط من قيمتها سنة ١٩٨٠م مما جعل أكثر من ٥٠% من السكان ينحدرون إلى نخانة الفاقة الشديدة.^(٤)

باختصار، لقد تأكد أن تطبيق إجراءات صندوق النقد الدولي فشل في إحداث تغيير هيكلي في اقتصاديات البلدان المعنية، كما أن تلك الإجراءات لم تأت بتحسينات

(١) كشف الاستخبارات التنفيذية، ٢٦ يوليو ٢٠٠٢م، المجلد ٢٩، العدد ٢٨، واشنطن، الولايات المتحدة.

(٢) لوموند، ٢٢ أغسطس ٢٠٠٢م.

(٣) لوموند، ١٣ أغسطس ٢٠٠٢م.

(٤) المصدر السابق: الجامعة المستقلة في المكسيك، أورده رونيه باسات، باريس، ٢٠٠٠م.

على مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية لسكان تلك البلدان. بل إن النتيجة كانت عكسية إذ أسفرت تلك الإجراءات، في كل الحالات التي طبقت عليها، عن ارتفاع أعباء المديونية وازدياد نسب الفقر وتقلص حجم الاستهلاك. وفي مثل تلك الظروف فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية شهدت تدهوراً مريعاً.

ولاشك أن مسؤولية صندوق النقد الدولي عظمة في ما حصل لاقتصاديات البلدان التي أخذت بوصفته. وفي هذا السياق، يصح ما قاله «جوزيف ستغليتز» الحائز على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١م بأنه «عندما يموت تسعة من بين عشرة مرضى يعالجهم نفس الطبيب فإن ذلك الطبيب لا يعرف ماذا يصنع» (باريس، ٢٠٠٢م).

وفي الأخير، فإن هذا العرض الموجز يبين أن المقاربة الرأسمالية والليبرالية الجديدة على وجه التحديد، ليست مناسبة للتبشير بالتنمية الاقتصادية وتحسين أوضاع الناس المعيشية في البلدان النامية أو المتخلفة. وإذا لم يتم إعادة النظر جذرياً في سياسة «العولمة» القائمة على أساس المنظومة الليبرالية الجديدة، في اتجاه تحقيق المنفعة العامة والارتقاء بمستوى العيش للجميع، فإن الأمر يمكن أن يؤول إلى سحق كرامة الإنسان وانتشار الفوضى على المستوى العالمي.

في هذا الإطار، تقدم مقارنة الحضارة الإسلامية العربية حلاً أفضل للبلدان المتخلفة لتمكينها من تحسين مستوى عيش مواطنيها، وليس ذلك في العالم الإسلامي وحسب وإنما بالنسبة إلى الإنسانية كافة. ولكن قبل البدء بمعالجة هذه المسألة الحاسمة، من الأجدر أن نعود إلى المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي، الذي يستلهم أسسه من الإسلام. وهذه المبادئ ضرورية من أجل بلورة استراتيجية تهدف إلى نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى عيش الناس، إضافة إلى تحقيق الاندماج الإقليمي، ليس لمصلحة العالم العربي فقط، وإنما لمصلحة الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء. وذلك يتطلب ضرورة الوقت والمرور بمراحل وسيطة.

أسس لنظام اقتصادي إسلامي

بما أن تناول هذا الموضوع يبدو عسيراً في هذا الحيز الضيق، فمن المناسب أن نحدد أنفسنا بتقدم الخطوط العريضة، وذلك توخياً للدقة والوضوح. والأسس التي سنعرضها هنا تقوم على ثلاثة أصناف من المبادئ:

١- المبادئ الأساسية لنظام اقتصادي إسلامي.

٢- موقع الرجل والمرأة، باعتبارهما الوسيلة والغاية للتنمية.

٣- المبادئ المميزة والإجراءات اللازمة للمقاربة الإسلامية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني.

فيما يخص المبادئ الأساسية لنظام الاقتصاد الإسلامي، سنشير هنا إليها لمجرد التذكير. فالمسائل المتعلقة بثوابت القرآن والسنة مثل التوحيد، والعالمية، والشمولية، والوحدة، والأخوة، والتوازن، والمسؤولية... إلخ، والتي يمتاز بها نظام الاقتصاد الإسلامي وتميزه عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى، تم التعرض لها في كتاب سابق.^(١)

١- الإنسان: الوسيلة والغاية للتنمية الشاملة:

ينبغي أن تتم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد من البلدان عن طريق الشعب ومن أجل الشعب. وذلك يعني أن القيم الروحية والإنسانية لا ينبغي أن يضحي بها بأي حال من الأحوال، لأية اعتبارات مادية صرفة. والشعب لا ينبغي النظر إليه كمجرد عنصر من عناصر الإنتاج، أي كـ «قوة عمل» في خدمة رأس المال يتم استغلالها من أجل مراكمة الربح المادي. والسعي وراء الثروة والازدهار

(١) المصدر السابق: عبد الحميد إبراهيمي، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الفكر العالمي، باريس ١٩٩٣م.

لا ينبغي أن يتحول إلى موضوع انشغالات أنانية مادية محضة، وإنما علينا أن نوظفه لخدمة أغراض نبيلة تتجاوز هذه الحياة، مع التأكيد على عدم نسيان نصيبنا من الدنيا تماشياً مع توجيهات القرآن (سورة القصص، الآية ٧٧).

يعلّمنا القرآن الأمل والكرامة حتى يمكننا أن نقضي حياتنا في هذا العالم بكيفية مناسبة استعداداً لليوم الآخر (سورة الكهف، الآية ١٠٧ و ١٠٨). في ذلك اليوم يحاسب الإنسان عما قدمه من أعمال في هذه الدنيا، كما جاء في مواضع كثيرة من القرآن.

من خلال رفض تركّز الثروة في أيدي الأقلية، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، يهدف الإسلام إلى إقامة مجتمع حرّ عادل ومتوازن، يتجه فيه الإنتاج وتوزيع الثروة نحو تحسين وضع الإنسان في جوانبه المختلفة. وذلك يقتضي:

- مقاومة الفقر والجهل والمرض.
- توزيعاً عادلاً للثروة والدخل.
- تقسيماً حكيماً للموارد المالية على مختلف القطاعات الاقتصادية في ضوء أولويات يتم ترتيبها سلفاً.
- إيجاد الدوافع اللازمة للقوة العاملة، عن طريق توفير مناخات الأخوة والتعاون والتضامن في مكان العمل، وذلك ما تدعو إليه تعاليم الإسلام. وهو ما من شأنه أن يشجع روح المبادرة والتفاني والالتزام كمصادر غير مكتشفة سابقاً لرفع مستوى الإنتاج.

- خلق فائض اقتصادي متزايد في كل مرحلة من المراحل.
- توظيف أموال هذا الفائض في الاستثمار.
- خلق فرص متزايدة للتشغيل.

- تساوي الفرص أمام الريف والمدينة على حد سواء.

- صقل مواهب الناس وقدراتهم.

- تعلم التقنيات الجديدة وتكييفها والتحكم فيها.

- الإبداع.

- التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

هذه بالتأكيد ليست قائمة كاملة بالعوامل التي إن توفرت مجتمعة ستقود إلى التطور الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وإنما أردنا من خلالها التأكيد على أن موقع الإنسان في المجتمع الإسلامي ينبغي أن يكون مركزياً عند رسم أية سياسة تنموية.

من جهة أخرى، ينبغي التذكير بأن العمل هو المصدر الوحيد للثروة. والفضل يرجع «لابن خلدون»، الذي قدم تحليلاً علمياً صارماً لمفاهيم العمل والقيمة وتقسيم العمل قبل «آدم سميث» و«ديفيد ريكاردو» و«كارل ماركس» بخمسة قرون. فمن أجل تجاوز حالة التخلف، علينا أن نعيد الاعتبار للعامل الإنساني. فالإنسان الذي كرمه الله (النحل: ٧٠) ينبغي أن يستعيد مكانته التي تليق به. وباعتباره خليفة لله، فإن على الإنسان أن يعمل ويستغل الموارد العديدة التي سخرها الله له من أجل منفعته ومنفعة غيره ومنفعة المجتمع بأسره.

وباعتبار أن الناس هم القوة التي تقود عملية التنمية، فينبغي أن يكونوا أحراراً يتمتعون بالكرامة والمساواة، متحررين من الاستغلال والظلم والحرمان المادي والفكري، لأن التنمية تعني أولاً وأساساً الارتقاء بالإنسان ودعم مشاركته الفاعلة وتعاونيه المسؤول في اتجاه تنمية الاقتصاد الوطني، الذي تعود ثماره على المجموعة كلها. وذلك ما يجعل من التنمية جهداً متواصلاً ودائماً، لا من أجل تحقيق الازدهار

للجيل الراهن فحسب، بل أيضاً من أجل ضمان الشروط المناسبة لنقل أكثر ما يمكن من النفع للأجيال المقبلة، عبر تقوية الشعور بالتضامن بين الأجيال المختلفة.

في هذا النوع من الاستراتيجية التنموية، لابد أن يحتل التعليم بصفة خاصة موقعاً هاماً. ولا يعني ذلك مجرد تحسين النظام التعليمي والتخطيط لتوسيع طاقاته في كل المستويات، وضمان التناسب بين التدريب وتوفير فرص العمل. الأهم من ذلك بكثير هو بناء نظام تعليمي جديد، يقوم على تعاليم الإسلام وقيمه، ويرتبط بالحياة اليومية في مختلف مظاهرها ومتطلباتها، وخاصة الواجبات الوطنية، ومجاهدة النفس، بما تعنيه من التدريب على كيفية تعامل الفرد داخل المجتمع (تحكم الإنسان في غرائزه في مواجهة مختلف الميولات) والمواظبة والتواضع والتفتح والتعاون والتضامن... إلخ.

بهذا المعنى، تحتاج التنمية الشاملة توفر وصفة متكاملة من المتطلبات لإحداث تغيير تدريجي في السلوك الفردي والجماعي، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبلدان الأمة الإسلامية. ينبغي تحسين مستوى العيش لكل فرد داخل الأمة، ولكن قبل ذلك يجب أن ينصب الاهتمام الأكبر على الفئات الشعبية الأكثر حرماناً. فالإسلام لا ينظر إلى المجتمع باعتباره تجمعاً من القبائل والأفراد ذوي المصالح المتناقضة والمتصارعة المرتبطة بالسوق وبما يفرزه من توترات، وإنما باعتباره جماعة تحكمها قواعد العمل والجهد والانسجام والأخوة والتضامن والتعاون. إن بناء نظام اقتصادي على هذه الأسس يعني أن الحاجات الضرورية للشعب يجب أن تتم الاستجابة لها بشكل مناسب ودون تأخير غير مبرر. وهذا لا يتحقق إلا بشرط أن تضع النخب والقيادات في مختلف مستويات النظام الاقتصادي نفسها في خدمة الناس، وأن تضرب المثل في سلوكها وفي إدارتها للشؤون العامة، وذلك بإبراز معاني التضحية والنزاهة والكفاءة والحزم.

وإذا ما تم احترام الاعتبارات الإنسانية والروحية عند بلورة وتنفيذ السياسات الاقتصادية المستقبلية في البلدان الإسلامية، فلا شك أن شروط التنمية الشاملة ستوفر كما بينا أعلاه.

إن إعادة الاعتبار لكرامة الإنسان، والارتقاء بقيمة العامل الإنساني، ينبغي أن تعتبر من الأولويات المطلقة عند صياغة أية استراتيجية تنمية تبتغي تحقيق السعادة الإنسانية في المستقبل، وتقوم على تنمية الموارد البشرية.

٢- تنمية الموارد البشرية:

ينبغي أن تتأسس أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الإسلامي على العدالة الاجتماعية، وأن يكون هدفها توفير مواطن الشغل لكامل القوة العاملة. إن زيادة الإنتاج، وتحسين الجدوى الاقتصادية، والتحكم في التقنية، وتطبيق الأساليب العلمية في التنظيم، والتي تعتبر شروطاً أولية لتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ثابت ومتواصل وتوفير مزيد من مواطن الشغل، هي بدورها مشروطة بتوفر نظام تعليمي متقدم يسهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والتقني للمجتمع وفي تحسين طرق تشغيل النظام الصحي. إن أمة سليمة وقوية لا تقوم إلا على هاتين القاعدتين: التعليم والصحة الجيدة.

يمكن للمرء أن يلاحظ أن الإنفاق العسكري في البلدان الإسلامية مرتفع جداً. فمثلاً، لقد بلغ في العام ١٩٨٦م: ٢٧٩% من نسبة الإنفاق على التعليم والصحة في باكستان، و ٣٣٣% في إيران، و ٤٤% في سوريا، و ٨٣% في إندونيسيا.^(١) وفي العام ٢٠٠٠م بلغ: ٩٩% في الأردن، و ١٠٥% في اليمن، و ١٥٠% في المملكة

(١) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ١٩٩١م.

العربية السعودية، و١٦٤% في الكويت.^(١) هذه الاتجاه ينبغي أن يُعكس من أجل تنمية قطاعي التعليم والصحة ومن أجل مصلحة الأمة.

أ- تنمية النظام التعليمي وتطويره:

علينا أن لا ننسى أن الإسلام يحث على المعرفة والعلم. فالآيات الأولى من القرآن، التي نزلت على النبي عليه الصلاة والسلام في غار حراء، جاءت تمجّد القلم باعتباره أداة المعرفة والثقافة والعلم (سورة العلق، الآيات من ١ إلى ٥). ومن البين أن الأمر يحتاج إلى بذل جهد كبير في البلدان الإسلامية من أجل التوافق مع توجيهات القرآن والسنة، كمياً وكيفياً.

إن الوعي بضرورة إحداث انسجام أكبر في النظام التعليمي وصياغة علاقات أفضل بين مختلف مستوياته يعد أمراً حيوياً. ولا يهدف ذلك إلى مجرد تحسين نوعية المعرفة والرفع من مستواها، وإنما وبدرجة أولى، إلى جعل النظام التعليمي قادراً على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حاضراً ومستقبلاً.^(٢)

على البحوث العلمية والتقنية أن تكف عن نقل واستيراد المعرفة والتقنيات من الخارج، وأن تتحرر من الثقافة المفروضة عليها، وهو ما يطبع الوضع الراهن الذي تعيشه الثقافة التابعة السائدة في البلدان العربية.

وبما أن البحث العلمي والتقني يمثل أداة قوية من أدوات التغيير الاجتماعي، فإن على البلدان العربية أن تضع أحد أهدافها تطوير قدرتها الذاتية على اتخاذ قراراتها العلمي والتقني، ومن مقتضيات ذلك إدراج العلم والتقنية ضمن نسيج العملية التنموية. وعندها يصبح ممكناً فك خيوط التبعية التكنولوجية للبلدان الغربية التي

(١) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

(٢) خورشيد أحمد، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، لستر، المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٠م.

نسجت خلال الفترة السابقة، واجتثاث قواعد الصناعة الأجنبية من مواقعها التي زرعت فيها، من أجل تحويلها إلى تربة خصبة تمكن العالم العربي من تطوير تقنياته الخاصة. وهذا يتطلب وجود بنية تحتية منتجة وتطبيق برنامج مكثف من التعاون بين بلدان العالم العربي في هذا المجال.

وإذا ما تم تطوير النظام التعليمي بهذه الطريقة في كل مستوياته، فإنه سيخلق قوة تغيير اجتماعي تسهم في الرفع من مستوى العيش والتقليص من التفاوت غير العادل في الثروة والدخل بين المواطنين عبر الزيادة المطردة في مواطن الشغل.

ب- تطوير النظام الصحي:

لقد أنجزت البلدان العربية تقدماً في المجال الصحي بنسب متفاوتة. وبصفة عامة، يمكن القول: إن قطاع الصحة تدهور في أغلب هذه البلدان، وخاصة تلك التي طبقت إجراءات صندوق النقد الدولي.

إن نظاماً صحياً أفضل يقوم على تطوير التربية الصحية، والوقاية، وتوفير الرعاية الصحية، وتقدم أساليب التنظيم والإدارة، وعقلنة الإنفاق، سيقود لامحالة إلى تجاوز التردّي الذي يشهده هذا المجال في مدة زمنية معقولة.

وحتى يمكن الاستجابة لمتطلبات هذا القطاع، فإنه لا بد من تطبيق سياسة صحية ديناميكية، وذلك بتمكين البلدان العربية المعنية من خدمات صحية قادرة على حماية وتحسين صحة المواطنين وخاصة في المناطق الريفية. وحتى تكون تلك السياسة ناجعة، ينبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية: إعادة تشكيل البنية الصحية الأساسية (توفير الإسعافات الأولية)؛ تطوير برامج تدريب الإطار الصحي ومعاونيه؛ تأمين توزيع هذا الإطار توزيعاً مناسباً يغطي كامل البلاد ويخفف من تركزه في المدن الكبرى؛ اتباع سياسة تضمن توفر الدواء الناجع؛ عقلنة تنظيم وإدارة القطاع الصحي. ويبين تقرير

الأمم المتحدة (أكسفورد، ١٩٩١م) أن النفقات التشغيلية لهذا القطاع يمكن تخفيضها بنسبة ٢٥% بسهولة، كما أن نفقات الدواء يمكن تخفيضها إلى ٥٠%. باختصار، إن تحسين آلية اشتغال القطاع الصحي، وتطوير النظام التعليمي، سيسهم في التقدم بالمستوى العام للتنمية وتحسين الوضع الاجتماعي. وتلعب تنمية الموارد البشرية دوراً حاسماً في تنفيذ أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني، وذلك بتوفير قاعدة صلبة لتطوير الأنشطة الإنتاجية. ويحصل ذلك عن طريق تحسين مستوى التدريب، وإكساب القوة العاملة المهارات اللازمة، ونشر الوعي، وتطوير الظروف الصحية.

٣- الخصائص المميزة للمقاربة الإسلامية في التنمية الاقتصادية والرعاية الإنسانية:

لا يوجد في الوقت الراهن نموذج إسلامي واحد في التنمية الاقتصادية والرعاية الإنسانية، لأن لكل نموذج حدوده. وفي الحقيقة، إن الإسلام يوفر إطار العمل والمبادئ والمقاربة ذات الأبعاد المتعددة، التي تساعد على إيجاد الإجابات المناسبة لكل الأسئلة التي يطرحها كل بلد مسلم، في فترة تاريخية معينة، حسب خصائصه التاريخية وما يملكه من قدرات علمية وتكنولوجية، وما يتوفر عليه من وسائل ومن إنجازات. ويمثل تطور المحيط العالمي، وكيفية تأثير ذلك على كل بلد مسلم، مؤشراً آخر ذا أهمية بالغة يجب أخذه بعين الاعتبار.

إن أعمال النظر في الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العربي، والذي سنعرض له بإيجاز فيما يلي، سيمكن البلدان العربية من بلورة سياساتها الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهداف محددة بدقة، وأولويات مرتبة بحكمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية والخارجية.

حسب المقاربة الإسلامية، ينبغي أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة، وأن تأتي بالتقدم الاقتصادي والرعاية الاجتماعية، أيًا كانت الظروف، طالما كانت المسألة متعلقة بالتنمية لصالح الشعب، وعن طريق الشعب. الشعب ينبغي أن يكون في الوقت نفسه الروح المحركة وغاية النمو الاقتصادي.

علينا أن لا ننسى أن القرآن والسنة يعلماننا أن كل إجراء يُتخذ باتجاه التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون من بين أهدافه الرئيسة مقاومة الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرعاية الإنسانية داخل المجتمع.

وفي الحقيقة، إن المقاربة الإسلامية ذات الوجوه المتعددة تقود إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، بشكل متزامن. فعلى خلاف الرأسمالية التي لا تنمو إلا بإفراز التفاوت والتركيز الشديد للثروة في أيدي الأقلية، لا يرى الإسلام أن هناك تعارضاً بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وعلى عكس الرأسمالية، فإن الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إقامة نظام اجتماعي إنساني أكثر توازناً وعدلاً في سياق مقارنة شاملة وثابتة.

أ- المقاربة العامة:

تشير آيات قرآنية كثيرة إلى حجم الموارد الضخمة التي سخرها الله لخدمة الإنسان. وعن طريق العمل، والجهد، وإحراز التقدم العلمي والتقني، واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة دون إفساد (أي دون تدمير البيئة ودون تبذير) يمكن للمجتمع أن يزيد من حجم وتنوع إنتاج البضائع والخدمات. وهكذا فإن الثروة الإضافية التي يتم مراكمتها، والتي يتم توزيعها توزيعاً عادلاً، ستغذي النمو الاقتصادي عبر الزيادة في حجم الطلب على استهلاك البضائع الأساسية بين الفئات الاجتماعية الواسعة المستفيدة من ثمار التنمية. وهذا بدوره سيشجع الاستثمار في المجال الإنتاجي، الذي سيستمر بدوره في التقدم.

- تشجيع المجال الإنتاجي:

ينبغي أن يكون الاستثمار في العملية الإنتاجية مشروطاً بالاستجابة لمتطلبات التحسين في المستوى العام للعيش، وذلك بتوخي الحكمة في إسناد الموارد. لاشك أن توسيع دائرة الاستثمار وإنتاج البضائع وتنويعهما يتوقف على مستوى النمو الذي تم تحقيقه في كل قطر عربي، ولكنه في المقام الأول وفي كل الأحوال ينبغي أن يستجيب للحاجيات الأساسية للقطاعات الشعبية الواسعة. والأولوية المطلقة ينبغي أن تعطى للتنمية الريفية، مع التأكيد على ضرورة خلق الشروط الموضوعية الملائمة لمواكبة تطلعات سكان الريف الذين يظلون محرومين (رغم كونهم يمثلون أكثر من ٧٨% من مجموع سكان السودان، و٥٣% في مصر والمغرب على سبيل المثال) وذلك بتحفيزهم وتشجيعهم وتعبئتهم ضمن مهمات اقتصادية واجتماعية تخدم مصلحة البلاد عموماً ولا تتوقف عند خدمة مصلحة الريف. وفي هذا السياق فإن الفلاحة تعتبر أولوية مطلقة بالنسبة إلى بلدان العالم العربي، نظراً لعجزها المسجل على هذا الصعيد، ولكون تبعيتها في مجال الغذاء بلغت حداً خطيراً.

وإجمالاً، ثمة إمكانية لزيادة الاستثمار في الفلاحة والرفع من مردودية العمل والمواسم الفلاحية، من أجل زيادة الإنتاج، وتوفير مزيد من مواطن الشغل، وبالتالي الرفع في مستوى الدخل. ولتحقيق ذلك ينبغي بلورة خطط عمل على أساس مقاربات منطقية شاملة تهدف إلى تطوير وضع الفلاحة، وفتح المناطق الريفية أمام الاستثمار، وتحسين الموارد المائية، لتهيئة الأرضية لتحقيق تكامل الاقتصاد المحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار البرامج الاجتماعية (المساكن الريفية، المدارس، الصحة... إلخ)

إن مثل هذه الإجراءات لن تسهم فقط في تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف المحرومين عادة، وإنما من شأنها أيضاً أن تؤمن للبلاد مدّها بالمواد الغذائية، وأن تفرز تنمية أكثر انسجاماً في كل بلد عربي.

إن على الاستثمارات الموجهة بدرجة أولى للصناعات الصغرى والمتوسطة أن تستجيب لنمط الاستهلاك المحلي، وأن تتوافق مع البنية الوطنية للطلب. كما ينبغي تشجيع صناعة مواد البناء التي تؤسس لإمكانية الارتقاء بمستوى الاستثمار الاجتماعي الحيوي، وخاصة في مجالات السكن والتعليم والصحة... إلخ.. إن كل ما يمكن أن يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تطويره في إطار النسيج الاجتماعي، ينبغي أن يصبح موضوع عناية فائقة.

لقد حان الوقت لكسر هذا الطوق المتراكم من التبعية، الذي يكبل البلدان العربية، والذي يتخذ وجوهاً متعددة. وهذه العملية ممكنة إذا ارتبطت شروط تنمية الموارد البشرية بإصلاح النظام التعليمي، وأخذ القيم الإسلامية بعين الاعتبار، واعتماد مستوى عال من العلم والتقنية. وهذه الإنجازات هي المقدمة لأي تغيير في المحيط الاجتماعي الذي يحتل فيه الناس مكانة مركزية، وتجد فيه قيم الإسلام موقعها المناسب. وهذا بدوره سييسر تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تستجيب لجملة من الأولويات، مثل تكييف العديد من التقنيات والتحكم فيها، وتحقيق التكامل بين مختلف المجالات والقطاعات الصناعية، وتطوير السوق المحلية (عبر الاهتمام بتلك الصناعات التي تستجيب للحاجيات الضرورية للمواطن)، وتحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان العربية.

وكجزء من عملية التصنيع، ينبغي للبحث العلمي والتكنولوجي أن يكف عن كونه مجرد مبادرات، وأن يتجاوز حالة العطالة التي يعيشها حتى يسهم في خلق بيئة ثقافية جديدة، تشجع الإبداع وروح المبادرة، وتعلي من شأن الاجتهاد والابتكار، وكلها ضرورية لتطوير تقنيات جديدة تستجيب للظروف والمتطلبات المحلية بشكل أفضل.

إن كثرة الجهود المكرسة لتحقيق التنمية الشاملة لا تعني تجزئة الوسائل والاستثمارات. فالتنمية الشاملة تقضي بإطلاق سلسلة من البرامج في مختلف القطاعات الاقتصادية تقوم على أساس أولويات يتم ضبطها وترتيبها مسبقاً، في إطار من الانسجام الكامل والتقسيم الزمني المناسب، بغرض تحصيل أفضل النتائج بأقل كلفة ممكنة، في مدى زمني محدد، سعياً لإدماج أهداف الرعاية الاجتماعية ضمن منظور ديناميكي. وهذه الجهود ينبغي أن تعضد بإصلاحات في المجالات الجبائية والمالية.

- إصلاح النظام الجبائي:

أغلب النظم الجبائية في البلدان العربية غير مناسبة، فهي معقدة، وغير عادلة، وغير فعالة، وغالباً ما تكون إدارتها فاسدة. ومثلما يحصل عادة في بلدان العالم الثالث، فإن هناك خلطاً بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. لقد مثلت الموارد المتأتية من الضرائب على الدخل في البلدان النامية ٢٠% من مجموع الموارد الضريبية سنة ١٩٧٣م، و٢٣,٤٤% سنة ١٩٨٢م.^(١) وفي المقابل، ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة المفروضة على الخدمات والسلع الاستهلاكية، والتي تقلص من القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، ارتفعت من ٤٠,٦% من مجموع الدخل الضريبي إلى ٤٤% في نفس الفترة. إن العبء الضريبي في البلدان العربية، المنحاز أصلاً لفائدة الأغنياء، ليس ثقيلًا جداً في البلدان العربية، إذ أن مجموع الموارد المتأتية من الضرائب بلغ ١٩% من الدخل الوطني العام في بعض البلدان ولم يتجاوز ٢٥% في بلدان أخرى خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

كما أن الفساد والتحايل والتهرب الضريبي، كل ذلك يسهم في تقليص الموارد المتأتية من الضرائب غير المباشرة. فأموال الأثرياء غالباً ما تأخذ طريقها إلى

(١) البنك العالمي، تقرير التنمية العالمية، ١٩٩٠م.

الخارج (غسيل الأموال)، مما يجعل العبء الضريبي الأكبر يقع على عاتق الأقل حظاً. بالنظر إلى هذه الوضعية، يتعين إجراء إصلاح ضريبي شامل يستلهم الروح الإسلامية، من أجل العبور إلى التقدم والعدالة الاجتماعية. وفي هذه المرحلة نقترح أن يكون النظام الضريبي الجديد معبراً عن مطلب العدالة الاجتماعية المتوافقة مع تعاليم الإسلام. وذلك يعني إعفاء الذين لا يتمتعون بالحد الأدنى من الدخل (المعروف بـ «النصاب») من دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تفرض الضرائب على كل أنواع الثروة، بما في ذلك تلك التي تمثل علامات خارجية للإثراء. وبين هذين الحدين ستتوزع الأعباء الضريبية بشكل عادل، وبالتدرج بين كل دافعي الضرائب.

وعلى المستوى الجبائي، لا بد من اتخاذ إجراءات جديدة لتشجيع الإنتاج، سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص، لتمكين أصحاب الشركات والفلاحين من زيادة مواردهم التي ستوفر لهم التمويل المناسب لتوسيع مجال نشاطهم، وبالتالي إيجاد مواطن شغل جديدة، وهو ما سيدعم النمو الاقتصادي.

لا بد إذن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبسيط الصيغ الضريبية، ولضمان أن تجرى كل العمليات التي تدخل في هذا الإطار في ظل الشفافية الكاملة، فتتم متابعة الاحتيال والتهرب الضريبي بحزم، ويحاسب المتورطون في الفساد وكل من يحاول ارتشاء الموظفين التابعين لإدارة الضرائب. ولاشك أن هناك أساليب فعالة تضمن مزيداً من الحدود والشفافية، مثل اعتماد تكنولوجيا المعلومات، وتكوين الموظفين تكويناً مناسباً، إضافة إلى تحديث إدارة النظام الضريبي.

إن اعتماد سياسة جبائية جديدة من هذا القبيل سيكون لها تأثير عميق على البنية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترن تطبيقها بإصلاح النظام المالي.

- إصلاح النظام المالي:

القطاع المالي قطاع حيوي للاقتصاد، وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة. فإعادة التوازن الشامل للاقتصاد، وزيادة الإنتاج، والقضاء على الفقر، وتحقيق التقدم، كلها أهداف يمكن تحقيقها ولا ينبغي أن تبقى مجرد أحلام إذا تم إصلاح النظام المالي الراهن إصلاحاً شاملاً في ضوء التعاليم الإسلامية. والحقيقة أن تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية لا يمكن أن يحصل عبر تطبيق النظام المالي الغربي.

وحتى يمكن كسر الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف، على البلدان العربية أن تبحث في مكان آخر لتعيد اكتشاف التعاليم الحقيقية للإسلام في هذا المجال. ولهذا السبب لابد من إصلاح النظام المالي الراهن المطبق في البلدان العربية، على أن يكون ذلك جزء من برنامج شامل لمواءمة اقتصاد هذه البلدان مع التعاليم الإسلامية. وقد حصل تطور كبير على مدى العشرين سنة الماضية، سواء على المستوى النظري أو على المستوى الإصطلاحي، فيما يتعلق بموضوع البنوك الإسلامية.^(١)

إلا أن هناك قضايا لم تحسم بعد، وهي في حاجة إلى جهود الفقهاء لتوضيحها، وخاصة فيما يتعلق بالتقدم على مستوى الإجراءات العملية (على افتراض أنه لا توجد عراقيل وموانع سياسية). المشكل الرئيس الذي تعاني منه أغلب البلدان العربية هو النقص في رأس المال وعدم توزيع الموارد المالية توزيعاً عادلاً وفعالاً.

(١) الأدبيات التي كتبت في موضوع البنوك الإسلامية، سواء باللغة العربية أو الانجليزية، كثيرة جداً، ولا يمكن عرضها كلها في هذا المجال. يمكن بصفة خاصة الرجوع إلى عمر شبرا، لستر، ١٩٨٥ و ١٩٩٢م؛ البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٢م؛ أحمد ضياء الدين، بتالينغ، جايا - ماليزيا، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية، ١٩٩١م؛ حامد الغاب، باريس ١٩٩٠م؛ م فاهم خان، كوالالمبور، ١٩٩١م ولستر ١٩٩٥م.

وهناك وجهان لهذا المشكل، يتعلقان بسياسة إسناد القروض: وهما العرض والطلب، ولكن المسألة الأهم تكمن في توفير رأس المال. ويمكن حل هذا الإشكال بالكيفية التي اقترحها بعض الاقتصاديين المسلمين مثل عمر شبرا.^(١)

يمكن للمشاريع الصناعية والتجارية والحرفية الصغرى، إضافة إلى المشاريع الفلاحية، إذا ما تم تشجيعها وتوجيهها الوجهة السليمة أن تسهم في زيادة الإنتاج، وفي زيادة فرص العمل، وفي توزيع الموارد المالية بشكل أعدل، وإسناد السلع والخدمات بشكل أفضل. كما يجب تشجيع الشراكة في هذه الميادين بصيغ مختلفة مثل المضاربة والمشاركة والمزارعة، وهي صيغ جُرِّبَتْ لسنوات عديدة في بعض البلدان الإسلامية. ولاشك أن توسيع هذه الصيغ من المشاركة ليشمل أصحاب المدخرات سيحرك تلك الأرصدة المجمدة، ويدخلها مجال الإنتاج بما يزيد في إنتاج السلع، وينمي الخدمات، ويحفز القطاعات الاقتصادية الأخرى.

والأهم من ذلك أن زيادة الأنشطة المالية، الناجمة عن توسيع دائرة المشاركة والإنتاج، سيسهم بدوره في تعزيز دور البنوك في الاقتصاد. وعلى البنوك الإسلامية حينئذ أن تطور شبكاتها لتكون أقرب إلى حرفائها الجدد في المدن الصغيرة والقرى والأرياف. فتحرك المدخرات التي كانت مجمدة وتوجيهها نحو الإنتاج سيمكن البنوك الإسلامية من لعب دور أساس في عملية الإصلاح الاقتصادي.

واعتباراً لقصر مدى الدورة الاقتصادية في المجال الفلاحي، وكذلك الحرف المنزلية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج الإيجابية التي يتم تحقيقها في هذه الفترة القصيرة سيعزز الثقة لدى كل من رجال الاقتصاد وأصحاب المدخرات.

(١) عمر شبرا، نحو نظام مالي عائلي، المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٥م؛ الإسلام والتحدي الاقتصادي، المؤسسة الإسلامية، لستر، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢م.

إن رسالة الإسلام الشاملة ينبغي أن يكون من أهدافها الارتقاء بالوضع المعيشي للناس، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والتكنولوجي، الذي يؤدي إلى التغيير الكمي الذي يهيئ بدوره إلى التغيير النوعي. وهذه التغيرات ستنعكس في القضاء على الفقر، وتحقيق التشغيل الكامل، وتوظيف مختلف القوى الإنتاجية، وتحسين مستوى العيش، الذي يتوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية وقيم الإسلام الأخلاقية والروحية.

ب- المقاربة المتوازنة:

المقاربة الاقتصادية المتوازنة هي التي تأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار الأبعاد المادية والروحية والإنسانية، مع التوفيق بين المصلحة العامة ومصالح الأفراد، واحترام كرامة الرجل والمرأة على حد سواء.

مثل هذه المقاربة ينبغي أن تتضمن أيضاً، إلى جانب جملة من الشروط الأخرى، الموازنة بين الملكية الخاصة والقطاع العام، بهدف الحفاظ على مصلحة الجميع. والإسلام يعترف بالملكية الخاصة ولكن ليس على الطريقة الغربية، التي تنظر إليها باعتبارها كلية ونهائية وغير محددة. فالإسلام ينظر إليها على أساس كونها أمانة، إذ الإنسان ذاته يعتبر خليفة لله في الأرض. ومع ذلك فإن حرية الاختيار المتعلق بمجال النشاط الفردي وحرية التصرف التي يتمتع بها مالكو رأسمال أو مالكو أدوات رأسمال، كل ذلك مضمون في الإسلام. ففي حالة الملكية الخاصة لنوع من الأعمال، يحق لصاحب هذه الملكية أن يمارس نشاطه في أي مجال من مجالات الاقتصاد، من أجل توظيف الموارد المادية والتمويلية المتاحة باستعمال جملة من العوامل، التي تمكنه من تحقيق نمط ومستوى من الإنتاج يكون في مصلحة الجميع، حتى إذا بدا للوهلة الأولى أن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تعارضاً تصعب تسويته.

إن نعمة الله الواسعة قد سخرت للإنسان مالا يحصى من فرص الإنتاج التي يمكن أن يستفيد منها أي مشروع اقتصادي (سورة إبراهيم، الآية ٣٤).

لقد عاد الكثير من الكتاب إلى القرآن والسنة للبحث في السياق الذي تطور ضمنه القطاع الخاص، في كل من الفلاحة والتجارة والصناعة، في عهد النبي ﷺ وفي العصر الذهبي للإسلام. فتبين لديهم أنه سواء كانت الغاية من متابعة النشاط الاقتصادي فردية أم اجتماعية، فإن البعد الروحي كان حاضراً باستمرار. وباستثناء عدد محدود من الموارد الطبيعية، التي لا يمكن استغلالها من قبل أصحاب المشاريع الخاصة، والتي تعتبر في يومنا هذا موارد استراتيجية، فلا توجد قيود على نشاط القطاع الخاص غير ما تمليه القيم الإسلامية.

وفي هذا الإطار فإن الإسراف في الإنفاق، وتبذير الموارد والسلع والخدمات، وكنز المال، والبخل، كل ذلك من السلوك الذي يشدد الإسلام على منعه، بينما يشجع بقوة على الإسهام في القضاء على الفقر والبطالة والمرض والجهل. وهذا هو مجال تدخل القطاع العام، لا من أجل دعم الأنشطة التي تخدم المصلحة العامة فحسب، وإنما أيضاً من أجل التأكد من أن سير الاقتصاد يظل سليماً في حال فشل القطاع الخاص وبروز مظاهر تركيز الثروة، والاحتكار، والأنشطة الخارجة عن القانون، وغياب التوازن المالي أو الجهوي بين مختلف القطاعات، وانهايار السوق (بسبب الإفلاس، وسحب الأرصدة، والكوارث الطبيعية، والحروب... إلخ). ولهذا فقد حرص الإسلام منذ البداية على أن تمارس الدولة دور الرقابة (الحسبة) على القطاع الخاص، خدمة للمصلحة العامة، وضماناً لتوافقها مع الشريعة، حتى تحمي المجتمع من خطر الاختلالات الاقتصادية والآفات الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، فإن تدخل الدولة يتكامل مع القطاع الخاص، في مجال إسناد الموارد والتوزيع العادل للدخل. وهذا الشكل يمكن تحقيق التوازن بين دور القوى

الفاعلة في السوق والأنشطة المخططة التي تقوم بها الدولة، والتي ينبغي أن يساهم في تحديدها الفاعلون الاقتصاديون. وعلى الدولة أن تواصل في الوقت نفسه عملها من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، مثل العدالة الاجتماعية والتعليم والصحة... إلخ، بالتوازي مع أهدافها الاقتصادية مثل تحقيق النمو الاقتصادي في روح من الانسجام، والقضاء على البطالة، وتكريس السلم والتضامن.

إن مثل هذا التوازن، بين القطاع الخاص والقطاع العام، بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والثقافية، بين الأبعاد المادية والأبعاد الروحية، هو ما يميز الاقتصاد الإسلامي، خصوصاً إذا اقترن ذلك بتوفر الحوافز الكافية لمواصلة التنمية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية ومستوى الرعاية الاجتماعية.

ج- الرعاية الاقتصادية والاجتماعية:

إن المقاربة التنموية الشاملة والمتوازنة تفترض ضرورة تحسين مستوى الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، مع احترام القيم الروحية. وفي هذا السياق فإن على البلدان العربية أن تجعل من أولوياتها تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الاقتصادي (وخاصة في مجال الغذاء)، وتكريس السلم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. وإذا انطلقنا من هذه المسائل فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يحصل بالتراكم، وأن يتأكد تحقيقه على المدى البعيد جنباً إلى جنب مع الرعاية الاجتماعية، وهو ما سيفرز بدوره النظام والاستقرار والتضامن. ولكن قبل إنجاز هذه الأهداف، لابد من التخطيط للمراحل الوسيطة. وفي الحقيقة، فإن القضاء النهائي على الفقر ومقاومة الجهل والمرض هي من بين أولويات النظام الإسلامي.

وفي المقابل، ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تركيز الثروة في أيدي الأقلية بصرف النظر عن القطاع الذي يحصل فيه ذلك. وفي هذه الحالة فإن الدولة تلعب الدور الرئيس في التقليل من حجم التفاوت في الدخل والثروة، الذي تفرزه قوى السوق، كما يبرز دورها في التدخل من أجل إحداث التعديلات اللازمة.

إن مؤسسة الزكاة (تحويل الزكاة إلى مؤسسة) مدعومة بطرق أخرى لانتقال الدخل (جبايئاً أو/ وتطوعياً)، تعتبر رافعة قوية في يد الدولة، تستعملها ليس فقط من أجل مساعدة الفقراء وأصحاب الحاجة من المعوقين وغيرهم، وإنما أيضاً لدعم الأعمال التي يمكن أن تخلق مواطن شغل (خاصة في قطاع الإنتاج) ستؤدي بدورها إلى زيادة الدخل. ونتيجة ذلك هو الزيادة الإجمالية في الإنتاج وفي الإنفاق المنزلي، وهو ما سيقود في النهاية إلى زيادة فرص الاستثمار والتشغيل، وأخيراً زيادة الإنتاج.

وإذا ما تم توزيع الدخل والزكاة والدخل الناتج عن الضرائب (مضافاً إليهما المساهمات التي يتطوع بها أصحاب رؤوس الأموال) بطريقة حكيمة، فإن ذلك يمكن أن يلعب دوراً ديناميكياً في حركة التنمية بشكل دائم. فالإنتاج المترتب عن أموال الزكاة يمكن أن يبلغ ٣٠% من الناتج الإجمالي في كثير من البلدان العربية. ودور الدولة يغطي، كما أسلفنا، وبالتوازي، الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ففي الوقت الذي ينبغي عليها أن تضمن التوزيع العادل للدخل والثروة، لا بد أن تحرص أيضاً على أن يكون الجانب الإنتاجي للقطاع الخاص ملبياً للمتطلبات الأساسية للمواطنين، مثل الغذاء والبضائع الاستهلاكية المصنعة والإسكان (بتشجيع صناعة مواد البناء).

ينبغي أن يتم تنظيم الاستثمار الحكومي والخاص والتنسيق بينهما في الزمان والمكان، من أجل تحقيق درجة أعلى من الاندماج على المستوى الوطني، وإنجاز أكثر ما يمكن من النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية. كما أن هذا الاستثمار ينبغي أن يكون في انسجام مع الأهداف الموضوعية لبرنامج التنمية الشاملة، التي تسير بدورها وفق تعاليم القرآن والسنة، من أجل الارتقاء بوضع الناس مادياً وروحياً وأخلاقياً.

مثل هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان العربية على المستوى الوطني، ينبغي أن تكون مصحوبة بسياسة صارمة لتشجيع اندماج الاقتصاديات العربية، بهدف تعزيز التكامل بينها على المستوى الجهوي.

الحاجة إلى الاندماج بين البلدان العربية

إن الإجراءات التي يتم اتخاذها محلياً على أساس المصلحة الوطنية القائمة على جملة من الأولويات، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بعناية، ستقلص من التبعية التكنولوجية للبلدان العربية (بفضل التوظيف الجيد للتكنولوجيا)، ومن تبعيتها التجارية (بفضل زيادة الإنتاج الصناعي والفلاحي على المستوى الجهوي)، كما أنها ستسهم في تقليص الواردات.

ومن جهة أخرى، فإن النمو المستقر للناتج الإجمالي المحلي والموارد الذاتية، الذي ستفرزه هذه الإجراءات، سيعيد التوازن إلى ميزان تجارتها الخارجية، وسيساعد البلدان العربية المدينة على إدارة ديونها بشكل أفضل.

كما أن تنمية اقتصاد المنطقة العربية بكاملها، سيؤدي إلى خفض مستوى التبعية وإلى التقليل من حجم الديون الخارجية للبلدان العربية، وذلك بزيادة فرص الاستثمار والإنتاج والتبادل التجاري بين هذه البلدان، خدمة لمصلحتها المشتركة.

وإذا اعتمدنا مقارنة بنوية، فإن تنمية المنطقة الاقتصادية العربية يفترض أن تتمحور حول أهداف مشتركة في الاستثمار والإنتاج، لكي يرتفع نسق التبادل بين بلدان العالم العربي، ويتعزز التضامن بين الدول الأعضاء في المجموعة العربية.

إن التكامل بين البلدان العربية يتطلب مجموعة من الشروط، التي يبدو توفرها في الظروف الراهنة صعباً. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي يواجهها العالم العربي في الوقت الحالي، وأياً كانت نوعيتها، ينبغي أن لا تحجب عنا الهدف الأساس.. من الواضح أن المصلحة الحيوية للبلدان العربية تكمن في تكتلها الاقتصادي من أجل التغلب على الصعوبات الداخلية والخارجية المفروضة على كل واحدة منها، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سيستفيد منها الجميع.

نحن واعون بالمقاومة التي تبديها بعض الأطراف لهذا التوجه، وندرك العراقيل المختلفة التي ستعترضنا في ساحات كثيرة، غير أن حجتنا تقوم على اعتبارات طويلة المدى، وتتأسس على الديناميكية التي تحكم العملية التنموية. ولقائل أن يقول: إنه من الخطير الاستناد إلى هذا النوع من الحجج في عالم مركب ومتغير بدرجة كبيرة. فليكن! ولكن عندها ما العمل؟ إننا إذا استثنينا التكامل الاقتصادي سنواجه باحثين على نفس الدرجة من الخطورة:

الأول: تواصل الوضع الراهن.. وفي هذه الحالة، سيواصل كل بلد عربي البحث في مستقبله ضمن حدوده الخاصة. وسيظل التعاون بين الدول العربية بالضرورة محدوداً. وستزيد التبعية من درجة التوتر الاقتصادي والاجتماعي داخل كل بلد (مثل احتداد التفاوت، واشتداد الفقر... إلخ)

وإذا حصل ذلك فستظل البلدان العربية مجزأة، وتظل الجهود لتحقيق الاندماج هامشية، بينما يتواصل الخطاب الرسمي للسياسيين مشحوناً بمعاني الوحدة العربية. ولن يتجاوز ذلك حدود التوظيف الذرائعي كما كان الحال في الماضي.

إن النتائج التي ستفرزها تنمية من هذا القبيل لن تكون إلا كارثية، وستعجز دول عربية كثيرة عن مجابهة المضاعفات الخطيرة التي ستنشأ بين سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠١٥. وبالتأكيد إن حصول مثل هذا الأمر لا يخدم مصلحة أحد.

الثاني: سيكون نتيجة إعادة تشكيل منطقة المتوسط والشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً بقيادة الولايات المتحدة و/أو أوروبا، على أن يكون لإسرائيل الدور المهيمن. وقد كان مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي انعقد في الدار البيضاء، نهاية أكتوبر ١٩٩٤م، ومن بعده في عمان في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥م، ثم

المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الذي عقد في برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥م، خطوة في هذا الطريق. غير أن الانعكاسات الاقتصادية لذلك المسار على البلدان العربية لن تكون هامة على المدى المتوسط والبعيد. وفي أحسن السيناريوهات يمكن أن تشهد بعض البلدان العربية نمواً اقتصادياً دون تحقيق تنمية فعلية، لأن هذا النوع من النمو لا يلبى حاجات الناس، ولا يوافق أنماطهم الاستهلاكية، ولا يستجيب لشروط التنمية، ولا ينسجم مع خصائصهم الحضارية. وستجد هذه البلدان أنفسهم من جديد مهددة بآفات التخلف والفقر والاضطراب واستعباد السكان، كما أن ضعفها سيستمر، وحتى هويتها الثقافية ستصبح محل تهديد.

إن الطريق الوحيد المتبقي لضمان الاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حتى قبل القضاء النهائي على كل العقبات والصعوبات، هو طريق الاندماج في ضوء رؤية جديدة كلياً.

فتكثيل الأسواق الوطنية - وهي أسواق صغيرة في حد ذاتها - هو الطريق الوحيد لإنقاذ البلدان العربية، عبر تمكينها من فرص الاستثمار المشترك والتعاون في مجالات وأنشطة اقتصادية واجتماعية عديدة، إذ بقدر ما تتسع وتتنوع مجالات التعاون، بقدر ما تزداد فرص المشاريع المشتركة، وبالتالي تزداد إمكانيات النجاح.

إن اندماج العالم العربي لم يعد مسألة مرغوبة فحسب، وإنما ممكنة أيضاً. وفيما يلي سنعرض للملامح الرئيسة لهذا الاندماج، والمتمثلة في:

١ - كيفية تغيير بنى المواد الإنتاجية.

٢ - تنمية المنطقة التجارية والمالية والنقدية العربية.

١ - تغيير بنى المواد الإنتاجية:

لا يمكن أن ننفي أنه عند معالجة قضايا التخلف، لا ينبغي اختزال الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ما يسمى بـ «تحرير أسعار العملات». فتحقيق الاندماج يتطلب من البلدان العربية اتخاذ خطوات شاملة وحاسمة على نطاق إقليمي من أجل تغيير البنى الراهنة للإنتاج الصناعي والفلاحي، سواء كان ذلك الإنتاج موجهاً نحو التصدير (مع أخطار السوق العالمية غير المضمونة والمحمية أصلاً)، أم ظل يعاني من غياب التنمية الفعلية.

- تغيير بنى الإنتاج الصناعي:

الكل يعرف مدى الضعف الذي عليه السياسات الفلاحية والصناعية في البلدان العربية، ويعرف كذلك المأزق الذي انتهت إليه تلك السياسات. ومن أكثر الحلول فعالية في جعل البلدان العربية تتجاوز حالة الركود الاقتصادي، وتتخطى كل أشكال التبعية وما سببته من شلل، تطبيق استراتيجية تغيير البنى الاقتصادية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تقود إلى وضع جديد، يتميز بالنمو السريع على امتداد العالم العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار النقطتين التاليتين:

الأولى: إعادة تشكيل البنية الاستهلاكية، على قاعدة الاستجابة الضرورية للحاجات الحقيقية للناس.

الثانية: التصنيع، ومن مقتضياته تطوير وسائل الإنتاج، والتركيز على الصناعات المتوسطة والصناعات الاستهلاكية، حتى يمكن الاستجابة لحاجة الجمهور العريض. ضمن هذا الإطار يجب أن يقوم الاندماج بين صناعات العالم العربي على الأسس التالية:

أ- تحقيق الانسجام بين السياسات الاستثمارية.

ب- تحقيق الاندماج بين القطاعات الصناعية، حسب سلم أولويات يبدأ بالصناعات التي تحتاجها المنطقة.

ج- تقاسم فوائد الاندماج وأعبائه بين بلدان العالم العربي.

د- خلق مؤسسات قادرة على إدارة عملية إعادة هيكلة الصناعة.

وسنقدم الآن أن عرضاً موجزاً للنقاط الثلاث الأولى، التي ستلعب دوراً حاسماً في تنفيذ سياسة تصنيع العالم العربي.

أ- تحقيق الانسجام بين السياسات الاستثمارية:

من مصلحة البلدان العربية أن تسعى لتحقيق الانسجام بين سياساتها في الاستثمار الصناعي، على أساس التخصص الإقليمي والعلاقات المتبادلة. ولاشك أن تصميم وتطبيق سياسة استثمارية موحدة ليس بالأمر الميسر في الظروف الراهنة، التي تعيشها البلدان العربية. ومع ذلك، يمكن تجاوز العقبات السياسية والصعوبات الاقتصادية، من أجل الوصول إلى صيغة تقدمية تفضي إلى عمل إقليمي مركّز. فالتحدي على غاية الأهمية فيما يتعلق بمستقبل العالم العربي، بما يفرض على دول المنطقة مجتمعة أن تبذل قصارى جهدها في ما هو أساسي.

إن التصنيع الذي سينشأ في البلدان العربية منفصلة، أو في المنطقة العربية ككل، على أسس جديدة، ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة استثمارية شاملة، قائمة على اختيار واسع للفروع والقطاعات الصناعية المطلوب تنميتها، وعلى تحيّر التكنولوجيات المناسبة التي سيتم اعتمادها.

والهام في هذا الصدد هو أن الهدف الذي تم تحديده سيمكن من مراكمة الفائض الاقتصادي الذي ستنتجه المنطقة بأكملها، في الميدان الصناعي، وما يرتبط به من أنشطة.

إن الاستثمار، الذي يجري تنسيقه في الزمان والمكان، يجب أن يغطي بالتوازي

المجالات الثلاثة التالية:

- **الصناعات الهيكلية أو الثقيلة**، التي تساهم في بناء رأس المال. وهذه الصناعات ضرورية على نطاق واسع، وتحتاج إلى تمويل مكثف. وحتى فئتي أفضل الظروف للاستثمار في هذا النوع من الصناعات، لابد أن يتم تنفيذها على مستوى العالم العربي ككل، فهي صناعات لا يمكن تجزئتها. والاستثمار في الصناعات الثقيلة يصنع اقتصاديات كبرى، ويحقق تراكم المدخرات من الأموال ومن العملات الأجنبية، بما يؤدي إلى تكريس التضامن وإنشاء شبكات التكامل عبر كامل المنطقة العربية.

- **الصناعات التي تنتج سلعاً متوسطة (الإسمنت، البلاستيك، السلع نصف المصنعة، قطع الغيار، العقود الثانوية... إلخ)** يمكن تنفيذها على مستوى إقليمي (بين دولتين عربيتين أو أكثر).

- **وأخيراً، الاستثمار في الصناعات الخفيفة**، وهو أمر ضروري. وبعض هذه الصناعات موجود حالياً وله موارده الخاصة. وينبغي التأكيد هنا أن أية محاولة لإعادة هيكلة الصناعات الخفيفة، أو للتخطيط المستقبلي بشأن ضبط أولويات الاستثمار فيها، نن ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

إن كل هذه الاستثمارات إذا تم توزيعها على بلدان العالم العربي بنسب مدروسة في المجالات الثلاثة المذكورة، ستقود إلى مراكمة رأس المال، وزيادة الإنتاج، وتوفير مزيد من فرص العمل، وخلق فائض اقتصادي، كما أنها ستعزز مسيرة التكامل وتسرع الاندماج الإقليمي. وهكذا، فإن تنسيق الاستثمارات على امتداد المنطقة العربية لا يمكن الاستغناء عنه. ويمكن أن يكون هذا التنسيق جزءاً من التنسيق الشامل بين الخطط الوطنية، كما يمكن أن يندرج في سياق الخطط الاقتصادية إذا لم يكن الخيار الأول ممكناً، فهناك طرق كثيرة لتحقيق ذلك. يمكن أن يحصل التنسيق أيضاً على مستوى مختلف المشاريع الاستثمارية القطرية، لكي يتم تجنب

الاستمرار، أو أن يتم إنشاء مشروعات مشتركة من البداية. وبين هذين الحدين هناك مجال واسع جداً من الخيارات الأخرى المتاحة. أهم ما في الأمر هو أن تقدم البلدان العربية على اتخاذ إجراءات تيسر التخصص الإقليمي الذي يمكن أن يمتد ليطفي عدداً كبيراً من الفروع الصناعية. ومن مقتضيات هذا التخصص الإقليمي ضمان اختيار نوعية الصناعات المشتركة والمواقع التي سيتم إنجازها فيها.

ب- الإدماج الصناعي وتحديد الصناعات المطلوبة:

التخصص الإقليمي، والاندماج الصناعي بين البلدان العربية، ينبغي أن تحدد له ثلاثة أهداف: التكامل بين مختلف الاقتصاديات العربية؛ الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي؛ وتعزيز التضامن العربي بشكل كامل ونهائي.

إن اختيار المشروعات المشتركة، وتحديد الصناعات التي ينبغي أن يتم إنجازها إقليمياً، وبناء مؤسسات تسهر على إجراء مشاورات مستمرة بين البلدان العربية، كلها وسائل فعالة لتحقيق التصنيع وإعادة الهيكلة الإقليمية. وينبغي أن يضم برنامج التنسيق بين الاستثمارات «إدماج» مجالات النشاط، مثل الطاقة، والبتروكيمياويات، والهندسة الميكانيكية، والحديد، والمعادن، والإلكترونيات، إلى جانب الصناعات المتوسطة (الإسمنت، تصنيع المواد نصف المصنعة، والعقود الثانوية) والصناعات الخفيفة التي تنتج المواد الاستهلاكية.

فالتخصص والتعاون في إنشاء الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات، والآليات الفلاحية، وبناء محطات تحلية مياه البحر (٨٦%) منها يمكن إدماجها مباشرة، و٩٦% خلال عشر سنوات) والصناعات التعدينية... إلخ، يفرضه البحث عن المصلحة التي يمكن أن تحققها الاقتصاديات الكبرى.

وأخيراً، فإن توزيع الصناعات المتوسطة والخفيفة على مختلف البلدان العربية ينبغي أن تخضع لاعتبارات التكامل، وتطوير مستوى التضامن بين مختلف الشركاء في المنطقة العربية، من القطاعين العام والخاص، إلى جانب اعتبارات اقتصادية أخرى. كما أن المقاييس التالية لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار: نسبة رأس المال؛ القيمة المضافة؛ المدة الزمنية التي تستغرقها الاستثمارات؛ تأثير ذلك على التشغيل؛ وعلى ميزان المدفوعات... إلخ.. ومن جهة أخرى، ينبغي توخي العقلانية والجدوى الاقتصادية عبر القضاء على استنساخ الجهود وعلى التقصير في استغلال الإمكانيات المتاحة. ومن أجل تيسير برنامج التخصص والتعاون بين البلدان العربية في مختلف الفروع الصناعية، لا بد أن تبني هذه البلدان سياسة مشتركة في توزيع الفوائد واقتسام الأعباء التي يفرضها الاندماج الصناعي.

ج- توزيع الفوائد واقتسام الأعباء:

كما بيّنا آنفاً، يتمثل الهدف بعيد المدى للاندماج الاقتصادي في العالم العربي في تغيير البنية الراهنة للإنتاج الصناعي، من أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعامل الأساس الذي يجعل بلداً عربياً يقتنع بضرورة الانضمام إلى المجموعة هو توقع الحصول على فوائد من هذا الانضمام.

يمكن أن يحتج بعضهم بالقول: بما إن مصلحة المنطقة تختلف عن المصلحة الخاصة لكل بلد على حدة، فإن ذلك من شأنه أن يحد من حماس بعض البلدان للانخراط في سياسات تصنيعية مشتركة. وهذا صحيح فيما يتعلق بالبلدان التي تمتلك بنية صناعية، وهو ما لا ينطبق على الحالة التي نحن بصدددها. فالاقتصاديات العربية مفككة، ومهيمن عليها من قبل الآخرين، وموجهة نحو أمريكا وأوروبا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولا يزال الكثير في مجال التصنيع يحتاج إلى استكمال، وهو

بالذات ما يجعل المصلحة الوطنية والإقليمية في الحالة التي نعالجها متطابقتين، على شرط أن يتحقق الحد الأدنى من الانتباه.

ثمة، على الأقل، أربع فوائد يمكن أن تجنيها البلدان العربية من انخراطها في سياسة تصنيعية موحدة:

- تغيير البنى الصناعية: فتنمية قطاع الطاقة، والبتروكيماويات، والحديد، والتعدين، والهندسة الميكانيكية، والإلكترونيات، والصناعات التحويلية، على المستوى الإقليمي، ستخلق ديناميكية جديدة تتمثل في إنشاء محاور صناعية مشتركة، تؤدي بدورها إلى تسريع المسار التنموي وتغيير البنى الصناعية في المنطقة ككل.

باختصار، إن عملية التوزيع الجغرافي للوحدات الصناعية في المنطقة العربية ستفتح الاقتصاديات القطرية على موارد متعددة لم تكن تتمتع بها في السابق، وستساعد الإجراءات التصحيحية والاختيار السليم للمواقع التي يتم فيها إقامة المشاريع المشتركة، في التخفيف من حدة الاستقطاب الذي يمكن أن ينشأ بسبب إقامة مثل تلك الصناعات، التي ينتظر أن تقسم فوائدها على مختلف الشركاء.

- زيادة الطاقة الصناعية: فتكتيل جميع البلدان العربية ضمن جهد اقتصادي موحد سيقود إلى مضاعفة الطاقات المستخدمة، والتي سيؤدي توزيعها وتوظيفها بشكل محكم إلى تطوير الإنتاج وزيادة جدوى البنى الاقتصادية.

وسيساعد الاستخدام الفعال لتلك الطاقات، التي ستعم أرجاء المنطقة العربية، على تسريع مسيرة الاندماج العربي.

- فوائد الاقتصاديات الكبرى: ستخلق إقامة المنطقة الاقتصادية العربية سوقاً أوسع، وهو ما سيمنح من إنشاء وحدات صناعية ذات كلفة إنتاجية منخفضة جداً. كما أن حجم السوق الجديدة سيزيد من فرص التخصص في العالم العربي،

وسيساعد بالتالي على تحقيق الاندماج الأفقي والرأسي بين مختلف الأنشطة الصناعية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تقليص الاستيراد من خارج العالم العربي، وزيادة التبادل المالي داخل المنطقة الاقتصادية العربية.

- تسارع نمو الإنتاج الصناعي: بما أن الاندماج الاقتصادي ينزع إلى إقامة أكثر ما يمكن من المشروعات الصناعية الجديدة، فإن كل ذلك سيسهم في زيادة نسبة نمو الإنتاج الصناعي في كامل العالم العربي. ومع ذلك فلا بد من الحرص على تجنب بروز ظاهرة الاستقطاب المرتبطة باقتصاديات خارجية، والناجمة عن وجود صناعات وقطاعات خدمية مختلفة مدعومة في بعض بلدان المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بالبلدان الأخرى. وحتى لا يحصل ذلك، فمن الضروري أن يجري الاتفاق بشكل دائم حول الأماكن التي ينبغي أن تقوم فيها صناعات جديدة، حتى يتم تقاسم عائدات النمو بين مختلف البلدان الأعضاء في المجموعة العربية. ومن بين أكثر الوسائل نجاعة في ضمان الاندماج بين الصناعات والتقسيم العادل للفوائد والأعباء هو إقامة مشاريع عربية مشتركة في بعض التخصصات الصناعية. وسيساعد التمويل المشترك والإدارة الموحدة لتلك المشاريع الإقليمية على مراكمة رأس المال، وفي الوقت نفسه يتاح المجال للبلدان الأعضاء للاستفادة من إيجابيات اقتصاد كبير.

كل هذه العوامل التي عرضناها بإيجاز، ستسهم في محاصرة حالة الضعف التي تعيشها البلدان العربية، وستقلص من تبعيتها للخارج. إنها عناصر أساسية في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان العالم العربي، وفي إعادة هيكلة اقتصادياتها بأقل كلفة ممكنة.

إن إعادة صياغة البنى الصناعية ينبغي أن تتكامل مع إعادة صياغة البنى الفلاحية، باعتبار ما لها من تأثير على الإنتاج.

- إعادة بناء الهياكل الفلاحية:

يحتاج القطاع الفلاحي في البلدان العربية إلى مزيد من الاهتمام، من أجل تعصيره وإدماجه في الاقتصاديات الوطنية، وفي الاقتصاد العربي ككل، حتى يضطلع بدور أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية للمنطقة.

من هذه الزاوية، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى قسمين:

الأول: مصر والمغرب وسوريا وتونس... إلخ، هذه البلدان تمكنت إلى حد معين من تطوير فلاحية سقوية، ولكنها موجهة نحو التصدير. وفي حين تصدر هذه البلدان الفائض من إنتاجها الفلاحي (القطن، الغلال، الخضار، السمك)، فإنها تعاني من العجز في بعض أنواع المنتجات الاستهلاكية الأساسية، والذي يتم تغطيته جزئياً بالاستيراد.

الثاني: الجزائر وليبيا والسعودية... إلخ (هذه البلدان صارت في العشرية الأخيرة تتوفر على موارد هائلة، غير أن قطاع الفلاحة فيها يظل مهمشاً) وهي تستورد المنتجات الغذائية على نطاق واسع.

لا بد إذن من إحداث تغييرات هامة في القطاع الفلاحي للدول العربية، بهدف إعطاء دفعة لمسار الاندماج العربي، مع التأكيد على أن تطوير هذا القطاع يتطلب حجماً هائلاً من الاستثمار وتغييراً واضحاً في أساليب الإنتاج (توسيع مساحات الأراضي السقوية حتى يستفيد صغار الفلاحين؛ تعصير ومكننة القطاع؛ التكوين التقني المناسب؛ تطوير سياسة التسويق... إلخ).

ومن الطبيعي أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات يقع ضمن صلاحيات الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، وبالإمكان أن تُتخذ أولاً على المستوى الوطني. غير أن ذلك يمكن أن يمثل عقبة أمام التنمية الفلاحية وتوسيع سوقها على المستوى العربي، وقد

يحدث ذلك فعلاً. كما أن هذه الإجراءات يمكن أن تتخذ في إطار الاندماج العربي. وفي الحقيقة، إن المستوى الوطني مناسب جداً لإنشاء مؤسسات بحثية وتعليمية إقليمية، بغرض تكيف التكنولوجيات الحديثة لتلائم الأوضاع المادية والإنسانية المحلية، وبلورة وتنفيذ مشروعات فلاحية إقليمية... إلخ، ويمكن للتخصص والتعاون في هذه المجالات أن يساعد القطاع الفلاحي بزيادة حجم مساهمته في مراكمة رأس المال، وذلك بفضل الزيادة في حجم الفائض الفلاحي، الذي سيقود بدوره إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري في المنتجات الفلاحية عبر بلدان العالم العربي.

إن إقامة سوق فلاحية عربية، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الإنتاج الفلاحي، وزيادة التبادل بين البلدان العربية، بل يمكن أن يقود أيضاً إلى إنشاء وحدات صناعية جديدة لاستغلال المنتجات الفلاحية (تعليب الخضر والفاصوليا؛ تصنيع القطن؛ تكرير السكر... إلخ). وبهذه الكيفية فإن الفلاحة ستزيد من طاقتها التصنيعية على امتداد العالم العربي. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء سوق عربية للفلاحة سيقود إلى بروز صناعات جديدة، إضافة إلى تطوير الصناعات القائمة، خدمة للقطاع الفلاحي، مثل الصناعات الكيماوية (المواد التخصيبية)، والبتروكيماويات (البلاستيك)، والهندسة الميكانيكية (الجرارات، الآلات الحاصدة)، مواد البناء (الإسمنت، الآجر، الخشب... إلخ).

إن تطوير القطاع الفلاحي على المستوى العربي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص التصنيع في البلدان المعنية، في إطار التخصص الإقليمي).

وكما هو الشأن في الصناعة، فإن تنسيق الاستثمارات في القطاع الفلاحي أمر في غاية الحيوية. فالعالم العربي في حاجة إلى الاستثمار الفلاحي المشترك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

وبما أن السودان يملك قدرات هائلة على الإنتاج في مجالي الحيوان والخضروات، فإنه بالإمكان التخطيط لبعث شركات عربية سودانية مشتركة لاستصلاح واستغلال

الأراضي الفلاحية في السودان، والتي سيتوجه إنتاجها نحو البلدان العربية. فالتعاون بين البلدان العربية والسودان، إضافة إلى جهود التنمية الفلاحية داخل العالم العربي ذاته، من شأنه أن يحل وإلى الأبد مشكلة التبعية الغذائية التي يعيشها العرب. وفي الحقيقة، لا يهيم كثيراً حجم الجهد الذي يمكن أن تبذله البلدان العربية لتنمية القطاع الفلاحي محلياً، فهي غير قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه في هذا الباب، مثل الحبوب، والسكر، والفواكه الجافة، واللحوم... إلخ.. إن كل ذلك يمكن إنتاجه بالاشتراك مع السودان.

لا شك أن اختيار هذا الطريق سيحتاج من البلدان العربية إرادة سياسية أقوى بكثير مما تبديه في الوقت الراهن حيال تطوير المنطقة العربية، عبر التعاون الجاد، القائم على أهداف واضحة، وتوظيف مشترك للموارد البشرية والمادية والمالية، خدمة لتلك الأهداف.

وإذا كان للقطاع الفلاحي أن يلعب دوراً فعالاً في العالم العربي، فلا بد من اتخاذ إجراءات مناسبة لإعادة هيكلته، وتنمية المناطق الريفية، وتنسيق الاستثمارات في المجال الفلاحي، وتوفير الموارد المالية المطلوبة، وإيجاد الإطار السليم لإدارة هذا القطاع (عبر المؤسسات التي تسهر على تنظيم التعاون العربي في مجال العلوم والتكنولوجيا الفلاحية).

ضمن هذا الإطار فإن السعي لتحقيق الانسجام الاجتماعي، وتحسين مستوى عيش الفلاحين، وإدخال و/أو توسيع نطاق استعمال التقنيات المتقدمة، إضافة إلى تكوين عمال المزارع والارتقاء بوضعهم، سيساعد على زيادة الإنتاج الفلاحي وتطوير الإنتاجية، وتسريع اندماج الفلاحة في الاقتصاد الوطني لكل بلد، ثم على مستوى الاقتصاد العربي ككل.

وأخيراً، فإن تطوير البنية التحتية على نطاق إقليمي (النقل الجوي، الملاحة البحرية، النقل البري، المواصلات السلكية واللاسلكية، خدمات التخزين... إلخ) سيلعب دوراً إيجابياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان العربية.

- تطوير منطقة للمبادلات التجارية والمالية والنقدية العربية:

إن تطبيق سياسة عربية موحدة وديناميكية لإعادة هيكلة القطاعين الصناعي والفلاحي في البلدان العربية، سيقود إلى نمو التجارة البينية في العالم العربي، وسيساعد على تغيير نسج التجارة الخارجية للبلدان العربية، كل على حدة.

- بعث السوق الإقليمية العربية:

لافائدة من تذكير القارئ بأن الأحجام الصغيرة للأسواق الوطنية، إلى جانب محدودية الطلب داخل كل بلد على انفراد حتى وإن كان ذا كثافة سكانية عالية، تمثل عقبات أمام تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وخاصة أولئك الذين يعانون من شدة الفاقة. وفي المقابل، فإن إقامة سوق إقليمية لا يعني مجرد إضافة الأسواق الوطنية إلى بعضها بعضاً. وهذا ما دفعنا منذ البداية لتأكيد أن عملية تحرير التجارة في العالم العربي تظل خطوة غير كافية لتجسيد السوق الإقليمية العربية. ولن يصبح حجم السوق الإقليمية ذا أهمية إلا إذا واكبه تغيير في البنى الصناعية والفلاحية للمنطقة، قائم على أساس التنسيق والتخصص والإنتاج المشترك، ضمن رؤية ديناميكية. وهذا يعني أن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المجموعة العربية لا بد وأن يرافقه توزيع عادل في كامل المنطقة لفرص الاستثمار المشترك والمتزايد في مجال الإنتاج.

لا بد إذن من بلورة سياسة استثمارية جديدة للبلدان العربية، من أجل تحقيق التوزيع العادل لفوائد الاندماج الاقتصادي. فزيادة الاستثمار سيؤدي إلى زيادة

الإنتاج الصناعي والفلاحي، وسيخلق فرصاً جديدة للتشغيل. وسيستج عن ذلك ارتفاع الأجور للفئات المحرومة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي سيقود بدوره إلى زيادة فرص الاستثمار... إلخ.. ولاشك أن هذا المسار سيحتاج إلى وقت حتى يحقق أهدافه، وحتى تتمكن البلدان العربية من تطوير آليات موحدة ومؤسسات مشتركة، لدفع نمو السوق الإقليمية إلى مدام. ومن جهة أخرى، فإن تنامي الأنشطة الإنتاجية سيؤدي إلى مراكمة أرباح البلدان الأعضاء التي ستستفيد أيضاً مما توفره السوق المشتركة من فرص للادخار الخارجي، كل ذلك في إطار سوق إقليمية هائلة تضم أكثر من ٣٣٠ مليون مستهلك مع حلول العام ٢٠١٥م. كما أن تنوع وتطوير الإنتاج الصناعي والفلاحي سيساعد على زيادة حجم التجارة العربية البينية، والتي ستكون البلدان الأعضاء أول المستفيدين منها. وفي الحقيقة، فإن نمو التجارة بين البلدان العربية سيخلق فرصاً حقيقية، وسيقلص من كلفة الإنتاج، كما أنه سيسهم في تعزيز روح التضامن بشكل فعال. وإلى جانب ما ستحرزه البلدان العربية من فوائد على الصعيد المحلي، بفضل إقامة السوق العربية الإقليمية، فإن هناك فوائد أخرى على الصعيد الخارجي، سنذكر منها اثنين بإيجاز: تعزيز الموقع التفاوضي مع الجهات الخارجية، وتنوع التجارة الخارجية مع غير العالم العربي.

الفائدة الأولى: تعزيز القدرة التفاوضية للعالم العربي:

سيمكن الحجم المتنامي للسوق الإقليمية البلدان العربية من تعزيز قدرتها التفاوضية مع العالم الخارجي، في مجالي الاستيراد والتصدير. ولنبدأ أولاً بالتصدير، فالعمل الإقليمي يمهّد الطريق لإقامة مؤسسات وآليات إقليمية توحد جهود البلدان العربية في إطار تفاوضها مع البلدان الصناعية، و / أو المجموعة الأوروبية. إلى جانب ذلك، فإن تنسيق الجهود مع بلدان أخرى من

العالم الثالث يمكن أن يساعد العالم العربي على تحقيق الاستقرار، وتطوير مداخله من التصدير. إن الفوائد التي ستجنيها البلدان العربية من عملها المشترك مع بلدان أفريقية وآسيوية أخرى تتجاوز بكثير ما تحصل عليه الآن وهي تتصرف على انفراد.

أما بخصوص الاستيراد، فعلى البلدان العربية أن تنشئ مجموعات للاستيراد المشترك يمكن أن تتسع لتشمل بلداناً أخرى، تعمل على تحصيل عقود شراء تغطي صنفاً واحداً أو مجموعة أصناف من المنتجات. وتنسيق الاستيراد بهذا الشكل سيحسن من الموقع التفاوضي للعالم العربي بما يمكنه من الحصول على أسعار أفضل. ولا شك أن مثل هذه الإجراءات ستخفض كثيراً من حجم الإنفاق على الواردات، نتيجة توحيد أو تنسيق عمليات الاستيراد.

الفائدة الثانية: تنويع التجارة الخارجية:

إن العالم العربي، بحجمه البشري الذي سيتجاوز ٣٣٠ مليون نسمة مع حلول العام ٢٠١٥م، يمثل سوقاً هامة ومنطقة اقتصادية واعدة. ولا ينبغي لبلدان هذه المنطقة أن تتجاهل التغييرات الاقتصادية والتقنية الجارية على مستوى العام، أو تغض الطرف عن أثر تلك التغييرات على الاستراتيجيات التجارية للبلدان الصناعية، إن هي أرادت الاستفادة منها.

على البلدان العربية أن تكف عن انتهاج سياسة الشراكة الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية (مع الولايات المتحدة في حالة السعودية، وإيطاليا في حالة ليبيا، وفرنسا في حالات الجزائر والمغرب وتونس)، لأن تلك الشراكات تضر باقتصادياتها، بحكم غياب المصالح المشتركة والمتوازنة بين الشريكين. فحجم التبادل التجاري لكل من الجزائر والمغرب وتونس مع فرنسا يبلغ نحو ثلث التجارة الخارجية لهذه البلدان المغاربية، بينما لا يتجاوز ذلك ٣% من التجارة الخارجية

لفرنسا. وبما أن فرنسا تتعامل مع السوق المغاربية بعقلية احتكارية، فإن بلدان هذه المنطقة تعاني سنوياً من خسائر فادحة جراء ما يفرض عليها من معاملات مجحفة. وهذا الوضع ناتج عن شبكات المصالح الفرنسية الممتدة خفية عبر أقدية التجارة المغاربية. وهو ما يجعل من هذه البلدان مسرحاً للفضائح التي تبرز بين الحين والآخر والتي سرعان ما تتم التغطية عليها. إن بلدان المغرب العربي تدفع نفقات إضافية لا مبرر لها في مبادلاتها التجارية مع فرنسا. ولا شك أن الانفتاح في العلاقات التجارية بين منطقة المغرب العربي وفرنسا، والذي يفترض أن ينشأ بفعل الاندماج المغاربي أو العربي، إضافة إلى حصول تحولات ديمقراطية وبروز نخبة وطنية جديدة تتحلى بالزاهة والكفاءة وروح المسؤولية، ستضع حداً لهذه النفقات غير المشروعة، ولكل أنواع الامتيازات الخفية، التي تضر بالمصلحة العامة. وهذا الأمر ينطبق على العديد من البلدان العربية الأخرى.

إن إعادة هيكلة التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها (بدرجات متفاوتة بحسب أنواع المنتوجات التي يستوردها ويصدرها العالم العربي) لتشمل مناطق أخرى من العالم مثل أفريقيا وآسيا (ماليزيا، أندونيسيا، باكستان، اليابان...) وأمريكا اللاتينية إلى جانب بلدان أوروبية أخرى تتمتع بقدرة تنافسية أفضل، ستقدم لاقتصاد العالم العربي خدمة جليلة.

وبهذه الكيفية، فإن تحسين القدرة التفاوضية، وتنويع التجارة الخارجية للبلدان العربية، نتيجة إقامة سوق إقليمية عربية هائلة، وتحقيق الاندماج الاقتصادي للمنطقة العربية، سيدفع بالضرورة إلى تقليص الاختلال الحاصل في ميزانها التجاري، ويعيد التوازن إلى ميزانها المالي الخارجي، ويخفف من تبعيتها للخارج، ويحقق لها الاستقرار الاقتصادي.

مما سبق، نخلص إلى أنه من البين أن الاندماج الاقتصادي يفسح المجال لتوفير فرص حقيقية لتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. ولا ينبغي للاندماج الاقتصادي أن ينحصر في حدود تحرير أسعار العملات، أو إقامة اتحاد جمركي، وإنما ينبغي أن يشمل إعادة هيكلة البنى الإنتاجية للقطاعات الفلاحي والصناعي للبلدان الأعضاء في المجموعة العربية.

ومع ذلك يجب أن نعترف أن الاندماج ينظر إليه أحياناً على أنه وضع لجملة من القيود على حرية تصرف البلدان المعنية، و/ أو تحديد لسيادتها الوطنية، بل يصل الأمر أحياناً إلى اعتباره سبباً للهيمنة السياسية للبلد الأقوى، أو لمجموعة البلدان الأكثر قوة. وفي المقابل لابد من التساؤل عن معنى السيادة الوطنية اليوم في بلدان تسلم نفسها كلياً للدوائر العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والثقافية المرتبطة بالقوة الأجنبية، والتي يزداد ضعفها وتبعيتها للخارج يوماً بعد يوم؟

هناك صعوبة سياسية أخرى تتمثل في حقيقة أنه رغم قدرة السوق العربية المشتركة على الإسهام في تعزيز التكامل التقني والاقتصادي للبلدان الأعضاء، وتيسير تنقل الأفراد والأموال والسلع بحرية، إلا أن بعض البلدان العربية ترى فيها مصدراً لتهديد توازنها واستقرارها السياسي، عبر تشجيع القوى التي تعتبرها عناصر إرباك، وخاصة تلك التي يعبر عنها الغريون بالأصولية. وبالتالي فإن المشكل الذي ينبغي مواجهته يتجاوز المسائل المتعلقة بكيفية تقاسم فوائد الاندماج والنمو الاقتصادي في غياب الثقة المتبادلة بين البلدان العربية. ولن يكون التقدم الفعلي ممكناً إلا إذا اقتنعت الحكومات والرأي العام بقواعد اللعبة، سواء القائمة منها أو تلك التي ينتظر أن تبرز للوجود، وتعهدت بتنفيذ الالتزامات التي يتم الاتفاق عليها. بعبارة أخرى، إن العقبة الرئيسة التي تقف حائلاً أمام

تحقيق الاندماج الاقتصادي في العالم العربي هي الحكومات العربية نفسها، بسبب اختلاف مصالحها في هذا المستوى عن مصالح شعوبها.

ومع ذلك، فإن الإسلام الذي يشهد انتشاراً في العالم العربي وأفريقيا وآسيا والعالم بأسره، بشكل لا يمكن إنكاره، ينبغي أن يكون مصدراً لتوحيد الفكر والعمل، من أجل التخلص من وضع البؤس الفكري والمادي، الذي تعاني منه شعوب المنطقة، كما يعلمنا القرآن: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣).

على البلدان العربية أن تقبل بواقعها كما هي، وأن تتعلم كيف تعمل باشتراك، فتترك نقاط الخلاف، وتعمل معاً في المجالات التي تتفق فيها، على جميع الأصعدة، واضعة المصالح العليا لمواطنيها فوق كل اعتبار.

في مثل هذه الظروف، يمكن لإقامة مؤسسات وآليات عمل إقليمية أن تساعد على تذليل بعض الصعوبات وتجاوز تلك العقبات، التي هي من طبيعة سياسية صرفة، ولا علاقة لها بالمصلحة الوطنية ولا الإقليمية.

- الاندماج المالي والنقدي للعالم العربي:

نحن على وعي تام بالصعوبات والمقاومة التي تبديها بعض البلدان العربية لكل ما من شأنه أن يعزز التضامن الإقليمي، في المجالين المالي والنقدي بشكل عام، وخاصة إذا كان قائماً على قيم الإسلام وحدها.

ومع ذلك، نعتقد أن حداً أدنى من الجهد ينبغي أن يبذل على امتداد العالم العربي، من أجل تحقيق التنسيق بين الموارد المالية الطبيعية على مستوى المدخرات والضرائب، في القطاعين العام والخاص. إن طبيعة وحدة المشكلات المالية تختلف من بلد إلى آخر، وهو ما يجعل مهمتنا أصعب. ومع ذلك، فإن إضافة الجهود التي تبذلها

هذه البلدان إلى النمو، الذي سيحصل بفضل التعاون المالي والنقدي بينها، سيجعل من تجاوز عدد كبير من العراقيل أمراً ممكناً. فهذه البلدان مجتمعة بإمكانها على سبيل المثال أن تتجاوز مشكلة النقص الحاصل في رأس المال.

إن تحليل الاقتصاديات العربية، من جهة الفوائض المالية، يكشف قوتها الكامنة وقدرتها العالية على إيجاد التمويل المطلوب. وبما أن دور الدولة في هذه البلدان عامة دور حيوي، برغم برامج الخصخصة المطبقة هنا أو هناك، فإنه بإمكان الدولة، إلى جانب مهامها الأخرى، أن تجمع موارد مالية هامة عبر وسائل مختلفة، مثل: الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التحكم في الأسعار، توجيه القطاع الخاص بعناية، إدارة الأموال العامة بطريقة سليمة، وتبني سياسة لامركزية ديناميكية. إلى جانب ذلك، هناك جملة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز التضامن والتكامل والاندماج المالي والنقدي. هذه الإجراءات تتعلق بتوحيد المدفوعات، وتمويل التنمية الإقليمية، والاندماج النقدي، وتحديد دور العملة الإقليمية.

- العنصر الإنساني في الاندماج:

إن الإجراءات المحددة التي سيتم اتخاذها لإعادة هيكلة البنى الإنتاجية والتجارية، ولإنشاء اتحاد مالي ونقدي عربي، ينبغي أن تواكبها جهود أخرى من أجل تعزيز التضامن الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وذلك بإدماج العامل الإنساني والبعد الثقافي ضمن هذا المشروع الكبير.

وإذا كان لابد لكل هذه الأنشطة المشتركة، الهادفة لتحقيق الاندماج العربي في مجالات عديدة أن تستمر، فلا مناص من أن تضمن، إلى جانب الحلول التقنية المناسبة لكل مجال، الأبعاد الإنسانية والثقافية والروحية الموافقة لتعاليم الإسلام. على البلدان العربية أن تبني سياسة إقليمية لتنمية الموارد البشرية. وهذه السياسة يمكن أن يتم تطبيقها خطوة خطوة.

فالتعليم، والتكوين، والثقافة، والبحث العلمي والتكنولوجي، وتقنيات المعلومات والاتصالات، كلها مجالات يمكن أن توفر وسائل هامة تساعد على تحويل العالم العربي إلى منطقة واحدة. يمكن لعدد الأنشطة في هذه المجالات أن تجرى بانسجام وتنسيق، من أجل الرفع من المستوى الثقافي لهذه البلدان، في ضوء تعاليم الإسلام والحضارة العربية، ومن أجل تعبئة الموارد البشرية، حتى نتجاوز حالة التخلف والهيمنة الثقافية والاقتصادية، ومن أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحقيقية، ومن أجل التغلب على كافة أشكال الهيمنة الخارجية، مع البقاء منفتحين على العالم، قادرين على الاستفادة من إنجازات الآخرين، وتكييفها بما يتناسب وظروفنا المحلية.

وفي النهاية، فإن العالم العربي، برغم تجزئته وخضوعه للهيمنة الاقتصادية والثقافية كما هو حاله في الوقت الراهن، يتوفر على قدرات بشرية ومادية ومالية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الإقليمي، تمكنه من الخروج من مأزقه الحالي، وتجاوز كل أشكال التخلف. ومن أجل أن يتحقق ذلك، على البلدان العربية أن تبذل، على المستوى المحلي، جهوداً فعلية لتحقيق أهدافها المرسومة. أما على المستوى الإقليمي، فإن الاندماج مسألة حيوية، ليس من أجل تقليص الديون الخارجية (لبعض البلدان) والتبعية للقوى الأجنبية فحسب، وإنما أيضاً من أجل تشجيع قيام منطقة اقتصادية عربية بغرض الارتقاء بالوضع الاقتصادي وتحسين مستوى العيش لمواطني هذه المنطقة. وهذا الأمر ممكن جداً بشرط أن تلعب هذه البلدان ورقة الديمقراطية، بنزاهة، وتحترم تعاليم الإسلام، وتدخل القيم الحضارية العربية والإسلامية ضمن حياتها الاقتصادية والاجتماعية، حتى يتحقق الانسجام الاجتماعي، ويتعزز التضامن الإقليمي، ويستتب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كامل المنطقة.

الخلاصة

من خلال ما سبق قوله، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

١ - لابد من الاعتراف بأن الرأسمالية، بعد قرنين من الوجود والتطور الاقتصادي، قد حققت تقدماً تقنياً وعلمياً هائلاً، مكنها من زيادة الجدوى في التنظيم والإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الوضع الاجتماعي، مع أن المكسب الأخير لم يتحقق في أحيان كثيرة إلا عن طريق الصراع وعبر ضغوط النقابات العمالية. ومع ذلك، يظل النظام الرأسمالي مقروناً بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، والتوزيع غير العادل للدخل، بما يؤدي إلى مركزة الثروة في أيدي الأقلية، واستمرار الفقر، والبطالة، إلى جانب آفات اجتماعية أخرى من كل لون (المخدرات، العنف... إلخ).

إن الرأسمالية لم تتمكن من تجاوز تناقضاتها الداخلية، وتظل باستمرار معرضة للهزات التي تتسبب فيها الأزمات الاقتصادية، التي صارت من مكوناتها البنيوية، إلى جانب الأزمة الحضارية العميقة. ونظراً لتشبهها الشديد بمجذورها الإغريقية - الرومانية، ورفضها الاستفادة من الحضارات الأخرى، فقد أكدت الحضارة الغربية لعدة قرون على تفوق القوة والثراء المادي، على حساب القيم الروحية، وعلى حساب الفرد والمجتمع.

وتشارك الرأسمالية مع الحضارتين، الإغريقية والرومانية القديمة، في خصائص كثيرة نذكر منها: المادية، الفردية، استعمار البلدان الأخرى؛ غلب ثروات البلدان المستعمرة؛ استغلال الشعوب المحتلة؛ استيلاء المستعمرين على الفوائد الاقتصادية التي ينتجها السكان المحليون. فمن جهة، يتم مراكمة الربح والثروة في أيدي الأقلية المستعمرة دون تحسين أوضاع السكان الأصليين، ومن جهة أخرى، يجري الاستغلال

الإنساني للـ «عبيد» (قديمًا) والعمال (في النظام الرأسمالي). وهذه الخصائص تمثل القاسم المشترك بين مختلف القوى التي هيمنت في عصور مختلفة على البحر المتوسط وأوروبا والعالم بأسره، ابتداءً من الفينيقيين وانتهاءً بالولايات المتحدة، التي تقود حركة «العولمة» منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين.

٢- على الصعيد النظري، ومنذ «آدم سميث» ما فتى الاقتصاديون التقليديون يمدحون نظام السوق الحرة، لكونه يحقق المصلحة العامة. وفي مرحلة لاحقة، أصبح مطلوباً من الدولة أن تلعب دوراً أكبر على صعيد الاقتصاد الوطني، لتسريع النمو الاقتصادي وتطوير الوضع الاجتماعي، كان ذلك فيما بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن العشرين، دون أن يتم حل التناقضات الرئيسة للنظام الرأسمالي. وأخيراً، مثلت العودة إلى الليبرالية الجديدة في بداية الثمانينيات تعزيزاً لدور «العولمة» المتزايد، والذي تسبب في آثار مدمرة، ليس على البلدان العربية والإسلامية فحسب، وإنما على الإنسانية قاطبة.

٣- ليس من شك في أن الإسلام يمثل البديل الأفضل لتجاوز الوضع الخطير الذي تعيشه البشرية، نظراً لما يتضمنه من مبادئ قويمه، وما يرشد إليه من طرق سليمة تضمن السعادة في الدنيا وفي الآخرة. فلما تمسك المسلمون بهذه المبادئ وتصرفوا على أساسها لمدة خمسة أو ستة قرون، تمكنوا من بناء مجتمع عادل، تحقق فيه الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتكرست فيه عظمة حضارتهم، وتقدمت فيه العلوم والفنون.

وفي المقابل، فقد اقترن انحطاط الأمة وتراجعها، ما بين القرن الثالث عشر والقرن العشرين، بتركها تعاليم الإسلام في إدارة شؤون الدول المتعاقبة، مما نتج عنه تمزيق وحدة الأمة. وفي سياق هذا التمزق ظلت الأمة الإسلامية (بما في ذلك العالم

العربي) تعاني لعدة قرون من الفقر والبؤس المادي والأخلاقي والفكري، ومن التبعية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية، قال تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصْبَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ إِنَّ هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ١٦٥). إذن، فالمشكل يكمن في الأمة ذاتها، دون إغفال ما للعوامل الخارجية من أهمية. ولا بد من معالجة هذا الوضع، حتى تتمكن من تجاوز الأزمة الراهنة ذات الأبعاد المتعددة، والتي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي.

٤- الكل يعلم أن العالم العربي يتوفر على موارد بشرية ومادية ومالية ضخمة، بالمقياس العالمي، إلى جانب ما يتمتع به من مساحة جيو استراتيجية هائلة، تمكنه من بلوغ أعلى مستويات النمو والازدهار.

لأجل ذلك، فإن الوقت قد حان لتعود بلدان العالم العربي إلى طريق الإسلام وقيمه، ولتدخل مرحلة جديدة عبر تبني سياسات قائمة على العدالة الاجتماعية والأخوة والوحدة والتضامن، لكي تحقق استقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي والعسكري، خدمة لمصلحة العالم العربي. ولكن، حتى يتحقق ذلك، على بلدان العالم العربي أن تتصرف بحكمة، وأن تلتزم تعاليم الإسلام؛ لأنه وكما يؤكد القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١).

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العولمة وأخطارها

الأستاذ محمد العبدية^(*)

«العولمة» ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، مهما جني الأرباح الطائلة، لذلك لابد من إشاعة ثقافة الاستهلاك في الأرض؛ وإذا كان هناك من يستعصي على ذلك فلا بد من تغيير ثقافته وفكره وعقيدته، حتى يصبح رجل الأعمال الناجح.. وهو المثل الأعلى، وليس رجل العلم.

مقاربة تاريخية:

ليس مهماً الخوض في تعريف جامع مانع «للعولمة»، فإن صياغة مثل هذا التعريف أمر فيه صعوبة؛ ذلك لأنها لم تستقر بعد على حال واحدة؛ وهي متطورة، بل هناك ما هو مخفي منها، ولكن ذكر تجلياتها وآثارها، وتقصي مضمون ما يحدث ومحتواه، يمكن أن يعطي فكرة عنها.

إن مصطلح «العولمة» هو ترجمة لـ (mondialisation) الفرنسية أو (globalisation) الإنكليزية، وقد يستعمل بعضهم مصطلح (الكونية) أو (الكونية) للدلالة على هذا الموضوع. وإذا كانت «العولمة» من نتاج الرأسمالية

(*) باحث.. (بريطانيا).

العالمية فيما بعد مرحلة الإمبريالية، وهي تعني التمدد نحو العالم أو جعل العالم كله خاضعاً لطريقة معينة في الاقتصاد والثقافة، إذا كانت هكذا فإن جذورها موجودة في الشركات المتعددة الجنسية التي ترجع إلى بدايات التوسع الاستعماري في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ فشركة الهند الشرقية تخلت عن التجارة السلمية (١٦٠٠-١٧٥٠) لتتدخل في الحياة السياسية، ولتستولي بريطانيا من خلالها على شبه القارة الهندية، وكذلك فعلت شركة جنوب إفريقيا التي أسسها (سيسل رودس) وسميت البلاد التي استولت عليها في إفريقيا (روديسيا). وفي العصر الحديث تورطت شركة (الفاكهة المتحدة) الأمريكية في انقلاب غواتيمالا لإعادة تثبيت حكم استبدادي. وفي أواخر القرن العشرين، وتحت رعاية البنك الدولي، قامت شركة (شل) بالتدخل في الحياة السياسية لدولة نيجيريا.

إن أول من أطلق مصطلح «العولمة» أو (الكونية) هو عالم الاجتماع الكندي (مارشال ماك لوهان) وذلك في نهاية التسعينيات من القرن العشرين - وكان قد تنبأ بأن الولايات المتحدة ستخسر الحرب وإن لم تهزم عسكرياً؛ لأن الحرب قد تحولت إلى حرب تلفزيونية، والتلفزيون حول العالم إلى قرية كونية، ولن يسمح للأمريكان أن يستمروا في قصف فيتنام دون أية احتجاجات ودون أي قصاص.

فالكونية أو «العولمة»، ربما كانت في الأساس مصطلحاً ثقافياً أو (جيوبوليتيكياً) ولكنها وجدت المجال الأول لتطبيقها في عالم الاقتصاد، وجاءت محمولة على أعناق وأكتاف ثورة الاتصالات وطوفان الموجات الإلكترونية المرئية والمسموعة.

إن أمريكا التي تتزعم طريق «العولمة» في بداية القرن الحادي والعشرين، كانت قد خرجت في الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكرياً واقتصادياً، بينما كانت أوروبا

منهكة اقتصادياً، وسارعت الولايات المتحدة لمساعدتها عن طريق مشروع (مارشال). وجاءت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، فتم إنشاء حلف شمال الأطلسي، ثم السوق الأوروبية المشتركة كنوع من التوحد تجاه الخطر السوفيتي. وبسبب تخوف أوروبا الغربية من تسرب الشيوعية، وبضغط من الأحزاب الاشتراكية فيها، راحت هذه الدول تنفق بسخاء على الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ولذوي الدخل المحدود، وعاشت الطبقة الوسطى حالة ممتازة من توفير المال^(١) وسميت هذه الحالة بـ (دولة الرفه). ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تبين للرأسمالية الجديدة أن لا حاجة بعد اليوم لتملق الجماهير ومساعدتها.

فاليمن المتشدد في أمريكا وبريطانيا يرى أن الناس يعلقون آمالاً كبيراً على الحكومة، ولكن دور الأخير كما يراه هذا اليمين ينحصر فقط بتوفير الإطار الذي يمكن للناس تحقيق أهدافهم، وهذا يعني أن الدولة تختل عن دور هام في إعادة توزيع الثروة^(٢).

واستفردت الولايات المتحدة بزعامة المعسكر الغربي، وتحولت إلى قوة اقتصادية وعسكرية هائلة، بما دعاها إلى محاولة فرض نموذجها (حرية التجارة) على العالم كله.. بينما بعض دول أوروبا تنحو إلى تدخل الدولة لضبط الانحرافات التي تظهر في الاقتصاد، ومعالجة الأزمات التي تطرأ، ولكن المفهوم الأمريكي الذي يعتبر المجتمع والحياة والإنسان مجرد امتداد للسوق الحرة هو الذي يقود الآن تيار «العولمة» فأمريكا تسيطر على ٨٠% من صناعة المعرفة، وتملك ٥٠% من رؤوس أموال الشركات في

(١) من المفارقات أن توفير المال هذا الذي أودع في البنوك هو الذي جعل المصارف الكبيرة تتحول إلى الرأسمالية البشعة بعد تكس المال في صناديقها.

Noreen hertz, the silent takeover, global ..., u.k.2001, p26-27 .

(٢)

جميع الدول الرأسمالية، وتنتج قرابة ٥٠% من جميع إنتاج تلك الدول، وفكرة الرأسمالية الجديدة كانت موجودة عند عدد محدود من الشخصيات المؤثرة.. الذين يعتبرون أن دور الدولة يجب أن يقتصر على تحديد الإطار الذي يسمح بحرية السوق، ويجب تخصيص وسائل الإنتاج كافة التي تملكها الدولة، وينبغي أن يحل الإحسان والتطوع محل برامج الحكومة للرعاية الاجتماعية وتشغيل عاطلين عن العمل.

ولكن مع تكديس الأموال طوال هذه العقود - وأرباح البترول جزء منه - ومع الاختراق الكبير الذي حدث في التكنولوجيا، ومع تضاعف الإنتاج الصناعي والغذائي، رجعت مرة ثانية وبقوة فكرة الرأسمالية الجديدة (النيوليبرالية) والتي هي امتداد للرأسمالية الأولى المتوحشة (١٧٥٠-١٨٥٠م) حين استخدم الأطفال والنساء بأجور منخفضة جداً لزيادة الأرباح على حساب الإنسانية.

وفي برنامج تلفزيوني حديث، أظهر استغلال الشركات المعاصرة للنساء والأولاد في دول العالم الثالث، وقد تبين أن شركة (nike) للأحذية الرياضية تدفع أقل من (٥٠) بنساً لكل عامل وتشغلهم في ظروف غير إنسانية؛ فالخذاء الذي يباع في لندن بـ ٧٠ جنيهًا لا يحصل العامل منه سوى بعض البنسات.. لقد عادت الفكرة نفسها والجشع نفسه، وهذا الذي جعل الرأسمالية الحديثة توصف بالرأسمالية النفاثة، تشبيهاً بالطائرات الحديثة.

كان اقتصاد القرن العشرين حتى مطلع الثمانينيات اقتصاد دول، وكانت الشركات جزءاً من هذه الدول، أما الآن فالمطلوب اكتساح الدول والحدود من خلال الشركات العملاقة التي تسيطر على القرار السياسي، وأتيح لهذه الشركات أن تسجل نفسها خارج السواحل، في دول صغيرة أو جزر صغيرة، للتهرب من

الضرائب المرتفعة في بلد المنشأ، فشركة (جنرال موتورز الأمريكية) تعمل في ٤٠ بلداً، وشركة (موبيل أويل) في (١٠٠) بلداً، وديملر بنز في (١٧٠) بلداً.

ومع وصول (الريغانية) في أمريكا و(التاتشرية) في بريطانيا إلى سدة الحكم سيطرت نظرية (ملتون فريدمان) و (فريدريك هايك) عن الليبرالية الجديدة وتقليص نشاطات الدولة، وأن يكون تدخلها في أشياء محدودة، وجرى الحديث عن انتهاء (دولة الرفه) وأهمية المبادرة الفردية، وجرى تصوير تدخل الدولة عن طريق الاقتصاد على أنه طريق العبودية، وباتت السلطة الفعلية في يد (٥٠٠) شركة عملاقة، إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وراح الكتاب يشرون بنهاية (الدولة - القومية) وأقول عصر القوميات، فهذا العصر هو عصر السوق، والدولة هي دولة السوق.

ومما ساعد على انتشار هذه النظريات، هو تضاعف عدد الشركات المتعددة الجنسية في العقود الأخيرة، من (٧) آلاف في أواخر الستينيات، إلى (٥٤) ألف في نهاية القرن العشرين، وباتت تسيطر وتتحكم بنسبة ٩٠% في تجارة القمح والخشب، و٧٥% في تجارة النفط، وتضاعف حجم المبادلات في سوق العملات منذ ١٩٨٥م ليلبلغ (٢٠٠٠) بليون دولار في اليوم الواحد في عام ١٩٩٩م^(١).

ولم تعد هذه الشركات بحاجة للبقاء في موطنها الأصلي، فإذا لم تقبل الدول بما تفرضه الشركات فمن السهولة أن تنتقل إلى مكان آخر في العالم، فالتكنولوجيا المتقدمة ساعدتها على الربط ما بينها وبين فروعها في كل مكان؛ فشركة (نستله) السويسرية تستخدم ٩٦% من العاملين فيها خارج بلدهم الأصلي، وبسبب

(١) الحياة، ٢٣/٣/٢٠٠٣م، تلخيص لكتاب (مفاتيح العملة).

استجابة الدول لضغوط رأس المال أصبح رجال المال والصناعة هم الذين يملكون إرادتهم على رجال السياسة، وهذه ديكتاتورية اقتصادية من نوع جديد.

وإذا كان أصحاب «العولمة» واقتصاد السوق يعلنون دائماً أنهم إنما يضغطون لنشر مزيد من الديمقراطية في العالم، ولكن الحقيقة أن الأسواق الكبرى (السوبر ماركات) ستكون من أشد القوى في العالم إرهاباً وإكراهاً وتدخلًا، فهذه القطعان بجهولة الهوية هي التي تملي على الناس حياتهم السياسية^(١).. فنحن أمام (عولمات) إن صح التعبير: عولمة سياسية (أرض بلا حدود) وعولمة اقتصادية (سوق بلا حدود) وعولمة ثقافية (ثقافة بلا حدود).

من أدوات العولمة:

إذا كانت «العولمة» ذات طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، وأدواتها الشركات العملاقة والعدد المحدود من (الملياردية)^(٢) إلا أن أثرها لا بد أن يمتد إلى الثقافة وإلى الحضارة بشكل عام.

فلكي تستمر الشركات في جني الأرباح الطائلة لا بد من مستهلكين، ولا بد من إشاعة ثقافة الاستهلاك في كل الأرض.. وإذا كانت هناك شعوب تستعصي على ذلك، فلا بد من محاولة تغيير ثقافتها وفكرها وعقائدها أيضاً.. ومن الأمثلة على تغير الثقافة أن (رجل الأعمال الناجح) هو المثل الأعلى عند الفرد الأمريكي وليس رجل العلم؛ بل ينظر الناس في أمريكا بنوع من السخرية الخفية للعلماء والمدرسين.

(١) توماس فريدمان، الكرز وغصن الزيتون، ص ٢٣٣.

(٢) هناك ٣٥٨ ملياردير يملكون معاً ثروة تعادل ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة.

١ - الإعلان والإعلام:

إن من أهم وسائل الرأسمالية الجديدة هو الإعلان والإعلام أو (كلب الحراسة) لهذه الرأسمالية، كما يسميها بعضهم، فهو الذي يروج للشراء بالدعاية المستمرة، ويستخدم في ذلك كل الأساليب، بما فيها الأساليب غير الأخلاقية.

ومؤسسات الإعلام العملاقة صارت مجهزة على أفضل ما يكون للنهوض بأعباء (تسليية مخدرة) وتشكيل عقول الناس في نشر قيم فكرية جديدة مبنية على النموذج الاستهلاكي، إلى حد تبديد الموارد الحيوية.. وعن طريق وسائل الإعلام صار الفرد بحاجة إلى تبديل ما يشتره باستمرار، والإعلانات التجارية هي التي تملي على الإنسان ما يلبس وما يأكل وما يشرب، وصار يكس المشتريات وإن لم يستعمل الكثير منها.. وقد تفوق أجهزة التلفزيون أجهزة الهاتف من حيث العدد، وهذا دليل على سيطرة هذا الجهاز ونفوذه على المشاهد في الحياة المعاصرة.. وبعد تطور تكنولوجيا الأقمار الصناعية، صار بإمكان المشاهد في أبعد قرية في زاوية من زوايا العالم أن يرى مئات المحطات الفضائية.. وقد نافس التلفزيون في نهاية القرن العشرين الصحافة، وإن كان من دأبه تبسيط القضايا وتقديمها بشكل سريع.. وإذا كان للقنوات الفضائية هذا التأثير فإن كثيراً منها يملكها أثرياء العالم الذين يرتبطون بشبكة الرأسمالية الجديدة وينشرون مبادئها.

٢ - ثورة المعلومات والتقنية الحديثة:

تغير العالم بسرعة في السنوات الأخيرة، فإذا كانت الزراعة استمرت آلاف السنين، فإن عصر الثورة الصناعية استمر مئتي سنة، وجاء عصر الكمبيوتر ثم عصر الإنترنت، كل ذلك خلال عقود قليلة من السنين، وأصبحت الشركات العملاقة المنتشرة في كل مكان والمضاربون العالميون والصيرفيون، أصبح هؤلاء بضغط زر

يمكن أن يفلسوا ميزانيات وأن تنهار مؤسسات وشركات^(١).. فهذا القطيع الإلكتروني يملك ذيل الديناصور كما يعبر الصحافي (توماس فريدمان) وإن كنت أعتقد أن في كلامه مبالغة، وكأنه يسوق «للعولمة» وأنها لا مرد لها. وهؤلاء المضاربون والصيرفيون لا نستطيع أن نراهم كما كان في العصور السابقة؛ فهذه القوى الاقتصادية من صفتها عدم الثبات، والتنقل حسب ما تراه، وإن كان تجمعهم الأساسي في وول ستريت ولندن وهونج كونج^(٢).

كانت قاعدة العالم الرأسمالي الجشع أن الكبير يلتهم الصغير، أما اليوم فإن السريع يلتهم البطيء، إنه عصر الكمبيوتر، ونصيب أمريكا في السوق العالمية في برامج الكمبيوتر أكثر من ٦٠%.. ومع أن شعار «العولمة» يعني انتشار المعلومات في العالم كله، ولكن الحقيقة أن نقل المعلومات ليس حراً، بل شددت الدول المتقدمة، من خلال منظمة التجارة العالمية، على حقوق الملكية الفكرية، وارتفعت بذلك تكلفة الحصول على التقنية والمعلومات أمام الدول النامية.

٣- صندوق النقد الدولي:

هذا البنك ولد بعد الحرب العالمية الثانية كي يضمن التوازن المالي في اقتصاد عالمي مفتوح، ولكي يكون البديل عن معيار الذهب، وهذا نظرياً يدل على مساواة صارمة في تطبيق سياسات تدخل الصندوق لتعديل التوازن عند جميع الفرقاء، ولكن بما أن الولايات المتحدة تملك أكبر حصة فيه وكذلك الدول الصناعية الكبرى (G-٧) فقد أصبح الصندوق مرتعناً لسياسات الكبار، وبذلك يتدخل في شؤون الدول الصغيرة أو دول العالم الثالث التي تضطر للاقتراض منه.. والمشكلة تزداد تفاقمًا حين يكون القرض لدول دكتاتورية ترضى عنها أمريكا، وتشجع الصندوق

(١) كما فعل جورج سورس مع ماليزيا.

(٢) فريد مان، اللكزس وغصن الزيتون، ص ٣٥.

على إقراضها، فيتصرف الحاكم وأسرته في القرض، وحين يحين موعد دفع الديون لا يستطيع المقترض أن يقول: لا أستطيع؛ لأنني أشرتيت بجزء من هذا القرض عمارات وسيارات فاخرة، وأودعت الباقي في بنوك سويسرا، هنا تحل المشكلة بأن توزع مسؤولية الدين على كافة أفراد الشعب، وذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام ورهن مقدرات البلد وثروته للشركات الأجنبية، وتمرير العديد من القوانين التي فرضها الصندوق، وهكذا تقع البلد كلها تحت رحمة (الدَّيْن) ويمكن أن تحل المشكلة أيضاً عن طريق إسقاط جزء من الدين، والذي يتحمل هذا الجزء هم دافعو الضرائب في الدول المتقدمة الممولة للصندوق؛ لأنهم مشاركون في صناعة القرار.. والنتيجة في كل هذا هيمنة أمريكا على الدول النامية.

كما أن دور صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، هو تقديم دراسات اقتصادية وإحصاءات للدول الفقيرة، وإيهامها بأن الحل السحري هو في الاقتراض، ولكن بعد اشتراط قوانين إصلاحية على الدول الفقيرة كتخفيض الإنفاق العام على الخدمات، وبرامج تقشف صارمة، وخصخصة المؤسسات العامة لتصبح ملكاً لأفراد أو لشركات.. وتأتي رؤوس أموال أجنبية لتشارك في الاستثمار.. وعندما تمتلك شركة أجنبية مؤسسة مثل الماء أو الكهرباء أو السكك الحديدية في دولة صغيرة فهذا شيء خطير.. وحين تقوم الحكومات بمثل ذلك فإنها تفتح الباب على مصراعيه للمتاجرة الدولية بهذه الخدمات^(١)، وكان هذه الدول المقترضة تطرح نفسه للاكتتاب العام.. إنه شيء يعادل تحويل بلدك إلى شركة عامة.. وحاملو الأسهم لم يعودوا مواطني بلدك، إنهم لا يدلون بأصواتهم كل أربع سنوات، بل كل يوم وكل ساعة عبر الإنترنت^(٢).

(١) هانس بيتر مارتن، هارلد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨م، المجلس القومي للثقافة والعلوم الكويت، ص ٢٤١.

(٢) اللكزس، ص ٢٣٢.

نتائج «العولمة» وأخطارها

ليست «العولمة» حدثاً مثل الأحداث الطبيعية التي تأتي نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي أو الاقتصادي، ولا هي آلية تلقائية في تطور الرأسمالية كما يحاول الترويج لهذه المقولة أصحاب «العولمة» أو المستفيدون منها، ومن ثم لا بد من الانخراط فيها وكأنها قدر محتوم. بينما الحقيقة أن «العولمة» أنشأتها سياسيات معينة، والحكومات والبرلمانات هي التي وقعت الاتفاقيات لتحرير التجارة والتوسع المستمر في اتفاقية التجارة العالمية (الجات).. وهي دعوة لتبني نموذج معين المستفيد الأكبر منه هي أمريكا، حتى أضحت «العولمة» مرادفة «للأمركة».

إن اتفاقية (الجات) تعطي منظمة التجارة العالمية الحق في أن تعبر حدود سبعين بلداً وهم الذين وقعوا عليها، وهذه وسيلة جديدة تجعل أمريكا قادرة على التدخل بشكل عميق في الشؤون الداخلية للآخرين، بينما أسواق الدول الصناعية ما زالت غير مفتوحة أمام المنتجات الزراعية للدول النامية.

ومن نتائج «العولمة»:

١- دكتاتورية السوق:

تأتي خطورة «العولمة» من كونها نتاج حضارة وثقافة معينة، الحضارة الغربية التي تؤمن بـ (الداروينية) أي البقاء للأصلح، فالرأسمالية الجديدة هي داروينية اقتصادية؛ فالأمم والشعوب التي لا تستطيع المنافسة سيكون مصيرها الانقراض، أو هكذا يريدون.. إن شعارها: (ما يفرزه السوق صالح، وأما تدخل الدولة فهو طالح) وإن هذه (الواحدية) في السوق سوق تولد وثنيات وأصناماً كثيرة، مثل صنم الاستهلاك اليومي، وصنم عبادة المال، وصنم الثقافة الأمريكية، والمخفي أعظم.

تقول الباحثة (حنة أرنت) (١٩٠٦-١٩٧٥): «إن برنامج الثقافة الغربي هو أكبر مشروع للشمولية في الأزمنة الحديثة، يهدف لإعادة تشكيل العالم وفق

النموذج الغربي»^(١). كما لاحظ (ماركوز) في كتابه (الإنسان ذو البعد الواحد) اتجاه الرأسمالية الأمريكية والحضارة الصناعية الغربية إلى حصر البشر في مجتمع مغلق، ويلغي سلفاً كل إمكانية للنشوز أو التمرد^(٢).

ومع تطور علم الاقتصاد المالي، أصبحت المضاربة في الأسواق المالية أكثر متعة وجاذبية لكل فئات المستثمرين من صغار وكبار، وأصبح التعاقد عن طريق شبكات الاتصال الحديثة سهلاً، ولكن من الذي يجمع بين طرفي العقد، إنهم صناع السوق (مصارف، شركات استثمارية كبرى) وهذه العقود تباع وتشترى وصاحبها لا يعلم عن ذلك شيئاً.

إذن هي دكتاتورية للسوق، أفرغت السلطة السياسية من كل محتوى، فلم يعد سادة العالم هم رؤساء الدول، بل مدراء الشركات ورؤساء مجلس الإدارة، وإن أجهزة الإعلام في عصر «العولمة» تروج لهذه الليبرالية الجديدة، وتسعى إلى تخدير الوعي بحيث تجعله يستلذ هذه الشمولية الناعمة المستساغة!! وازداد الطلب على سيل من السلع التي يجري الإعلان عنها على مستوى «دولي» «بحيث بدا كما لو أن محراثاً يجوب الأرضي ويقلبها ويقلب المراكز التجارية في مدنها رأساً على عقب»^(٣).

وكان الآية ﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٤٤) تعني هذه الليبرالية التي تريد التسلل إلى كل مكان، حتى أصبح الترف أمراً مقبولاً في كل مجتمعات العالم، بل يحظى بالتقدير، وتتطلع النفوس إليه، وتحولت المجتمعات إلى عبادة المظاهر والأشياء المادية، وتهاافت الناس على تقليد الأثرياء في ترفهم، مما يدمر المجتمعات ويسحق الأموال. وإن أكثر الشعوب المستهدفة لترسيخ ثقافة الاستهلاك هي الشعوب الإسلامية، التي لها نظرتها الخاصة وأعرافها الخاصة في أمور معاشها،

(١) الشمولية: سجل القرن العشرين، الحياة، ٢٠٠١/٩/٣٠م.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) فخ العولمة، ص ٥١.

وهنا يأتي دور الإعلام الموجّه لتمزيق شبكة هذه الثقافة بالعرض الدائم لطريقة الحياة الغربية؛ وهنا يجب أن يفرق بين علاقات اقتصادية بين الدول وبين «العولمة» التي تشكل الشركات الرأسمالية العنصر الأساس.

٢ - الاختراق الثقافي:

ونعني بالثقافة: خصوصية الأمة ونظرتها إلى الإنسان والكون والحياة؛ وهذا يؤكد وجود ثقافات متعددة، وكل مس بالهوية الثقافية هو مس بالأمة والدولة؛ ولهذا فإن الأخطر من الهيمنة الاقتصادية هو الهيمنة الثقافية؛ فهذا يصل إلى اختراق الثوابت والأصول، ويصل إلى (عطب) الإنسان الذي يمكن أن يقاوم إذا بقيت له ثقافته وحضارته.. و(التلوث الروحي) هنا إذا - صح التعبير - أخطر من تلوث البيئة؛ فهذه الرأسمالية المتوحشة بربرية تتجاهل أحاسيس الناس وحاجاتهم الأساسية، بل تحاول تزييف حاجاتهم الفكرية والعاطفية ليسهل السيطرة عليهم.

إن خطر القنوات الفضائية المرتبطة باقتصاد السحت لا يمتد إلى الناحية الأخلاقية فقط، بل سيصيب المبادئ والاعتقاد بالزرعة وعدم الثقة؛ فالغرب الرأسمالي مشبع بالنزعة المادية والشك، وشيوع الانحلال الخلقي والاجتماعي شرط لتسويق تجارات اقتصاد السحت، ولذلك تجتهد الأنظمة الرأسمالية في محاربة الدين والأخلاق، ويستنفرون معاهدهم ومؤسستهم الإعلامية للسخرية من الدين وإبطال فاعليته، وإبعاده عن التوجيه في مجال السياسة والتربية؛ والغرض هو ضبط سلوك الدول والشعوب وتوحيد القيم حول المرأة والأسرة وطرق التفكير.

وتتخذ «العولمة» من المؤتمرات الدولية أداة لفرض رأيها، مثل مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة عام ٢٠٠٠م، حيث نرى في هذه المؤتمرات «أن البشرية لم تقبض قط إلى مثل هذه الدرجات، فقد كانت هناك قبائح في العصور القديمة ولكن لم (تشرعن) من قبل المجتمع

أو الدولة، وينظر إليها على أنها قبائح. أما هذه المؤتمرات فتريد أن تضفي الصفة القانونية على الانحطاط الأخلاقي (عمل قوم لوط) وتهدد المخالفين بالعقوبات»^(١).

فالرأسمالية الجديدة تجعل أقلية مترفة تحتكر المال عن طريق الربا والجنس والملاهي والسياحة المحرمة، مما يستهلك دخول الأفراد والجماعات ويوقعهم تحت طائلة الديون^(٢)؛ وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتَى لَكُنَّ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (المائدة: ٦٣)، إن ثقافة الإثم مرتبطة باقتصاد السوق، الذي يسحت مصادر العيش ويستأصلها مخلفاً الأزمات الاقتصادية.

ومن الاختراق الثقافي الذي تسعى إليه «العولمة»، تكريس جملة أو هام منها: الفردية، التي تعني أن وجود الإنسان هو في فرديته وكل ما عداه أجنبي عنه، وهذا تخريب للروابط الاجتماعية من الأسرة إلى الأمة ليبقى الإطار العولمي هو الموجود.. ومنها: وهم الحياد، الذي يكرس البعد عن كل التزام أو ارتباط بأي قضية، وكل الناس يجب أن يكونوا كذلك.. ومنها أن لا فائدة من المقاومة أو الاحتفاء بالأصالة والتراث؛ لأن ظاهرة «العولمة» ظاهرة حضارية لا يمكن الوقوف ضدها^(٣).

وفي ظل «العولمة» لم تعد الثقافة أو المعرفة لها وظيفة اجتماعية أو هي نوع من الإبداع الفردي أو المجتمعي، وإنما هي إنتاج له وظيفة نفعية، أي للاستغلال، فهناك قوى تتطلب هذه المعرفة للتحكم في وعي البشر واختياراتهم، بل ربما يلغي مبدأ الاختيار نفسه، فالمجتمعات الفقيرة قد تفقد القدرة على المقاومة وإن لم تفقد التمييز بين ما هو نافع وضار وإن القضاء على التنوع الثقافي قد يفجر ردود فعل قوية، فالعالم يتمثل غناه في هذا التنوع^(٤).

(١) محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص ١٣.

(٢) ماجد عرسان الكيلاني، مناهج التربية الإسلامية، ص ٤٩٨.

(٣) العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٣٠٢.

(٤) انظر: بيان المثقفين الألمان في رددهم على بيان المثقفين الأمريكيين في كتاب العولمة والإرهاب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣م) ص ٢٥٤.

ووصل الأمر إلى التدخل في المؤسسات التربوية وطلب تغيير المناهج الدراسية، وهو تدخل يثير الاشتزاز كما يثير الرفض؛ لأن لكل أمة حضارتها وثقافتها، وهذا تدخل في أحص خصوصياتها، وإخضاع للثقافة لعالم السوق، غير أن الحضارة الرفيعة ليس لها سوق كبير، فإذا كانت أوروبا تنفق وتشجع أفضل الشعراء والأدباء والمخرجين، فإن أمريكا مثلاً تركت الأمر إلى (هوليوود) وإلى وكالات الإعلان لتقرر ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق، مع وجود شعراء وفلاسفة وعلماء، وجامعات عريقة.

إن الحداثة الذرائعية (عصر ما بعد الصناعي) تريد أن (تشيئ) الإنسان وتسلبه الوعي، وتحوله إلى حيوان استهلاكي يشتري عن بعد (بالإنترنت) ويعقد صفقات مع أناس لا يعرفهم، وعندما تفعل هذا فإنما تريد إظهار هشاشة الهوية الثقافية أمام عالم التجارة والاقتصاد.. وهذه الحداثة من دأبها إزالة (عالم الأفكار) لتجفف المشاعر وتغلق الأرواح والعقول، مع أن الإنسان بطبيعته يحب العلاقات الاجتماعية وأن يتبادل المشاعر الودية.

٣- التخلي عن الضمانات الاجتماعية:

ومن الآثار الاجتماعية للرأسمالية الجديدة أن الدولة يجب أن تتخلى عن موضوع الضمانات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية، فكل هذا أصبح حديثاً عابراً في التاريخ الاقتصادي.. وإذا كان هناك فقراء وعاطلون عن العمل فهذا من اختصاص الأعمال الخيرية أو مساعدة الجيران أو النوادي الاجتماعية، وعندما تضغط الشركات على الدولة لتخفيض الضرائب، فإن الدولة تقلل من الإنفاق العام وتقديم الرعاية الاجتماعية، وفي دول مثل دول أوروبا الغربية عندما يزداد العاطلون عن العمل، فإنه يزداد عدد المعادين للأجانب، وتزداد نغمة العنصرية المطالبة بإخراج الغرباء، وهي ظاهرة تنفشي بقوة، وتأخذها الدول بعين الاعتبار.. وأما قضية حقوق الإنسان فلم

تعد تحظى بالاحترام السابق، بل تتباع إصدار قوانين الهجرة الصارمة، وغيرها من القوانين الاستثنائية التي ترضي المتطرفين من أبناء البلاد.

٤- الهجوم على الدولة الوطنية:

تفترض «العولمة» الإحماء التدريجي للحدود بين الشعوب، وذوبان الخصوصيات الوطنية، بل إن اقتصاد السوق بدأ يضيق ذرعاً بالحدود القومية، ويسعى للتدخل في شؤون كل بلد، ويحاول صهر الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد شمولي، وهذا في الحقيقة إعادة لعصر الاستعمار ولكن بشكل أقوى.. ومع بروز هذه النعمة في اكتساح الحدود والهجوم على الدولة - الوطن فإن الواقع يختلف عنها حتى في الدول الأوروبية التي تحاول مسيطرة هذا الخط الأمريكي، ففي شمال إيطاليا يطالب الأغنياء بالانفصال عن الجنوب، والباسك في إسبانيا يطالبون بالانفصال القومي، وكذلك سكان «كيك» في كندا، وكثير من أمثال هذه الحركات القومية الوطنية في العالم «فليست «العولمة» هي تلك المرحلة التي تسوي تضاريس الأرض»^(١).

ويؤكد رئيس وزراء فرنسا السابق (جوسبان) على «أولوية السياسة، وأن ليس على السياسة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما هو اقتصادي، فالسياسة تستطيع - إذا أرادت- أن تولد «عولمة» ذات وجه إنساني، وحضارة أوروبا مجموع ثقافتها دون إلغاء التعددية الثقافية»^(٢).

فهذا السياسي الفرنسي يخشى من «العولمة» الاقتصادية أن تصبح الدول لا قيمة لها، حين يضطر رؤساء من العالم أن يتقدموا بالتماس إلى رئيس صندوق النقد الدولي ليستجيب إلى مطالبهم في القروض^(٣).

(١) الأمة في قلب أحوالها: الحياة، ٢٣/٦/٢٠٠٢م.

(٢) الحياة ٩/١٢/٢٠٠١م، عرض لكتاب: رؤيتين لأوروبا وللعولمة.

(٣) فغ العولمة، ص ٨٨.

إن ابتعاد الدولة عن خدمة المواطنين، وجريها وراء فكرة التخصص، حتى في مجال التربية مثل التخلي عن التعليم في المدارس لصالح مؤسسات تجارية، والتخلي عن الخدمات الصحية، يجعل منها دولة لا تستحق الثقة كثيراً من مواطنيها، لأن قيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية هو الذي يضمن لها الوحدة والتماسك، ولكن حين يراد لها أن تكون صغيرة وضعيفة، وليس هناك ما يربطها بالفرد فإنها ستخسر علاقتها مع المجتمع. إن خصخصة كل شيء يضعف العامل الأخلاقي الإنساني، فالمدرسة تعامل كأنها شركة، وصاحب المستشفى لا يهتم إلا الربح ولا يلتفت إلى الناحية الإنسانية.

٥- إفساد البيئة:

في السباق المحموم على المال قامت الشركات الكبرى باستنزاف مفرط لموارد الطبيعة، مما يجعل البشر يعيشون خطر الدمار الشامل، فتدمير الغابات الاستوائية، التي هي (رئة العالم) يتم على حساب ملايين البشر، والحكومات لا تقدر على أخذ زمام المبادرة لإصلاح البيئة، لأنها واقعة تحت ضغط المديونية والبنوك الدولية. ومثال واحد يكفي لبيان خطورة ما يتم على الكرة الأرضية، فأصدار العدد الأسبوعي لجريدة (نيويورك تايمز) يستهلك ما مقداره (٧٥) ألف شجرة؛ وشركات السيارات لا يهتمها أبداً ما تنفثه السيارات من سموم، فالمدن الكبرى أجواؤها ملوثة؛ وشركات البناء لا يهتمها إنقاص الأراضي الصالحة للزراعة. ثم ما ينتج بعد ذلك من فقر وحشد للملايين في مدن الصفيح.. ومؤتمر البيئة الذي عقد في جنوب إفريقيا أوضح لنا أن السياسيين ليسوا على استعداد لاتخاذ قرارات بعيدة النظر لمصلحة الإنسان، لأنهم يبحثون دائماً عن أصوات الناخبين.

العولمة في مواجهة الإنسان والفطرة

هل تتقبل البشرية بكل ثقافاتها المتعددة، وبكل مذاهبها وأديانها، هل تتقبل هذه «العولمة»، التي ظاهرها حرية التجارة وباطنها تغلغل النفوذ لدول كبرى وشركات كبرى، بل أصبحت رديفاً (للأمركة)؟

إن فرض مثل هذا الأمر مخالف لسنن الله في الخلق، فالخلق متفاوتون عقلياً وثقافياً واقتصادياً، وستبقى التعددية والاختلاف بين البشر.. ومن الباطل أن يكون هناك ثقافة عالمية يشترك فيها الجميع، فالثقافات تتعدد بتعدد الملل والنحل.. وهناك فرق بين الثقافة والعلم، فالعلم (وخاصة العلوم الطبيعية) مشاع بين البشر.. إن «العولمة» تريد (توحيد) الإنسان وإقامة صنم له، وتريده أن يتجه لهذا الصنم، إنها وثنية جديدة أن (تشيئ) الإنسان ويصبح إما مستهلكاً أو مستهلكاً، أقلية مترفة، وجمهور مستغل، فهو صراع بين أصحاب المبادئ وأصحاب المنطق الاستغلالي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يخترع الغرب نظريات في الاجتماع الإنساني ويبالغ فيها، ويظن أنها نهاية التاريخ.. اخترعت أوروبا قصة القوميات في القرن التاسع عشر، وصارت القومية محل عبادة وتأليه، مع أنها شعور اصطناعي يقوم على نظرية التفوق العرقي واحتقار الآخرين، وقد فشلت هذه القوميات مثل النازية في ألمانيا والفاشستية في إيطاليا.. وظنت أوروبا في تاريخها الحديث أن العلم المادي سيحل كل مشاكل البشر، ولكن الواقع أن المشاكل الاجتماعية والنفسية تتفاقم رغم وجود التقدم العلمي. وأخيراً وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، قالوا: إن

الليبرالية الغربية الرأسمالية هي نهاية التاريخ: «فثمة فعلاً تحول تاريخي، ولكن نحو التدهور والانحطاط»^(١).

إن منطق الغربيين هذا يشبه ما وصف به ابن تيميه كلام أجدادهم اليونان: فعندما يخوضون في الإلهيات يأتون بالعجائب والسخافات، التي يستغرب أن تصدر عن أناس يتكلمون كلامياً علمياً في الطب والهندسة والعلوم الأخرى.

إن طغيان هذا النمط الشمولي هو تحد حضاري لكل الشعوب وتهديد لثقافة الفرد والمجتمع، وبالتالي هو تهديد لدينه وتاريخه.. وقد جربت أوروبا تغريب العالم الإسلامي فلم تفلح. وضاعت الأعمار والبلاد في دفع هذا البلاء، فهل نعيد الكرة اليوم، وهل نستمر في استقبال الموجات الفكرية التي ترد إلينا من الخارج، وما هي إلا تعبير عن واقع بيناتها الحضارية، كما مرت الحداثة والوجودية؟

إن المسلمين لا يمكنهم أن يقبلوا «بالعولمة» المطروحة؛ لأنها سيطرة اقتصادية وثقافية ولا مانع عندها أن تكون عسكرية.. والمسلمون يؤمنون كما علمهم القرآن الكريم أن التدافع بين المجتمعات وبين الحضارات سنة كونية من سنن الله، والتعارض جزء طبيعي في الحياة، والصراع قانون سرمدي لا سبيل إلى الفكاك منه، وهذا التدافع هو خير للبشرية؛ لأنه يدفع الفساد في الأرض: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥١) أي أن الله سبحانه وتعالى يدفع أهل الباطل بأهل الحق.

(١) المصدر السابق، ص ٦٩.

والتدافع يحفز قوى الإنسان، ويقوي شخصيته في التغلب على التحديات، ويدعوه إلى تطوير مواهبه وإمكاناته، فهو مبدأ للتغيير والحركة نحو الأفضل، ومن سنن الله أنه لا يصلح عمل المفسدين، أي لا يديمه بل يظهر بطلانه، وقد تسرع بعض الكتاب العرب واستخفوا بنظرية «صراع الحضارات» التي كتب عنها «هنتنغتون» لأن مبدأ الصراع كما قلنا سنة كونية، مع أن هذا الكاتب لا يتكلم عن الصراع كفكرة تبحث عن مصلحة الإنسان، ولكنه يبحث عن آليات الصراع المحققة لمصلحة الحضارة الغربية.

مقاومة العولمة:

من الملاحظ أن المقاومة لهذه «العولمة» بدأت تشتد بين صفوف فئات شتى من المجتمع، ومن أحزاب الخضر في أوروبا وأمريكا لما يرونه من أخطار على البيئة، ومن علماء وشخصيات سياسية، بسبب شعورهم بخطورة هذا الأمر على الدول، فالمظاهرات التي قامت في المدن التي يجتمع فيها السبعة الكبار (G-7) مثل مظاهرات (سياتل) وروما وإيفيان تدل على معرفة هؤلاء بأخطارها على الديمقراطية، كما تدل على معرفتهم بالمؤسسات المولدة «للعولمة» مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.. وقد يقال: إن اليساريين الذين فقدوا مرجعيتهم (الاتحاد السوفيتي) صلبوا جام غضبهم على اقتصاد السوق، وقد يكون هذا في بداية مقاومة «العولمة»، أما اليوم فإن تيارات كثيرة تناهض «العولمة»، ففرنسا وألمانيا مثلاً تستكفان أن تصوغ لهما أمريكا طريقة حياتهما، والمسلمون على رأس هذه التيارات؛ لأن لهم نظرهم وثقافتهم الخاصة في موضوع المال والإعلام والدولة.. فالاقتصاد عندهم جزء من منظومة شاملة، وهو مرتبط بالفرد والمجتمع.

وأصحاب «العولمة» يعلمون مدى قدرة الدين والمبادئ الأخلاقية على المقاومة «والإسلام بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المستمر في الانتشار على المستوى العالمي هو الدين الوحيد المستعد للمنازلة والكفاح»^(١). وعلى المسلمين إذا أرادوا الوقوف في وجه «العولمة» أن يواجهوا الواقع ولا يتهربوا منه بالخطاب الانتقادي بل بتقديم البديل، فالعالم الإسلامي عالم واسع جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، وهذا يؤهله لمبادرة متماسكة تربوياً واقتصادياً مثل تأسيس كتلة اقتصادية موحدة، ونظام معرفي أكاديمي مشترك. ويجب أن تكون مبادرة كبيرة وليست إقليمية، ولا مبعثرة، مع أن الذي نلاحظه - مع الأسف - أن الدولة القطرية تتخلى عن السيادة الوطنية؛ أمام اتفاقات (الجات) وتمسك بالسيادة الوطنية في العلاقات العربية - العربية، وتمرول لمشاريع مع الغرب وتراجع عن المعاهدات العربية - العربية بحجة السيادة الوطنية؛ وعلى المسلمين أن يقوموا بتجديد الإسلام من داخله، وإنتاج ثقافتهم إنتاجاً يقويها ويغنيها، وإشاعة اللغة العربية لتكون لغة العلم والثقافة للشعوب الإسلامية، لتقابل «عولمة» اللغة الإنكليزية.

إن المقاومة تكون بإشاعة التواصل والتعاون بين شعوب العالم الإسلامي لكسر حواجز اليأس الذي بدأ يرمي بثقله علينا، وتكون بالوعي بحقيقة الرسالة الإسلامية وإنسانيتها واستيعابها، شعوباً مختلفة وثقافات مختلفة، فكما يقتضي الأمر مناهضة الاستبداد داخل دولة ما، فإنه يتوجب مناهضة الاستبداد بين الدول، فنرفض سيطرة دولة واحدة على باقي الدول، وكما ندافع عن حقوق الإنسان داخل وطنه ندافع عن حقوق الشعوب تجاه الدول الكبيرة.

(١) المصدر السابق، ص ٦٤.

إن مقاومة «العولمة» تكون أيضاً بالثقة بالله وأن النصر من عنده، وأن تداول الأيام بين الناس من سننه سبحانه وتعالى.. وكل حضارة تستنكف عن عبادة الله هي حضارة زائفة.. وكل القوى العظمى التي تكبرت في الأرض وأصابها داء الغرور كان مصيرها الإنهيار.. إن مقاومة «العولمة» لا تعني أبداً الانغلاق على الذات وعدم الاستفادة من التقنية الحديثة، التي قربت المسافات وجعلت العالم يطلع على ما يجري من أحداث في كل دقيقة «فالنموذج الحضاري اليوم فيه من ألوان التقدم ما هو نافع للناس، وفيه انتكاسات روحية، ويجب أن نفصل بين الأمرين»^(١).

وعندما يقال: كيف تقبلون شيئاً هو من أدوات «العولمة» وترفضون أشياء؟ فالجواب، إن هذه التقنية علم، والعلم مشاع بين البشر، كما ذكرنا سابقاً، أما «العولمة» فهي تسلط واختراق ثقافي؛ فالمسلم لا يقف موقفاً سلبياً مرضياً تجاه أي شيء يصدر عن (الغير) ولو كان صحيحاً، وحتى لا يكون حاله إما مُتَّهماً أو مُتَّهماً، كما يقول مالك بن نبي، رحمه الله، وهذا هو الفرق بين «العولمة» والعالمية.. فإذا كان المقصود بالأخيرة تبادل الخبرات أو التبادل في ميدان العلم أو الإطلاع على ما عند الآخرين وأخذ ما يناسبنا، فهذا لا يرفضه أحد، ولا نستطيع كمسلمين قطع العلاقة تماماً مع حضارة تمثل أحد التجارب الإنسانية، فالرفض الكلي غير صحيح، وكذلك القبول المطلق غير صحيح، بل يجب على المسلمين المساهمة في العلم وليس الاستهلاك فقط، فهو اشتراك جزئي بمعنى حصّة المجتمع في المعرفة المولدة للتقنية، ولا بد من تنظيم العلاقة مع الغرب، ولكن ليس على حساب حقوق المسلمين وتميزهم الحضاري.

(١) محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص ٤٨.

الإسلام ومستقبل العولمة

إن المسلمين يملكون من قرآئهم وشريعتهم آليات البدائل عن «العولمة» الرأسمالية، التي يراد فرضها على العالم وعلى الشعوب الإسلامية بشكل خاص. فالنظام الربوي هو أس الرذائل في النظام الغربي للاقتصاد، وهو الذي كدس الأموال لدى المصارف التي تحولت إلى آلة من آلات الرأسمالية الجديدة، التي لا ترقب في الإنسان إلا ولا ذمة، والنظام الإسلامي في الاقتصاد واضح في الأساس والتفاصيل، وإن نجاح تجربة البنوك الإسلامية (وإن كان نجاحاً جزئياً) إلا أنه يعتبر مقدمة في هذا السبيل، كما أن صمود ماليزيا أمام الضغوط العالمية هو مؤشر أيضاً على إمكانية المقاومة والبدائل.

وإذا كانت السمة العامة «للعولمة» هي القهر والإلزام، فإن السمة الكبرى للإسلام هي عدم الإكراه: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩) رغم أنه الدين الحق الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى لعباده.

وقد بعث الله الأنبياء وأنزل الكتب وترك الإنسان لفطرته وعقله ليفكر في حسنات هذا الدين - ويفكر في مصيره - وليتأمل الكون وخالقه، قال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ ﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْعُقَبَةَ﴾ (البلد: ١٠-١١).

والإسلام يقر بالاختلاف بين معتنقيه مع عدم التعرض للثوابت المعروفة، ولا يجعل منهم نسخاً مكررة، فهل تنجح نظرية تريد فرض نفسها على البشرية، وفرض عصر السوق، وأن الرأسمالية لا يحدها شيء، ولا يقف في وجهها شيء، ومن يعاند ويرفض فسوف يتدخل أصحاب الشأن «العولمة» عسكرياً؟

هذه «العولمة».. «بادئ ذي بدء مخالفة لقدر مسبق من أقدار الله، ألا يكون الناس أمة واحدة على الإيمان أو الكفر: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ...» (هود: ١١٨-١١٩).

فكل محاولة لصبغ الناس كلهم صبغة واحدة، هي محاولة فاشلة»^(١). وإذا كانت أمريكا (رأس العوالم) من الضخامة بحيث يصعب على القوى العالمية مجاراتها أو التصدي لها، فليست القوة في نهاية الأمر هي التي تقرر مصير العالم، عدا ما تعانیه أمريكا نفسها من تصدعات في داخلها.

فهناك (٢٨) مليون مواطن أمريكي قد حصنوا أنفسهم في أبنية سكنية محروسة.. وقد فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم، وذكرت صحيفة (الغارديان) البريطانية في عددها ٢٠٠٣/٥/٢، أن ثلث السكان في الولايات المتحدة، الذي تتجاوز أعمارهم (١٢) سنة تناولوا المخدرات، وقال «ستيف وايت»، أحد المسؤولين عن تدمير محاصيل المخدرات في الولايات المتحدة: إن تلك المحاصيل هي أكبر مدخول نقدي للبلاد، ويقدر بـ (٢٥) بليون دولار، كما أفادت الصحيفة أن المدخول الثاني النقدي غير المرئي هو أفلام الإباحة الجنسية التي تجاوز ربحها عام ٢٠٠١م (٧٥٩) مليون دولار.

هذه الليبرالية الجديدة ستزول؛ لأنها من رحم واحدة هي والشيوعية، وهما من إنتاج القرن التاسع عشر.. فهل هي شيء لا مرد له، كما يروج لها، أم أنها قابلة للارتداد؛ لأنها تحمل في ثناياها التناقضات؟

(١) المصدر السابق، ص ٥٧.

يتوقع «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة سابقاً، وكذلك المفكر الفرنسي «جاك أتالي» يتوقعان انهياراً وشيكاً للحضارة الغربية، بسبب العجز عن إيجاد هامش مصالحة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم العليا من جهة، وبين اقتصاد السوق من جهة أخرى.

وهناك بوادر تكتل صيني أوروبي يجعل من اللحظة الأمريكية لحظة نسبية؛ وعلى العالم الإسلامي أن يكون حاضراً، وأن يكون له دور في عالم متعدد الأعراق والثقافات؛ وأن العجز عن التحدي هو بدء الموت الحضاري.

وإذا كان المسلم لا يعلم كثيراً عن المستقبل، فالغيب بيد الله، إلا أن الإسلام نفسه يأمر أتباعه بالاحتفاظ بأعلى درجات الإيمان وأعلى درجات الاعتزاز بالقيم الإسلامية، وأن يوطنوا العزم على الاعتقاد بأن ما يجري من التحولات التي تجثم على الصدور ليست إلا صورة من صور الصراع في هذه الحياة، وليس قدراً لا مرد له، «إننا نعيش فترة انتقالية كبرى، ليست نهاية التاريخ، بل بداية تاريخ جديد»^(١).

والإسلام يأمر أتباعه بالاستعداد للمستقبل، حتى لا يكونوا فريسة سهلة لباقي الحضارات والمدنيات.

والشعوب مهما كانت ضعيفة عسكرياً لا تقبل أن تداس كرامتها، ولا تقبل التطاول على ثقافتها، ولكنها حين تشعر بالعزة والاحترام فهي تستفيد مما عند الآخرين.

(١) المهدي المنجرة، القدس العربي، ٥/١٠/٢٠٠٢م.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

كيف نتعامل مع ظاهرة العولمة؟

الدكتور عبد الله حسن زروق^(*)

العولمة ظاهرة استغلالية، لا يستفيد منها كل الناس.. وهي انتصار لثقافات الغرب على الثقافات الأخرى.. ويقتضي التعامل معها: استخدام آلياتها بكفاءة، خاصة وسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب الدعوة إلى نظام عالمي تكون فيه قيم الإسلام دستوراً ينظم علاقات الناس.

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة بيان طريقة التعامل مع ظاهرة «العولمة» ووضع منهجية لهذا التعامل، الأمر الذي يقتضي فهم الظاهرة، لأنه إذا لم نفهم الظاهرة فإننا لا نستطيع تقييمها، وإذا لم نستطيع تقييمها يكون موقفنا منها إما رفضاً وعداءً غير مؤسس، وإما تبعية وتقليداً دون وعي، أو حيرةً وضياًعاً. وفهم الظاهرة يتطلب تعريفها ومعرفة أسباب نشأتها وأسبابها الفاعلة، ويقتضي مناقشة الخلاف حول التعريف. ولتعميق الفهم للظاهرة سيتناول الباحث الجدل الدائر بين الشاكين في الظاهرة والمثبتين لها.

(*) باحث أكاديمي.. (السودان).

المثبتون يعتقدون أن النظام العالمي يجسد ظاهرة «العولمة»، والشاكّون يعتقدون أن الظاهرة لم تشكل بعد وأنها تحوي تناقضات.

ومن أهم الأسئلة، التي ينبغي الإجابة عنها لكي نحدد طريقة التعامل مع «العولمة»:

- هل ظاهرة «العولمة» حتمية أم أنها قصدية تعتمد على إرادة الفاعلين؟

- وما هي العوامل الموضوعية التي تؤدي إلى تحقيقها؟

- ما هي إيجابيات «العولمة» وسلبياتها؟

وكذلك من الأسئلة المهمة التي سيطرحها الباحث:

- هل اضمحل دور الدولة في المسرح السياسي العالمي؟

- وهل - كما تنبأ بعضهم - سيتلاشى دورها فيه بالكامل؟

وسيتناول البحث أيضاً قضية الثقافة والهوية و«العولمة»، ويناقش النظريات

المختلفة لتفسير الظاهرة، ويستعرض ويحلل حالة النظام العالمي في الآونة الأخيرة. إن

الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية لوضع استراتيجية للتعامل مع الظاهرة. وهذه

الاستراتيجية في مجملها تتمثل في تحديد أسس النظام العالمي، وغاياته، والآليات التي

تحقق هذه الغايات.. وتشمل الاستراتيجية أيضاً معرفة واقع العالم الإسلامي، وقيم

ومبادئ المجتمع المسلم، وكيفية التأثير على النظام العالمي لتحقيق هذه القيم والمبادئ،

والمحافظة عليها.

تعريف العولمة:

نبدأ بتعريف أولي «للعولمة»: «العولمة» هي شبكة معقدة من الصلات، التي تعني

أن حياتنا تُشكّل بطريقة متزايدة بالحوادث التي تحدث والقرارات التي تصدر بعيداً

جداً عنا. فمثلاً قد تتأثر أسعار المنازل في بلد ما في أقصى جنوب الكرة الأرضية

بزيادة معدلات الفائدة في بلد آخر في أقصى شمال الكرة الأرضية، والتي بدورها قد

تتأثر بمضاربات العملة في بلد آخر^(١). إن العالم الذي تتم عولته تزول فيه الحدود والحواجز ويزداد فيه الاعتماد المتبادل.

وعرف محمد الأطرش «العولمة» بأنها: تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافة والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساس في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية متعددة القوميات^(٢).

وحدد الدارسون أهم مجالات «العولمة» بالمجال الاقتصادي والسياسي والثقافي. «فالعولمة» الاقتصادية تعني عموماً سيادة القيم الليبرالية الرأسمالية، وتحرير الأسواق والأسعار، ونمو القطاع الخاص، وخصخصة القطاع العام، وإزالة التعريفات الجمركية، والتكليف الميكلي.. وتعني «العولمة» السياسية العمل بالنظام الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ التعددية.. وتعني «العولمة» الثقافية التجانس الثقافي، وثقافة الحرية والقيم الليبرالية، وثقافة العلم والعقلانية، والثقافة التقدمية^(٣).. ومجمل القول: إنها تهدف إلى تقدم وتطور كل الناس وكل البلدان والشعوب.

«النظام العالمي حسب رؤية هؤلاء الدارسين نظامٌ رشيد يضم العالم بأسره. فلم يعد هنالك انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، وبين الداخل والخارج، وهو يحاول أن يضمن الاستقرار والعدل للمجتمع بما في ذلك المجتمعات الصغيرة،

(١) Balyis, John and Steve Smith, The Globalization of world Politics, Oxford University Press, Oxford, 1998, pp.14-15.

(٢) الخولي (أسامة أمين)، محرر، العولمة والعرب، بحث بعنوان: العرب والعولمة، ما العمل؟ لمحمد الأطرش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤١٢.

(٣) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة لعبد الله حسن زروق، جامعة قطر، ٢٠٠٠م، الدوحة، ص ٥٢٢.

ويضمن حقوق الإنسان للأفراد. وهو سينجز ذلك من خلال مؤسسات دولية رشيدة مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمات البنك الدولي، وقوات الطوارئ الدولية، وسيتم كل هذا ضمن ما يقال له الشرعية الدولية»^(١).

نشأة العولمة وأسباب حدوثها:

هنالك عدة آراء ونظريات تتحدث عن نشأة «العولمة»، منها:

١- النظرية التي تقول: إنها عملية مستمرة منذ فجر التاريخ، ولكن هذه العملية تسارعت فجأة في الآونة الأخيرة^(٢).

٢- والتي تقول: «العولمة» ظاهرة متزامنة مع الحداثة والثورة الصناعية والتحول الرأسمالي، مع تسارع هذه العوامل في الآونة الأخيرة^(٣).

٣- وكذلك التي تقول: «العولمة» ظاهرة جديدة، مرتبطة بتغيرات اجتماعية تسمى: ما بعد الفترة الصناعية، وما بعد الحداثة، وتفكك الرأسمالية^(٤).

- لقد كانت هنالك «عولمة» عبر التاريخ، تعلو وتنخفض، عن طريق التوسع والغزو وعن طريق التجارة وعن طريق نشر العقائد والأفكار الدينية، المسيحية والإسلام. فعلى سبيل المثال: حاول رجال الدين المسيحي «عولمة» المسيحية، ولقد قوي هذا الاتجاه خاصة بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين الأول للمسيحية، وكذلك فقد خرج دعاة الإسلام بالدين الجديد إلى خارج الجزيرة العربية، وانتشر في شتى بقاع الأرض.

(١) المسيري (عبد الوهاب)، النظام العالمي الجديد، عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة، مجلة المعرفة، العدد ٤٦، أبريل، مايو ١٩٩٩م، ص ١٨٠.

(٢) Waters, Malcom , Globalization, Rout ledge, London and New Yourk, 1998, p. 4 .

(٣) Ibid.p. 18.

(٤) Ibid. p. 4.

ولقد ساهم في «عولمة» كوكبنا هذا رجلان هما: (فاسكو داجاما)، (وكروستوفر كولبس). فقد وسعت فتوحاتهما من العالم المعروف آنذاك^(١).

- وهنالك من يرى أن «العولمة» بدأت مع بداية الحداثة، والحداثة تعني عقلانية التفكير والتنظيم، وتعني التعامل والسيطرة على الطبيعة والمجتمعات، وأدى هذا الاتجاه إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، كما أدت الحداثة في رأي بعضهم إلى العلمانية وفصل الدولة والعلم عن الدين، وربما إلى اتجاهات معادية للدين، واقتربت الحداثة بالرأسمالية الصناعية، والرأسمالية تعني ملكية وسائل الإنتاج للأفراد، وتعني السوق الحر وتعني الاستهلاكية.

ولقد أدت الرأسمالية، بجانب زيادة الإنتاج، إلى تفاوت بين أفراد المجتمع، وإلى الاستغلال، وإلى غربة الإنسان^(٢).

وأخيراً، فإن الحداثة قد أدت إلى ظهور الدولة القومية.. وكل هذه العوامل أدت إلى تجانس الثقافات، وقللت من الانتماء إلى القيم الوطنية.

إن الرأسمالية كانت عاملاً من عوامل «العولمة»، لأن الرأسمالية تحتاج إلى أسواق لتزيد من إنتاجها وربحها، ولذلك فهي توجد علاقات في كل مكان. من ناحية أخرى، فإن رغبات المستهلكين قد تكون في سلع لا تتوفر في بلادهم^(٣).

- فترة ما بعد الصناعة وما بعد الحداثة: صار عدد الذين يعملون في الخدمات أكثر من الذين يعملون في إنتاج السلع الخام والسلع المصنوعة^(٤) وصارت أعمالهم ذات طبيعة مهنية متخصصة، وبالإضافة إلى هذا فإن العلوم النظرية صارت أكثر أهمية من العلوم العملية، وصارت التكنولوجيا المهمة ليست مادية، لكنها ذهنية

(١) Mazrui, Ali, A. Globalization, Islam and the West Between Homogenization and Hegemonization, The American Journal of Social Sciences, (Ajiss), 1998, vol (5), No.3.

(٢) Bilton, Tony and others, Introduction to Sociology, Macmillan Press LTD, London, 1997, p.55.

(٣) Waters, Malcom, Globalization, p. 6.

(٤) Ibid. p. 18.

عقلية، وصارت الشركات تنتج في الوقت المناسب ما يطلبه المستهلك، فهي تتنبأ بالطلب المعين، وعندما يتحقق الطلب تكون السلعة أو الخدمة قد تم إنتاجها وتقدم للمستهلك تواءً، وصار المنتج ينتج لفئات معينة حسب رغبتها^(١).

الأسباب الفاعلة:

هنالك جملة من الأسباب الفاعلة، التي إذا تحققت تعولم النظام العالمي، وسوف نعدد بعضاً منها دون تحليل:

- ١- طرق الاتصالات ووسائل الإعلام والدعاية، كالفضائيات و«الإنترنت» والأقمار الصناعية.... إلخ.
- ٢- الشركات متعددة الجنسيات.
- ٣- المنظمات الدولية، كهيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمات المجتمع المدني العالمية.
- ٤- القانون الدولي والمبادئ الديمقراطية والليبرالية.
- ٥- آليات الحرب المتطورة.
- ٦- أساليب التجسس.

إشكالية التعريف:

هنالك خلاف حول تعريف ظاهرة «العولمة»، وما ذكرنا من تعريف يمكن الإشارة إليه بالتعريف الموضوعي، الذي يفسر الظاهرة بعوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وقيم سياسية، ولكن بجانب هذا التعريف هنالك تعريف منافس يعرف «العولمة» بكونها هيمنة دولة أو هيمنة دول، فالدولة أو الدول المهيمنة تسيطر على التدفقات الرئيسية، المالية والتقنية والعلمية، للسوق العالمية، كما تسيطر على

Ibid. p. 18. (١)

المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وتملك ترسانة أسلحة كبيرة، وتتفوق على الدول الأخرى في كل هذه المجالات، وتهدف إلى المحافظة على هذا التفوق، وتعمل على إضعاف المنافسين بشتى الوسائل والطرق.. ولقد عبر «هانتغتون» أصدق تعبير عن سياسة الهيمنة هذه، وكشف عن آلياتها، وفيما يلي جملة من هذه الآليات التي ذكرها:

١- التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والإعلامي، والحفاظ على هذا التفوق^(١).

٢- إنشاء تكتلات تابعة للدولة المهيمنة وتحت إمرتها، كحلف شمال الأطلسي.

٣- تحطيم قدرة المنافس عسكرياً واقتصادياً.

٤- دعم الحركات المعارضة والحركات الانفصالية في الدول التي تقف ضد مشروع الهيمنة.

٥- الاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالتقنية العالية، وعدم السماح للآخرين بالحصول عليها، والتأكد من أنها في سرية تامة^(٢).

٦- العمل ضد وحدة البلدان التي تقف ضد مشروع الهيمنة.

٧- تشجيع الخلافات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، وجعلها في حالة نزاع وصراع دائم فيما بينها^(٣).

٨- جعل الدول في حالة اعتماد اقتصادي وأمني (الأسلحة الحربية) وغذائي (سلاح القمح) دائم.

(١) هانتغتون (صمويل)، الصدام بين الحضارات، مركز للدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ببيروت، ١٩٩٥م، ص ٤١.
(٢) ومثال على ذلك عدم بيع الولايات المتحدة تقنية الأقمار الصناعية للصين، بحجة إمكانية استخدام الصين لها في أغراض حربية.

(٣) هانتغتون (صمويل) مصدر سابق، ص ٤١.

٩- الحصار والمقاطعة والعقوبات والضربات العسكرية، لإضعاف الدول غير التابعة وتخطيط بنيتها التحتية.

١٠- تمهيش الأمم المتحدة واتخاذ القرارات خارجها، بخلق تكتلات خارجها تحل محلها، كما حدث في كوسوفا، أو جعل الأمم المتحدة أداة لتنفيذ قراراتها، ومحاولة الهيمنة على المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١١- استخدام القيم في عملية الهيمنة، كمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الدول غير التابعة، بحجة أن هذه الدول تخرق هذه المبادئ وصرف النظر عن الدول التابعة التي قد تكون أشد خرقاً لها، في ازدواجية واضحة في تطبيق المعايير.

١٢- استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

١٣- اتخاذ أساليب التشهير، عبر وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، بالدول غير التابعة، ووصفها بالإرهاب وتهديد الأمن العالمي وخرق حقوق الإنسان، وإصدار التقارير المصحفة ضد التي تدعي أنها قامت بهذه المخالفات (إدانة بعض الدول بالإرهاب وتجارة الرق وعدم إعطاء الأقليات حقوقها).

أما التعريف الموضوعي فهو يركز على العوامل الموضوعية والأسباب الفاعلة «للعولمة»، وعلى إمكانية دخول كل الدول في المنافسة إذا أخذت بأسباب القوة وآليات التقدم والسيطرة، واستفادت من إمكانياتها. والتعريف الموضوعي لا ينكر وجود ظاهرة «العولمة» ولا يقلل من شأنها، ولكنه لا يستسلم لها، لأنه إذا استطاعت القوى الكبرى أن تهيمن على العالم، فليس معنى هذا أنه يحق لها ذلك.

إن مشروع الهيمنة يمكن أن يقاوم ويمكن التصدي له، وذلك بخلق تكتلات قوية وبالإبقاء على وظائف الدولة وعلى تقويتها، وإذا افترضنا تلاشي الدولة وعدم التمكن من إنشاء تكتلات إقليمية - وهو أمر مستبعد - فإنه من أضعف الإيمان أن

نطالب بنظام عالمي عادل يأخذ في الاعتبار مصلحة «الكل» وكسب الرأي العالمي ورأي المواطن في الدول المهيمنة، عن طريق اللوبي الإسلامي والعربي وشتى الوسائل، وفي اعتقادنا أن هذه الوسائل يمكن أن تعمل جميعها متوازية، وجميعها ممكنة وفعالة.

«العولمة».. هل هي حقيقة أم أسطورة؟

يقول الشكّاك: إن خطاب «العولمة» خطاب أيديولوجي، ويمثل أسطورة تساعد في تبرير المشروع العالمي لليبرالية الحديثة، بخلق سوق عالمي يعزز الرأسمالية^(١). ويرتبط موقف الشكّاك عادةً بموقف الماركسيين والواقعيين. حيث تعتبر الماركسية التقليدية الرأسمالية نظاماً اجتماعياً يتحكم فيه منطق توسعي لكي يقي على الربح المستمر، باستغلاله دائماً أسواقاً جديدة، ولكي تبقى الرأسمالية ينبغي أن تتوسع جغرافياً.

إن إمبريالية هذا العصر تخلق آليات متعددة^(٢) للضبط والمراقبة، منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودول الثمانية. ويصف الماركسيون هذا العصر بأنه عصرٌ قَمِيمٍ عليه إمبريالية الغرب، وليس عصر «عولمة»^(٣).

وتعتبر الواقعية النظام العالمي الحالي يتكون أساساً عن طريق من هو أقوى اقتصادياً وعسكرياً من دول العالم. إن النظام العالمي يقوم على سياسات وخيارات القوى العظمى. إن النظام العالمي الذي يعتمد استقراره على ممارسة دولة للقوة يؤدي إلى انحياز دول العالم بعضها إلى بعض، وهذا يعني أنه من غير المتوقع تاريخياً أن يستمر هذا النظام، لأن قوة الدولة المهيمنة لها أمد زمني محدود، وحالة العالم هذه في نهاية المطاف حالة مؤقتة وعارضة^(٤).

(١) Held, David and Anthony Mc Grew (editors), The Global Transformation Reader, The Great Globalization Debate by David Held and Anthony Mc Grew, Polity Press, Cambridge, zoo,p.4.

Ibid. p. 5. (٢)

Ibid. p. 5. (٣)

Ibid. p. 5. (٤)

إن القائلين «بالعولمة» لا يقبلون هذه الحجج لكنهم لا ينكرون أن «العولمة» تخدم مصالح القوى العظمى، ويقولون: إنها نتيجة تغيرات في بنية النظام الاجتماعي الحديث؛ ويظهر هذا في اعتقادهم، ضمن ما يظهر، في ظهور الشركات متعددة الجنسيات وأسواق الأوراق المالية، ورواج الثقافة الشعبية، وفساد البيئة العالمية^(١).

ولا يقول المثبتون لظاهرة «العولمة» جميعهم بتطور حتمي يؤدي إليها، وإنما يقولون: إنها تدفع المجتمعات وتجذبها في اتجاهات مختلفة، فهي قد تؤدي إلى التعاون، وقد تؤدي إلى النزاع، وقد تؤدي إلى التكامل، أو التفكك، أو إلى الإقصاء، أو إلى الاحتواء، أو إلى التلاقي، أو التشتت، أو إلى النظام، أو إلى الفوضى.. وأصحاب «العولمة» يدعون إلى مفهوم مفتوح للتغير نحو «العولمة» بدلاً من مفهوم محدد ورؤيا أحادية لعالم معلوم.

يظهر مما سبق، ومما سيأتي، أن الخلاف بين المثبتين «للعولمة» والشكاك هو خلافٌ حول ما هو واقعٌ بالفعل، وخلافٌ حول القوى التي تسبب هذا الواقع، وخلافٌ في بعض الأحيان حول تفسير هذا الواقع.. فالمثبتون «للعولمة»، سواءً أكانوا مؤيدين أو معارضين لها يقولون: إن «العولمة» تشير إلى تحولات جذرية وثرية في مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية، ومن هذه التحولات تحولاتٌ أساسية في زيادة معدل التجارة العالمية والمعاملات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي وفرت وصول الرسائل والصور في جميع أرجاء العالم.. ومما قوى هذا الاتجاه، بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ضرورة الأمن العالمي^(٢).

أما الشكاك فيرون أنه حدث تضخيمٌ مقصود لظاهرة «العولمة» لأغراضٍ سياسية، إذ أنه - حسب رأيهم - أن «العولمة» ما هي إلا شكلٌ من أشكال

libd. p. 6. (١)

Heywood (Andrew), Politics , Palgrwe, Hampshire and New York, 2002,P. 141. (٢)

استعمار الرأسمالية، ويصرون على أن معظم النشاط الاقتصادي يكون داخل الدولة وليس عبر حدودها^(١).. ويقول بعضهم: إن ظاهرة «العولمة» تحوي تناقضات واضحة، وفي أحسن تقدير أنها لم تتشكل بعد.

قيود على نظرية العولمة (عدم تحقق مفهوم العولمة تحققاً كاملاً):

فيما يلي جملة من القيود على نظرية «العولمة»، بل بالأحرى جملة من التناقضات داخل النظرية:

- تدعي نظرية «العولمة» الانفتاح وحرية الأسواق، وأن العالم صار قرية واحدة، وأن «العولمة» عملية طبيعية حتمية... إلخ، وهو أمر لا يقوى على الاختبار^(٢).

- إن معظم ما تقوله نظرية «العولمة» يفتقد العمق التاريخي.

- إن بعض النظريات تصف الحالة الراهنة للعالم على أنها حالة فريدة وثابتة ومستقرة، وهذا غير صحيح^(٣).

- إن النظام الاقتصادي اليوم لا يمثل ظاهرة ما سمي «بالقرية العالمية» في التاريخ، وهو أقل انفتاحاً إذا ما قارناه بالاقتصاد العالمي ما بين ١٨٧٠-١٩١٤ م.

- إن الشركات متعددة الجنسيات محدودة العدد نسبياً، وأن معظم الشركات شركات قومية لكنها تتاجر عالمياً، وليس هنالك انتقال لرأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، لأن الاستثمارات متركزة في الدول المتقدمة، فهي متركزة في ثلاث كتل: أوروبا، شمال أمريكا، واليابان، وهذه الكتل هي التي تضبط وتنظم الاقتصاد العالمي، فكيف يكون الاقتصاد عالمياً والحال هذه؟

(١) Ibid., P. 141-142.

(٢) Water, Malcom, Globalization, P. 9.

(٣) Ibid. P.P.9-10.

- إن أثر «العولمة» ليس متساوياً في كل المجتمعات، فإن هنالك أناساً لم يستخدموا التلفون قط في حياتهم، والصحيح أن «العولمة» يمكن تطبيقها في العالم المتقدم فقط^(١).

- إن «العولمة» انتصار لثقافات الغرب، ونظرتها للكون، وأسلوب حياته، على حساب وجهة نظر الثقافات الأخرى^(٢).

- ليس كل الناس يستفيدون من «العولمة»، فهناك عدد من الخاسرين، وهؤلاء الخاسرون هم الدول الفقيرة ومواطنوها، التي يتم استغلالها بواسطة الدولة الغنية القوية التي تمتلك تقنيات عالية^(٣).

- إن «العولمة» ليست ظاهرة استعمارية (استعماراً ثقافياً) فقط، ولكنها ظاهرة استغلالية، ويصعب محاسبة الكيانات العالمية القوية التي تقوم بهذا النوع من الاستغلال.. «إذا رغبت دولة ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلباً في أرباح أحد فروع هذه الشركات قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع (ونقله) إلى مكان آخر، وهذا يحد ذاته يشكل رادعاً للدولة المضيفة عن اتباع سياسة تجاه الشركة تعتبرها الأخيرة غير مناسبة»^(٤).

- ما زالت الدول الكبرى تحمي اقتصادها ولا تطبق مبدأ حرية التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية، والدليل على ذلك ما عرف مؤخراً «بحرب تجارة الموز» بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إذ هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الاتحاد الأوروبي، إذا لم يحل النزاع حول تجارة الموز، وتبرر الولايات المتحدة موقفها هذا باقحامها الاتحاد الأوروبي بممارسات تجارية غير منصفة من خلال محاباتها لواردات الموز من المستعمرات السابقة - أفريقيا، ودول الكاريبي - على حساب

Ibid. P. 10. (١)

Ibid. P. 10. (٢)

Ibid. P. 10. (٣)

Ibid. P. 10. (٤)

واردات الموز من مزارع بلدان أمريكا اللاتينية المملوكة لمعظمها لشركات من الولايات المتحدة الأمريكية، فأعطت الولايات المتحدة نفسها الحق في فرض عقوبات من طرف واحد متخفية في ذلك منظمة التجارة الدولية، بدعوى أن الممارسة غير منصفة أو بالأحرى لا تتوافق مع المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، فكيف يستقيم هذا من الدعوة إلى حرية التجارة دون مراعاة لظروف البلدان النامية التي لم تستكمل هياكلها الإنتاجية^(١)؟

وللولايات المتحدة مواقف مماثلة فيما عرف بمشكلة الحديد الصلب، حيث وضعت رسوماً جمركية على واردات الحديد الصلب لحماية صناعتها، مما جعل اليابان ودول أوربا تتخذ إجراءات مضادة.. وكذلك موقفها من معاهدة «كيوتو»، ومعاهدة تحريم الألغام الفردية، وغيرها من المواقف.

«العولمة».. هل هي حتمية أم اختيارية؟

هل «العولمة» تنتج عن أسباب حتمية، أم أنها تنتج عن أسباب قصدية تعتمد على إرادة الفاعلين؟ وهل هنالك عوامل خارج إرادة الإنسان تحتم حدوثها؟ وهل هي مفروضة علينا، لا خيار لنا فيها، أم هي سياسات ذاتية من الممكن تجنبها^(٢)؟ وبعبارة أخرى: هل هنالك عوامل موضوعية تحتم حدوثها ولا خيار للمجتمعات البشرية فيها؟

الإجابة عن هذا السؤال: نعم.. هنالك عوامل موضوعية، ولكن وجود عوامل موضوعية وقوانين تحكم تغير المجتمعات وتطورها لا يمنع من أن يكون للإنسان دور في هذا التغير وفي هذا التطور، ولا تعارض بين وجود عوامل موضوعية وبين فاعلية الإنسان في الأخذ بزمام هذه العوامل والتحكم فيها لخدمة مصالحه ومقاصده، ولكن

(١) عبد الفضيل (محمود)، مصر ورياح العولمة، دار الهلال ١٩٩٩م، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) الخولي (أسامة) محرر، العولمة والعرب، ص ٤١٣.

السؤال هو: هل في الإمكان بالفعل، حسب معطيات واقع المجتمعات العربية والإسلامية ومعطيات النظام العالمي، أن تكون للفرد أو الجماعة في أمتنا العربية والإسلامية المقدرة على إحداث هذه السيطرة وهذا التغير؟ وكيف يتم ذلك؟
هنالك عوامل تشكل النظام العالمي مستقلة، نسبياً، عن إرادة المهيمنين عليه، وهنالك عوامل أقل استقلالاً. هذه العوامل الأكثر استقلالاً يمكن الإشارة إليها بإمكانات «العولمة» وآلياتها..

والعالم (المعولم) - كما سبقت الإشارة - لم يُشكل بعد، وأنه في طور التشكيل، وأنه إذا كانت العوامل التي تعمل على تشكيله في يد قوى معينة فإنه سوف يتشكل وفق مصالح تلك القوى. ومما يجعل الأمر أكثر تعقيداً أن هذه الآليات ليست متاحة للجميع، بل الأخطر من ذلك أن هنالك قوة تعمل على عدم تمكين «البعض» من امتلاك هذه الآليات، خاصة آليات القوة العسكرية، وإلى حد ما الآليات الاقتصادية والثقافية، وبذلك تمنعها من المنافسة.

لقد تمت الإشارة إلى بعض هذه الآليات والعوامل الموضوعية عندما تناولنا الأسباب الفاعلة «للعولمة»، والآن نود أن نضيف إليها عوامل وأسباباً أخرى، مع ملاحظة أن بعضها قد يتكرر.

عوامل موضوعية^(١):

١- ثورة الاتصالات التي نتج عنها تقلص الزمان والمكان، عن طريق وسائل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر و«الإنترنت» والتلفون الجوال، بالإضافة إلى سهولة حركة السلع ورؤس الأموال والمعلومات والعمالة.

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، عبد الله حسن زروق، العولمة، ص ٥٣٥-٥٣٧.

٢- هنالك مخاطر تهدد جميع سكان العالم، منها مخاطر البيئة من تلوث وأمراض معدية وأسلحة فتاكة، بجانب الجريمة العالمية المنظمة، وترويج المخدرات والإرهاب (إرهاب الدول والأفراد) ولا تستطيع أي دولة بمفردها التصدي ومواجهة هذه المشكلات أو الوقاية منها.

٣- الاعتماد المتبادل، حيث يصعب على أي دولة اليوم أن تكتفي ذاتياً، لذلك كان من الضروري تقسيم العمل على أسس عالمية.

٤- انتشار النظرة العقلانية والعلمية التي أدت إلى نوع من التجانس الثقافي في العالم.

٥- انتشار أفكار وأساليب للحياة، وأنماط للسلوك، اتسمت بالاجاذبية عبر وسائل الإعلام والدعاية المكثفة والمدرسة بتقنية عالية مؤثرة، كأنواع من الأطعمة والأشربة والزّي والموسيقى والآداب والفنون وأثاث المنازل... إلخ واتضح أنه من الصعب مقاومتها، خاصة عند الشباب، مع عدم وجود بدائل لها نفس الجاذبية.

٦- هنالك مبادئ صار يدعو إليها الغرب في الآونة الأخيرة لها مصداقية ذاتية، وتجذب قبولاً عالمياً، كمبدأ الديمقراطية في الحكم، ومبدأ تداول السلطة وسيادة القانون والتعددية، ومبادئ حقوق الإنسان.

٧- ظهور شركات كبرى متعددة الجنسيات ذات كفاءة عالية وإمكانات ضخمة.

٨- انتشار اللغة الإنجليزية، وقابليتها للانتشار، لأنها صارت لغة علوم العصر المتقدمة.

٩- الهجرة، على الرغم من أن الدول الغربية صارت تحب منها، لأنها كما تقدم صارت تتعارض مع مصالحها.

١٠- ينبغي الإشارة إلى أن من دواعي اعتبار البشرية كياناً واحداً، أن طبيعة الإنسان وأصله شيء واحد، وضرورات بقائه وحاجاته ومصيره واحد.

١١- وأخيراً، تأخر المجتمعات الإسلامية والعربية، وبلدان العالم الثالث، مما يجعل لها قابلية لتقليد ومحاكاة الأقوى والأكثر تقدماً.

هذه الأسباب معظمها موضوعية، فالمخاطر التي تتهدد العالم، على الرغم من أنها من صنع الإنسان، تستدعي تعاوناً وتكاتفاً وترابطاً، وكذلك التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال والمواصلات يمثل سبباً موضوعياً للتأثير والتأثر.

وعلى الرغم من أن الأسباب الأخرى قصدية واختيارية فقد عمل الغرب على إيجادها، كظهور الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار اللغة الإنجليزية، بسبب مكانتها العلمية، وجاذبية بعض أنماط الحياة الغربية كالوسائل التي تساعد في تخفيف عبء العمل والجهد في المنزل «فرن الماكرويف» وآلة غسيل الملابس وآلة غسيل الأواني، ووسائل الرفاهية والنزعة الاستهلاكية عموماً.

لقد أصبح من الضروري أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فقد صار لها تأثير كبير في حياة العرب والمسلمين، ومن الصعب إيقاف استيرادها؛ لأن معظم أفراد شعوبنا ترغب في امتلاكها، فالكُل يسعى لامتلاك سيارة، وامتلاك وسائل الرفاهية والراحة. إن معظم الناس في عالمنا يسعون إلى مستوى أعلى من المعيشة، حسب معايير العصر الحديث.

وليس معنى هذا أن نخضع ونقبل الأمر الواقع ونخترط فيه، لكن ينبغي أن نعتبر أن هذه الاتجاهات صارت واقعاً موضوعياً ينبغي التفكير في طريقة التعامل معه، وقد تكون طريقة التعامل مقاومة هذا الواقع وتغييره.

لقد أوجدت ظاهرة «العولمة» آثاراً عظيمة، نذكر الآثار السلبية منها.. وذكر السلبيات أمر مهم لتحديد كيفية التعامل مع الظاهرة والتحكم فيها.

الآثار السلبية للعولمة^(١):

«تلوح الآن في الأفق حركة «العولمة» مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات، وليس زيادة البطالة، وانخفاض الأجور، وتدهور مستويات المعيشة، وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، وإطلاق آليات السوق، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وهو حصر دورها في (حراسة النظام) وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين.. ليس هذا كله إلا عودة لنفس الأوضاع التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي أبان مرحلة الثورة الصناعية»^(٢).

١- اتضح أن النظام العالمي الجديد غير عادل ومتحيز للدول القوية والمتقدمة، لا يتيح فرصاً متكافئة لجميع دول العالم.

٢- إن ٣٥٨ ملياردير يملكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة^(٣).

٣- أدى النظام العالمي الجديد إلى ارتفاع معدلات البطالة، وسيؤدي إلى ارتفاع أكبر كلما اتسع تطبيقه خاصة بين العمال غير المهرة، وسوف تتأثر بهذه الظاهرة الدول المتقدمة بجانب الدول النامية.

٤- الدول الكبرى تقيد حرية التجارة عندما لا تكون في صالحها، والأمر يرجع إلى اختلاف مصالح الدول.

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، عبد الله حسن زروق، العولمة، ٥٤١-٥٤٠.

(٢) بيتر مارتن (مانس) وهرالد سومان، فخ العولمة، ترجمة عننان عباس، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٨-٩.

(٣) بيتر مارتنين، 'فخ العولمة، ص ١١.

- ٥- سحب الدعم المقدم للفقراء وتسميته تقييداً اقتصادياً^(١).
- ٦- يتعدى النظام العالمي الجديد على الخصوصيات الثقافية للدول، فالحضارات العالمية متعددة، وهنالك عمليات تجرى لحو ذاتية الشعوب، وبذلك سيحرم العالم من مزايا التعدد الثقافي.
- ٧- ازدواجية المعايير: فالدول المهيمنة الكبرى تكيل بمكيالين، مكيال للدول التابعة التي تخدم مصالحها، ومكيال للدول التي تنشد الاستقلال والتي تعمل لمصالح شعوبها وأمتها، وفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمي هذا تكييفاً هيكلياً.
- ٨- نشر الثقافة الاستهلاكية والثقافة المنحلة والسطحية وثقافة تشويه صورة الآخر والثقافة المادية وثقافة العنف والجنس، والثقافة الفارغة التي لا تعطي للحياة معنى ومقصداً رفيعاً.
- ٩- لم تعد العمليات الاقتصادية التي تؤدي إلى الربح عمليات إنتاجية، ولكنها صارت عمليات مضاربات في الأسهم والعمللة تدار بواسطة الكمبيوتر و«الإنترنت» والهواتف الجواله.
- ١٠- الثقافة الموحدة ذات صفة تجريدية بحتة، تعبر عن التسامح والتعددية والخيارات الفردية. وهذه القيم العامة - التسامح، والتعددية، وغيرها - قد تصلح لأن تحكم العلاقة بين الثقافات، وقد تصلح للنظام العالمي، ولكنها قد لا تصلح لنظام مجتمع معين، لأنها في هذه الحالة تحتاج إلى أن يكون لها محتوى محدد، ولكن القوى الغربية تصر على تطبيق هذه المبادئ داخل مجتمعاتها، ولا تعمل على تطبيقها عبر المجتمعات الأخرى.

(١) الخولي، الحرب والعولمة، مرجع سابق، ص ١٦٢.

الدولة والعولمة:

يرى بعض الباحثين أن بداية النظام العالمي ترجع إلى معاهدة وستفاليا (١٦٤٨م)^(١) كما ترجع إلى ظهور القانون الدولي وسيادة الدولة على أراضيها، وعدم تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى معترف بها، لكن الظهور الحقيقي للقانون الدولي كان في القرن العشرين. للدولة الحديثة حدود، وإدارة مركزية، وآليات للإدارة المالية، وتوزيع الموارد، وإصدار القوانين وتنفيذها، ولها جيش نظامي وعلاقات رسمية مع الحكومات والدول الأخرى من خلال الدبلوماسية، وتعلن الحرب، وتفرض الضرائب... إلخ، ويرى الشكاك في ظاهرة «العولمة» أن الدولة مازالت ذات أهمية، وأنها مازالت تمارس وظائفها، ومازالت المؤسسات التعليمية والسياسية والاقتصادية والثقافية تحت مسؤوليتها، وأنه من وظائفها الحيوية أنها تعمل على رفاهية المجتمع، وتعزز من التضامن والتكافل الاجتماعي، وتقوم بالخدمات الصحية^(٢).. ويعتبر الشكاك أن الدولة مازالت حية وفي استطاعتها أن تساوم الناجب^(٣).

من ناحية أخرى فإن الشكاك يعتقدون أنه لا يمكن إزاحة الثقافات القومية عن طريق القوة العالمية، أو عن طريق الثقافة الشعبية العالمية، ويدعمون موقفهم هذا بقولهم: إنه على الرغم من أن وسائل الاتصال الجديدة تُقرب لنا الآخرين وتوفر لنا مدخلاً إليهم، فإنها في الوقت نفسه تخلق وعياً بالاختلاف والتمايز عنهم؛ ويؤكدون أن معرفة (الآخر) لا تعني الاتفاق معه؛ ويقولون: إن للثقافة أثراً كبيراً في حياة الأفراد العامة، وإن الصحافة والتلفزيون المحلي ما زالا لهما رواد كثيرون^(٤).

إن الخوف من الهيمنة، خاصة عندما تعتبر نوعاً من الاستعمار، تثير نوعاً من المقاومة السياسية لدى الشعوب، وتقود إلى إحياء لغات وثقافات الأقلية التي ضعف

Held, David, The Global Transformation Reader, P.9.

(١)
Ibid. P. 10. (٢)
Ibid. P. 11. (٣)
Ibid. P. 16. (٤)

الاهتمام بها، على أن إرادة الهيمنة تنعكس سلبياً على «العولمة» وذلك عن طريق حركات اجتماعية جديدة ضد الرأسمالية وضد حرية التجارة. من ناحية أخرى فإن الدول المتقدمة لم تنجو من الأثر الكبير للتغيرات الثقافية، لأنه في مقابل الكوكاكولا والماكدونالدز فإن الدول المتقدمة صارت تتأثر بالديانات والطب والطرق العلاجية والفنون والآداب غير الغربية^(١).

يشكك كثير من الباحثين في السياسة الدولية في مقولة تلاشي الدولة، وفي المصلحة المترتبة على زوالها، لأنه ليس هنالك دليل على أن الدول القوية والتكتلات الكبرى ستزول أو ستلاشي، ولكن قد تزول الدول الصغرى الضعيفة إذا استمرت في حالة ضعفها. وهل من المستحيل أن تتحول الدول الصغيرة إلى دول قوية إذا ما توفرت ظروف للمنافسة عادلة.

قد يتساءل بعضنا: لماذا الإصرار على بقاء الدولة (كل الدول)؟ الإجابة هي: لأن هناك دولاً ستبقى، ولأجل ذلك يحق لكل أن يبقى ولكن الأهم من ذلك هو أن هنالك ضرورة توجب بقاء هذه الدول، لأن زوالها يعني زوال ثقافات شعوب بأكملها، ويعني أيضاً سيادة ثقافة واحدة هي في الحقيقة ليست جديدة بالسيادة، ولأن زوال الدولة يعني أن ظلماً سيقع عن طريق ممارسات الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. وهذا الظلم وقع بالفعل، وهو نفسه الذي دفع جماعات إلى الثورة والتظاهر في «سياتل» وفي مدن أوربية ضد مشروع «العولمة» وسياساتها الاقتصادية والنقدية غير المنصفة.

إن التاريخ يعلمنا أن الظلم إذا تمت مقاومته زال، وإذا استكان له الناس ساد. وأن الضعيف إذا أخذ بأسباب القوة سينال تلك القوة مهما وضعت أمامه العراقيل. وسوف نقترح طريقة تكون فاعلة - بإذن الله - للتعامل مع «العولمة». أما إذا كانت

(١) Heywood, Andrew, Politics, PP. 138-139.

«العولمة» في مصلحة «الكل» فينبغي للكل أن يعمل لإنجاحها، ولكن ما نرى من تدافع بشأنها بين الدول والتكتلات الكبرى لتحقيق كل منها مصالحه الخاصة يقتضي أن تكون الكيانات الصغيرة جزءاً من هذا التدافع حتى يستقر أمرها على ما ينفع البشرية قاطبة. وسوف نقترح نظاماً عالمياً نعتقد أنه في صالح البشرية جميعاً.

أما إذا قصد «بالعولمة» معنى غير كثيف: أي كل فرد سيتمكن من الاتصال والتعامل مع كل فرد على كوكب الأرض، فإن تحقق ذلك سيعتمد على توفر وسائل الاتصال لكل أفراد العالم، وسيعتمد أيضاً على فعالية هؤلاء الأفراد على التأثير في محتوى هذا التواصل وتوجيهه.

الثقافة القومية والهوية والعولمة:

يرى المثبتون «للعولمة» أن هنالك ظواهر قوية من مشاعر الانتماء العالمي تتخطى الولاءات الوطنية، وأنه قد تكونت حركات لها أهداف عالمية كحركات حماية البيئة، ومحاربة المرض والفقر، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية التي أشاعت وعياً عالمياً وشعوراً قامت على أساسه هذه المنظمات.. ومما سارع، حسب رأيهم، «بعولمة» الثقافة ظهور وسائل اتصال ومواصلات جديدة، كالفضائيات و«الإنترنت» التي أحدثت تغيرات في كل المجتمعات وأثرت في الهوية وفصلتها عن الزمان والمكان والتقاليد.. ولكن الشكاك يقولون: إن ظهور نظم جديدة للاتصال، خاصة وسائل الإعلام الجديدة كالطباعة، ساعد على نشر التاريخ القومي والأساطير والطقوس، وساعد على بناء ذاكرة المجتمع، وتعزيز المجتمعات الإثنية.

لكن المثبتين لفكرة «العولمة» ينازعون في صحة ما ذكره الشكاك، ويقولون: هنالك نمو في المنظمات الدولية والعالمية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومجموعات الضغط العالمية والحركات الاجتماعية، فهذه المجموعات - حسب رأيهم -

غيرت من ديناميكية الدولة والمجتمع المدني، وصارت الدولة ساحة مقسمة ومصدراً مقسماً للسياسات ومختزناً بشبكة من الوكالات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والعالمية، وصارت منظمات المجتمع المدني مختزقة عن طريق القوى والمنظمات العالمية، بالإضافة إلى وجود كيانات عالمية تقرر السياسات العامة كمجموعة السبعة، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والسوق الأوروبية، والأوبك، بالإضافة إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات^(١) وظهرت تجمعات إقليمية في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا عمقت العلاقات عبر الأقاليم تخطت السياسات الإقليمية والعالمية الجيوسياسية التقليدية في مجالات الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، فهي لا تعرف حدوداً^(٢).

تفسير ظاهرة العولمة:

هناك مدارس لها نظريات مختلفة تفسر بها السياسة الدولية، وهي: المثالية، الواقعية، التعددية، والماركسية.

- فالمثالية^(٣): تنظر إلى السياسة العالمية من منظور القيم الأخلاقية والمعايير القانونية، وتهتم بقدر أقل بالتحليل التجريبي، فهي تنادي بالسلم والأمن الجماعي والقانون الدولي، وحرية التجارة وتكوين حكومات وطنية ديمقراطية تتعاون فيما بينها لتحقيق المصالح المشتركة، وأن لا تكون هنالك حرب إلا أن تكون الحرب مبررة أخلاقياً.

وعادت النظرية المثالية عن طريق الليبراليين الجدد الذين لم تعجبهم سياسة القوة التي لا تعطي اعتباراً للأخلاق فحاول «كارتر» رئيس حكومة الولايات المتحدة الأسبق أن يعيد الأخلاق للسياسة الخارجية الأمريكية عندما اشترط للمساعدات

Held, David, The Global Transformation Reader, P. 11. (١)

Ibid. P.12. (٢)

Ibid. P.P.126-128. (٣)

العسكرية والاقتصادية أن تكون النظم التي تتم مساعدتها ملتزمة بحقوق الإنسان، وهذا الاتجاه يعتمد سياسة التعاون كحل للمشكلات العالمية^(١).

- والواقعية: تركز على سيادة القوة والسعي للمصالح القومية.. والافتراض الأساس للواقعية: أن السياسة الدولية تحركها الدولة القومية، وبما أن لها السيادة فهي تتصرف باستقلالية؛ ويؤكد الواقعيون أن النظام العالمي يكون في حالته الأصلية في الحالة الطبيعية، وهي حالة ذات صفة فوضوية؛ وفي حالة وجود نظام عالمي فوضوي فإنه لا يساعد الدولة شيء سوى نفسها، وهذا هو السبب الذي يجعل الواقعيين يركزون على دور القوة في الشؤون الدولية. ولكي تضمن الدولة أمنها فإنها تدخل في تحالفات مع الدول الأخرى.

وبما أن الثروة والموارد ليست موزعة توزيعاً متساوياً بين الدول فهذا يؤدي إلى وجود قوة كبرى، وهذه القوة تشكل قطبين أو قطباً واحداً أو أقطاباً متعددة، ففي حالة وجود قطبين أو أقطاب متعددة يكون هنالك توازن، وفي حالة القطب الواحد قد يقود هذا الوضع إلى هيمنة هذا القطب، وقد تكون حالة تعدد الأقطاب حالة عدم استقرار؛ ويمكن اعتبار نظرية «هانتنغتون» في تفسير العلاقات الدولية نظرية واقعية، يقول «هانتنغتون»: إن المصدر الأساس للنزاعات في هذا العالم الجديد ليس مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً لكنه مصدر ثقافي، وتنبأ بأن هذا المصدر سيكون هو المصدر الأساس في المستقبل، وأنه ستظل الدول الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية^(٢)، وأن النزاعات والانقسامات الكبرى ستكون بين أمم لها حضارات وثقافات مختلفة. والحضارات تتميز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ، واللغة، والثقافة، والتقاليد، والأهم الدين. واستدل بحوادث تاريخية لكي يعضد افتراضه هذا، فقال: إن

(١) Ibid. PP. 128-129.

(٢) هانتنغتون (صمويل)، صدام الحضارات، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥م، بيروت، ص ١٧.

العالم أصبح مكاناً أصغر، والتفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة في تزايد، فقد ولدت الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا عداوات ما بين الفرنسيين زادت في الوقت نفسه من احترام المهاجرين البولنديين الكاثوليك الأوروبيين.

واستدل «هانتنغتون» أيضاً بالصدام بين الهندوس والمسلمين في الهند، وبين المسلمين والصرب^(١) وأورد أمثلة كثيرة لتأييد نظريته هذه، وقال: إن العلمانية في تراجع حيال الدين، وذكر أن العالم شهد أسلمة في أواخر القرن العشرين، وشهد أصفاء الطابع الهندوسي في الهند، وأن النخبة من خريجي أكسفورد والسربون كانوا في الماضي ممن تقربوا أو دانوا للفكر الغربي، وكانت الشعوب محافظة ملتزمة بتقاليدها وثقافتها الدينية والآن صار العكس^(٢).. وقال: ينبغي على الغرب أن يحافظ على القوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه بالنسبة لهذه الحضارات، وحث العالم الغربي على دعم الخلافات والنزاعات بين الدول الكنفوشوسية والإسلام، ودعم المجموعات المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية.

وقال: إن ما يهم الناس في النهاية ليس هو الأيدولوجيا أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان والدم والأسرة والعقيدة^(٣)، فذلك هو الذي يجمع بين الناس، وما يحاربون من أجله، وما يموتون في سبيله. ويدعي «هانتنغتون» أن النموذج الذي قدمه هو أفضل نموذج لفهم التغيرات الجارية في العالم ومواجهتها.

وانتهى إلى نتائج مقبولة، منها: وجوب تعايش الدول مع بعضها بعضاً. لكن هذه النتائج لا تتسق مع ما قدمه من افتراضات ومن توجيهات. فإذا كانت الغاية هي التعايش والاعتراف (بالآخر)، وإذا كانت غاية الغرب السعي إلى التفوق العسكري والاحتفاظ بمصالحه، فيبقى أن ندلل على افتراض آخر وهو أن الآخر (المسلمين)

(١) نفس المصدر، ص ٢٧.

(٢) نفس المصدر، ص ٢١.

(٣) نفس المصدر، ص ٨٨.

يودون التعدي عليه، وعلى مصالحه، وأنه لا يريد في الحقيقة أن يتعدى على مصالح (الغير) وإلا كيف نفسر دعوته الغرب بإشغال النزاعات (والحروب) بين الدول الأخرى؟ وكيف نفسر سعي الغرب لتدمير القوى المنافسة دون أن يكون هنالك دليل على أن هذه القوى تسعى إلى الاعتداء عليه، وأن غرضها ليس الدفاع عن نفسها؟!

العلاقات بين الغرب والمسلمين يمكن أن تتم بعهود وعقود دون صدام أو إعداد لصدام، والقرآن قد حدد هذه العلاقة في الآية الكريمة: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ (المتحنة: ٨).

- التعددية: التعددية هي نظرية اجتماعية سياسية، تركز على توزيع القوة بين جماعات وكيانات متنافسة مختلفة. وتفترض الواقعية أن الدول مثل كرات البلياردو المصمطة، التي تمثل كل واحدة منها وحدة مستقلة بذاتها، وتؤثر في بعضها بعضاً بالضغط الخارجي.

إن تشبيه الواقعيين الدول بكرات البلياردو يشوه - من وجهة نظر التعدديين - صورة السياسة، لأنه يهمل تأثير الشركات متعددة الجنسيات والكيانات التي تعمل عبر الدول والمنظمات غير الحكومية، كما يهمل اعتماد الدول بعضها على بعض في الأمور الاقتصادية. ينبغي أن نلاحظ أن التعددية لا تعكس اعتقاد المثاليين في المبادئ الأخلاقية المجردة، بقدر ما تعكس تزايد ظاهرة عالم يعتمد بعضه على بعض.

- أما الماركسية^(١): فإنها تركز على القوة الاقتصادية والدور الذي يلعبه رأس المال العالمي.

يهتم «ماركس» في الأساس بالرأسمالية القومية، ولكن عمله يتضمن نظرية للرأسمالية العالمية؛ والرأسمالية العالمية هي أعلى مرتبة للرأسمالية.. ويركز الماركسيون

(١) Held, David, The Global Transformation Reader, PP. 129-130.

الجدد على التطور الذي حدث في القرن العشرين، وهو ظهور النظام الرأسمالي العالمي، الذي هو بدوره ناتج عن ظهور الشركات متعددة الجنسيات؛ وهذه الشركات حلت مكان الدول القومية، وهي تعمل في بنية تضمن المصالح طويلة الأجل للرأسمالية العالمية، وأن نظام التبادل والإنتاج قد قسم العالم إلى دول مركز ودول أطراف.. دول المركز هي: دول الشمال، ودول الأطراف هي: دول الجنوب.. فدول الشمال تمتلك التقنية والمستويات العالية من الاستثمار، ودول الجنوب توفر العمالة الرخيصة، وصارت الأقاليم التي في الأطراف مهمشة وأرضاً خصبة للقوميات العرقية.. وحسب هذا الرأي فإن «العولمة» تتلازم مع تفكيك القوميات^(١).

النظام العالمي في الآونة الأخيرة:

من أهم معالم حالة العالم في الآونة الأخيرة هو زوال الاتحاد السوفيتي وتدمير حائط برلين في ١٩٨٩م^(٢) وسيطرة القطب الواحد، واجتماع دول حلف الناتو وحلف وارسو وإعلانها انتهاء العداء بينهما، وزوال ما يعرف بحالة الحرب الباردة.. واعتبرت هذه التغيرات انتصاراً للولايات المتحدة ولنظامها الليبرالي الديمقراطي، وعلل هذا الانتصار المنظرون الغربيون كـ«فوكاياما» بأن سببه أن النظام الليبرالي الديمقراطي أفضل نظام توصلت إليه البشرية (مقارنة بالنظام الاشتراكي والقومي والديني) وأنه سوف لا يأتي نظام أفضل منه، وعبر عن فكرته هذه في كتابه «نهاية التاريخ»^(٣).

إن قول «فوكاياما»: إن الشطر الأكبر من البشرية يتجه صوب الديمقراطية الليبرالية يعتمد على أسس سيكولوجية واهية، فقد ذكر أن الدافع الأساس للإنسان هو تحقيق

Ibid. PP.130-131. (١)

Ibid. P.131. (٢)

Ibid. P.131. (٣)

الاحترام والتقدير^(١).. وفي اعتقادنا، واعتقاد بعض علماء النفس، أن اعتراف الناس وتقديرهم للفرد لا يمثل أعلى رغبة للإنسان، فقد ذكر «ماسلو» أن أفاضل الناس يهتمون بالمشكلات الخارجية وليس بأنفسهم، وهم لا يحتاجون للآخرين ولكنهم يقبلونهم ويستمتعون بالعلاقات معهم.. وقال: إن لهم أهدافهم وقيمهم الخاصة، ولا يعتمدون على آراء الآخرين. إن نظرية «فوكاياما» انعكاسٌ للثقافة الأمريكية التي يسعى فيها معظم الأمريكيين إلى الشهرة والمجد والتقدير. ثقافة الأضواء والكاميرات.

من ناحية أخرى فقد أثني «فوكاياما» على دور العلم في حياة الإنسان؛ ولا شك أن العلم له دورٌ إيجابي ولكنه لا يمكن أن يكون سبباً كافياً لحياة سعيدة وذات قيمة، وتجنب الحديث عن السعادة كغاية للإنسان، واعتبر أمرها غامضاً^(٢). ليس هنالك غموض في مسألة السعادة، كما أراد أن يوهننا. وفي اعتقادنا أن كل نظرية اجتماعية تتجنب مناقشة مسألة سعادة الإنسان نظريةً فاشلة، كما أن ثناء «فوكاياما» على تجانس البشر وانتفاء كل الفروق الثقافية التي قد تثري الوجود الإنساني، يمكن اعتبارها دعوة كبت وتعسف.

وأخيراً، ليس هنالك دليل على أن نظاماً يؤسس على الدين يكون أكثر تحكماً من النظام الليبرالي الذي يدعو إليه. كما أن مفكري الغرب لم يتفقوا على صيغة مقبولة للنظام الديمقراطي؛ أضف إلى هذا أن النظام الديمقراطي لم يحل المشكلات العديدة، التي تعج بها المجتمعات الغربية، كزيادة معدلات الجريمة، والقلق، وفقدان معنى الحياة... إلخ؛ لأن هذه المشكلات تتخطى البعد السياسي والبعد العلمي المحض. لقد اختلف الدارسون في وصف العالم الذي يهيمن عليه القطب الواحد بعد زوال القوة التي كانت تنافسه ألا وهي «الاتحاد السوفيتي»، ففسر بعضهم سلوك

(١) فوكوياما (فرانسيس)، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.

(٢) فوكوياما (فرانسيس)، نفس المصدر، ص ١٢.

القطب الواحد بأنه يعمل بدوافع أخلاقية؛ لأنه وقف ضد العدوان والتوسع وخرق حقوق الإنسان، واستدلوا على ذلك بأنه عندما ضمت العراق الكويت كوت الولايات المتحدة حلفاً عريضاً من الغرب والمسلمين لتحرير الكويت في حرب الخليج عام ١٩٩١م^(١) واستدلوا أيضاً بالدور الذي لعبته الولايات المتحدة عندما تدخل الناتو لإخراج القوات الصربية من كوسوفو^(٢) كما استدلوا كذلك بإسقاط حكومة طالبان وقالوا: إن أمريكا مهتمة بالديمقراطية الليبرالية وإشاعة الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وليس بالاستيلاء والسلب، وقالوا: إنما اتجهت إلى تشجيع الديمقراطية في أجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا لتحل مكان الحكومات السلطوية . فأسباب التدخل كلها أسباب أخلاقية وإنسانية وليست استراتيجية.

ويرى معظم المراقبين أنه لم يكن غرض الولايات المتحدة من وراء هذه الحرب الإخلاء والسلام العالمي، وقد عبر عن هذا الرأي «نعوم تشومسكي» (عالم اللسانيات المشهور) حين قال: إنه ليس صحيحاً أن الولايات المتحدة قوة ليس لها أغراض، فإن الحرب الأولى التي شنتها الولايات المتحدة على العراق الغرض منها الحفاظ على تدفق البترول للدول الغربية، فالغرض الحقيقي من تحركات الولايات المتحدة هو الحفاظ على مصالحها وهيمنتها على العالم.

تجدر الإشارة إلى أن نقاد التدخل الإنساني في شؤون الدول المستقلة اعترضوا بالنقاط التالية:

- ١- إن أي خرق لسيادة الدولة يضعف من قوانين النظام العالمي.
- ٢- التدخل العسكري دائماً يجعل الأمور في حالة أسوأ، ويجعل الجهة المتدخلة متورطة لمدة طويلة.
- ٣- يعطى كل عدوان مشروعية، بحجة المبررات الإنسانية.

(١) فوكوياما، نفس المصدر، ص ١١ .

(٢) Heywood, Andrew, Politics, P.133

كيف نتعامل مع ظاهرة العولمة^(١):

هنالك اتجاهات ومواقف مختلفة حيال ظاهرة «العولمة»:

١- اتجاه الذوبان والاستسلام للقوى الغربية، ومجاعة عملية «العولمة»، بدعوى العقلانية والواقعية.. «إنه التسليم الذي يؤدي إلى الانحلال، والتفكك، والالتحاق، من دون شخصية، ولا برنامج، ولا مشاركة إيجابية بالثقافات المسيطرة». إنه تخلي عن دورنا التاريخي الذي أناطه الله سبحانه وتعالى بنا حيث قال: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠).

٢- اتجاه الانكفاء والانعزال، بدعوى أن ما يحدث اليوم في العالم شر محض يجب الابتعاد عنه، وهو اتجاه غير واقعي.


٣- هناك من يعلن الحرب الشاملة على النظام العالمي الجديد، وهو كذلك اتجاه غير واقعي. إن امتلاك بعض الدول لأسلحة الدمار الشامل يجعل شن حرب شاملة حتى ولو كانت هذه الحرب مبرره غير واقعية، لأن ذلك قد يعني دماراً شاملاً. من ناحية أخرى فإن الغرب ليس شيئاً واحداً، فمثلاً عندما أرادت الولايات المتحدة شن حرب على العراق وقفت قطاعات كبيرة من الشعوب الغربية وحكوماتها ضد هذه الحرب. وضحي بعض أفرادها وعرضوا أنفسهم للأذى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

٤- هنالك اتجاه الأسلمة في مواجهة «العولمة»، أي التفاعل وتقييم الظاهرة وتأصيلها والحفاظ على مقومات الأمة وثوابتها وذاتيتها، والعمل على الحفاظ على مصالحها بشقي الطرق والأساليب، سواء أكانت أساليباً سلمية أو أساليب

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) وآخرون، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص ٥٤١-٥٤٣.

مقاومة حسب مقتضيات الأحوال والظروف وحسب إمكانات الأمة ومقدراتها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، «وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩).

يدو أن الاتجاه الرابع هو الأكثر خدمة لمقاصد الدين وأحكامه، والأكثر معقولة، والأجدر بالاختيار.. فماذا يعني هذا الاتجاه؟ كيف يمكن تحقيقه في أرض الواقع؟

إن الأمة الإسلامية والعربية في حالة ضعف وتفكك وتمزق وتناحر واختلاف مذهبي وسياسي، وشتات فكري، وضعف اقتصادي وعسكري، تسود فيها نظم استبدادية وغير ديمقراطية، وتتفشى فيها الأمية، ولا سبيل لقوتها وفلاحها ونجاحها إلا بالوحدة وترك الفرقة وترك النظرة المصلحية الضيقة والتبعية والولاء لغير المسلمين، والأخذ بأسباب القوة والتقدم والرفي، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾  وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢-١٠٣)

ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩) ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٧)، كذلك إذا أخذت بأسباب القوة المادية والمعنوية والخلقية، وبذلت الجهد وصبرت على ذلك: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، ﴿وَأَعِدُّوا مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ رَبَّاطٍ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام.

الْخَلِيلِ ﴿ (الأنفال: ٦٠)، ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران: ١١٠).

إن الأمة الإسلامية تمتلك العناصر المقيمة للوحدة أكثر من غيرها من الأمم: وحدة العقيدة، وحدة الفكر، وحدة الشريعة، ونظام الحياة، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير والآمال، ووحدة المصالح، فقبله المسلمين واحدة، وكتائبهم واحد، وإلههم واحد، يصلون خمس صلوات في اليوم والليلة، ويصومون الشهر نفسه، ويحجون إلى مكان واحد، ويحرمون الخمر والزنا وأكل لحم الخنزير: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون: ٥٢)، والإسلام ينمي أقوى الدوافع للوحدة، دافع العقيدة والفكر ودافع المحبة والأخوة: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات: ١٠)، فوحدة العقيدة تتمثل في عقيدة التوحيد، الله واحد (وحدة الخالق) ووحدة الحقيقة والوجود، ووحدة الإنسانية.

ولكن من أين نبدأ؟

أقول وبالله التوفيق: نبدأ بفهم ظاهرة «العولمة» وواقع النظام العالمي الجديد، وفهم أسسه النظرية والفلسفية، التي يركز عليها، ولقد حاولنا بيان ذلك.. وأهم الأسئلة التي حاولنا الإجابة عنها حتى نتمكن من فهم سليم لهذه الظاهرة هي: هل «العولمة» حتمية أو قصدية ذاتية تعتمد على إرادة الفاعلين؟ لأنه لا يجوز العمل لتغيير ما هو حتمي أو التأثير فيه. وقد نشأ سؤال آخر عن هذا السؤال وهو: ما هي العوامل الموضوعية والفاعلة التي تشكل النظام العالمي؟ وهل تشكل هذا النظام بالفعل؟ وما هي آثاره السلبية والإيجابية إن وجدت؟ ونحتاج أيضاً، بجانب معرفة النظام العالمي الجديد، إلى معرفة واقع العالم الإسلامي وإمكانات الأمة ومقدراتها، وأوجه القصور فيها.

وفي ضوء هذا الواقع، وفي ضوء معطيات «العولمة»، ينبغي وضع استراتيجية للتغيير، وتحديد مراحل يتم فيها إنجاز الأهداف المرحلية لهذه الاستراتيجية، وفق آليات معينة، وصولاً للأهداف النهائية، وينبغي أن تكون الاستراتيجية على مستويين:- استراتيجية على مستوى المجتمع والبلد المعين، واستراتيجية على مستوى الأمة.

ومن أهم مرتكزات التغيير تحقيق الوحدة الإسلامية، والتجانس الفكري والثقافي والعقدي.. كما يقتضي التعامل الفعال مع ظاهرة «العولمة» استخدام آلياتها بكفاءة، ومن أهمها - كما أسلفنا - وسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الدولي، وكسب الرأي العام، وتوظيف القانون الدولي لخدمة مصالح المسلمين، وتحقيق العدالة للبشرية قاطبة، ونشر ثقافة الحوار والسلام، وتقوية فرص المجتمعات الإسلامية التفاوضية، والأخذ بأسباب القوة الاقتصادية والعسكرية، والدعوة إلى نظام عالمي يتم فيه إصلاح الممارسات الحالية، نظام تكون فيه قيم الإسلام دستوراً ينظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وفيما يلي جملة من هذه القيم^(١):-

١- مبدأ العدالة، فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعدل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠)، وجعل سبحانه وتعالى العدل غاية الرسالات وإنزال الكتب: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥)، وهما الإسلام عن أن نجعل العداوة سبباً عائقاً عن إنفاذ العدل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨)، وهما كذلك أن نجعل المحاباة سبباً عائقاً عن

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى) الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص ٥٤٩-٥٥٨.

تطبيق العدالة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (النساء: ١٣٥)

٢- مبدأ الاعتراف بالاختلاف بين البشر، يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٨-١١٩).

٣- حق حرية الدين، يقول الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦) ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩).

٤- الاعتراف بالخصوصيات العامة في اللغة واللون، وقد اعتبرها الإسلام من التنوع الذي يثري الحياة، يقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣)، ويقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم: ٢٢).

٥- الحرب في الإسلام ليست هي الأصل في العلاقات، ولكن الأصل في العلاقات، التي دعا القرآن الكريم إليها، هو السلم؛ والباعث على القتال في الإسلام إنما هو:

أ- دفع الاعتداء عن المسلمين، يقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: ١٩٠).

ب- ضمان حرية الدعوة.

٦- احترام العهود والمواثيق، خلاف ما عليه (الآخر): ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ (النحل: ٩١)، ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَكُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٤).

٧- الحث على التعارف: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).

٨- الدعوة إلى الحوار بين الحضارات، وليس كما يقول «هنتغتون» إلى الصراع والصدام بين الحضارات، ولا كما يقول «فوكوياما» إلى هيمنة الحضارة الغربية «نهایة التاريخ».

٩- الحث على عمل الخير، وعلى الإحسان والتعاون: ﴿لَا يَنْهَكُوكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة: ٨)، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢).

١٠- وجوب التدافع لصيانة الحقوق: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْأَنْبِيَاءُ فِيهَا أَسْمَاءُ اللَّهِ كَثِيرٌ وَلَيْسَ صَرْبُ اللَّهِ مِنْ نَصْرَةٍ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠).

١١- الدعوة إلى دفع الظلم، قال رسول الله ﷺ: «شهدت حلفاً في دار عبد الله بن جدعان لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت»، وكان الحلف لنصرة المظلوم، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا

عَلَى الْآخَرَىٰ فَفَعَلُوا آلَاتِي تَبَغَىٰ حَقِّي تَفَيَّءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ (الحجرات: ٩).

١٢- الحث على إعداد القوة لردع المعتدين وإحقاق الحق: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الانفال: ٦٠).

١٣- الدعوة إلى تحقيق أفضل نوعية من الحياة، والنهي عن الفساد: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١).

ولقد حرم الإسلام البغي والعدوان والفواحش والخبائث والفساد والاستكبار، والاستعلاء بالباطل، ولقد وردت آيات كثيرة حول هذه المعاني، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: ٨٥)، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ (الأعراف: ٣٣)، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَبْلِكَ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء: ١١)، ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَهُنَالِكَ الْغَرْتُ وَالنَّسْلُ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (البقرة: ٢٠٥).

كما عمل الإسلام على تأسيس مجتمع راق، مؤمن بربه وخالقه، عابداً لله، محققاً أشواق روحه، متذوقاً لنعم الله وجمالها وحسنها، متفكراً متأملاً في ملكوت السماوات والأرض، محباً للخير لإخوانه في الدين والبشرية، مكوناً مجتمعاً متكاملاً خيراً تسوده قيم الشورى والعدل والطهارة والصدق والتسامح، محققاً لضرورياته في المعاش، مجتمعاً يسعى لتحقيق حاجاته وكمالياته دون إسراف أو تبذير، شاكراً لأنعم الله في أحوال اليسر، صابراً محتسباً عند البلاء والاختبار، متطلعاً إلى الحياة الأبدية ونعيم الجنة الذي لا ينقطع.

١٤- التعامل الاقتصادي - في الإسلام - حر ما لم يصطدم بنص مانع، وتعتمد التنمية والنشاط الاقتصادي على مبدأ المصلحة ودرء المفسدة ما لم تصطدم بنص كذلك، وهو في معظمه يعمل بمبادرات الأفراد، ويتوجيه من الدولة ومن المبادئ والقواعد المهمة التي توجه الاقتصاد الإسلامي: تقدم المصالح الحيوية للجماعة على مصلحة الفرد، ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، فالحرية ينبغي أن لا تؤدي إلى ضرر، ويسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل والمبادئ الإسلامية، فمن حق الدولة التدخل بإيقاع الحجر على السفينة: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: ٥).. قد يكون التدخل لمصلحة اقتضتها ظروف طارئة، فموجب التدخل مرجعه إلى الضرورة التي تقدر بقدرها. فينبغي أن تتدخل الدولة لمنع الاحتكار والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، وفي حالة السلع المحرمة والمعاملات غير الشرعية. وقد يحدث اختلاف بين العلماء في تحديد وجوب تدخل الدولة وعدم تدخلها، أي متى يكون السوق حراً، ومتى ينبغي له أن يلتزم بتوجيهات الدولة، إلا أن الخلاف يحسم عن طريق مبدأ الشورى.

١٥- الإسلام هو الدين الحق، وهو الدين المهيمن على جميع الرسالات والأديان، وبدين الإسلام ختمت الرسالات والنبوات، وليس معنى هذا أنه ستختفي الديانات الأخرى من الوجود، فالاختلاف سنة الوجود والحياة.. من ناحية أخرى فإن فكرة التسامح لا تعني أن لا نقول إن ما عندنا هو الحق والخير، ولا تعني أن لا ندعو الآخرين لما نراه حقاً وخيراً، بل الخطأ أن لا نحب أن يشاركنا غيرنا ما عندنا من خير، لكن ينبغي دعوة (الغير) بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نجادلهم بالتي هي أحسن.

١٦- أمة الإسلام أمة دعوة، لا أمة مصالح واستغلال: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤) ولا يجوز لأحد أن يمنع أحداً من سماع صوت الحق أو يمنعه حق الاختيار.

ويمكن التفصيل في هذه المبادئ والأسس والربط بينها أو الإضافة إليها، كما يمكن مقارنتها بالمبادئ الوضعية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك يمكن ربطها بالواقع، ولكن لا يتسع المجال لهذا كله.

لقد أشرنا إلى أن التعامل مع ظاهرة «العولمة» يقتضي وضع استراتيجية على مستويين: مستوى المجتمع والبلد المعين ومستوى الأمة. وذكرنا أن التعامل الفعال يتطلب استخدام آليات «العولمة» بكفاءة. والأمر يحتاج إلى إصلاح نظام التعليم والتربية، ورفع الكفاءة الاقتصادية والتقنية، وإصلاح النظام السياسي والإعلامي، وإحياء القيم الإسلامية، وإصلاح العقيدة والنظام الاجتماعي. وهذا يتطلب الآتي:-

أولاً: إصلاح نظام التعليم والتربية^(١):

بهدف تكوين شخصية إسلامية متكاملة، فكرياً وخلقياً وروحياً وبدنياً وسلوكياً.. ويكون ذلك من خلال:

- ١- إيجاد دافعية للإتقان والتميز.
- ٢- إنشاء مؤسسات قوية لتحقيق أهداف التعليم والتربية.
- ٣- دعم هذه المؤسسات مادياً ومعنوياً.
- ٤- إعداد المناهج والمعلمين والوسائل ذات الكفاءة العالية.

(١) عبد الظاهر (حسن عيسى)، الثقافة الإسلامية والتحديات المعاصرة، العولمة، عبد الله حسن زروق، ص ٥٤٦-٥٤٩.

٥- تشجيع ودعم البحث العلمي، وتأصيل العلوم كافة: العلوم الاجتماعية (علم التاريخ، والاجتماع، والنفس، والاقتصاد، والسياسة ... الخ) والعلوم الطبيعية والحيوية والتطبيقية، وجعل اللغة العربية هي اللغة الأساس، والاهتمام باللغات الحية خاصة اللغة الإنجليزية.

٦- تخريج الطالب والباحث ذي الكفاءة العالية، ويعني ذلك من بين عدة أمور إنتاج فرد ذي عقلية علمية، ذات محصلة من المعلومات العالية والكثيفة، عقلية نقدية وعقلية إبداعية، عقلية مسؤولة تتصف بالأمانة العلمية، ولا إبداع يرتجى من عقلية تابعة ومقلدة سواء لقدم أو حديث، ولا يعني هذا عدم الاستفادة من تراثنا العلمي ومجهودات علمائنا واجتهادنا، ولا يعني ذلك ابتداعاً في ثوابت الدين والعقيدة، ولا يعني عدم الاستفادة من الإنجازات العلمية الغربية.

ثانياً: الوحدة الاقتصادية وإصلاح النظام الاقتصادي:

وذلك من خلال:

١- العمل على تأسيس تكامل اقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، فهناك دول عربية تملك رأس المال وثروات طبيعية، ودول تمتلك أيدٍ عاملة، وأخرى تملك أراضٍ زراعية، وهكذا..

٢- تقييد الاستثمارات الخارجية بحيث تكون مفيدة ومنتجة.

٣- العمل على توفير كفاءة اقتصادية، وجعل هامش للمنافسة الخارجية.

٤- العمل على الحد، بل وإيقاف هروب الأموال العربية إلى الخارج، وتشجيع الاستثمارات بين الدول العربية.

٥- الاهتمام بالإنسان كعامل مهم في عملية التنمية.

- ٦- توزيع الدخل توزيعاً عادلاً بحيث يشعر كل مواطن أن له نصيباً عادلاً، وبذلك يتحفز الكل للعمل.
- ٧- محاربة الأعمال الطفيلية وغير المنتجة.
- ٨- الاستفادة من تجارب الأمم التي حققت نجاحاً اقتصادياً، وتجنب الأخطاء التي وقعت فيها، مثل اليابان ودول شرق آسيا والصين.
- ٩- قيام الدولة بتخطيط اقتصادي، والعمل بالمبدأ الفقهي، وهو تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ودرء المفسدة قبل جلب المصلحة، وغيرها من القواعد والمبادئ الإسلامية.
- ١٠- تقوية القوى التفاوضية للدول العربية والإسلامية.
- ١١- ترقية التكنولوجيا في عصر المعلومات. فلم تعد للمواد الخام والموارد الطبيعية نفس الأهمية في الاقتصاد المعاصر.
- ١٢- الوقوف ضد الفساد والرشوة والممارسات الاقتصادية الخاطئة وغير المشروعة.
- ١٣- ربط النشاط الاقتصادي بالقيم الإسلامية وبالحلال والحرام، أي تأصيل وأسلمة الاقتصاد.

ثالثاً: العمل على تحقيق تقنية عالية:

وذلك من خلال:

- ١- إصلاح نظام التعليم والتربية.
- ٢- إصلاح النظام الاقتصادي.
- ٣- تغيير اتجاه البلاد الإسلامية من ميلها غير السليم وغير المنتج.
- ٤- الاهتمام بالصناعة والتقنية والبدء باستيعاب علوم التكنولوجيا الحديثة

والوصول إلى مستوى الإبداع فيها، بتطوير مقدرات الأمة الصناعية، بدءاً بالمقدرة على تشغيل الآلات وصيانتها وتقليد التصنيع ثم الإبداع في هذا المجال، والاهتمام في ذلك بالتأهيل والتدريب وبالقطاع الفني بجانب القطاع الأكاديمي.

رابعاً: إصلاح النظام السياسي:

ويكون ذلك بما يأتي:

- ١- وضع دستور يحقق المبادئ السياسية الإسلامية.
- ٢- أن يكون الحكم شوري بين المسلمين.
- ٣- التربية السياسية الرشيدة.
- ٤- المشاركة في إيجاد نظام عالمي ديمقراطي وعادل؛ نظام يتم الحفاظ فيه على حياة طيبة كريمة طاهرة.
- ٥- تأصيل النظام السياسي.

خامساً: إصلاح النظام الإعلامي:

لقد صارت للإعلام أهمية كبرى في عالمنا اليوم، فقد تخطى الحدود والحواجز، فبالإعلام تُشكل العقول ويُشكل الذوق والسلوك. إن واقع إعلامنا اليوم في حال غير مرضٍ على الرغم من المحاولات المخلصة هنا وهناك، وعلى الرغم من بعض النجاحات، فما زالت مجتمعاتنا الإسلامية فريسة لغزو فكري شرس، وما زالت وسائل إعلامنا تبث المتناقضات والمواد الهابطة، فما المطلوب؟ المطلوب أولاً الاهتمام بهذه المؤسسة التي يزداد تأثيرها في حياتنا يوماً بعد يوم، ويعتبر الإعلام السلطة الرابعة في الدولة بجانب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ينبغي أن يدعم الإعلام من جانب الدولة والأفراد وشتى المؤسسات أو الجماعات وجميع قطاعات المجتمع، وينبغي إعداد خطة واستراتيجية

لإصلاح هذه المؤسسة، وهذا مقترح لأهم مرتكزات هذه الخطة:

- ١- تأصيل النظام الإعلامي بترشيده بالقيم الإسلامية، وتنقيته مما يعارض تلك القيم، بل استنباط نظامه ومادته من مصادرها الأصلية: الوحي وتصوراته وقيمه الكلية، ومن المشاعر والأحاسيس النبيلة والتجارب المفيدة والفكر والنظر السديد.
- ٢- ينبغي أن تنشأ مؤسسات إعلامية فعالة (مجلات، جمعيات عملية، فضائيات، مواقع «إنترنت»... إلخ، ومؤسسات إنتاج)
- ٣- جذب الكفاءات المتميزة.
- ٤- أن يكون شعار إعلامنا: الإلتقان والتميز والالتزام بالقيم الإسلامية وخدمتها.
- ٥- دعم البحث العلمي في هذا المجال، ودعم المؤسسة الإعلامية عموماً، كما تقدم.
- ٦- إزالة إجراءات القمع والإرهاب الفكري والسياسي، وإشاعة الحرية والشورى في المجتمع.

٧- الاهتمام بالكوادر الإعلامية وتدريبها.

٨- استخدام أحدث التقنيات الإعلامية.

وهناك سعي جاد لإصلاح الإعلام الإسلامي، ومحاولات تبشر بالخير الكثير - إن شاء الله تعالى - نذكر من هذه المجالات «إسلام نت» التي صار لها موقع هام في شبكة «الإنترنت»، وتحتوي مادة الموقع مختلف الموضوعات والمعلومات المفيدة عن الإسلام والثقافة تحت العناوين الرئيسة التالية:

الدين، موضوعات عامة، محمد رسول الله ﷺ، الأطفال، الثقافة، البلدان، المرأة في الإسلام، التعليم، التاريخ، المراجع، المصادر، المطبوعات، الجمعيات؛ وكل موضوع يحوي على موضوعات فرعية، فمثلاً الدين يحتوي تقريباً على خمس وأربعين

موضوعاً فرعياً، منها الإسلام والعلوم، اكتشف الإسلام، الإسلام والمسلمين، الفرق الإسلامية، البحث عن الإسلام.... إلخ.

سادساً: إصلاح النظام الاجتماعي:

وإصلاح النظام الاجتماعي إنما يكون بالاهتمام بالأسرة واستقرارها، وبالطفولة ورعاية الشباب، وتنمية العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع، وتكوين مجتمع متكامل متعاون يسوده الإخاء والمحبة، يحمي الفضيلة ويحارب الرذيلة ويزيل أسباب الفساد، ويقي المجتمع من كافة الآفات (الجرمية، والمخدرات، والممارسات الجنسية غير الشرعية)، مجتمع تنتفي فيه أسباب الظلم والحسد والحقد والاستعلاء والكبرياء، مجتمع يساعد الضعفاء والمحرومين (الأيتام والمعوقين والأرامل... إلخ) وإصلاح القانون والتشريع وإصلاح الآداب والفنون، وإحياء القيم الأخلاقية الرفيعة وروح التضحية والجهاد.

كما يكون الإصلاح الاجتماعي بالعمل على ترقية وتطوير المجتمع في جوانبه كلها، وفي المقام الأول إصلاح العقيدة، وإصلاح العقيدة يتم بتصور صحيح للكون والوجود والإيمان بعقيدة التوحيد، تلك العقيدة التي تمنح الإنسان الأمن العقدي، وتشيع طموحه الفكري، وتجيب على الأسئلة الكبرى: من أين، وإلى أين، وكيف؟ أسئلة البداية والنهاية، والحياة، عقيدة تعطيه قدرة على مواجهة ابتلاءات الحياة وصعوبتها، وتعطيه طاقة للصبر، وتمنحه السلوى والرجاء، وتمنحه معنى للحياة. ويتم الإصلاح بعبادة الله وذكره ودعائه، وتعظيم شعائره، والتفكير في خلقه، فتُلَبى أشواق الروح، وتزكو النفس، وتصفو وتتوق إلى لقاء ربها ونعيم وسعادة لا تَفنى.

خاتمة

إن قضايا «العولمة»، التي تناولها الباحث، ذات مفاهيم متداخلة. لقد كان الغرض من طرح هذه القضايا الإجابة عن سؤال البحث الأساس:

كيف نتعامل مع ظاهرة «العولمة»؟

على الرغم من أن دولة (أو دول) معينة تهيمن على النظام العالمي الآن لكن هذه الهيمنة إنما كانت بسبب سيطرتها على آلياتها، فمن يسيطر على الآليات يهيمن (وذلك بافتراض إقصاء البعد الأخلاقي). ومما يعقد الأمر أن الدولة المهيمنة تحاول أن تحافظ على تفوقها، وتعمل على إضعاف المنافسين لها بشتى الطرق والوسائل، وتضع أمامهم العراقيل، وقد تمنعهم عنوة. فالأمر يحتاج إلى تخطيط مبدع، وعمل شاق، ومجاهدة، وصبر، وتوفيق من الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يَقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ (العنكبوت: ٦٩).

«العولمة» ليست ظاهرة حتمية بمعنى أنه لا خيار في عملاتها ومسيرتها، بل إنها

تعتمد على إرادة الفاعلين، ولكن في نفس الوقت تخضع لعوامل موضوعية.

من ناحية أخرى، فإن الدولة مازالت لاعباً أساسياً وفاعلاً قوياً في السياسة

العالمية، لكن ينبغي على هذا اللاعب أن يأخذ في الاعتبار الكيانات الأخرى: الدول الأخرى، الأقاليم، العالم بمنظوماته وفعالياته الجديدة.

كما تجدر الإشارة، ونحن بصدد الحديث عن الدولة، إلى مسألة الثقافة

والدولة، فما زال للدولة دور ككيان ثقافي. فمثلاً، إذا أخذنا أثر آلية من آليات

«العولمة»، كوسائل الإعلام، نجد أثرها ذا حدين: فهي عامل يؤثر في الهوية في اتجاه

«العولمة»، وهي عامل يعزز الهوية القومية.

وعندما تناولنا النظريات التي تفسر ظاهرة «العولمة» حاولنا أن نبين دور كل نظرية في تشكيل السياسة العالمية. فذكرنا أن النظرية الواقعية تعتبر أن القوة هي المؤثر الأساس في السياسة العالمية، وفي اعتقادنا أن هذه النظرية أقرب النظريات صواباً في تفسير السياسة العالمية الحالية. وبينّا أن المنظور الإسلامي يقتضي التعامل في مسرح السياسة العالمية وفق القيم والمبادئ الأخلاقية (ومن أهم هذه القيم التي يفتقر إليها مسرح التعامل في السياسة العالمية قيمة العدالة) وهذا لا يتعارض مع إعداد القوة لحماية الحقوق، كما أن مبادئ الإسلام لا تتعارض مع التعددية الثقافية والسياسية.

ولقد أوضحنا أيضاً كيف أن الإسلام كفل الحريات وحدد أفضل الطرق التي تحكم علاقات البشر. وكذلك إذا كان هدف الماركسية هو تحقيق العدالة، فإن العدالة مبدأ راسخ في الإسلام (ولكن لا يمكن اختزال الماركسية في مبدأ العدالة).

ولا يفوتنا أن ننوه في نهاية هذه الخاتمة أن البحث في النظام السياسي العالمي وظاهرة «العولمة» ينبغي أن يتحدد وفق المعطيات المتغيرة. فالعالم الذي يبدو أنه تهيمن عليه قوة واحدة اليوم قد تتشكل فيه تكتلات جديدة ويصبح عالمًا متعدد الأقطاب. وعلى أية حال فإنه - كما حاولنا أن نبين من قبل - ليس من الطبيعي أن تستمر قوة واحدة تهيمن على العالم على الدوام، خاصة وأن هذه الهيمنة تجد معارضة عريضة من جميع شعوب العالم.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العولمة: مفاهيم ومقاومة

الدكتور مالك الأحمد^(*)

الغرب يقدر ما فيه من قوة فيه من الضعف، والعالم الإسلامي يقدر ما فيه من وهن فيه من الإمكانات، ولكن الفارق أن الغرب الآن يعرف كيف يستغل قوته، بينما لا يدرك الآخرون كيف يفيدون من قوتهم، التي يوظفها الغرب فتزيده قوة ويزداد المسلمون ضعفاً.

مقدمة:

لم تحظ قضية ثقافية في السنين الأخيرة بمثل ما حظيت به قضية «العولمة»، ومازادتها الأيام إلا تكاملاً.. ولقد غصت المكتبة العربية بالعشرات من الكتب والبحوث خلال السنوات الخمس الأخيرة حول: مفهوم «العولمة» وأبعادها، وتأثيراتها على المجتمعات العربية والإسلامية. والملاحظة الرئيسة حول بحوث «العولمة» أنها - في الأغلب والأعم - سطحية في التحليل، إنشائية في التعبير، مرددة بعضها لبعض في المحتويات، وأخيراً عدم التعمق في جذور الظاهرة، وأسبابها، وتداعياتها، ووسائل التعامل أو المقاومة.

(*) باحث أكاديمي.. (المملكة العربية السعودية).

وعلى الرغم من أن المصادر الغربية في الموضوع ليست قليلة، إلا أن حفنة يسيرة من الباحثين من استطاع الإطلاع على بعضها واستفاد منها في صياغة دقيقة للظاهرة وتحليل أبعادها.

وفي هذه الأوراق جهد مقل، ومحاولة يسيرة لصياغة الظاهرة بطريقة مختصرة ومبسطة وشاملة، عليها تكون عاملاً مساعداً في الصياغة الكاملة والفهم العام، ومن ثم حسن التعامل والتفاعل مع هذه الظاهرة .

تعريف العولمة^(١):

اختلف الباحثون حول تعريف «العولمة»، لكن الملامح العامة تكاد تكون واحدة، لذلك سنشير هنا إلى مجموعة من التعاريف:

- «العولمة» اسم شمولي مصطلح للدلالة على حقبة نفوذ تتميز بأدوات أوسع من الأدوات الاقتصادية، تم الثقافة والحضارة حتى البيئة - مع احتفاظ الاقتصاد بعمودها الفقري - لديها قدرة التأثير على العالم، وذلك بغلبة من الرأسمالية الغربية التي تحتاج العالم وتسيطر على أسواقه المالية والفكرية».

- «العولمة» هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين: الزماني والمكاني، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يُحتم على البشر التقارب بعضهم من بعض».

- «التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية».

(١) نظرات نقدية لتعريف العولمة، الأهرام ١١/٢٦ / ١٩٩٨م؛ العولمة بين منظورين، د. محمد أمحزون، مجلة البيان، ١٤٥ ؛ عمرو عبد الكريم، العولمة، المنار الجديد، ٩٨/٣؛ محمد عابد الجابري؛ ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، د. بركات محمد مراد، ٧٤؛ إسماعيل صبري العولمة هيمنة منفردة، دار الجهاد للطباعة، ١٩٩٩م.

- «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتداول، والتوزيع والتسويق، والتجارة والتمويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها».

- «حرية أصحاب رؤوس الأموال، لجمع المزيد من المال، في سياسة اقتصادية قديمة كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح، وانقلابه اليوم إلى الاعتماد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع، للوصول إلى احتكار الربح».

- «عودة الهيمنة الغربية من جديد، لكن محملة على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح، ومدججة بالعلم والثقافة حتى وإن كانت غير إنسانية، وبذلك تقلب القاعدة القديمة القائلة: إنَّ القوي يأكل الضعيف، إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول: السريع يأكل البطيء».

- «انتقال الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي، في عملية زحف استعماري سريع، وفرض هيمنة واسعة حتى شملت عالم ما وراء البحار ومعظم مناطق جنوب الأرض لتطال المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق».

- «سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وأضحى عملية تطرح في جوهرها هيكلًا للقيم، تتفاعل كثير من الاتجاهات والاستراتيجيات في الغرب على فرضه وتبنيته، وقسر مختلف شعوب المعمورة - وخاصة المسلمين - على تبني تلك القيم وهيكلها ونظرها للإنسان والكون والحياة».

- «العولمة» تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجلٍ لظواهر اقتصادية، وهي - في الوقت الراهن على الأقل - هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية».

- «العولمة» (الأمركة) هي وسيلة للهيمنة أو هي غمط من الاحتلال الجديد»
- «إن «العولمة» ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضاً - وبالدرجة الأولى - أيدلوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وتعني من الناحية الجيوبوليتيكية العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع».
- «العولمة» هي التدخل الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة».
- «العولمة» تكرر حضارة جديدة، تختلف اختلافاً كبيراً عن كل ما عرفه العالم في تاريخه الطويل من حضارات».
- ويرى بعضهم^(١) أن عماد «العولمة»: المال، وقوة صياغة الرأي العام، وقوة هدم شخصية الآخرين الثقافية.. وهذه القوى الثلاث هي التي دار حولها الحديث عن «العولمة»، وهي - كما هو واضح - قوى متضافرة يخدم بعضها بعضاً؛ فالرأي العام مثلاً يمكن تشكيله بحيث يرحب - بل يطالب - بما يريد من يشكله، وهو يحتاج إلى أجهزة إعلام قوية، التي هي بدورها في حاجة إلى رأس مال كبير.. وهذه الأجهزة الإعلامية تستطيع الترويج لنمط اقتصادي معين، كما تستطيع قهئة الرأي العام لقبول هيكل اقتصادي جديد وقيم اجتماعية عصرية، ومن خلالها ومن خلال النمط الاقتصادي المروج له تبث المبادئ الثقافية والأيدولوجية المستهدفة، التي ستعمل بدورها على نقص المناعة الوطنية أو القومية أو الإقليمية أو حتى الدينية، لقبول النظام الجديد.

(١) خالد أبو الفتح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، مجلة البيان.

- «العولمة»: القسر والقهر والإجبار على لون من الخصوصية «بعولة» القهر ليكون عالمياً».

- «العولمة» هي ثمرة للتفاعل الحر والاختياري بين الحضارات.. أي المشترك الإنساني العام بينها، والذي لا ينفي تمايزها في الخصوصيات والمحليات».

- «العولمة» هي اجتياح الشمال للجنوب.. اجتياح الحضارة الغربية ممثلة في النموذج الأمريكي للحضارات الأخرى، وهي التطبيق العلمي لشعار «نهاية التاريخ» الذي أرادوا به الادعاء بأن النموذج الغربي الرأسمالي هو القدر الأبدي.. وهو تطبيق يستخدم - في عملية الاجتياح - أسلوب «صراع الحضارات» الذي يعني - في توازن القوى الراهن - أن تصرع الحضارة الغربية ما عداها من الحضارات».

- وهى «تحول الأمم المتحدة إلى أداة قهر بيد الدول العظمى لاسيما أمريكا، والذي أصبح بمجدها مجلس الأمن أقرب ما يكون إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي، وتحولت الكثير من أنشطة الأمم المتحدة لتصبح وسيلة لفرض القيم الغربية على العالم، كما حدث في مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤م، ومؤتمر المرأة ١٩٩٦م، والذي ألزم الدول بميثاق الصحة الجنسية، والتي تعني حقوق المراهقين والمراهقات في المعاشرة الجنسية المأمونة، فضلاً عن إباحة الشذوذ، وفرض ذلك على جميع الدول»^(١).

وبدهي أن إجراءات «العولمة» تفترض الاعتماد على اقتصاد قوي وأنظمة سياسية واجتماعية مستقرة وبنى تحتية غير محدودة، وخاصة في نطاق الاستثمارات التي تتطلب رؤوس أموال باهظة، وهذا ما لا يتوفر لدول هشة لا تملك القدرة بذاتها

(١) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

على تأمين الضرورات الحيوية لشعوبها، فاختارت - أو اضطرت - للانجذاب إلى الأقطاب القوية كما في الحقيقة الفيزيائية في التجاذب المغناطيسي.

وأمریکا وحدها هي التي لا تقع في منطقة نفوذ لغيرها، وهي التي تملك استراتيجية قادرة، وقوة عسكرية سهلة الانتشار عالمياً لحماية مصالحها، ولمراقبة الحضارات المتوقعة بعد «العولمة»، وهي التي تحاول السيطرة مالياً بجعل الدولار القاعدة النقدية الدولية، وهي الأكثر قدرة على رسم خطوط التقسيم، سواء مباشرة، أم بواسطة البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو تنظيمات تجارية إقليمية، أو تنظيمات عسكرية قارية.^(١)

والآن يريدون «عولمة» الأمن، تحت اسم «مكافحة الإرهاب»، يريدون أن يتدخلوا في كل شيء، في أخص الشؤون الداخلية للدول، حتى مناهج تعليمها الديني، وحتى تبرعات أفرادها لأعمال الخير .. يكادوا يريدون أن يراقبوا عقول الناس إذا فكروا، وعواطف الناس إذا أحبوا أو كرهوا، وسلوك الناس إذا تدينوا أو فسقوا. وهم مطمئنون إلى المسلمين إذا فسقوا أو أعرضوا عن الله، ولا تطمئنون إليهم إذا اهدتوا أو استمسكوا بالعروة الوثقى، كما ذكر القرآن عن المشركين: ﴿وَإِذَا ذُكِّرَ اللَّهُ وَحْدَهُ شَمَزَتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِّرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الزمر: ٤٥).

(١) خالد أبو فتوح، صلاح الصاوي، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، المنار الجديد، ١٠؛ عمرو عبد الكريم، المنار الجديد، ١٠.

أهداف العولمة

إن الهدف المعلن من «العولمة» هو إزالة الحواجز وتذويب الفروق بين المجتمعات الإنسانية المختلفة؛ لسيادة آلية رأس المال التي تأبى أي قيود، وآلية المعلومات التي تأبى أي رقابة، وكذلك إشاعة القيم الإنسانية المشتركة التي يراد لها أن تجمع البشر وتكون أرضية لإنفاذ آلية رأس المال وآلية المعلومات المشار إليهما، فإجراءات «العولمة» الحالية تحاول أن تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والاستراتيجية والثقافة، من خلال نظرية ليبرالية شاملة، جاعلة شعارها: المصير الواحد للبشرية.^(١)

إن هذه «العولمة» - وما تعنيه من الهيمنة واستلاب الآخرين - نوع من أنواع الاستخراب (الاستعمار)، لها ما للاستعمار القلدم من صفات، إلا أنها - كما يقولون - تضيف طلاء من الذهب على الأغلال).

ومن أبرز مظاهر هذه «العولمة»، انخيار السدود بين الحضارات والثقافات، وفرض الهيمنة الغربية في مختلف المجالات، سياسة واقتصاداً وعلماً وفكراً، توطئة للاستيلاء على ثروات الشعوب، وشل قدراتها الوطنية، ومسح هويتها وخصوصياتها الحضارية، وتحويل أسواقها المحلية إلى أسواق استهلاكية تفتح الأبواب على مصاريعها أمام الشركات الأجنبية لترويج منتجاتها وتراكم أرباحها.

إنه (أي مفهوم «العولمة») ليس مفهوماً مجرداً، بل هو يتحول كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في المجالات كلها، السياسية والاقتصادية والإعلام والوضع الدولي والدولة القومية، بل وأخطر من ذلك كله هو أن «العولمة» أضحت عملية تطرح في جوهرها هيكلًا للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه

(١) خالد أبو الفتوح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة.

وتثبيته، وقسر مختلف شعوب المعمورة على تبني تلك القيم وهيكلها ونظراتها للإنسان والكون والحياة.

إن اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، سيتسبب في خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة^(١).

أما الأشياء التي تتم عولتها فهي كثيرة، منها: السلع، والخدمات، والناس، ورؤوس الأموال، والمعلومات، والأفكار، والعادات والتقاليد، وأنماط السلوك، وبعض الصناعات، والتكنولوجيا، وأنواع اللبس، والأطعمة، والأفلام، والغناء والموسيقى، والعمارة، واللغة، والعلوم، والفلسفات، وأساليب الحياة، وجميع أشكال الفنون والآداب والثقافة^(٢).

جذور العولمة:

عُرف المصطلح ابتداءً من الستينيات من القرن العشرين، لكن استخدامه والكتابة حوله لم تنتشر إلا في الثمانينيات، وبلغ ما كتب عن «العولمة» ٣٤ مؤلفاً، ولم يتحول المصطلح إلى واقع عملي ملموس إلا في أواخر عقد الثمانينيات، وترسخ في التسعينيات من القرن العشرين.

مثلت قناة CNN الأمريكية في أزمة الخليج الثانية (٩٠-١٩٩١م) نموذجاً عملياً ملموساً «للعولمة» - في جانب الإعلام - حيث سيطرت هذه القناة على العالم،

(١) محمد الأطرش، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م.

(٢) عبد الله زروق، العولمة والعالم الإسلامي، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠١م.

إخبارياً وسياسياً، ونقلت الرؤية الأمريكية تجاه الأحداث، وعممت هذه الرؤية على العالم أجمع.

ولقد كان لتطور البث التلفزيوني الفضائي، وسهولته، وقلة تكاليفه، دور في تعميم الرؤية الغربية و«عولمة» الإعلام بشكل كامل.

بالطبع كانت هناك الكثير من الجذور التي ساعدت على تطور مفهوم «العولمة»، ومن أهمها اتفاقية الجات (١٩٩٣م) التي مهدت لنشوء منظمة التجارة العالمية فيما بعد. كذلك ساهم نشوء الشركات متعددة الجنسية وانتشارها حول العالم في توطيد البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، كما ساهمت التشريعات الاقتصادية المتوالية في تسهيل حركة رؤوس الأموال ونشوء مراكز إنتاج رخيصة، والتي بدورها ساعدت على فتح الأسواق وزيادة الأرباح.

وكان للتقنية أيضاً دور بارز في تسريع عملية «العولمة»، حيث سهلت الاتصالات الحديثة ونظم الحاسبات المتقدمة و«الإنترنت» مركزية القرار، والقدرة على اختراق كافة البلدان.

مؤتمرات الأمم المتحدة البشرية:

سلسلة مؤتمرات بدأت في السبعينيات تبنتها الأمم المتحدة، وتستهدف بشكل أساس «إعادة الهندسة الاجتماعية للأسرة وللإجتماع الإنساني والبشري». وهذه المؤتمرات وأفكارها تستمد قوتها من أمريكا والأمم المتحدة والعالم الغربي، الذي يريد أن يفرض «عولمة» الإجتماع الإنساني وفق منظومة القيم الغربية، مستظهراً دعاوى حقوق الإنسان وحماية المرأة؛ حيث إن العالم الغربي لم يعد يرى أن ترتيب قواعد الإجتماع البشري مسألة داخلية تخص أبناء دين أو مجتمع بعينه؛ وإنما هي مسألة كونية عالمية تفرض القيم الغربية، وتستدعي حمايتها، ولو بالتدخل الذي يحمل صفة إنسانية.

فمنذ عام ١٩٥٠م حاولت الأمم المتحدة عقد الدورة الأولى لمؤتمراتها الدولية حول المرأة والأسرة بعنوان: «تنظيم الأسرة» لكن الحكومة المصرية في العهد الملكي قاومته بقوة، وأخفق المؤتمر الذي كان يرأسه ماركسي صهيوني.. ثم عاودت الأمم المتحدة مرة ثانية تطلعها في بناء المرجعية النسوية الجديدة، فعقدت مؤتمراً في المكسيك عام ١٩٧٥م، ودعت فيه إلى حرية الإجهاض للمرأة، والحرية الجنسية للمراهقين والأطفال، وتنظيم الأسرة لضبط عدد السكان في العالم الثالث، وأخفق هذا المؤتمر أيضاً.. ثم عقد مؤتمر في «نيروبي» عام ١٩٨٥م بعنوان: «استراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة».. ثم كان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية الذي عقد في سبتمبر ١٩٩٤م.. وأخيراً كان مؤتمر المرأة في بكين الذي عُقد عام ١٩٩٥م تحت عنوان: «المساواة والتنمية والسلام».

و«عولمة» المرأة هو الجانب الاجتماعي والثقافي في «العولمة» الذي تسعى الأمم المتحدة وأمريكا وأوروبا إلى فرضه على بقية العالم، خاصة العالم الثالث. والتوصيات والوثائق التي توقع عليها الدول والحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر ملزمة لها، كما أن الأمم المتحدة تقوم بكل هيئاتها ومؤسساتها بتنفيذ ما جاء في توصيات هذه المؤتمرات الدولية ووثائقها، بما في ذلك المراقبة والمتابعة لمدى التزام الدول والحكومات بها. كما أن «المنظمات غير الحكومية» الممثلة في الأمم المتحدة تمثل قوة ضغط في دولها لمراقبة التزام هذه الدول بقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها ومتابعة ذلك، وهي في هذا تشبه «جواسيس للأمم المتحدة» في دولها.

أي أن هناك آلية دولية لها طابع الفرض والإلزام والمتابعة، تتدخل في الشؤون الداخلية للدول لتطلب منها الالتزام بما وقعت عليه؛ وهذه الآلية يمكن أن تمارس «الإرهاب» بفرض العقوبات الدولية على الدول التي ترى الأمم المتحدة أنها غير

ملتزمة؛ كما أن هذه الآلية تمارس الإغراء بمنح الدول معونات أو قروض أو ما شابه إذا التزمت بمقررات الشرعية الجديدة.

ومن ثم، فإن ما يجري في بعض البلاد العربية بشأن تغيير قوانين الأحوال الشخصية أو العقوبات، هو جزء من الالتزام بالأجندة الدولية التي وافقت هذه الدول عليها في المؤتمرات الدولية، وليس تعبيراً عن حاجة داخلية لشعوب هذه الدول. فحق المرأة في فسخ عقد الزواج، وحقها في السفر هي وأولادها بلا قيود، وحقها في المواطنة، الذي يستخدم ستاراً لمساواتها مع الرجل في الإرث والطلاق وعدم الخضوع لسلطة الزوج - أي رفض القوامة - وإقامة علاقات ود وصداقة خارج نطاق البيت والعائلة، كل هذه القضايا كانت مطروحة باعتبارها جزءاً من أجندة دولية للتسليم بالدخول في طاعة النظام العالمي الجديد والإقرار بالالتزام «بالدين» النسوي البديل.^(١)

بعد ذلك عقد، خلال الفترة من الثالث حتى الرابع عشر من شهر يونيو لعام ١٩٩٦م في استنبول، مؤتمر الإيواء البشري تحت مظلة الأمم المتحدة.. وهذا المؤتمر حلقة من حلقات المؤتمرات التي دأبت الأمم المتحدة على عقدها وفق دعايتها بتحسين أوضاع العالم الاقتصادية والتجارية والعمرانية والسياسية والاجتماعية، لكن حقيقة الأمر بخلاف ذلك، بل إن هذه المؤتمرات تعتبر أداة تستخدمها الرأسمالية للسيطرة على العالم اقتصادياً وفكرياً، من خلال تأطير السلوك الاجتماعي والسياسي ليوافق الفكر العلماني الذي تقوم عليه الرأسمالية المعاصرة.

فمن الأهداف المشار إليها في وثيقة المؤتمر، التي هي مدخل للأهداف الحقيقية، الأمور الآتية:

(١) كمال حبيب، عولمة المرأة، قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، ١٥٠.

١- تغيير قوانين الملكية الخاصة بالأراضي، سواء الزراعية أو السكنية، وقوانين الإسكان والإيجارات، وفتح باب سوق شراء وبيع العقارات، وإزالة جميع العوائق الخاصة بتوفير المناخ الملائم لحرية السوق العقاري.

٢- تغيير وتعديل الأنظمة لتسهيل حركة الأموال، وربط تمويل الإسكان بالنظام المالي العام للدولة، وتعديل السياسة النقدية والمالية لتوفير روح المنافسة، لتحرك الأموال من أجل توفير القروض للفقراء، مع توفير الإمكانية لأنظمة الإقراض لتحقيق استعادة القروض من خلال توفير القوانين والأنظمة لذلك، وإقرار برامج رهن المساكن لمؤسسات الإقراض المتعددة.

٣- ربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية، ضمن المفهوم الذي تبشر به الوثيقة، وهو الاقتصاد الدولي، حيث تم التأكيد على ربط السلطات المحلية بالسوق المالي الدولي ومؤسسات الإقراض الخاصة بالشؤون البلدية، مع العمل على توفير البنية التي تسمح للاقتصاد الدولي بالنمو، والمساهمة في بناء البنية التحتية لمشاريع الإيواء وتكوين المراكز الحضرية.

أشار أحد البنود من الوثيقة إلى شمول الإيواء لمختلف أشكال الأسر، والمقصود من ذلك: منح الشاذين جنسياً، الذين يكونون فيما بينهم أسراً، وتلك الأشكال من العلاقات بين الرجال والنساء الذين لا يرتبطون بعلاقات شرعية، مساكن للإيواء.^(١)

العولمة والسيادة:

لقد أحدثت «العولمة» تغييراً رئيساً في واقع السيادة الوطنية، وفي تعريف حدود هذه السيادة، كما أدت إلى تغيير في أنماط العلاقات الدولية وفي تعريف العناصر التي تحكم هذه العلاقة، بل أدت إلى تغيير الأولويات والشروط التي يجب أن تبنى على أساسها الدول - بجميع مؤسساتها - مواقفها الوطنية لكي تتمكن من الانخراط في

(١) محمد عبدالله الشبان، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.

«العولمة» وعدم السقوط في هاوية التهميش، مع ما لهذا الانخراط من سلبيات حمة قد تؤدي بسيادة الدولة واستقرارها.

يقول الدكتور المهدي المنجرة: «العولمة» أن تتبنى نظامي وتدخل معي في «نادي العولمة»، وأنا أضمن لك مقابل ذلك مكانك. هذا ثمن تؤديه باعتبارك عضواً في ناد، وبما أن مسؤولي بلداننا ليسوا في انسجام تام مع شعوبهم، صارت هذه «العولمة» طريقة لتمويل حاجة الولايات المتحدة بالخصوص إلى الإبقاء على واقع الأزمة من خلال الحروب أو التأييد الكامل، من أجل استغلال أفضل لميمنتها الاقتصادية.

هذا العجز عن التواصل مع الشعوب لمواجهة تحديات «العولمة» إنما يعود إلى مركب نقص كامن في نخبة معينة، فشلت في عملها السياسي والإيديولوجي والخلقي والتربوي^(١).

عولمة اقتصادية:

تقتضي سياسات «العولمة» تفكيك أنظمة الإنتاج الوطنية، وإعادة هيكلتها وإحاقها بالمراكز الرأسمالية لضمان سيطرة ونفوذ المؤسسات الدولية في «تكيّف» هذه الاقتصاديات، لسداد القروض وإعادة مديونية هذه الدول، وفقاً لاحتياجات الرأسمال العالمي. وتعمل «الجات» أو «منظمة التجارة العالمية» مع «الصندوق والبنك الدوليين» على تكريس منطق التوسع الرأسمالي، كأدوات في الاحتكارات العالمية، بما يضمن تكريس تنمية غير متوازنة عالمياً، الأمر الذي يفسح المجال لإدارة الصراع والأزمات في العلاقات الدولية، لصالح تلك المراكز الرأسمالية التي تهيمن على هذه المؤسسات، إذ يعتبر «صموئيل هانتينغتون Huntington»: أنه فيما عدا اليابان، فإن الغرب لا يواجه أي تحد اقتصادي، وهو يهيمن على المؤسسات

(١) عمرو عبد الكريم، مجلة المنار الجديد، ١٠.

السياسية والأمنية الدولية، ويهيمن مع اليابان على المؤسسات الدولية، وتتم تسوية القضايا السياسية والأمنية العالمية بطريقة فاعلة بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة واليابان.

ومع أنّ «عولمة» الاقتصاد لا تقود بالضرورة إلى فقدان الحكومات الوطنية لاستقلالها الذاتي - على حدّ قول ريبكا مور - لكنها تسفر بالتأكيد عن إعادة تقاسم الأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية، مع دوائر رجال الأعمال والمنظمات الدولية، ومع طائفة واسعة من تجمعات المواطنين. بيد أنّ القراءة العملية لطبيعة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، وعلاقتها بالمنظمات والمؤسسات الغربية الدولية، من حيث التمويل أو التوجيه البراجمي، تنبئ عن استخدام جليّ ويّن لها، لتمرير سياسات الدول الغربية المسيطرة على المؤسسات الدولية واستخدامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم العالمية، كذرائع للضغط على الحكومات الوطنية، المشاكسة في وجه «العولمة».

أما وأنّ الدولة المركزية الغربية، قد أعادت هيكلة نظمها الإنتاجية، وإدماجها في منظومات إنتاجية عالمية، فإنّ ذلك - وبحكم قدرة هذه الدول على التمرکز وإخضاع عملية إعادة الإنتاج لاحتياجاتها الوطنية - ينتج تدخلات المؤسسات الدولية في البلدان النامية، وإخضاع اقتصاداتها وفقاً لاحتياجات الرأسمال العالمي، القائمة على الاستقطاب، والإفقار لهذه الدول.

وحسب البنك الدولي، الذي يشارك المؤسسات الاقتصادية الأخرى إدارة العالم وفقاً لاحتياجات «العولمة»، لم يُخفِ خشيته من أن مكاسب «العولمة» لن توزع بشكل متكافئ. إذ يقول في تقريره: إن البيئة العالمية مناسبة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، لكن البلدان المتلكئة ستواجه أخطاراً، إذ عليها الاستفادة من فرص

«العولمة» بتحويل سياستها وهياكلها لتعزيز النمو المتجه إلى الخارج... إن أكثر الراجحين سيكون الدول المتقدمة، «فالدول النامية، عندما تصبح أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي، فإنها لن تستفيد وحدها، بل تستفيد البلدان الصناعية أيضاً». ومع أن «العولمة» الاقتصادية تحيل نتائج تحرير التجارة إلى خسائر للدول النامية، غير أن هذه الآثار تختلف باختلاف درجة انكشاف الدولة واندماجها في الاقتصاد العالمي، أو تركيبة صادراتها ووارداتها وفعاليتها مؤسستها الوطنية^(١).

طرح الغرب الدعوة إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بين دول العالم وفق منظور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وسوّق فكرته سياسياً وإعلامياً، وخرج بمفهوم «العولمة»، وسخر له قدرته التقنية الفائقة التأثير ليخلص إلى أن العالم كله أصبح قرية كونية واحدة، وضعها في إطار منظمة التجارة العالمية، كشكل قانوني تمكن بكل إهمار من أن يوجد من ذلك المنظور الهلامي جسداً يحتضن روح الغرب، وينبذ تلك الدول التي صنفت بالعالم النامي، بدرجاته الثالثة والرابعة. وانطوت اللعبة على هذا العالم النامي الذي لا يملك في واقع الأمر القدرة على أن يكون لاعباً مؤثراً في هذه اللعبة الدولية، فاكتمل بأن يكون متفرجاً يتلهى بزخم نصر صنعه الغرب وحصد جوائزه ونال به مبتغاه.

وإذا كان بريق «العولمة» مازال يلمع في فضاء عالم اليوم، فهو بريق خادع كذلك السراب الذي يحسبه الظمآن ماءً فإذا به يجره إلى صحراء تمعن في ضياعه. والضياع هو المصير الذي تؤول إليه النفوس التي تفقد حكمتها في تفعيل قدراتها، فتصبح تابعة، تخمد فيها جذوة العمل والإبداع. وفي عالم الأرقام والإحصاءات التي تعكس التباين الكبير بين الغرب المتقدم والآخر المتخلف من دول العالم ما يجسد

(١) عدنان سليمان، الاقتصاد السوري وتحديات العولمة، مقال في الإنترنت.

هذه الهوة الهائلة، التي يهدف بريق «العولمة» إلى طمسها وتغليفيها في منظور يعمل على استمرار تفوق الغرب وترك فتات مائدته لدول العالم النامي، يقتات منها بحرية تضمنها مبادئ تحرير التجارة الدولية وغيرها من مبادئ وقيم «العولمة».

أي «عولمة»؟ نعم.. أي «عولمة»؟ سؤال نترك لبعض المؤشرات الإحصائية التي ذكرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٨م لتحيب عليه. وإذا كانت الإجابة قائمة فلعلها حظيظة بأنها لم تستمتع ببريق «العولمة».. ذلك البريق الذي قد أصاب العالم النامي بالعمى ففقد الرؤية وأضاع الطريق. ومن ذلك التقرير نقرأ هذه المؤشرات ولا نعلق عليها ففيها من الدلالات ما يوجع القلب. ولعل القلوب إذا وجعت أحست، وإذا أحست تغيرت، وإذا تغيرت تتمكن من التغيير.

وفي تعليق للرئيس الأمريكي السابق أمام المشاركين في المنتدى الاقتصادي بسويسرا، قال: إن «عولمة» الاقتصاد التي غيرت الأنماط الاقتصادية وبدأت ترفع الحدود بين الدول جعلت العالم في مفترق طرق، وأن الأسواق المفتوحة وحرية التجارة هما أفضل السبل لبلوغ الرفاهية العالمية، داعياً في الوقت ذاته البلدان الغنية إلى اتخاذ خطوات إضافية لإزالة الديون، التي قال إن البلدان الأكثر فقراً ترزح تحت وطأهما.

منظمة «البحات» باتت تسيطر على مجمل النشاط الاقتصادي حول العالم وتشريعاته، وتتضمن ضمان انسياب السلع بين الدول، وفتح الأسواق، وحماية حقوق الملكية الفكرية (ذات المنبع الغربي) ودعم تحرك الشركات متعددة الجنسية ضمن مجموعة ضخمة من القوانين، التي تتجاوز سيادة الدول وتفرض عليها وصاية اقتصادية كاملة^(١).

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة، رقم ٨٦.

الشركات العابرة للحدود (TNCS) :

مع افتتاح الأسواق العالمية وازدياد شهوة الشركات الغربية للتوسع والحصول على مزيد من الفرص حول العالم، نشأت الشركات العابرة للقارات، التي تعتبر الأرض - كل الأرض - موطنها، والإنسان - حيثما كان - زيوها مادامت الأنظمة تسمح، وإمكانات الشراء متوافرة، والعقبات دون التغلغل محدودة.

في بداية السبعينيات كان عدد هذه الشركات ٧٠٠٠ شركة، ازداد خلال عشرين سنة فقط إلى ٢٦,٠٠٠ شركة، واقترب من ٤٠,٠٠٠ شركة في منتصف التسعينيات بفروع تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ فرع خارج مقرها الرئيس . كان ناتج الفروع ما يقارب الخمسة تريليون دولار عام ١٩٩١م، وبأصول تتجاوز ثلاثة تريليونات دولار.

كانت فروع هذه الشركة معزولة نسبياً في البداية لكنها مع تطور وسائل النقل والاتصالات اندمجت وتكاملت مع أعمال المركز الرئيس.

كان للحكومات الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، دور رئيس في دعم شركات الـ TNCS حيث كان للرافد الرسمي دور كبير في تغلغلها في الأسواق الناشئة، وإضغاف وسائل الحماية، وتأكيد الملكية الفكرية، وحماية العلامات التجارية.

كما كان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور رئيس في خدمة شركات الـ TNCS عن طريق الحرص على استقرار العملات، ودعم النمو الاقتصادي، وتشجيع المشاريع الخاصة، وفتح الاقتصاد.

وهذا كان واضحاً بشكل رئيس في مشاريع البنية التمثيلية في الدول النامية والتي تدار بواسطة شركات الـ TNCS وبدعم من البنك الدولي.

كما قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بداية الثمانينيات بدور هام في إجبار الدول المستدينة (دول العالم الثالث) على قبول برامج القروض، والتي كانت تتضمن شروطاً قاسية، وتحمل في الوقت نفسه مميزات استثمارية لشركات الـ TNCS في العمل بحرية، وخلق ظروف ملائمة للاستثمار، ولحماية هذه الشركات من خطر التغيرات الديمقراطية في المستقبل عليها.

إن قوة هذه الشركات ينبع أساساً من قوتها في البلد الأم (في أوروبا، وعلى الأخص الولايات المتحدة) ونفوذها في الأساس هناك، وعلاقات المصالح المتبادلة مع الدولة والسياسيين، ودعمها للأحزاب، ووقوفها مع المرشحين الذين يتبنون مصالحها.

إن شركات الـ TNCS لها أجندة خاصة بها، تختلف عن اهتمامات الشعوب سواء في موطنها الأساس أو بلدان عبر البحار، فهي تعارض الديمقراطية، وضد النقابات العمالية ومصالح الشعوب، وتدعم الحكام المتسلطين والدكتاتوريات، لأنها تخدم مصالحهم.

وهذه الشركات تضغط بقوة لإبقاء الأنظمة المالية والسياسات النقدية وقوانين الضرائب بحيث لا تهدد مصالحها.

أيضاً هذه الشركات تبحث عن الموارد الرخيصة والعمالة غير المكلفة، فضلاً عن القرب من الأسواق.

لهذه الشركات قدرة على المساومة، لأنها تملك المال والتقنية والخبرات، وهي لا تهدد فقط العمال والمصالح الشعبية بل تهدد الحكومات، لأنها قادرة على الانتقال من دولة إلى أخرى، وبسرعة كبيرة، مما قد يفقد البلد موارد مالية هي في أمس الحاجة إليها، ويزيد من أعداد العاطلين عن العمل.

إن نجاح هذه الشركات عالمياً قد أقصى أي بديل عملي حالياً، بل استقرار بعض الأنظمة في العالم الثالث أصبح رهيناً لعقيدة الشركات العالمية والمتمثلة بأن «السوق يوزع الموارد بفعالية ويقدم الوسائل لتنظيم الحياة الاقتصادية، وأن الحرية هي حرية السوق، وأن تدخل الحكومات لإلقاء حمل غير معقول على الأعمال فإنه يعوق النمو الاقتصادي، وأن دورها - أي الحكومات - يجب أن يقتصر على حفظ القانون والنظام وحماية الملكية الخاصة، وأن السوق سوف ينجز الباقي، وأن النمو البطيء في الاقتصاد أفضل لأنه يحد من التضخم».

وأخيراً، فإن الخصخصة أفضل لأن الحكومات غير فاعلة لإدارة المشاريع الاقتصادية «هذا بالطبع صحيح جزئياً، لكن هدف الشركات هو إضعاف الحكومات، والتي قد تكون مصدر تهديد، وأيضاً الحصول على حصص استثمارية أكبر وأوسع»^(١).

المنظمات الدولية:

ابتداءً من الثمانينيات، كانت هناك موجة عالمية «ليبرالية» (بدعم من الحكومات الأوروبية والشركات عابرة القارات) تدعو للخصخصة ورفع القيود الجمركية وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي. كان لمؤسسات التمويل والإدارة الدولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دور رئيس في توجيه الاقتصاد العالمي، وبالذات اقتصاديات الدول النامية على طريقة برامج القروض والمنح.

كان لاتفاق «الجات» ١٩٩٣م وما أعقبه من تكون منظمة التجارة العالمية دور رئيس في توجيه الاقتصاد العالمي لخدمة الدول القوية وإضعاف الدول النامية، عن

(١) العولمة في الإعلام، إدوارد هيرمان وروبرت ماكشسني.

طريق إلغاء نظم الحماية في الدول النامية، وتسهيل انتقال السلع إليها، وضبط حقوق الملكية الفكرية لمصلحة الشركات الغربية، والذي وصل إلى الأدوية.. جميع اتفاقات التجارة العالمية، ابتداءً من «النافتا»، قامت بدور تخريبي لبيئة العمل في الدول النامية، وأضعفت من قدرتها الاقتصادية وقدرتها على التحكم باقتصادها، وأصبحت مرهنة بشكل كبير لقوانين مؤسسات المال والدول والشركات العالمية الاحتكارية.^(١)

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد وافق الكونغرس الأميركي على الانضمام إلى المنظمة والانصياع لقوانينها، لكن شرط ألا يتعارض ذلك مع المصالح الأميركية، بما يعني أن الولايات المتحدة قد استصدرت قوانين عالمية ملزمة لكل دول العالم إلا للولايات المتحدة نفسها.

وتدعي المنظمة أنها تستمد قوانينها من رغبة الشعوب. فقد تم إقرار هذه القوانين عبر موافقة برلمانات الدول الأعضاء، وعليه فإن هذه القوانين تمثل خياراً ديمقراطياً شعبياً، هو نفسه نتيجة للمفاوضات الحرة.

قدم الرئيس السابق كلينتون براهين عملية على الاستعداد الأميركي لتجاوز كل الخطوط الحمراء لقوانين المنظمة. ومن هذه البراهين ما هو معلن، على غرار استجابته لإضرابات وضغوطات أصحاب معامل الصلب الأميركيين (قدم حماية لصناعتهم تخالف قوانين المنظمة). ومنها ما هو غير معلن على غرار ما جرى من ضغوطات أميركية على الدول الأوروبية أثناء حرب كوسوفو، وهي التي علق عليها أحد المذيعين بالقول: يبدو الرؤساء الأوروبيون وكأنهم أسماك ملونة في «أكواريوم» ينظر إليه الرئيس الأميركي.

(١) العولمة في الإعلام، إدوارد هيرمان و روبرت ملكشني.

إن أمريكا أدّت دوراً رئيساً في دعمها للرأسمالية، إذ مضافاً إلى أنها بقيت طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم، اتخذت من بناء اقتصاد عالمي رأسمالي، حجر أساس في سيطرتها على الصعيد السياسي، والصعيد الاقتصادي الدولي، ومن المعلوم أنها حيث كانت أكبر دولة مصدرة، فإن لها أعظم مصلحة شخصية في تنمية الاقتصاد العالمي، لأجل تغذية نموها الاقتصادي.

ثم إن أمريكا ومن منطلق حراسة الأنظمة والمؤسسات الرأسمالية التابعة لها، في وجه التهديدات الناجمة من أنظمة اجتماعية واقتصادية أخرى كالشيوعية والاشتراكية، صرفت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى في أوروبا الغربية، وفي شرق وجنوب شرقي آسيا، وعلى الأخص في بلاد عدوّيها السابقين: ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية.

هذا وقد صرفت أمريكا مساعداتها الخارجية أيضاً في مناطق أخرى من العالم النامي، تعزيزاً للمؤسسات الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك بل فوق ما يتصور.

أما البنك الدولي، كأداة «للعولمة» الاقتصادية، بتوجيه من الولايات المتحدة، فقد قام بإجبار دول العالم الإسلامي على إعادة هيكلة اقتصادياتها في ضوء هذه السياسة الليبرالية، فأتجهت لخارج دولها لجذب رأس المال الأجنبي، وتبني مفهوم القطاع الخاص من خلال استخدام آليات السوق وما يتطلبه ذلك من تحجيم واضح للملكية العامة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما تتبناه وثيقة استنبول لحل مشكلة الإيواء^(١).

(١) محمد عبدالله الشباني، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.

مظاهر العولمة الاقتصادية

إن أهم مظاهر «عولمة» الاقتصاد هي: زيادة غزو الشركات المتعددة الجنسية، ومؤسسات الإنتاج الدولية الطابع والعالمية النشاط، وقد أدى هذا الأمر إلى التشابك بين مؤسسات الإنتاج على الصعيد القطري والإقليمي، واتجاه الشركات القطرية إلى توسيع رقعة أنشطتها لتخرج به خارج الحدود الوطنية أو القومية وصولاً إلى المستوى الكوني.. والشكل الذي تأخذه «العولمة» هو قيام المؤسسات الضخمة بمد نشاطها خارج حدودها الوطنية، وإنشاء فروع شبه مستقلة ولكنها تابعة لها في بلدان الدول المتخلفة، أو تحويل الكيانات القائمة للشركات القومية؛ لتكوّن فروعاً لها وتوابع لنشاطها.

أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة في العالم بلغ في عام ١٩٩٤م نحو عشرة تريليون ومائتين وأربع وخمسين بليون دولار، وإذا تم مقارنة ذلك بمجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم في سنة ١٩٩٣م (الذي كان أكثر قليلاً من ثلاثة وعشرين تريليون دولار)، أدركنا مدى خطورة تركيز الأموال لدى الرأسمالية العالمية.^(١)

وأيضاً من المظاهر: تدفق السلع والخدمات، وتدفق رؤوس الأموال، والدور المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات مستفيدة من أسلوب الاندماج والتكامل في كيانات تجارية أكبر، كذلك «عولمة» عمليات الإنتاج والتسويق للعديد من الصناعات.^(٢)

٥٠٠ شركة عملاقة عابرة للقارات تسيطر على ٧٠٪ من حركة التجارة العالمية، ذات مصالح وسياسات تختلف عن الدول - حتى عن أمريكا - والتي تتبعها

(١) محمد عبدالله الشبانبي، العولمة الاقتصادية ومؤتمر الإيواء البشري، مجلة البيان، ١٠٢.

(٢) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، ص ١٢٤.

معظم هذه الشركات أو تنطلق من أراضيها، تستطيع هذه الشركات من تحجيم حكومات هذه الدول وشل إرادتها وفرض السياسات التي تخدم مصالحها^(١).

ولمزيد من الدلالة يمكن إعطاء الأرقام التالية:

- ٣٥٨ فرد يملك الواحد منهم مليار دولار على الأقل يضاهي ما يملكه ٢,٥

مليار نسمة !

- ٢٠% من قوة العمل ستكفي حالياً لإنتاج جميع السلع التي يحتاج إليها

المجتمع العالمي - ٨٠% ستواجه شيئاً آخر!!

- ٣٥٠ شركة استأثرت بـ ٤٠% من التجارة العالمية.

- ٦ شركات تسيطر على ٨٥% من تجارة الحبوب.

- ٨ شركات تسيطر على ٦٠% من تجارة اللبن.

- ٣ شركات تسيطر على ٨٣% من تجارة الكاكاو.

- ٧ شركات تسيطر على ٩٠% من تجارة الشاي.

- ٣ شركات تسيطر على ٨٠% من تجارة الموز^(٢).

- يوجد في الدول النامية ١,٣ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد في

اليوم، و ١١% من سكان الدول الصناعية يعيشون بأقل من ١١,٤ دولار.

- يمتلك أغنى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من مجموع الناتج الإجمالي الداخلي

للدول الـ ٤٨ الأكثر فقراً في العالم، فيما يمتلك أغنى ١٥ شخصاً في العالم أكثر من

بمجموع الناتج الإجمالي الداخلي لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، ويمتلك أغنى

٣٢ شخصاً في العالم أكثر من الناتج الإجمالي الداخلي لدول آسيا الجنوبية.

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، ص ١٠٧.

(٢) محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، دار المكتبي.

- يستهلك كل أمريكي ١١٩ كيلو جراماً من اللحم سنوياً، ويستهلك كل نمساوي ١٠٣ كيلو جرامات، لكن متوسط الاستهلاك الفردي من اللحم في بنغلاديش يبلغ ٣ كيلو جرامات سنوياً، وفي الهند أربعة كيلو جرامات.
- ارتفع عدد الأفارقة الذين يعانون من نقص في التغذية من ١٠٣ ملايين عام ١٩٧٠م إلى ٢١٥ مليوناً عام ١٩٩٠م.
- يلزم ستة مليارات دولار سنوياً لجعل التربية عالمية، بمعنى شمولها لكل سكان الأرض. ويشكل هذا المبلغ نصف ما ينفق لشراء العطور سنوياً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- تكلف تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان العالم ١٣ مليار دولار. وعلى سبيل المقارنة، فإن أغذية الحيوانات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تكلف ١٧ مليار دولار سنوياً. والاستهلاك السنوي من التبغ في أوروبا ٥٠ مليار دولار، واستهلاك المخدرات يكلف العالم ٤٠٠ مليار دولار، والإنفاق العسكري العالمي يبلغ ٧٨٠ مليار دولار سنوياً.
- الإنفاق العام والخاص على الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ٢٧٦٥ دولاراً لكل فرد بينما يبلغ ثلاثة دولارات في فيتنام^(١).
- في الفترة بين عامي ١٩٧٠م، و ١٩٨٥م زاد الدخل القومي العالمي بنسبة ٤٠% لكن حدثت زيادة في الفقراء بنسبة ١٧%، وبلغ عدد من يعجزون عن سد جوعهم نحو ٨٠٠ مليون شخص، بينما يعاني حوالي ٥٠٠ مليون من سوء التغذية اليومية، ويستحوذ ٢٠% من الأكثر غني في العالم على ٨٢% من إجمالي الدخل.

(١) د. عبد العزيز داغستاني، عولمة.. أي عولمة، مقال في الإنترنت.

العولمة الثقافية:

الثقافة العالمية ليست شيئاً سوى الثقافة الغربية، أو هكذا يراد لها أن تكون ثقافة تعمم، وذوقاً يفرض على جميع البشر، تلغى فيها الاختلافات والتميزات الحضارية.. فباسم التعددية العالمية وباسم الثقافة الإنسانية يتم التعدي على الثقافات غير الغربية، وتجاوز الخصوصيات الاجتماعية، فهي أذن رديف البرجوازية الأوروبية، وهي نتيجة حتمية وملازمة «للعولمة» الاقتصادية، لكن الثقافة المقصود بها في شعار «العولمة» هي الثقافة الاستهلاكية الموجهة أساساً لدعم العمل الاقتصادي والتجاري، فهي تخص عالم السينما وعالم المواضع والفنون، بمختلف أشكالها^(١).

من الأمثلة الصارخة: فرقة غنائية بريطانية دعت يوم الأحد (١٨/٣/٢٠٠١م) المعجبين والمعجبات في مجمع تامان أنغرينغ، الذي يعد أكبر مجمع للتسوق في العاصمة الإندونيسية، وقد حضر أكثر من ثلاثة آلاف من الشبان والشابات، وتراجمت الكثرات من المعجبات للحصول على توقيع من المغنين البريطانيين، أو مجرد مشاهدتهم، أو لمس يد أحدهم!! مما أدى إلى إغماء ٨ فتيات، كما نقل ٤ أنحريات في الحال إلى المستشفى، وأعلن عن وفاتهن هناك.

وكانت الفرقة نفسها قد مرت بالفلبين ضمن جولتهم الآسيوية الدعائية، لكن برأجمهم ألغيت عندما تجمع ٢٠ ألف معجبة ومعجب من مانिला بدلاً من ١٠٠٠ شخص يتسع المكان لهم.. وقالت مصادر في سنغافورة: إن الفرقة قررت الرجوع إلى لندن بعد النهاية السلبية التي قد تؤثر على سمعتهم لو سلط الإعلام الإندونيسي الأضواء بشكل مركز على ما وقع.

(١) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة العدد ٨٢.

كشفت الحادثة عن مدى استفحال «ظاهرة «عولمة» الفن الغربي» التي تحتاج، ليس فقط الدول الآسيوية، بل العالم أجمع.

وذكر المعلقون في العاصمة الإندونيسية جاكرتا أن القنوات التلفزيونية والإذاعية، بالإضافة إلى الصحافة الإندونيسية، قد ساهمت جميعاً في شهرة بعض الفرق الغنائية الغربية، فضلاً عن البث المتكرر من جانب التلفزيونات الإندونيسية التجارية لأغنيات متعددة لفرقة واحدة، بالإضافة إلى توسع نفوذ قناة «إم تي في» الغنائية العالمية التي تبث نسخاً محلية لبرامجها بلغات محلية، ولكن على الطراز الغربي تماماً.

وقالت أستاذة علم النفس الإندونيسية «جويس جيلاني»: «إن ما يسمى بالثقافة الشبابية الحديثة توحد أهواء الشباب اليوم حول العالم، فيمكن أن ترى فتيات مسلمات يلبسن الحجاب، ولكنهن يحبن نفس الموسيقى التي تستمتع بها الفتيات في مدينة غربية!»، محذرة من ظاهرة تأثر الأذواق الفنية بتوجهات الثقافة والسلوكيات والفن الغربية وهي «العولمة»، بفعل وسائل الإعلام ذات النفوذ العالمي؛ مما يلغي الذوق المحلي لكل أصحاب ثقافة.^(١)

أدرك الغرب أن في العالم الثالث نخباً محلية تنتمي (اسماً) إلى شعوبها، ولكنها تنتمي فعلاً من ناحية الرؤية والتطلعات والأحلام وأسلوب الحياة إلى العالم الغربي. ومن الملاحظ أن تصاعد الوعي القومي صاحبه أيضاً تصاعد في معدلات العلمنة و«العولمة» في كل أنحاء العالم، وتم اختراق كثير من أعضاء النخب الثقافية، كما تم الاستيلاء على أبنائهم، وبدأ الحلم الأمريكي يتسرب إلى قطاع لا بأس به من

(١) إسلام أون لاين، ٢١/٣/٢٠٠١م.

الجماهير، وهذا ما يشير إليه بعضهم بظاهرة الكوكلة (نسبة إلى مشروب الكوكاكولا) أو الكوكاكولانية بدلاً من الكولونيالية، والكوكالانية هي اختراق المنظومة القيمية الغربية لأحلام الناس وعقولهم من خلال برامج التلفاز، على سبيل المثال، دون اللجوء إلى القوات العسكرية، وقد ساهمت ثورة المعلومات في هذه العملية.^(١)

وأخيراً، «العولمة» تعدت الثقافة إلى الدين، فدين «العولمة» نصراني وإن لم يرفع الشعار، والتنصير يتقدم في البلدان الإسلامية الفقيرة رغم تقهقره في أوروبا وأمريكا.^(٢)

من جانب آخر، يعتقد بعض العلمانيين العرب «أن الحداثة الغربية عموماً و«العولمة» المعاصرة خصوصاً، وما أفرزته من ثقافة في طريقها، لن تستطيع الثقافات التقليدية أن تصنع شيئاً أمام ثقافة «العولمة» التي لا تصدها حدود، أحببنا ذلك أو كرهنا، وافقنا أو رفضنا»^(٣).

حقوق الإنسان والعولمة:

يستخدم اتجاه فرض المرجعية الحضارية (الأمريكية) الغربية على خطاب حقوق الإنسان، ومحاولة تعميمه على العالم بأسره، شتى الوسائل، بما فيها التجني والتشكيك في قدرة الأسس المفاهيمية الإسلامية على إيجاد توازن لا تضيق معه حقوق الأفراد وحررياتهم. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الاتجاه الفكري السائر في طريق العمل من أجل التفوق الغربي وإظهار مفاهيمه على العالم، هو مما يستفيد حتى من جهود

(١) عبد الوهاب المسيري، أسباب ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة المنار (١٠).

(٢) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

(٣) تركي الحمد، نحن والعولمة، بحث مؤتمر القاهرة عن «العولمة وقضايا الهوية الثقافية»، ١٩٩٨م.

بعض النخب الوطنية في العالم الثالث المتخرجة من جامعات الغرب والمؤمنة بمرجعياته (على الأخص في مضمار الديمقراطية ونهج حقوق الإنسان) كسبيل قويم لخلاص مجتمعاتها من التخلف والتبعية.^(١)

حقوق الإنسان محفوظة إلا للمسلم.. كما في بورما، الفلبين، الصين... تطبيق القانون مطلوب إلا أن يكون الشريعة الإسلامية، فهذا تخلف وأصولية... حقوق الأقليات مصانة، وتميزها الثقافي واللغوي محفوظ، إلا أن تكون إسلامية، فلا حق بالحجاب للمسلمة^(٢).

العولمة النفسية:

وقد بدأ بعض العلماء في العلوم الإنسانية والاجتماعية ينبهون إلى تأثيرات «العولمة» السلبية على الصحة النفسية، فيقول «شارلين سبرتاك»: أخبرونا أن العالم ينكمش، وتلاشت المسافات الشاسعة بالحاسبات الآلية والفاكس، وأن الأرض أصبحت الآن قرية عالمية أصبحنا فيها مترابطين على نحو غير مسبوق، ومع ذلك فثمة شعور بنقيض ذلك تماماً، شعور بأن التنائي والانفصال يشكلان الحياة الحديثة، وإن كان ثمة شيء تقلص فهو اكتمال الذات الذي عانتها الذات الحديثة، ويقرر علماء النفس أن مستويات الإحباط والقلق عالية، وأن شبكة الأصدقاء وأفراد الأسرة المقربين وعلاقات الجماعة انكمشت - بالنسبة لأغلب الناس - إلى جزء صغير مما عايشته الأجيال السابقة.

(١) محمد فهم يوسف، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، مجلة البيان، ١٣٢.

(٢) محمد عمارة، محاضرة العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر، ١٩٩٩م.

عولمة الإعلام:

لم تتضح «عولمة» الإعلام إلا بداية الثمانينيات مستفيدة من تدفق الاستثمارات وزيادة الشركات عابرة الحدود (TNCS) بالتوافق مع نمو مؤسسات المال الدولية والبنوك بإمكانيات التفوق ١٦٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٦م.

كما استفادت الشركات من التطور المتواصل في تقنيات الاتصال والأقمار الصناعية، وبدأت ظاهرة التكتل والاندماجات التي قلصت عدد الشركات العالمية الإعلامية من ٥٠ إلى ٢٥ شركة في أمريكا، وأيضاً وكالات الدعاية والإعلان التي تقلصت إلى سبع شركات خمسة منها أمريكية.

واستفادت شركات الإعلام أيضاً من السياسات التحررية حول العالم، لزيادة النفوذ مع تقلص واضح في الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية، مقابل الحصول على الربحية.

أما حقبة التسعينيات فتعتبر عصر الإعلام والتسلية، واتضح ذلك في السيطرة الأمريكية (رغم الوجود الأوروبي) مع الرضا العام للمستهلكين حول العالم من المنتج الإعلامي الأمريكي.

ومع انتشار التقنية الرقمية ازداد عدد القنوات التلفزيونية بشكل كبير، وانتشر البث عبر الأقمار الصناعية، وانخفضت التكاليف بشكل مذهل، مما أضعف المنتجات المحلية وقنوات البث العام.. واكب ذلك انحياز أنظمة الاحتكار، وتشدد في تطبيق قوانين الملكية الفكرية.

وأخيراً، شهد هذا العقد اندماجات إعلامية متنوعة، وخفضاً في عدد الشركات الإعلامية، وزيادة من مستوى احتكارها، وأصبحت المنافسة منحصرة في الكبار القلة، والذين هم من جانب متنافسين ومن جانب آخر متعاونين على حساب

المستهلك، وكانت السياسة العامة لهذه الشركات التفكير عالمياً والإنتاج محلياً، لزيادة رقعة الانتشار واحتكار المنتجات الإعلامية.

هذه الهيمنة الإعلامية العالمية ليست بنفس المستوى حول العالم، لأسباب اقتصادية بحتة في الغالب (الفقر الشديد في بعض الدول، والتخلف التقني الكبير).

بضعة شركات (ما يقارب العشرة) تهيمن على الإعلام العالمي، معظمها أمريكية، وبدخل يجاوز ٥ بلايين دولار لأصغرها، ويجاوز ٤٠ بليون لأكبرها، وهي في تكامل وتوسع مستمر وبشراهة لفتح أسواق جديدة.

وهناك شركات من المرتبة الثانية (تقريباً العشرين) بدخل يفوق البليون دولار لأقلها، ويجاوز ٥ بلايين دولار لأكبرها، تجاهد في الأسواق الصغيرة وتحاول أن تلحق بركب الكبار إما بالتحالف أو بالنمو أو الاندماج. أغلب هذه الشركات أمريكية، وهي ذات ارتباطات عضوية مع شركات المرتبة الأولى.

كان للتقنية، سواء في الاتصالات أو النظام الرقمي، دور رئيس في تكامل الإعلام مع نظام الاتصال العالمي. في منتصف التسعينيات كان نصيب نظام المعلومات العالمي ١٥٠٠ بليون دولار، منها ٢١% للإعلام، ٣٣% للكمبيوتر، ٤٦% للهاتف. رغم ضخامة شركات الاتصال، مقارنة بشركات الإعلام، إلا أن هناك تداخلات مشتركة بين الجهتين (تحالفات، أنشطة مشتركة، أسهم متبادلة، حصص ملكية...).

شبكة الإنترنت - رغم حداثتها - ستصبح ماكينة إعلام حقيقية مستقبلاً، تقارب وسائل الإعلام التقليدية، وذلك عند تطور بنية الشبكة وقدرتها على نقل كمية كبيرة من المعلومات وبالسرية المناسبة، لذلك فإن شركات الإعلام العالمية بدأت الاستفادة من هذه الشبكة توطئة لتكون مصدر دخل إضافي مستقبلاً.

إن ملامح «العولمة» الإعلامية بارزة من خلال تدفق المواد الإعلامية من خارج الحدود، ونمو المشاريع للشركات الإعلامية عابرة الحدود، والرقابة الإعلامية المركزية في بلد المنشأ، والبعد التجاري الصرف للنشاط الإعلامي.

إن دوافع «العولمة» الإعلامية قوية، فالشركات تدعي أن السوق مفتوحة، وللناس الحرية فيما يختارون، والحقيقة أن الخيارات محدودة وأحياناً منعدمة، وأن لجهات الإعلان دوراً في تحديد البرامج المناسبة.

هناك أحياناً زعم بأن المشاهد يستطيع أن يختار أو يحدد ما يناسبه، وهذا الأمر غير صحيح، فالإعلام أصبح جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمي، بعيداً عن البعد الأخلاقي فضلاً عن الثقافي.

أحياناً تقول هذه الشركات: إن البديل عنها هو الحكومات (وتاريخها في التوجيه والسيطرة على الإعلام غير محمود) ورغم صحة هذا الزعم إلى حد كبير إلا أن هناك صيغة أفضل تمثل بمؤسسات إعلامية عامة بمجالس مختلطة من الحكومة والقطاع الخاص وتشارك فيها الجهات التربوية والثقافية، وهناك تجارب ناجحة إلى حد كبير مثل BBC في بريطانيا، وZDF في ألمانيا.

هذه «العولمة» الإعلامية لها مقاومة أحياناً في دورها ومنشأتها، وأحياناً في البلدان المستهلكة، وغالباً ما تكون عن طريق محاولات فردية وأحياناً منظمات خدمتية، ولكن هذه الجهود ضعيفة، نظراً لقلة الإمكانيات المالية والفنية فضلاً عن المحاربة لها من المعارضين لأنشطتها، والذين يدعمون بقوة من الجهات الإعلامية العالمية.

نتائج «العولمة» في الإعلام بارزة في الكثير من المجتمعات، خصوصاً المتأثرة بالهيمنة الأمريكية، ك بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وشبه القارة الهندية، وجنوب آسيا، وشرق أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب أفريقيا.. ولقد أثرت نتائجها على

الشعوب النامية بشكل ملموس، فالقيم المادية أصبحت المهيمن على النشاط الإعلامي، وأصبحت التسلية فلسفة أساسية في الإعلام المرئي (مناسبتها للمعلنين) وتم تقوية الجهات السياسية التي تحارب الديمقراطية ومصالح العمال، ودعم الحكومات الدموية التي تحقق مصالح الشركات، فضلاً عن جرف الثقافات المحلية للشعوب واستبدالها بثقافة أمريكية (علمانية نصرانية) وأخيراً إظهار قوة الدول العظمى وضعف الآخرين تجاهها؛ وعدم قدرتهم على المقاومة.^(١)

وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر في الواقع على ٦٥% من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية، بل إن فرنسا لم تستطع أن تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت؛ وذلك لأن ٩٥% من حجم تداول المعلومات والاتصالات على الإنترنت باللغة الإنجليزية، في حين أن ٢% فقط باللغة الفرنسية. سوق المعلومات والأخبار تحتكرها الوكالات العالمية الأربع: أسوشيتدبريس ويونايتدبريس (الولايات المتحدة)، رويترز (بريطانيا)، وفرانس بريس (فرنسا)، وتسيطر الولايات المتحدة على (٦٥%) من تدفق هذه المعلومات.^(٢)

عولمة الإدارة:

«عولمة» الإدارة موضوعاً جديراً بالطرح. قد يكون من نافلة القول: إن الإدارة، وخاصة إدارة الأعمال، تتأثر بالتغيرات والتقلبات المحيطة، بما في ذلك تيار «العولمة» وما اندرج تحتها من مصطلحات وتقنيات ومفاهيم، ويتبلور هذا التأثير على المستويين النظري والتطبيقي.

(١) إدوارد هيرمان، روبرت ماكشسني، العولمة في الإعلام.

(٢) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

من ناحية أخرى، ستتقشع من أمام نظريات السلوك التنظيمي الفروقات التي أنشأت مفهوم «الإدارة حسب المواقف» حيث إن الإدارة التي بنيت على أساسيات من الاختلاف في البيئة ومناخ العمل ونفسيات الأفراد عبر الدول والمناطق، أصبحت الآن قائمة على قواعد هشة، أوهى من خيوط العنكبوت. والسبب الظاهر يشير بالأصابع العشر إلى «الإنترنت» واللغة العالمية وقدرات وتقنيات الاتصال والمواصلات التي جعلت من التفاهم والتقارب بين غرباء الأمم حقيقة ممكنة، فلم تعد تستدعي تكوين نظريات مختلفة ومتفاوتة لتفسير هوم إدارية أصبحت بقدرة قادر مشتركة، ومشاركة بشكل حميمي، وعالمية بحكم «عوامة» التقارب لا بحكم «عوامة» التفاوت والاختلاف.

نظريات الإدارة التي تقدس الهيكلية الحرفية (بمعنى حرفي و مهني آلي) وتصميم العمل كتابة، والدوافع المادية، والأسلوب العلمي الفيزيائي، والبقرة وغيرها، سوف تنحى لتبرز نظريات عولمة جديدة تنظر بتركيز شديد إلى أثر المعلومات والاتصال والاتصالات والعمل من بعد والمرونة المبنية على التقنية. وبدلاً من المصطلحات الجامدة مثل الإدارة العليا، والمركزية، والأوامر، والتقارير، والتحكم، والمراقبة، سوف تغطي على علم الإدارة مفاهيم عولمة من شاكلة التجارة الإلكترونية، والمعلوماتية، و«المنظمة الافتراضية» Virtual Organization، والاتصال الديناميكي، والوب، والشبكة، والمواقع، وغيرها من خصوصيات الثقافة الإنترنتية.

في الجانب التطبيقي، المسألة أدهى وأمر، فالمدير (نفسه، بلحمه ودمه وبشكله الأنيق) أصبح مهدداً بالإحلال، ليس بالرجل الآلي ولكن بتقنيات معلوماتية مذهشة تتيح جمع المعلومات وتحليل كم هائل من البيانات بضغطة زر وعرضها بأسلوب تشكيلي ممتع، وربما (اتخاذ القرار) المناسب آلياً، وهنا مربط المدير!! وينبع سؤال محرج جداً يقول: هل تتمكن التقنية، وخاصة الذكاء الاصطناعي، ونظم الخبرة، من

إحلال عقل ومزاج ونفسية المدير، إضافة إلى القدرات الابتكارية والخيالية لدى القائد، وهي أمور يستخدمها المديرون عادة عند اتخاذ القرارات؟! إذا تم هذا أصبحت الإدارة عالمية، لأنها تتم بأسلوب علمي وتقني موحد، وليحال المديرون على التعاقد المبكر، مثلهم مثل الآلة الكاتبة، ومطاعم البخاري(١)!

يقال: إن «العولمة» ابتدأت بأطروحة «موت التاريخ» فهل تنتهي بـ «موت المدير»؟^(١).

من إيجابيات العولمة^(٢):

هل «للعولمة» إيجابيات؟ قد يكون الجواب بالطبع لا، لكن الحقيقة أن بعض الباحثين يرون أن هناك وجهاً إيجابياً «للعولمة»، من ذلك:

- نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات.
- فتح أبواب التنافس الحر في مجال التجارة.
- الاستقرار في العالم.. والسعي لتوحيده.
- حل المشكلات الإنسانية: انتشار أسلحة الدمار الشامل، البيئة، انتقال الأيدي العاملة.

- التسريع في دوران رأس المال حول العالم.
- زيادة الإنتاج المحلي والعالمي.
- زيادة حجم التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي العالمي.
- تحرير أسواق التجارة ورأس المال.

(١) محمد العتيبي، الموقع الشخصي في الإنترنت.

(٢) عبد الكريم بكار، محاضرة في نادي أبها الأدبي، ١٤٢٠هـ؛ عمر عبيد حسنه، مقامة كتاب ظاهرة العولمة؛ ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، بركات محمد مراد، كتاب الأمة؛ عمرو عبد الكريم، مجلة المنار الجديد، ١٠.

- التواصل العالمي، والوعي بذاته من خلال وعيه بأوضاع الآخرين.
- ظهور كثير من الأفكار والنظم والتقنيات التي تساعد على ارتقاء الناس وتوفير فرص العمل.

- وسائل الاتصال الحديثة وما تقدمه من وسائل لنشر الدعوة.
- التحدي يصبغ روح المقاومة ويستتفر القوى الكامنة.
- انفتاح الحدود بين البلدان.
- زيادة مجالات الحوار والتواصل بين الشعوب والأمم.
- منبهاً ثقافياً للأمم، عاملاً على حفز قيم المواجهة والتكتل والعودة للحدود.

من سلبيات العولمة^(١):

- بالطبع يهيمن على مفهوم «العولمة» البعد السلبي، الذي يمكن اختصاره بالآتي:
- الهيمنة على اقتصاديات العالم.
- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية.
- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.
- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة.
- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية.
- زيادة الدول الغنية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً.
- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات.
- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب (استعمار جديد).

(١) محمد سعيد أبو زعور، العولمة، دار البليارق، ١٩٩٨م؛ عبد الكريم بكار، محاضرة في نادي أبها الأدبي، ١٤٢٠هـ.

- زيادة توظيف الشركات الاحتكارية لقدراتها المالية، من أجل استغلال ثروات الشعوب والنهب الاستعماري.
- هيمنة ثقافية واحدة و تهميش الثقافات الأخرى.
- صراع الحضارات وما قد يفرزه من حروب.
- تفكيك المجتمعات والأسر باسم الحرية والفردية.
- محو الخطوط الفاصلة بين الحلال والحرام.
- تحجيم قدرة الدول على توجيه اقتصادها، نظراً للتداخل الاقتصادي الدولي الكثيف.

- اتفاقية الجات تجعل الأمم الفقيرة خاسرة في حال الانضمام وخاسرة أيضاً في حال الإعراض؛ يقول «بيير أوجين» رئيس منظمة الشفافية العالمية، وهي منظمة تهتم بمراقبة الفساد المالي والإداري على المستوى العالمي: «إن نسبة كبيرة من الفساد المنتشر في دول العالم الثالث هي من صنع الشركات المتعددة الجنسيات، التي تتركز مقارها في الدول الصناعية، وتعمل على تقديم رشاوى كبيرة لمسؤولي الدول المختلفة من أجل الفوز بالصفقات»^(١).

«العولمة» تضعف الأمم وتدخلها مرحلة الوهن الحضاري بدعم أنظمة الاستبداد السياسي والنخب الثقافية المنهزمة.. «لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار وإنما تثبيت الأفكار أيضاً» كما يقول وزير خارجية كندا الأسبق^(٢).

(١) محمد أمزون، العولمة بين منظورين.

(٢) عبد الله حسن زروق، العولمة والعالم الإسلامي، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠١م.

التعامل مع العولمة^(١):

- ليس من السهل وضع تصور كامل وتفصيلي، لكن يمكن اقتراح بعض الإرشادات والملاحظات العامة، مثل:
- الوعي بالقضية بشكل تفصيلي.
 - إصلاح الخروق التي تسببها «العولمة» في الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.
 - «العولمة» ليست شراً محضاً.
 - القصور الذاتي هو سبب تأثير «العولمة» على الأمم.
 - بعض البلدان الأفريقية لم تصلها «العولمة»، ومع ذلك فهي تعاني كافة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية.
 - انحسار الحضارة الإسلامية - سابقاً - كان بسبب داخلي، ولم يكن نتاج ضغط خارجي.
 - الارتداد للداخل كوسيلة لمقاومة «العولمة».
 - الأمة الإسلامية قادرة على الانفتاح والتفهم لما لدى الآخرين، نظراً لوجود مرجعية لديها، وهذا في جانب الثوابت والقطعيات.
 - أهمية وجود مؤسسات بحثية وأجهزة تنفيذية قوية قادرة على التفهم والوعي وتحديد المشكلات وعلاجها بشكل مناسب.
 - بعض ثقافة «العولمة» مناسب حيث يتضمن: اختصار الجهد والوقت وتحسين الإنتاجية، وهذا يقتضي تطوير ثقافتنا الخاصة للاستفادة من معطيات ثقافة «العولمة» الجيدة وإعادة صياغتها.
 - خطورة التخلف التقني، ودوره في ربط الأمة الإسلامية بالغرب بصيغة عرجاء.

(١) عبد الكريم بكار، محاضرة، ١٤٢٠هـ.

المسلمون والبديل الحضاري

صيحات الخطر:

يقول وزير خارجية أمريكا (السابق) (دالاس) :

إن هناك شيئاً ما يسير بشكل خاطيء في أمتنا، وإلا لما أصبحنا في هذا الحرج، وفي هذه الحالة النفسية «وبعد أن يصف التقدم المادي والتقني يختم قائلاً»: ولكن المبالغة في وصف الماديات تعطي فكرة بأننا أفلسنا من الناحية الروحية^(١).

أما «كولن ولسون» فيعد كتابه «سقوط الحضارة» كتاباً جريئاً في نقد حضارة الغرب قائلاً: يبدو أن الغرض من هذا الكتاب أن أقول شيئاً عن حاجة هذا العصر إلى دين جديد، حيث إن الكنيسة قد فقدت كل صلة لها بالمشكلات التي تواجهها فيه. ويرى «ولسون» أن أية حضارة تصل لحظة أزمتها يوماً ما، وأن الحضارة الغربية قد بلغت هذه اللحظة... ويقرر أن الدين، وهو العمود الفقري للحضارة، قد تيسر في الكنيسة^(٢).

أن صيحات الخطر ليست قليلة، وليست أيضاً جديدة في العالم الغربي، ومفادها أن الغرب يسير نحو الهاوية، لأن المادية سيطرت عليه، وأن التقدم العلمي لم ينطق إنسانياً، وأن الدين، الذي هو عماد الحياة البشرية واستقرار النفس الإنسانية، غائب تماماً.

وهذا ما يؤكد «رينين دويو» العالم الفرنسي الحائز على جائزة نوبل، وكذلك «جيبون» المؤرخ الأوروبي الذي تنبأ بانتهاء الحضارة الأوروبية في نهاية القرن العشرين،

(١) سيد قطب، الإسلام ومشكلات الحضارة، المستقبل لهذا الدين.

(٢) حيدر الغدير، المسلمون والبديل الحضاري.

وكذلك أقوال «الدوس هكسلي»، و«وليم سارويان»، و«فيلاسبازا»، والطبيبة «هيلين كالديكوت»، والمؤرخ الأمريكي «روبرت هي»، والقس «جيري فالول» وغيرهم. أحياناً تكون صيحات النذر أفعالاً فردية ليائسين من الحياة وإمكانية تغيير الواقع وعدم الإطلاع على الحلول.

هذا ما أظهرته حالات الانتحار لشخصيات رائدة في مجتمعاتها الغربية، كوسيلة تعبير عن حالة اليأس وأسلوب الرفض للواقع الإنساني والحضارة الغربية.. وهناك العشرات من هذه الشخصيات مثل: الروائي الكبير ستيفان زفايج البرازيلي، كلاوس مان الأديب الألماني، سينزر بافيزه الأديب الإيطالي، والكاتب والأديب آرنست همنجواي، والكاتب الفرنسي جان إيميري، والشاعر الألماني هانز باير، والكاتب البريطاني آرثر كوستلر، وغيرهم ممن انتحروا في النصف الثاني في القرن العشرين^(١).

وعلى الرغم من وصف الكثير من المفكرين الغربيين للمرض الذي اجتاحت الحضارة الغربية إلا أنهم لم يشخصوا العلاج، بعضهم دعا إلى تفعيل الكنيسة، وآخرون طالبوا بتعديل الوضع الحالي من خلال تشريعات جديدة وقيم إنسانية عريقة.

بعضهم أشار بشكل عابر إلى الإسلام، وتساءل: «هل يمكن للإسلام أن يقدم العلاج لأدواء الحضارة»؟! الرئيس الفرنسي ديغول.

بعضهم وضع صفات الحل، لكنه لم يعرف أنها موجودة في الإسلام.

أحدهم حذر من الإسلام كقوة وحضارة قادمة تهدد الغرب: «ذلك الدين الذي له قوة سحرية على جميع الأجناس البشرية المختلفة، تحت راية الوحدة، بعد إزالة الشعور بالتفرقة العنصرية من نفوسهم، وله من الطاقة الروحية ما يدفع

(١) بول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية؛ نقلاً عن: حيدر الغدير، المسلمون والبدل الحضاري.

المؤمن به إلى الدفاع عن أرضه وثرواته بكل ما يملك، مسترخياً في سبيل ذلك كل شيء حتى روحه..^(١)

الحديث عن الحضارة الغربية طويل ومتشعب، لذا سنكتفي ببعض الملامح العامة:

- سقوط الحضارة الغربية قريب والمؤشرات كثيرة، والصيحات متوالية من أهله وليس منا.

- الحضارة الغربية لا تزال تمارس تأثيراً واضحاً على معظم الشعوب، ومنها الشعوب الإسلامية.

- السقوط الحضاري بطيء كما هو قيام الحضارات.

- المسلمون وحدهم المرشحون لقيادة العالم، لأن لديهم المعطيات والمبررات للقيادة.

- المسلمون لن يقودوا العالم ما لم يلتزموا بالإسلام عقيدة وشرعية، وهم ليسوا محصنين ضد السنن الإلهية في المجتمعات.

- ضعف المسلمين الحالي وعدم اعتمادهم الكامل على الإسلام آخر من زمن انهيار الحضارة الغربية.

- المجتمعات غير الغربية، ومنها الصين واليابان والهند، ليست مرشحة لقيادة العالم رغم تقدمها العلمي وقوتها الاقتصادية والكثافة البشرية؛ لأن لديها نفس نقاط الضعف، التي لدى الغرب ومبررات السقوط.

وأخيراً، فإن المدافعة الحضارية سنة باقية، وهي تعتمد على الإنسان بما يحمله من قيم: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صُلُوبُهُمْ وَيَبِيعُ بَعْضُهُمْ أَسْهُمَ الْآخَرِ بِأَسْهُمٍ كَثِيرٍ﴾ (الحج: ٤٠)، والحضارة الإسلامية وإسهاماتها العالمية قضية مسلمة لا ينكرها إلا معاند، وفي الوقت المعاصر فإن مقومات

(١) بول شمتز، المرجع السابق.

الانطلاق متوافرة (البتروول، العدد السكاني، الأسواق، الموقع الجغرافي، الطاقات البشرية المؤهلة)^(١).

عالمية الإسلام:

من المهم التفريق بين العالمية و«العولمة»، فمبدأ العالمية يقوم على الاختيار: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، أما منطق «العولمة» - وهي على صيغة القولبة - فهو يقوم على الإكراه الثقافي والسياسي والاقتصادي، وقد أشار إلى هذا عدد كبير من مفكري الغرب ومؤسساته الحديثة المستنيرة.^(٢)

وهذا الفهم متفق عليه بين الباحثين المعاصرين، حيث يذهب الدكتور صلاح الصاوي إلى: ضرورة الفصل بين العالمية، التي جاءت بها شريعة الإسلام وما تحمله من رسالة حب ورحمة إلى العالم أجمع، وبين «العولمة» وما تعنيه من الهيمنة واستلاب الآخرين لحساب الرأسمالية العاتية، بل لحساب حفنة من النخب الرأسمالية، التي تتضرع في دماء الآخرين وأموالهم^(٣).

ولقد كان واضحاً كل الوضوح في لغة القرآن المكي عالمية الدعوة الإسلامية وإنسانية هذا الدين، الذي يخاطب الإنسان، جنس الإنسان، بغض الطرف عن وطنه وقومه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٧)، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبا: ٢٨).

وهذا الخطاب موجه للناس كافة، في شتى بقاعهم ومختلف أزمانهم، وبكل أجناسهم وقومياتهم وألوانهم.

(١) عمر عبيد حسنه، مقدمة كتاب الأمة، ظاهرة العوالم.

(٢) عبد السلام بلاحي، في موقع: الإسلام اليوم، الإنترنت.

(٣) صلاح الصاوي، المنار الجديد، ١٠.

ومقاصد الشرع لا تعارض الفكر العالمي أو البعد العالمي في مسيرة الشعوب وحياة الأمم، إذا كان هذا البعد نافعا للعالم ويضيف إليه الجديد والمفيد، ولا يكون معارضا لقيم الأمة المسلمة وأصولها.

ومقصد العالمية الإسلامية مقصد جليل للغاية، فهو يقر بأن الناس كلهم من أصل واحد ومرجع مشترك ﴿وَالَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (المائدة: ١٨)، ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٨١)، ومن ثم فالفطرة الإنسانية واحدة، والإسلام لجميع هذه الإنسانية لأنه دين الفطرة، ولأنه يأمر بما فيه مصالح الناس جميعاً، وينهى عن كل ما فيه فسادهم وضررهم، فالعقول السوية والنفوس المستقيمة قابلة للإسلام وموافقة عليه بالطبع والخلق والتكوين، وإن رفضه بعضهم نطقاً أو ممارسة.

وهذه العالمية مقررة لمقاصد إنسانية كثيرة، كمقصد حرمة النفوس وكرامة الإنسان وعدم إجباره على الإسلام والدين: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩).. «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟»^(١). والعالمية الإسلامية تقرر ذمم الناس وحقوقهم الاقتصادية والمادية.. وحتى في فترات الفتوح الإسلامية، تحقيقاً لهذه العالمية، لم يتدخل الفاتحون في أديان وعقائد أصحاب المدن المفتوحة، ولم يهدروا ممتلكاتهم وثرواتهم، لأن مال هؤلاء مال متقوم ومرعي، وهذا بخلاف «العولمة» التي فتحت فيها العقول والقلوب لفرض ما لا ترضاه الأمم والشعوب.^(٢)

عالمية الإسلام اعتمدت منطلقات فكرية وعملية قوية، مما جعلها تلقى القبول لدى الأهالي في البلدان المفتوحة.. وتتجلى خصائصها في أنها:

(١) ينسب القول إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) نور الدين الخادمي، مجلة الأمرة، العدد ١١٧.

- تحمل ميزاناً دقيقاً للحقوق والواجبات حسب الشريعة الإسلامية.
- تحرص على بناء مجتمع العدل والقوة.
- تنطلق من مبدأ المساواة بين البشر دون اعتبار للثروة والجاه أو اللون أو العرق.
- تتخذ الشورى أساساً للنظام السياسي.
- تُربي الناس على الإبداع والإتقان من خلال دعوتها إلى العمران.
- تجعل العلم فريضة على الجميع لتفجير الطاقات الإنسانية لمواصلة التقدم والرفي.

إن الدور الرائد والمتطور للمسلمين خلال العصر الأموي والعصر العباسي، أمكن للحضارة العربية الإسلامية أن تقدم مثلاً من الكونية ونموذجاً من «العولمة» يتسم بالتأثير على أوروبا المسيحية، عبر معابر الحضارة في الأندلس وصقلية ودمشق وفاس وغيرها من الحواضر الإسلامية، تأثيراً إيجابياً؛ إذ لم يحتكر المسلمون المنهج التجريبي الذي اكتشفوه، بل تركوا المجال مفتوحاً أمام البعثات الطلابية التي كانت تأتي من أوروبا إلى الحواضر الإسلامية لتستفيد من الاكتشافات الإسلامية في مختلف فروع العلوم: في الكيمياء، والطب، والهندسة، والطبيعة، والرياضيات، والزراعة، وعلم الاجتماع، والحسبة.. إلخ.. كما ساهمت أيضاً حركة الترجمة عن العربية - التي كانت لغة العصر - إلى اللغات الأوروبية وخاصة اللاتينية، في نقل مناهج البحث الإسلامي والكثير من نتائجها العلمية.

لقد مثل الإسلام فتحاً في تقاليد «العولمة»، من حيث التعامل مع غير المسلم؛ إذ كان المخالف (المعارض) في أوروبا يُقتل أو يُطرد؛ بينما جاء الإسلام ليقبل (الآخر) المختلف معه في العقيدة أو الدين، ورتب له أوضاعاً قانونية وحقوقية تحفظ له وجوده، وتحفظ له ممارسة عقيدته، ويكفي أن نعرف أن غير المسلمين الذين عاشوا في

المجتمعات الإسلامية قد ازدهرت حياتهم ولم يعانون أية مشكلة؛ وعلى سبيل المثال فإن العثمانيين اتجهوا نحو التسامح مع الأقليات الدينية والعرقية، وتناقل المسيحيون عبارة قالها (لو كاس ناتوراس) الزعيم الديني البيزنطي في القسطنطينية حيث قال: «إنه خير لنا أن نرى العمامة في مدينتنا القسطنطينية من أن نرى فيها تاج البابوية»^(١).

إن الأمة الإسلامية تمتلك العناصر المقومة للوحدة أكثر من غيرها من الأمم: وحدة العقيدة، وحدة الفكر، وحدة الشريعة ونظام الحياة، ووحدة التاريخ، ووحدة المصير والآمال، ووحدة المصالح.

والغرب بقدر ما فيه من قوة بقدر ما فيه من ضعف، والعالم الإسلامي بقدر ما فيه من وهن واضمحلال بقدر ما فيه من قوة وإمكانات، ولكن الفارق أن الغرب الآن يعرف كيف يستغل قوته ويسد خلته، بينما لا يدرك الآخرون كيف يدارون عورات ضعفهم ويبرزون مواطن قوتهم، بل يمكن القول: إنهم يساهمون في كثير من الأحيان في إضعاف أنفسهم وتقوية الغرب بإلقاء عناصر قوتهم في المعسكر الغربي لتزيده قوة وتزيدهم ضعفاً.

فالعالم الإسلامي تبلغ مساحته حوالي ربع مساحة اليابسة، وإضافة إلى توسطه الجغرافي الاستراتيجي وتحكمه في كثير من الممرات والمضايق الملاحية، فإن رقعة تمتلئ بالثروات والخيرات، على رأسها أكثر من ٨٠% من احتياطي البترول العالمي عصب الحياة العصرية.. والعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (٥٠) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي تبلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (٤٦٥) مليار دولار عام ١٩٩٥م، بعد أن كانت (٦٧٠) ملياراً عام ١٩٨٦م.

(١) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

والإسلام - الإسلام وحده - هو الذي يملك في صراع الحضارات الإجابة عن الأسئلة الكبرى حول الإنسان والكون والحياة، وهو الذي تتسق فيه روح الإنسان مع جسده ومع عقله، هذا البعد لا يملكه الآخرون، وهو ما دعا نيكسون إلى الصراخ أكثر من مرة في كتابه (نصر بلا حرب، ١٩٩٩م) إلى ضرورة أن تهتم أمريكا بالبعد الروحي في خطابها للآخرين.

فالمقصود أن في العالم الإسلامي مصادر قوة، كما أن في العالم الغربي نقاط ضعف؛ فالمسألة ليست فقط مجرد إمكانيات، ولكنها أيضاً توجه وإرادة وحكمة وصبر، فيستطيع العالم الإسلامي استغلال مراكز قوته وسحب الآخرين إلى مجالها إذا توافرت القوة الإيمانية الباعثة على التحدي، والصبر على تحمل تبعات الحرية^(١).

بإمكان دعاة العالم الإسلامي ومفكره الأصلاء الاستفادة من بعض جوانب «العولمة» لخدمة الدعوة والأمة الإسلامية، لكن هذا يتطلب مزيداً من التخطيط وضبط الأولويات، وتحديد المسارات والأهداف القريبة والبعيدة (أو الاستراتيجية)، بالإضافة إلى الإمكانيات المادية، وهذا يتطلب وعياً من الحكومات والبلدان الإسلامية بأن مصيرها ومصير الأمة الإسلامية يكمن في مواجهة الجوانب السلبية «للعولمة»، عن طريق التبشير بعالمية الإسلام، والتعريف بالإسلام الذي تحتاجه البشرية لتخليق حياتها وترويحها (إعطائها نفساً روحانياً ومعنوياً)، وذلك بالإفادة من التدفق الإعلامي العولمي ووسائله التكنولوجية العديدة والفاعلة^(٢).

لقد انقسم المسلمون في النظرة «للعولمة» إلى صنفين: الأول منهما يرى أن الواجب الشرعي يحتم علينا أن نغلق الأبواب والنوافذ أمام هذا الشر الخطير، الذي

(١) خالد أبو الفتوح، العولمة حلقة في تطور آليات السيطرة، مجلة البيان، ١٦٣.

(٢) عبد السلام بلجي، موقع الإسلام اليوم.

اكتسح العالم وداهم الأمة الإسلامية، مع ضرورة الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، والسعي الجاد لإبعاد الشباب والفتيات عن وسائل «العولمة» الثقافية المنحطة، التي غزت العالم، ومنعهم من قراءة الصحف ومشاهدة التلفاز والقنوات الفضائية، وعدم الاستفادة من «الإنترنت»، وعدم فسح المجال لأبنائنا وبناتنا للدراسة في جامعاتهم ومعاهدهم وكتلياتهم.

أما الصنف الثاني فيرى أن معالجة خطر «العولمة» تتم من خلال التمسك بالثقافة الإسلامية العميقة الشاملة لجميع نواحي حياة البشرية، التي عاجلت جميع مشاكل حياة الإنسان، وفي جميع مجالاتها، وهذه الثقافة الإسلامية الربانية لا تختص بفئة دون أخرى ولا بمنطقة معينة، بل إنها عامة لجميع البشرية في كل زمان ومكان وفي جميع العصور والأزمنة.

فما دام لنا هذه الثقافة الأصيلة، فعلينا أن نفتح الأبواب كاملة أمام الثقافات الغربية الوافدة إلينا من أجل أن يلحق المسلمون بالركب العالمي، وأن تتلاقح الثقافة الإسلامية، ويتوحد العالم حول ثقافة واحدة، لتحقيق السلام والتقدم العالمي. ولاشك أن كلا الرأيين خطأ، فلا الانغلاق الكامل عن «العولمة» الجديدة ممكن، حتى لو أردنا، ولا الانفتاح التام بلا حدود وضوابط على الثقافة الجديدة و«العولمة» المعاصرة صحيحاً، فإن الأخطار الناجمة عن الانفتاح ليست بأقل من أخطار الانغلاق عن «العولمة»، وأظن أن القلق والتشويش والاضطراب سيظل مسيطراً وحاكماً على علماء المسلمين ومفكرهم ومثقفهم حتى يجدوا حلاً صحيحاً وموضوعياً ومعقولاً لمشكلة «العولمة» الثقافية.

فإذا أردنا مهاجمة «العولمة» والثقافة الغربية المتحللة فلا بد من نشر الثقافة الإسلامية الأصيلة على أوسع مدى ممكن، في البلدان الإسلامية وغيرها، لإحداث

«عولمة» إسلامية معاصرة لتحل محل الثقافة و«العولمة» الغربية، كما شاهد العالم كيف أحدث المسلمون في القرون الإسلامية الأولى «عولمة» إسلامية وثقافة أصيلة حتى انتشرت في جميع بقاع العالم.

هذه الثقافة مبنية على التوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (المؤمنون: ١١٦)، بخلاف الثقافة غير الإسلامية المعاصرة فإنها تقوم على الإلحاد كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (سبا: ٣١).

والقرآن والسنة هما مصدرا التشريع، ولا يحق لأي هيئة بشرية تشريع قوانين للأمة الإسلامية أو تسنّ قانوناً مخالفاً لحكم أو أصل في هذين المصدرين: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

إن الثقافة الغربية تمثل تهديداً حقيقياً للثقافة الإسلامية التي تريد أن تقف أمام «العولمة»، بينما الغرب يريد أن يطبق ثقافته في مجال السياسة والتجارة والاقتصاد والمعرفة والثقافة الغربية، التي ترى ضرورة فصل الدين عن الدولة، وترى أن العقيدة والدين من القضايا الفردية والأمور الشخصية ويجب أن تحل محلها روابط أخرى تتمحور حولها المجتمعات الغربية، كالوطن والجنس والعقائد السياسية والقومية والوطنية.

إن دين الإسلام هو خاتم الأديان وفيه كل ما يحتاجه الإنسان، فانطلاقاً من واجب نشر الإسلام إلى العالم كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، علينا جميعاً أن

نخطط «لعولمة» ثقافتنا الإسلامية، ولكن بعد أن نصلح أوضاعنا الداخلية ونرجع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ مع إعادة بناء الهياكل الإدارية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والتجارية والإعلامية في الدول الإسلامية وفقاً للثقافة الإسلامية، ومع إعادة بناء مناهج التربية والتعليم في المدارس والجامعات طبقاً للنظرية الإسلامية، مع اشتراك الأمة الإسلامية في صنع القرار، وإنشاء مراكز ومؤسسات للبحوث العلمية، والمشاركة الحقيقية في تطوير التقنية حتى يستطيع المسلمون المشاركة الحقيقية في هذه المجالات بدلاً من أن يكونوا متلقين أو مقلدين للغرب.

أيضاً لابد من معرفة سنن الله في الأمم والمجتمعات، ومحاولة معرفة من سقط، ولماذا، وكيف سقط؟ ومن نجا وفاز، كيف فعل ذلك؟ كذلك لابد من توحيد المسلمين بشكل متدرج، لأن الوحدة أصل في الحضارة ومقوماتها الرئيسية^(١).

﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأَخِرَةِ لِمَنِ الْعِلْمُ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (القصص: ٨٣)، ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ۚ مَتَّعْ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ (آل عمران: ١٩٦-١٩٧).

ينبغي أن نفرق بين هزيمة الجيوش وانكسار الأمم والشعوب، إذ أن الأولى في بعدها العسكري هي تعبير موجز عن طبيعة الحروب، فالمعارك هي الكر والفر، أما انكسار الأمم وهزيمة الشعوب فهي القاصمة، ولعل ذلك ما تعلمنا إياه تجربة الحروب الصليبية، فعلى الرغم مما حققته تلك الحروب خلال غزواتها المتعددة بين القرنين السابع والتاسع للهجرة، حيث استطاعت أن تعمل السيوف في رقاب مئات الألوف، وأن تمزق وتجزئ وتفسد في الأرض، ولكن الشيء الذي لم تستطع أن تفعله هو تخريب النمط العقدي الفكري الاجتماعي الحضاري ذي الطابع الإسلامي

(١) عبد الوهاب المسيري، أسباب ظهور النظام العالمي الجديد، مجلة المنار، (١٠).

للبلد، الأمر الذي أبقي سلطة الفرنجة خارج المجتمع، على الرغم من سيوفها وخناجرها التي تغلغت في داخل ذلك المجتمع.

لقد أثبتت التجربة أن الإسلام حين يبقى في قلوب الناس وفي شرايين حياتهم يشكل حالة مقاومة مستمرة، تجعل الاحتلال أمراً ملفوظاً ومؤقتاً، مهما بلغت سطوته ودرجة قوته^(١).

كذلك من المهم التفريق بين التعامل مع الواقع - وهو ما نحتاجه - وبين الاعتراف بالواقع - وهذا هو الذي يكرس المأساة - في مواجهة «العولمة».

لم يعترف المسلمون بالغزو الصليبي ولا بالحملة الفرنسية على مصر ولا بالاستعمار الحديث، مما أدى إلى المواجهة التي أثمرت نصراً جزئياً أو كلياً^(٢).

إن المخرج من التبعية التي تكرسها «العولمة»، يوماً بعد يوم، ينحصر في أمرين:

الأول: هو استعادة الوعي بالهوية الإسلامية، وتحصين العقل المسلم من الاختراق الثقافي والاستلاب الفكري، في مجال القيم والمبادئ والأصول الثابتة، التي لا غنى عنها في مواجهة خطط تذويب الذات وتدمير البنية التحتية العقائدية والفكرية، التي تحفظ للأمة تحصينها واستقلالها، علماً بأن الهوية تعتبر الآن عنصراً هاماً واستراتيجياً بالنسبة لأمن الأمم والدول في إدارتها للصراع والتنافس مع الدول الأخرى.

والمطلع على خطط الدول، سواء الأمنية أو التنموية، يلحظ أن مسألة الهوية تحظى بعناية خاصة؛ لأنها خط الدفاع الأول عن ذاكرة الأمة ولغتها وتاريخها وقيمها الحضارية.

(١) عمرو عبد الكريم، العوالم، المنار الجديد، ١٠/٣/١٩٩٨م.

(٢) محمد عمارة.

والثاني: الانفتاح على الحضارات الأخرى في مجال نقل التقنية وعلوم الوسائل، حرصاً على امتلاك القوة في المجالات الاقتصادية والإعلامية والعسكرية، لدعم التنمية الشاملة في بلادنا، وذلك بالربط المباشر بين السياسات الفعلية والتربوية وبين سياسات التنمية الشاملة في تلك القطاعات، لتفجير الطاقات الكامنة في المجتمع.

فالتقدم الحقيقي لا يمكن إحرازه إلا بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، أو بعبارة أخرى بين الثابت والمتغير: ثابت يجب الحفاظ عليه، ويتضمن اللغة والتاريخ وقيم التنشئة الاجتماعية، ومتغير يفتح المجال للتفاعل مع علوم العصر، مع خلق المناخ الملائم للابتكار والإبداع والتجديد.

والنموذج الآسيوي (خاصة الياباني) خير مثال على ذلك؛ فاليابان بدأت الطريق إلى التقدم ببناء الإنسان أولاً، ثم درست الحضارة الغربية بالنسبة لحاجاتها وضرورتها، وليس بالنسبة لكُمالياتها وشهواتها. فالفارق العظيم بين صلة اليابان بالحضارة الغربية وبين صلتنا بها: أن اليابان وقفت من الحضارة موقف التلميذ، ووقفنا منها نحن موقف الزبون! إنما استوردت منها الآليات والوسائل بوجه خاص، ونحن استوردنا منها الأشياء بوجه خاص.

والأمة العربية الإسلامية إذا أرادت التقدم ورغبت أن تدخل حلبة السباق الحضاري فإنه لا سبيل لها إلا أن تقف هذا الموقف المتوازن، فتستفيد مما عند الغرب من تقدم مادي وعلمي، وفي الوقت ذاته تحذر من الذوبان في شخصية الغرب وهويته، وتتفاعل مع قيمها وهويتها الإسلامية^(١).

(١) محمد أمحزون، العولمة بين منظورين.

رسالة المسليم في حقبة العولمة

نحو رؤية لحقبة العولمة

الأستاذ خميس بن راشد العدوي^(*)

الشورى هي الطريق لتأهيل الأمة للتعامل مع حقبة «العولمة»، بعد أن أصبح الاستبداد مستشرياً في المجتمع ككل.. فالحاكم مستبد في رعيته؛ ورئيس المؤسسة مستبد في مؤسسته؛ ومدير المدرسة مستبد في مدرسته؛ ورب البيت قاهر لزوجته وأولاده؛ وأمة تترى على ذلك تقف عاجزة عن تنمية ذاتها والإفادة من منجزات غيرها.

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان لغاية، وجعل له هدفاً في الحياة، وهو عبادته جل وعلا، لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ (الذاريات: ٥٦)، هذه العبادة تلف مناحي الكون كلها، وتأتي على حياة الإنسان من مبتدأها إلى منتهاها، آخذة بكل حركته في الحياة، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك لله وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين (الأنعام: ١٦٢-١٦٣)، ويقول ﷺ: «الإيمان مائة جزء، أعظمها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى من الطريق»^(١).

(*) باحث أكاديمي.. (سلطنة عمان).

(١) أخرجه الربيع.

فعلى المسلم أن لا يتخلى عن رسالته التي كلفه الله تعالى بها حتى يخرج من هذه الدنيا ويلقى ربه وهو على عهد الإيمان بالله تعالى والتسليم لشرعه الخفيف، يقول سبحانه حكاية عن نبيه يوسف عليه السلام: ﴿أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوْفَنِي مُسْلِمًا وَالْحَقِّقْ بِي الصَّلَاحِينَ﴾ (يوسف: ١٠١).

ولا يقبل الله سبحانه وتعالى من الإنسان إلا أن يدين له بالإسلام، لقوله عز من قائل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥).

والإنسان هو خليفة الله في الأرض، خلقه فيها ليحسن إعمارها وفق منهجه تعالى.. ومقام المسلم في الأرض هو مقام القائد الذي يقود البشرية إلى خيري الدنيا والآخرة؛ والمسلم الحق هو الذي يحقق القانون الإلهي بأن يجعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وذلك بنصرة دين الله تعالى بكل ما يملك، يقول سبحانه: ﴿إِلَّا نَصْرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَاقِبَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعَنَا فَاَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدُوهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (التوبة: ٤٠-٤١)، وحال المسلمين الآن حال المقصر، فطلما أن كلمة الذين كفروا هي الكلمة التي تقود البشرية وترغم المسلمين على الخضوع لها، فإننا في وضع مغل بالأمانة التي حُمِلنا إياها، ولا يستقيم الأمر إلا أن نرجع رجوعاً صادقاً إلى ديننا، وأن نأخذ بزمام القيادة، ونعمل على تحقيق التمكين لأمة الإسلام.

هذه مبادئ أولية في عقيدتنا يفقهها كل مسلم.

إن رسالة المسلم في عصر «العولمة» هي أن يعيد النظر إلى موقع الأمة من الخارطة العالمية وإلى واقع المسلمين من قائمة الشعوب، ويخرج بدواء للأدواء التي نعانيتها، ويسعى بعد ذلك إلى العمل بجد غير متوان ولا متواكل، فعليه أن يأخذ بالأسباب التي بثها الله سبحانه وتعالى في هذا الكون، وأن يوثق صلته به جل وعلا.

فالصراخ والعيول ونثر التراب على الرؤوس لن يجدي نفعاً، وانتظار تحقق الأمان بدون عمل وسعي هي سلعة المخدول والمنهزم، ورمي التبعة على الأعداء هي حيلة العاجز الذي قصرت به الهمة وانحطت مداركه وخارت قواه، أما المؤمن القوي فهو من يسعى لنصرة دين الله تعالى، والأخذ بالأسباب، والبحث في هذا الكون عن مخرج لضعف الأمة وانحطاطها وركودها وغفوتها.

نعم؛ هناك مؤامرة من الأعداء، بل هي مؤامرات كقطع الليل المظلم، ولكن ماذا يجدينا إدانة هذه المؤامرات العدائية ونحن في نوم قاتل وسبات عميق.

علينا أن ندرك المتغيرات العالمية، ونتقن فنون إدارة الحياة، ونأخذ بالعلوم والسنن الكونية، وأن نزاحم عليها أعداء الله تعالى، وأن يعي علماء الأمة أن العلوم المطلوبة من أبناء الأمة ليست هي العلوم الشرعية وحدها، بل علوم الحياة جميعها، فنلج هذا الجانب ولوج المؤمن التقي، ونندفع إلى ذلك بحماس المسلم الوفي لدينه.

وفق هذه الرؤية نعالج بإذن الله تعالى الموضوع المطروح.

مفهوم العولمة

كثر الحديث عن «العولمة»، ووضعت الكثير من الكتب والدراسات والمقالات عنها، ووقف الناس حيالها طرائق قديداً، فمنهم من يعتبرها شراً محضاً ورجساً من عمل الشيطان، وخرجت للتنديد بها مظاهرات عالمية، ومنهم من أخذ يبشر بها، ويعدّها نهاية النعيم وغاية الفردوس، وجعلها أبداع ما أنتجته البشرية وعندها ينتهي العالم، أي لا يمكن أن تأتي البشرية بطريقة أفضل منها، وهؤلاء يذكروننا بنزق الشيوعيين الذين كانوا يعدون العالم بفردوسهم الأرضي، وتكشفت في الأخير عن نار لظى وسعير جهنمي، لم تلبث البشرية أن مجتته وسأمته وعانت من ويلاته وذاتت مرارته.

ووقف الكثير من الكتاب يعددون مزايا «العولمة» ومساوئها، وأنها لا يمكن أن تعتبر شراً محضاً كما لا يمكن أن تعتبر خيراً محضاً، وهؤلاء يدعون للاستفادة من خيرها، ومناهضة شرها، إلا أنهم لم يتفقوا على تحديد ما هو النافع من الضار في «العولمة»، فما يراه بعضهم نافعاً يراه الآخرون ضاراً، والعكس بالعكس، قد يتفقون على بعض الأمور إلا أنهم يختلفون على أكثرها.

والأمر الذي يراه الكثيرون أن «العولمة» لا زالت في طور تشكّلها، فهي لم تتحدد معالمها بعد، ولم تعرف كافة أبعادها، ولم يتفق على تعريفها، فهي من ناحية التعريف هلامية، ومن حيث إطارها مطاطية، فهي أشبه بإحدى أدواتها وأخطرها وهي «الإنترنت»، فشبكة المعلومات العالمية شبكة عنكبوتية متداخلة متوازية ومتقاطعة في جميع الاتجاهات، وتمتد باستمرار، وهكذا «العولمة»؛ يتسع مفهومها بسرعة حركة الحياة، كما أن أصحاب كل اتجاه يفسرونها ويحلّلونها بطرائقهم ومناهجهم، حتى أن هناك من يراها بأنها اشتراكية بثوب رأسمالي ومن يراها رأسمالية بثوب شيوعي، ومن يراها رأسمالية في صورتها المتوحشة.

«العولمة» تعني في جانب المعلومات، الفضائيات التي تدخل كل بيت، والإنترنت التي على رأس كل سرير.

وفي جانب الاقتصاد، فهي الشركات عابرة القارات التي لا تعترف بأرض ووطن، فكل أرض وطنها، وهي الشركات التي تأكل من هو أصغر منها. وفي مجال الحرب، فهي تعني البوارج التي تحمل مدناً عسكرية بأكملها، بداية من المطارات المجهزة لانطلاق عشرات الطائرات، وانتهاء بتقدم أكثر من عشرين ألف وجبة يومياً لجنودها السبعة آلاف محارب؛ وتعني في الحرب أيضاً المدمرات الذكية والحرب التكنولوجية الذكية.

وفي الجوانب الاجتماعية، فهي تعني النموذج الغربي وبالأخص الأمريكي؛ الذي ينبغي أن يقتدى به في المأكل والمشرب والملبس وطريقة الحديث والتعامل مع الآخرين وطرائق التفكير.

وفي الثقافة، ذوبان الفروق الثقافية والتخلي عن الخصوصيات الذاتية، وتعني وحدة الأديان، والبشر في هذه المنظومة، صالحهم وطالحهم سواء.

«العولمة» تعني كل ذلك وأكثر من ذلك.

ولكن أين كلمة الإسلام في ذلك وما موقف المسلم، وما هي رسالته؟ لنجيب عن هذه الاستفهامات، علينا أن نفك التداخل بين العلم والمذهب.

العلم والمذهب:

حتى نقف على رؤية صحيحة في موضوع «العولمة»، وبالتالي يؤدي المسلم رسالته التي ناطه الله تعالى بها، لا بد لنا أن نبي أمورنا على تصور سليم للمعرفة الإنسانية.

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وجعله قادراً على التفاعل في هذه الحياة والتعامل مع حركتها، فلإنسان قدرة عجيبة وفائقة على اكتساب المعارف ومعرفة سنن الله تعالى في كونه، يقول سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا

تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿النحل: ٧٨﴾، وهذا ما يشير إليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً... وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣٠-٣١)، فقابلية الإنسان لتعلم الأسماء تنبثق عنها قدرته على تعلم الأمور واكتساب الأفكار التي يستغل بها هذا الكون، وخاصة أن الله تعالى قد جعله، على ضخامته وترامي أطرافه وتنوع مكوناته وتعدد موجوداته، مسخراً للإنسان، وهي خاصية أمتاز بها دون سائر المخلوقات الأخرى، بل هذه المخلوقات هي مسخرة له، لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الجنات: ١٣)، ويفصل الله سبحانه وتعالى هذا الإجمال في آيات أخر، من ذلك قوله سبحانه: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿١﴾ وَتَحْمِلُ أَنْفَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّئِنْ تَكُونُوا بِلِيِّهِ إِلَّا يَشِقَ الْآنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ... أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢﴾ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿النحل: ٥-١٨﴾.

وقد ابتدأ الإنسان في تعامله مع هذا الكون بداية بسيطة، ولكنه أخذ في الترقى طوراً بعد طور، على مدى حركة الأيام وتعاقب الدهور، فتوسعت معرفته يوماً إثر يوم، وكلما استطاع أن يكتشف جزءاً من الكون ومن الأنظمة المسيرة له ازدادت قدرته على استغلال قانون التسخير الذي أعطاه إياه الله تعالى، يقول عز وجل: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح: ١٤)، ويقول تبارك وتعالى بعد ذكر تسخير الكون للناس: ﴿وَلْيَتَنَبَّهُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الجنات: ١٤).

أصبح الإنسان يقطع المسافات الشاسعة في ساعات معدودة بعد أن كان يقطعها في الأشهر الكثيرة أو السنوات، وكان يستخدم في تنقله الدواب، والآن يستخدم

المركبات السريعة برأً وبحراً وجواً، وكان لا يعرف ما يجري في القرية المجاورة له، وإذا به يرى ويسمع في نفس اللحظة ما يجري في الطرف الآخر من الكرة الأرضية، وبالجملية بعد أن كانت الأرض شاسعة مترامية الأطراف غدت قرية صغيرة، تتحرك فيها الحياة بجوانبها المختلفة؛ البشر والمعلومات والأموال، بأسرع ما يمكن.

لكن حركة الإنسان في الحياة لم تكن كلها حركة بريئة وخيرة، وإنما ابتعدت كثيراً عن مقاصد مستخلفه في الأرض، فعاث فساداً وسفك دماءً، وظهر بما كسبت يده الفساد في البر والبحر، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١)، وقد تعاقبت عليه رسالات السماء من الله تعالى لتهديه إلى دين الله تعالى وتضبط مسير حياته وترسم له خارطة سيره.

وفي سير الإنسان وحركته الدائبة في الكون اختلطت لديه الكثير من المفاهيم، ولذلك يحتاج دائماً إلى ما يضبط وجوده في هذا الكون، فكان دين الله تعالى الخاتم هو الدين الأنسب لمعطيات الإنسان الحضارية، وهو القادر على مواكبة تطوره بعيداً عن الانحراف أو الانجراف إلى الهاوية.. وقبل الحديث عن هذه النقطة يجدر بنا أن نفرق بين العلم والمذهب، وأين يقف الإسلام بينهما، حتى يعرف المسلم رسالته في عصر «العولمة».

تنقسم المعارف الإنسانية إلى علم ومذهب.

أما العلم فهو القوانين والقواعد والسنن التي بشها الله تعالى في هذا الكون، وعلى وفقها تسير الأمور بمشيئته جل وعلا، ولا يمكن الإنسان أن يستغل الكون إلا بما، كقوانين الرياضيات والكيمياء والفيزياء والطب ونحوها، فقد اقتضت حكمته جل وعلا أن تسير وفق سنن محددة لا تحيد عنها: ﴿فَلَن يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (فاطر: ٤٣)، وهذه السنن دالة على عظمته وقدرته سبحانه وتعالى.

ويندرج تحت هذه السنن قوانين علم الاجتماع وعلم النفس وعلم التاريخ وعلم الاقتصاد، وهذه العلوم وإن حدث فيها خلط مع مذاهب من اشتغل بها، ولكن لها قوانينها التي تسير على وفقها، وعلينا أن نفك هذا الاختلاط، ونستخلص القوانين التي تسير هذه العلوم.

أما المذهب فهو المعتقدات والآراء التي يعتقدونها الفرد أو الجماعة، كالمذهب الشيوعي والمذهب الرأسمالي ونحوهما، فهذه المذاهب وإن كانت قد اشتغل اتباعها بالعلوم الكونية، وقد قطعوا فيها شوطاً كبيراً، إلا أن مذاهبهم العقيدية والفكرية أثرت على صياغة العلوم الكونية، فلم تعد علوماً محضة، بل أصبحت علوماً مشوبة بمذاهبهم.

فلذلك علينا أن لا نخلط بين الأمور، وإنما علينا أن نسعى لفرز هذه العلوم عن تلك المذاهب.

إن العلم مرتبط دائماً بالموضوعية، والمذهب متداخل مع الذاتية، التي يعكسها الفرد أو الجماعة، ولذلك على الباحث أن يتخلى عن ذاتيته ويدخل حقل العلوم متحلياً بالموضوعية التامة.

هناك أمور كثيرة تعكس ذاتية المرء على أي علم من العلوم وتؤثر على موضوعيته، من ذلك عقيدة الإنسان ودينه، والتربية التي تربى عليها والمناهج التي يسير عليها النظام التعليمي، كما أن ظروف الزمان والمكان أثرها القوي، بل طبيعة الإنسان ومزاجه لهما أثرهما الذي يعكس ذاتية الإنسان على العلم الذي يبحث فيه أو يأخذ به، لذلك على الإنسان أن يحاول جهده أن يتخلص من ذاتيته ويتحلى بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

والعلوم الكونية والعلوم الاجتماعية المعاصرة نشأت في الغرب، فجاء الكثير منها محملاً بذاتية البيئة التي بحثتها والباحثين الذين بحثوها، فهي من حيث الكشف عن قوانين الكون التي جعلها الله تعالى، ومن حيث استغلال هذه القوانين، أمر مشاع

بين خلق الله تعالى، فلا يحكر على أحد دون أحد استخدامها، والمسلمون هم أولى من يأخذ بهذه العلوم لأنها من خلق الله تعالى ولأنها تحقق النصر والتمكين للمسلمين، وتجعل كلمة الله تعالى هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

ولكن ذلك لا ينسبنا أن نفرز هذه العلوم مما شأها من مذاهب القوم التي لا تمت إلى العلم، وإنما تروج ثقافتهم التي لا تمت إلى الإسلام بل تتعارض مع هديه الخفيف، بداية من الإلحاد في الله تعالى وانتهاء بالتفسخ الأخلاقي والانحطاط الإباضي، مروراً بالاستغلال الاقتصادي، حيث علينا أن نرفض هذه الثقافة رفضاً تاماً، لأننا مطالبون أن ننتمي إلى ثقافة ديننا النابعة من كتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ﷺ.

والإسلام الذي اصطفاه الله لعباده وإن كان يحمل معتقدات إلا أننا لا يمكن أن نصنفه بأنه مذهب كغيره من المذاهب، بل هو في الحقيقة ينتمي إلى دائرة العلم، لأن الله خالق هذا الكون وجاعل سننه وقوانينه؛ هو منزل الإسلام، فما في الإسلام لا يتنافى مع العلوم الكونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو سبحانه وتعالى منزّه من أن يحايي أحداً على أحد، وهو متعال عن تأثير الأمور عليه، فلا ينزل على عباده إلا ما يتوافق مع قوانين هذا الكون ومع حركته الموزونة والمقدرة من قبله جل وعلا.

ومن المهم أن ننبه بأن العصمة من مخالفة سنن الله تعالى ونواميسه هي لكتاب الله العزيز وحده، وأما السنة النبوية فقد دخلها الكثير من الوضع وأصابها التحريف المقصود أو الوهم غير المقصود، ولذلك تحتاج إلى تنقية وغربة يخلصها مما علق بها مما ليس منها. والمذاهب الإسلامية قد تقترب من الحق الذي أنزله الله تعالى وقد تبعد بمقدار ما يتخلص مؤسسوها ومنظروها من ذاتيتهم، وبالي هي لا تمثل علماً موضوعياً خالصاً، ولكن ولا ريب فيها الخير الكثير الذي يمكن أن يستفاد منه، وجزى الله علماءنا خيراً على ما قدموا من خدمة لدينهم ولأمة الإسلام، ولكن على العلماء الآن أن يجتهدوا في أحوال زمانهم بالرجوع المباشر لكتاب الله تعالى وسنة نبيه الكريم ﷺ، وأن يعيدوا صياغة التفكير وأساليب الاجتهاد.

تعريف العولمة وأركانها

مع كثرة التعريفات التي أعطيت «للعولمة» وتعدد مفاهيمها، يمكننا أن نخرج بتعريف سهل لكنه يشمل قضاياها؛ فنقول:

- **العولمة:** هي إخراج الأشياء من حيز الخصوصية إلى آفاق العالمية، في أقصى سرعة ممكنة بوسائل الاتصال الحديثة، بغية تحقيق المصالح. بهذا يتبين لنا أن أركان «العولمة» خمسة: الأشياء، والعالمية، ووسائل الاتصال، والسرعة، والمصالح.

أولاً: الأشياء:

وهي تشمل جوانب الحياة كلها.

فهي تشمل في جانب الثقافة: الاجتماع والتربية والتعليم والمعارف والصحافة والعقائد والسلوك والتراث الإنساني.

وفي جانب الاقتصاد تشمل: التكنولوجيا والتجارة والأموال والاتفاقيات بشتى أنواعها وهجرة العمال والبضائع والحرف والمهن والسوق الحر.

وفي السياسة تشمل: الاتفاقات، وقرارات الأمم المتحدة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي.

وفي الفن تشمل: الأدب والسينما والمسرح والتمثيل والموسيقى والأغاني.

بل أصبحت الجريمة والإباحية والمافيا مما شملتها «العولمة».

وكذلك الحرب والدمار وتقنيتهما كالإنتاج النووي والذري والبيولوجي وعقيدة القتال وأدوات الحرب الذكية.

ولمزيد بيان سنتكلم لاحقاً بإذن الله تعالى عن عناصر «العولمة».

ثانياً: العالمية:

أصبح الكون الآن قرية واحدة، ومن الطبيعي أن تتحرك الأشياء في أطراف هذه القرية، ولم تكتسب «العولمة» صفتها إلا من خلال تحقق العالمية، فهي الركن الأول من أركان «العولمة».

وهذه العالمية قد أوجدت منافذ لا تحصى لرواج الأشياء من أفكار وأموال ونحوها، فهي من جهة إيجابية لمن يحسن استغلالها، حيث تعني له النمو والازدهار والرخاء وسيادة أفكاره وثقافته على غيرها من الثقافات والأفكار الأخرى، ومن جهة أخرى هي قاتلة للضعفاء والفقراء والكسالى والصغار، حيث تعني فقدان هويتهم وخصوصيتهم، ودمار اقتصادهم وتداعي منجزاتهم، وذوبانهم في عالم الكبار. وبمعنى آخر، يزداد الفقير فقراً، والغني غنى، والقوي قوة، والضعيف ضعفاً، والكبير استكباراً والصغير صغاراً، فهي على ما عليه اليوم لا تعدو أن تكون الرأسمالية في أشرس صورها، وهي الرأسمالية المتوحشة التي تأكل كل شيء حتى الرأسماليات الضعيفة.

هناك جانب آخر في «عالمية» «العولمة»، وهو التشابك والتداخل الكبير بين جوانبها؛ سواء على نطاق الأشياء أو على نطاق الوسائل، أي أنها تعمل على دمج هذه الجوانب كلها بحيث يختلط كثيراً العلم بالمذهب.

العالمية ليست شيئاً جديداً خرج من رحم «العولمة»، بل «العولمة» خرجت من رحم العالمية، إن صح التعبير، فالعالمية قديمة جداً قدم الإمبراطوريات التي كانت تهيمن على أجزاء كبيرة من العالم، أو كانت تحاول أن تسيطر على العالم كله، وهي بغية كل شعب من الشعوب، وتوجه كل تيار من التيارات الفكرية والعقدية، لكن الفارق الآن الإمكانيات التي تحقق فشو عالمية الأشياء في وقت قياسي وبقدرة عالية جداً، تجعل من يصل أولاً هو الفائز ومن يتأخر ولو للحظات هو الخاسر، والفائز يحرز كل شيء ويفرض كل ما يريده، حتى أنه يفرض منطق «من لم يكن معنا فهو ضدنا» منطق القوة والغلبة، وهو آخر صيغة تطلقها «العولمة».

ثالثاً: وسائل الاتصال:

تعتمد «العولمة» في تمدها على وسائل الاتصال الحديثة، وقد قطعت هذه الوسائل شأواً كبيراً في نقل الأشياء، واخترقت البشرية مجالات ما كانت تحلم ولا تفكر بها، قد كان الإنسان ينتقل من قرية إلى أخرى في أيام بأقدامه، أو بالدواب من حمير وبغال وإبل وخيول، أصبح الآن يطوف الكرة الأرضية في ساعات معدودة، في مركبات مريحة لم تكن تتوفر في المنزل القدام فضلاً عن أدوات ركوبه ونقله.

وفي مجال نقل المعلومات دخلنا «العصر الرقمي»؛ هذا العصر الذي ينقل المعلومات في أسرع من لمح البصر، فبعد أن كان الإنسان يكدح ويشقى ليحصل على لقمة عيشه، غدا الآن يدير أكبر المشاريع من غرفته عبر الشبكة العنكبوتية، فهو يحاور ويجادل ويتفاهم ويعقد الصفقات ويدفع ثمنها وأجور الموظفين والعمال في جلسات مغلقة، بالصوت والصورة.

وفي مجال الحرب، قللت تقنية وسائل الحرب استخدام الإنسان، فأصبحت تنتقل وسائل تنفيذ المعارك بصورة مذهلة وعجيبة، لقد تغيرت أساليب وتقنية الحرب التي كانت تتبع قبل عقد ونصف من الزمن، طبعاً هذا لا ينسينا أن هذه التقنيات العالية الجودة هي أداة نافعة في يد من يملكها، لكنها أداة دمار وإبادة على من تنزل عليه غاضبة.

وهكذا في مجالات الاتصال أخرى، ومن نافلة القول أن نقول: إن وسائل الاتصال لا تقتصر على قضية نقل الصوت والصورة والكلمة، إنما تشمل جميع الوسائل، حيث تطورت خلال القرن «العشرين» تطوراً مذهلاً، يصدق عليها قول الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ (المؤمنون: ١٤).

وقد أخذت هذه الوسائل تكشف المجهول بصورة مذهلة، فأصبحت الأقمار الفضائية تكشف عن حركة الأرض، وتسبر أغوار البحار، كما أن سفن الفضاء اخترقت ونفذت من الغلاف الأرضي ووصلت إلى كواكب مجاورة.

إن كان قد قيل سابقاً: «البقاء للأصلح» فإن هذا العصر يؤكد المقولة بعبارة أخرى وهي: «البقاء لمن يملك وسائل العولمة»، وعندما نتكلم عن مسألة البقاء لا تعني هلاك الأجساد؛ وإن كانت هي الأخرى في حال الضعف تتأثر سلباً «بالعولمة»، وإنما نقصد الموت الحضاري للأمم والذوبان الثقافي لها، الذي تجتاحه «العولمة» بفرض قيم من يملك وسائل الاتصال الحديثة، التي تفرض علينا «العولمة» فرضاً قاتلاً.

رابعاً: السرعة:

أصدق وصف يمكننا أن نصف به عصر «العولمة» هو «عصر السرعة»، فقد باتت السرعة تتدخل في كل أمر لتحسمه لصالح الأسرع، وهذا أمر يبين لا يتنازع فيه، لكن هناك أمراً داخلياً تحمله السرعة يؤثر على الكيان الإنساني؛ أفراداً وجماعات، هذا الأمر هو الإهمار.

والإهمار: هو نوع من التوهج يثير إعجاب النفس الإنسانية فيسلمها غالباً إلى التقليد والتمثل للشيء المبهر.

فالسّعة في نقل الخبر وتحليله، والسّعة في تحليل الظواهر الاجتماعية؛ ومنها ظواهر احتكاك الدول والشعوب عن طريق الحروب، والسّعة في استغلالها، والسّعة في نقل آلة الحرب للفصل في صالح من يملك التقنية الدقيقة والسّريعة، والسّعة في صنع الاتفاقيات الاقتصادية وفرضها وكسبها، والسّعة في إدارة العمل وإنجازها وتخليصه، وإدارة المؤسسات بشتى فروعها وأنواعها، كل هذه السّعة تثير نوعاً من الانبهار المثير للنفس الإنسانية، حيث يصبح من هو عاجز عن تحقيق هذه السّعة الفائقة منقاداً لمن يملكها.

وهذه السّعة في حد ذاتها مازق اتخذ به الكثيرون حيث خلطوا بين عامل السّعة وبين ما يقدمه هذا العامل، فهو عامل مطلوب لذاته، وديننا يأمرنا به حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (المؤمنون: ٦١).

ولكن للأسف الشديد قدم بهذا العامل «العولمة» بكل ما لها وما عليها.
والانبهار هو الذي أدى بكثير من أبناء الأمة المسلمة إلى أن ينخدعوا به
وينساقوا وراء الحضارة الغربية، ويعتبروا النموذج الغربي هو النموذج المثالي الذي
يجب أن يُتمثل ويُقتدى به.

ونحن لا نختزل الإهمار في عامل السرعة، فالإهمار يدخل في مجالات كثيرة من
بجالات «العولمة»، لكننا تحدثنا عنه في السرعة لأنه أصبح من خصائصها المميزة.

خامساً: المصالح:

في الأصل لا يحرم الإسلام على الإنسان أن يحقق مصالحه، بل ركبت فلسفة
الخلافة في الأرض على تحقيق المصلحة، وهي دافع غريزي يعزز لدى الإنسان التفاعل
في هذا الكون ليقدم أفضل ما يكون، وينتج أجود ما يمكن.

والإسلام يسمي تحقيق المصالح الإنسانية بالفضل، ويحث عليه، ويحض على تتبع
مساربه، ومن الضروري هنا أن نبين موقف الإسلام في ابتغاء المصالح، قبل الحديث
عن المصالح عند أرباب «العولمة»، فهناك الكثيرون الذين يخلطون بين المبادئ
والمصالح، ويرون أن من يسعى خلف المصالح هادم للمبادئ ولا يمكن التوفيق بين
المبدأ والمصلحة.. وقبل بيان ذلك نسوق هنا موقف الإسلام من تحقيق المصالح.

كما قلنا: يرى الإسلام تحقيق المصالح فضلاً من الله سبحانه وتعالى، فالتجارة
والسعي والكدح في الأرض في شتى مصادر الرزق هو فضل من الله تعالى، فأيات
الكتاب العزيز لا تطلق على ذلك إلا بأنه فضل من الله تعالى، فتحقيق المصلحة في
حقيقته مبدأ من مبادئ الإسلام، فالإغفال عن تحقيق المصالح التي تعز الفرد والأمة
هو هدم لمبدأ من مبادئ ديننا الحنيف.

والإسلام يعتبر الكون مسخراً للإنسان ليبتغي من فضله سبحانه وتعالى، مسخراً
بأجرامه وأفلاكه، وبحارته وفلكه، وليله ونهاره، وحركته وسكونه، ورياحه وهدوئه.

فالله سبحانه وتعالى يخبرنا عن تسخير البحر وفلكه بقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلَ مَوَازِيرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: ١٤).

ويمتن علينا بالليل والنهار، لأننا نسكن فيه ونبتغي فيه الفضل أيضاً، وذلك في قوله: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (القصص: ٧٣).

ويقول تبارك اسمه عن تسخيره الرياح لنا لنبتغي منها الفضل بإذنه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الروم: ٤٦).

وتحقيق المصالح التي تعود بالفضل على الإنسان لا بد أن يذهب جزء منها في إصلاح الأحوال الاجتماعية ورعاية القريب والفقير ومن هو في سبيل الله، وهذا مما يميز الإسلام عن النظم المادية كالرأسمالية راعية «العولمة» وموظفتها، فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: ٢٢).

وهناك توجيه رباني منه سبحانه وتعالى بأن ينصرف الإنسان بعدما يؤدي ما عليه من فرائض العبادة إلى الانتشار في الأرض لكسب الرزق، يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة: ١٠).

والله سبحانه وتعالى خفف عن المؤمنين شيئاً من العبادة مراعاة للذين يكدحون في الأرض مبتغين من رزقه سبحانه.

بل إننا نجد في بعض الأحيان أن الكسب يتزامن مع العبادة، وفي هذا ملمح مهم يرفع من شأن العمل والكسب وتحقيق المصالح، فالله تعالى يقول عندما تحدث عن الحج: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمُهُ اللَّهُ وَكَرَّوْهُ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لِّزَادِ النَّفْقَى وَآتُوا لِيَاطَائِكُم مِّنْ ذَلِكُمْ وَلَا تَقْسِرُوا عَلَى الَّذِينَ يَمْسِكُونَ عَلَيْكُمْ يَضَلُّوا لِمَنْ يَكْفُرُ بِلِقَاءِ اللَّهِ فَإِنَّ أَضَلَّ لُجَّةً وَلَا يَهْدِي اللَّهُ لِقَاَ الْمُذْئِبِينَ وَالْغَافِلِينَ﴾ (البقرة: ١٩٧-١٩٨).

والله سبحانه وتعالى يجعل حركة الكون، بأيامه من خلال تعاقب الليل والنهار، آيات ليحقق الإنسان من خلالها مصالحه ويتغني من فضل الله عليه، فيقول جل ذكره: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحْوًا آيَةً أَلَيْسَ لَنَا بِمُبْصِرِينَ لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ (الإسراء: ١٢).

وهناك الكثير من الأحاديث الشريفة التي تدفع بالإنسان إلى طلب الرزق، فقد جاء عن النبي ﷺ اعتبار العمل صدقة، فعنه ﷺ أنه قال: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، فقالوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: يَعْمَلُ بِيَدِهِ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ»^(١).

وعلى الإنسان أن لا يتكل على غيره في تحصيل قوته وإنما يعمل بكده، فعن المقدم بن معدي كرب؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ طَعَامًا أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ عَمَلٍ يَدِينُهُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه أحمد.

وفي مجال ترغيب النبي ﷺ أمته في الصناعة والتجارة فقد سُئِلَ عَنْ أَفْضَلِ الْكَسْبِ فَقَالَ: «بَيْعٌ مَبْرُورٌ وَعَمَلٌ الرَّجُلِ بِيَدِهِ»^(١).

وطلب الرزق وتحقيق المصالح في الإسلام مرتبط بذكر الله تعالى، وذكر الله تعالى بجانب لكل معصية، ولا يستقيم ذكر الله تعالى مع إتيان المعاصي، ومعنى ذلك أن الجانب الأخلاقي جزء أصيل لا بد منه في المصالح، فلا غش ولا سرقة ولا احتكار ولا ربا ولا غرر ولا ضرر في المعاملات الاقتصادية في الإسلام، ومع ذلك فلا بد للكادح في الأرض أن يرتبط بالله سبحانه وتعالى ويشكره.

هذا هو موقف الإسلام من الكدح وطلب الرزق وتحقيق المصلحة، وهو موقف يميزه عن غيره من النظم الوضعية، ويحول المصلحة إلى مبدأ أخلاقي عظيم.

أما في عصر «العولمة»، القائم على الرأسمالية المتطرفة، فإن المصلحة هي كل شيء، هي التي تحدد اتجاه كل فرع من فروع الحياة، سواء في جانب الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو الحرب أو الأدب والفن، ولا زلنا نرى قانون مكيفللي: «الغاية تبرر الوسيلة» هو المحرك الحقيقي لفاعلية «العولمة».

إن أهم ما تفتقده «العولمة» هو الجانب الأخلاقي، بل الأخلاق تحولت إلى مصلحة، فالأخلاق معتبرة وعاملة عندهم ما دامت تؤدي مصلحة مادية، وأصبحت مفاهيم الأخلاق متغيرة بسرعة تتواءم مع عصر السرعة، حيث فقدت الأخلاق المحك المعياري، وأصبحت تابعة للمصلحة، ولذا نرى بوضوح سياسة الكيل بمكيالين في عالم السياسة، ونرى الفوارق الاجتماعية بفعل الاختلال في موازين الاقتصاد، وفي الناحية السلوكية، فقد رميت الأخلاق جانباً لأنها تتعارض مع حركة الفن، وتتعارض مع تجارة الأعراض، وتتعارض مع قيم الحداثة التي تطلق للإنسان العنان في كل اتجاه.

(١) أخرجه أحمد.

إن من يحدد أخلاقيات المصلحة في عصر «العولمة» هو ذات المصلحة، المصلحة التي تملكها القوة وتسير بمنطق القوة، وإلا ما معنا منطق: «من لم يكن معنا فهو ضدنا»؟ أليس هو قانون يسيّر لأبعاد خلقية خطيرة في عصر «العولمة»؟ من أخلاقيات «العولمة» أن يفرض علينا منطق القوة الذي يسيّر لحروب رهية في بقاع مختلفة من العالم؛ لا سيما عالمنا الإسلامي، لتدخل هذه القوة وتتخذ من النزاعات الدولية مبرراً للسيادة على مناطق النزاع لامتصاص خيراتها وتقويض حضارتها، تفعل كل ذلك لأجل أن تحافظ على مصالحها، وتحل أزماتها الاقتصادية ولتبقى القوة العالمية التي لا تقهر.

المصلحة في الإسلام هي من فضل الله، واستخلاف في كونه، وتتمير لمعطيات أرضه، والإنسان مستخلف في كل ذلك، ثم إن المصلحة تطوير للكون وخدمة للإنسان، وللعود بفضل الله تعالى على المستضعفين في الأرض.. أما المصلحة عند من يملك زمام «العولمة» فهي الاستكبار في الأرض، والعصف بالقيم والأخلاق، وإذلال الشعوب ونهب خيراتها وفرض منطق القوة، وحاكة الدسائس العالمية التي توقع الشعوب في الدمار والإبادة، وإيجاد النقاط الملتهبة في العالم لتأكل اليابس والأخضر، ولتستفيد هي من وراء كل ذلك عرضاً زائلاً.

العولمة تطور طبيعي:

من خلال ما سبق، تبين لنا أن «العولمة» تنقسم إلى علم ومذهب، فهي من حيث إنها استغلال لقوانين هذا الكون وسنن الله تعالى فيه، لتحقيق الرفاه للإنسان، سواء استغلاله للوسائل الحديثة التي تجعل الأشياء قريبة المنال، وقادرة على تعميمها في أرض الله تعالى، وتحل الكثير من مشاكله، وتدفع عنه العوز الحاجة، وتجعله في رخاء واستمتاع بطيبات رزق الله تعالى، أو تلك المناهج والنظم التي تعالج قضاياها الاجتماعية والنفسية وتعينه على تسير حركة الحياة.

هذه العلوم هي ملك بشري لا خصوصية لها، وهي داخلة في مفهوم الإباحة الأصلية، حيث أباح الله تعالى للإنسان أن يستغل الكون في كل الاتجاهات إلا ما قام الدليل على منعه، سواء بالنص عليه، أو بمحمل قواعد الشريعة أو بالاستنباط، ومن طبيعة الحياة أن لا تقف بل تتكاثر المعرفة وتتكاثر لتعطي مزيداً من الإنجاز البشري في هذا الكون، ثم إن كل إنجاز يولد سلسلة من الإنجازات اللاحقة، وهكذا.

هذه هي سنة الله تعالى، فهي القوة التي ينبغي للمسلم أن يعدها لمواجهة الحياة ولمواجهة خصوم الله تعالى وأعداء البشرية، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠)، وقد وقعت الإشارة إلى هذا التطور في قوله تبارك وتعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ مَا يَتَّبِعُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (فصلت: ٥٣)، وقد ذكر سبحانه وتعالى ما تحققه الأنعام للإنسان من منافع، ثم وعد جل وعلا أنه سيخلق ما لا يعلمه الإنسان في وقت نزول الوحي، أي أن قابلية التطور مفتوحة إلى يوم القيامة، حيث يقول سبحانه: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ ﴿وَتَحْمِلُ أَوْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمَّا تَكُونُوا فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِنْفِيسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالْحُمُرَ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٥-٨)، وقد تحدث سبحانه وتعالى عما سخره للإنسان في الكون، سواء باستغلال ما في الأرض أو الفلك التي تجري في اليم، وهو مما يدخل فيه عمل الإنسان وتصرفه.. ومن خلال النسق القرآني بالحديث عما يصنعه الإنسان في الأرض والبحر؛ نستشف بأن الله يشير إلى ما سيسخر للإنسان مما يخلق فوق الأرض وأن الله تعالى يمسكه من أن يقع، يقول سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ (الحج: ٦٥).

فالحياة الدنيا آخذة في التغير من حال إلى آخر وفق قانون التطور، الذي يشبهه سبحانه وتعالى بنبات الأرض الذي يتغير من حال إلى حال، حتى يأتي أمر الله تعالى، يقول عز من قائل: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا عَلَىٰهَا أُنْزِلْنَا لِيلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس: ٢٤).

فالقرآن الكريم صريح أن البشرية لن تقف عند طور محدد، بل هي آخذة في الرقي من فترة إلى أخرى، «فالعولمة» من حيث هي علم لا تخرج عن هذا السنن الإلهي، فليس للمسلم أن يتوجس خيفة من هذا التطور، فهو مما أفاءه الله تعالى على الإنسان، بل على المسلم أن يملك زمام هذه الحضارة ويتمكن من تقنياتها لأنها هي التي تجعل العلو للكلمة، وقد بين الله تعالى أن كلمته هي العليا وأن كلمة الذين كفروا هي السفلى، ولأجل تحقيق هذا المراد الإلهي فلا بد أن يتحاصر المسلم، ويسعى سعيه الحثيث لأجل امتلاك معطيات الحضارة الإنسانية، ويرثها من يد الذين كفروا، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَبَنَاتَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطْشَوْهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢٧).

هذا التطور هو ما نسميه بالتطور العلمي الإيجابي للبشرية.

وهذا التطور متحرك منذ بداية حركة الإنسان على الكون، ولذلك لا يمكن أن نعطي وقتاً لبدا «العولمة» من هذا الجانب، لأنها عبارة عن معارف وإنجازات متراكمة ومتكاثفة مع بعضها بعضاً، فإبحار السفن من قارة إلى أخرى في قدم الزمان هو عبارة عن «عولمة» ما تحمله تلك السفينة، إي إخراجها من مضيقه الحدود إلى مجال في العالم أوسع وأرحب، وهكذا أخذت البشرية في حركتها نحو التداخل والاقتراب، فمن

السفينة والخيول والجمل، ثم الكتابة، إلى القطار والسيارة، ثم الطائرة، ثم الإذاعة والتلفزة والقنوات الفضائية، وأخيراً «الإنترنت»، مروراً بكل الوسائل والتقنيات التي أبدعها الإنسان، وصدق الله العظيم حيث يقول: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ﴾ (العلق: ٥).

وهناك تطور آخر للبشرية، وهو ما يتعلق بالآراء والأفكار والمعتقدات التي تمثل مذاهب الناس، فهي الأخرى دخلت عصر «العولمة»، حيث استخدمت التقنيات المتقدمة والسريعة في الترويج لهذه المذاهب عبر القنوات الفضائية وشبكة المعلومات العالمية، وعبر السينما والمسرح والفن، ونحن إن كنا لا نرفض الجانب العلمي من «العولمة» فإننا نرفض المذاهب البشرية الوضعية والشرائع السماوية المحرفة، لأنها تعبر عن تفكير خارج إطار حضارتنا، وهي في الأول والأخير غير منبثقة عن ديننا الحنيف. العلم لا يتهدد ديننا، بل فيه الوسيلة لتحقيقه عالمياً، ولكن ما يتهدد أمتنا وشخصيتنا وخصوصيتنا هو استقبال وتمثل المذاهب الغربية، وتأثيرها على إسلامنا الذي ارتضاه الله تعالى لنا.

وعندما نتكلم عن «عولمة» المذاهب فإننا نقصد بها المذاهب القديمة كالوثنية والبوذية والهندوكية ونحوها، والمذاهب المعاصرة كالشيوعية والرأسمالية، فقد وجدت في «العولمة» المسلك الذي تخرج به من إطارها المحلي إلى الإطار العالمي، بل في كثير من الأحوال فرضت على الأمة الإسلامية فرضاً؛ بالنار والحديد تارة، وبالعبارات البراقة المذوقة تارة أخرى، تحت شعارات حلوة وعذبة كالمواخاة والإنسانية والمساواة. والآن تفرض علينا الرأسمالية تحت مسمى الديمقراطية، ومن المفارقات أن تأتينا هذه الديمقراطية من الرأسمالية عبر السفن الحربية والطائرات الهجومية والسحق البشري، إنه خداع «العولمة».

وقد تفننوا في الترويج لهذه المذاهب والتسويق لها؛ فمن ذلك أن تأتينا البوذية أو اليهودية أو النصرانية من خلال أغنية يدغدغ بها المشاعر، أو أن ينتج فيلم يروج لفكرة ما عبر خديعة «الإنسانية»، فنرى في هذا الفيلم - مثلاً - مجموعة من الأطفال من مختلف الجنسيات والأديان يحملون أسماءها، ففي الفيلم الواحد نجد جورج وصمويل وكرشنا وأحمد ومصطفى وشو ويينج وغيرهم، يروجون للرديلة تحت اسم الإخاء الإنساني.

هذه المذاهب تعبر عن خصوصيات مجتمعية، نشأت تحت ظروف اجتماعية وتأريخية معينة، وصنعها الإنسان لتعبر عن حالة من حالاته في فترة زمنية معينة، أي أنها لم ينزل الله بها من سلطان، ثم يتم عولمتها لأجل تجميع الأفكار بعضها ببعض، ولا سيما الفكرة الإسلامية، لأجل أن يسود بعد ذلك المذهب الرأسمالي الذي تدعمه القوة.

الفارق بين تلك المذاهب وبين الإسلام، أن المذاهب تحمل ذاتية البشر، أو قل قطاعات معينة من البشر، أما الإسلام فإنه يتعالى عن كل ذلك، لأنه من الله سبحانه وتعالى، رب الكون وخالقه ومصرفه.

والخلاصة في هذا الموضوع: للمسلمين أن يستخدموا الجانب العلمي من «العولمة»، أو بالأحرى ما تستخدمه «العولمة»، وأن يوجهوا العلم ويهدوه إلى رشده عن طريق ما توصلت إليه البشرية من معطيات حضارية قائمة على سنن الله تعالى في خلقه، ولكن عليهم أن يتبهاوا في ذات الوقت إلى شرك «العولمة» التي جاءتنا محملة بالمذاهب البشرية، التي تعبر عن ذاتية أصحابها، أي علينا أن نفصل بين العلم وبين المذهب.

عناصر العولمة

«للعولمة» ثلاثة عناصر، هي: حرية انتقال الإنسان، وحرية انتقال الأموال، وحرية انتقال المعلومات.

هذه العناصر رغم ما تدعيه الرأسمالية من تفوقها في كفاءتها، وجعلها مرتكزاً في «العولمة»، إلا أن هذا الادعاء لا يزال يعاني الكثير من مصداقية التطبيق، فهي حريات خاضعة للمصلحة الرأسمالية، فالدعوة إلى تحريرها كانت نتيجة الحاجة الملحة لتنشيط السوق الرأسمالي، ولكن عندما تعارضت المصلحة مع هذه العناصر، فإننا نرى بوضوح سافر، كيف يحد بطريقة وحشية حرية انتقال هذه العناصر الثلاثة.

ويكفي لنا مثال على ذلك ما هو حادث بعد هجمات «١١ سبتمبر»، حيث أصبح الإنسان متهماً، وللقدرة المهيمنة أن تتعقبه أينما ذهب، وأن ترصد تحركاته ولو كانت في منتهى الخصوصية، وخذ من حركة المال، ولو كان ذاهباً لرفع الفقر والحاجة عن الفقراء والمستضعفين، وأن أي مشروع من هذا النوع يعتبر مهدداً لمصالح المستكبرين في الأرض، وأما المعلومات فهي تحت المجهر الأمريكي الضخم الذي يسيطر على شبكات المعلومات العالمية.

إن من السذاجة بمكان أن نعتبر هذه الحريات مكفولة في عصر «العولمة»، بل هي في الحقيقة مسخرة تمام التسخير لخدمة الهيمنة العالمية، تجري بسرعة عندما تصب في مصالحها، أما عندما لا تكون كذلك فهي لا تجري إلا نكداً.

ويكفي هنا أن نذكر بأن الإسلام يكفل من حيث التشريع والتطبيق حرية هذه العناصر، ويمنع الحيلولة دون انسياها، وأن التعدي على حركتها هو تعد على الدين الذي نص على إباحة أصل الأشياء وبراءة الذمة الأصلية.

نعم؛ هو يمنع ما يضر بالإنسان عموماً، فهو يمنع الإنسان عندما يكون مفسداً في الأرض ومتعدياً على أخيه الإنسان، بل يطبق عليه أحكامه الرادعة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾. (المائدة: ٣٣-٣٤).

وهو يحذ من التعامل بالأموال عندما تدمر البشر وتستضعفهم كتحرمة تعالى للربا: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، ويقول سبحانه: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٧٨-٢٧٩).

والإسلام يحارب المعلومة التي تفسد الأخلاق الإنسانية، وتوقع الناس في الفساد والانحطاط، وتدمر كيانهم البشري، كالغناء الهابط والتمثيل الإباحي والعرض الفاضح لجسد الرجل والمرأة، وهو ما يدخل تحت القواعد القرآنية التالية: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (لقمان: ٦)، ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ (الأعراف: ٥٦).

وهو مع كل هذا يمنح الإنسان فرصة الرجوع والأوبة إلى الحق، فليس عندنا في الدنيا رجل تحق عليه اللعنة الأبدية كما نراه عند الآخرين بشتى الصور.

العولمة تطور نفسها:

الكثير منا يتصور أن «العولمة» بصورتها الرأسمالية ستسقط وشيكاً وما علينا إلا أن ننتظر، وبعدها نرى الإسلام صاعداً في أرض الله تعالى بعالميته وشموله، وهذا أمر نتمناه، وهو حلم يداعب مخيلاتنا باستمرار، لكن ليس الأمر بهذه البساطة، ولا تحدث الأمور بمجرد الأمان، فهناك عوامل موضوعية داخلية وخارجية لسقوط الحضارات، لأن «العولمة» مظهر من مظاهر الحضارة المعاصرة، بل هو مظهرها وجوهرها المتميز، ونحن لا نلاحك في سقوط أي حضارة، فلطالما تمضت حضارة وسقطت، ثم جاءت أخرى لترثها وتحل محلها، ولنا في التاريخ شواهد لا تنكر.

لن نتكلم هنا عن عوامل نفوس الحضارات وسقوطها، لأن ليس هنا محلها، وإنما علينا أن نبين أن أي حضارة لا تستسلم للسقوط بنفسها فهي لا تزال تكافح وتناضل من أجل بقائها، وهذا ما تفعله حضارة «العولمة»، فهي تحاول جهدها أن تتجاوز بكل ما أوتيت من قوة عوامل السقوط الداخلية والخارجية، وأهم هذه العوامل أنها تفرض نفسها على العالم، فقيم «العولمة» هي قيم الرأسمالية، فالحضارة الغربية تراهن على بقائها بفرض حضارتها وقيمها على العالم أجمع، وبالتالي تطمس الحضارات الأخرى وتذوب، ولذلك خرجت علينا مقولة «نهاية التاريخ» ويقصد بها أن العالم لن يستطيع أن يأتي بحضارة تسوس العالم فوق ما أتت به الرأسمالية، ويضيف أنصار هؤلاء بأنه يمكن أن تسقط الرأسمالية من أمريكا ثم تزدهر في أوروبا، أو تسقط من الغرب لتنهض في شرق آسيا كاليابان مثلاً، وهؤلاء يؤكدون على «نهاية التاريخ بعولمة الرأسمالية» بسقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وغيرها من الدول، وتحول باقي دول المعسكر الشيوعي إلى نظام السوق الحر الرأسمالي، وأخذت القيم الرأسمالية تطغى على شعوبهم ومجتمعاتهم.

هذا ما نراه وهو ما يبدو واضحاً.

إن «فرانسيس فوكوياما» وهو ينظر لنظرية «نهاية التاريخ» لابد أنه قرأ كثيراً في الحضارات والأديان ومنها الحضارة الإسلامية والدين الإسلامي، وفي نظري أن هذه النظرية لم تكن إبداعاً من «فوكوياما». بمقدار ما تكون اقتباساً لعقيدة «ختم الرسالة الإلهية» الإسلامية. بحجتي نبينا محمد ﷺ، فكل ما فعله «فوكوياما» أنه نقل فكرة ختم الشرائع إلى فكرة ختم الحضارات بالرأسمالية واسماها «نهاية التاريخ»، ونسي هذا الفيلسوف أموراً جوهرية بين ختم الشرائع بالرسالة الإسلامية وبين «نهاية التاريخ بالرأسمالية» فالرسالة الإسلامية هي دين رباني تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه، أما الرأسمالية فهي تجربة وضعية، وفق مقاييس بشرية محضة، وتغير نفسها باستمرار، أي أن الرأسمالية اليوم هي غير الرأسمالية قبل سقوط الشيوعية، وهي غير الرأسمالية قبل صعود الشيوعية؛ وهكذا، أما دين الله تعالى فهو لا يتبدل، محفوظ من قبله جل وعلا، قد لا يكون دين الله تعالى هو المسيطر على مجريات الأمور، لكنه يبقى ببقاء الحياة الدنيا، أما الرأسمالية فهي آيلة إلى الانتهاء إما بتغيرها المستمر، أو بسقوطها وصعود غيرها.

ومن قوانين سقوط «العولمة» بصيغتها الرأسمالية وأنها لا تمثل الصيغة النهائية للبشر، ارتباطها بالمصلحة وحدها دون اعتبار لقيم اجتماعية وأخلاقية. ثم القول: بأن الرأسمالية هي الصيغة النهائية «للعولمة» أمر تنكره السنن الكونية التي جعلها الله سبحانه وتعالى، فهو ببساطة قول يلغي الإبداع الإنساني، والإبداع لا حدود له.

ومع كوننا نؤمن بختم الكون بشريعة الإسلام لكن لا يعني ذلك أن حركة الإسلام فاعلة بدون الأخذ بالأسباب، إننا لا يمكن أن نجعل الإسلام عالمياً يحل محل «العولمة» الرأسمالية إلا إذا أخذنا بالأسباب، وإن لم نأخذ بالأسباب سنرى فترات متلاحقة تطور «العولمة» من نفسها، وتكسب لها رصيдаً مستمراً من الزمن، أو نرى «عولمة» أخرى بديلة عن «عولمة» الرأسمالية، ونحن لا زلنا في سبات قاتل.

مراحل العولمة:

لكي نعرف موقعنا نحن المسلمين من «العولمة»، علينا أن نتبع «العولمة» مرحلة مرحلة، فهي تمر بخمس مراحل كآآي:

١- مرحلة التنظير: وهي المرحلة التي يتم فيها رسم السياسات وتدير الخطط ومراجعة الأمور من جميع جوانبها، وصنع الاتفاقيات، وهندسة المشاريع، ووضع أطر أكثر حداثة لترويج ما ينبغي ترويجه في «عالم» «العولمة»، ويتولى هذا الأمر كبار المفكرين والسياسيين والاقتصاديين والعلماء في مختلف الفروع عبر مؤسسات وبيوت خبرة ومكاتب استشارية عملاقة، تدعمها أموال طائلة تنفقها الدول، التي تتسابق في مضمار «العولمة».

هذا التنظير ليس في جانب واحد أو جوانب محددة، وإنما يشمل كافة الجوانب، بداية من سير الفضاء وأجرامه عبر أقمار وسفن ضخمة، وانتهاء بالفن والسينما، مروراً بالاقتصاد والفكر والاجتماع والطب والزراعة والتجارة وغيرها.

لا أظن أن لنا إلى حد الآن موطئ قدم في مرحلة التنظير، فنحن مجبرون قسراً على السير وفق ما ينظره لنا أرباب «العولمة»، ولا بد لنا من الدخول فيما ينظرونه لأنه هو اللغة العالمية، أي اللغة التي تتحكم في العالم.

٢- مرحلة الإنتاج: إن كانت مرحلة التنظير هي القاعدة الفكرية «للعولمة» فإن مرحلة الإنتاج العمود الفقري لها، حيث تدخل بعد ذلك الدراسات والخطط إلى عالم الإنتاج، ويستخدم في ذلك آخر ما أبدعه الإنسان في هذه الحضارة.

فيتم إنزال المخططات السياسية عبر المحافل الدولية، وأهمها الأمم المتحدة، وفي عالم الاقتصاد نخرج لنا الشركات عابرة القارات في كل لحظة جديداً تملأ به السوق العالمية، وتحكم سيطرتها به، وفي الطب دخلنا عالم الاستنساخ والهندسة الوراثية، وفي الاتصالات

القنوات الفضائية ومجال الشبكة العنكبوتية والنظام الرقمي، وفي الطاقة شرع العلماء في تجميد الضوء، وفي الفضاء ولجت «العولمة» الكواكب الأخرى، وهكذا.

ولن تقف البشرية عند حد من التطور حتى يرث الله الأرض ومن عليها.
ولكن ما هو حالنا نحن المسلمين في الإنتاج؟ أعتقد أن الأمر واضح جداً، فنصينا لا شيء سوى الصناعات البسيطة؛ وهي لا تعدو أن تكون فتات الإنتاج العالمي الذي يفرغ منه سدة «العولمة»، ومع ذلك ضرب عليها ألف سياج لحصارها من أن تلج الأسواق العالمية.

إننا لا نملك قوة الإنتاج، وكذلك لا نملك القوة التي تسوق ما ننتج.

٣- مرحلة التصدير: وهي المرحلة التي يتم فيها تسويق ما تنتجه «العولمة» في كافة مناحيها، فهناك إنتاج هائل على مستوى الكم والكيف، هذا الإنتاج لا بد له من أسواق لأجل استيعابه، ولذلك من متطلبات «العولمة» أن تبحث لها عن مجالات وأسواق لتصدر ما تنتجه من سلع وبضائع ومعلومات وبرامج في كافة المجالات، ولأجل ذلك تقوم العلاقات الدولية، والاتفاقات التجارية والاقتصادية، وترغم الدول على فتح أبوابها مشرعة أمام ما تصدره القوى العالمية.

والتصدير التجاري والاقتصادي يصحبه ضخ هائل وتدفق رهيب من المعلومات المصورة والمسموعة والمقروءة عبر الكتب والصحف والفضائيات و«الإنترنت» لأجل أن ترسخ قيم السوق الحر «الرأسمالية» فالمنتج الرأسمالي لا بد له من فرشة رأسمالية لكي تستقبله.

وهنا يتضاعف الخطر حيث التصدير يستولي على الجيوب والعقول في آن واحد.

٤- مرحلة الاستقبال: من الطبيعي أن توجد أسواق مستقبلية لما تنتجه المصانع الرأسمالية، فمن وظيفتها أن توجد المستقبل لكي تصدر ما تنتجه، ولذلك تعتبر الشعوب سوقاً محتكراً للدول القوية وخاصة أمريكا زعيمة الرأسمالية والقباض الأول «للعولمة».

وعندما نتكلم عن عالمنا الإسلامي، نجد الفقر في إدارة «العولمة» والتنظير لها وصناعتها وإنتاجها وبالتالي تصديرها، في حين أننا نشكل السوق الكبير المفتوح أمام ما تنتجه الآلات والمكنات الرأسمالية، وعالمنا بذلك يزداد ضعفاً وذوباناً في بوتقة «العولمة» الرأسمالية.

٥- مرحلة رد الفعل: نشهد باستمرار عبر وسائل الإعلام المناهضة «للعولمة» كرد فعل طبيعي، حيث تتهدد الحضارات والشعوب والاقتصاد، ولكن ردود الفعل هذه رغم قوتها - أحياناً كثيرة - إلا أنها لا تؤتي ثمرتها، وذلك لأن سدنة «العولمة» يفرضونها فرضاً قسرياً على الشعوب، ولا يزالون يغيرون في خططهم بحيث تتقبل الشعوب الأوضاع الحاصلة والمستجدة.

والأخطر من ذلك أن ردود الفعل هذه لا تلبث أن تفور وتثور ثم تخبو وتغور، وتستسلم لمنطق الواقع، والسبب أنها لا تملك المؤسسات القوية التي توقف هذا الزحف الكاسح.

ولكن كثيراً ما يظهر على السطح يكون خادعاً في حقيقته، فهذا الإحباط المتكرر يولد ضغطاً داخلياً لا يلبث أن ينفجر كقوة كاسحة «للعولمة» الرأسمالية، أو أنه قد تنبثق نظريات أخرى تعتنقها بعض الفئات التي ترتب أوراقها بعيداً عن أنظار القوة المهيمنة لتخرج بمذهب جديد يأتي على هذه «العولمة».

وأما على نطاقنا الإسلامي فإن ديننا الحنيف هو النظام الوحيد الذي بإمكانه أن يحل المشكلة العالمية، لكن يحتاج إلى من يقوم بواجبه، ولتتنا كرد فعل لهذه «العولمة» نقوم بإحياء النظام الإسلامي وفق المراحل التي ذكرتها «للعولمة»، مرحلة مرحلة، وعلينا أن نبذل الكثير جداً، وسنواجه المصاعب والعقبات الكأداء، إلا أن بالصبر والمثابرة تتحقق «المعجزات البشرية».

والسؤال: هل نحن قادرون على هذا المشروع الحضاري الضخم؟
الجواب: ممكن بإذن الله تعالى، ولكن بإعادة صياغة الأمة في جميع مجالاتها.

عالمية الإسلام

نعتقد نحن المسلمين اعتقاداً جازماً لا مرية فيه أن الإسلام هو الدين الخاتم، وهو الدين الذي يجب أن يسود العالم، وهو القادر على إدارة مناحي الحياة، وخاصية العالمية في الإسلام خاصة أصيلة ثبتت بالكتاب العزيز، وشرع رسول الله ﷺ في تطبيقها.

فالله تبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ: ٢٨)، ويقول سبحانه أيضاً: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

بل أنه سبحانه وتعالى بشر المؤمنين بأن هذا الدين سيظهر على ما عده من الأديان كما ألمح في الآيتين السابقتين من سورة «ص»، وبين ذلك بقوله جل وعلا: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣٣)، ووعده سبحانه وتعالى حق وصدق، ولكنه يحتاج في تحقيقه إلى رجال يصنعون التاريخ، ووعده سبحانه سيحقق، فإن لم نعمل نحن على تحقيق هذا الوعد سيأتي الله بأجيال تحقق هذا الوعد، ولكن بعد أن يفوتنا القيام بأمانة حمل الرسالة وتحقيقها وتبليغها، يقول عز من قائل: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ (محمد: ٣٨).

ونسأل الله تعالى أن لا يؤاخذنا على نومنا وسباتنا وتقصيرنا، فسلعة الله غالية لا تشتري بالخمول والكسل وإنما بالعمل والمثابرة.

وتأتي عالمية الإسلام من عدة خصائص له، نراها لا تتوفر في النظم الأخرى، منها:
- الربانية: اصطفي الله تعالى لنا الإسلام ديناً خاتماً، وبكونه من الله تعالى نعلم علم اليقين أنه تعالى جعله صالحاً لكل زمان ومكان، وكيف لا يكون كذلك،

والله تعالى منزل القرآن هو خالق هذا الكون ومدبره، وعالم بتقلب أحواله، يقول سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الفرقان: ٦)؟

ويكتسب النظام الإسلامي بهذه الخاصية الهية في تطبيقه، لأن الإنسان عندما يؤمن بأن هذا النظام من عند الله تعالى، ولا يقبل منه غيره، تجده يقبل على الالتزام به وتفعيله في الحياة بعقيدة المؤمن به، وشتان بين من تسيّره العقيدة، وبين من تسيّره المنفعة الفانية.

ولأنه من الله تعالى فهو جاء صالحاً لكل زمان ومكان، وكاشفاً عن كل أمر يحتاجه الإنسان، ولم يفرط الله تعالى فيه بشيء، يقول سبحانه وتعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي أَلَكْتَبِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨).

وهذا هو الفارق بينه وبين الأنظمة الوضعية، تلك الأنظمة التي هي عبارة عن تجارب تقاسي منها البشرية الأمرين بسبب «ذاتية» واضعها، وبين هذا النظام الذي يتعالى عن الذاتية لأنه من الله تعالى.

- الأخلاق: في «العولمة» الرأسمالية الأخلاق خادمة للمصلحة، وعندما تتعارض الأخلاق مع المصلحة فلا قيمة للأخلاق، بل الأخلاق موجودة في «العولمة» بمقدار ما تدفع بالمصلحة إلى الأمام، ولذلك فالأخلاق عندهم نسبية جداً، أما في الإسلام فالأخلاق عنصر مهم، والمصلحة محكومة بعنصر الأخلاق، ولا يمكن أن تتجاوز المصلحة خلقاً من الأخلاق.

إن المساوي التي تفرزها «العولمة» راجعة إلى ضربها بالأخلاق عرض الحائط، وكيفينا من السقوط الأخلاقي «للعولمة» ما نراه من الغطرسة والهيمنة والاستكبار، والسحق والإبادة للشعوب، وقلب المفاهيم والتلاعب بها.

إن رسول الإسلام العظيم، صلوات الله عليه وسلامه قائد النظام الإسلامي، وصفه الله تعالى بالخلق العظيم حيث يقول: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤)، وفي ذلك دلالة عميقة على أن عدم الالتزام بالأخلاق في التعامل لا يعد تعاملاً إسلامياً، وقد بين رسول الله ﷺ أنه بعث ليتمم مكارم الأخلاق فقال ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»^(١).

والالتزام بالأخلاق في الإسلام ليس مع المسلمين فحسب بل هو التزام كلي مع كل البشر، يقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨)، ويقول عز وجل: ﴿... وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ (النحل: ١٢٥-١٢٦)، وعندما تكون القاعدة الأخلاقية في الإسلام هي الأساس فذلك مما يضمن له عالميته، ويحقق له انتشاره.

- الحساب الأخروي: من العقائد القطعية في الإسلام الإيمان باليوم الآخر، وهو كثيراً ما يأتي في نصوص الشرع قرين الإيمان بالله تعالى، فمن الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّبِيَّانَ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٦٢)، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران: ١١٤) ... وغير ذلك كثير.

ومن السنة النبوية؛ قول رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ عَلَيْهَا»^(٢).

(١) أخرجه أحمد.

(٢) أخرجه مسلم.

وقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، ولا يؤذي جاره أبداً»^(١).

وقوله ﷺ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِمُرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا»^(٢).

وهذه العقيدة تضمن الالتزام بالنظام الإسلامي، وتعطيه دفعة غير محدودة من الحركة في واقع الحياة، وذلك لأنها عقيدة تمنع الظلم والاعتداء وفعل الفواحش، وتحث على فعل كل خير، وعندما يوقن الناس أنهم واقفون أمام الله تعالى ليجزيهم على ما فعلوا فإنهم سيكونون على حيطة من أمرهم من الوقوع في الإفساد في الأرض، كما ذكر الله تعالى ذلك على لسان نبيه شعيب عليه السلام، حيث قال سبحانه: ﴿وَالِئِنْ مَدِينُكُمْ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَنْقَوِرْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (العنكبوت: ٣٦)، وبالتالي يعيش الناس في انسجام مع أنفسهم ومع من حولهم ومع واقعهم، وهو الأمر الذي تبحث عنه البشرية لتخرج من مأزق المادية الجاف.. المادية التي تعصف بكل القيم، وتحكم الأهواء والمصالح الضيقة والأفكار المتعصبة، وما ذلك إلا لأنها غفلت عن الحساب الأخروي.

فلو أن كل إنسان يؤمن إيماناً جازماً أنه واقف عن قريب بين يدي الله تعالى ليحاسبه على كل ما فعل، فإن فعل خيراً فهو في جنة نعيم أو فعل شراً فمأواه جهنم وبئس المصير؛ إن لم يتدارك أمره بالتوبة إلى الله تعالى، يقول سبحانه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧-٨)، لو أن كل إنسان آمن بهذه الحقيقة لما عانت البشرية ما تعانيه الآن من الويل والثبور وعظائم الأمور.

(١) أخرجه الربيع.

(٢) أخرجه البخاري.

إن البشرية الآن هي أحوج ما تكون إلى هذه العقيدة؛ التي تدفع بالإنسان إلى فعل الخير وكسبه، وتناهى به عن الشرور، ولذلك جاء أنبياء الله تعالى عليهم السلام لإقامة الحجج على البشرية بأن اليوم الآخر آت لا ريب فيه.

فهذه العقيدة تجعل الناس سواسية أمام الله تعالى، لا فرق بين أبيض وأسود، ولا بين رجل وامرأة، يقول الله في محكم كتابه: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).. والعالم الآن محتاج إلى ما يحقق له المساواة ويرفع عنه الظلم والاستكبار.

وقد حدث الكثير من الانحراف عند الناس في هذا الاعتقاد فجاء القرآن الكريم ليعطي التصور الصحيح لهذه العقيدة، فمن الناس من ينكر اليوم الآخر رأساً، فأقام الله تعالى عليهم الحجج والبراهين بأن اليوم الآخر آت لا شك فيه، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّفَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّفَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّكَ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤْوَقُ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَائِلَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّ الْمَوْتِ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج: ٥-٧).

وهناك من يتصور أن الإنسان بمجرد اعتقاده بالدين الصحيح لا يضره عمل المعاصي، أو أنه لا يحجبه في نهاية المطاف عن نيل رضوان الله تعالى، وهذا غيب في التصور وميل في الاعتقاد وزيف في التفكير، فهذه هي أماني أهل الكتاب، التي ردها

الله تعالى عليهم، وأثبت أن من يعمل سوءاً يجز به، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانَتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (النساء: ١٢٣-١٢٤).

إن عقيدة اليوم الآخر التي جاء بها أنبياء الله تعالى عليهم الصلاة والسلام، وأكد عليها جل وعلا في كتابه الخاتم، هي من عوامل عالمية هذا الدين، وخصائصه التي تكفل له الانتشار.

- مراعاة الثابت والمتغير: الحياة تتكون من شقين رئيسيين، هما الثابت والمتغير، فهناك جوانب من الحياة ثابتة لا يمكن أن نقول بتغيرها، وهناك جوانب متغيرة لا يمكن أن نزعّم بأنها ثابتة.

فكثير من حقائق الوجود هو ثابت، كوجود الله تعالى وعالم الغيب بما ينطوي عليه من وجود الملائكة والجن وقيام الساعة والجنة والنار، وكثير من عالم المشاهدة، فسنن الله تعالى التي يجري على وفقها الكون هي ثابتة؛ سواء في جانب الحركة الكونية أو جانب الحركة الاجتماعية؛ والنفس الإنسانية بما شق ثابت، كحاجتها لإرواء الجسد وإشباع العقل وإغناء النفس، وكذلك الأخلاق الفاضلة الكريمة؛ هذه الجوانب الثابتة لا بد من ملاحظتها وإشباعها.

ثم يأتي انطلاقاً من هذا المنبع الثابت نهر المتغير الدافق، فحركة الإنسان في الحياة، واكتشافه للجدید، واستغلاله للكون المسخر من الله تعالى له، وضربه في الأرض كدحاً وبناءً، وتطوير مناهجه في التعامل مع الحياة، كل هذه الأمور هي متغيرة، ولا بد أيضاً من مراعاتها وإشباعها.

علينا أن نعي أن الثابت أساس للمتغير، والمتغير تابع ومنبثق من الثابت، ولا بد من ملاحظة ذلك كله، فمراعاة أحدهما وإغفال الآخر هو في الحقيقة إخلال بالمعادلة المتزنة في الكون، فلا استقرار ولا اعتدال إلا بتحقيق هذه المعادلة الدقيقة، وإلا فالاضطراب والدمار والانحطاط.. فعندما نولي اهتمامنا بالثابت فقط دون المتغير، فإن الحياة ستجرح بعيداً، ولا نستطيع أن نواكبها، فنظل جامدين في طرحنا وعلاجنا للقضايا والمشكلات، والحياة لن تتوقف لكوننا جمدها عند الثابت فقط، فسنن الله ماضية، وعجلة الحياة ستأتي عليه فهي لا ترحم إلا من يسابق هذه العجلة ويرسم لها الخط الذي ستسير عليها، وما اندثار كثير من الأمم والحضارات إلا من هذه الجهة، حيث لم تستطع أن تواكب المتغيرات التي تجري في الكون، ولا التبدل الجاري في الحياة.

وفي المقابل، فإن الاهتمام بالمتغير على حساب الثابت، هو الآخر يؤدي إلى الاضمحلال والاندثار، حيث إن إهمال القاعدة التي انبنى عليها المتغير ذاته، سيؤدي إلى انهيار هذا المتغير، لأنه سيبقى بدون قاعدة، وينبني على غير أساس.

وعلى هذا الأمر تركبت حضارة «العولمة» الرأسمالية، فهي قد تركبت على إهمال الثابت إهمالاً شبه تام، واعتنت عناية فائقة بالمتغير وحده، وهذا ما يؤذن بسقوطها وفنائها، وحينها لن تنفع مقولة «نهاية التاريخ» هذه الحضارة، لأنها قائمة على شق واحد فقط، وتركت الشق الآخر؛ الذي قد يكون هو الأهم.

أما الإسلام فقد راعى ذلك كله من خلال تشريعاته العظيمة، فقد جعل الله تعالى في كتابه العزيز ما هو محكم لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهو ما يراعي الثابت، فمنه ما يتعلق بخالق هذا الكون كوحداية الله تعالى وأسمائه الحسنى، ومنها ما يتعلق بالغيب كالיום الآخر، ومنها ما يتعلق بالإنسان فرداً وجماعة كإقامة كالشعائر التعبدية، ونحو ذلك، فأصول هذه الجوانب من المحكم في دين الله تعالى، وهو غير قابل للنزاع والاختلاف، ولا يجوز الخلاف في أصول هذه الثوابت، وبالتأكيد لا يجوز نكرانها.

ثم يأتي التشابه الذي يتسع ليأخذ بحجز هذا الكون من أطرافه فيضمها تحت قاعدة سعة الرأي، حيث جاء كثير من نصوص الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة - بل هو الأكثر والأعم - متسعاً ومكتنزاً للكثير من المعاني، حتى تعطي هذه النصوص حلولاً لا نهائية لمستجدات الحياة، وهذا هو سر خلود الشريعة وشمولها للمكان وعمومها للزمان.

ثم مما ينبغي أن ننسبه عليه في الحقل الفقهي الذي يستنبط الأحكام والحلول للمستجدات، أن النصوص التي تحمل الكثير من المعاني، ينبغي أن نتجاوز فيها آلية الترجيح الأحادية، بمعنى ينبغي أن لا ننطلق فقط من المرجحات اللغوية في عملية الاستنباط من الأدلة التي تحمل العديد من المعاني، فاللغة هي إحدى المرجحات، ولكننا ننطلق بالإضافة إلى ذلك من أرض الواقع التي ينبغي مراعاتها، والله تبارك وتعالى لو أراد لنا رأياً واحداً يكون هو الذي يرجح على غيره لفعل، وهو القادر على كل شيء، وقد فعل فيما يدخل تحت المحكم، وإنما سبحانه وتعالى لحكمته العظيمة جعل التشابه متشاهماً لأجل سعة الرأي، وإعمال الفكر لكي يدير الإنسان هذه الحياة بكافة متغيراتها، فكل المعاني والآراء المنبثقة من النص قابلة للاستفادة منها وتفعيلها وفق آلة الاجتهاد الصحيحة.

ثم لا بد ونحن نفعل النصوص المكتنزة للمعاني أن نحتكم في ذلك إلى القواعد الكلية للشريعة المنبثقة من الآيات المحكمة، ولا يجوز لنا أن نتعسف في استغلال هذه النصوص بحيث نتنصر لآرائنا الضيقة وأفكارنا المحدودة، فعلينا أن نخرج من شرنقة الذاتية إلى أصالة الموضوعية، يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧).

إن ديناً هذا شأنه هو الدين العالمي الوحيد الذي يقدر على إدارة الحياة وإنقاذها من وبلائها وصراعاتها، وهو المرشح الجدير ليكون بديلاً عن «عولمة» الرأسمالية التي هي آخذة في الأفول بسبب غطرستها وجبروتها في الأرض.

واقع الأمة:

ارتضى الله تعالى لنا الإسلام ديناً، وسن لنا شرائعه، وأنزل علينا كتابه العزيز مهيمناً على ما سواه من الكتب، وتكفل سبحانه وتعالى بحفظه من التحريف، حيث يقول سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، فهو كتاب لا يدركه التحريف ولا التبديل، وهي العاهة التي أدركت الكتب السماوية السابقة، وحفظ الله تعالى له يجعله متمشياً مع حركة الحياة أفقياً ورأسياً، صالحاً للزمان والمكان، فلو لم تكن هذه الخاصية فيه لأعرض عنه الناس، ولما تحقق له الحفظ الذي أراده الله تعالى له، وذلك لأن حفظه جاء متلازماً مع عناية الخلق به، فهي عناية منبثقة من سنن الله تعالى الطبيعية، وهذا ما يزيد في قوة إعجازه وإيماره للخلق. والنظام الإسلامي هو نظام عالمي استمد عالميته من عالمية دين الله تعالى، وهو نظام قابل لأن يتمدد في كل اتجاه، ليبني الحياة ويعمر الكون ويحل قضايا البشر ويعالج المستجدات التي تظهر كل حين.

لكن انتشار هذا النظام وعالميته وشموله للحياة وعمومه للبشر لا يكون بأمر خارق أو خارج عن سنته تعالى التي بثها في الكون، بل جعله الله تعالى أمراً مرتقناً بالأخذ بالأسباب، وأولى هذه الأسباب العمل بمقتضى كتاب الله تعالى وهدى نبيه الأكرم ﷺ، والسير في هذا الكون، واستغلاله على أحسن وجه، واكتشاف ما فيه من كنوز؛ سواء كانت خيرات كنز بها الكون، أو أنظمة وقوانين تحتاج إلى إبرازها وصياغتها ثم استخدامها.

هذه حكمة الله وهذا قانونه في خلقه: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (فاطر: ٤٣).

عندما وعى المسلمون هذه الحقائق وهم يتربون في مدرسة النبوة العظيمة، انطلقوا كالسهم الصائب، فأقبلت الناس على دين الله أفواجا، وشرّق المسلمون وغربوا ناشرين دعوتهم في ربوع الأرض، وما هي إلا فترة وجيزة لا تعدو ربع القرن، حتى أخذ المسلمون يدكون معادل الظلم والطغيان، فاجتاحوا ملك كسرى، وزحزحوا قيصر عن كثير من مواقع ملكه.

وعندما تحكمت فينا الأهواء، وضربنا بأحكام ديننا عرض الحائط، فاتبعنا قوانين القبيلة في سياسة الأمة، حيث عطلنا قانون الشورى، ليحل محله قانون السيادة للقبيلة الواحدة أو البيت الواحد، من تلك اللحظة بدأ رسمنا البياني الحضاري يهبط بعد أن كان يصعد.

ثم جاءنا الغزو الفكري من أهل الكتاب المتمثل في التجسيم والإرجاء، ودخل إلينا عبر الروايات المنسوبة كذباً إلى رسول الله ﷺ، كما دخل إلينا التراث الأسطوري عبر الدخيل في التفسير، فصيح عقل الأمة بهذا الخليط الفكري المتعارض مع شرع الله تعالى وسنته في خلقه، فجعل منا أمة خامدة راكدة، تعمقت فينا النعرة القبلية والعصبية المذهبية والحمية القومية، فأصبحنا نتنازع في التوافه، ونتقاتل على الفتات، وتركّب تصورنا الفاسد على أخذ بعض دين دون بعض، وشاع فينا التقليد بعد أن جاء كتاب الله تعالى ليحاربه، وأصبحنا لا نرى دين الله تعالى إلا بعيون البشر الذين يعتريهم الخطأ والصواب، وأصبح الخروج عن كلامهم كأنما هو خروج عن دين الله تعالى.

بهذا الانحراف الفكري أخذنا نتقل من مرحلة ضعف إلى مرحلة أخرى أضعف، حتى وصلنا إلى العصر الحديث، ففوجئنا بخصومنا وقد أمسكوا زمام الأمر وسيطروا

على مقاليد الأمور، واعتلوا صهوة الحياة، وهجموا علينا بقضهم وقضيضهم، يستعمرون ديارنا، ويقتلون شعوبنا، وينهبون خيراتنا، لكن الأخطر من كل ذلك الانبهار الذي أصابنا تجاه هؤلاء القوم، فأخذنا نعتنق مذاهبهم الفكرية، ونتمثل سلوكهم وطريقتهم للحياة، فإذا بنا نتقلب من تبعية هذا إلى تبعية ذاك، وكل مرة نجرب منهمجاً وضعياً، فنخرج به خاسرين.

وليت الأمر اقتصر على صراعنا مع عدونا، بل الأمر أشد من ذلك وأدهى، حيث أخذنا في قتال بعضنا بعضاً، يكد أحدنا للآخر، ونستعدي على إخواننا في الدين أعداء الله وأعدائنا وأعداء البشرية، فتفرقنا أيدي سبأ، وذهبت ريحنا وفشل أمرنا، ونسبنا تحذير الله سبحانه وتعالى لنا من هذا الحال عندما قال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦).

وبالاختصار، هذا هو واقع الأمة، دين إلهي عظيم، ونظام عالمي تحتاجه البشرية، ولكنها أمة ضعيفة متفككة.

إن أمتنا الإسلامية حتى تواكب عصر «العولمة» وتدخل فيه بجدارية؛ لكي تغير من وضعها ومن الوضع البشري المؤسف، إلى ما فيه خير الإنسانية جمعاء، لا بد لها من ترتيب أوراقها، وتعيد صياغة تفكيرها ومناهجها وفق توجيه دين الله تعالى وما توصلت إليه الحضارة الإنسانية من الكشف عن السنن الله الكونية، ثم بعد ذلك تنطلق انطلاقاً حقيقية وصادقة، ولا بد لها في كل ذلك أن تتناسى الخلافات بينها، وترك الضغائن والأحقاد، ويجب عليها أن تسعى إلى التآلف والتكامل، والاستفادة من التنوع الذي وهبه الله تعالى للأمة، التنوع في كل جانب، في الفكر والمدارس الفقهية والموارد وقدرات البشر ونحوه، وهو ما يدخل في مقومات نهضة الأمة المسلمة.

مقومات نهضة الأمة

الأمة الإسلامية تملك الكثير جداً من المقومات التي تنهض بها، وتجعلها أمة قوية تقود العالم، وتنشر فيه قيم الخير والأخلاق الكريمة، وهي مع ضعفها ونومها إلا أن لوجود هذه المقومات الكامنة فيها في إمكانها أن تنهض من جديد، وتقبل عثرتها، وترص صفها، وتوحد جهودها، ويمكننا هنا أن نتكلم عن بعض هذه المقومات إجمالاً:

- الدين القويم: وهو المقوم الأساس لهذه الأمة، وبدونه فلا أمة أصلاً، ولبقيت الشعوب التي شكلت الأمة - ومنها العرب - شعوباً خامدة الذكر، ولربما اندثرت مع مرور الأيام، أو على أقل تقدير لما كان بينها أي رابط يربط بعضها بعضاً، فقد صنع هذا الدين من الشعوب التي اعتنقته أمة واحدة، ربطها في قالب حضاري واحد، فأصبحت أمة شاهدة على غيرها من الأمم، أي وصية عليها في اتباع منهج ربها جل وعلا، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣).

فهذا الدين يصهر الشعوب التي تعتنقه في أمة واحدة وحضارة واحدة، لا تمايز عن بعضها بعضاً إلا بتقوى الله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣)، ولكنه في هذا الانصهار لا يتعدى على خصوصيات الشعوب الأخرى، فهو لا يفرض عليها التقاليد العربية الخاصة، ولا يذيب الشعوب غير العربية تحت جناح الشعب العربي، بل هو الانصهار المتكافئ والمتداخل مع بعضه بعضاً تحت مظلة الإيمان بالله وتقواه واتباع شرعه.

فالقِيم والتقاليد العربية هي بنفسها محتاجة إلى الشرعية من دين الله تعالى، وهذه الشرعية تلخص في تهذيبها بروح الإسلام، وحذف ما يوجد فيها من مخالفات شرعية، وتثبيت ما أمر به الإسلام، وهكذا بقية الشعوب، وعندها تلتقي الشعوب بتفاعل رائع فيما بينها، فلا غلبة لثقافة قومية بعينها، وإنما الامتزاج والانصهار المتكافئ.

هذه المعادلة الوسط التي جاء بها الإسلام لا نراها في حضارة «العولمة» الرأسمالية، فنحن لا نرى إلا التغييب الكامل للحضارات الأخرى، والمحاولات المستمرة لطغي تلك الحضارات لتحل محلها الحضارة المادية والقيم الأمريكية.

فهناك فارق واضح جداً بين عالمية إسلامنا و«العولمة» المعاصرة في التعامل مع الشعوب التي تنضوي تحت لواء كل منهما، ففي الإسلام شعوب متفاعلة تنسجم تحت وشيعة الدين الواحد، وأما في «العولمة» القائمة فهو الدمار والمسح والمسخ للشعوب الأخرى وحضاراتها.

إن الإسلام لا يريد من الشعوب أن تسليخ من هويتها وأن تتخلى عن حضارتها، وإنما يريد منها أن تدخل في دين الله تعالى، فتتهذب نفسها بتهذيب الإسلام، والإسلام يجعل من التنوع والتباين عامل بناء لحضارة واحدة بشعوب متكافئة فيما بينها.

وهو مع كل ذلك يشد شعوب الأمة مع بعضها بأصرة الوحدة، وعلى الاعتصام بحبل الله، ويدعوها إلى التعاون على البر والتقوى.

- **الذاكرة الفكرية:** نقصد بالذاكرة الفكرية هنا: كل ما يحتويه التاريخ الإسلامي من أحداث وتجارب، وكل ما أوصله لنا هذا التاريخ من إرث حضاري وفكري وثقافي وفقهي.

فالذاكرة الفكرية الإسلامية ليست ذاكرة ضعيفة أو قصيرة، بل هي ذاكرة عميقة، رأسياً وأفقياً، فهي مוגلة في القدم تمتد إلى أكثر من أربعة عشر قرناً، فليست

هي وليدة مائتي أو ثلاثمائة عام كالحضارة المعاصرة التي صنعها الهواة والمشردون والمنبوذون، وقد أفنوا أصحاب الوطن الأم قتلاً وتشريداً، وقد صنعوها باستعباد الخلق وجلبهم من أرضهم ظلماً وعدواناً، حضارتنا قد ابتداءً بصنعها أكرم الخلق صلوات الله وسلامه عليه وفق وحي الله تعالى وعلى منهج الأنبياء عليهم السلام، وكانت رسالته كلها رحمة ورأفة بالبشرية.

هذه الذاكرة التي تحتزن حركة الحضارة هي عقلها الذي تفكر به وتنطلق منه وتسير على وفقه، فهي امتداد لدعوات الرسل الكرام ووحى السماء.

وهذه الذاكرة الفكرية تحتوي على آلاف من المؤلفات في شتى صنوف المعرفة، بدأ من الفقه وانتهاء بالأدب والفنون، مروراً بشتى صنوف العلوم، وهذا مقوم ضروري للأمة إذا أثبتت قدرتها على التفاعل مع الحياة، والتعامل مع المنجزات الحضارية.

والأحداث التي مرت بها الأمة؛ قد أعطتها حصيلة كثيفة من التجارب التي يمكن أن تستمد منها وتنتفع بها، هذه الأحداث قد تقلبت من الانتصار (غزوة بدر مثلاً) إلى الهزيمة (غزوة أحد مثلاً)، ومن أحداث حلوة إلى أحداث مريرة، ومما يحسب للأمة ويحسب عليها، ولكن مع كل ذلك لا يمنع الاستفادة من هذه الأحداث.

وذاكرتنا الفكرية هي المعبر الذي عبرت عن طريقه العلوم الإنسانية والحضارية، ومع ذلك لم يكن معبراً ساذجاً، بل أضاف المسلمون إلى تلك العلوم الشيء الكثير، وقد نقحو وعدلوا وأبدعوا في تلك العلوم.

- الوفرة في الطبيعة: العالم الإسلامي عالم مترامي الأطراف، شاسع المساحات، يتكون من رقعة أرضية كبيرة جداً، وبسبب هذا الترامي والسعة فقد حباه الله تعالى التنوع في موارد الخير، فلو أحسننا الاستفادة من هذا التنوع لصالح الأمة الإسلامية، فيمكننا أن نخرج من أزمتنا الخانقة وننتقل إلى رحاب العالمية.

وعليّنا أن نشير هنا إلى ما هو معلوم للجميع، وهو أن تفككنا وتمزقنا وتوزيع ولاءنا للشرق والغرب، وإعراضنا عن ديننا الحنيف، وسقوطنا في أحضان أعداء الله تعالى فوّت علينا الاستفادة من هذه المنن الإلهية، بل أوغلنا في أنايتنا إلى الرضى بسقط المتاع لكي نحافظ على مواقفنا السياسية في مقابل تسليم هذه الخيرات إلى الأعداء الذين يسيمون المسلمين أنواع الذل والاستعباد، ويعودون باستغلالهم لمواردنا إلى الكيد لنا وتعطيل نهوض الأمة المسلمة.

إن أمتنا الإسلامية ينضوي تحت عالمها عالم كبير من التنوع، لا نبالغ أبداً إن قلنا: بأنه تنوع لا تملكه أي أمة أخرى.

فيوجد لدينا مصادر الطاقة المتنوعة، وأهمها النفط؛ شريان الحياة المعاصرة وعمودها الفقري، فأضخم إنتاج للنفط يخرج من بلادنا الإسلامية، وأكبر احتياطي له يوجد في أرض هذه الأمة، ونملك أيضاً الكثير من مصادر الطاقة المساعدة أو البديلة للنفط، وأهمها الطاقة المائية والطاقة الشمسية، ففي الأمة الإسلامية أنهار ضخمة جداً، ومصبات مائية عملاقة، تمنحنا الفرصة الكبيرة لاستغلال هذه المصبات وتطوير أبحاث الطاقة المائية، وكثير من بلادنا الإسلامية تقع ضمن المناطق الحارة، وفي هذا فرصة مهمة تمكننا من إقامة مشاريع بحثية وعلمية وعملية للاستفادة من نعمة الشمس التي سخرها الله تعالى للإنسان.

وأمتنا الإسلامية تملك أيضاً الكثير من المعادن الثمينة، ففيها تقع مناجم الذهب والفضة والألماس والقصدير ونحوها، بالإضافة إلى المعادن الصناعية المهمة كالحديد والنحاس وغيرهما.

وعندنا أيضاً الوفرة في الرقعة الزراعية الخصبة التي تنتج جميع الحاجات الإنسانية من الغذاء، ولنا أن نقول: إن هناك من الدول الإسلامية التي تعد سلالاً غذائية يمكنها

أن تحقق الاكتفاء الذاتي للأمة في العديد من المواد الغذائية، بل إن بإمكان الأمة الإسلامية أن تصدر إلى العالم ما يفيض عن حاجاتها، فيرجع لها بالعزة والقوة والتمكين، فالأمة التي تملك قوتها لا يمكن أن يستذلها عدوها، بل علينا أن نستغل خيراتنا في التبشير بديننا الإسلامي وفي الدعوة إلى الله تعالى، فهناك الكثير من شعوب الأرض تعاني من الظلم فتعيش تحت خط الفقر، فالعودة عليهم بما يسد جوعهم كفيل بأن يستميلهم إلى الدين الحق.

ومما يؤسف له أن نجد دولاً إسلامية تقتلها الجماعة على الرغم من الوفرة الزراعية في عالمنا وخصوبة الأرض، وما ذلك إلا لسوء التدبير والكسل القاتل والأنانية المتحكمة فينا.

وإذ تكلمنا عن الوفرة الزراعية، نشير كذلك إلى الوفرة الحيوانية والسمكية، فهناك آلاف بل ملايين الحيوانات التي تشكل قطعاناً ضخمة ترعى في الغابات المطيرة، وبحار العالم الإسلامي وأثماره غنية جداً بالثروة السمكية، ويوجد بها أجود أنواع الأسماك عالمياً.

وإذا جئنا إلى تنوع التضاريس في العالم الإسلامي، فإننا نجد الجبال الشاهقة والوديان الممتدة والغابات الخصبة المطيرة والصحاري الشاسعة، وهذا التنوع يسمح للأمة الإسلامية أن تعدد مؤسساتها التنموية وتحسن من وضعها الإنتاجي فيما تقوم به من مشاريع، ويجعلها في غنى عن استجداء الآخرين على حساب كرامتها وعزتها.

ويتنوع الطقس في العالم الإسلامي بحسب تنوع الطقس في الكرة الأرضية، فمن المناطق الثلجية التي تنخفض درجة حرارتها إلى ما تحت الصفر بدرجات عديدة، إلى المناطق الحارة جداً التي قد تتجاوز الخمسين درجة، ومن المناطق الجافة إلى المناطق المطيرة التي لا يكاد يرتفع عنها المطر، وهذا التنوع في الطقس يسمح بإنتاج كل المحاصيل الزراعية على مدار العام.

ومن المهم جداً أن نذكر هنا الموقع الاستراتيجي الذي يتميز به العالم الإسلامي، فهو يتوسط الكرة الأرضية، ويتحكم في أهم الممرات العالمية بجرأ وبرا وجواً، فننوذ حركة التجارة العالمية يجري عبر هذه الممرات، وكذلك الحركة العسكرية الدولية، ونقل مصادر الطاقة يتم عبر بحارنا الإسلامية، ولا يمكن أن تقوم الشركات عابرة القارات بتنفيذ مشاريعها إلا من خلال الاستفادة من موقع العالم الإسلامي.

- التعداد السكاني: السكان أهم المقومات الحضارية لأي أمة من الأمم، فكم رأينا دولاً تقوم وتنهض وهي تفتقر إلى كثير من المقومات الحضارية، إلا أنها تملك تعداداً سكانياً يفرز لها تخصصات مهمة وعلماء متميزين، حيث يسمح للعلماء والمنتجين بالتكامل في الإنتاج في مختلف الأصعدة، وهو أيضاً مدعاة للتنافس المرغوب به، ليتحقق المزيد من القوة للأمة.

ثم إن التعداد السكاني في حال نهوض الأمة ورفيها ينعش الاقتصاد الوطني للدول، ويجعل فيها حركة تجارية واسعة، فتزداد المصانع، وتتوفر السلع، وترخص العمالة، كما أن مؤسساتها الإنتاجية تنجح نحو الجودة في ظل التنافس الكبير، ويدفع بها إلى البحث عن الأسواق العالمية لأجل مواكبة التطور الإنتاجي والتجاري، وهو ما يحقق الانتشار نحو العالمية، كما أن التجارة كما هو معلوم من الواقع لا تكون تجارة مجردة، بل هي تعمل على نقل الثقافة والدين، ولنا في تأريخنا الإسلامي تجارة معروفة، فما انتشر الإسلام في شرق آسيا ووسطها وشرق إفريقيا ووسطها وغربها إلا عن طريق التجارة.

والتعداد السكاني يشكل هبة عالمية، فالدول المعتدية تحسب ألف حساب للاقتراب من الدول ذات الأعداد الهائلة، فهي ذات حصانة ذاتية بكثافة شعوبها، وحتى في حالة نشوب النزاعات والحروب، فإن أحد الحوامل الحاسمة في الانتصار هو الكثافة السكانية.

والدول المنتجة عالمياً تخطب ود الدول ذات الكثافة السكانية الهائلة، لأنها ترى فيها أسواقاً مهمة لترويج سلعها وبضائعها، كما أنه يهم هذه الدول المنتجة أن تبقى الدول ذات الكثافة السكانية مستقرة وفي أوضاع اقتصادية جيدة حتى تتمكن من التسويق التجاري، وحتى لا ينعلق عليها سوق هي في أمس الحاجة إليه.

والعالم الإسلامي يتمتع بأعداد سكانية هائلة، يمكن أن يسعى بقوة إلى النهوض نحو العالمية، فهناك عمالة كبيرة ورخيصة في كثير من الأقطار الإسلامية، ويوجد لدينا علماء متخصصون ومتميزون عالمياً، ويمكننا بوجود العمالة والعلماء أن ننشئ مشاريع متميزة إنتاجياً، وذلك باستغلال الوفرة الطبيعية الهائلة في العالم الإسلامي، وتدريب الكوادر المتخصصة والفاعلة في معاهد عالية الجودة، تستقطب القدرات المختلفة في كل المجالات.

ولكن للأسف الشديد، فإن العدد السكاني على ما نحن عليه الآن هو عبئ على الأمة، وذلك بسبب الغثائية التي نعانيها، فنحن لا نملك المشاريع التي يمكن أن تنهض بأمتنا نهضة حقيقية، بل لا يوجد تخطيط ولا تدريب ولا تنفيذ على مستوى يؤدي بنا إلى استغلال الأعداد السكانية الكبيرة في الأمة، وما لم نطور من حالنا ونراجع أنفسنا ونعيد وضع الأمور في موضعها السليم، فإن حالنا لن يتغير كثيراً.

عوامل ضعف الأمة:

والآن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: إذا كان ديننا يملك خصائصه العالمية الفريدة، وأمتنا تملك هذه المقومات؛ فلماذا نحن في وضع ضعيف وواقع متأخر؟ سؤال مهم وضروري، ولا يمكن الإجابة عنه من شخص واحد، وإنما يحتاج إلى تشخيص من قبل علماء الأمة ومفكرها، ولكن أحاول أن أحدد هنا بعض العوامل التي ينبغي للأمة أن تنتبه لها، وهي ضعف في العمل أصاب عموم أتباع الأمة الإسلامية، وضعف في التخطيط أصاب علماء الأمة ومفكرها، وضعف في الأمانة أصاب ساسة الأمة.

- الضعف في العمل:

مما أصيبت به الأمة الضعف في العمل، وهو ضعف سرى إلى كل مناحي الحياة بداية من العبادة ونهاية بالأعمال الحيوية الأخرى، وهذا الضعف المستشري في الأمة هو الذي أوصلها إلى هذه النتيجة المزرية من التخلف والتأخر، ومرد هذا إلى عقيدة الإرجاء التي تجعل العمل أمراً ثانوياً، حيث تكتفي من الإنسان أن يعلن شهادة التوحيد وتضمن له الجنة في النهاية وإن لم يعمل عملاً صالحاً.

وهذه العقيدة جاء الإسلام ليحاربها، لأنها تضرب بالعمل عرض الحائط، وحتى في حالة العمل فإنها لا تقيم بالجوانب الأخلاقية التي تحفظ مسار العمل وجودته، حيث يتفشى فيه بسببها الكذب والخيانة والغش والسرقة وغيرها من الأوبئة التي تقضي على العمل والإنتاج، كما أنها تدفع بالإنسان إلى الاتكال والإهمال.

ورب قائل يقول: ولكن لماذا لم نجد هذا الضعف والتواكل عند غير المسلمين؟ مع أنهم قد لا يؤمنون بالآخرة أصلاً؟

وهذا سؤال وجيه، ولكن لا يعترض على ما ذهبنا إليه، وذلك لأننا نحن المسلمين تختلف فلسفتنا عن فلسفة غيرنا، ففلسفتنا قائمة على أن الإنسان يقوم بعمله في هذه الحياة لأجل أن يدخل الجنة في الآخرة، وتفكيره مركب على هذا الأساس، ثم يجد «عقيدته» تسمح له أن يرتكب المخالفات، بل يجعله ينال شفاعته نبيه ﷺ لكونه مرتكباً للكبائر، فهو يوغل في المعاصي والمحذورات الشرعية، إما لكونه يراها لا تؤثر على آخرته، أو لأنها قد تنيله حظوة الشفاعاة.

وأما في الفلسفة المادية الرأسمالية، فإنها عزلت الدين جانباً، ثم ركبت الحياة على المصلحة، فهم لا يلتزمون بعناصر نجاح العمل لمؤداها الأخروي، بل لأنها تؤدي إلى النجاح في العمل الدنيوي، ولما كان هذا المادي يرى حياته كاملة في هذه الدنيا فإنه يمعن في خدمتها وإصلاحها وانتظامها، ولذلك نرى ما نراه من تقدم مادي.

ولكن إن كانت عقيدة الإرجاء تضعف العمل وتؤدي إلى التواكل، وهو أمر خطير ومرفوض وجاء الإسلام ليحاربه، فإن الأخطر من ذلك ما عليه الحضارة المادية التي لا تقيم للآخرة وزناً أصلاً، لأن هذه العقيدة وإن بدت لأول وهلة ناجحة في إقامة العمل وانتظامه، لكنها عقيدة تؤدي إلى دمار الإنسانية، لأنها تتركب على المصلحة التي لا ضابط أخروي لها، فالإنسان لأجل مصلحته يرتكب أفظع الأعمال ويتهور في أسوأ الأمور، وربما يهلك الحرث والنسل، ويعيث في الأرض الفساد، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل، وهذا ما نراه الآن من سادنة «العولمة»، حيث توزع الدمار والموت في كل مكان، وهو أمر مآله إلى الفوضى والاضطراب العالمي، وما ذلك إلا لغياب عقيدة الآخرة الصحيحة.

وفي التصور الإسلامي الصحيح؛ لا بد من الإيمان بالآخرة، وأن الإنسان خاسر لا محالة بتكذيبه بالآخرة، وعليه أيضاً أن يؤمن أن الإنسان الذي يهمل العمل ويرتكب المعاصي والكبائر هو أيضاً خاسر عند الله تعالى.. بالعقيدة الإسلامية الصحيحة نتجنب الإرجاء الذي يبعث على التواكل، أو يؤدي إلى ترك العمل، أو ييث عوامل الضعف فيه، كما أننا نتجنب بها الاستهتار بالمبادئ الأخلاقية التي تحفظنا من الدمار والهلاك، وقد سبق أن دللنا على رفض عقيدة الإرجاء من كتاب الله تعالى.

- الضعف في التخطيط:

لقد أدى غياب المؤسسات داخل المجتمعات المسلمة إلى الضعف في التخطيط، وأي مشروع حضاري يفقد التخطيط السليم فإنه لا يكتب له النجاح، ولا أريد هنا أن أتكلم بتفصيل عن أهمية التخطيط، فهو أمر واضح أهميته، ولكن الذي يعيننا هنا أننا افتقدنا في تاريخنا الإسلامي المؤسسات الحقيقية الفاعلة، التي تفكر للأمة بشكل سليم، فتضع الدراسات والبحوث، ثم تؤهل الكوادر وتدرّبها وتضخها عبر مشاريع مقتدرة، ثم

بعد ذلك تقوم هذه المشاريع وتعديل من إنتاجها، وتوجد منافذ لهذا الإنتاج، وهكذا في عمليات متابعة ومستمرة، تراكم لتتقدم بالمجتمع من حال إلى حال أفضل.

وعندما نرجع إلى ذاكرتنا التاريخية لا نجد هذا النوع من التخطيط الذي ينظم تحت مظلة المؤسسات، وإنما قدمت إلينا فكرة المؤسسات من النظام الرأسمالي، فتبناها مع ما تحمله من ذاتية مهيمنة عليها، فهي قد نشأت في أوضاع غير أوضاعنا، وقفزت قفزاً على مجتمعاتنا ولم تنم نمواً طبيعياً، ولذلك لم نستوعب المؤسسات على حقيقتها، وإنما هي واقع فرض نفسه علينا أو تقليد منا للآخرين، ولذلك دخلت المؤسسات علينا في أغلب الأحيان ونحن لا نتقن الاستفادة منها بإعمال التخطيط السليم الذي يتناسب مع مجتمعاتنا ويراعي خصوصياتنا وينطلق من قدراتنا.

والذي ندعو إليه أن تكون لدينا مؤسساتنا النابعة من حاجتنا وحاجة مجتمعاتنا، وتعمل وفق الفلسفة الإسلامية التي نتبناها، وأن لا تكون ذات طابع شكلي، أو مفروضة علينا من خارج دائرنا الإسلامية.

ويجب أن تكون هذه المؤسسات متخصصة، كل مؤسسة تقوم بدورها في حقل من الحقول التي تبني المجتمع المسلم المشكل للأمة الإسلامية، وأن يكون على رأس هذه المؤسسات العلماء والخبراء، وأن تبتعد عن الأنانية وعن المصالح المغلقة، وإنما تتوجه لخدمة مصلحة الأمة.

لقد شهدنا في تاريخنا الإسلامي عمالقة من المفكرين والعلماء، ولكن للأسف الشديد ظل حال الأمة على ما هو عليه من التراجع، طيلة القرون الممتدة، وفي رأينا أن ذلك راجع إلى تشتت جهود هؤلاء العلماء بسبب الأعمال الفردية، فكم رأينا من كتب ذات دراسات معمقة، ولكنها ظلت حبيسة غير مفعلة بسبب عدم الاستفادة منها، ووضع المؤسسة التي نتبناها.

وعندما نقول هذا الكلام، فإننا لا ننفي أنه قد قامت مؤسسات علمية، لكنها ظلت تأخذ الطابع التدريسي البحث للعلوم، ولم تخرج إلى الحياة بأدوار فاعلة، كما أنها أيضا ظلت تتبنى رؤية مؤسسها ولم تتطور بالمراجعة الجماعية، فهي تظل مؤسسة علمية تدريسية بعقل فردي.

وهذا ما يفسر لنا الكثافة العلمية الواسعة في تاريخنا الإسلامي التي لم تكن فاعلة على المستوى المطلوب.

ووجدت أيضاً مؤسسات تبنتها الدول في بعض الأحيان، لكنها لا تعدو أن تكون سخرة للشخص الحاكم أو الأسرة الحاكمة، ولذلك ظلت هذه المؤسسات تراوح مكانها دون أن تتقدم بالمجتمع المسلم، ولم تعمل بالتالي على نهضة الأمة، بل إن هذه المؤسسات سرعان ما تتعرض للوأة عندما تشم منها السلطة ربح الاستقلال، أو أنها تموت كلية عندما يتغير الحاكم أو الأسرة الحاكمة، ولا غرو في ذلك لأنها قامت لخدمة غرض تزول بزواله.

- الضعف في الأمانة:

الأمانة حمل ثقيل، ينوء بحملها الإنسان، وقد صور الله تعالى لنا ثقل الأمانة تصويراً دقيقاً وبديعاً، عندما تحدث عن أن السموات والأرض والجبال أبن أن يحملن هذه الأمانة، فتولى الإنسان حملها، ولكنه - للأسف الشديد - كان ظلوماً جهولاً، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (الأحزاب: ٧٢).

وقد ابتليت الأمة الإسلامية على عموم خط السلطة فيها بالاستبداد، هذا الاستبداد الذي أملت الخيانة في حمل الأمانة، فبعد الخلافة الراشدة تحول الحكم في الإسلام إلى ملك عضود مستبد، وغيت الأمة عن دورها الحقيقي في البناء الحضاري، فسخر الحاكم المتسلط الأمة كلها لخدمته، فكان يزرع الزارع لأجله،

ويقاتل المقاتل لأجله، ويكتب الكاتب لأجله، وهكذا ذهبت الأمانة من الأمة، فأصبح مال الله دولاً بين الحكام، وعباده خولاً لهم.

هذه السياسة المستهترة بالأمانة والمغيبة لحقوق الأمة قد سادت لحقب متطاولة، شهدت الأمة خلالها تراجعاً في كل جوانب الحياة، وذهبت مقدرات الأمة هدرًا، واستغلت الأموال العامة في خدمة المصالح الخاصة.

والأدهى من ذلك أن اعتبر كل من يحاول أن يصحح الأوضاع ويرجع الأمور إلى نصابها بأنه خارج عن الجماعة مارق من الدين، وعودي عداء شديداً، ووضعت فيه الروايات المكفرة، وكتبت فيه الكتابات المجحفة بالحق الذي ينادي به، بل شنت عليه الحرب التي قضت عليه، وتتبع هذا الفكر الإصلاحى من قبل السلطة بالفرض تارة والتعتيم في أحوال أخرى، هذا في مجريات التاريخ الإسلامى القلسم.

أما الآن فلا زلنا نشهد تضييعاً مؤسفاً للأمانة، فلا زال يتحكم التسلط والاستبداد بالأمة، ولا زالت لا تراعى الأمانة، وتهدر الإمكانيات، وتوزع المقدرات بحسب الولاء السياسى، وتذهب أموال الأمة تبعية للأعداء لأجل الحفاظ على مواقع السلطة.

وفي ظل هذا التضييع المستمر للأمانة فقدت الأمة الثقة في قياداتها، وبالمقابل لم تأمن هذه القيادات من أتباعها، وأخذت تتصور أي إصلاح في الأمة تهديداً لكيانها، ودخلت الأمة بذلك في صراع مرير، وصل إلى حد سفك الدماء، والنفي للناس من بلدانهم، وظهر ما يعرف «بالإرهاب» و«الإرهاب» المضاد، ولا زالت الأمة تجني مرارة ذلك إلى الآن.

وما لم يتم اتخاذ سياسات حاسمة لتحسين أوضاع الأمة، وتبوء الأمانة مكانتها عند شعوبنا، وإصلاح المجتمعات إصلاحاً جذرياً، سنظل ندور في دوامة التخلف والضعف، ويستشري الفساد بين الناس، ولا مخرج إلا باتباع شرع الله تعالى في الحفاظ على الأمانة.

رسالة المسلم في عصر العولمة

بعد أن تكلمنا عن «العولمة»، بما لها وما عليها، ثم تطرقنا للحديث عن رسالة الإسلام العالمية، وعن واقع الأمة الإسلامية، وعن مكان ضعفها وقوتها، نتكلم الآن عما ينبغي للإنسان المسلم أن يفعله في عصر «العولمة».. هناك قضيتان في نظري ينبغي لنا الحديث عنهما في هذا المجال: القضية الأولى تتعلق باستقلال شخصية المسلم؛ الذي يعني استقلال شخصية الأمة، وبالتالي الحفاظ على الحضارة الإسلامية من الذوبان في الحضارة الغربية؛ خاصة بوجهها الأمريكي، والقضية الثانية تتعلق بالطريق الذي يجب أن نسلكه في نهضة الأمة من جديد، وهو طريق الشورى، هاتان قضيتان مهمتان، وإن كانت هناك الكثير من القضايا التي يجب العناية بها، لكن سنتكلم عن هاتين القضيتين فقط، لأنهما الأهم في نظري، وأرى أن رسالة المسلم تبدأ انطلاقاً منهما.

أولاً: استقلال شخصية الأمة:

تتميز قوة الأمة وعمق حضارتها باستقلال شخصيتها، وعدم قابليتها للذوبان، ولما كانت الأمة الإسلامية هي الأمة التي اصطفها الله تعالى لتحمل لواء شرعه، فمن المؤكد لكي تقوم بهذا الدور خير قيام عليها أن تكون أمة مستقلة، لها شخصيتها المعبرة عن هويتها.

ونحن الآن في عصر «العولمة» الرأسمالية التي تعمل على اجتياح الحضارات، والقضاء على خصوصياتها؛ عبر شتى الوسائل، بداية من سن القوانين العالمية التي تفرض الثقافة الغربية، وانتهاءً بالترويج للقيم الغربية عبر المطاعم والأكلات الغربية، مروراً بكل معابر الترويج الثقافي كالاقتصاد والفن والأدب ونحو ذلك من خلال أحدث وسائل الاتصال كالقنوات الفضائية وشبكة المعلومات العالمية، ولذلك لا بد

أن نستشعر خطورة الأمر، فإن انهيار شخصية الأمة هو ترسيخ التبعية للآخرين، وطوق محكم حول رقابنا يطوقنا به الاستعمار بصورته الحداثيّة، بل هو في الحقيقة موت للأمة وانطماس لحضارتها ومقوماتها.

ونحن عندما نأتي إلى شرع الله تعالى نرى فيه منهجاً واضح المعالم، يرسم لنا استقلال الأمة وعدم تبعيتها للآخرين، هذا المنهج هو منهج «الولاية والبراءة».

الولاية: وهي محبة ومودة الذين آمنوا والوقوف معهم ونصرة قضاياهم، وهي تعني كذلك المشاركة في نهج حياتهم، والاندماج الشعوري معهم.

البراءة: وهي عدم تمثيل حياة الأعداء، وعدم تقليدهم في أمورهم التي يسلكونها، وهي كذلك عدم تقبل ما يأتي من قبلهم مما يعبر عن ذاتيتهم التي تميزهم باعتقادهم الديني.

ذلك أن الولاية للمؤمنين تجعل منهم صفّاً واحداً، يتآزرون فيما بينهم، يقوم قوياًهم بأمر ضعيفهم، وينفق غنيهم على فقيرهم، والمؤمنون عندما يكونون يداً واحدة يشعرون بقدرتهم على مواجهة الخطوب، ويبحثون في حل قضاياهم ومشكلاتهم، ويعملون معاً على نهضتهم ونهضة أمتهم.

وأن البراءة من الأعداء تجعل بين المؤمنين وبينهم سياجاً نفسياً يحفظهم من الذوبان وفقدان هويتهم، ولذلك يبقى المسلمون في احتياط دائم من تسرب مذاهب أعداء الأمة إليهم.

ونحن المسلمين لو عملنا بمقتضى مبدأ «الولاية والبراءة» لتوقنا الكثير من الشرور القادمة إلينا تحت مسميات براقة ومغرية كوحدة الأديان والأخوة الإنسانية، هذه المسميات التي تخلط بين الحق والباطل، ولا تفرز بين أتباع الحق وبين أتباع الباطل.

وقد بحث علماؤنا هذه القضايا بتفصيل دقيق منذ أول الأمر، فألفوا في ذلك الكتب، وحرروا فيها المباحث الطوال، ولذلك من الجيد والضروري الرجوع إليها، حتى نحفظ أمتنا من الانسياق الجماعي نحو حضارة مادية اتخذت من «العولمة» سبيلاً للهيمنة والاستعلاء والاستكبار ومحق من خالفها.

الشورى طريق الأمة الوحيد:

الشورى هو الطريق الصحيح لنهضة الأمة من كبوتها، وهو ليس بديلاً من مجموعة بدائل تختار منها ما تشاء، بل هو السبيل الوحيد، وقد عاشت الأمة قروناً طويلة وهي سادرة تحت الاستبداد والكبت ومصادرة الرأي، فبعد أن ربي رسول الله ﷺ أمته على الشورى، وأنزل الله تعالى سورة سميت باسم «سورة الشورى»، وعمل الصحابة الكرام رضي الله عنهم في خلافتهم الراشدة بها، بعد كل ذلك انقلب حال الأمة، فضيقت الشورى وصور الرأي، وتحكم في الأمة آحاد من الناس، يسوقونهم قطعاناً لخدمتهم وخدمة مصالحهم، ولم يتغير الحال كثيراً منذ ذلك الوقت إلى الآن.

وأصبح الاستبداد وقهر الرأي ليس فقط في نظام الحكم، بل مستشرياً في المجتمع ككل، فما أن يجد الإنسان نفسه في موقع المسؤولية عن أمر حتى يستبد به، فالحاكم مستبد في رعيته، ورئيس المؤسسة مستبد في مؤسسته، ومدير المدرسة متسلط في مدرسته، ورب البيت قاهر لزوجته وأولاده، وهكذا في كل جوانب الحياة، وأمة تترى على هذه الأوضاع يموت فيها الإبداع، ويقل منها الإنتاج، ولا تعرف التقدم والازدهار، وتخسر أيامها بينما يكسب الدقائق والثواني.

ونحن عندما نطالب بالشورى، فليس من قبيل موافقة النزعة الديمقراطية التي تنادي بها سادنة «العولمة»، بل لأن منهج الشورى هو منهج إسلامي أصيل، شرعه

الله تعالى في كتابه العزيز، حيث أمر الله تعالى رسوله الكريم ﷺ أن يشاور أصحابه عندما قال : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ اللَّهُ لَخَبِئَ الدَّعْوَى تَحْتِ أَعْيُنِنَا﴾ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَيِظَ الْقَلْبَ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

والعجيب أن هذا الأمر الإلهي جاء بعد نتيجة سلبية حصلت من المشاورة، حيث دارت الدائرة على المسلمين وأصابعهم من القرح ما أصابهم، بعد أن تغلب أصحاب الرأي القائل بمواجهة الأعداء المشركين خارج المدينة، وقد كان الرأي الآخر مواجعتهم داخل المدينة، وكان على هذا الرأي النبي ﷺ، ولكنه عليه السلام عمل بما أسفرت به الشورى، وإن كانت النتيجة مؤلمة، في هذه الظروف أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يتخذ الشورى منهجاً له فأنزل هذه الآية الكريمة، لأن الخطأ في الموقف يجب أن لا يحمل على مصادرة المنهج الصحيح، والأمة ستتعلم من أخطائها في المواقف، أما عندما تحرم من المنهج الصحيح فإنها ستغيب أصلاً عن المواقف، وستكون مجرد أعداد من البشر تساق بسيطا الاستبداد والقهر والغلبة.

وعندما تكلم الله تعالى عن صنف الفائزين في الآخرة وهم المؤمنون جعل الشورى خاصية من خصائصهم، وأكد على أهميتها بأن ذكرها بين الصلاة والزكاة، بين هاتين الفريضتين اللتين تشكلان الركنين الثاني والثالث من أركان الإسلام، وهما غالباً ما يتلازم ذكرهما في القرآن الكريم، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَنْعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ

وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٦﴾ (الشورى: ٣٦-٣٨)، وفي هذه الآيات الكريمة دلالة واضحة على وجوب إقامة الشورى، وأن الأمة ملزمة بإقامتها.

وإقامة الشورى إن كانت أكيدة وضرورية في مجال الحكم، فهي أيضاً مطلوبة في جميع مجالات الحياة، فالله تعالى ذكر التشاور في أمر عائلي؛ قد يبدو أمراً بسيطاً وهو فطام الطفل الرضيع، لكن الله تعالى بين أن ذلك يتم عن تشاور وتراض بين والديه، يقول سبحانه وتعالى: ﴿... فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا أَنَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٣٣).

فإذاً الشورى تبتدى من أعلى نقطة وهي القيادة والحكم، حيث أمر الله رسوله ﷺ وهو النبي الموحى إليه، أن يشاور أصحابه، وإلى أدنى نقطة في الأمور العائلية، مع التأكيد عليها بأنها خاصة من خصائص المؤمنين، تأتي ملتحمة مع الصلاة والزكاة؛ متوسطة بينهما.

فيجب على الأمة أن تضع مناهج تعمل على بث الوعي بين الأمة بأهمية الشورى وضرورتها، وتضع في هذه المناهج مقررات عملية تعلم أفراد الأمة وجماعاتها كيفية إدارة جوانب الحياة بمنهج الشورى، فتوجد الأمة مناهج في كيفية إدارة الحكم بالشورى، وكيفية إدارة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والخدمية بالشورى، وكيفية إدارة الحياة الزوجية والبيتية بالشورى، وكيفية التعامل مع الناس بهذا المنهج، وهكذا في سائر أمور الحياة.

ويبقى أن نذكر أن الله تعالى أمر بالشورى أمراً عاماً، أما آلية الشورى وكيفيةها وتفصيلاتها فإنه جل وعلا جعلها مفتوحة، لكي تتناسب مع تغيرات الزمان والمكان،

وحتى يكيف الناس تطبيق الشورى وفق مقتضيات زمانهم وواقعهم، ولذلك عليهم أن يجروا الشورى في حياتهم ولا عذر لهم بتغير الزمان والمكان، لأن الشارع الحكيم لم يغلق علينا آلية وكيفية تطبيقها.

ولنا في تاريخنا الإسلامي تجربة طويلة امتدت لقرون، وهي وإن كانت محدودة المكان إلا أنه يمكن الاستفادة منها كثيراً، هذه التجربة قامت عندنا في عمان، فقد مارس العمانيون الشورى في حكمهم طويلاً؛ منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن الرابع عشر الهجري، أي القرن العشرين الميلادي، وقد أشاد المفكرون والعلماء بهذه التجربة الرائدة، وأهم من كتب في ذلك الدكتور حسين غباش، حيث ألف مرجعاً ضخماً عن هذه التجربة الرائدة إسلامياً اسماء «عمان؛ الديمقراطية الإسلامية»، وهو بطبيعة الحال يقصد الشورى الإسلامية وليس الديمقراطية بمصطلحها الغربي، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإن كنا لا نرى استخدام مصطلح الديمقراطية لما يحمله من معاني نشأت في بيئة غير يئتنا، ولأننا نفضل استخدام لفظ الشورى لأنه عربي قرآني ويحمل مضامين شرعية.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكتب لهذه الأمة أمر خير، ويجنبها مهاوي الردى، وأن يجعلنا من العالمين بكتابه العزيز وسنة نبيه الكريم ﷺ.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

المسلم والعولمة... فرص ومخاطر

الدكتور شوقي أحمد دنيا^(*)

الانسحاب خيبر سيئ، يحرمانا من فرص «عولية» متاحة.. علينا أن ندخل في «العولمة» واضعين أنفسنا في موضع المشارك الفاعل.. نحن في حاجة للإفادة من اقتصاد «العولمة» وليس «عولمة» الاقتصاد، ومن ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، ومن تعليم «العولمة» وليس «عولمة» التعليم.

هذه الورقة تدور حول علاقة المسلم المعاصر «بالعولمة». وإدراك هذه العلاقة يمر بالضرورة بالتعرض ولو السريع لطرفي العلاقة؛ المسلم و«العولمة». وليس من المقصود أن ينصرف الجهد لجانب دون آخر من جوانب «العولمة». والمعروف أن «للعولمة» جوانب متعددة منها ما يرجع إلى المفهوم والمضمون، ومنها ما يرجع إلى النشأة والتطور، ومنها ما يرجع إلى التحليلات أو الأنواع، من اقتصادية لثقافية لسياسية علمية.. إلخ ومنها ما يرجع إلى الوسائل والآليات، ومنها ما يرجع إلى الآثار والمرتبات، ومنها ما يرجع إلى أسلوب ومنهج التعامل مع «العولمة» في كل مظهر من مظاهرها، وفي مظاهرها مجتمعة.

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

وعدم انصراف هذه الورقة إلى جانب معين من تلك الجوانب لا ينفي أنها تلتفت أساساً، وإن لم يكن كلية، إلى البعد المتعلق بالتعامل معها، مع عدم الإغفال الكلي لبقية الجوانب، لما بينها من تداخل قوي وتمازج شديد.

كما أن الورقة إذ تنصرف أساساً إلى تعامل المسلم مع «العولمة» فإنها لن تقتصر على التعامل مع مظهر أو نوع معين من مظاهرها وأنواعها، مثل التعامل مع «العولمة» الاقتصادية أو «العولمة» الثقافية أو «العولمة» السياسية.. إلخ. وإنما تحاول أن تغطي بقدر الإمكان المظاهر والأنواع الأساسية لها، والآثار المتنوعة والمتعددة المتوقع حدوثها من جرائها.

ولتحقيق مقصود الورقة المتمثل في التعامل الصحيح من المسلم مع «العولمة» نجد من الضروري الإشارات الكلية السريعة لواقع المسلم المعاصر من جهة، وكذلك الإشارات السريعة الكلية إلى الملامح الكبرى «للعولمة» من جهة أخرى، حتى تتمكن من التناول العلمي لأسلوب ومنهجية التعامل والتفاعل الذي نؤمن به ونراه هو الصحيح أو على الأقل هو الأصح.

ولا ندعي أن هذه الورقة سوف تقدم فصل الخطاب في هذا الموضوع، أو حتى إجابات كاملة مفصلة عن مختلف التساؤلات المثارة، إذ الكثير والكثير من جوانب وتفصيلات موضوع «العولمة» وكذلك موضوع المسلمين في الحاضر لا يخفى على أحد.

إن كل ما نؤمله أن نقدم معلومة مقبولة مصاغة في عبارات سهلة بعيدة عن التعقيدات الفنية، فالمقام ليس مقام محاجة علمية، وإنما هو مقام تقديم رسالة يستطيع قراءها وهضمها بيسر وسهولة المسلم العادي.

المسلم المعاصر .. بين الواقع والممكن

قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المسلم المعاصر له تنوعات متعددة، فهناك الحاكم وهناك المحكومون، وهناك العلماء وهناك غيرهم وهناك الأغنياء وهناك الفقراء وهناك .. وهناك. ومع التسليم بذلك والوعي به فحديثنا مع هؤلاء جميعاً، أو بالأحرى حديثنا مع ما فيهم من مقومات أساسية مشتركة لا يختلف فيها مسلم عن مسلم وإن تميز وتفرد في العديد من الصفات الأخرى.

فنحن جميعاً نشترك في الدين؛ عقيدة وشرعية، ونحن جميعاً نشترك في وضعنا السياسي بما يحمله من سمات وخصائص. ونحن جميعاً، بمن فينا من غني وفقير، نشترك في الوضع الاقتصادي من منظور التخلف والتنمية. فالعالم الإسلامي جميعه يعيش ضمن قارة التخلف الاقتصادي، حتى يومنا الحاضر.

ومن الحقائق الأليمة في عالمنا الإسلامي المعاصر أنه يعيش مفارقة بالغة العجب والغرابة، مفارقة القوة الكامنة البالغة والضعف الفعلي الشديد. تجتمع عليه الأضداد بالغة السوء وبالغة الصلاح. يجتمع عليه الضعف والهوان مع إمكانية القوة والغنى والتقدم. ولا شك أن وضعاً كهذا هو أسوأ الأوضاع التي يمتحن بها الإنسان على المستوى الفردي وعلى المستوى الجمعي.

وكان الشاعر العربي القديم يقصدنا في تمثيله الدقيق البليغ إذ يقول:

كالعيس في البداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول

وإذا ما سلمنا بذلك فإننا نسلم بأن وضع المسلمين اليوم هو وضع معيب كأقبح ما يكون العيب. وهل هناك عيب أخزى من ضعف القادر على القوة؟! ومن جهل القادر على العلم والمعرفة، ومن ذلة القادر على العزة، ومن فقر القادر على الغنى، ومن

تخلف القادر على التقدم، ومن عبودية القادر على الحرية، ومن تبعية القادر على القيادة؟
وصدق الشاعر العربي إذ يقول:

ولم أر في عيوب الناس عيباً كنقص القادرين على التمام

إن مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم تكمن في نوعين: مصادر مادية ومصادر معنوية. ومن يمتلك من الأفراد والجماعات والشعوب هذين المصدرين كان جديراً بامتلاك ناصية القوة والغنى والتقدم، فإذا ما امتلك ذلك دون أن يحقق هذا الوضع فابحث وتأكد من وجود خلل هيكلي في بنيانه وكيانه عطل تولد المخرجات من مدخلاتها. والعالم الإسلامي يمتلك من هذين المصدرين للقوة الشيء الكثير والجليل معاً، ولا أظن أننا في حاجة هنا إلى البرهنة المفصلة على هذه المقولة، فهناك من الأدبيات المتوفرة في هذا الشأن ما يجعل هذه المقولة حقيقة لا تقبل الجدل وبينه واضحة لا تحتاج إلى حوار. ويكفي أن ننظر بعجالة إلى الخريطة الجغرافية للعالم الإسلامي لنستوثق من صحة ما نقول.

يمثل العالم الإسلامي موقعاً جغرافياً متميزاً، فهو يتوسط الكرة الأرضية، ثم إنه يطل على العديد من البحار والمحيطات، كما أنه يتحكم في أهم المضائق البحرية. يضاف إلى ذلك أنه يكون رقعة مساحية متسعة ومفصلة لا تقطعها حواجز طبيعية عاتقة.

وتمتاز هذه الرقعة الجغرافية بالعديد من الميزات التي تجعلها غنية تماماً بمصادر الثروة المادية، فنجد التنوع في المناخ ودرجات الحرارة ووفرة المياه العذبة، كما نجد التنوع في التضاريس من سهول لوديان لهضاب لصحارى لجبال، وفي كل خير كبير. كذلك نجد في باطنه العديد والعديد من المناجم والمعادن، وهو في أهم أنواعها يعد أغنى منطقة في العالم، ويكفي في ذلك البترول، ثم العديد من أنواع المعادن ذات الأهمية الكبيرة في مجال الصناعة والزراعة معاً.

ثم إن المسلمين اليوم من الناحية السكانية والديموغرافية، يكونون عدداً بالغ الكثرة والضغط، لقد تجاوز عددهم المليار والنصف، وهم بذلك فقط يعدون أكبر أمة أو تجمع بشري معاصر. فإذا ما انضم إلى ذلك ما هم عليه من خصائص سكانية، سواء من حيث معدلات النمو السكاني ونمط الهرم السكاني الذي هم عليه، أو من حيث عدد المتعلمين والعلماء فيهم في العديد من التخصصات، إذا شملت نظرتنا في خريطة العالم الإسلامي هذه الجوانب البشرية إضافة إلى الجوانب الطبيعية، مع الأخذ في الحسبان ما يحوزه المسلمون اليوم من ثروات مالية طائلة تتخذ من الغرب ثم من الشرق موطناً لها، تنشر فيه الرخاء والتقدم والقوة فإننا ندرك على الفور مدى صحة وصدق مقولتنا من أن العالم الإسلامي المعاصر يملك من المصادر والإمكانات المادية والبشرية ما يؤهله لأن يكون في مقدمة الأمم المتقدمة الغنية.

وتكتمل النظرة في خريطة العالم الإسلامي بالالتفات إلى مصدر ثقافة هذا العالم ومنبع قيمه وتقاليده ومورد أفكاره ورؤاه، حيث الإسلام، ذلك الدين الإلهي الشامل الخالد الذي جاء لتحقيق الصلاح والخير والسعادة والتقدم في الدنيا والفوز والثواب في الآخرة. هذا الدين الذي لا يقف عند حدود الدين بالمفهوم الغربي بل يمتد ليكون تشريعاً وأخلاقاً وسلوكاً وسياسات وأسلوب حياة في كل مجالاتها وجوانبها.

والذي يقوم على القرآن الكريم، ذلك الكتاب الإلهي الوحيد اليوم الذي لا يحوم حوله أدنى ريبة أو شك في كونه من عند الله تعالى، وفي عدم المساس بأي جزء فيه حتى لو كلمة أو حرفاً، والذي يجمع بين دفتيه أمثل هدية للإنسان في كل شؤون حياته: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء: ٩)، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: ٣٣).

كما يقوم على السنة النبوية الشريفة، التي جاءت مفصلة ومبينة للقرآن الكريم، والتي نالت من عناية العلماء في تدوينها ودراستها ما لم ينله قول بشر أو عمل بشر آخر غير سيدنا محمد ﷺ.

ثم يقوم بعد ذلك على اجتهاد علماء المسلمين عبر العصور في فهم وفقه القرآن الكريم والسنة الشريفة. هذا الدين المفترى عليه من أعدائه وأصحابه أنشأ حضارة إنسانية تميزت بين الحضارات بالطول والعرض والأخلاق والقيم، يوم أن سادت العالم قدمت ما لديها لمصلحة العالم وليس على حساب مصلحته، كما فعلت الحضارات الأخرى في الماضي والحاضر، حيث تعمل لمصلحتها على حساب مصالح (الغير)^(١).

معنى ذلك كله أن مصادر القوة والعزة والغنى والرخاء والتقدم في الجانب المادي والجانب المعنوي معاً قد امتلك ناصيتها المسلمون، وخاصة منهم المعاصرون، فأصبحوا من حيث الإمكان أقوى الأمم وأغناها. لكنهم، وبكل أسى وحسرة، من حيث الفعل والواقع أضعف الأمم وأفقرها وأكثرها تخلفاً.

وإذا كانت مصادر القوة والعزة والغنى والتقدم لدى المسلمين اليوم على هذا القدر من الوضوح والجلال، ومن ثم لم تحتج منا إلى مزيد بيان وترديد قول، فإن مظاهر الضعف والسوء والتردي والتخلف في مناحي الحياة المختلفة في العالم الإسلامي لا تقل وضوحاً وجلالاً واستغناء عن الدرس والتحليل والتمحيص. فهل الواقع السياسي المعاصر للعالم الإسلامي وما هو عليه من سوء وفساد يخفى على أحد؟!

لسنا في حاجة إلى التعريف بنظمتنا السياسية؛ التقليدية والحديثة، وما هي عليه في نوعيتها من استبداد وتخلف، وانعدام المشاركة الشعبية، وانعدام نظام المؤسسات القادرة الحاكمة الضابطة للأمور، والمغالاة في مديح الفرد وتزيهه والتعلق له. ولسنا في حاجة إلى معرفة الأثر المترتب على ذلك من سلبية تامة، وانصراف كامل من

(١) حسن حنفي، صانق العظم، ما العولمة؟ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص ١٨.

الشعوب عن حكوماتها والتفاعل معها، وعدم الشعور بأنها منها ولها. ولسنا في حاجة إلى التذكير بالفقدان الكامل للتعددية السياسية الحقيقية في معظم دول العالم الإسلامي^(١). كما أننا لسنا في حاجة إلى التعريف بتدني ووهن الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية بين دول العالم الإسلامي^(٢). القارئ يعرف جيداً ما يدور على مدار الساعة من شقاق واضطراب وصراع واقتتال بين العديد من الدول الإسلامية وبعضها، كما أنه يعي جيداً مدى ضآلة وضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين هذه البلدان.

وليس في حاجة إلى تعريفه بما يشاهده ويراه ويعيشه من هيمنة النزعة القطرية الضيقة في كل دول العالم الإسلامي. حيث انزوى كل قطر على ذاته وانصرف إلى قضاياها. والشيء الذي ربما يحتاج القارئ إلى تذكيره به في هذا المقام ما يجري حالياً على قدم وساق، سواء في السر أو العلن من عمليات التجزئة والتفتيت السياسي في العالم الإسلامي، وما ينجم عن ذلك من مزيد من الضعف والتخلف، ومزيد من الاضطرابات والقتال والمشاحنات والمنازعات، وانعدام لوحدة الثقافة في الدولة، ناهيك عن الأمة، وأيضاً وحدة الوطن ووحدة التاريخ ووحدة الهدف والمصير^(٣). وأينما اتجهت ببصرك على خريطة العالم الإسلامي غرباً أو شرقاً، شمالاً أو جنوباً، في أوروبا وفي أفريقيا وفي آسيا، تجد عمليات التجزئة والتفتيت جارية على قدم وساق.

وهل القارئ يجهل مدى التخلف الاقتصادي الذي عليه العالم الإسلامي؟ ومدى ما يشيع فيه من فقر معوز مدقع، وما تعيشه عشرات الملايين، أو بالأحرى مئات

(١) عبد الله هدية، إشكاليات السلطة والحرية (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٩٨م).

(٢) ويكفي أن نعلم أن التجارة الإسلامية البيئية لم تتجاوز حتى ٨%، وأنه حتى هذه اللحظة لم تنفذ أول خطوات التكامل الاقتصادي بين دولة أو حتى بعض دوله.

(٣) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، ط٢ (دمشق: الأصالة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م) ص ٤١ ومابعد.

الملايين، من سكانه من جهالة وأمية ومرض وعوز؟ وهل يجهل ما هنالك من تفاوت بالغ بين مستويات المعيشة بين البلدان الإسلامية، وبين الأفراد والفئات في داخل هذه البلدان؟ هل يجهل مدى سوء التوزيع للدخول والثروات على مستوى الأمة الإسلامية وعلى مستوى كل دولة وقطر فيها؟ هل يجهل القارئ مدى تخلف الإنتاج الإسلامي؛ كمأ وهيكلاً ومستوى؟^(١) وهل يجهل القارئ مدى تبعية وانكشاف الاقتصاد الإسلامي للعالم الخارجي، واعتماده شبه الكامل على غيره في كل جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، في مجال السلع ومجال الخدمات ومجال عناصر الإنتاج وخاصة التكنولوجيا ورأس المال؟ ولا يجهل أحد مدى تعثر خطوات التنمية الاقتصادية حتى اليوم رغم مرور وقت طويل على البدء فيها.

وهل يجهل القارئ مدى التخلف في المجال العلمي والتكنولوجي في العالم الإسلامي المعاصر؟ إن ضحالة ما ينفق على البحث العلمي وندرة براءات الاختراع في العالم الإسلامي خير برهان على ذلك^(٢). ونظرة في الخريطة التعليمية للعالم الإسلامي تكشف لنا عن الكثير من المساوئ التي ترجع إلى المستوى وإلى النمط وإلى الأسلوب والمنهجية وإلى الموضوعات محل المعرفة والتعليم. ولا نريد أن نصل في وصف حالنا إلى ما وصل إليه أحد الكتاب عندما قال عن العالم العربي المعاصر: «والعرب الآن أمة عارية، مكشوفة حضارياً، مقتولة معنوياً، لا تكاد تجد ما يستر عورتها، ولا ما يرفع معنوياتها في سباق التقدم العلمي التقني والمعلوماتي، حتى أن مفهوم الإبداع عند الأمة يظل محصوراً في تفكيك الثوابت وهتك القيم والمقدسات»^(٣). ورغم ما في العبارة من قسوة لفظية فإن مضمونها صحيح.

(١) شوقي دنيا، السلوك الإنتاجي في الإسلام .. الواقع والمثال، ندوة التربية الاقتصادية والإيمانية في الإسلام، مركز صالح كامل، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٢) محمد حوات، العرب والعولمة (القاهرة: مكتبة منبولى، ٢٠٠٢م) ص ١٣٥.

(٣) بول شمتز، الإسلام قوة الغذاء العالمية، ترجمة محمد شامة (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٢م).

وليس من باب جلد الذات، كما يقال، أن نقول: إن الوضع الثقافي في العالم الإسلامي المعاصر لا يقل سوءاً عن بقية الأوضاع. فعلى الرغم من أن المصدر الأصيل والأساس لثقافة المسلم هو الإسلام، بقيمه وأخلاقياته ومبادئه وآدابه وتشريعاته، فهل يبني ويقيم مسلمو اليوم ثقافتهم على هذا المصدر؟ وهل يعون حق الوعي أداة معرفة هذا الأصل الأصيل وهي اللغة العربية؟ والجواب: لا.. لا حيال الإسلام كمنبع للثقافة ولا حيال اللغة العربية كأداة وأسلوب للتعايش والتثاقف وفهم الإسلام. ومن ثم كانت ثقافة مسلمي اليوم لا تضرب بسبب إلى مصدرها الذي ينبغي ألا ينافسه في ذلك أي مصدر. إن الإسلام، على كل مستوياته وجوانبه يعاني اليوم معاناة شديدة من المنتسبين له من مسلمي اليوم مثلما يعاني، بل ربما أشد، ممن لا ينتسبون إليه، فهم بين جاهل له وجاهل به، وبين متبع له على غير هدى وبصيرة وعلى غير علم، وفي كلٍ ضرر.

كثير من النخب المثقفة عندما يذكر الإسلام يلوون رؤوسهم معرضين، فرحين بما لديهم من علم معاصر، لم ينتجوه ويصنعوه وإنما جلبوه واستوردوه من (الغير). والكثير ممن يتشدد بالإسلام واتباعه يجهل مقاصده ومراميه في كل تشريعاته وأحكامه، فهو اتباع بغير فهم وفقه ووعي وبصيرة. وهو وعدم الاتباع سواء. شاعت في ثقافتنا المنفعة والمصلحة، و(الأنانية) ونفي (الآخر) والتواكل والتناحر الفكري، وتوزع المسلمون طوائف وشيعاً: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، كما شاع الجهل وثقافة الجهل والكذب والنفاق والرياء والتملق، وغاب الصدق والمصارحة والمناصحة، حل التواكل محل العمل والتوكل، وغلبت ثقافة الأخذ على ثقافة العطاء، كما حلت ثقافة الاستهلاك محل ثقافة الإنتاج، وحلت ثقافة الكلام محل ثقافة الفعل والعمل، وسيطرت ثقافة قيم الثراء والجاه على قيم الخلق والخير ونفع

(الغير)، انصرفت ثقافتنا عن عظماء الأمور وكبار القضايا والمسائل وتمحورت حول صغائرها. وحلت ثقافة الاستسلام محل ثقافة الإباء والشمم.

ثم إن ثقافتنا تعاني بشدة من فقدان الثقة بنفسها في مواجهة ثقافات (الغير)، كما أنها فشلت في تقديم نموذج ثقافي جيد يتسم بالأصالة والمعاصرة في نفس الوقت. ولا ينبغي أن يفهم من هذا التقويم لوضعنا الإسلامي المعاصر، والذي يتضح منه أن هذا الوضع مليئ بالثغرات والمثالب والسوءات، أنه خال من أي حسن وصلاح. فالحق أن هناك صلاحاً وهناك خيراً، ولكنه صلاح قليل بجوار الخبث الكثير. وعندما يكثر في المجتمع الخبث يستحق عذاب الله، كما نص الحديث الشريف: «... أَنَّهُلِكَ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟، قَالَ: نَعَمْ .. إِذَا كَثُرَ الْخَبْثُ»^(١). والملاحظ، حتى عند أكثر الناس تفاؤلاً وآمنهم بالواقعية، أن الخبث في حياتنا المعاصرة بكل جوانبها ليس كثيراً فحسب وإنما هو غالب وسائد. ومن ثم فهو وضع أسوأ من الوضع المشار إليه في الحديث الشريف، والذي يقف فيه الخبث عند مستوى الكثرة. نخلص من ذلك إلى أن الواقع الإسلامي المعاصر يعيش مفارقة بالغة الغرابة، حيث يجمع بين إمكانية القوة والعزة والتقدم، ووضعية الضعف والهوان والتخلف، وهي مفارقة مستعصية على الحل حتى يومنا هذا. ومما يزيد من الأسى والحزن أنه لا توجد منطقة في العالم تشترك وتتشابه مع عالمنا الإسلامي في هذا الشأن العجيب. وهذا الواقع شديد التناقض السلبي، الجامع بين المصادر الثرية والفعل الفقير الضعيف يضع العالم الإسلامي حيال «العولمة» في وضع سيئ، فثراء مصادره وإمكاناته يغري بقوة الطامعين، وضعف واقعه يسهل الانقضااض والاستلاب. بعبارة أخرى: إن العالم الإسلامي بوضعيته هذه يمثل فرصة طيبة وصيداً ثميناً لمن يريد، وخاصة من قوى «العولمة»^(٢).

(١) أخرجه البخاري.

(٢) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م) ص ٩٧، برهان غليون، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م) ص ١٧.

ومن المفيد والمهم أن نتذكر هنا حديث رسول الله ﷺ والذي يصور وضعنا هذا أبلغ تصوير: «يُوشِكُ الْأَمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا؛ فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كُفْتَاءُ السَّبِيلِ...»^(١).

العولمة ... تذكير:

وضع يعيشه العالم اليوم، وقد عاشه من قبل عندما كانت حضارة من الحضارات تمتلك من مصادر القوة بأنواعها المتعددة ما يمكنها من بسط نفوذها على غيرها، بحيث تصير هي المركز وغيرها أطرافاً. عند ذلك يشيع نموذجها الحضاري بكل تجلياته، ويعلو على غيره ويقضي على الكثير مما لدى (الغير) مستخدماً في ذلك ما أنتجه وامتلكه من أدوات وآليات ومبتكرات علمية وتكنولوجية. ومعنى ذلك أن ما نعيشه اليوم ويعرف «بالعولمة» (Globalization) ما هو إلا ظاهرة تاريخية ذات حقب أو أطوار متعددة متتالية، ونحن اليوم نعيش حقبة من حقبتها أو طوراً من أطوارها.

وبرغم تماثل هذه الحقب المتعددة في جوهر المسألة، والمتمثل في شيوع نموذج معين، ووثوق العلاقات وسهولة ويسر الحركة وسرعتها عبر المناطق الجغرافية المختلفة، برغم التماثل في شدة التداخل والنماذج على المستوى العالمي في كل الأطوار، فإن حقبة «العولمة» التي نعيشها، وبحكم التطور العلمي والتكنولوجي المذهل، تمتلك من الآليات والمقومات ما لا عهد للبشرية به من قبل، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين ينظرون لها على أنها حدث معاصر فريد وجديد لا سابق له. فهي تختلف عما سبقها اختلاف نوع وليس اختلاف درجة. ومع التقدير

(١) أخرجه أبو داود.

لهؤلاء فالذي نميل إليه هو تكييف ما نعيشه اليوم على أنه حقبة من حقب «العولمة» الماضية، وإن تميزت ببعض المميزات عن سوابقها. وكل حقبة مرت كان يقال ساعتها: إن هذا واقع جديد لا عهد للبشرية به في سالف أيامها^(١).

وينبغي أن ندرك أن إثارة هذه المسألة لها أهميتها، خاصة من حيث تحديد الأسلوب الصحيح أو الناجح للتعامل معها. فإذا ما سلمنا بأن العالم الإسلامي قد عايش في ماضيه حقبةً عولميةً مثل في بعضها دور المركز ومثل في بعضها دور الطرف، فعلينا الاستفادة واستخلاص الدروس في تعاملنا الحاضر مع أنفسنا وفي تعاملنا مع غيرنا.

ولسنا في حاجة إلى القول: بأن ظاهرة «العولمة» الحالية، والتي لم تستكمل عقدين من عمرها، بعد قد استحوذت على الغالبية العظمى من الجهود والأوقات والأفكار، على كل المستويات، وعلى مختلف التخصصات، في شتى بقاع الأرض، وقد تجاوزت مؤتمراتها وندواتها المسجلة الألفين. ومع هذا الاهتمام البالغ فإن الفكر البشري لم يتمكن بعد من الإمساك بتلابيب هذه الظاهرة والإحاطة بها، والسيطرة على محاورها وجوانبها، وتقديم القول الفصل فيها، وإنما هي كلها ظنون وتوقعات، مع عدم إغفال ما أخذ يتأكد منها واقعياً. وقد يرجع ذلك إلى تشعب هذه الظاهرة وتعدد جوانبها وتنوع تجلياتها، وربما يرجع إلى كونها مازالت في طور التكوين والتشكيل، وقد يكون مرجعه إلى المعدل المتسارع في نموها وتطورها، والصواب أن مرجع ذلك هو هذه الاعتبارات كلها وغيرها. وليس من المطلوب هنا تتبع وتقصي جوانب وزوايا هذه الظاهرة، وإنما مجرد التذكير الذي يمكننا من تصور التعامل الصحيح معها.

(١) بول شمتز، الإسلام قوة الغد العالمية، مرجع سابق.

١ - المعنى والمضمون:

هناك بعض الأمور المتعلقة بمعنى ومضمون «العولمة»، قد يكون من المستحسن التذكير بها، ومنها ذلك الغموض الشديد الذي يلف جوانبها كلها، بما في ذلك مضمونها.. يضاف إلى ذلك ما هنالك من اتفاق حول صعوبة تقديم تعريف جامع مانع لها.. وأيضاً من الملاحظ كثرة ما قدم لها من تعريفات متشابهة ومتمايزة.

وليس من المهم هنا الجري وراء هذه التعريفات، وما لكلٍ منها وما عليه، ويكفي تقديم مفهوم مبسط يتميز باحتوائه لأهم مكوناتها وجوانبها.. فهي حقبة تاريخية، وتحلٍ لظواهر اقتصادية، وثورة تكنولوجية واجتماعية، وهيمنة للنموذج الحضاري الغربي الأمريكي، ثم هي حالة من السيولة الشديدة ما بين داخل الدول وخارجها في كل مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها^(١).

ومن المهم الإدراك الجليد بكون «العولمة» التي نعيشها ليست مجرد عملية فنية تكنولوجية تتمثل في ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، وما نجم عنهما من إزالة حواجز المكان والزمان وسيولة حركة كل شيء، داخلاً وخارجاً. فكل ذلك يحتاج إدارة ويحتاج فاعلين ولاعبين، وهنا تدخل الجوانب الذاتية بجوار الجوانب الموضوعية السالفة. ومن ثم فهي ليست مجرد عملية موضوعية حيادية، كما أنها ليست مجرد عملية ذاتية أيديولوجية متجسدة في الهيمنة الغربية، ولا سيما الأمريكية، وبسط نفوذها، و«عولمة» نموذجها الحضاري، واغتنام أقصى ما يمكن اغتنامه من مزاياها ومنافعها. وانحراف الفهم إلى هذا الجانب أو ذاك له تداعياته السلبية على تقويم «العولمة» وعلى الموقف الصحيح حيالها. فهناك من يكيل لها المديح، وهناك من يكيل الذم، وهناك من يقبلها على إطلاقها وهناك من يرفضها على إطلاقها.

(١) شوقي دنيا، العولمة ومنهج الوقاية من مخاطرها، مجمع للفقہ الإسلامی، الدورة الرابعة عشرة، الدوحة، ٢٠٠٣م.

والصواب في ذلك كله غير ذلك، فهي لها وعليها، وهي لا تُقبل على علتها ولا تُرفض على علتها^(١).

٢- أدوات ومؤسسات العولمة:

حالة السيولة والتمازج والتعولم في مختلف المجالات هذه، والتي تعرف «بالعولمة»، تحتاج أدوات ومؤسسات تتم بها ومن خلالها.

فهناك الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات ومجال الاتصالات، وما نجم عنها من منتجات تكنولوجية مثل الإنترنت والهاتف والتليكس والفاكس والإيميل وغيرها.

وهناك مؤسسات اقتصادية دولية تتمثل في ثلثية الصندوق والبنك ومنظمة التجارة. وهناك الشركات العالمية ذات المقدرة الإدارية والتمويلية والتكنولوجية بالقوة والضغط. وهناك المؤسسات المدنية والجمعيات الأهلية، التي تجاوز عددها ثلاثين ألف منظمة غير حكومية (NGOS).

وهناك المؤسسات الإعلامية والثقافية، وخاصة المرئية منها والمسموعة. وهناك أخيراً الآلة العسكرية، التي لم يتورع القائمون على «العولمة» من استخدامها سلاحاً من أسلحة «العولمة» الباترة، به تحقق ما فشلت الآليات الأخرى في تحقيقه.

٣- التجليات:

ما تجري عولته ليس شيئاً واحداً ينصرف إلى مجال معين، وإنما هو جملة أشياء، أو بالأحرى كل الأشياء في مجالات الحياة المختلفة.

فهل نحن أمام «عولمة» واحدة لكنها مركبة من صور وعناصر متعددة ومحتوية على مظاهر وتجليات مختلفة، أم نحن أمام مجموعة «عولمات»؟ إن الوعي الجيد بهذا

(١) المرجع السابق.

الجانب له أهميته، وخاصة عندما نكون بصدد منهجية التعامل مع «العولمة». ومن الملاحظ هنا أن مجالات أو قطاعات «العولمة» يتميز كلٌ منها بآلياته وأدواته ومؤسساته، الأمر الذي قد يوحي بأننا أمام «عولمات» وليست «عولمة» واحدة. فهناك «عولمة» سياسية، و«عولمة» اقتصادية، و«عولمة» ثقافية، و«عولمة» تكنولوجية.. إلخ. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك من التداخل والتمازج والتشابك والجدلية بين هذه «العولمات» ما قد يوحي بأنها تكاد تكون شيئاً واحداً وإن بدا بتحليلات متعددة. ومهما يكن تكييف الموقف، فالذي لا خلاف حوله أن الجوانب «المعولمة» متميزة بقوة، ومتصلة ومتداخلة بنفس القوة، حيث تحرص الجهات الفاعلة في العولمة على استخدام بعض أنواعها أو تجلياتها لخدمة نوع آخر منها، فمثلاً تستخدم «العولمة» العسكرية لخدمة «العولمة» الاقتصادية، وتستخدم «العولمة» الاقتصادية وسيلة «للعولمة» الثقافية، كما تستخدم «العولمة» التكنولوجية مدخلاً لمختلف «العولمات» الأخرى^(١). ولاشك أن طبيعة «العولمة» هذه، واستخدام دول المركز لها على هذا النحو، لها تداعيات خطيرة على دول الأطراف، فمن الصعب عليها أن تفصل بين مجال ومجال وأن تميز في الموقف بين «عولمة» وأخرى، تقبل هذه وترفض تلك.

وينبغي التحذير من المبالغة في تصور هذه الصعوبة بما قد يؤدي إلى شل الحركة حيال أي عمل. إن الانتقاء والتمييز، وإن كان صعباً، فإنه غير متعذر، طالما استند إلى رؤية صحيحة وإرادة واعية بصيرة.

وسواء أكنّا أمام «عولمة» اقتصادية، أو المظهر الاقتصادي «للعولمة»، فالمقصود بذلك «عولمة» الاقتصاد وما يجري فيه وما يحتوي عليه من أنشطة ومنتجات وأساليب وأدوات وأنماط تمويلية واستهلاكية. فهناك تدويل الإنتاج، وهناك تدويل

(١) المرجع السابق.

أو «عولمة» التمويل والاستثمار، وهناك عولمة العمالة، وهناك «عولمة» نظام السوق وآلياته، وكذلك «عولمة» كف يد الدولة عن المجال الاقتصادي .. إلخ. وفي المجال السياسي نجد «عولمة» أو تدويل النموذج السياسي الغربي، متمثلاً في الديمقراطية الغربية وآلياتها، وكذلك شيوع المنظمات غير الحكومية، وحقوق الإنسان والتعددية، وإزالة الحواجز والحدود، وما ينجم عنه من نهاية فكرة السيادة القومية أو الدولة القومية (Nation State).

وفي المجال الثقافي نجد «عولمة» الثقافة الغربية وأنماط السلوك الغربي، وشيوع قيم معينة، والعمل على تنميط المشاعر والهويات، وطرق التربية، وتدويل أساليب ومناهج بل وموضوعات العلم والتعليم، كل ذلك بهدف أن يسود العالم نموذج ثقافي واحد.

٤ - الفرص والمخاطر «الآثار»:

«للعولمة» منافعها ومضارها، أو حسب التعبيرات السائدة.. لها إيجابياتها وسلبياتها. وهذا بدهي وطبيعي، ولا يحتاج التوقف عنده، لكن الذي يستحق التأمل والتدبر في هذا الصدد هو التحليل الدقيق الموضوعي لما يعتبر نفعاً، ولما يعتبر ضرراً، كذلك التمييز الدقيق بين من يتحمل هذا الضرر ويستفيد بهذا النفع. فلا يكفي أن تسرد قائمة طويلة بالمنافع ولا قائمة مناظرة بالمثالب والمضار^(١). يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الآثار والتداعيات، بعضهم يراها إيجابية وبعضهم الآخر يراها سلبية، حتى مع توحيد الجهة المتأثرة. فمثلاً نجد «للعولمة» تأثيراً على الميزان التجاري للدول النامية، بعضهم يراه تأثيراً إيجابياً، وبعضهم الآخر يراه تأثيراً سلبياً. ومعنى ذلك أن هذا الجانب في «العولمة» ينبغي أن يكون أكثر جوانبها خضوعاً للبحث والتقويم الدقيق، في الوقت الذي يعتبر فيه أخطر هذه الجوانب.

(١) محسن الخضيرى، العولمة الاجتياحية، ط١ (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م).

في ضوء هذه التنبيهات والتحديات يمكن القول: إن الكثير من آثار «العولمة» على العالم الإسلامي هي آثار ضارة.. بعبارة أخرى: إن مضار «العولمة» أكثر من منافعها بالنسبة للعالم الإسلامي، وخاصة في بعض تجلياتها. وبالطبع فإن هناك من يختلف معنا في هذا التقرير ذاهباً إلى أنها تحمل الخير العميم لنا^(١).

ومهما يكن من أمر، فإن الشيء الذي يستحق الاهتمام الأكبر هو تقديم منهجية جيدة للتعامل مع «العولمة» بالشكل الذي يعظم لنا منافعها ويُدني من مضارها. وفيما يلي نبذة عن هذه الآثار في تجلياتها المتنوعة:

أ- الأثر الاقتصادي:

إذا اكتفينا بالتصوير الكلي لهذا الأمر، دون الدخول في تناول الفروع والجزئيات، أمكن لنا القول: إن «العولمة» تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات العالم الإسلامي، وإن هذا التأثير يلحق بالعديد من المجالات والمتغيرات الاقتصادية، وإن معظم هذه التأثيرات هي تأثيرات سلبية. ستتأثر الصناعة والزراعة والخدمات، وسيتأثر الدخل والنمو والتوزيع والادخار والاستثمار والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وسيتأثر الإنفاق العام والضرائب، وسيتأثر غط الملكية القائم، وسيتأثر الدور الاقتصادي للدولة، مما يعني تأثير غط النظام الاقتصادي القائم.

وليس إدراك ذلك بالشيء العسير إذا ما علمنا أن «العولمة» الاقتصادية تعني «عولمة» الرأسمالية الحرة، بما ترتكز عليه من مبدأ «اتركه يعمل اتركه يمر».. فهناك الحرية الكاملة لتحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل، دخولاً وخروجاً؛ وهناك سيادة وهيمنة ما يعرف باقتصاد السوق، وما يحمله ذلك من تدني الدور الاقتصادي للدولة؛ وهناك التجارة الإلكترونية، التي تتمرد على الخضوع لرقابة

(١) صادق العظم، مرجع سابق، ص ١٢٦.

الدولة؛ وهناك الشركات العالمية العملاقة داخل هذه البلاد وخارجها ذات النفوذ بالغ القوة حتى على الدولة نفسها في سياساتها الإنفاقية والضريبية. ولذلك لا غرابة أن توصف «العولمة» بأنها: «انتصار من حيث المبدأ، وفي كل مكان تقريباً لنمط معين من أنماط الملكية، ولنمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج، ولنمط معين من التحكم بقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع...»^(١).

ولو فتشنا في هذا التأثير الاقتصادي الممتد لوجدناه يحمل في طياته الكثير والخطير من المضار، كما يحمل قدراً من المنافع. ومن جوانب الخطورة أن ما هنالك من مضار يعد شبه مؤكد، بينما ما هناك من منافع هي أمور محتملة مشكوك فيها، إذ هي تتوقف على طبيعة ونوعية الفعل الآتي من الخارج، كما تتوقف على طبيعة ونوعية رد الفعل الداخلي.. وكلما كان رد الفعل جدياً كلما ظهر البعد الإيجابي في الأثر. إن «العولمة» توفر التمويل وتوفر الاستثمارات وتوفر التكنولوجيات، لكن ليس هذا التوفير حراً مطلقاً من قبل قوى «العولمة». وليس كل تمويل أو تكنولوجيا أو استثمار مفيداً. و«العولمة» تؤثر على العمالة الإسلامية، وهو تأثير في مجمله ضار وخطير، لأنه يزيد من حجم البطالة، وقد يكون لهذا التأثير بعض الإيجابيات، مثل توفير فرص للعمل وفرص للتدريب وارتقاء التعليم. والأمر في النهاية متوقف على الموقف الوطني، ثم إن وجود المشروعات العالمية داخل البلاد سوف يؤثر حتماً على المشروعات الوطنية، وغالباً ما يكون طرداً لبعض المشروعات الوطنية أو دمجاً لها في مشروعات عالمية، وقد يتولد عن ذلك مزيد من التطوير والتحسين في أداء بعض المشروعات الوطنية^(٢).

(١) شوقي دنيا، «اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل...» مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢)، ٢٠٠٢م، إسماعيل صبرى عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ١٩٩٧م.

(٢) المرجع السابق.

والمعروف أن الاقتصاد في العالم الإسلامي المعاصر هو اقتصاد مكشوف ذو توجه خارجي، وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد، ومعنى ذلك أن «العولمة» الاقتصادية بالنسبة له هي «عولمة» ما في خارجه وليست «عولمة» ما عنده. وفي هذا مزيد من الخلل ومزيد من التبعية، ومن ثم مزيد من التخلف. واقتصادنا الإسلامي اقتصاد متشرذم مفتت، هش الصلات والروابط البينية، و«العولمة» سوف تعمق من هذه الاختلالات، لأن إدارة أموره الاقتصادية لن تبقى كلها في يد دوله وحكوماته، وما يبقى منها في يد دوله فإن حكوماته سوف تجد من مصلحتها التحالف والارتباط بدول أجنبية ذات قوة اقتصادية.

ثم إن الاقتصاد الإسلامي المعاصر هو اقتصاد يشيع فيه الفقر وسوء التوزيع، والمعروف أن «العولمة» تؤثر سلباً على عدالة التوزيع باتفاق الباحثين، كما أنها تعمق وتزيد من حدة الفقر، لدى الكثير من الباحثين.

إن النظام الاقتصادي الذي تنادي به «العولمة» يتمثل في نموذج متوحش، يعمل كل لاعب فيه على تحقيق أقصى درجات القوة حتى يتمكن من إنزال أقصى ألوان البطش والفتك بالغير، ومن ثم الانفراد بالساحة ونيل كل المكاسب والمغانم. ونظرة على ما يجري اليوم في دنيا الشركات العالمية من عمليات دمج واندماج وتحالف تجرى على قدم وساق تكشف لنا عن صدق ما نقول^(١).

وقد اعترف بذلك العديد من الكتاب الغربيين، حيث أطلقوا عليها المنافسة الضارية (Hypercompetition) والحق أنها ليست منافسة وإنما هي صراع مدمر واقتتال عنيف، والبقاء للأقوى. ومن المؤسف أننا لم نلتفت إلى هذا

(١) فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي للتاسع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣م.

البعد ونكشف ما في شعار المنافسة هذا من زيف وخداع وبهتان وما يخفيه من صراع محتدم بأشد وأقذر الأسلحة فتكاً (بالغير).

وبدلاً من التنبيه إلى ذلك والتحذير منه، والإصرار على تعديله، قبلناه وسلمنا به واعتبرناه إيجابية من إيجابيات «العولمة»، وأخذت ندواتنا ومؤتمراتنا تترى حاملة راية القدرات التنافسية والميزات التنافسية وكيفية تملكنا لها، ودخولنا الحلبة في ظلها. وليس هذا التوجه محض في الخطأ، بل هو توجه يحمل قدراً طيباً من الواقعية من جهة وإعداد العدة من جهة أخرى. لكن الخطورة هي إهمال الاهتمام بالجانب السلبي للصورة، الذي يشير إلى أن المسألة ليست مسألة منافسة وإنما هي مسألة مصارعة مصيرها هلاك أحد الطرفين. وبالطبع فإن النتيجة في مثل ذلك محسومة ومعروفة. وإلا فقل لي بربك أين هي المشروعات الإسلامية التي يمكنها الدخول في هذه الساحة وهي مزودة حتى بأقل قدر ممكن من وسائل الحماية والأمان؟ وهل في ظل واقع ينطق بأن مجموع أصول البنوك العربية مجتمعة حوالي ٥٥٠ ملياراً من الدولارات بينما أصول بنك أمريكي واحد هو بنك فرست جروب تصل إلى ١٠٠٠ مليار، هل في ظل واقع كهذا يقال: إن ما تجلبه «العولمة» من منافسة في النشاط التمويلي فيه خير وبركة على العالم الإسلامي؟

ويوماً بعد يوم يترسخ ويهيمن ما يعرف باقتصاد المعرفة^(١). وليس خافياً على أحد أن عنصر العلم والتكنولوجيا أصبح على رأس عناصر الإنتاج المعروفة. و«العولمة» بقدر ما تبشر بشيوع العلم والتكنولوجيا بقدر ما يأتي فعلها مناقضاً معاكساً، ولا أدل على ذلك من إصرار دول المركز على تقنين ما يعرف بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. ومعنى ذلك احتكار المعرفة التكنولوجية ذات

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ، رقم ٦٣٦ (للقاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨م) ص ٧.

التأثير الحاسم اليوم في الأداء الاقتصادي. والنتيجة مزيد من التخلف الاقتصادي للدول النامية، وفي ربوعها العالم الإسلامي.

إن «العولمة» في شقها الاقتصادي تمارس عمليات إفقار للدول النامية والمزيد من الغنى للدول المتقدمة، كما أنها تزيد من حجم الفقراء وتقلل من حجم الأغنياء بحيث يصير العالم مجتمع الـ ٢٠%، وتقدر بعض الدراسات أن مكاسب أمريكا السنوية من تحرير التجارة حوالي ٢٠٠ مليار دولار، بينما تقدر خسائر إفريقيا السنوية من جراء ذلك بأكثر من هذا الرقم.

وأيًا كان الأثر الاقتصادي «للعولمة» على الدول النامية، وأيًا كانت درجة الاختلاف حول تقويم هذا الأثر إيجاباً وسلباً، فالذي يقل حوله الخلاف، إن لم ينعدم، هو أن «العولمة» مسيرة بكل آلياتها وجبروتها لتحقيق مصالح دول المركز وخاصة الدولة العظمى، أو كما يقال «السوبر عظمى»، وأن مصالح هذه الدول لا تسمح بحدوث تنمية حقيقية في البلاد النامية إلا في حدود معينة، من ناحية، وفي بلدان محددة ومناطق بعينها، من ناحية أخرى. فهل العالم الإسلامي أو حتى العالم العربي داخل في حيز هذا الاهتمام المحدود؟!

وهكذا يتضح بعض ما «للعولمة» من تأثيرات اقتصادية على عالمنا الإسلامي، ويتضح كذلك مدى ما في هذه التأثيرات من مضر ومخاطر، ومقدار ما تحمله من بعض الفرص والمنافع. وتقليل المضار وتعظيم المنافع يتوقف - ضمن ما يتوقف - على طبيعة ونوعية موقف بلادنا بحكوماتها ومنظماتها وشعوبها، مع الاعتراف بما هنالك من قيود ومحددات على حركة هذا الموقف، تتمثل في عوامل موضوعية مثل عدم امتلاك ما يؤهلها للمنافسة، من قدرات إدارية ومالية وتكنولوجية، وفي عوامل ذاتية، حيث المزيد من القيود التي تفرضها دول المركز على صادرات الدول النامية تحت العديد من الذرائع مثل انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على البيئة،

إضافة إلى ما تفرضه من قيود على تصدير التكنولوجيا وعلى فتح الباب لهجرة العمالة إليها.

ومع كل هذا فإن المتاح أمام الدول النامية موجود وقائم، ولو كان نطاقه غير متسع. والتحدي الحقيقي أمام هذه الدول يتمثل في تحويل المتاح والممكن إلى فعل وواقع، ثم العمل الدءوب على توسيع نطاق هذا المتاح تدريجياً وبنفس طویل.

ب- الأثر الفني التكنولوجي:

يعيش العالم المتقدم اليوم ثورة عارمة مذهلة في مجال التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات^(١). ولا ريب فيما تمثله تلك الثورة العلمية من أهمية قصوى في حياة الناس، فهي أدوات العصر.

ومع أهميتها الكبيرة، توجد لها مضار ومخاطر قاتلة، فليست العبرة بكم المعرفة وإنما بمآهيتها ونوعيتها، والملاحظ أنها بقدر أخطامها بكم المعلومات بقدر خوائها من تقديم معرفة جوهرية مهمة، فهي معلومات بغير معرفة^(٢).

يضاف إلى ذلك أن العبرة النهائية ليست في توفر هذه المنتجات التكنولوجية وإنما في القدرة على استخدامها والاستفادة منها، وكذلك في نوعية ما تحمله من معارف ومعلومات. ومن ثم فقد لا يمثل وجودها في العالم أية إضافة للكثير ممن لا يستطيعون استخدامها (مثل الكمبيوتر، الإنترنت، الإيميل .. إلخ).

كما أنها بالنسبة للكثير تمثل سلاحاً بئراً مسلطاً عليهم من قبل الأطراف القوية، تسحق به هوياتهم وثقافتهم وأعرافهم وسلوكياتهم. فهي وسائط ووسائل محملة ليل نهار بالأفكار والقيم والأنماط المكونة للنموذج الثقافي الذي يراد له أن يعولم ويسود.

(١) المرجع السابق، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) زكريا طاحون، بينات ترهقها العولمة، ط١ (لقاهرة: جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، ٢٠٠٣م) ص ٣٥١.

يضاف إلى ذلك أن الكثير من بنود ومكونات هذه الثورة العلمية، وما ينجم عنها من مبتكرات ومنتجات، هي ملك خاص للدول المتقدمة، غير متاح في كثير من بنوده للدول النامية حتى ولو بالشراء في بعضه، أو بعدم التصريح بتداوله في بعضه الآخر. وهناك ما يعرف اليوم بالملكية الفكرية وحمايتها عالمياً. ومعنى ذلك حرمان الدول النامية من الاستفادة من منتجات هذا التقدم ناهيك عن الإسهام في صنعه وإنتاجه. وهكذا نجد «العولمة» بهذا النهج تقنن احتكار المعرفة، فتزيد الهوة التكنولوجية الموجودة بين الدول اتساعاً، كما أنها تجعل منها سلعة شأنها شأن أي سلعة تباع وتشتري تبعاً لرغبة البائع. وليس ذلك بغريب على «العولمة» التي سلّمت كل شيء «The commodification of every thing» وأخضعته لقانون الأسواق، قانون العرض والطلب وتحقيق الأرباح.

ج- الأثر السياسي:

تبشر «العولمة» بالعديد من الإصلاحات السياسية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمشاركة الشعبية وقيام العديد من منظمات المجتمع المدني.. إلخ. ولا شك أن ذلك كله من حيث المبدأ أمر طيب ومحمود، بل ومهم وضروري، لكن المسألة لا تقف عند طرح الشعار بل تتجاوز به إلى فحواه ومضمونه وما يثيره من قضايا ومشكلات، ف وراء كل قيمة من تلك القيم الكثير والكثير من المسائل التي تتطلب الوعي العميق والتبصر الدقيق بما تحمله وتستبطنه من أمور قد تكون غير مقبولة بل وضارة.

فما هي حدود وأبعاد حقوق الإنسان؟ وهل كل ما يعتبره الغرب حقاً للإنسان يعد بالفعل حقاً للإنسان من وجهة نظر الإسلام والثقافات الأخرى؟ وهل للديمقراطية نموذج واحد هو النموذج الغربي الذي يراد له أن يسود؟ وهل هذا

النموذج قابل بالفعل للتعولم؟ إن الكثير من محققي الباحثين والمفكرين يؤمنون بأن النموذج الأمريكي «للعولمة»، وهو النموذج المسيطر حالياً، من الصعب إن لم يكن من المتعذر عولمته وإجماع الناس عليه، وقد تحدث عن ذلك باستفاضة المفكر الغربي صاحب كتاب «الفجر الكاذب»، موضحاً أن هذا النموذج يحمل في طياته التفسخ الاجتماعي والاضطراب الاقتصادي والتفكك السياسي^(١). والأكثر من ذلك أن الكثير يتشكك في كون الغرب جاداً وصادقاً في «عولمة» نموذجهم وجعل الناس أحراراً وديمقراطيين. إنه يرى ذلك شأنًا خاصاً لا يناله إلا الغربي^(٢).

ولو خصصنا الموضوع وقصرناه على العالم الإسلامي وطرحنا هذا السؤال: هل يريد الغرب بالفعل شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي؟ وهل يريد بالفعل أن يكون لشعوبه اشتراك حقيقي في شؤون بلادهم؟ وهل يريد بالفعل تحرير هذه الشعوب من الحكم الاستبدادي الجاثم على صدور كثيرين منهم؟ والجواب، كما أعتقد ويعتقد معي الكثيرون، بالنفي، والواقع خير شاهد، وعبرة الماضي خير برهان. والمسألة لا تحتاج لكثير من التمعن والتأمل، فيوم تشيع الديمقراطية في هذا العالم سوف يتوارى الظلم، وتتغلب المصلحة العامة، وتدار أمور الأمة من خلال مؤسسات مستهدفة بالفعل الصالح العام. ومن أول النتائج المترتبة أن دول المركز لن تتمكن من استلاب وانتهاب ثروات البلاد والنيل من مقدساتها والمساس بثقافتها.

(١) فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ) ص ٨٧.

(٢) لمزيد من المعرفة راجع:

بول هيرست، ما العولمة، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٧٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ص ٣٧٩ وما بعدها؛ جلال أمين، مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها؛ توماس فريدمان، السيارة ليكسان وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م) ص ٢٢٢؛ شرف دلاور، الاقتصاد المصري والعولمة، اقرأ، رقم ٦٧٤ (القاهرة: دار المعارف) ص ٤٢ وما بعدها؛ صليق العظم، مرجع سابق، ص ١٧٥؛ سمير أمين، ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص ٧٢؛ فيتومكنزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ٢٠٠١م.

ويومها يعود الإسلام ليهيمن على حياة المسلمين، ويقوم بتصحيح ما فسد منها، والمعروف أن الإسلام يأبى الضيم والهوان والتبعية. والكثير من المفكرين الغربيين يعرفون ذلك جيداً في الإسلام، ولذا يحاربونه ويحاربون من أجله شيوع الديمقراطية في العالم الإسلامي، ويتوادون ويتصادقون مع حكومات مستبدة في هذا العالم، طالما أبعدت الإسلام عن دائرة الضوء.

إننا بهذا ندعو المتسرعين من المفكرين المسلمين بالترحيب «بالعولمة» بأمل تخليصها العالم الإسلامي من كابوس الاستبداد السياسي، ندعوهم إلى التمهّل والترث، «فالعولمة»، في غالب الظن لن تفعل لنا ذلك، وإن فعلته فلن يكون خالياً من الكثير من العيوب.

إننا جميعاً متفقون على تشخيص وضعنا السياسي، لكن ذلك شيء وكون المخلص لنا منه هو «العولمة» شيء آخر. فما نراه أن «العولمة» لن تخلصنا من ذلك على الوجه الأمثل، وإنما الذي يفعل ذلك بجدارة هو الإسلام.

ومن الآثار السياسية البارزة «للعولمة»، التي أثارت وما زالت تثير جدلاً شديداً بين الباحثين، ما سوف تحدثه «العولمة» حيال الدولة وسلطانها ومسؤولياتها ودورها الاقتصادي والاجتماعي. إن الجميع يعترف بأن هناك أثراً قوياً، لكن الخلاف يدور حول طبيعة هذا الأثر، وهل هو انحسار وانكماش لدور الدولة، أو تحول وتغير في دورها ووظيفتها؟ فالكثير يرى أن «العولمة» تضعف الدولة وتحمش منها كمؤسسة حاكمة مهيمنة، وتفرض عليها التنازل عن الكثير من مهامها لمؤسسات وهيئات أخرى في المجتمع وخارج المجتمع، كما أنها تسلب منها ما في أيديها من سلطة الجباية وفرض الضرائب في جانب كبير منها، وفي الوقت ذاته تحول بينها وبين القيام بالعديد من جوانب الإنفاق العام. كذلك لم يعد لها القيام بعمليات التخطيط واتخاذ سياسات تتعلق بالتنمية ونمطها وسرعتها، كما أن قطاع العلاقات الاقتصادية الدولية

هو الآخر سوف يخرج إلى حد كبير من إشرافها وقبضتها. حتى أن بعض الخدمات التقليدية التي كانت تقوم بها في عهد الدولة الحارسة والرأسمالية الحرة في حقبتها الماضية، دخلت في حيز وتحت مسؤولية جهات أخرى غير الدولة. وهكذا فإن «العولمة» تضغط بثقلها لضعفة الدولة وتهميشها. والبعض يرى غير ذلك، «فالعولمة» تعيد تشكيل وظيفة الدولة مع الإبقاء على قوتها وأهميتها، لكنها بدلاً من زوالها تمارس مهام تخدم مصالح الدول المركزية، كما تخدم مصالح الشركات العالمية. وكأنها قائمة بالأعمال نيابة عنها وممثلة لها. ولا أرى أن الخلاف بين الوجهتين خلافاً حقيقياً وإنما هو في المقام الأول خلاف شكلي، لأن المآل واحد، والنتائج واحدة، فلم تعد الدولة تمارس وظائفها المعهودة والمعروفة منذ عشرات السنين، وهذا ما لا خلاف حوله^(١).

وأخيراً فإن «العولمة» تمارس عملية سياسية خطيرة هي عملية التفتيت السياسي، حيث تجرى عمليات التجزئة على العديد من أقطار العالم الإسلامي، بإثارة نزاعات ونزاعات عرقية ودينية وإثنية وغير ذلك، الأمر الذي يفتت الدولة ويحوّلها إلى طوائف وشيع، بل وربما دويلات هشة بالغة الضعف^(٢).

د- الأثر الثقافي:

عاش العالم منذ نشأته على تنوع ثقافته وتعددتها. و«عولمة» اليوم تبشر بعملية التجانس والتنميط الثقافي، بحيث يعيش العالم كله نموذجاً واحداً في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... إلخ.

(١) حسن حنفي، ما العولمة، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) السيد ياسين، العولمة ... مرجع سابق، ص ٤٠ وما بعدها؛ فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٦؛ محمود عليمات، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد (٢٤).

ولاشك أن قضية التجانس والتنميط هذه تحمل العديد من المسائل. فما مدى إمكانها؟ وما مدى صلاحيتها؟ وعلى أي أساس تقوم؟ وهل هذا الشيء الواحد المعولم هو نتاج مشاركة حقيقية من كافة دول وشعوب العالم؟ أم أنه أمر خاص بالطرف القوي في «العولمة»، يصر على فرضه على الجميع من خلال إزاحة ما عنده وإحلال هذا الشيء محله؟ إن الواقع يشير إلى أن ما يحدث فعلاً هو عملية إزاحة وإحلال، فتقوم شبكة الاتصالات والقنوات الفضائية بالإرسال المتدفق لرسائل إعلامية وثقافية من دول المركز إلى دول الأطراف محملة بالعديد والعديد من القيم والثقافات المتعارضة مع قيم وثقافات الدول المتلقية، مما يهدد بزوال الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات^(١).

والمسألة لا تقف عند حد إزالة وإفناء ثقافة وإحلال غيرها محلها، مع الخطورة الشديدة لهذه العملية، لكنها تتعداها إلى ما تتضمنه هذه العملية من مضادة طبيعة الخلق وفطرة البشر، ومن ثم فإن الإصرار على ذلك هو إصرار على تدهور المجتمع البشري وحرمانه من أهم مصادر النهضة والارتقاء^(٢). ومن المتناقضات العجيبة في هذا الشأن أن «العولمة» بينما تطرح شعار التجانس هذا فإنها تمارس داخل ربوع بلاد الأطراف عمليات التمايز الثقافي الحاد، فللنخب ثقافتها ولبقية الشعوب ثقافتها. ومن ثم يعيش سكان المجتمعات في جزر متقطعة الأوصال، الأمر الذي ينذر بدوامة من الفوضى ووقوع الانهيار. ثم إن ما يراد عولته من نماذج وأنماط ليست هي الأصلح من غيرها على كل الأصعدة، ويعبر عن ذلك برهان غليون بقوله: «إن الثقافة المسيطرة لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمها الأخلاقية

(١) ماجد الكيلاني، أهداف التربية الإسلامية (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧م) ص ٥١٥؛ زكريا طاحون، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) برهان غليون، مرجع سابق، ص ٤٩؛ فريمان، مرجع سابق، ص ٣٥١.

أو الدينية أو الفنية، ولكن لأنها ثقافة المجتمعات المسيطرة»^(١). والأمثلة التالية توضح ذلك بقدر كبير.

تنادي «العولمة» وتصر على شيوع ثقافة الاستهلاك وليس ثقافة الإنتاج. والمعروف أن الدول النامية في أمس الحاجة إلى ثقافة الإنتاج؛ كما أنها تلح وتصر على ثقافة التقليد والمحاكاة وليس ثقافة الإبداع والمشاركة في الفعل؛ ثم إنها تلح وتصر على ثقافة نسيان وإهمال الماضي والاستغراق في الحاضر والنظر للمستقبل!

ومهما كان في هذه الدعوة من لمعان وبريق، ومهما كان في الماضي من مثالب وعيوب، فالذي لا شك فيه أن الإهمال المطلق للماضي والعمل على اجتثاث جذوره هو من أخطر ما يكون على الشعوب في حاضرها ومستقبلها، فالمستقبل ليس مستقبلاً إلا بالنظر للحاضر، والحاضر ليس حاضراً إلا بالنظر للماضي، ومن لا ماضي له لا حاضر له وبالتالي لا مستقبل له. وهل نسيت دول المركز، وهي تجند كل ما لديها من قوى لحمل الدول الأطراف على نسيان ماضيها بل ونبذته وتحقيره، هل نسيت هي ماضيها؟ إن ماضي هذه الدول المركزية هو الدافع الأول وراء قيام هذه الدول بتلك الدعوة التي يرجع فيها النظام الرأسمالي إلى مرحلته الأولى، حيث الرأسمالية الحرة. وعلينا أن ننظر في الأمر النظرة الصحيحة التي تتميز بدقة وحسم بين أن نعيش حاضرننا في ماضينا وأن نعيش حاضرننا انطلاقاً وامتداداً لماضينا.

ثم إن «العولمة» تلح وتصر على شيوع ثقافة الحرية. والحرية في الأصل قيمة نبيلة ينشدها الجميع، لكن لا يصح الوقوف في قضية الحرية عند هذا الحد المبدئي، بل علينا فحص ودراسة مضمون وأبعاد هذه القيمة. إن الحرية لا تدخل في عداد القيم النبيلة إلا في ظل ضوابط وأطر اجتماعية أخلاقية، وإلا أصبحت قيمة بالغة السوء

(١) جلال أمين، مرجع سابق، ص ١٣٣ وما بعدها.

والضرر. علينا أن نفتش في موضوع الحرية وأسلوب الحرية وحدود الحرية. إن «العولمة» إذ تروج وتسوق شعار الحرية فإنها تحمله بالعديد مما يتعارض مع العديد من القيم والمعتقدات السائدة في العالم، وأبلغ مثال على ذلك وثيقة السكان وما تضمنته من جوانب عديدة في حرية المرأة وحرية تكوين الأسرة واختيار نمطها^(١).

ثم إن النموذج الغربي في الحرية، يذهب إلى اعتباره حق الإنسان في أن يفعل ما يشاء بغير ضوابط أو قيود. وذلك هو عين الفوضى^(٢) لكل إنسان، وخاصة المرأة، أن تفعل ما تشاء في جسمها وملبسها وسلوكها واعتقادها. وشيوع هذا النموذج للحرية يلحق أبلغ الأضرار بكل المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات الغربية نفسها^(٣)، وإذا كانت الحضارة الغربية المعاصرة لم تستطع الفكاك منه فليس لها أن تعولمه وتفرضه على غيرها من الحضارات.

كذلك تلح «العولمة» وتصر على شيوع وهيمنة ثقافة المنافسة، بدلاً من ثقافة التعاون والتكامل والتدافع. و«العولمة» تخدم نفسها وتخدعنا معها في استخدام مصطلح المنافسة والتنافس في هذا المجال، فالأمر في حقيقته ليس أمر منافسة ولا تنافس وإنما هو أمر مصارعة وتصارع، والحلقة حلقة نزال ومصارعة، صراع القيم، وصراع المصالح، وصراع كل شيء. إن المنافسة لا تستهدف تدمير (الغير) وإفناءه، بينما الذي يستهدف ذلك هو الصراع الذي يبغي صرع (الغير) وإهلاكه. وقد اعترف علماء الغرب بأن ما يجري اليوم هو صراع وتدمير، وقد أطلقوا عليه اسم المنافسة الضاربة. إن «العولمة» تصر على شيوع ثقافة الكسب السريع السهل وملذات الحس وإثارة الغرائز^(٤).

(١) عبد العزيز حموده، الحلم الأمريكي، مكتبة الأسرة (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م) ص ١٧٧ ومابعدا.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٠٤، ١٤٢٣هـ، ص ١٥ ومابعدا.

هـ- إيجابية بغير خلاف:

من هذا الاستعراض السريع نجد أن غالبية آثار «العولمة» هي إلى الضرر أقرب منها إلى النفع، كما أن جميع تداعياتها المذكورة تخضع من حيث المبدأ والأصل لوجهات نظر متباينة، بمعنى أنها تداعيات جدلية، لا وفاق حول تكييفها.

ولكن «للعولمة» ميزة أو إيجابية لا خلاف حولها، وهي ما عبّر عنه بعضهم بالكشف عن المكنون، حيث تقوم «العولمة» بمالحا من أدوات وما لديها من قوى وإمكانات بإمطة اللثام عما نحن عليه من مظاهر السوء ومكامن الضعف والتردي، كما تقوم بشكل ضمني وغير مقصود بالكشف عما لدينا من مقومات ومصادر مادية ومعنوية، فهي تكشف بجلاء واضح الرديء والجيد في حياتنا. ومع إيجابية هذا الأثر فإنه سرعان ما يتولد عنه مضار جسيمة، فما تكشفه «العولمة» من أمور جيدة لن تبقى عليها، بل إما أن تزيحها وتنفيها وإما أن تستأثر بها، فهي أولى بالخيرات وأحق بها من أهلها!! وبهذا تفقدنا أهم مقومات قوتنا ووجودنا. أما الرديء الذي تكشفه في واقعنا فإما أن نصلحه نحن بأيدينا وإما أن تقوم هي بإصلاحه بما يتفق ومراميها ومقاصدها.

ومع التسليم بخطورة ذلك، فإن الشيء الكفيل بعدم تحقيقه هو أن نهب بقوة ونأخذ في علاج ما لدينا من عيوب كشفتها «العولمة»، وفي الوقت ذاته نعض بالنواجذ على ما لدينا من مصادر للقوة مدافعين عنها بكل غال ونفيس ضد عدوان «العولمة». وبغير هذه الاستجابة الصحيحة، وبقاء الحال على ما هو عليه، نشيد بالسوء والقبح ونتغنى بحسنه وجماله، ونهمل ونزدرى ما لدينا من مصادر للقوة، فإننا نقدم «للعولمة» أغلى ما ترجوه منا. والمعروف أن عالمنا الإسلامي يموج واقعه بالعيوب والمثالب، كما أنه يمتلك أفضل وأحسن مصادر للقوة والعزة والتقدم، الأمر الذي أهله ليكون أول غرض تصوب له «العولمة» سهامها في كل مفاصله. وتحتاج هذه الاستجابة الصحيحة لهذه التحديات العولمية الجسام رؤية نقية صافية ثاقبة، يمكن الإشارة إلى بعض ملاحظها في ما يأتي.

المسلم والعولمة .. تفاعل وتعامل

خيارات:

في ضوء هذا التصوير الكلي والعام لكل من «العولمة» وواقع العالم الإسلامي الراهن، نطرح أهم سؤال: ما العمل؟

من الناحية النظرية نجد أمامنا عدة طرق أو خيارات، لا يصح منها إلا خيار واحد، وهو خيار التفاعل الإيجابي والتعامل الصحيح، وليس خيار الهروب والانعزال والرفض، وليس خيار الانبهار والاندفاع والارتقاء في الأحضان دونما تمييز وتقويم.

فخيار الهروب والابتعاد والانعزال خيار سيئ، يحرم المسلمين من فرص عولمية متاحة هم في حاجة إليها على كل أصعدة حياتهم وأطياف واقعهم، ومعنى ذلك المزيد من الضعف الذي هم عليه، والمزيد من التخلف الذي يلفهم بثيابه. ثم إن هذا النهج مخالف للهدى الإسلامي الذي يأمر المسلمين بالتفاعل مع (الغير) ومشاركته في كل ما يؤثر في الحياة، إما بالتدعيم أو بالتقويم والتوجيه، فالأمة الإسلامية لا تعيش حياتها لنفسها، فقط ولا عليها، مما يجري بين الأمم الأخرى، فهي أمة شاهدة على غيرها، آمرة له بالمعروف، ناهية له عن المنكر. وفوق ذلك كله فإن هذا النهج لا يمتلك مقومات الوجود من الناحية الواقعية العملية، فالسماوات مفتوحة، والفضاءات مملوءة بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، والعلاقات الاقتصادية جوهريّة في حياة العالم الإسلامي، لا يستغني عن التصدير كما لا يستغني عن الاستيراد. وبهذا يكون خيار العزلة غير مقبول من جهة وغير ممكن من جهة أخرى.

أما خيار القبول المطلق والاندفاع والارتقاء في أحضان «العولمة»، أو كما يقال ركوب قطار «العولمة» دون تردد، فهو لا يقل سوءاً عن الخيار السابق، لأنه يعني في

الحقيقة الذوبان والفناء، أو على أحسن حال يعني المزيد من التبعية والضعف والتخلف. فالعالم الإسلامي هو - كما سبقت الإشارة - من الضعف بمكان، ومن ثم من السهولة بمكان إفناء وإزاحة كل ما لديه وإحلال ما لدى مركز «العولمة» محله. ثم إنه مع ضعفه الشديد هذا يمتلك من مصادر القوة المادية والمعنوية الشيء الكثير.

والمعروف أن نموذج «العولمة» القائم يختلف في كثير من بنوده ويتعارض في كثير من جوانبه مع الهدي الإسلامي، والمعروف كذلك أن هذا النموذج لا يرضى ولا يقبل المعارضة والمناوأة، وبالتالي فهو يصب جام غضبه وقوته على الإسلام. لقد اعترف هانتجتون صاحب «صراع الحضارات» بأن الإسلام أكثر العقائد والديانات صرامة^(١). أي أن الإسلام هو أكبر مناوئ «للعولمة» ومقاصدها. وقد خلص حسن حنفي بعد استعراض مطول لمختلف مناطق العالم، من حيث مدى معارضتها لنموذج «العولمة»، إلى أنه «لا يوجد إلا الوطن العربي الإسلامي الذي يحتمل أن يأتي منه التحدي للعالم ذي القطب الواحد... ومن هنا تأتي معاداة الغرب للإسلام بوجه عام وللصحوة الإسلامية بوجه خاص، والتركيز عليه بالضرب والحصار والتهديد»^(٢). وبهذا تعين علينا خيار واحد هو خيار التفاعل الإيجابي الصحيح، وليس خيار الرفض المطلق ولا القبول المطلق.

جوهر الخيار السليم:

يتمثل الخيار السليم، الذي على العالم الإسلامي أن يختاره، في تصحيح أوضاعنا الخاطئة وإصلاح أمورنا الفاسدة، وطرح ما لدينا من قيم ومبادئ وأخلاقيات وتشريعات على العالم. وبذلك وحده نستفيد من «العولمة» بقدر ما نفيدها.

(١) مرجع سابق، ص ١٤١؛ زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، مركز قاسم للمعلومات، الخرطوم، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ١٤٣.

(٢) السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٥١؛ برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٥.

وكما أن المهمة الملقاة على عاتقنا واضحة محددة، فإن مرتكزها ومنطلقها هو الآخر واضح محدد، إنه الإسلام. ومعنى ذلك أننا أمام آلية واحدة لا غير، هي «الأسلمة».

ومعروف أن هذا المصطلح يشيع حالياً منصرفاً بالأساس ناحية الفكر والمعرفة والعلم، لكن المقصود به هنا أعم وأشمل من ذلك، إنها أسلمة حياتنا كلها، فكراً وسلوكاً، بيننا وبين غيرنا، إن ذلك وحده هو الكفيل بعلاج عيوبنا وإصلاح أوضاعنا، وهو الكفيل وحده يجعلنا نسهم في تطوير «العولمة» وتحسين نوعيتها.

إننا نؤمن بأن الأسلمة الشاملة هي الترجمة الصحيحة والتجسيد الحي لما يعبر عنه بعضهم بضرورة رؤية استراتيجية متسقة تركز على نظرة محددة للكون والمجتمع والإنسان، تصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقى إلى مستوى التحدي الراهن^(١).

إننا جميعاً متفقون على ما في واقعنا من عيوب ونقائص. ومن الوهم الكبير الظن بأن إصلاح ما نحن عليه من سوء، وتقوية ما نحن عليه من ضعف، تتكفل به «العولمة»، وما علينا إلا إسلام القياد لها، وهي كفيلة بعلاج عللنا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

فنموذج «العولمة» القائم لا يعرف إلا الحرية الاقتصادية المطلقة واقتصاد السوق، وهذا النموذج لا يصلح لنا، ولا يتفق مع ما في الإسلام من هدايات تجعل للدولة دورها الضابط للعملية الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص، كما تجعل للجوانب الاجتماعية والأخلاقية القدح المعلى في كل ما يجري ويمارس من نشاط اقتصادي وما يسن له من سياسات.

(١) علي حوات، مرجع سابق، ص ١١٣.

إننا بالفعل في حاجة إلى إصلاح اقتصادي، لكن «العولمة» لا تقدم لنا هذا الإصلاح.

ثم إننا في حاجة إلى إصلاح سياسي جوهري وهيكلية، والنموذج السياسي الذي تبشر به «العولمة»، والمتمثل في الديمقراطية بنموذجها الغربي الأمريكي، ليس هو المطلوب لنا، أو بالأحرى لا يقدم لنا كل احتياجاتنا، لأنه بحسب اعتراف «هنري كسينجر» ما جاءت به «العولمة» إلا لتوظيفه، لما يحمله من ديمقراطية وحقوق للإنسان، لمصلحة الخطة الأمريكية^(١).

وقس على ذلك إصلاح الوضع الثقافي، وإصلاح الوضع العلمي، والوضع الاجتماعي، لا نجد من يقدم لنا العون الجيد والحقيقي في كل ذلك غير الإسلام. وعلينا أن ندرك بيقين أن المنهج الإسلامي هو منهج تقويم وتصويب وشهود على الذات قبل (الآخر)، أو في كل الحالات والأحوال^(٢). ومعنى ذلك أننا في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم ومراجعة لكل ما نحن عليه، وعدم الخوف أو الخجل من تعرية ونقد ما فيه من سوء، وإقامة الصحيح السليم مكانه، فذلك هو المسلك الوحيد الفعال للدخول مع (الآخر) في تفاعل ومشاركة حقيقية وتطوير وإصلاح ما لديه. أما الإبقاء على الحال التي نحن عليها، فمعناه ترك الأمراض تنخر في عظامنا وأجسادنا محيلة لها إلى جثة هامدة.

إننا عندما ننادي بالأسلمة كمنهج ومدخل صحيح للتعامل الإيجابي مع «العولمة»، فإننا لا نقصد على الإطلاق الدخول مع «العولمة» في اقتتال وصراع مستهدفين القضاء عليها، شأن أي نزال بين الأعداء، وإنما المقصود كل المقصود هو

(١) عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب الأمة، نحن والحضارة والشهود، رقم (٨٠)، ص ٢٠.

(٢) حسن حنفي، مرجع سابق، ص ١٨.

السدافع والتطوير والترويض وتضمينها العناصر الإنسانية والأخلاقية التي تفتقدها، «العولمة» مهما كان نموذجها فإنها من حيث المبدأ يجب التعامل معها بقصد الإسهام في تحسين نمطها وتطوير آلياتها المؤسسية، والإسلام يدعو لذلك، حتى يستفيد الناس على اختلاف عقائدهم مما فيه من هدايات وإرشاد، ومعنى ذلك أن تفاعلنا الصحيح مع «العولمة» يمكن أن يندرج تحت مبدأ الدعوة والتبليغ.

وتبليغ الدعوة، الذي هو فريضة على كل مسلم حسب موقعه، لا يخرج عن أن يكون تقديماً لمشروع حضاري عالمي إسلامي بديل، أو «عولمة» إسلامية.. ولم لا؟ إن العالم كله باستثناء قلة قليلة يطالب ويلح ويصر على إصلاح نمط «العولمة» القائمة، وليس هناك ما هو أفضل ولا أصلح للعالم كله من «العولمة» الإسلامية، التي تقوم على العدل بين الجميع، وعدم إلحاق ضرر بأي طرف مهما كان ضعيفاً، وعلى تقاسم المنافع وعدم الانفراد بها، وعدم التصارع والتنافس الضاري، وإنما هو التعاون والاحترام والاعتراف بحق الجميع في الوجود، وفي التمتع بكل حقوقه وحماية مقدساته ومعتقداته وثقافته، إنها «عولمة» تؤمن بالمشترك الإنساني من جهة وبالتمايز والتنوع والتعدد الإنساني من جهة أخرى، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).

والتعارف، كما ورد في القرآن الكريم يحمل العديد من المعاني والدلالات ذات القيمة العالية، ولا يقف عند حد مجرد العلاقات وإنما هو معرفة تنقل ويتم تبادلها، والمعرفة غير مجرد المعلومة، كما أن التعارف يحمل معنى المعروف، أي الخير^(*). وقال ﷺ:

(*) لمزيد من المعرفة ينظر د. طه عبد الرحمن، روح للعولمة وأخلاق المستقبل، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٦، عام ٢٠٠١م.

«الناس بنو آدم، وآدم من تراب.....»^(١)، وقال: «أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى»^(٢).
وعلينا أن نتذكر جيداً أن الإسلام هو دين الله ومنهاجه للعالم أجمع، ليس من باب القهر والقسر وإنما من باب الإصلاح والإرشاد، يهدي الناس جميعاً إلى خير الوسائل وخير الغايات: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ...﴾ (الإسراء: ٩).

والخطاب الإلهي في الإسلام هو في معظمه للإنسان وليس للمسلم، وهو للناس جميعاً وليس للمسلمين فقط. ومعنى ذلك أن كل الناس، حتى من لم يعتنق الإسلام منهم ديناً وعقيدة، تنصلح دنياهم باتباع الهدى الإسلامي، به صلاح الأسرة، وصلاح الحكومة، وبه صلاح الاقتصاد، وبه صلاح الفكر والثقافة، وبه صلاح العلاقات الاقتصادية بين الدول... إلخ.

ومعنى ذلك أنني أرى في وضعنا الراهن، معشر المسلمين، خطراً وسوءاً، وأرى فيه في الوقت ذاته فرصة ثمينة لنا، كي نعود حقاً إلى إسلامنا، هادياً ومرشداً، حاكماً ومهيماً على شؤوننا؛ في حياتنا وفي علاقاتنا بغيرنا، وعندما يشتد الخطر ويعظم الخطب فإن الإنسان يستجمع كل قواه ويوظفها للتوظيف الكفء لمواجهة هذا الواقع. وهذا ما نحن اليوم في حاجة إليه. وكما يقال: عند حلول الظلام تتلأأ النجوم. إن «العولمة» الإسلامية بمفهومها الصحيح تقدم للجميع ما هم في حاجة إليه من تعاون وتفاعل وتوطيد وتوثيق للعلاقات في كل مجالات الحياة، دونما إذابة واجتثاث لطرف وهيمنة وانفرادية لطرف آخر.

والإسلام يرفض أن يُفرض على (الغير)، وبالمثل تماماً يرفض أن يفرض (الغير) نفسه عليه أو على أتباعه، ويوم أن مثلت الحضارة الإسلامية المركز لم تضر أحداً من غير

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه أحمد.

أتباعها، بل قدمت للجميع الخير والنفع، فهي على حد تعبير بعضهم: «أعطت مصلحة المركز لحساب الأطراف، عكس الحضارة الغربية اليوم التي تعطي مصلحة المركز على حساب الأطراف»^(١). هل يستطيع المسلمون اليوم أن يقوموا بهذه المهمة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي؟ هل هم قادرون على إصلاح أوضاعهم من جهة والتقدم الصحيح لما في الإسلام من هدى وخير (للغير) من جهة أخرى؟ نقول: نعم، رغم شكك بعضهم في إمكانية ذلك، مستنداً إلى اعتبارات، منها عدم ارتكاز المشروع الحضاري الإسلامي، كما يقدمه أصحابه، على حجج منطقية نظرية واستراتيجية عملية، مع أن قدرة النظم على الوجود والبناء وإحلال العدالة والمساواة القانونية واحترام الكرامة الإنسانية مرتبط - كما يراه - بنجاحها في حل مشاكل التنمية البشرية ومواجهة تحديات المنافسة العقلية في سوق المال والعمل والتقنية والعلم والتأهيل والتكوين الفكري والسيكولوجي للأفراد، لا تأكيد التمثيلية (!) الشعبية أو الدينية^(٢).

وسؤالنا على ذلك هو: ما الذي يمنعنا - إن صدق هذا القول - من تضمين مشروعات الحضاري مثل هذه الجوانب والأبعاد؟ وهل المشروع الإسلامي يعجز عن تبني هذه المراكز؟ ولِمَ يفترض دائماً كون المشروع الحضاري الإسلامي مجرد شعارات جوفاء خالية من برنامج علمي وعملي؟ ربما يعذر بعضهم في هذا الزعم نظراً للطريقة التي يطرح بها المشروع الإسلامي من قبل بعضهم الآخر. لكن ذلك شيء وعجز المشروع الحضاري الإسلامي ذاتياً عن تقديم البرنامج العلمي العملي شيء آخر. إن كل فئة، وكل أمة، تدعو إلى ما لها من مشاريع حضارية، ولها الحق في ذلك. ولا نطالب بأكثر من ذلك للأمة الإسلامية.

(١) برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٢) محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية، كتاب الأمة رقم (٦)، ص ٤٤.

وعلى الجميع أن يدرك وأن يعي حق الوعي أننا إذ ندعو إلى الإسلامية فإننا لا ندعو إلى تراث ومواقف قديمة تاريخية «فالإسلام من حيث هو وحي إلهي مستقل عن الزمان والمكان، فهو ماض وحاضر ومستقبل، وهو حركة دائمة تدعو إلى التغيير المستمر والتجديد الدائم لتحقيق الأمانة الكبرى في تحقيق خلافة الله على الأرض»^(١).

ومن الاعتبارات التي تدعو بعضهم إلى التشكك في إمكانية طرح مشروع حضاري عالمي إسلامي ما هنالك من تفرق وتشتت بين حاملي هذا المشروع، أو بالأحرى بين المثقفين المسلمين، فهناك شيع وطوائف، لكل طائفة، كما يقال، إسلامها. فهناك الإسلام السلفي، وهناك الإسلام السياسي، وهناك الإسلام المعاصر... إلخ^(٢).

والحق أنه إذا كان من المقبول القول بوجود فئات وطوائف وتنوع وتعدد بين المسلمين، فليس من المقبول في شيء القول بوجود أكثر من إسلام. فالإسلام هو إسلام واحد وإن تنوعت الاجتهادات في فهم بعض جوانبه، وذلك لا يحول دون قيام المشروع الحضاري الإسلامي، طالما آمننا بأن في الإسلام ثوابت وفيه متغيرات، وأن فيه «إجماعيات» وفيه «خلافيات»، وأن كل محاوره وأركانه تمثل لدى الجميع إجماعيات، لا خلاف حولها، فلا خلاف حول الشورى وضرورتها، ولا خلاف حول تجريم الإسلام للاستبداد السياسي ومصادرة الحريات والمشاركات الشعبية، ولا خلاف حول محورية دور الدولة في المجال الاقتصادي، وأيضاً في المجال

(١) حسن حنفي، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) عمر عبيد حسنه، مرجع سابق، ص ٣٣، ٣٤.

الاجتماعي والثقافي، ولا خلاف حول الأخوة الإسلامية وما تفرضه من حقوق وواجبات، ولا خلاف حول الأخوة الإنسانية وضرورة قيام علاقات تعاون ومودة بين المسلمين وغيرهم، طالما لم يمارس غيرهم عدواناً عليهم. ولا خلاف حول حتمية حدوث التقدم بكل ألوانه وأطرافه في العالم الإسلامي، وما يتطلبه ذلك من متطلبات. وهكذا لا نجد خلافاً معتبراً حول الأسس والفواصل والمبادئ. وبالتالي لا مبرر للقول بعدم إمكانية قيام المسلمين بتقدم مشروع حضاري عالمي. إن ذلك ممكن ومطلوب، لكنه لن يتحقق دون توفير، على الأقل الحد الأدنى من الشروط والمقومات على مختلف الأصعدة.

منطلقات «الأسلمة» ومن ثم العولمة الإسلامية:

هناك العديد من الركائز الواجب توفرها في هذا الشأن، ومن ذلك ما يلي:

١- المعرفة الوثيقة والصحيحة بواقعنا الداخلي، وكشف كل ما فيه من علل وأمراض دون مواربة.

٢- المعرفة الدقيقة والصحيحة بما لدينا من مصادر معنوية ومادية للقوة والعزة والتقدم.

٣- الانطلاق من موقف الثقة الكاملة في عظم ما لدينا من قدرات وإمكانات، وفي قدرتنا غير المحدودة على تصحيح أوضاعنا الراهنة وعلاج ما فيها من ضعف وسوء وخلل، وبدون هذه الثقة لن نعمل شيئاً في الداخل أو في الخارج.

٤- المعرفة العلمية الدقيقة والصحيحة بالواقع العالمي المعاصر، أو بعبارة أخرى — (الآخر) بعيداً عن التهوين والتهويل. (فالآخر) أقوى منا في نواح كثيرة، لكنه مليء بالثغرات ونقاط الضعف، فلا تصادم ولا وقوع.

٥- الإيمان بأن الطريق طويل وشاق، وأن عملية التغيير تحتاج إلى نفس طويل تستغرق سنين طويلاً، والمهم البدء الفوري ولتكن النهاية متى تكون.

٦- الانطلاق من مبدأ: الحوار مع (الآخر) هو الطريق الصحيح. (فالأخر) موجود وقائم، ولا مجال لنكرانه، على أن الاعتراف به لا يعني الاعتراف بما هو عليه^(١). ومع ذلك فمن الضروري أن يتم حوارنا وأن يتم تفاعلنا معه بالتي هي أحسن.. وحسن الاستماع والثقة بالرد المقنع من الضروريات الإسلامية: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: ٣٣).

٧- الدخول في حومة «العولمة» لا بقصد مجرد الاستفادة منها، بل بمقصد أساسي هو الإفادة لها. بمعنى أن ندخل فيها واضعين أنفسنا في موضع المشارك الفاعل وليس في موضع المتلقي المنفع. «العولمة» في حاجة إلى دعم وتشذيب وتصحيح، والإسلام هو المرفأ الوحيد لتقدم ذلك. ونحب أن نستطرد بعض الشيء في تناول هذا المرتكز أو المنطلق، فالشائع لدى المهتمين بالموقف الإسلامي حيال «العولمة» أن الإسلام يستطيع تقديم الكثير إلى الجانب الذاتي في «العولمة»، بمعنى أنه يعطي «للعولمة» ما تفتقده من عناصر ومقومات أخلاقية وإنسانية، أما عن إسهام المسلمين في تطوير وتفعيل الجانب الموضوعي في «العولمة»، والمتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية، فهذا محل سكوت لدى بعضهم، ومحل نفى لدى بعضهم الآخر، فكثيراً ما نسمع ونقرأ لإسلاميين مقولة: إننا لا نملك تقديم علم أو تكنولوجيا «للعولمة»، لأننا ضعفاء متخلفون في تلك الجوانب، لكننا نملك تقديم قيم ومبادئ وأخلاق.

(١) كارلوس بريموبراجا، تدويل الخدمات وتأثيره على البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد مارس ١٩٩٦م.

والحق، كما آراه، أننا نملك الأمرين معاً. وعطاؤنا في المجال التقني يمكن أن يبدأ وينمو، فلدينا مقومات التقدم المعرفي من موارد مالية وموارد بشرية، ولا يبقى سوى التعليم، والقيام به والنجاح فيه سهل لمن امتلك مقوماته. والهند خير مثال على ذلك. إن ما تحمله «العولمة» من تدويل الخدمات إضافة إلى تدويل السلع يمثل للعالم الإسلامي تحدياً كبيراً، وفي الوقت ذاته يمثل له فرصة طيبة لو أحسنت الدول الإسلامية ومؤسساتها توظيف ما لديها من إمكانيات بشرية، وإلا غرقت شعوب هذا العالم بالخدمات الأجنبية كما غرقت بالسلع الأجنبية^(١). وأعتقد أن مقدرة العالم الإسلامي على الإسهام في مجال الخدمات لا تقل بحال عن مقدرته على الإسهام في مجال السلع.

قادة الأسلمة:

كفانا الحديث الشريف مؤونة البحث عن هؤلاء الذين تقع عليهم مسؤولية قيادة الأمة نحو أهدافها ومقاصدها، حيث حددها في العلماء والحكام، مؤكداً على أنهما إن صلحا صلح حال الأمة، وإن فسدا فسد حال الأمة. فهما للأمة بمثابة القلب للجسم.

وتفهم الأمر سهل يسير، فنحن في حاجة إلى حركة رشيدة وفعل جيد، ويحتاج ذلك إلى فكر جيد ونظر سديد. والذي يملك الفكر والنظر هم العلماء أو المثقفون، والذي يملك الفعل هم الحكام.

وعلى المثقفين المسلمين مسؤولية وضع محاور الرؤية والتحديد الدقيق لجوانبها وأجزائها وبرامجها. ومن الضروري القضاء على الانفرادية أو الازدواجية بين

(١) عبد الحميد أبو سليمان، أزمة العقل المسلم (الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٩٢م) ص ٤٢؛ عمر عبيد حسنة، مرجع سابق، ص ٢٩.

المثقفين في القيام بهذه المهمة، وإنما العمل الواحد المشترك من خلال تجمعات علمية تجمع التخصصات والتوجهات المختلفة، والخروج بموقف أو مواقف لا تتعارض مع الهدى الإسلامي الصحيح في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن الموضوعات التي تحتاج عناية خاصة، لأهميتها وخطورتها وخطورة ما يترتب عليها من نتائج، موضوع التعليم، فالتعليم في العالم الإسلامي يعاني بشدة من مشكلات متعددة على رأسها ازدواجية التعليم، فهناك تعليم مدني وهناك تعليم ديني. وهذا خطأ محض في مجتمع إسلامي يعتنق الإسلام، الذي لا يفرق في هديه بين دنيا وآخره.

وقد نجم عن ذلك ضرر بالغ بالعملية التعليمية والتربوية وانعكس أثره على كل أنواع الحياة، فلا التعليم المدني جاء متفقاً مع الهدى الإسلامي، ولا التعليم الديني استوعب الهدى الإسلامي في مجال إصلاح الدنيا بكل شؤونها. إن المطلوب هو تعليم إسلامي تصلح به الدنيا والآخرة معاً^(١).

تعليم يتغلغل فيه مفهوم العبادة الحقيقي، الذي يمتد ليعم البعد الديني والبعد الاجتماعي والبعد الكوني، ولا يقتصر كما هو الحال اليوم على البعد الديني^(٢).

وعلينا أن نعي جيداً ما هو مطروح اليوم بقوة على الساحة الإسلامية وخارجها مما يسمى بتعديل أو تجديد الخطاب الديني.. هذا الموضوع قد استحوز على اهتمامات كل الفئات، من إسلاميين وغيرهم.

(١) ماجد الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية (مكة المكرمة: مكتبة هادي، ١٩٨٨م) ص ٨٥ وما بعدها.

(٢) كريم دوجلاس كرو، تأصيل السلام في الخطاب الإسلامي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد (٢٥)، ٢٠٠١م.

ومن المؤسف أن المقصود به إخلاء الدراسات الإسلامية من كل ما يتعلق بالجهاد والعدل ومقاومة الظلم ومقاومة الاستبداد، والتركيز على السماحة والسلام والمودة ونبذ العنف.

ونحن نؤمن بأن الخطاب الديني المعاصر في حاجة ماسة إلى تجديد وتطوير، لكنه تجديد مغاير في الكثير من جوانبه للتجديد كما ينادي به (الغير).

إنه تجديد يمحيط الركam والتراب عن الوجه الإسلامي الصحيح في كل مجالات الحياة، بغض النظر عما إذا كان ذلك موافقاً أو غير موافق لما هو مطلوب اليوم من الدول المهيمنة. خطاب يعلن بوضوح نقاط الافتراق ونقاط الاتفاق، وليس من الصحيح الزعم بعدم وجود افتراق بيننا وبين (الآخر)، كما أنه ليس من الصحيح الزعم بعدم وجود اتفاق بيننا وبينه. وبالتالي فإن قيام الخطاب الديني الراهن على الحرص المطلق على إعلام (الغير) وإشعاره بأنه لا اختلاف بيننا وبينه هو عمل مثير للأسى والسخرية في نفس الوقت، لأن (الغير) يعلم جيداً بهذه الفروق والاختلافات. إننا غير (الآخر) ولكننا لا نعادي (الآخر) إلا عندما يعادينا.

وفي ضوء ذلك، فالذي علينا أن نطرحه (للغير) الهدى الإسلامي الصحيح والحقيقي في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة وغيرها. وعند ذلك سوف تتغير كثيراً نظرة (الغير) لنا وللإسلام. وقد هيأت لنا المبتكرات التكنولوجية المعاصرة الفرصة لتقدم ما لدينا (للغير) عبر الآليات المختلفة من قنوات فضائية وشبكات اتصال وغيرها. إن النخبة المثقفة المسلمة مطالبة بوضع دستور عمل، تحدد فيه بوضوح قاطع المقاصد والمنطلقات والبرامج والآليات. وعليها مع ذلك أن تلتزم بالالتزام الكامل بتنفيذ هذا العمل النظيري وإحالاته إلى فعل وواقع مهما كلفها ذلك؛ وهنا يأتي دور القطب الثاني وهو الحكام.

ودور الدولة في ذلك لا يقل أهمية وضرورة عن دور النخبة المثقفة.

فهي المسؤولة الأولى عن تحويل هذا الجهد النظري الفكري إلى عمل وفعل وحياء. ومعنى ذلك الإصرار على بقاء الدولة قوية صالحة تمارس مهامها ووظائفها. فصلاح عالمنا الإسلامي ليس في تضعُّع دوله، بل في قوتها وصلاحتها، لأن الدولة هي المؤسسة الكبيرة القادرة على إدارة دفعة النشاط في المجتمع ناحية الأمان، إن كانت صالحة، وناحية الغرق إن كانت طالحة. ومعنى ذلك ضرورة الإصرار على تحقيق الإصلاح السياسي، وعلى وجود حكومات أفضل وأصلح. وعلمنا أن ندرك أن قدرة اقتصاد ما على الصمود أمام مخاطر «العولمة»، التي لا نعرفها، تتوقف إلى حد بعيد على نوعية نظامه القانوني ونظامه المالي والإدارة الاقتصادية^(١).

والدولة في الإسلام مسؤولة عن حماية كل مقدسات وممتلكات الأمة، ومسؤولة عن حماية عقلها وأخلاقها وعقيدتها وقيمها، ومسؤولة عن توفير كل ما يلزم لقيام علاقات اقتصادية جيدة مع (الغير)، وعن كل ما يؤدي إلى التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، وعن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وعدم اعتداء الجيل الحالي عليها. وقديماً حالت دون ذلك^(٢).

وبالاختصار، فنحن في حاجة ماسة إلى اقتصاد «العولمة» وليس «عولمة» الاقتصاد، وإلى ثقافة «العولمة» وليس «عولمة» الثقافة، وإلى تعليم «العولمة» وليس «عولمة» التعليم. وقس على هذا بقية جوانب الحياة. وليست المسألة مسألة

(١) فريدمان، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) عندما طالب بعض الصحابة بقسمة أراضي الفتوح على المقاتلين في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فما كان منه إلا أن قال لهم: فما لمن بعدكم؟

يراجع شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩م) ص ٣٣٩ وما بعدها. ولمزيد من المعرفة يراجع شوقي دنيا، دور الدولة في التنمية من المنظور الإسلامي، ندوة التنمية من منظور إسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٩١م.

شقشقة ألفاظ وتعبيرات، وإنما المضامين جد مختلفة، فنعني باقتصاد «العولمة» وضع الاقتصاد على الطريق الصحيح حتى يتفاعل بقوة وإيجابية مع «العولمة»، بينما يقصد «بعولمة» الاقتصاد ترك الشأن الاقتصادي الوطني «للعولمة» تفعل به ما تشاء.

إن الأمرين قد لا يختلفان كثيراً إذا ما كنا بصدد اقتصاد إسلامي قوي، لكن الأمر يختلف اختلافاً بيناً في حال الاقتصاد الضعيف، فاقتصاد «العولمة» مفاده القوة والبقاء، و«عولمة» الاقتصاد مفادها الضعف والانهيار.. وهكذا في بقية المجالات.

إن المطلوب يتمثل في: إعداد الأمور وتجهيزها للتعامل السليم مع الواقع القائم المتمثل في «العولمة»؛ وليس الإعداد والتجهيز، كما لو كنا نعيش مستقلين منعزلين منكفئين، كل دولة على نفسها، لها حدودها الخاصة، وخصوصياتها المحترمة، حاجزة بين داخلها والخارج من الاختلاط والتداخل والنماذج.

مؤسسات مطلوبة:

أخشى ما أخشاه أن أكون فيما سأطرحه حالياً سابحاً في بحر من الخيال. فما لواقعنا والوصول إلى مؤسسات كهذه؟! ومع ذلك فكثيراً ما يتحول الحلم إلى واقع والخيال إلى حقيقة، وأملنا في الله، ثم في أنفسنا، كبير في تحقيق هذا التحول، وخاصة أن وطء الواقع شديد وأعاصيره مدمرة وزلازله ماحقة، وليس هناك ما هو أقوى من ذلك حملاً لنا على إنجاز هذا التحول، ولو استغرق من الزمن زمناً طويلاً، شريطة البدء الفوري في العمل الفكري والعمل الواقعي التنفيذي في ضوء رؤية محددة المعالم والتفاصيل.

إنني أعتقد أننا في حاجة إلى عدة مؤسسات، أكتفي هنا بطرحها دون

الدخول في تفاصيل مهامها:

١- في المجال الثقافي: مجلس أعلى للشؤون الإسلامية، يندرج تحته مجمع إسلامي للفقهاء على مستوى العالم الإسلامي، وكذلك جهاز أعلى للإعلام والثقافة. ويمكن أن يبدأ العمل بتعاون وثيق حقيقي بين المجمع الفقهي القائمة الآن، وكذلك أجهزة الإعلام والثقافة.

٢- في المجال العلمي: مجلس أعلى لشؤون التعليم والبحث العلمي، يحقق بالفعل الرؤية الإسلامية في العلوم والبحث العلمي، ويحقق التعاون الوطيد بين الجامعات ومراكز البحوث، ويمكن الانطلاق من تفعيل رابطة الجامعات الإسلامية القائمة الآن.

٣- في المجال الاقتصادي: مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية، ينبثق عنه منظمة للتمويل ومنظمة لشؤون النقد ومنظمة للتجارة ومنظمة للتنمية.

٤- في المجال السياسي: جامعة الشعوب الإسلامية، ذات فعاليات وسلطات واختصاصات وآليات على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، تعمل على إصلاح الوضع السياسي داخل كل دولة، وعلى مستوى الدول الإسلامية وبعضها، وعلى مستوى الدول الإسلامية وغيرها.

٥- في المجال العسكري: مجلس أعلى للدفاع، يتولى حماية مقدسات العالم الإسلامي وموارده، ورد أي عدوان يقع عليه من خارجه أو يقع بين دوله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رِسَالَةُ الْمِسْلِمِ فِي حَقْبَةِ الْعَوْلَمَةِ

(١) دعوة إلى إعادة بناء الذات

الدكتور فريد الأنصاري (*)

«العولمة» الشاملة لن تواجهها تنظيمات محدودة، كمّاً وكيفاً! وإن كانت تقوم بدور قيادي توجيهي على الإجمال. وإنما يمكن لها أن تواجهها إن أدركت طبيعة الحركة وموقعها هي منها، وذلك بأن «تتخذ» مع التدين من حيث هو تدين، وتجاهد من خلال الأمة لا من خلال ذاتها.

تمهيد:

ننطلق ههنا أولاً من مبدأ أساس، مفاده أن الإسلام كله - من حيث هو دين ودعوة- إنما مرجعه إلى أنه (رسالة) الله رب العالمين إلى الناس أجمعين، وأن هذه

(١) يرى الباحث أن المسلم المعاصر من خلال الحال التي هو عليها غير مؤهل للتعامل مع «حقبة العولمة» بل سوف يتحول إلى سوق لمنتجاتها، وموطن لتقافاتها، ومحل لنفاياتها، ما لم يمارس عملية المراجعة والتصويب لمنهج التلقي، من الكتاب والسنة، وإعادة بناء الذات، والتشكيل الثقافي، في ضوء إحصار الأبعاد الحقيقية لعقيدة التوحيد، وتمثل المنهج القرآني، في البناء التربوي والاجتماعي، وبذلك يصحح شهادة الرسول ﷺ عليه ويتأهل للشهادة على الناس ﴿يَكُونُ الرُّسُلُ شَهِيدًا عَلَيْكَ وَتَكُونُوا شَهِدَةً عَلَى النَّاسِ﴾ حتى يستطيع أن يضطلع برسالته، ويحسن التعامل مع «حقبة العولمة»، أخذاً وعطاءً، والنقاط الفرص التاريخية من خلال ما توفره «العولمة» بكل أدواتها، من آفاق عالمية وإنسانية، في الوقت الذي يتحقق فيه بالهداية والعظة والوقاية الحضارية (الناشر).

(*) باحث أكاديمي.. (المغرب).

الرسالة لها متن: هو القرآن العظيم، كلام الله رب العالمين، الذي أنزله على رسوله الكريم محمد بن عبد الله، ليبلغه إلى العالمين. فالدعوة المحمدية إذن، كانت قائمة على تبليغ القرآن، فجاءت السنة بياناً لذلك المتن؛ قولاً وعملاً. ذلك أن الرسول ﷺ إنما كان « خَلَقَهُ الْقُرْآنَ »^(١)، فالدعوة إذن هي تعريف بالمضامين الكبيرة لتلك الرسالة: القرآن العظيم، وتحديد القراءة لها؛ تعليمًا، وتفقيهاً، وتركياً. قال سبحانه: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ (الجمعة: ٢)، فالقرآن هو الوثيقة الأساس، والتصميم الهندسي الكلي، لمنظومة القيم الإسلامية، الممتدة ما بين عالم الغيب وعالم الشهادة.

ومن هنا فإنه لصياغة منهج قرآني للدعوة الإسلامية؛ لا بد من محاولة رصد أمرين: الأول: الطبيعة القرآنية للدعوة الإسلامية من جهة، وهو ما سيأتي مفصلاً بأدلة بحول الله.

والثاني: الحاجات الدعوية للبلاد من جهة ثانية، في إطار الظرف العولمي الجديد. ذلك أن المتتبع لنشاط حركة الوعي الإسلامي يلحظ أنها قد فترت فتوراً على المستوى الدعوي العام. لقد استهلكتها أنشطتها الداخلية، ووظائفها الإدارية الذاتية، الراجعة إلى مشاكل التسيير لدوائر الهيئات والتنظيمات، وكذا اهتماماتها السياسية، سواء بالانخراط المباشر، أو بالانخراط الرافض! فكل موقف في السياسة يجر إلى مهمات، وتبعات، وانشغالات جدلية وإعلامية لا تنتهي!

ومن هنا قلنا عند حديثنا عن الحركة الإسلامية بالمغرب: «إن مشكلة الحركة الإسلامية بالمغرب هي كونها قد استدرجت فعلاً لتلعب خارج حلبة الصراع! وهي

(١) أخرجه أحمد.

تعتقد أننا في صلب الحلبة، تعارك وتبارز! إن الاختيار بين المواجهة السياسية والتصعيد الرافض من جهة؛ وبين المشاركة السياسية النقدية من جهة أخرى، ليس هو الكفيل بوضع الحركة الإسلامية على سكة الطريق! (...) فإذا؛ بؤرة الصراع هي (تدين المجتمع)، بما لكلمة (مجتمع) من معنى شمولي، بشرياً ومؤسسياً»^(١).

إن المجتمع الإسلامي اليوم مهدد في عقيدته، لا من حيث هي مبادئ وتصورات؛ ولكن من حيث هي سلوك اجتماعي، يحفظ هويته من الضياع..! إن (الإيمان) الذي تحتاجه الأمة اليوم، ليس إيمان (الاعتقاد المجرد). فهذا لا خوف عليه ولا ضرر؛ لأن زمن الإلحاد - كظاهرة سياسية وثقافية - قد ولى. ولكن الإيمان، الذي هي في أمس الحاجة إليه، إنما هو إيمان الشعور بـ (الإسلامية)، أي الوعي بخصوصية (الهوية) الدينية السلوكية للمجتمع المسلم، على المستوى الفردي والمؤسسي. إننا في حاجة جديدة إلى إعادة وضع السؤال^(٢): (ماذا يعني انتمائي للإسلام؟) لكن بطريقة أخرى، ولهدف آخر. إن (ماذا يعني انتمائي للإسلام؟) يجب أن يطرح اليوم بمفهوم جديد، ومضمون أعمق، يقوم أساساً على بعث شعور ديني شامل، يرجع إلى الاعتزاز بـ (الأنا) الكلية لمنظومة القيم الإسلامية، وتعميق ثقافة (الاختلاف) بالمعنى الحضاري للكلمة^(٣)؛ وإلى بعث الإحساس بالرغبة الاجتماعية التلقائية في التدين، من غير تقييد بالضرورة بإطار حزبي ضيق!

إن (العولمة) الشاملة لن تواجهها تنظيمات محدودة في المجتمع، كما وكيفاً! وإن كانت تقوم بدور قيادي توجيهي على الإجمال. وإنما يمكن لها أن تواجهها فعلاً إن أدركت طبيعة المعركة وموقعها هي منها بالضبط، وذلك بأن (تتخندق) مع التدين

(١) الفجور السياسي للمؤلف، ٦٧.

(٢) السؤال الذي وضعه الأستاذ فتحي يكن، عنواناً لكتابه المشهور في الأدبيات الدعوية.

(٣) يرجع مفهوم الاختلاف - كما حدده الفيلسوف الفرنسي دريدا - إلى طبيعة الاجتماع البشري القائم على التنوع الثقافي، وعدم النمطية، وأن على الشعوب أن تلتقي على هذا المبدأ، الذي يقوم على احترام الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع، إذ بهذا فقط ينجح حوار الحضارات.

من حيث هو تدين، وتحارب من خلال الشعب لا من خلال ذاتها، كما تفعل بعض التنظيمات ذات النزعة الاستعراضية.. إن دخول المعركة بشكل تنظيمي انفرادي لا شعبي، يعني فرض العزلة الذاتية على التنظيم، اجتماعياً ومؤسسياً فتخسر (الدعوة الإسلامية) بذلك المعركة!

خطأ كبير قاتل أن تعرض الحركة الإسلامية (التدين) للناس على أنه (هياة كذا أو كذا)! إن ذلك يعني شيئاً واحداً: هو أن المنخرطين والمتعاطفين إنما ينخرطون ويتعاطفون لخدمة (قضية الحركة) من حيث هي اجتهاد معين، أكثر من كونهم ينخرطون لخدمة قضية الإسلام، والهوية الدينية للمجتمع! وذلك انحراف آخر عن المعركة الحقيقية، وشروء خارج حلبة الصراع العالمي الجديد! إننا باختصار في حاجة إلى (بعثة) إسلامية تجديدية!

(بعثة).. هكذا! بما لهذا المصطلح من إحياءات قرآنية وسنية! مما يستفاد من قول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ (الإسراء: ٥)، وكذا قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»^(١)، إن مفهوم (البعث) - إلى جانب دلالاته على الإرسال - دال على إحياء الموات. ومن هنا ارتبطت الدلالة البعثية بالإحيائية في القرآن الكريم والسنة النبوية.

وعليه؛ فإنه يمكن تحديد الملامح العامة للمشروع الإسلامي في تجديد القيم، تنمية وبلاغاً - من حيث هو (بعث) أو (إحياء) - في العناصر التالية، التي نصوغها ضمن مباحث ثلاثة، هي:

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم.

تجديد البعثة والمضمون (الوجودي) للدين

إن (تجديد) الدين، الذي تحدث عنه النبي ﷺ، إنما هو راجع إلى تجديد الوجدان الديني لدى المسلمين، أكثر مما هو راجع إلى تجديد قضاياها، وإن كان شيء من ذلك قد يكون مقصوداً بالتبع. ولكن المعنى الأصيل قائم أساساً على معنى (البعثة) للأمة: «إِنَّ اللَّهَ يَنْعِثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ» (...) من «يُجَدِّدُ» لها «دِينَهَا»! إن ما وضعناه بين قوسين من المصطلحات الرئيسة في هذا الحديث يتضمن مفاهيم أساسية في فهم العمل الديني، من حيث هو (دعوة) يدعو الدعاة بموجبها إلى تجديد إيماني شامل، من خلال (الانتصاب) للإمامة الدعوية، على حد تعبير الإمام أبي إسحاق الشاطبي، كما في قوله رحمه الله: «واجب على العالم المجتهد الانتصاب والفتوى على الإطلاق»^(١). وقوله عن سلوك الصحابة في تتبع سنة الرسول ﷺ: «وكانوا يبحثون عن أفعاله، كما كانوا يبحثون عن أقواله. وهذا من أشد المواضع على العالم المنتصب»^(٢).

إن (البعثة) الدينية تضطلع بوظيفتين كبيرتين: وظيفة مفهومية، وأخرى وجدانية. فالأولى هي: عملية تجديد الوعي بالمفاهيم الدينية على مستوى الفهم. والثانية هي: عملية تجديد الإحساس بما على مستوى الوجدان، أو القلب، مما يرسخ الشعور بالانتماء للإسلام حقاً؛ وبذلك يكون مشروع التجديد أكثر قابلية للتوغل في البنية الاجتماعية للمجتمع. وهذا في حد ذاته أكبر الحصون في بناء الذات من جديد، وحفظها من ريح (العولمة)، بل تمكينها من المشاركة العالمية المتميزة، موجّهة ومنتجة، لا مستهلكة فحسب!

(١) الموافقات، ٤/٢٥٦.

(٢) الموافقات، ٤/٢٥٠.

إن محمد بن عبد الله ﷺ عندما دعا - أول ما دعا- إلى الله علناً، خطب في الناس بأنه نذير لهم بين يدي عذاب شديد! رغبة في إحداث هزة وجدانية، فيما يتعلق بضرورة التفكير الجدي في المصير الوجودي للإنسان! ذلك أن النبي ﷺ إنما كان يدعو الناس إلى معنى غيبي: هو النظر إلى (اليوم الآخر)، فكان لذلك بشيراً ونذيراً. هذه حقيقة الدعوة الإسلامية، قبل أن تكون مشروعاً سياسياً، أو (حلاً) اقتصادياً، أو رؤية اجتماعية... إلخ، ونحن لا ننفي أن يكون لها بكل ذلك شأن، ولكن يجب أن نفهم أن الكلمات الأولى للإسلام - قرآنًا وسنة- إنما كانت أمراً بالندارة!

فمن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفا فَهَتَفَ: يَا صَبَاحَا، فَقَالُوا: مَنْ هَذَا؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟ قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا، قَالَ: فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ.. قَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبًّا لَكَ! مَا جَمَعْتَنِي إِلَّا لِهَذَا؟ ثُمَّ قَامَ، فَنَزَلَتْ ﴿تَبَّتْ يُدَا أُمِّي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(١).

فالإسلام دين (وجودي) بالدرجة الأولى، أي من حيث هو متعلق بتفسير موقع الإنسان من الوجود، ودوره فيه، ثم مآله الذي هو آئل إليه. إنه جاء أصالة، ليقدم أجوبة عما يسمى بالأسئلة الخالدة: من أين؟ وإلى أين؟ وكيف؟ ولماذا؟ أسئلة كلها تضرب في عمق (الغيب)!

ولذلك كان (الإيمان بالغيب) أول صفات المتقين: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(٢) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ

(١) متفق عليه.

مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾
(البقرة: ٣-٥). تلك آيات بينات، تدل على أن التقوى إنما هي التفاعل الوجداني
(بالغيب)، أصوله وفروعه؛ إيماناً يفيض عملاً تعبدياً؛ يصل العبد بالله!

إن (الوجودية) الدينية في الإسلام، قائمة على قضية (الخلق)، التي بمقتضاها
خو طب الإنسان خطاب تكليف. ومن هنا كان يجب أن تنطلق الدعوة الإسلامية،
كما انطلقت - أول ما انطلقت - مع محمد بن عبد الله ﷺ.

وهذه مقدمة لا بد من إثباتها أولاً، للبناء عليها. وبيان ذلك كما يلي:

إن قضية الإنسان في هذا الوجود هي: أنه لم يكن ثم كان!

كيف إذن؛ ولماذا؟ تلك هي القضية!

القضية التي أرقت الإنسان منذ كان! ولم تزل إشكالاً غامضاً، من غوامض
الإشكالات، لدى سائر اتجاهات الفكر الفلسفي، في القدم والحديث، سواء منها
المؤمنة أو الجاحدة.

إن الإنسان، عندما يشعر أنه مخلوق لخالق، يجد رغبة ملحة في البحث عن هذا
الخالق؛ ليعرف مصدر وجوده. فالوجود الإنساني هو: النعمة الأولى المهداة للإنسان.
فكم يشعر إذن بالفزع إذ يتخيل أنه كان يمكن ألا يكون! تماماً كما أمكن أن يكون
قد كان! ومن هنا تعظم حاجة المخلوق إلى الخالق: واهب الخلق والحياة؛ رغبة من
الإنسان الفاني في استمرار الخلق والحياة. إن أول كلمة يفرض منطق الأشياء أن
يتفوه بها المخلوق، بمجرد شعوره بالحياة هي: حمداً وشكراً لواهب الحياة!
ولم تكن فاتحة القرآن - كتاب رب العالمين إلى الناس أجمعين - إلا ابتداءً بـ:
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾! يقرؤها المسلم في صلاته كل يوم سبع عشرة

مرة على الأقل! ولم تكن - قبل ذلك - أول كلمة نطق بها آدم عليه السلام إلا (حمداً لله) . وإنه فعلاً لمن عجيب أمر الله سبحانه الكوني، أن تكون أول كلمة نطق بها آدم عليه السلام بعد نفخ الروح فيه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾! فقد حدث رسول الله ﷺ أصحابه يوماً، فقال: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَظَسَ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَحَمِدَ اللَّهُ بِإِذْنِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ»^(١).

إن قضية (الخلق) هي الأساس الذي خاطب به رب العالمين الإنسان؛ ليطلب منه أداء حق الخالق عليه! فهو الذي كان بعد أن لم يكن! فإذن يجب أن يؤدي حق الكينونة! والقرآن الكريم إنما جاء لأمرين:

- الأول: تفسير معضلة الوجود، وموقع الإنسان منها.

- والثاني: بيان الوظيفة المنوطة بالإنسان، من حيث أذن له أن يكون عنصراً من عناصر هذا الوجود! ومن هنا قلنا: إن الإسلام دين وجودي! فأني بشر على وجه الأرض ليس في حاجة إلى تفسير معضلة الوجود؟ وأي بشر على وجه الأرض في غنى عن معرفة دوره كإنسان فيه؟ إلا أن يكون كالأنعام أو أضل سبيلاً!

وإن هذا الأمر ليشكل أعظم (كلية استقرائية قطعية) من كليات أصول الدين! فهي أساس (توحيد الربوبية)، الذي عليه انبنى (توحيد الألوهية)، كما هو معروف عند علماء العقيدة. إذ ما كان الرب (رباً) إلا من حيث كونه (خالقاً)؛ ومن ثم استحق سبحانه أن يكون (إلهاً) يعبد من دون العالمين. وتلك هي خلاصة الدين، كل الدين.

(١) أخرجه الترمذي.

ولقد بلغ عدد المواطن في القرآن الكريم، التي ورد بها مشتق من مشتقات مادة (خلق) التي بمعنى (الخلق)، ثلاثة وخمسين ومائتي موطن (٢٥٣). هذا عدا الألفاظ - من غير المشتق - الدالة على المفهوم. فهذه إن شئت فقل: هي القرآن كله!

وليس بعيداً عن هذا حكمة الخالق العظيم في أن تكون الصفة الأولى، التي ذكرت للرب، في أول ما نزل من القرآن، هي: أنه (الذي خلق)، هكذا على العموم؛ لاستغراق كل الخلق! ثم بعد ذلك: (خلق الإنسان) على الخصوص! وذلك قوله تعالى: ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ﴾ (العلق: ١-٢).

من هنا إذن قلنا: إن الخطاب القرآني بالتكليف إنما كان مبنياً على هذا الأساس: أداء حق الخالقية! فقد بنى سبحانه قصة الخلق الإنساني على قصة الخلق الكوني؛ فكان ذلك أساس التكليف والاستخلاف في الأرض! ثم رتب سبحانه قصة الدين كله على قصة الخلق الإنساني! وقد فصل الله عز وجل ذلك في مواطن عديدة، وسور عديدة من القرآن الكريم، على رأسها سورة البقرة: فتدبر قوله عز وجل: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ... ﴾ (البقرة: ٢١-٢٤)، إلى قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَنْوَارًا فَأَخْبَسَكُمْ ثُمَّ يُخَيِّسُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّسُكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٥﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٨-٣٠).

فهذه الآيات الكريمة لخصت قصة الخلق والتكليف الرباني للإنسان ابتداءً، من حيث هو مخلوق سخرت المخلوقات جميعاً لخدمته؛ عسى أن يتفرغ هو للخلافة التعبدية . فجاءه الأمر بالعبادة، التي هي حق الله عليه، من حيث إنه تعالى خلقه وخلق له! أي خلقه بذاته ونفسه! وخلق له ما يخدمه من الكائنات، وهياً له أسباب العلم ليكون إمام المخلوقات - إن صلح واستقام على الطاعة - في طريق السير إلى الله الواحد الأحد سبحانه وتعالى.

وهكذا يرتبط في القرآن - بصفة مطردة - الأمر الرباني بالعبادة بالتذكير بصفة الله الرجعة إلى اسمه تعالى: (الخالق)، إذ تلك نعمته الأولى على عبده: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ كما في سورة البقرة، وكما هو أيضاً في غيرها، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (النساء: ١) ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦). وهذه آية مفيدة للحصر. أي أن الغاية الكلية من خلق الخليقة إنما هي العبادة، وهو مفيد أن ذلك إنما هو بمقتضى نعمة (خلقها)!

فخلق الإنسان: نعمة وجودية كبرى، يوء بها الإنسان لرب الإنسان! أي: بموجبها وجب أن يخضع الإنسان لخالق الإنسان، خضوع العبد لسيده! ومن هنا كان ذلك التفصيل العلمي الدقيق، في القرآن، لمراحل خلق الإنسان وأطواره، بما يؤكد قصد الشارع الأصيل، في إبراز هذا الأمر (كوثيقة) تدين الإنسان كلما فكر في الإباق عن ربه الذي خلقه! وهو قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ (المؤمنون: ١٢-١٤).

ومن ثم أيضاً يذكر الرب الخالق الإنسان المخلوق بمرحلة (ما قبل عمره) وهي مرحلة قلما يفكر فيها ابن آدم! فإنما يفكر - عادة - في ماضيه، وحاضره، ومستقبله. ولا يفكر في مرحلة (ما قبل الماضي؟) من وجوده هو بالذات! ولكن الله ينبهه بإشارة عظيمة إلى ذلك؛ فيقول سبحانه في آية تقشعر الجلود من تدبرها: ﴿أَنَّى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ١-٣).

أما عندما يهتدي العبد إلى ربه يكون عالم الخلق هو المسلك التفكيري، الذي يسلكه إلى ربه، ويعبده به؛ تسبيحاً وتنزيهاً، قال عز وجل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۝ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ۝﴾ (آل عمران: ١٩٠-١٩١)، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ﴾ (العنكبوت: ٢٠).

وأما عندما يكفر العبد بربه الخالق، ويشرد في العصيان بعيداً عن باب خدمته وعبادته فإنما يكون قد أنكر جميل النعمة الأولى: الخلق؛ ولذلك وجدنا القرآن لا يفتأ يذكر بها في هذا السياق خاصة! وهو منطوق قول الله تعالى: ﴿قُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ ۝ مِن أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۝ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ۝ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرُهُ ۝ ثُمَّ أَنَاذَرَهُ فَأَقْبَرَهُ ۝ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ۝﴾ (عبس: ١٧-٢٢) ... وغير ذلك كثير من الآيات.

ومن هنا إذن كان (توحيد الخالقية) أعظم أصول توحيد الربوبية كما ذكرنا. وقد تواترت آيات القرآن الكريم في ذلك تواتراً لفظياً ومعنوياً؛ حتى كان بذلك جوهر توحيد الربوبية - كل توحيد الربوبية - إنما هو توحيد الخالقية!

لقد كان القرآن حاسماً صارماً في الحكم بتفرد الواحد الأحد (بالخلق)، كصناعة وجودية! فقال تعالى على سبيل التحدي: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿ (لقمان: ١١). وقال في هذا النوع من التوحيد خاصة: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (المؤمنون: ٩١).

ولذلك أيضاً لم يجوز أن يتسمى أحد من خلقه (خالقاً)، ولا أن يوصف به، مع أنه جاز أن يوصف العبد ببعض أسمائه الحسنى، على سبيل التنكير؛ فقال - مثلاً - في وصف رسوله محمد ﷺ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨). وأما (خالق) - منكرة ومعرفة - فلا فإنما هي لله وحده من دون العالمين! ولذا كان قوله سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ بَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿ (الأعراف: ٥٤)، له وحده دون سواه، قال عز من قائل: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الحشر: ٢٤).

وتضافر معنى تفرد الخالق بصفة (الخلق) في القرآن بما يقطع بجرمة وصف أحد من خلقه بها، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الرعد: ١٦)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: ١٧).

هذا عن (الخلق) من حيث هو (مصطلح) قرآني.

وأما المفهوم فيكاد - كما قلنا - يكون هو القرآن كله، فكل معاني الربوبية، والملك، والإنعام، والابتلاء، والإنشاء، والإعادة، والمصير... إلخ، كل ذلك وما في معناه إنما هو من مفهوم الخلق، فهو لذلك من أعظم الكليات القرآنية، وأوسعها!

وأما السنة - وهي موطن البيان والتفصيل - فقد كان النبي ﷺ يفصل ما أجمله القرآن من أمر الخلق. وقد زخرت كتب السنن بذلك؛ حتى أن الإمام البخاري رحمه الله ترجم في صحيحه لكتاب سماه: (كتاب بدء الخلق)، جعل فيه سبعة عشر باباً، لكل باب أحاديثه! ولتقتطف منها حديثاً واحداً جامعاً مانعاً في ذلك، وهو ما رواه (البخاري) بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «قَامَ فِينَا النَّبِيُّ ﷺ مَقَامًا فَأَخْبَرَنَا عَنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مَنَازِلَهُمْ، وَأَهْلُ النَّارِ مَنَازِلَهُمْ، حَفِظَ ذَلِكَ مَنْ حَفِظَهُ، وَنَسِيَ مَنْ نَسِيَهِ»^(١). وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على احتفاء الدين بقضية الخلق، كأساس لحق الله السابق على خلقه، من حيث خلقهم، وهنا يكمن سر (وجودية) هذا الدين، وأن إحياء هذا المعنى في النفوس هو أساس معنى تجديد الدين، الذي يقتضي أول ما يقتضي تجديد العهد الإلهي، في الوعي والوجدان الإنسانيين، وإحيائه في النفس والمجتمع.

إن ثمة (سراً) مهماً جداً من أسرار التعبد. وسريته ليست في حقيقته العلمية أو المفهومية. بل هو بهذا الاعتبار أمر واضح جداً في القرآن والسنة، وما ينبغي أن يكون في هذا الدين، من حيث هو تكاليف لعامة الناس، (أسرار) تعبدية! وإنما (السرية) المقصودة هنا هي على المستوى النفسي خاصة. وهذا هو الذي قد يغفل عنه كثير من الناس! ويان ذلك: أن من أهم أسباب الإقبال على الدين، أو الإدبار عنه - إن لم يكن أهمها على الإطلاق - (الإحساس التربوي) وأقول (الإحساس). بمعنى (الوجدان)، وليس (العلم) بها فقط! فالعلم هو الشرط الأول لكنه يجب أن يتبع بالإحساس من مثل (وجدان حلاوة الإيمان) الوارد في الحديث النبوي الشريف،

(١) صحيح البخاري، ٥٤٣/٤.

كما في قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ!»^(١). فالحلاوة أمر ذوقي شعوري، لا علمي. فكم من مدرك ذهني غير مدرك بالوجدان. وهنا تكمن المشكلة!

إن (الإحساس بالربوبية) على المستوى النفسي سر من أسرار التعبد، من حيث هو إقبال وإدبار، أو شرة وفترة، أو قبض وبسط. وضعف هذا الشعور في النفس والمجتمع مؤد بالضرورة إلى ضعف التدين ثم الانقطاع عنه.

والمقصود (بالإحساس بالربوبية): استشعار توحيد الربوبية كما فصله علماء التوحيد. بيد أن لنا ههنا نكتة إيمانية، أو لطيفة دعوية: هي (سر) المسألة، وبيائها كما يلي: إذا كان العلماء قد شرحوا توحيد الربوبية بأنه: الإقرار بتفرد الخالق سبحانه وتعالى في ملكه للعالمين، وإسناد كل شيء له: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ (الأنعام: ١٠٢) ومن هنا سيادته على خلقه أجمعين، أمراً وتقديراً، وخلقاً، وتديراً. قلت: فإن اعتقاد ذلك يجب أن يتبع باستحضار دائم على مستوى الوجدان، حيث ينمو في النفس الشعور بالعبودية لله الواحد القهار، الذي هو مقتضى المخلوقية وزكاتها، كما أنه مقتضى الخالقية وحققها! ومن هنا كان الأمر الوارد في القرآن للناس بالعبادة قائماً على هذا الأساس. أي حق الرب الذي قد خلق، على كل ما - ومن - خلق. وهذا ما فصلوه في معنى: (توحيد الألوهية) فتعظيم الربوبية مؤد - بإذن الله - إلى تعظيم الألوهية، ولذلك قال تعالى كما ذكرنا: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ﴾ وذلك كمال الدين.

(١) أخرجه البخاري.

إن إحساس الناس اليوم بمخلوقيتهم ضعيف جداً! وهذا هو أساس الدعوة إلى الله، الله الخالق للإنسان وللعوالم أجمعين. ودعوة الناس إلى الله هي دعوة لهم ليعودوا إلى سرب العابدين. إنما العودة إلى نسق المدار، حيث تدور الأفلاك بأجرامها سيراً إلى الله الواحد الأحد. إن عناصر الوجود كلها - إلا من استثنى الله من العصاة ومردة الجن والإنس - تسير إلى ربها الخالق لها سير شوق وتوق إلى مصدر النور والحياة. فالدعوة: نداء للشاردين عن وجهة الكون الواحدة الموحدة: الله رب العالمين.. إن الكافر أو الفاسق أو العاصي، أو كل من شذ عن فلك الحق، هو - بالضرورة - في خصام مع عناصر الكون جميعاً! من حيث كونها كلها موحدة لسيرها بمداراتها وأفلاكها، وهو وحده شارد في فوضى الضلال، لا يفتأ يصطدم مداره المختل بمداراتها المنتظمة، المصطفة، في سعيها إلى الرب العظيم، الملك الحق، القدوس السلام، مصطفة في صفوف، تماماً كصفوف الصلاة في المعنى التعبدي.

ومن هنا وجدنا القرآن لا يفتأ يذكر بهذه الحقيقة العظمى: الأخوة الكونية والتناسق في توحيد السير إلى الله بين مختلف عناصر الطبيعة والخلق. قال عز وجل:

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ (الحج: ١٨)

فالقرآن الكريم يعرض الوجود كله عرضاً متناسقاً في سيره نحو خالقه. فكل الأرضين، وكل الأجرام، وكل الكواكب والنجوم، وكل السموات، وكل المدارات، وكل ما هنا وهناك، على امتداد هذا الملكوت؛ كل شيء... دائر في فلك الله الواحد الأحد. وإنما يبقى جزء من هذا الإنسان، وقبيل الشيطان، هم الذين يمارسون شذوذاً وشروداً بتمزيق وحدة الوجهة نحو الخالق العظيم!

وفي مشهد متفرد من مشاهد الأخوة الكونية، المؤلفة بين عناصر شتى من هذا الوجود؛ نجد نوعاً من هذا التناسق الكوني في مشهد عجيب لداود عليه السلام، إذ يسجد لربه في موكب متسق التغريد والتجويد من الجبال والطيور كأنهم جميعاً صفاً من صفوف الصلاة، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ (الأنبياء: ٧٩)، وقال عز وجل: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْيَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (سبأ: ١٠)، ﴿وَلِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء: ٤٤)، و ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ (النور: ٤١).

فهذه المخلوقات الوجودية عَرَفَتْ مَخْلُوقِيَّتَهَا حَقَّ الْخَالِقِيَّةِ؛ فسارت إلى الله خالقها طوعاً، كما هي سائرة إليه قهراً، قال سبحانه: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُوتُ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ (آل عمران: ٨٣) وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (الرعد: ١٦).

إن حقيقة الربوبية وما تقتضيه من ألوهية هو المعنى الذي يجب على الداعي أن يقوم (بتحسيسه) للناس، (وتذويقهم) إياه، حتى يتحركوا في السير إلى الله طائعين، كما هم سائرون إليه تعالى: (كارهين)، بمعنى مقهورين بقدر الله الكوني، وإنما يدخل الجنة من يدخلها - بإذن الله - جزاء على سيره الاختياري لا القهري أو الكرهى. ومن هنا كانت دعوة الناس إلى الله (دعوة إلى الله) أي - كما بينا قبل - إلى حق الله عليهم من حيث خلقهم. فكان له بذلك عليهم حق العبودية ثم كان عليهم بذلك تلبية نداء الفطرة الكامن في مواجيدهم الخائرة، أو الغافلة، أو الضالة، فمن وجد الله حقاً فقد وجد الهدى كله: ﴿قُلْ إِنَّكَ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ (البقرة: ١١٩) ولكن ذلك لن يتم إلا بشرط أساس، سنعرض له فيما يلي.

الدعوة إلى الله؛ لا إلى الهيئات

التنظيم للدعوة وأصحابها ضرورة من ضرورات كل عمل، يراد له أن يشتغل في المجتمع. هذه حقيقة شرعية واجتماعية لا مرأى فيها، وسنة من سنن الله في الكون وفي المجتمع، لكن من تلبس إبليس على بعض الدعاة المنتمين إلى جماعات منظمة هو أنهم صاروا - من حيث يدرون أو لا يدرون - يدعون إلى الانخراط في عملهم التنظيمي على أنه دعوة إلى (الله)! مما أدى إلى انحصار العمل الإسلامي - من حيث أرادوا توسعته - في دائرة الذين لديهم استعداد تنظيمي من الناس، وقليل ما هم. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن ذلك قد دس في القلوب نوعاً من (الوثنية الخفية) بين جماعتهم وبين الإسلام! فصار الداخل إلى هذه الجماعة أو تلك كأنما قد دخل في الإسلام، ومن بقي خارجها فكأنما بقي خارج الإسلام! وكثير من الناس لا يصرحون بهذا المنطق، لكنهم يمارسونه عملياً؛ إذ صار (الولاء والبراء) مبنياً على مقياس الانتماء! مما يدل فعلاً على أن (الجماعة التنظيمية) - من حيث هي إطار وشعار - قد احتلت مكان الإسلام من قلوبهم. وهذا انحراف عقدي خطير.

ثم إن الإسلام اليوم - كما هو قديماً - ليس في حاجة إلى رص الناس، كل الناس، في تنظيم معين. وليس معنى هذا أني أقول بيدعية التنظيم أو تحريره. كلا، فإنما هو من (الوسائل الدعوية) ليس إلا. ولا حجر في الوسائل المصلحية، ولا توقيف، وإنما المقصود أن الدعوة يجب أن تستقل عن التنظيم من حيث هي دعوة إلى الله أساساً، بمعنى أن التنظيم يجب أن يكون في خدمة الدعوة، لا العكس، كما هو حاصل في كثير من الأحيان اليوم!

إن الدعوة إلى الله يجب أن تتم على أنها (دعوة إلى الله) بما للكلمة من جمالية، وتجرد.. الدعوة إلى الله: دعوة إلى ربط القلوب به سبحانه وتعالى وحده دون سواه. دعوة إلى الاعتراف من منابع الإيمان الصافية، دون شوب، أو لوث من هذا التنظيم أو ذاك!

ولو كان بعض نشطاء الحركات الإسلامية فعلاً يعقلون، لأدركوا أن الوسط المتدين كلما ازداد اتساعاً، ازدادت (الإسلامية) - التي هي غاية (الحركات الإسلامية) - في البلاد تمكناً واتساعاً. إن (التدين العام) هو الفضاء الأوسع الذي يحتضن العمل الإسلامي بصورة تلقائية، ويدعمه ويسنده، ويمده بأسباب القوة، في مواجهة المنكر. إنه هو (رأيه العام)! لكنه لن يطمع يوماً ما أن يكون جزءاً تنظيمياً منه! فهذا خطأ شرعي، ومحال اجتماعي!

خطأ شرعي لأن الدعوة يجب أن تكون هي الغاية الكبرى من الوجود التنظيمي، فإذاً يجب أن يدعو التنظيم إلى الله أصالة. فالله جلت عظمته هو غاية كل مخلوق اهتدى إليه تعالى في هذا العالم. وإنما نمو التنظيم يكون بغير حرص أصحابه عليه. إنه يحدث بصورة تلقائية، (بقدر الحاجة).. والمشكلة اليوم في التنظيمات الدعوية، أن (الموارد البشرية) المنتمة إليها هي بحجم فائض عن الحاجة! لكنها لا تدعو إلى الله، إلا قليلاً قليلاً! إنما تمارس بانتمائها نوعاً من الإقناع اللاشعوري بإفراغ الذمة من الواجب الديني! - زعموا - مما يشعرها بنوع من الاطمئنان الواهم على المصير الآخرى! فصار الانتماء التنظيمي، في كثير من الأحيان، أشبه ما يكون - على المستوى النفسي - بصكوك الغفران البابوية! إن الدعوة إلى الله: دعوة إلى الله وكفى! إن الله عز وجل يقول بصريح النص: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت: ٣٣). القضية إذن في من

﴿دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾! وما أرفع هذا التعبير القرآني وأجمله! ﴿دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ ألم يكن ممكناً أن يكون مثلاً: (دعا إلى الإسلام) أو (دعا إلى هدى)؟ كما هو التعبير في بعض الأحاديث؟^(١) ولكنه هنا: (دعا إلى الله) تصريحاً بضرورة التجرد من كل الوسائط والأشياخ والأبدال، وسائر الألقاب والشعارات والأشكال!

الدعوة إلى الله: دعوة إلى ذاته سبحانه وتعالى، بلا وسيط. إذ الدعوة إلى ذات الله تعالى دعوة إلى عبادته، بالمعنى التوحيدي الوجداني الصافي. فلا ينبغي أن يحضر بعد الدلالة عليه وجود لأي شيء، سوى الله سبحانه وتعالى! ولو كان هذا الداعي هو محمد رسول الله ﷺ. إن المسألة تَعَبُّدٌ توحيد خالص! لا تعليم وتفقيه في حاجة إلى معلم أو فقيه. وهذا واضح بنص القرآن، وذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة: ١٨٦).

إن هذه الآية الكريمة هي مفتاح المنهج القرآني في الدعوة إلى الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ...﴾ إن على الداعية أن يقود الناس إلى هذه الحقيقة العظيمة، ويتركهم بباب الله، فسيجدون الباب مفتوحاً، والرب مرحباً! لأن (العبادة) من حيث هي خضوع قلبي قبل أن تكون أفعالاً بدنية، إنما هي علاقة مباشرة بين العباد المحبتين، التائبين، العابدين، والرب الملك، العظيم، البر، الرحيم. فما للتنظيمات والحركات وهذا الشأن الذي لم يكن حتى للأنبياء؟

ولقد التقط الأستاذ سيد قطب رحمه الله منها لطائف من روح الله فقال: (إضافة العباد إليه، والرد المباشر عليهم منه. لم يقل: (فقل لهم): إني قريب.. إنما تولى بذاته

(١) نحو قوله ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هَذِي كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً» أخرجه مسلم.

العلية الجواب على عبادته بمجرد السؤال: قريب.. (...). إنها آية عجيبة.. آية تسكب في قلب المؤمن الندوة الحلوة، والود المؤنس، والرضى المطمئن، والثقة واليقين.. ويعيش منها المؤمن في جناب رضي، وقربى ندية، وملاذ أمين وقرار مكين^(١).

وقد فصلنا هذا المعنى في كتابنا جمالية الدين: «ذلك أن الطريقة الغالبة في السؤال والجواب في القرآن - كما قرره علماء القرآن- أن يجيب الله عز وجل على أسئلة الناس بقوله تعالى لنبيه محمد ﷺ: (قل)؛ إمعاناً في ترسيخ نبوته، ورسالته إلى الناس، معلماً ومربياً ورسولاً! وتلك خلاصة (عقيدة الاتباع) في شهادة: (أن محمداً رسول الله)، وهو أغلب أسلوب القرآن في هذا الشأن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجُ﴾ (البقرة: ١٨٩)، وقوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقوله أيضاً: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ومثله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِيِّ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ثم قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ١)، ونحو ذلك كثير جداً، فلا داعي للإطالة.

وإنما المهم عندنا هنا أن نخلو هذه الآية ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ...﴾ من لفظ (قل) يدل على خصوص السؤال الآتي من (العباد)؛ ذلك أنهم هنا يسألونك عن (معبودهم) لا عن كيف يعملون في أمور الدين! إذ أن قضايا العقيدة، والفقه، والأحكام شأن الرسول المعلم، الذي بعث ليعلم الناس كيف يعبدون الله. أما هؤلاء فإنهم الآن يسألونك عن الله ذاته سبحانه، لا عن كيف يعبدونه! يسألونك عن باب رضاه! إنه سؤال محبة وشوق ووجدان!«^(٢).

(١) في ظلال القرآن، ١/١٧٣.

(٢) جمالية الدين للمؤلف، المبحث الأول، من الفصل الثالث: في جمالية (الانتساب) التعبدية.

وهذا هو الدور الأول للدعاة اليوم! الدلالة على الله، لا على التنظيمات والجمعيات والرسوم والأشكال! فما كان لله دَامَ واتصل، وما كان لغير الله انقطع وانفصل. إن التنظيم أو الحزب - سمه ما شئت! تعددت الألقاب والدور واحدا - يمكنه أن يدعو إلى مشروعه الاجتهادي في السياسة، أو النقابة، أو الإدارة، أو الاقتصاد... لكن الدعوة إلى التدين العام يجب أن تكون دعوة إلى الله وكفى! فالله قريب من كل من أحب السلوك إليه تعالى. لا حاجة له في لقب (جمعي)، ولا صك غفران: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ فإنما دور الداعي هنا أن يدعو الناس إلى ربهم، فإذا استجابوا؛ فيكفي أن يقول لهم في هذا المجال خاصة: «حَوَّلَهَا تُدْثِدُنْ»^(١) كما قال النبي ﷺ في حكمته البالغة!

إن الدعوة إلى الله هي دعوة إلى الإيمان، بكل معانيه القرآنية. والإيمان إنما هو تعلق القلب بالله عز وجل، بالغيب. وهذا مجال لا دخل للاجتهاد البشري فيه؛ فوجب أن ينقطع الدور الدعوي فيه عند حدود الاستجابة؛ ويشرع بعد ذلك في ما يخدم ذلك من التعليم والتكوين. أما وأن يكون واسطة بين العبد وربّه؛ حتى يشعر العبد أن تعبه في إطار هذا التنظيم أفضل من تعبه في إطار ذاك؛ كما هو حاصل اليوم، مع الأسف؛ فذلك هو الانحراف عينه!

ولذلك قلنا وما زلنا نقول لإخواننا في الهيئات الحركية الإسلامية: (إنه يجب تأميم الدعوة إلى الله)!

(١) ذلك جواب النبي ﷺ، للرجل، الذي جاء يتصنت عليه، ما يقول في سجوده من الدعاء؛ فلما لم يفلح في النقاط العبارات؛ لسريتها؛ حاول مع معاذ بن جبل، فلم يفلح أيضاً، فطلب بيان ذلك من رسول الله ﷺ قائلاً: «أَمَا إِنِّي لَا أَحْسِبُنْ دَنْتَنَكَ وَلَا دَنْتَنَ مُعَاذَ» فسأله النبي ﷺ ما يقول هو في سجوده، فقال: أسأل الله الجنة وأستعيز به من النار، فقال له رسول الله ﷺ: «حَوَّلَهَا تُدْثِدُنْ!» والقصة بكاملها أخرجهما أبو داود وابن ماجه، والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، رقم ٢١٦٢.

ولقد لخص العالم الرباني الإمام ابن القيم رحمه الله، معنى (الدعوة إلى الله) في نص نفيس تشد إليه الرحال. قال: «والرسل من أولهم إلى خاتمهم - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- أرسلوا بالدعوة إلى الله، وبيان الطريق الموصل إليه، وبيان حال المدعوين بعد وصولهم إليه».

فهذه القواعد الثلاث، ضرورية في كل ملة على لسان كل رسول. فعرفوا الرب المدعو إليه بأسمائه وصفاته وأفعاله، تعريفاً مفصلاً، حتى كأن العباد يشاهدونه سبحانه، وينظرون إليه من فوق سماواته، على عرشه، يكلم ملائكته، ويدبر أمر مملكته، ويسمع أصوات خلقه، ويرى أفعاله، وحركاتهم، ويشاهد بواطنهم، كما يشاهد ظواهرهم. يأمر وينهى، ويرضى ويغضب، ويحب ويسخط، ويضحك من قنوطهم، وقرب غيره، ويجب دعوة مضطربهم، ويغيث ملهوفهم، ويعين محتاجهم، ويجبر كسيرهم، ويغني فقيرهم، ويميت ويحيي، ويمنع ويعطي، يؤتي الحكمة من يشاء، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير (...). فأزمت الأمور كلها بيده، ومدار تدبير الممالك كلها عليه. وهذا مقصود الدعوة، وزبدة الرسالة!

القاعدة الثانية: تعريفهم بالطريق الموصل إليه، وهو صراطه المستقيم، الذي نصبه لرسله وأتباعهم. وهو: امتثال أمره، واجتناب نهيهِ، والإيمان بوعده ووعيدهِ.

القاعدة الثالثة: تعريف الحال بعد الوصول، وهو ما تضمنه اليوم الآخر من الجنة والنار، وما قبل ذلك من الحساب، والحوض والميزان والصراط»^(١).

وإنما هذه هي كليات الدين الكبرى. كما قررها القرآن الكريم، وفصلتها السنة النبوية. فلم يزد ابن القيم على أن لخص لنا ذلك في هذه الكلمات؛ تقريباً وتفسيراً.

(١) مدارج السالكين، ٣/٢٤٨-٣٤٩.

وجامع ذلك قول الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك له وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿(الأنعام: ١٦٢-١٦٣)﴾.

إن إسناد كل شيء إلى الله عز وجل: العبادة والحياة والموت، يعني إسناد كل الوجود البشري إليه تعالى. وفي ذلك يجد المؤمن راحة، وأي راحة. إنها راحة النفس التوافقة إلى معرفة (السر) الكوني الوجودي، الذي تعلم علم اليقين أنه عند الله وحده دون سواه، قال سبحانه: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ الْغَيْبُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الفرقان: ٦)، والإنسان المتفكر في الوجود يجد نفسه محاطاً بعالم من الأسرار والغوامض إلا أن أعقدها بالنسبة إليه وأشدّها عليه: سر الموت والحياة! وذلك من حيث إنه يكره الفناء ويعشق البقاء. وإذا لا باقي إلا الله عز وجل، وإذا ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: ٢٦) بالقرآن والعيان؛ فإن الإنسان يشعر بحاجة شديدة إلى الله الباقي؛ ليتعلق بأسباب رحمته تعالى وبنور بقائه. ولذلك كان الإيمان قائماً على إثبات التوحيد لله رب العالمين، من حيث كان هو مفتاح السر الكبير في طريق معرفة هذا الوجود، وكيفية إسناده لخالقه تعالى.

ولقد كان للأستاذ بديع الزمان سعيد النورسي في هذا المقام كلمات مشرقة. نقتطف منها ما يلي: قال رحمه الله: إن (السر العظيم: سر التوحيد!) ^(١)؛ إذ (التوحيد هو أعظم حقيقة في عالم الوجود!) ^(٢) ومن هنا كان (أساس الإسلام هو التوحيد الخالص) ^(٣) فالتوحيد هو المسلك الأساس الذي يقود إلى الله، ويهب القلب طمأنينة السير بين مسالك الحياة والموت. إنه البلسم الرباني لداء الغفلة والحيرة والشعور

(١) كليات رسائل النور، المکتوبات، ٤٨٢/٢.

(٢) كليات رسائل النور، اللغات، ٥٥٣/٣.

(٣) كليات رسائل النور، المکتوبات، ٤١٩/٢.

المرضي بالعبثية. قال بديع الزمان: (التوحيد الحقيقي: وهو الإيمان بيقين أقرب ما يكون إلى الشهود، بوحدانيته سبحانه؛ (...) إيماناً يهب لصاحبه الاطمئنان الدائم، وسكينة القلب؛ لرؤيته آية قدرته، وختم ربوبيته، ونقش قلمه على كل شيء^(١)). ذلك أن (التوحيد الحقيقي: (...) هو أسمى من مجرد المعرفة التصورية بكثير. فالتوحيد الحقيقي: إنما هو حكم وتصديق، وإذعان وقبول، بحيث يمكن المرء من أن يهتدي إلى ربه من خلال كل شيء، ويمكنه من أن يرى في كل شيء السبيل المنورة التي تصوله إلى خالقه الكريم، فلا يمنعه شيء قط عن سكينة قلبه واطمئنانه، واستحضاره لمراقبة ربه^(٢)).

من هنا كانت الدعوة إلى الله في جوهرها دعوة إلى التوحيد الحق، حيث لا وسائط تنظيمية ولا شعارية انتمائية، ولا أوثان، ولا أشياخ، ولا أوتاد، ولا أبدال، وإنما هنالك الله الواحد القهار! فالدعوة إليه تعالى: دعوة إلى توحيد الوجهة إليه، اعتقاداً وعبادة؛ حتى تحصل الغاية من الخلق، التي هي جماع مقاصد الأنبياء والرسول، المحجة البيضاء التي لا يزيف عنها إلا هالك: وصل الخلق بالخالق، وصل خضوع وإخبات مطلق، مما ذكرنا - قبل - من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك لكم ^(٣) وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣) قال سيد قطب رحمه الله في تفسيرها: (إنه التجرد الكامل لله، بكل خالجة في القلب، وبكل حركة في الحياة بالصلاة وبالاعتكاف. وبالحيا، والمات. بالشعائر التعبدية، وبالحياة الواقعية، وبالمات وما وراءه. إنها تسبيحة (التوحيد) المطلق، والعبودية الكاملة، تجمع الصلاة والاعتكاف والحيا،

(١) كليات رسائل النور، الكلمات، ١/٣٢٦. ن. مثله أيضاً في اللغات، ٣/٥٥٣، والشعاعات، ٤/١٩٧.

(٢) الشعاعات، ٤/١٩٧.

وتخلصها لله وحده (رب العالمين).. القوام المهيمن، المتصرف المربي، الموجه الحاكم للعالمين.. في (إسلام) كامل، لا يستبقي في النفس، ولا في الحياة بقية؛ ولا يحتجز دونها شيئاً، في الضمير، ولا في الواقع.. ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ .. فسمعت وأطعت ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١).

فأي لوث حركي انتمائي يكدر صفو هذا الجمال لا يكون - في أحسن أحواله - إلا شركاً خفياً! ولا أقصد - مرة أخرى - أن العمل الدعوي التنظيمي بدعة من البدع، وإنما القصد أن الممارسة الدعوية الصادرة عنه، لا يجوز - بأي حال من الأحوال - أن تنبني على قصد التلبس بالانتمائي للأمة، في طريق التعبد الخالص، ودلالة الخلق على الخالق، فما أهلك التنظيمات الإسلامية - في كثير من الأحيان - إلا التنازع بالأسماء والألقاب، والانتصار للشعارات والأقطاب!

وإذن؛ ألم يأن للحركات الإسلامية أن تنطلق في (دعوتها)؛ داعية إلى الله! ثم داعية إلى الله! ثم داعية إلى الله.. دعوة خالصة لله! فإنما قال الله عز من قائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت: ٣٣). هكذا: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ : إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾؛ حتى لا يكون ممن يقول ولا يفعل. بل يجب أن يدعو إلى ما هو عليه من صفات، بما انتسب إلى مجتمع المسلمين! ولذلك قال تعالى: ﴿وَقَالَ : إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ على سبيل الاندماج في المجتمع بصلاحه الذي انتصب به داعياً إلى الله، لا أن يتميز (بمخروجه) أو (تكفيره) أو (تجهيله)! بل يتميز بتواضعه ومشاركته للأمة في الحق، وإعانتها لها على دفع الباطل.^(٢)

(١) في ظلال القرآن، ٣/ ١٢٤٠-١٢٤١.

(٢) بلاغ الرسالة القرآنية للكاتب، ص ٩١.

بعث الرسالة القرآنية

ونجيب - ضمنه - عن سؤال ضروري: لماذا كان وصف منهج البلاغ
بـ(القرآني)؟

إن تحديد الدين يعني (بعثة) جديدة. وإنما بعث محمد ﷺ بالقرآن الكريم، بشيراً
ونذيراً للعالمين. فكان كتاب الله بين يديه هو (متن الرسالة) التي كلف بتبليغها إلى
الناس. ومن هنا فإنما كان تعامله ﷺ مع القرآن من حيث هو (رسالة) بالدرجة
الأولى، يحمل الهداية إلى العالمين! وبذلك سمي محمد ﷺ: (رسولاً)، على سبيل
التكليف؛ فقال له الله عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ
تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾
(المائدة: ٦٧). وقال سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح: ٢٩). وقال عز وجل:
﴿قُلْ إِنْ لَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِداً﴾ (٢٢) إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ
وَرِسَالَتِي﴾ (الجن: ٢٢-٢٣).

هذا هو جوهر الوظيفة المحمدية. وهذه هي الطبعة الأصيلة للقرآن الكريم:
الرسالية.

ولابن القيم في ذلك كلام جيد جداً. قال رحمه الله: «فإن حقيقة الرسالة: تبليغ
كلام المرسل. فإذا لم يكن ثم كلام فماذا يبلغ الرسول؟ بل كيف يعقل كونه رسولاً؟
ولهذا قال غير واحد من السلف: من أنكر أن يكون الله متكلماً، أو يكون القرآن
كلامه فقد أنكر رسالة محمد ﷺ، بل ورسالة جميع الرسل، التي حقيقتها: تبليغ كلام
الله تبارك وتعالى»^(١).

(١) مدارج السالكين، ٧٠/١.

ومن هنا كانت حقيقة الدعوة الإسلامية: تبليغ القرآن للناس. فإن قيل: إن القرآن اليوم قد بلغ إلى العالم بأسره؛ فيلزم عن ذلك أن الدعوة قد استنفدت أغراضها! قلت: ليس التبليغ المقصود مجرد إيصال النص وحسب! ولكنه تبليغ مفاهيم الإيمان به إلى الناس. الإيمان من حيث هو إحساس ووجدان، وبقدر درجة الإيمان وفيض الوجدان يكون التبليغ.. فالداعية إذن مبلغ متفاعل، متأثر، لا مردد للنص أو مستظهر له وكفى! كلا! إن الدعوة القرآنية: أن تنزل إلى الناس بمفاهيم القرآن في العقيدة والعبادة والسلوك، تبشر وتنذر به، تالياً له ومستشهداً به! فهو حجة الله على عباده. فحينئذ يكون القرآن متحركاً من خلالك. فيراه الناس فيك - كما يسمعون منك - سلوكاً ومواقف! وتلك إذن (تلاوته حق تلاوته)، كما قال عز وجل: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ۖ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ ۖ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (البقرة: ١٢١) ولذلك فعندما سئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي ﷺ؛ قالت: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(١).

الخلق الحي.. الذي يجد ما يجد من لذة القرآن، فيعب منه بلا انقطاع ما يروي مواجيده، وينير بصيرته، ويعمر قلبه؛ فإذا به لا ينطق إلا بهدي القرآن ولا يتحرك إلا بنوره.. وإذا عرضه على الناس كذلك، فإنه يكون وقعه كأنما يسمعون لأول مرة! لأنهم يسمعونه ويرونه حركة تفيض بالحياة! تلك هي (البعثة) حقاً في تجديد الدين، وإلا فالقرآن هو القرآن والإسلام هو الإسلام، ولكن القلوب هي التي كلت وعميت، لما طال عليها الأمد، وتفرقت به الأهواء! قال عز وجل: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (الحديد: ١٥).

(١) أخرجه أحمد.

إن الناس في حاجة شديدة إلى القرآن الكريم ينزل عليهم مرة أخرى من جديد! عبر (بعثة) تحيي فيهم كل موات، ينزل عليهم عبر الدعاة إلى الله، الدعاة الربانيين، المتفاعلين به، المستمدين لنوره، والمتكلمين بمفاهيمه، يتنزل سورة سورة، وآية آية؛ يتنزل على نوازهم، وقضاياهم، وسائر شؤونهم النفسية والاجتماعية، يتحرك به الدعاة في كل مكان على أنه: (رسالة الله) إليكم أنتم أيها الناس! فرداً فرداً، وأسرة أسرة، ومؤسسة مؤسسة.. إلخ، يجب أن يكون هو حديثهم الذي لا يسأمون منه، واشتغالهم الذي لا يفترون عنه. يجب أن يثيروا حركة واسعة للتنقيب فيه عن معادنه، والبحث عن درره وأسراره! لمعرفة مقاصد الرسالة فيم أرسلت؟ ولم؟

إن أغلب المسلمين اليوم لا يعرفون القرآن! نعم ها هو ذا المصحف في كل مكان، ولكن قل من يعرف (القرآن) ! ومن هنا وجب على الدعاة أن يقوموا بالتعريف به! فمن عرف القرآن عرف الله؛ ووصل إلى غاية (الرسالة)! ومعرفة الله هي القضية الوجودية الكبرى، وهي أساس مشكلة المسلمين اليوم! ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤)، وقلب مقفل مغلق لن يرى من الآفاق شيئاً سيبقى في حدود (أشياءه)، تافه الشعور والإحساس حتى يموت، كما تموت البهائم! لا يدري من حقائق وجوده شيئاً!

والقرآن هو (السر الأعظم) في هذا الدين: ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر: ٢١)، إن القرآن رسالة. والدعوة إلى الله إنما هي تبليغ هذه الرسالة. وإنما يتم (التبليغ) بإتمام الإيصال إلى المحل المرسل إليه وإلا فلا تبليغ! وكل داعية خال من الحرارة الوجدانية تجاه القرآن هو آلة معطلة مقفلة غير صالحة للتبليغ!

ويتصور في (الرسالة) - أي رسالة - أربعة أركان: المرسل، والرسول، والمرسل إليه، ومتن الرسالة. وإنما تتحدد قيمة الرسالة بتحديد قيمة (المرسل)؛ ولذلك فقد جرت العادة البشرية أن المرسل إليه ينظر في الرسالة - أول ما ينظر - إلى: (من أرسلها؟) أي إلى المرسل، من هو؟ إذ بمعرفة الجهة المرسله تتحدد قيمة الرسالة المتوصل بها. بهذا الاعتبار يجب أن يتلقى القرآن الكريم؛ وإذن يكون له في الأنفس شأن آخر.

إن محمد بن عبد الله لم يكن يملك قبل (البعثة) شيئاً؛ حتى قضى الله (ياحياء) الأرض بعد موتها؛ فأرسل إليه وهو بغار حراء بضواحي مكة أن: (اقرأ) فقال سبحانه: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١) ومنذ ذلك الحين ومحمد بن عبد الله يحمل (عزم) الرسالة ومهمة التبليغ الثقيلة: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل: ٥) فنزل إلى المجتمع البشري يبشر وينذر بالحقيقة القرآنية الكبرى! معتصماً بتوجيهات الرحمن مما نزل عليه في بيان أصول دعوته، من قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْمَدِينَةُ ﴿١﴾ قُرْ فَأَنْذِرِ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرِ ﴿٣﴾ وَبِابِكَ فَطَهِّرِ ﴿٤﴾ وَالرِّجْزَ فَاهْجُرِ ﴿٥﴾ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ ﴿٦﴾ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرِ ﴿٧﴾﴾ (المدثر: ١-٧) ومن حينها وهو ﷺ يعتمد القرآن أساساً: فهو متن الرسالة، وهو الحجة، وهو الدليل، وهو الصاحب، وهو الأنيس، وهو الدواء، وهو الشفاء بإذن الله.

إن القرآن لا بد أن ينزل من جديد إلى الناس في المجتمع، يطرق الأبواب والمؤسسات، ويدخل البيوت، مثل النور الذي يتدفق - عند الشروق - برفق إلى كل فج وواد. إن الدعوة يجب أن تحمل (كلمة الله) إلى الناس كما نزلت، بلا تبديل، ولا تغيير، ولا حذف، ولا إضافة؛ ثم يجب أن تكون الكلمة المعروضة على الناس تدور حوله وترجع إليه باعتباره أساس الدين، ومادة الإسلام الأولى في الربط بالله والهداية إليه. أليس هو متن الرسالة؟ إذن يجب أن يبلغ!

ومن هنا ما كان ﷺ يدعو الناس إلا به وإليه! يعرضه على كل باد، ويقرؤه في كل ناد؛ حتى آمن به من آمن، وكفر به من كفر. وتبين الحق من الباطل. فما أسلم أغلب من أسلم من المسلمين حينها إلا بعد سماع القرآن. وهذه حقيقة كبرى تواترت روايتها بالمعنى تواتراً استقرائياً، من حوادث شتى.. فتأمل!

إن للقرآن تأثيراً خاصاً لو تنبه إليه الناس اليوم؛ لكفاهم مؤونه (البرجة) الدعوية الثقيلة والبطيئة، ورتابة التخطيط التربوي العقيم! إن قصص إسلام الصحابة الأوائل لجديرة بالتأمل، والتدبر، سواء ممن أسلم على يدي الرسول ﷺ؛ أو من أسلم على يدي سفرائه.

وما زالت قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثلاً عجباً لمحورية القرآن الدعوية، فقد روي عنه أنه قال: «خرجت أبغي رسول الله ﷺ قبل أن أسلم، فوجدته قد سبقني إلى المسجد، فقامت خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلت أعجب من تأليف القرآن، قال فقلت: هذا والله شاعر كما قالت قريش! قال: فقرأ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١﴾ وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٢﴾ قُلْتُ: كاهن. قال: ﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ نَزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤﴾﴾ إلى آخر السورة. قال: فوقع الإسلام من قلبي كل موقع»^(١). وأضراب هذه الرواية كثير في قصص إسلام الصحابة، مما أورده ابن هشام في السيرة وغيره. فقد جاء في قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه - في نص طويل - لما قدم مستخفياً على النبي ﷺ: أنه دخل عليه «فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَائُهُ»^(٢).

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، قال الشيخ إبراهيم العلي معلقاً على هذه الرواية: (وأما الروايات الأخرى في إسلام عمر فلم أجد فيها رواية صحيحة غير مطعون فيها (...)) وهذه الرواية التي ذكرت أقرب الروايات إلى الصحة، ومع ذلك فهي مرسلة. وإسنادهما كل رجاله ثقات وشريح بن عبيد الذي أرسل هذه القصة ثقة) صحيح السيرة النبوية، ٨٠.

(٢) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

ومهم جداً - في هذا السياق - أن نعرف أثر القرآن أيضاً في من لم يسلم من العرب الذين عرضه عليهم رسول الله ﷺ، وأسمعهم إياه. فمن أشهر ما روي في ذلك مثلاً: قصة مفاوضة قريش للنبي عليه السلام، عبر رسولها أبي الوليد عتبة ابن ربيعة. إذ كلمه في أن يكف عن تسفيه أحلام الكفار. فقال له ما قال، ثم قال له رسول الله ﷺ: «أفرغت؟ قال: نعم. قال: فقال رسول الله ﷺ: ﴿حَمَّ﴾ نَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿﴾ حتى بلغ ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾» (١).

وكان سفراء النبي ﷺ في تلبيع الرسالة؛ اقتداءً به عليه السلام، يعرضون الإسلام من خلال القرآن، كما كان شأن مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، رضي الله عنهما، عندما هاجرا إلى المدينة، قبل رسول الله ﷺ، يدعوان الناس إلى الإسلام بالقرآن مبلغين رسالات الله من خلال كلمات الله، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال:

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده، وابن هشام في السيرة، والبيهقي في الدلائل وأبو نعيم في دلائل النبوة، وابن أبي شيبة في المصنف، وعبد بن حميد، والحاكم في المستدرک وصححه، ووافقه الذهبي، وحسنه الأستاذ إبراهيم العلي في صحيح السيرة النبوية، ٦٤.

ومن أشهر الروايات في ذلك أيضاً، وأطرفها؛ قصة الوليد بن المغيرة إذ عرض عليه للنبي ﷺ القرآن. فتأثر به أثرًا بالغاً ولم يسلم! فعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن الوليد بن المغيرة جاء رسول الله ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكانه رقد له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: يا عم، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالا. فقال: لم؟ قال: ليعطوكه، فإنك أتيت محمداً لتعرض ما قبله.

قال: قد علمت قريش أنني من أكثرها مالا.

قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك أنك منكر له!

قال: وماذا أقول؟ فو الله ما منكم رجل أعرف بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه، ولا بقصيده مني، ولا بأشعار الجن. والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا! والله إن لقوليه الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعله، ومغتنق أسفله، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه، وإنه ليعظم ما تحته!

قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه.

قال: فف عني حتى أفكر فيه، فلما فكر، قال: إن هذا إلا سحر يؤثر بأثره عن غيره؛ فنزلت: ﴿ذَرِّ وَمَنْ

خَلَقْتَ رَجِيئًا ﴿١٦﴾ وَجَعَلْتَ لَكُمْ مَالًا تَمْتَدُّونَ ﴿١٧﴾ وَيَبْنَؤُكُمْ شَوْوًا ﴿١٨﴾ وَمَهْدُكُمْ تَهْبِيدًا ﴿١٩﴾﴾، من حديث أخرجه البخاري.

«أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير وابن أم مكتوم، فجعلنا يقرئنا القرآن»^(١).

فهذه النصوص - ونحوها في كتب السير والمغازي كثير - كلها تثبت أمراً مشتركاً واحداً هو: أن مدار الدعوة الإسلامية في زمانه ﷺ كان هو القرآن الكريم، ذلك أنه هو متن الرسالة، كما ذكرنا، وموضوع التبليغ من رب العالمين؛ إلى العالمين!

إن حديث الرسول ﷺ: «إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»^(٢) واضح في هذه المسألة. ذلك أن وظيفة الأنبياء هي تجديد الدين بالوحي، كما أن وظيفة العلماء هي تجديد الدين بالعلم، وإنما علم العلماء موروث عن الوحي؛ إذن امتداد للأنبياء بهذا المعنى.

والحركة التي لا تحتفل بالقرآن احتفالاً، ولا تتداوله في خطابها ودعوتها، تداول تدبر وتفقه، ولا تجعله من أولى أولوياتها في خطاب الناس، ودعوتهم إلى الله، حركة بعيدة عن الصبغة القرآنية والسنة النبوية في الدعوة إلى الله؛ وذلك واحد من الأسباب الرئيسة في انحصار خطابها في دائرة محدودة ومغلقة؛ لأن القرآن وحده هو الذي يفتح أبواب الأنفس والآفاق! وهو وحده الكفيل بربط القلوب بالله! قال رسول الله ﷺ: «كتاب الله هو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض»^(٣) ألم يقل الله عز وجل:

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي . ن. ذلك مفصلاً في (صحيح السيرة النبوية) لإبراهيم العلي، ٥٨.

ومما روي عن مصعب بن عمير رضي الله عنه إذ جاء به أسعد بن زرارة رضي الله عنه إلى حائط بني ظفر، فجعل يقرأ الناس القرآن، فقصدته كل من أسيد بن حضير، وسعد بن معاذ، كل على حدة. وكلاهما سيد قومه. وكلاهما مشرك على دين قومه. وإنما كنا يريدان طرد الرجلين من الحائط، فكان كلاهما يقول لمصعب وأسعد ابن زرارة: «ما جاء بكما إيلينا تسغيان ضعفاء؟ اعترلانا إن كانت لكما بأنفسكما حاجة! فقال له مصعب: أو تجلس فتسمع، فإن رضيت أمراً قبلته؛ وإن كرهته كف عنك ما تكره. قال: أنصفت، ثم ركز حربته وجلس إليهما، فكلمه مصعب بالإسلام وقرأ عليه القرآن. فقالا، فيما ينكر عنهما: والله لعرفنا في وجهه الإسلام قبل أن يتكلم، في إشراقه وتسهيله. ثم قال: ما أحسن هذا الكلام وأجمله! كيف تصنعون إذا أردتم أن تدخلوا في هذا الدين...» ن. القصة مفصلة في صحيح السيرة النبوية، ١٠٦-١٠٧، أخرجه ابن اسحاق والطبري، والطبراني، بطرق مختلفة، قال الأستاذ إبراهيم العلي: (فيكون الحديث بمجموع هذه الطرق حسناً) صحيح السيرة النبوية، ١٠٧.

(٢) جزء من حديث أخرجه أحمد والأربعة وابن حبان بسند صحيح كما في صحيح الجامع الصغير.

(٣) أخرجه الطبري عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وصححه الألباني في صحيح الجامع: ٤٤٧٣، وفي السلسلة الصحيحة، ٢٠٢٤، وقد روى الترمذي نحوه في جزء من حديث له عن زيد بن أرقم مرفوعاً، وصححه الألباني في صحيح الجامع، ٢٤٥٨.

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء: ٩)؟ (التي هي أقوم) في الدعوة كما في الدين!

إن على الداعية أن يخرج إلى الناس حاملاً كتاب الله، رسالة إليهم، يخاطبهم بها في كل شؤونهم؛ عسى أن يهدي الله به من يشاء. إنه لا شيء أقدر من القرآن على بناء الإنسان! عقيدة وعبادة وسلوكاً اجتماعياً. والدعوة إنما مجالها النفس الإنسانية. والقرآن هو مفتاحها الأساس. فمن أخطأ القرآن فقد أخطأ المفتاح! وإنما يؤخذ القرآن بمنهج القرآن، الذي تجمعه هذه الآية العظيمة: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّينَ يَمَّا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَيَمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩). ورحم الله الشيخ محمد الغزالي! فقد كانت له كلمات تشد إليها الرحال! قال في مثل ما نحن فيه من سياق: (القرآن هو القرآن. لكن - إلى الآن! - أين المتدبرون؟)^(١). ولعمري تلك هي القضية!

إننا في حاجة شديدة إلى مدرسة قرآنية في فقه الدين وفقه الدعوة، تقوم على إعادة الاعتبار لكتاب الله بين المسلمين أولاً، باعتباره أساس الخطاب الإلهي للإنسان! وباعتباره الوثيقة الأولى التي تتضمن هندسة العمران الإسلامي لبناء النفس والمجتمع. ومعلوم أن كثيراً من الحركات الإسلامية اليوم قد صار خطايا يشدو خارج سرب القرآن! والخطر في الأمر، أنه قد يكون ذلك بسبب انشغالها عن كلام الله؛ بكلام أشياخها، وأقطابها. فبدل أن تدعو إلى ربها تدعو إلى ذاتها وأعتابها! وتلك إذن وثنية من الوثنيات الباطنة! كما قد يكون ذلك بسبب اعتقادها بضرورة (تجديد الخطاب)؛ فتجدد كل شيء حتى تجدد ثوابتها! وتلك علمانية من العلمانيات الخفية! وإذن؛ يضيع الخطاب القرآني بينهما!

ذلك هو القرآن.. ذلك هو الحياة!

(١) كيف نتعامل مع القرآن؟ عمر عبيد حسنة في مدارس مع الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، ص ١٩٥.

خاتمة

لقد تبين - من خلال ما سبق - أن أصول تحديد الدين، الذي هو غاية كل مشروع إسلامي دعوي، من حيث هو مشروع (اجتماعي) - بالمعنى الشمولي للكلمة - راجعة أساساً إلى القضايا الثلاث المفصلة قبل، وهي:

أ- بعث المضمون الوجودي للدين، بالتركيز على جوهر خطابه، وفيض حكمته. والعمل على تحديد مقاصده الأصلية قبل التبعية، وما يلزم عن ذلك من احترام مراتب الأولويات في المنهاج الدعوي، كما هي مرتبة في التشريع الإسلامي، وذلك بطلب القرآن قبل السلطان، والاشتغال بعمران الإنسان قبل الأوطان، وعدم الافتتان بالوسائل عن الغايات.

ب- تحرير مفهوم (الدعوة إلى الله) مما شابه من دسائس شركية خفية، وإخلاص الوجهة فيه إلى الله، ومخاطبة الوجدان الوجودي لدى الإنسان بذلك، كما هو الشأن في الخطاب الدعوي القرآني.

ج- تحديد الوعي برسالية القرآن الكريم، كخطاب إلهي لكل الناس، بشكل فردي وجماعي. وإحياء (التداول الاجتماعي) لبصائره. فذلك - بحول الله - هو الكفيل بإنتاج نسيج اجتماعي متين، يُستَنبَت من منظومة القيم الإسلامية، التي ليس بمقدورها أن تصمد أمام التحديات العولمية فحسب، وأن تحقق الوقاية الثقافية للبلاد والعباد فقط؛ ولكنها إلى جانب ذلك تقوم - (تصدير) النموذج الإسلامي إلى العالم. فتلك هي طبيعة هذا القرآن لو وجد له رجاله حقاً، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣٣).

وإنما الموفق من وفقه الله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العالمية والعولمة وموقف الأمة

الشيخ محمد علي التسخيري^(*)

إن الرفض الانفعالي لن يؤدي إلى نتيجة، وإن التعامل مع حقبة العولمة يتطلب التفكير والتأمل، واتخاذ خطوات عملية مدروسة، ووضع استراتيجية عملية وواضحة وشاملة، يشارك الجميع في وضعها وتنفيذها، للوقوف في وجه هذا الغزو المعاصر، وتقديم دليل عملي لكيفية التعامل معه.

القسم الأول: الوضع الطبيعي

إذا أردنا أن نعرض الواقع الطبيعي للعالم فإنه ينبغي أن نعرضه على مستويين: تارة على المستوى النظري، من وجهة نظر الإسلام، وأخرى على المستوى الواقعي الحالي القائم، من وجهة نظر هي أقرب إلى العدالة كما نتصورها. أما على المستوى النظري فإن الإسلام يرى أن الوضع الطبيعي للبشرية إنما يتم إذا قام نظام عالمي شامل له قانون واحد، وله إمام واحد، ويتمتع بخصيصة:

(*) الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.. (إيران).

امتلاك قوانين منسجمة مع الفطرة الإنسانية، باعتبار أن الفطرة هي الحد المشترك بين الأفراد.

والدين ينسجم تمام الانسجام مع هذه الفطرة، وهي سنة الله في خلقه كما في الآية الشريفة: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (الروم: ٣٠).

وهذه الفطرة تقتضي اللجوء إلى الله تعالى، واستمداد الشريعة في أصولها من الله تعالى؛ لأنه أعلم بما يصلح الإنسان، ويحقق العدالة في هذا الإصلاح؛ لأنه تعالى الخالق العليم الرحيم؛ فلا حيف ولا ظلم ولا جهل.

والرسالة التي تأتي من الله تعالى تعتمد منطق العدل والإحسان. والعدل يقتضي عدم التمييز إلا بالصفات التي يكتسبها الفرد، وهذه الصفات هي:

- التقوى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣).

- الجهاد: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٩٥).

- العلم: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩)، كما أن

هذه الرسالة تقتضي اتباع منطق الشورى في الأمر.

هذا هو التصور الإجمالي للوضع الطبيعي للبشرية - على المستوى النظري:

بمجمع واحد، وإمام واحد، وقانون واحد، يستمد أصوله من هداية الله تعالى، ويسير وفق التشريع الإلهي.

أما على المستوى الواقعي الحالي والمنطق السائد فإننا إذا لاحظنا الوضع الحاضر فإنه يبدو أن الوضع الطبيعي للعلاقات الدولية والنظام الحاكم في الأرض يقتضي أن تكون هناك أمم متحدة، وقانون دولي واحد، ومنظمات دولية واحدة، تنظم هذه

العلاقات، خصوصاً وأنها مسيرة تكاملية، وحركة من التفرق إلى التجمع، وأن هناك مسائل لا يمكن أن تعالج اليوم على أساس محلي من قبيل (مسائل البيئة الحياتية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد العالمي، والتجارة العالمية، والطاقة، والارتباطات والقوانين الدولية لحركة السفن والطائرات، والأمواج الإذاعية والتلفزيونية) وأن تعامل الثقافات اليوم ضرورة ملحة للشعوب، ولكن هذا النظام العالمي يجب أن يقوم على أسس، منها:

- ١- احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- ٢- احترام الثقافات المتنوعة.
- ٣- اتباع سياسة عامة لمحو الفقر ودعم العدالة الاجتماعية.
- ٤- دعم الديمقراطية في إطار احترام القيم التي يؤمن بها المجتمع.
- ٥- اتخاذ منطق الحوار للوصول إلى المشتركات، والتعاون في هذه المشتركات، وذلك على المستويات كافة، سواء كان حواراً بين الحضارات أو بين الأديان أو بين المدارس والمذاهب المختلفة.
- ٦- الارتفاع بالمستوى العلمي الإنساني، والتعاون بين الدول في هذا المجال.
- ٧- دعم قضية السلام العالمي العادل.
- ٨- نفي الاحتلال والظلم والإرهاب بأنواعه.
- ٩- فتح المجال للمعلوماتية البناءة النافعة للبشرية.
- ١٠- تقوية الجوانب المعنوية الإنسانية، وعدم السماح للأفكار الهدامة بالظهور، من قبيل النازية والفاشية والعنصرية وباقي الأفكار الشيطانية بإجماع البشرية.

القسم الثاني: عناصر العلاقات مع الآخرين

وهنا نود أن نجمل الأمر، فنذكر بعض العناصر التي تلعب دورها الكبير في تحديد نوعية العلاقات الدولية للسياسة الخارجية الإسلامية، إلا أننا قبل ذكر هذه العناصر، نشير إلى الأساسيين الرئيسيين، الذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإسلامية، وهما:

١ - المصلحة الإسلامية العليا، في ضوء الواقع القائم.

٢ - الروابط والرحمة الإنسانية، والصلات الخلقية.

والواقع أن كل التشريع الإسلامي يستقى من هذين المعنيين، بل يمكننا القول - عند التعمق - إنهما يعبران عن موقف واحد، فلم يكن الإسلام ليقصد إلا أن يضع الإنسان على طريق تكامله، ويفجر طاقاته، وينفي عن حياته كل المعوقات التي تقف في وجه مسيرته، المستمدة من هدي الفطرة والتشريع. والواقع الذي لا شك فيه أن الواقعية والارتقاء إلى المثالية تعتبر من أهم سمات التشريع الإسلامي في شتى جوانبه، وما سنراه فيما يلي من أسس إنما ينبثق عن هاتين الصفتين الرئيسيتين.

أما العناصر التي وددنا التركيز عليها في نظرنا السريعة هذه، فهي كما يلي:

أولاً: العمل على إبقاء الأمة نموذجاً للمجتمعات البشرية:

فالأمة الإسلامية التي يصفها القرآن: هي الأمة الوسط، والوسطية هنا بلا ريب يراد بها النموذج السامي، وما يمكن استفادته من تعبير واسطة العقد، حيث الجوهرة الثمينة التي تتبعها الجواهر الأخرى فيه. وهي الأمة الشاهدة، وهي خير أمة أخرجت للناس، وعلى هذا فالسياسة الخارجية الإسلامية تسير بشكل

منسجم مع مجموع السياسات الداخلية باتجاه تحقيق هذا الأمر بشتى الوسائل والسبل، أي سواء على الأصعدة السياسية، أو الإعلامية، أو الاجتماعية، أو العسكرية، أو غيرها.

إن هذا العنصر يدفع الأمة إلى التعالي والتكامل في كل حقل، والاستفادة الأكمل من تجارب الآخرين، واستغلال كل تسابق في سبيل تحقيقه.

أنه يعني الانفتاح على كل مجالات الحياة، وحمل رسالة إنسانية حضارية كبرى، نقول هذا ونحن نعترف بأن أمتنا - نتيجة عوامل كثيرة - قد أقصيت عن هذا الدور الطليعي الذي أهلت له، ولكن هذا لا يعني أن لا تظل تلح على الوصول إليه، أو تنساه عندما تحاول أو توصل أية علاقة دولية.

ثانياً: المبدئية في التعامل:

هي سمة عامة في كل خط سياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ذلك: أن الدولة الإسلامية دولة عقائدية، تؤمن بمبادئ تصورية تقوم على أسس منها خطوط عملية تستوعب حياة الإنسان والفرد والمجتمع.

ولهذا فهي تقترب من الآخرين بمقدار قربهم من المبدأ، وتبتعد عنهم بنفس المقياس، وهي لا تتعامل معهم إلا من خلال الامتدادات التي يسمح بها المبدأ.. ففي ضوء المبدأ يتحدد نوع العلاقات الدولية، وكونها ودية، أو حسنة، أو سيئة في الأصل.

أما العلاقات الأخوية فلا تقوم إلا بين المؤمنين، وذلك لأنها علاقات سامية، قد تعني وحدة الأفراد في مختلف الشؤون وليس هناك إمكان أن يصلها أناس يختلفون على قضية الإيمان.

ثالثاً: نفي السبيل على المؤمنين:

وتعتبر هذه القاعدة من أروع قواعد السياسة الخارجية، وربما كانت في بعض جوانبها تطبيقاً للقاعدة الأولى، كما تعبر عن علو الإسلام، وكرامة المسلمين التي يجب أن لا تمس مطلقاً.

وبموجب هذه القاعدة فإن أي تصرف أو معاهدة أو عقد يؤدي إلى علو الكافرين على المسلمين يعد ملغياً من أساسه.. وكما يعبر الفقهاء، فإن هذه القاعدة شأنها شأن قاعدة (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) وقاعدة (نفي العسر والحرج) تعد من القواعد الثانوية، التي تستطيع أن تحكم على الأحكام الأولية بمجموعها، اللهم إلا تلك التي تتضمن بنفسها تحمل الضرر في سبيل تحقيق غاية أسمى كالجهاد.

وتستند هذه القاعدة إلى أدلة، منها: الآية الشريفة: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٤١).

ومنها الأحاديث التي تطبقها في بعض الموارد، كالحديث الوارد بما نصه: «الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه».

كما تستند إلى إجماع الفقهاء، وربما أمكن أن يقال: إن روح التوجهات الإسلامية، وملاحظة المناسبات بين الحكم والموضوع، تقرر هذه الحقيقة بوضوح، ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المنافقون: ٨).

وينبغي أن ننبه هنا إلى أن هذا التوجه لا يعبر عن نوع من التكرير - كما يقول بعضهم - وإنما هو تقرير حقيقة علو النظام الإسلامي بمصدره الإلهي على غيره، باعتباره النظام الأكمل، وبالتالي أفضلية تابعيه، فهو يعمل على أساس من معيار إنساني. نعم، يمكن أن يناقش أو يتساءل أحد عن أصل المعيار، ويتحول البحث

حينئذ إلى الأدلة. أما أن يطلق القول على عواهنه، ويعتبر ذلك بشكل عام عملاً عنصرياً، فهو من أشد الظلم.

إنها قاعدة تعاملية مهمة، لها تطبيقاتها في مختلف المجالات، ومنها: المجالات السياسية.

وليس هنا بأروع من تطبيقها اليوم، في تعاملنا مع القوى العظمى، التي تعمل على ابتلاع العالم ونهب ثرواته، وعبر بعض الأساليب الخداعة.

رابعاً: التوعية قبل أية خطوة أخرى:

الإسلام دين التوعية والتربية.. وهو بمقتضى واقعيته وفطريته يقرر لزوم القيام بتوعية أي إنسان يراد له أن ينضم إلى معسكره، وأي مجتمع يراد للإسلام أن ينفذ إلى عمقه.. أنه يعرض جوهرته الثمينة، لأنه يعلم أن قيمتها ستكشف بكل وضوح للجميع... ولذا فهو يرفض أي تقليد في العقيدة، ويدعو إلى البحث والبرهنة: ﴿قُلْ هَآئِذَا بَرَأْنَاهُ أَفَرَأْتُمْ﴾ وهو يرفض أية عملية إكراه عقائدي: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ كما يريد من الأمة أن تكون من أولي الأيدي والأبصار، قوية في بصرها وبصيرتها.

وفي مجال التعامل مع الآخرين، يأمر بالدعوة البينة الواضحة قبل كل شيء، يقول القرآن الكريم: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْهَكِينَ﴾ (النحل: ١٢٥)، ﴿فَلْيَذَلِّكَ فَأَدْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (الشورى: ١٥)، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت: ٣٣)، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: ١٠٨).

وفي هذا يقول آية الله السيد محمد باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا):

«والأمر الآخر: أن يبدأ الدعاة الإسلاميون - قبل كل شيء- بالإعلان عن رسالتهم الإسلامية، وإيضاح معالمها الرئيسية، معززة بالحجج والبراهين، حتى إذا تمت للإسلام حجته، ولم يبق للآخرين مجال للنقاش المنطقي السليم، وظلوا بالرغم من ذلك مصرين على رفض النور... عند ذلك لا يوجد أمام الدعوة الإسلامية - بصفتها دعوة عالمية تتبنى المصالح الحقيقية للإنسانية - إلا أن تشق طريقها بالقوى المادية، بالجهاد...»^(١).

وقد جاء في كتاب الكافي للمرحوم الكليني عن الإمام جعفر الصادق (رحمه الله) قوله:

«قال أمير المؤمنين رضي الله عنه: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقال: يا علي لا تقاتلن أحداً حتى تدعوه إلى الإسلام، وأتم الله لأن يهدي الله عز وجل على يديك رجلاً خيراً لك مما طلعت عليه الشمس وغربت، ولك ولاؤه يا علي».^(٢)

إنه أسلوب القرآن قبل كل شيء، الذي علمه الله لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١٢﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَمَ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿١٣﴾﴾ (طه: ٤٣-٤٤)

إنه الدعوة - حتى عند مواجهة الطواغيت - عسى أن يهتدوا إلى الحق.

وها نحن نجد الرسول العظيم ﷺ يكرر عبارة «ادعوك بدعاية الإسلام» في رسالته إلى شاه إيران، وقصر الروم، تطبيقاً لهذا التعليم الإسلامي السامي.

(١) ١: ٢٧٥

(٢) وسائل الشيعة ١١: ٣٠.

وهكذا راح الدعاة يثنون الدعوة إلى الأقطار. وقد ذكرت أسماء بعض الدعاة إلى الله، ومنهم:

- عبد الله بن حذافة السهمي - مبعوث الرسول ﷺ إلى إيران.
- حاطب بن أبي بلتعة - مبعوث الرسول ﷺ إلى مصر لدعوة المقوقس.
- دحية الكلبي - مبعوث الرسول ﷺ إلى روما.
- عمرو بن أمية - مبعوث الرسول ﷺ إلى الحبشة.
- سليط بن عمرو - مبعوث الرسول ﷺ إلى اليمامة.
- عمرو بن العاص - مبعوث الرسول ﷺ إلى عمان.
- حرملة بن زياد مع وفد معه إلى مدينة (أبله) الواقعة على ساحل البحر الأحمر.

- المهاجر بن أبي أمية - مبعوث الرسول ﷺ إلى ملوك حمير.
 - خالد بن الوليد - مبعوث الرسول ﷺ إلى همدان (مدينة قرب بحر عمان).
 - علي بن أبي طالب - مبعوثه ﷺ الثاني إلى هذه المدينة.
 - حذيفة بن اليمان - مبعوث الرسول ﷺ إلى الهند.
 - عبد الله بن عوسجة - مبعوث الرسول ﷺ إلى قبيلة حارثة بن قريظ.
 - جرير بن عبد الله البجلي - مبعوث الرسول ﷺ إلى قبائل ذي الكلاء.
- وغيرهم ممن حمل مهمة الدعوة إلى الشعوب.
- وإذا أردنا أن نجد التطبيقات السياسية لهذا الأصل في التعامل الدولي، أمكننا أن نلاحظها في بعثات الإيضاح المرسله، وفي أساليب توضيح الحقيقة عبر الوسائل السمعية والبصرية. وفي مذكرات الإيضاح الموجهة، والمذكرات التفسيرية المقدمة إلى المؤتمرات الدولية.

وما تتميز به العلاقات الدولية الإسلامية: أنها تنظر إلى عملية التوعية والإيضاح كرسالة إلهية ومبدأ ضروري يجب الالتزام به قبل القيام بأية خطوة عسكرية أو سياسية أو غيرها تجاه الدول الأخرى.

أما ما نجده من السياسة الماكرة القائمة بالفعل، فهو اعتماد هذه السياسة التوضيحية باعتبارها مناورة سياسية، فإذا لزم الأمر، قلبت الحقائق، وتغيرت الموازين. ونذكر هنا بأن الإسلام قدم للبشرية، وللمسلمين بالأخص، إرشادات رائعة تؤكد على:

- ١- أن ينطلق الحوار من مبادئ ثابتة لا أسماء موهومة.
 - ٢- أن يكون موضوعياً.
 - ٣- أن يتم في جو خال من التهويل بل يتبع التي هي أحسن.
 - ٤- أن يتعد عن الجدال العقيم.
 - ٥- أن يستهدف غايات نبيلة.
- وغير ذلك.

خامساً: مراعاة العدالة في التعامل:

يشكل العدل أهم أصول التصور الإسلامي عن الواقع: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ١٨). وأهم الأسس عند التعامل الاجتماعي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (النساء: ١٣٥).

ومن الطبيعي أن يأتي التأكيد على العدالة حين تنور الإحسان والشفقة، ويكاد العدل ينسى، وحيث تقول الآية: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

وإذا لاحظنا أن العدل في التعامل مع الأجانب يلحظ فيه واقعهم القائم، أدركنا السبعد الإنساني في هذا الأصل، وهذا ما تؤكد أحكام الإسلام في الجهاد والعهد والإجارة وغيرها.

وهو ما يفسر وقوف الدولة الإسلامية إلى جانب قضايا المستضعفين والمحرومين في الأرض، ومقارعة الظلم والطغيان في كل مكان، حتى لو لم يكن الأمر بمسها من قريب، وعملها على نفي العلاقات الظالمة بين الدول. فليس وقوفنا إلى جانبهم وقوفاً مصلحياً دعائياً، حتى إذا ما تسنى لنا الأمر ومنحتنا المقادير أزمته رحنا نسومها سوء العذاب، وهو ما نجده من القوى العظمى، شرقيها وغربيها.

وإنما هو موقف مبدئي أصيل، قائم على أساس متين، متى ما خالفناه - وفي أية لحظة - خرجنا عن الخط الإسلامي القويم، ودخلنا في عداد المستكبرين، الذين يقول فيهم تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ (محمد: ٢٢-٢٣).

إن القرآن على العكس من ذلك، يعطينا صورة الجماعة المسلمة المتمكنة، بقوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤١).

سادساً: مبدأ تأليف القلوب:

وهو مبدأ يمثل إيجابية الشريعة الإسلامية بكل وضوح، كما يعكس واقعيتها في نفس الوقت.

ففي الجو الذي يتم فيه تأليف القلوب، تنفتح النفوس للحقيقة، وتقترب إلى الواقع، والأصل في هذا المبدأ هو: سهم المؤلفة قلوبهم في مصارف الزكاة، حيث فتح

هذا مجالاً للعمل المنظم لتحقيق ذلك، عبر الوقوف إلى جانب كل المستضعفين، والدفاع عن قضاياهم، وجلب القلوب إلى الإسلام.

ورغم أن الفقهاء يختلفون في مساحة هذه القلوب المؤلفة، وهل تختص بغير المسلمين، أم تشمل المنافقين، أم تعم بعض المسلمين ضعيفي الإيمان، إلا أن الذي يبدو من روح الإسلام واتجاهاته الاقتصادية، ومن أقوال فقهاء الشيعة والسنة أنه مبدأ عام، وأصل يتيح للدولة الإسلامية أن تحلظ المصلحة أينما تكون. ومن هنا فمن الطبيعي أن يشكل عنصراً إسلامياً، له دوره في تحديد العلاقات الدولية، وتقديم المساعدات إلى مختلف الدول والشخصيات والجمعيات على شتى مذاهبها.

ولئن كان هناك بعض البحث في لزوم العمل بهذا المبدأ في عصر معين، وبالنسبة لأشخاص معينين، بعد وفاته ﷺ فإنه لا شك في إسلاميته أصلاً، ولزومه في العصور الأخرى.

على أننا ننبه هنا إلى أن هذا السهم المعطى للمؤلفة قلوبهم لا يختص بمورده باب الزكاة، وإنما نجد الإسلام يسمح للإمام بأن يقوم بالإنفاق بما يحقق مصلحة الإسلام العليا من أموال الدولة، وتفصيل هذا يذكر في البحوث الاقتصادية الإسلامية.

وبانفتاح هذا الباب نجد المجال السياسي لتطبيقاته واسعاً جداً، يشمل كل المعونات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقدمها الدولة في سبيل تقريب القلوب إلى مبادئها... إلا أن من الواضح فيه ملاحظة مدى ما يعود به من نفع على القضية الكبرى بغض النظر عن أية منافع سياسية ضيقة.

سابعاً: احترام العهود والعقود والاتفاقيات الدولية:

وهذا الأصل هو من أهم الأصول التي تعتمدها السياسة الإسلامية الحقة، وكما قلنا من قبل، فإنه يستمد من الواقعية التي تتسم به النظرة الإسلامية من جهة، واحترام مقتضيات الحق من جهة أخرى.. فالقائد الإسلامي يفكر ملياً في أي عهد أو عقد يعقده، ولكنه إذا عقد العقدة - مستوفية لكل شروطها - التزم بها تمام الالتزام: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٤).

والعهود التي تعطى للدول الأجنبية أو الأجانب، تارة تدخل ضمن عقود صرح بها الإسلام، وحدد لها قوانينها العامة، فيجب الالتزام بذلك، وأخرى تسير بمنحى مستقل، يرى ولي الأمر أن يعقدها لأنها تحقق المصلحة الإسلامية العليا.

فمثال الأول: عقد الذمة، وعقد الهدنة، وعقد الأمان.. ومثال الثاني: كل العقود الأخرى، التي تعقد على الصعيد العسكري والاقتصادي، وأمثال ذلك. وتُستمد التعاليم الإسلامية - الخاصة بهذا العقد أو ذاك - من نصوص القرآن الشريفة، والأحاديث المباركة، وعمل الرسول ﷺ.

ففي مجال عقد الذمة: تستفاد بعض الأحكام من الآية الشريفة: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩).

وهناك عقود أهل الذمة التي عقدها ﷺ مع نصارى نجران وبني تغلب ومجموعات من اليهود.

ولا نريد هنا أن ندخل في تفاصيل هذه العقود، وإنما نريد التأكيد على أن مسألة العهود تحتل جانباً مهماً من الفقه الإسلامي، وتستمد خطوطها العريضة من القرآن الكريم.

ثامناً: التعامل بالمثل:

يقول تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ١٩٤).

وإذا كان مبدأ القصاص من جهة، ومبدأ جزاء الإحسان بالإحسان من جهة أخرى، مبدأين واقعيين يرتضيهما المنطق الإنساني في التعامل الفردي والاجتماعي الداخلي، فإنهما كذلك في مجال التعامل الدولي، بل ربما عاد أحدهما من الضرورات، إما لردع الاعتداء، وإما لجلب القلوب.

تاسعاً: نظام الجهاد بمختلف أنواعه:

وهو باب واسع الأبعاد والفروع، حاول الإسلام فيه تنظيم الأعمال الحربية، مستهدفاً تحقيق الأهداف الإسلامية العليا، من خلال رفع الموانع في سبيل الدعوة الإسلامية، والحفاظ على محورها المتحرك. كل ذلك مع ضمان أكبر لالتزام الأساليب الإنسانية الممكنة.. ولن نتحدث طويلاً عن هذا الباب لسعته وضيق مجالنا عنه.

كانت هذه بعض الأسس القرآنية للتعامل الدولي، أشرنا إليها في لمحات سريعة، تاركين التفصيل فيها إلى مظانه، وملاحظين أنه قد يكون بعضها داخلاً في إطار بعضها الآخر، كما في مسألة المبدئية في التعامل مثلاً، أو نظام الجهاد.

القسم الثالث

الاتجاهات العالمية لدى النظم

هناك اليوم ثلاثة مذاهب متنافسة، هي: الإسلام، الاشتراكية، الرأسمالية، وهي تمتلك جميعاً توجهات عالمية، وهنا أؤكد على أنه لا فرق من حيث هذا التعريف بين «العولمة» والعالمية. والإسلام باعتباره آخر حلقة من حلقات الدين الإلهي، جاء ليصلح البشرية، باعتباره طريق خلاصها الذي أراده خالق البشرية، وهو بذلك يركز على الفطرة الإنسانية المشتركة بين أبناء البشر، ويعتمد منطق الحوار والإقناع، ويعرض نفسه باعتباره السبيل الوحيد لخلاص البشرية.. هذا الإسلام، استخدم، لتحقيق أهدافه، عملية التغيير الفردي والتغيير الاجتماعي، وسعى لحذف الحدود الجغرافية والحدود اللونية واللغوية، وإقامة مجتمع عالمي يطبق قانوناً واحداً ويتبع قائداً واحداً، ويملك أحاسيس مشتركة، وأهداف إنسانية واحدة.

هذا الاتجاه العالمي، يبدو في كثير من النصوص الإسلامية، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ فِي رِسْوَلِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف: ١٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَنْ سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ (القلم: ٥١-٥٢).

وهناك نصوص كثيرة تؤكد على عالمية الإسلام منذ انطلاقة الأولى، خلافاً لما يدعيه بعض المستشرقين والمؤرخين من أن العالمية الإسلامية جاءت بالتدريج، ولا مجال هنا للتفصيل في هذا المجال.

فالإسلام إذ انطلق باتجاه عالمي ومايزال، عبر العصور، يؤكد هذا الاتجاه، ويؤكد وحدة المنطلق الإنساني، والمسير والهدف، هذا هو رأي الإسلام.. أما الاشتراكية

فهي أيضاً عندما طرحت فلسفتها عن التاريخ طرحت مسألة المادية التاريخية، والمراحل التي اشتهرت في هذه المادية، حيث تنتقل البشرية من مرحلة العبودية إلى المرحلة الاقطاعية، إلى الرأسمالية التجارية، إلى المرحلة الرأسمالية الصناعية، إلى المرحلة الاشتراكية، وبالتالي إلى المرحلة الشيوعية، عبر بعض القوانين ومنها صراع الأضداد الاجتماعية.. هذا التصور أعطى الاشتراكية نظريتها العالمية في إيجاد تحول عالمي في مسيرة الإنسانية. وواضح أن الاشتراكية اعتمدت في هذا المجال قضية صراع الطبقات، والثورة والنظام الحديدي الاشتراكي، الذي يوصل المجتمع إلى اللجنة التي يتصورها الاشتراكيون، وهي الشيوعية^(١)، وقد فشلت هذه الرؤية سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد التطبيقي في إثبات ذاتها.

هذا بالنسبة إلى الاشتراكية، أما بالنسبة إلى الرأسمالية فقد انطلقت منذ بداية حركتها دون أساس أيديولوجي^(٢)، ولم تكن تهتم بالأساس الأيديولوجي، وإنما همها تنظيم الحياة، وأقامت نظامها على أساس الحرية الفردية الرأسمالية، ولكنها عندما انطلقت وواجهت اتساع الأفكار المعادية لها، راحت تأخذ من الاشتراكية شعاراتها وتستبدلها بشعارات مقابلة، من قبيل العدالة الاجتماعية، حيث استبدلتها بمسألة حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، حيث استبدلتها بمسألة السوق الحرة ونمو الإنتاج، وبالتالي فإنها أخذت شعار الأمية البروليتارية واستبدلته بشعار «العولمة» الرأسمالية، إذ أنها عندما انطلقت انطلقت محلية وكان تركيزها على الغرب، ولم تطرح نفسها بشكل عالمي، إلا بعد أن توفرت ظروف مناسبة لذلك، فراحت تطرح مفاهيم «العولمة».. أما النظام العالمي الجديد، فهو مصطلح استعمله الغرب سياسياً في فترة مبكرة لكي يفرض هيمنته السياسية، وقد اتخذ في فترات متفاوتة قوالب متعددة تبعاً لسخونة الحرب وبرودتها.

(١) للوقوف على تفصيل هذا الأمر، راجع بحث الشهيد الصدر في (اقتصادنا) ص ٥٣-٢٣٨ حول الموضوع.
(٢) ن.م، ص ٢٤٧-٢٥٠.

- وهنا نذكر بالمراحل التي ذكرها (روبنسون).. فقد تصور (روبنسون) أن «العولمة» الرأسمالية مرت بمراحل هي:
- المرحلة الجنينية، وتبدأ منذ القرن الخامس عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثامن عشر، بسيادة القومية والجغرافية.
 - ثم مرحلة النشوء، التي رآها تستمر حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بتبلور مفاهيم العلاقات الدولية.
 - ثم مرحلة الانطلاق، وأوصلها إلى عشرينيات القرن العشرين بظهور المفاهيم الكونية.
 - ثم مرحلة الصراع من أجل الهيمنة حتى منتصف الستينيات، حيث ظهرت الأمم المتحدة.
 - ثم مرحلة الاتصال وإدماج العالم الثالث، والتعدد الثقافي، وبالتالي تصور أوج «العولمة» في الثمانينيات والتسعينيات^(١).
- وهذا التصور، كما نعتقد، مصطنع وفرضي ولا واقع له، لأن الرأسمالية لم تنطلق بنظرة عالمية مطلقاً، وإنما كان تركيزها على الغرب والدول الغربية بشكل جغرافي لا غير، ولكن الظروف التي حصلت في أواخر القرن العشرين دعت لطرح مفهوم «العولمة» كما يبدو للباحث. فإن تنامي القدرة الغربية، وامتلاكها المعلوماتية الضخمة، وقدرة الإعلام النافذ إلى كل أنحاء العالم من جهة، وكذلك تعاضد القدرة الإسلامية وانتشار النظرة الشمولية الإسلامية، التي شكلت في نظر الغرب خطراً على كل حضارة الغربية من جهة ثانية، وانحياز الاتحاد السوفيتي كقدرة منافسة، كل هذه الأمور فسحت المجال لطرح نظرية «العولمة» على هذا المستوى الواسع.

(١) نقلاً عن سيد ياسين، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٢٨، فبراير، ١٩٩٨م.

القسم الرابع: تعريف العولمة

لا ريب أن تعريف «العولمة» غامض، والتعاريف المقدمة متناقضة ومتنوعة، والحقيقة أن الإنسان يدرك من خلال معرفة نوع التفسيرات والتعاريف، أن «العولمة» هي محاولة نفي الحضارات غير الغربية، وتحميل الرأسمالية، ومحاولة فرض الأمركة والهيمنة على العالم. ونذكر في هذا الصدد ثلاث محاولات:

١- تعريف اللجنة الدولية عام ١٩٩٥م، وهو يفسرها بالتداخل بين أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك عبر رفض الحدود والانتماء الوطني والإجراءات الحكومية.^(١)

٢- بعض التعاريف العربية «للعولمة» بأنها: حقيقة التحول الرأسمالي في ظل هيمنة الدول المركزية وسيادة نظام عالمي غير متكافئ، وهناك تعريفات اقتصادية أو أدبية أو تعاريف باعتبار اللوازم (للجابري) و(التيزيني) وغيرها.^(٢)

٣- تعريف (روزناو) الأمريكي ويطرح تساؤلات: هل تنطلق «العولمة» من التجانس، أو تعميق الفوارق؟ وهل لها مصادر واحدة أو متفرقة؟ وهل لها ثقافة واحدة أو متعددة؟ وبالتالي يعتبر أن هناك ثلاثة عناصر دخيلة في «العولمة»، هي: إزالة الحدود، وإبراز تشابه المجتمعات الكبرى، وفرض طريقة حياتها على الآخرين^(٣)، ومن هنا نستطيع أن نقول: إن «العولمة» في الواقع هي محاولة أمركة العلاقات السياسية والحقوقية والاجتماعية، عالمياً، وفرض ثقافة الهيمنة الغربية على الآخرين.

(١) مجلة المنهج، عدد ٥٠ ربيع ١٩٩٨م.

(٢) مجلة الواحة، عدد ١٦، ص ١٥٣.

(٣) جيمس روزناو، ديناميكية المعرفة.

وقد استفاد الغرب من قدرته التكنولوجية والعلمية والثقافية والعسكرية لطرح هذه الفكرة، كما قام بعض الفلاسفة والكتاب بالتمهيد النظري لها، وكلنا يعرف نظرية (هانتينجتون) التي تركز على الحضارة الغربية وتعتبرها تتميز بالتسامح والإنسانية والتعددية، في حين تصف الحضارات غير الغربية بالاستبداد والانغلاق على الماضي، والفشل في حل المشكلات الإنسانية، كالفقر والبطالة ومستوى المعيشة، وكثرة الإنجاب والديكتاتورية. وهي تقترح على الغرب أن لا يتعاون مع غيره، ولا يصدر التكنولوجيا، ويوحد نفسه اقتصادياً وسياسياً وإدارياً، وترى أن الحضارة الغربية تعتمد على الإرث اليوناني والمسيحية الغربية والعلمانية، وسيادة القانون والتعددية الاجتماعية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وهي أمور تميزت بها الحضارة الغربية ولا تتحقق في حضارات أخرى.

ويأتي (فوكوياما) ليجعل النظام الرأسمالي غاية التاريخ، ويرى أن المجتمعات كلها يجب أن تتجه نحو الرأسمالية، ويجب توفير الشروط السياسية والاجتماعية، وأهمها تطوير البنية الاجتماعية نحو المساواة واللاطبعية واللاطائفية، وإيجاد تفسيرات دينية مرتبطة بهذا التطور، وكذلك قيام المجتمع النامي لإيجاد المؤسسات الوسيطة بين الأفراد والدولة، كما يجب عدم المبالغة بالتمييز القومي مما يدعو للعزلة الحضارية، ويدعو إلى تفسيرات مستنيرة للنصوص الدينية، وينتقد كل الحركات المتطرفة، ويدعو لتوجه الصفوة لدعم القيم الديمقراطية والحريات؛ فهو إذن يجعل المجتمع الرأسمالي الغاية التي يجب أن تسير إليها كل الحضارات^(١).

(١) مجد الدين خمّش، العربي، العدد ٥١٢، ص ٣٠.

كذلك نجد (بيدهام برايان) المفكر الإنكليزي في سلسلة المقالات التي نشرها في مجلة الإيكونومست خلال عام ١٩٩٤م يؤكد أن هناك تشابهاً بين الوضع الإسلامي في القرن الخامس عشر الهجري ووضع أوروبا في القرن الخامس عشر الميلادي. ويرى أن كلا الوضعين متشابهان في توفر الأرضية المناسبة للإصلاحات، وفي نوع المؤسسات الدينية لدى المسلمين ومؤسسات الكنيسة في القرن ١٥م، وفي المستوى البائس لديهم، وفي الشوق لتحسين الأوضاع، ويرى أن هناك عاملاً خارجياً يحرك هذه الحالة ويدعمها، ففي الوقت الذي شكل فيه (المسلمون) العامل الخارجي لتطوير أوروبا في حينها، يشكل الغرب اليوم عامل دفع للعالم الإسلامي نحو التطور والتقدم، ويرى أن التحرك يبدأ من الإسلاميين المتحررين الذين يؤمنون بالديمقراطية، ولا بد من التحرك بقوة لدعم هؤلاء.

وفي ختام مقالاته يوجه إلى العالم الإسلامي توصيات ثلاث لكي يتأهل للتعامل مع الغرب والدخول في ركب الحضارة الإنسانية السائدة هي:

١- الانسجام مع الاقتصاد الحديث.

٢- القبول بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة.

٣- العمل على تمثل القواعد الديمقراطية وتطبيقها في نظم الحكم.^(١)

هذا وقد شملت عملية التمهيد لنظرية «العولمة» المجالات المعلوماتية كما في مجال «الإنترنت» والفضائيات، كما شملت عملية السيطرة على المنظمات الدولية، فإن استجابات لهذا الهدف وإلا تم تجاوزها وراح التخطيط لفرض سياسة القطب الواحد على العالم.

(١) راجع مجلة المنهاج، عدد ٢٢، السنة السابعة، ص ٢٤٨، مقال للمؤلف حول هذا الموضوع.

القسم الخامس: الآثار السلبية للعولمة

لقد توضحت للعالم جميعاً الآثار السلبية التي تركتها هذه الفكرة المخربة، ولذلك وصفت «العولمة» بكثير من الأوصاف، منها: «العولمة» المتوحشة، أو «العولمة» المجنونة، أو «العولمة» الفخ، أو وصفت بأنها إما أن تأكل أو تؤكل.. وقد ذكرت الدراسات المتنوعة هذه الآثار السلبية، التي نشير إلى بعضها:

١- سيطرة القوى الكبرى على حركة الاقتصاد العالمي والمصادر الإنتاجية والتبادل المالي والتجارة، حتى قيل إن هناك ٥٠٠ شركة تسيطر على ٧٠% من حجم التجارة العالمية، وأن هناك ٢٠% فقط يعيشون في اكتفاء ذاتي في حين يقبع ٨٠% في عالم التبرعات، وأن ما تكسبه الولايات المتحدة من حركة التجارة لا يقل في المتوسط عن ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى عام ٢٠٠٥م، بينما تقدر خسائر الدول الإفريقية بحوالي ٢٠٩ مليار سنوياً.^(١)

٢- سيطرة أمريكا على وسائط نقل المعرفة.

٣- كسر هيبة الدول الصغيرة وقدرتها على النمو.

٤- التدخل في التقنين الداخلي لباقي الشعوب، كما رأينا في مؤتمرات الأسرة وغيرها.

٥- الغزو الثقافي لكل المناطق، ومحاولة استئصال الثقافات الأخرى. فهي تدعو إلى تطبيقات عصر ما بعد الحداثة وإلغاء دور الدين، وقد نادى الفيلسوف جاك دريدا إلى حل المؤسسات الدينية والتعليمية.^(٢)

(١) المنياوي، نقلاً عن تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية (المصري)، والذي عرض في ٢٠٠٢/٣/١٧م.

(٢) عبد العزيز حمودة، الثقافة، اختيار للثقافة القومية، الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٥م، ص ١٣.

٦- التقليل من شأن المحافل الدولية، واستغلالها لصالح هيمنة القوى الكبرى، كاستغلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات لتنفيذ السياسات المصلحية، وقد رأينا قبل أيام أن رئيس دولة غربية يعلن أن الناتو والقوى الغربية وجهوا أكبر ضربة للنظام العالمي لاستغلالهم المحافل الدولية.^(١)

٧- تلويث البيئة نتيجة الجشع الذي ابتليت به القوى الكبرى.

٨- وهناك عمل رهيب على تغيير الخارطة السياسية في بعض المناطق (من قبيل منطقة الخليج ومنطقة شمال إفريقيا، وروسيا، وتايوان) وربما لإيجاد سايكس بيكو جديدة.

وهناك آثار سلبية كثيرة أخرى «للعولمة» نعرض عنها فعلاً.

القسم السادس

موقف الأمة والخطوات العملية التي يجب أن تتخذها تجاه العولمة

وقبل بيان هذه الخطوات نؤكد بأن الرفض الانفعالي لن يؤدي إلى نتيجة، وإنما يجب التأمل واتخاذ الخطوات العملية المدروسة للوقوف بوجه هذا الغزو العالمي الكبير، فيجب علينا في هذا المجال:

أن نقوم بوضع استراتيجية عملية وواضحة وشاملة، يتعاون الجميع على وضعها أولاً، وعلى تنفيذها ثانياً، كما يجب علينا أن نقوم بفضح النظريات التي مهدت لمثل هذه النظرة التخريبية.

(١) وتتابع الأدلة يوماً بعد يوم على هذا الاستغلال، فإذا لم تحقق لهم مصالحهم تركوها، وهذا ما شاهدناه من موقف أمريكا من معاهدة (كيوتو) التي تمنع تلويث البيئة، لأنهم اكتشفوا أنها تقلل من إنتاجهم من الفحم الحجري، والنفط الثقيل، والطاقة النووية وذلك بعد أن كانت قد وقعت عليها؛ ومن المحكمة الجنائية الدولية أخيراً، بعد أن ساهمت هي في إنشائها، ولكنها عملت على إعفاء جنودها من إجراءات المحاكمة.

وبالنسبة للاستراتيجية نطرح بعض الخطوات التي نراها مهمة في هذا المجال:

أولاً: عالمياً:

- ١- يجب علينا أن نعري الجانب الأيديولوجي «للعولمة»، والمقصود الحقيقي من مقولات هذا الجانب (القرية الصغيرة، حرية السوق، حرية التدخل وفتح الحدود، وأمثال ذلك).
- ٢- يجب علينا حذف هيمنة السوق على الجانب السياسي.
- ٣- يجب تعميق قيم الإنسان الفطرية مع عرض نظرية الفطرة الإسلامية.
- ٤- يجب توسيع لغة الحوار بين الأديان.
- ٥- يجب التأكيد على الهويات الإقليمية، وهويات الشعوب، وتوعية الشعوب للاحتفاظ بهويتها وثقافتها.
- ٦- يجب الارتقاء بالقدرة العلمية والتنمية للشعوب.
- ٧- يجب العمل على إعطاء الحريات والحقوق الأصيلة للشعوب.
- ٨- يجب تقوية المؤسسات الدولية وتعميق استقلالها.
- ٩- يجب تعميق الثروة الثقافية المتنوعة.

ثانياً: إسلامياً:

- وفي الإطار الإسلامي، يجب علينا بالإضافة لما سبق:
- ١- أن نعمق الحوار بين المذاهب، اتجهاً لتكوين الوحدة في الموقف الإسلامي.
 - ٢- العمل على تقوية المؤسسات الإسلامية، وتفعيلها في الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي.
 - ٣- أن نظور دراساتنا الإقليمية والعالمية، ونحقق الانفتاح على التاريخ.

٤- علينا أن نقوي كل عوامل الصمود والتعاون والوحدة، كمسألة اللغة العربية وتعميقها.

٥- علينا أن نجتمع بين الأصالة والمعاصرة في الدراسات الدينية، ونروج للاجتهاد الجماعي، وغير ذلك مما يؤدي للوقوف أمام هذا الهجوم العالمي الكبير.

٦- علينا أن ندعم قضية الصحوة الإسلامية.

وأخيراً، فإن علينا أن لا ننسى أن «عولمة» كبرى موازية قد امتدت إيجابياً، وهي الاتجاه العالمي لنمو المعنويات وروح التدين لدى الشعوب، والتفاهم بين القادة الدينيين، وخصوصاً في العالم الإسلامي، حيث الفهم الشمولي للإسلام فهماً يجعله أمل هذه الأمة في احتلال موقعها الحضاري المطلوب.

وإننا نعتقد أن مظاهر هذا الاتجاه العالمي تتجذر يوماً بعد يوم، حيث نشهد مثلاً:

أ- اتجاه الجماهير في العالم الإسلامي نحو الدين بشغف، ومطالبة العلماء بالتدخل المباشر في الحياة العامة وإبداء الرأي في القضايا الملحة.

ب- تحكيم دور الكنيسة السياسي والاجتماعي في العالم المسيحي، وخصوصاً في الدول التي تشكلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحرير قوة البوذية المعنوية في صياغة القرارات الاجتماعية في جنوب آسيا.

د- ازدياد الإقبال على النظريات والمؤلفات الدينية.

هـ- اتجاه الأمم المتحدة الأخير نحو القادة الدينيين، كما في مؤتمر نيويورك وبانكوك.

و- اتساع نطاق الحوار الديني بين الأديان المختلفة مما يستوجب أن يقوم رجال هذه الأديان بواجبهم في دعم المسيرة المعنوية الصاعدة.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

العولمة وبناء المشترك الإنساني

الأستاذ أحمد بوعود^(*)

إن الدولة المتحكمة بالسوق قادرة على بسط ثقافتها للجميع، وأن فتح الأسواق الداخلية أمام التجارة يعني انفتاح المجتمع أمام ثقافات واردة مع المنتجات الاقتصادية، ولا يخفى ما لهذا من آثار تتطلب التفكير بكيفية التعامل معها.

من نعم الله الكثيرة على البشر نعمة العقل والفكر، وإن ما نشاهده اليوم من تقدم بشري في مختلف المجالات ما هو إلا نتيجة إعمال العقل والفكر. لكن من حماقة والجهل وصف كل ما اخترعه العقل البشري ووصل إليه الفكر الإنساني بالنافع، فهناك كثير من مخترعات العقل البشري عادت على البشرية بالسلب والضرر الفادح، بل إن منها ما يقضي على كيانها ووجودها.

واليوم، كثر الحديث عن واحد من هذه المخترعات، عن السليبيات والمخاوف والمخاطر التي يتعرض لها الإنسان... إنها «العولمة»، هذه التي كثر حولها القيل

(*) باحث أكاديمي.. (المغرب).

والقال، بين مؤيد ومعارض، وبين متخوف ومتحمس. ولعل وقعها النفسي على الأفراد له دوره الكبير في بلورة المواقف والعواطف ومناهج التعامل، حتى أن هناك من يرفض مجرد التلفظ بها، ويرى أنها رجس من عمل الشيطان.

وإذا كان العقل البشري أنتج «العولمة» بدافع اقتصادي مادي، فإننا لا يمكن بحال إنكار آثارها في مجالات عديدة من حياة الأفراد والأمم، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي، أو الثقافي، وغير ذلك...

فهل يمكن الوقوف عند التنديد بهذا الجديد، الرهيب المرعب؟

إن الجواب بالإيجاب عن هذا السؤال/المشكل إنما هو، في نظري، سلبية حضارية، لا سيما إن تعلق الأمر بالمسلمين الذي يملكون مقومات النهوض الحضاري أكثر من أي أمة أخرى.

ذلك أن كثيراً من توجيهات القرآن الكريم ووصايا النبي ﷺ يحتم على المسلمين النظر الدقيق، وتحديد وظيفتهم الأساس في الحياة، باعتبارهم حملة رسالة عالمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وقال جل من قائل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبا: ٢٨).

ونشير هنا إلى أن الأمة الإسلامية، اليوم، أمام تحد كبير جداً يمثل أصعب امتحان لها، في هذه الحقبة.

فكيف يستطيع المسلمون أن يتجاوزوا التحديات، ويجعلوا من «العولمة» سلاحاً يخدم الإسلام ومصالح المسلمين؟

العولمة: الدلالة والتجليات

١- ما العولمة؟

من البعث البحث في المعاجم العربية، قديمها وحديثها، عن معنى العولمة، لأن المصطلح ولد في الغرب وترجم إلى العربية تحت هذا الاسم. بل إن المعاجم الغربية نفسها لا تحدثنا عن إضافات معرفية، أو أبعاد لهذا المصطلح، بغير ما يوحى إليه معناها اللغوي.

«فالعولمة»، أو «Globalization» كما في الإنجليزية، أو «Mondialisation» كما في الفرنسية، ومنهم من يستعمل «Universalisation» والتي يرادفها «الكونية»، إنما تعني إعطاء الشيء صفة العالمية، أو تداول الأمر عالمياً.

لكن لا يمكننا اعتقاد البراءة في مثل هذا التعريفات؛ لأنها تحمل دمج العالم، وفتح الحدود على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... وفي هذا خطر على الهويات الخاصة للمجتمعات، سيما تلك التي تتميز بمميزات حضارية خاصة. «فالعولمة» إنما تقصد إلى تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الحضارة الأمريكية. ولم تظهر «العولمة» فجأة، وإنما هناك محددات ومظاهر جعلت منها معلمة رئيسة من معالم العالم المعاصر، من ذلك:

- انحياز المعسكر الشيوعي، وسيادة نظام عالمي جديد يسعى نموذج، لفرض سيطرته على العالم كله. إنه النظام الرأسمالي الأمريكي، الذي يريد أن يتحكم في التجارة العالمية والمبادلات المختلفة.

- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، والتي أخذت في الظهور بعد فترة ١٩٦٠م، وهي الأداة الرئيسة «للعولمة».. وتتم بكل ما يحتاجه الإنسان، قلّ شأنه أو كثر،

همها الأول والأخير هو الربح.. وما عبّد الطريق أمامها، لتصبح قوة كبرى ذات تأثير في الاقتصاد العالمي، سوى قوانين حرية التجارة العالمية، التي تمكنت من تحريك أموالها في العالم بغير قيود، لتشيع بذلك ثقافة استهلاكية لدى المجتمعات والأفراد.

- مطالبة أمريكا دول العالم بتوقيع اتفاقية التجارة العالمية، قصد سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق.

- التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يرجع أصله إلى الثورة الصناعية، التي عرفها العالم الغربي، وكانت سبباً في ازدهار حضارته. إلا أن اليوم، وبفضل تلاحق التجربة والمعرفة والإنتاج لدى الغرب، أصبح التقدم التقني نقطة صغيرة تجمع حولها العالم كله. ويتضح هذا بشكل جلي في التطور الهائل الذي حصل في وسائل الإعلام، من فضائيات و«إنترنت»، التي اخترقت حدود الدول، وسهلت التواصل والاتصال بسرعة مذهلة، حتى صار ينطبق فعلاً على هذا الكون مقولة «العالم قرية صغيرة».

٢- التجليات والآثار:

إن الأسباب التي ذكرناها «للعولمة» لن يكون لها بالطبع أثر على الحياة الإنسانية بمختلف جوانبها ومجالاتها، أفراداً وجماعات. وهذه الآثار هي التي تجعل الإنسان والمجتمعات في حالة رعب دائم منها. كيف لا وهي تمحى على الإنسان في عقر داره لتسلبه أعز ما يملك، هويته وشخصيته وقيمه، بل وحياته؟

أ- في المجال الاقتصادي:

رأينا قبل قليل كيف كانت المظاهر الاقتصادية محدّدت رئيسة «للعولمة». من هنا، لا غرابة أن تعني «العولمة» في مجال الاقتصاد: البحث عن أسواق جديدة لترويج بضائع وسلع الدولة العظمى المهيمنة. كما أن «عولمة» الاقتصاد تعني، وبلغة بسيطة: إشاعة ثقافة الاستهلاك لدى الأفراد. ويعتبر الأطفال والنساء في مقدمة الضحايا.

ويستطيع الإنسان العادي أن يلاحظ هذا التدفق الهائل والمذهل للمنتجات الغربية على جميع بلادنا العربية. وهذا كله يخدم مصالح «الاستكبار» العالمي من جهة، ويقوض الاقتصاد الوطني القومي من جهة أخرى. ولا يخفى ما لجانب «عولمة» الاقتصاد من أثر لتدخل الدولة المهيمنة وصاحبة رؤوس الأموال في سياسات وتوجهات الدول الفقيرة بما تمدها به من قروض، أو ما تقيمه بها من منشآت اقتصادية تدعي بها رواجاً اقتصادياً ومالياً للبلاد.

ب- في المجال السياسي:

بعد نظام القطبين ومرحلة ما يسمى بالحرب الباردة، والتي كانت تعرف توازناً بين الدولتين العظميين آنذاك (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) جاءت «البروسترويك» على يد ميخائيل جورباتشوف لتحدث ثقباً في جدار النظام الشيوعي، مؤذنة بانحيار الاتحاد السوفياتي.

ج- في المجال الثقافي:

إن الدولة المتحكمة في السوق والسياسة العالميين قادرة على بسط لغتها للجميع. فغير هذه اللغة تنقل عاداتها وتقاليدها ونمط عيشها للعالم، فتضر بذلك ثقافة المجتمعات. وقد أشرنا إلى أن المقصد الأساس من «عولمة» الاقتصاد إشاعة ثقافة الاستهلاك وثقافة المادة لتغلب على مقومات الثقافة الخاصة للمجتمعات. وإن فتح الأسواق الداخلية للمجتمعات أمام التجارة والأسواق العالمية يعني انفتاح المجتمع أمام ثقافات واردة عليه مع هذه المنتجات الاقتصادية، ولا يخفى ما لهذا من آثار سيئة وخطيرة على هذه المجتمعات.

د- في المجال الاجتماعي:

إن الفكر الغربي الوضعي يركز إلى الطرح الدارويني، الذي يرى أن الإنسان حيوان متطور لم يخلق من عدم . وبهذا صادم الفطرة التي فطر الله الناس عليها. وهو اليوم في أطوار أفوله.

فلا غرابة أن نجد صنوفاً من الإباحية تنتقل إلى البلاد الإسلامية تطالب بالتمكين، كالزواج من مثلي الجنس. كما لا نستغرب أيضاً إذا رأينا العالم ينقسم إلى فئة منتجة وفئة مستهلكة منتظرة. فالأولى هي التي تستقطب اليد العاملة والأدمغة مغرية بالربح والأجر الكبير والمجال المفتوح. والثانية هي التي تنتظر من ينادي عليها أو تحزم حقائبها متجهة نحو الشمال والغرب طلباً للأفضل، أو من يدخل عليها حتى ينقذها مما فيه.

وقد أحسن الدكتور عباس الجراري وصف حقيقة «العولمة»، فقال: «نظام يسعى إلى فرض خططه المالية والاقتصادية التسويقية، ومن خلال ذلك فرض أفكاره ومناهجه، ثم بعد هذا فرض قيمه وأنماط سلوكه، ليصل في النهاية إلى فرض هيمنته وسيادته، وهو بهذا يمثل أعلى درجات الاستعمار ومراحلته».^(١)

هـ- في المجال الإعلامي:

إن الثورة التكنولوجية والإعلامية، كما سبق، محدد رئيس «للعولمة». وآثارها خطيرة جداً على حياة الأفراد والجماعات. فقد سهلت هذه الثورة عملية اختراق وغزو العقول من خلال وسائل الإعلام المتعددة، خاصة الفضائيات التي أصبحت مسلطة من غير حسيب أو رقيب، لا أحد يملك لها دفعاً، تغزوه في عقر داره، حتى إنه ليتمكنها توحيد العالم عبر برامجها، وتخضع الجميع لثقافتها.

أما «الإنترنت» فأمره أعجب وأغرب، وبالإلحاح أفنك. فهو يقدم كل شيء

(١) عباس الجراري، هويتنا والعولمة (الرباط: منشورات النادي الجراري (١٨)) ص ٤٩.

للمتجول المبحر، ولا ييخل عنه بشيء. ولا يمكن إنكار ما في هذا من أخطار تفوق أخطار الوسائل الأخرى.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن المجلس القومي للثقافة والإعلام في مصر كشف أن الكيان الصهيوني يضم ٣٠ ألف موقع على شبكة «الإنترنت» الدولية مقابل ١٣ ألف موقع فقط للدول العربية والإسلامية^(١)! وهذا كاف للاستلاب والتدمير.

هذه الوسائل، بما تقدمه، كثيراً ما تعمل على هدم الأخلاق وإشاعة الإباحية وتفكيك الأسر.. ونجد الأطفال مرتعاً خصباً لهذه الوسائل، نظراً لصغر سنهم الذي لا يمكنهم من التمييز والإدراك، ولغياب الحصانة، فيقبلون على كل شيء، ولا يرفضون شيئاً. ولنتذكر ما يشه بعض القصص من سموم وعنف لدى الأطفال، وتحريق لفطرتهم. ويحضرني هنا أنموذج «البوكيمون» الذي تركز قصته على النظرية التطورية، والعنف الذي يدور في القصة، لتغرس لدى الأطفال أن البقاء للأقوى. وأنموذج آخر للدمية «باربي» التي أعدمت مؤخراً بالولايات المتحدة الأمريكية بطلب من آباء الأطفال بسبب ما تنشره من رذائل بين أطفالهم!

ووسائل الإعلام دائماً تصور الغرب، وأمريكا بخاصة، موطن الأحلام. فهو مجتمع غني، قوي، به عيش رغيد، ليس له مشاكل، يتوفر على المقومات القوية للمجتمعات الراقية. وكل هذا يجعل المتلقي مرتبطاً دائماً بهذا الغرب، محباً لقيمه وحضارته، كارهاً لانتمائه وحضارته، غير عابئ بقيمه.

وخلاصة القول: إن «العولمة» غربية المولد، أمريكية بالتحديد، أنشأتها عوامل اقتصادية بالأساس، لكن لها أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية وإعلامية. وأخطارها بادية على هذه المستويات. ويبقى على المسلم اليوم تحديد موقعه من هذا الخضم، ووضع رؤية وتصور واضحين للدور الحضاري المطلوب.

(١) مجلة منار الإسلام، عدد ١٣٧، محرم ١٤٢٤هـ.

العولمة وبناء المشترك الإنساني

إن «العولمة» اليوم تفرض على المسلمين أن يهبوا ليشاركوا (الأخر) في وضع ملامح عالم الغد. وفي مرجعية المسلمين ما يدفعهم لذلك ويحرضهم عليه. وإن انزواء المسلمين عن هذه المشاركة واختيار موقع المتفرج إنما يمثل مصادمة للأمانة التي ندبوا إلى حملها للعالمين، ومعارضة واضحة لمقاصد الشريعة الإسلامية.

وإن غاية المسلمين من مشاركة الحضارات الأخرى في بناء المشترك الإنساني تنفيذ أوامر الإسلام الكبرى التي لا يمكن لأي ديانة أو مذهب رفضها، وذلك لاتفاقها مع الفطرة الإنسانية. وهي مقاصد كبرى دعت إليها شريعة الإسلام. وتبقى الغاية الكبرى تعايش الإنسانية كلها في دولة كونية تقوم على الشعور بالمسؤولية في إحقاق الحق وضمان حرية الإنسان وكرامته.

وفي نظري، لا يمكن بناء مشترك إنساني إلا إذا تحققت المقاصد الآتية:

١ - التعارف والتعاون والتكامل:

نجد أصلاً لهذا في قول الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣).

يعلق ابن عاشور على هذه الآية قائلاً: «والمقصود: أنكم حرفتم الفطرة وقلبتكم الوضع فجعلتم اختلاف الشعوب والقبايل سبب تناكر وتطاحن وعدوان»^(١). والتعارف مع المخالفين لدين الإسلام والتعاون معهم هو ما لم يمنع القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُواكُمْ فِي

(١) ابن عاشور، التحرير والتوير (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع) ١٢/٢٦٠.

الَّذِينَ وَلَّمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾
(المتحنة: ٨).

كما أن هذا التعارف والتعاون يمهد له قوله الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٨).

ونموذج التعاون والتكامل هو الكلمة السواء التي ينبغي أن يجتمع حولها المسلمون مع أهل الكتاب كما يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤).

و«سواء» اسم مصدر من الاستواء، وهو العدل أو القصد. قال ابن عطية: «ما يستوي فيه جميع الناس»^(١).

ومن مقتضيات هذا التعارف والتعاون والتكامل: حسن الخطاب، كما تحدثنا عنه الآية الكريمة: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل: ١٢٥).

هذه الآية جمعت أصول الاستدلال العقلي الحق، وهي: البرهان، والخطابة، والجدل، المعبر عنها في علم المنطق بالصناعات^(٢).

ونجد نموذجاً في خطاب الله عز وجل إلى موسى وهارون عليهما السلام: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَئِنَّا لَأَعْلَمُ بِتَذَكُّرِكَ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٣-٤٤) والقول اللين لا يعني الضعف والذلة، أو قول ما ليس بحق.

(١) المرجع السابق، ٢٦٩/٣.

(٢) المرجع السابق، ٣٣١/٧.

ويقول الدكتور جمال الدين عطية: «ولأنها سنة إلهية تدرکها العقول والفطرة السليمة، فقد اكتفى القرآن بإيراد المقصد تاركاً لتفاصيل التنفيذ المرونة اللازمة لتغطية الواقع الدولي المترامي الأطراف، الممتد عبر الزمان، ولكنه أكد على ضابط مهم في جانب المؤمنين ليكونوا نماذج للتجرد الإنساني الرفيع: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائد: ٨)، كأنه يشير إلى وجود التعاملات بين المعتدين ولذلك يأمر بالعدل بينهم^(١). لكن التعاون المطلوب هو الذي لا يعارض أصلاً من أصول الدين، وإلا كان محرماً.

٢- تحقيق سلام عالمي قوامه العدل:

بدءاً من الأسرة، الخلية الأولى للمجتمع، إلى العشيرة، إلى القبيلة، إلى الدولة، إلى العالم، وابن آدم لا همَّ له سوى إقامة العدل في محيطه وإشاعة السلام. وهذا ما ترجمه تلك العقود والمعاهدات في قرون ما قبل الإسلام وبعده. هذه المعاهدات مكنت من تعايش كوني وتبادل اجتماعي وثقافي وحوار على جميع المستويات. وكثيرة هي الآيات التي تأمر المسلم بالعدل مع أخيه المسلم أو أخيه الإنسان. منها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (النساء: ١٣٥).

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ والعدل من أهم وظائف النبوة التي يمثلها قول الله عز وجل: ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ (الشورى: ١٥)،

(١) نحو تفعيل مقاصد الشريعة، جمال الدين عطية، ط ١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١م) ص ١٦٦.

فهذه الآية تمثل أساس بعثة النبي ﷺ وهو إقامة العدل بين الناس في شتى المجالات، لما كانوا يعيشونه من ظلم وفساد. وجميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية إنما جاءت لأجل تحقيق العدل.

والإسلام شريعة العدل كما يبين ابن القيم رحمه الله: «الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد. وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه...»^(١).
ويدعو الإسلام لسلم تنخرط فيه الإنسانية كلها، من غير تمييز أو تفريق، كما في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٦١).

ويرى الدكتور جمال الدين عطية أن من وسائل حفظ السلام: «إيجاد تنظيم دولي يحقق الأمن الجماعي، وتنظيم التعاون في المجالات المختلفة، وترتيب المعاهدات بين الدول والإشراف على تنفيذها»^(٢).

٣- حماية حقوق الإنسان:

تحرير الإنسان من عبودية العباد، ورفع الظلم عنه، غاية أسمى جاءت من أجلها رسالة الإسلام. وهذا ما ينبغي التبشير به للعالمين، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَهْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠).

هذه الآية جمعت منناً، هي: التكريم، وتسخير المراكب في البر، وتسخير المراكب في البحر، والرزق من الطيبات، والتفضيل على كثير من المخلوقات.

(١) إعلام الموقعين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م) ٣/٣.

(٢) جمال الدين عطية، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، ص ١٦٩.

ويروي الإمام البخاري، رحمه الله، أن النبي ﷺ قام لجنائزة، فْقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جِنَازَةُ يَهُودِيٍّ فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟».

«ويعتبر الإسلام كل واحد من أفراد البشر مكلفاً. أي مطلوباً منه أن يقوم بواجباته الكاملة نحو ربه، ونحو نفسه، ونحو المجتمع الذي هو منه، والإنسانية التي ينتسب إليها. والتكليف في العرف الإسلامي يقوم مقام المواطنة في العرف الديمقراطي الحديث».^(١)

ويمكن أن نعدد بعضاً من هذه الحقوق كالتالي:

- حق الحياة: وهو أول حق ينبغي أن يضمن للإنسان حتى يستطيع القيام بما كلف به.. وقصد الإسلام من الحياة الخاصة هو قصده للسلام العام الذي يحفظ وجود المجتمعات والأفراد. وهذا يقتضي:

- منع أيّ كان من الاعتداء على حياة (الآخر).

- منع الانتقام والأخذ بالثأر كما كان على عهد الجاهلية، واتباع العدل في مثل هذه الحالات.

- منع الانتحار بتجنب الإنسان أسبابه.

- إشاعة السلم العام.

- محاربة الأمراض الفتاكة.

حق الكرامة: وهو حق لكل إنسان، برأ كان أم فاجراً، كما مر معنا في آية التكريم والتسخير.

(١) علّال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، طه (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩م) ص ٢٢٥.

وقد مر أيضاً قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنْتِثَرُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٨)، وفيها منع للمسلم من الانتقاص من قدر ما يقدره (الآخر) أو يعتز به. وإن كان، فإنه يعود بمس الكرامة الإنسانية من جهتين.

هذا، وحفظ الكرامة الإنسانية من الضرب والقتل والتمثيل أولى.

- حق الحرية: والحرية خلق ذاتي وشخصي، تتجلى آثاره في أعمال الإنسان الصادرة عن شعوره بالتكليف.

وأول حرية هي حرية الإيمان، كما يحدثنا عنها القرآن الكريم: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩).

لكن هذه الحرية مضمونة ما لم تتجاوز الحدود، وإلا صارت اعتداءً على حق (الغير).

هذا، فضلاً عن حرية العمل، وحرية البحث العلمي، والحرية الفردية، والحرية الوطنية، والحرية السياسية...

ويعتبر «الدفاع المخلص عن حقوق الإنسان شغلة خلقية رفيعة يبذل فيها الفاضلون من غير ديننا الجهود المحمودة. هذا أمر واقع لا ينال منه تنكر الساسة المحترفين ولا ينبغي أن نتردد في التعاون المخلص مع نداء الضمير الإنساني الرائع الذي يدفع الجمعيات غير الحكومية عند نظرائنا في الخلق للتضحيات المشكورة، ما لم يتعارض ذلك النشاط الإنساني مع أصل من أصول ديننا»^(١).

(١) عبد السلام ياسين، العدل.. الإسلاميون والحكم، ط ١ (مطبوعات الصفاء، ٢٠٠٠م) ص ٣٢٢.

هذه النقطة المتعلقة ببناء المشترك الإنساني في زمن «العولمة» هي نفسها من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. ذلك أن المقصد العام للشريعة الإسلامية، كما يقول علال الفاسي، رحمه الله، هو «عمارة الأرض، وحفظ التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها وقيامهم بما كلفوا به، من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل وفي العمل، وإصلاح في الأرض، واستنباط لخيراتهما، وتدبير لمنافع الجميع».^(١)

فعمارة الأرض ليست مسؤولية المسلمين وحدهم، بل لا بد لهم من إشراك الجميع، من أصحاب الديانات الأخرى، في حدود من الاحترام والثقة المتبادلة. وكذلك حفظ نظام التعايش في هذه الأرض. بل على المسلمين أن يكونوا سابقين إلى حفظ هذا النظام، والمساهمة في وضع معالمة وأسسها، باعتبارهم حملة رسالة هي خاتمة الرسالات، وبناء حضارة كانت رائدة للحضارات الأخرى، خصوصاً المعاصرة.

واستمرار صلاح الأرض لا يكون، كما يوضح علال الفاسي، إلا بصلاح المستخلفين، مسلمين أو غيرهم. وهنا لا أدع الفرصة تمر دون تأكيد ضرورة إلغاء ذاك التقسيم السائد لدى كثير من المسلمين، بما فيهم بعض العلماء والفقهاء، لغير المسلمين، الذي يعتبر دارهم دار حرب!

لكن مادام المسلمون هم المؤمنون برسالة محمد ﷺ، وبشريعة ربه عز وجل، فإنه معنيون بالصلاح أكثر من غيرهم. وتقع عليهم مسؤولية تبليغ ما عندهم من خير

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ص ٤٢.

الإسلام والاستقامة. هذه الاستقامة والصلاح إنما تجليهما في العقل والحكمة في المعاملات، وفي العمل المنتج الثمر الذي يجمع ولا يفرق، لا العنف الذي يهدم كل شيء، ولا الباطل الذي لا يتم فوقه بناء.

وأما الإصلاح في الأرض واستنباط خيراتها فإنه مقصد للمحافظة على الإنتاج الأرضي، وإبقاء ميزة التكرم، التي كرم الله بها بني آدم على حدٍ سواء. ومن هذا أيضاً توزيع ثرواتها بعدل وإنصاف، وإسعاف المحتاجين. وهنا تبدو مسؤولية الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة التي لا تنتج ما يكفي حاجياتها.

أما تدبير منافع الجميع فإنه يعني الوقوف مع المحتاجين والمتضررين، وكذا كل من تصبهم آفة من الآفات، من أي نوع كان... وتبقى النقطة الجامعة هي الوقوف على تحقيق مصالح الكون والمتعاشين فيه، وتجنبيهم كل ما من شأنه أن يضر بمصالحهم جميعاً.

وأشير إلى أن هذه النقطة لن توثي أكلها وتكون لها الثمار الطيبة إلا إذا تحققت في الدول الإسلامية شروط أربعة، قد تكون «العولمة» دافعاً إليها وإلى تحقيقها:

- إشاعة الديمقراطية، بما يصاحب ذلك من محو الاستبداد وإقامة العدل.
- النهوض بحقوق الإنسان.
- إصلاح التعليم.
- استثمار طاقات وإمكانات الأمة بدل أن يستثمرها (الآخر)، فكم من طاقات لا يستفيد منها إلا (الآخر)، وكم من إمكانات ومقدرات لا يستغلها إلا (الآخر).

كيفية التعامل من خلال القيم الإسلامية

سبقت الإشارة إلى أن «العولمة» غريبة المنبت، فهي نتاج فكر (الآخر) مما يفرض على المسلمين أن يجتهدوا ما وسعهم الجهد لكي يحققوا وقاية ثقافية لمجتمعهم. «فالعولمة» تحمل في طياتها، إن أحسن استثمارها، ما يمكن أن يعود على المسلمين بالخير الوفير، وإلا غلبت الجوانب السلبية والسيئة، فيجد المسلمون أنفسهم أمام أخطار لا حد لها.

وتتسم مواقف الناس اليوم من «العولمة» بالتطرف، ولا تعرف اعتدالاً. فمنهم متطرف في رفضه حتى يصل به ذلك إلى العنف والانغلاق والانزواء. ومنهم متطرف في قبوله فهو منغمس في الاستلاب والخضوع والانقياد. وهكذا يبقى البحث عن الموقف السديد الذي لا يعرف تفريطاً أو إفراطاً ديدن الفكر الإسلامي المعاصر، استمداداً من أصوله وتلمذاً على سنة نبيه ﷺ.

وأقترح هنا مجموعة من النقاط التي تساعد على ذلك، بدءاً من الشروط الذاتية وصولاً إلى بعض المحاذير، التي قد تعصف بكل شيء.. وهذا النقط تعتبر ضرورية للمسلمين، من أجل تدافع حضاري وبناء مشترك إنساني.

١- الشروط الذاتية:

يحتاج المسلمون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تربية تعيد الأخلاق والآداب النبوية، التي توشك أن تمحى وتحل محلها أخلاق الجاهلية وقيمتها.. إنهم يحتاجون لترك البحث في الفلسفات المادية عن الأخلاق، والتنقيب عن تربية تكون حلاً لما يعيشه مجتمعهم من مشكلات؛ ففاقد الشيء لا يعطيه.

ولو عدنا إلى أصولنا لوجدنا ما يكفينا عن اللجوء إلى أي جهة، بل إن العالم كله يحتاج إلى ما عندنا من قيم وتربية. وهذه أمانة في أعناقنا! وحتى يتحقق هذا لا بد لنا من مجموعة من الشروط:

أ- الإيمان:

يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَذَرِي مِنَ السَّائِلِ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».^(١)

هذا الحديث يبين للمسلمين دينهم ومراتب إسلامهم. فمن إسلام يشترك فيه جميع الناس وتظهر أماراته في أعمال جوارحهم، وهذه مرتبة أولى، إلى

(١) أخرجه مسلم.

إيمان محله القلب لا يشترك فيه جميع الناس، فدائرته أضيق من الأولى. ثم الإحسان، وهذه مرتبة ثالثة عليا، أضيق من سابقتها، ويصدق هذا قول الله عز وجل: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَمَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: ١٤).

والإيمان لا يكتمل إلا إذا استوفى شروطه ومقوماته التي جاءت في الحديث: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». فهذه المقومات تمنح للمؤمن توازناً نفسياً تجعله في منأى ومأمن من الفتن والإغراءات، وتصغر في عينيه أهوال الدنيا ومصائبها كلها. ولا ينزعج إن لم تتحقق أهدافه، لأنه يعلم يقيناً أن ذلك بيد الله عز وجل وتقديره، ولا يمنعه ذلك من النظر في الوسائل، تقويماً وتطويراً وتحديداً.

والإيمان الذي أعني هنا هو الإيمان الحلي، الذي يخرج الفرد من أنانيته لينخرط في جماعته تواصلًا وخدمة. أما الإيمان الذي لا يخرج صاحبه من أنانيته وعزله فهو إيمان ناقص يورث القساوة وسوء الظن والحذر. وهذا يناقِ قول الرسول ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١)، وقوله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يُعَوِّدَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»^(٢).

هذه المعاني والمراتب تعطينا في مجموعها مواصفات المؤمن الصالح في نفسه وخلقه وتعامله مع المجتمع، وحتى الأشياء...

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، رقم ١٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم ١٥.

وعندما نذكر الإيمان فإننا نذكر ضمناً التثبيت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولكن ليس على سبيل التبرك والتفاخر، ولكن من أجل التدبر والتفكير والتنفيذ، بفهم شمولي وعميق من غير تعسف أو تسطيح. فقد ظهر في زماننا حدثيون لا يرون خيراً إلا في نبذ معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، وراء الظهور، ويقتصرون على الجري حول ما يسمى بالحدثة والعصرنة. كما ظهر سطحيون لا يرون إلا المنع والتحريم ويسدون أعينهم عما يموج في هذا العالم. فهل من موقف رشيد وراشد يحفظ لمعرفة الوحي قداستها ولا يغفل عن الواقع وما حوى؟

ب- العلم:

لعل واقع التعليم في العالم الإسلامي لم يعرف استقراراً رغم المحاولات في هذا الجانب. فلم يستطع العالم الإسلامي وضع سياسة تعليمية تكون في مستوى التحديات الحضارية، مسايرة لركب التقدم المعروف. بل حتى التعليم (الديني) لا يخرج سوى مجموعة من حفظة ونقلة للتراث، غير قادرة على الإبداع والابتكار. ولعل هذا هو السر في كون العالم الإسلامي لم يستطع تجاوز الجمود والنهوض باجتهاد معاصر كاف لمسايرة العصر وتطوراته، على الرغم من الدعوات المبكرة للاجتهاد والتجديد.

ويرصد الأستاذ أحمد الخمليشي^(١) جانباً من واقع التعليم في العالم العربي الإسلامي.. مشيراً إلى:

- أن الجامعات العربية تنفق على البحث العلمي ١% من ميزانياتها العامة مقابل ٤٠% تنفقها الجامعات الأمريكية. ومع هذا المستوى المتواضع للبحث العلمي

(١) أحمد الخمليشي، خلل يجب الوعي به (الرباط: مطبعة الأمنية) ص ١٩٢ وما بعدها.

فإن مما يزيد من هشاشته ما تستنزفه هجرة مليون ومائتي ألف كل عام من البلدان الإسلامية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا، من المهاجرين ذوي التعليم العالي.

- أن كل الدول العربية لا تترجم من الكتب أكثر من ٣٣٠ كتاباً في السنة الواحدة، وهو لا يتعدى خمس ما تترجمه دولة صغير مثل اليونان... وإسرائيل وحدها تترجم ٥٠٠ كتاب.

- أنه منذ أكثر من ألف عام، أي منذ الخليفة المأمون، لم يترجم العرب أكثر مما تترجمه إسبانيا كل عام...!!
والعلم الذي نحتاجه اليوم:

- علم بالله وبغيبه، لقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩)، ولعل هذا العلم لا يحظى باهتمام كاف ووجود ظاهر. إنه أول ما ينبغي للإنسان إدراكه، مهما كان نصيبه من العلم، حتى يدرك معنى وجوده في هذا الكون، ويعرف مصيره وما ينتظره بعد أن يرحل عن هذه الدنيا. كل هذا كفيل بأن يجعل الإنسان في استعداد دائم، فيكيف وجوده في الدنيا وفق المصير الذي ينتظره.

- علم بشريعته تعالى، حتى لا يزيغ الإنسان عن غايته التي يسعى إليها وعن مصيره الذي ينتظره. وحتى إذا ما عرضت عليه أمور طوارئ أو واردات غريبات استطاع وزنها بميزان الشريعة لا بميزان الهوى.

- علم بالكون وعلومه، أو فقه الواقع، سواء كانت علوماً إنسانية أو علوماً تقنية. فمن يغض بصره عن هذه العلوم يكون نظره ناقصاً وقاصراً، ويعيش في معزل عن عصره، ويستهلك ما ينتجه غيره، فيتحكم فيه هذا (الغير). وهذا يجعل المجتمعات كالمقطعان تنقاد حيثما اقتيدت.

ج- فقه السنن والأخذ بها:

إن سنن الله في خلقه وكونه بادية، وقد جعلها الله باعثاً للإنسان على العمل حتى تتحقق أهدافه؛ وقد علمنا عز وجل أن من تخلف في الأخذ بالسنن كان مصيره الفشل، إلا ما كان من معجزة يتدارك الله بها أنبياءه وأوليائه.

كما أن الله عز وجل بين لنا في كتابه الحكيم مصير الأفعال بالتمثيل بالأقوام، فعلمنا أن من فعل فعلهم لقي نفس المصير، يقول الله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧).

فمشيئة الله تسير على نظم ثابتة وسنن حكيمة ترتبط فيها الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج، وإن كان الله قادراً على كل شيء... ومن سار في الأرض، وتعقب أحوال الأمم، وتدبر التاريخ، وعرف الأخبار، يجد مصداق تلك السنة الإلهية الثابتة، وهي الفوز لمن أحسن والخيبة لمن أساء^(١)، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَاءَنَا الضَّرَاءُ وَالسَّرَاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأعراف: ٩٤-٩٥)

٢- المحاذير:

إذا كانت النقط السالفة هي شروط للتعامل مع «العولمة» و(الآخر) الذي أبدعها، فإن هناك محاذيراً قد تعصف بكل شيء إذا لم تراعى، فيتحول الخير إلى شر أو فتنه، فتقلب دعوة المسلمين من رسالة رحمة إلى شبح مخيف، ومن حضارة بناءة رائدة إلى حضارة متحللة قابلة للذوبان.

(١) وهبة الزحيلي، التفسير المنير (دمشق: دار الفكر) ٩٨/٤.

هذه المحاذير نجدها في سنة الرسول ﷺ، يوصي بها حتى يظل للإسلام قوته وعزته، عدله وكرامته، يقبل عليه كل مظلوم ومحروم.

أ- إيقاد نعرات العصبية:

فماذا رسول الله ﷺ أن ندعو إلى عصبية، أو أن نكون مع عصبية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً.. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقَتَلَ فِقْتَلَهُ جَاهِلِيَّةً.. وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرِّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ»^(١).

وقال ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصْبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصْبِيَّةٍ وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصْبِيَّةٍ»^(٢).

ب- السعي في الأرض فساداً:

يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (المائدة: ٣٣).

إن السعي في الأرض فساداً هلاك للمسلمين ولل بشرية جمعاء. والإسلام لا يقبل إلحاق الضرر بالناس، ولو كان المضر مسلماً والمتضرر غير مسلم، لأن هذا مناف لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي سبقت الإشارة إليها.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم ٧٦٠٣.

(٢) أخرجه أبو داود.

ج- قتل المعاهد:

إن الإسلام نظم الحياة كلها ومن جميع جوانبها. ولعل من سمات «العولمة» كثرة المعاهدات والمواثيق الدولية. وإذا كان قد شاع في حياتنا المعاصرة نقض المواثيق والمعاهدات الدولية والإساءة إلى المتعاهدين، وأصبح ذلك أمراً عادياً، فإن الإسلام شدد الوعيد على من يقتل معاهداً، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».^(١)

ومن شيمة الرسول ﷺ الوفاء بالعهود والمحافظة عليها، يقول عليه الصلاة والسلام: «إِنِّي لَا أَحِيسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحِسُّ الْبُرْدَ».^(٢)

د- سفك الدماء بغير حق:

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».^(٣)

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغٍ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمُطْلَبٌ دَمِ امْرِئٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِيُهْرِيْقَ دَمَهُ».^(٤)

ولعله من التعسف في التأويل أن نقيّد الدم المسفوك هنا بدم المسلم. فالمراد دم المسلم وغيره. وما أخرجنا اليوم إلى النظر في مثل هذه الأحاديث لنعرف واجباتنا نحو الإنسانية، وقد وصف الله عز وجل عباده بأنهم: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الإسراء: ٣٣) وذلك في معرض كلامه عن عباد الرحمن.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب إنهم من قتل معاهداً بغير جرم، رقم ٦٩٣٠.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يستجن به في العهود، رقم ٢٧٥٧.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ رقم ٦٣٥٧.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق، رقم ٦٣٧٤.

هـ- اختيار العنف:

إن اللجوء إلى العنف مردّه سوء الطبع. كما أن الإنسان الذي يقصر عن فهم واقعه يلجأ إلى العنف ينشد فيه الخلاص. والرسول ﷺ ما فتى يوصي بالرفق والرحمة مع الجميع؛ ورسالة الإسلام رحمة للعالمين، والرفق من الرحمة.

ولعل ظهور طوائف من المسلمين تختار العنف وسيلة ومنهجاً قد يكون مردّه إلى سوء الطبع، الذي لم يجد الإيمان طريقاً إلى تهذيبه، وإلى غياب فقه الواقع الذي يصير بالعواقب. فغياب فقه الواقع سبب في الفشل، والفشل يوصل إلى العنف.

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب الرفق ويرضاه ويعين على الرفق ما لا يعين على العنف»^(١) ويقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ»^(٢) «الرفق فيه الزيادة والبركة»^(٣)، ويقول: «مَنْ يُحَرِّمِ الرَّفْقَ يُحَرِّمِ الْخَيْرَ»^(٤).

ولا يعتقد أحد أن الرفق مطلوب مع المسلمين فقط، فهذه عائشة رضي الله عنها تقول: «دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّأْمُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهَّمْتُهَا، فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ السَّأْمُ وَاللَّعْنَةُ.. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ.. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ»^(٥).

هذا أنموذج كامل في الرفق، يعلمنا الرفق مع أي كان، دون أن نرضى الدنية في ديننا، مع ذوي الطباع الخشينة، ومع الكفار والمشرّكين. ولعل تسليط سيف التكفير والتفسيق ليس من الرفق في شيء.

(١) المعجم الكبير للطبراني، رقم ٧٤٧٥، ٩٥/٨، وأخرج الإمام أحمد: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ وَيَرْضَاهُ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) المعجم الكبير للطبراني، رقم ٢٤٥٨، ٣٤٨/٢.

(٤) أخرجه مسلم.

(٥) أخرجه البخاري.

المسلم والعولمة: رؤية مستقبلية

قد يكون من المفيد جداً النظر بعينٍ مستقبلية لما يمكن أن يكون من علاقة بين المسلم و«العولمة».

١ - إيجابيات العولمة:

على الرغم مما «للعولمة» من سلبيات، وأنها المهيمنة والطاغية، فإن لها إيجابيات كذلك، على المسلمين الاجتهاد في استثمارها:

أ- تقنياتها المتطورة، من «إنترنت» وفضائيات، يستطيع من خلالها المسلمون تبليغ تصور الإسلام ودعوته لجميع الناس، مسلمهم وكافرهم. وقد بانت مجموعة من المحاولات في هذا الجانب قد يكون لها جميل أثر إن كتب لها الاستمرار ومزيد من التطور.

ب- يمكن اعتبار «العولمة» محرضاً حضارياً ومنبهاً للحماية الثقافية، والتشبث بالذات، وتحقيق الاندماج في «العولمة»، بعيداً عن الذوبان، وتأكيذاً لسنة المدافعة الحضارية، وإغنائها بالتنوع^(١)، حيث سيضطر المسلم إلى إعادة النظر في مقوماته أخذاً وتجديداً وتطويراً وإبداعاً، حتى يستطيع مواجهة هذا الغازي الجديد المسيطر.

ج- الاستفادة من القوانين العالمية والمعاهدات الدولية التجارية وغيرها للتواصل وتبليغ ما يمكن تبليغه إلى (الآخر)، لأن ما يعوق المسلم اليوم عن الانطلاق هذا الحصار المضروب عليه من (الآخر).

د- يلاحظ الأستاذ عمر عبيد حسنه ملاحظة دقيقة مفادها أن الدول المتمكنة تقنياً، المسيرة لعجلة «العولمة» اليوم، هي دول تحتوي في جوفها على قوميات، وأعراق، وألوان، وأجناس، وطبقات، هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصياتها،

(١) عمر عبيد حسنه في تقديمه لكتاب ظاهرة العولمة.. رؤية نقدية، كتاب الأمة (٨٦)، قطر.

ضمن محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من هضمها وتذويبها، رغم كل الإمكانيات والمحاولات.^(١)

وفي مقابل إيجابيات «العولمة»، نجد أمراض الغرب والمجتمع الغربي، والتي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

٢- أمراض الغرب:

نعم، للغرب أمراضه، فعلى الرغم مما يبدو عليه من تقدم وهيمنة، إلا أنه مريض ومنخور، ويتجلى ذلك في جميع مناحي حياته.

فعلى المستوى الاجتماعي، نكاد لا نجد شيئاً في الغرب اسمه الأسرة. فحسب تقرير نشر في جريدة «لوموند» الفرنسية منذ سنتين تبين أن ٥٣ % من النساء في فرنسا يضعن أول مولود لهن خارج مؤسسة الزواج، و ٤٠ % من مجموع الولادات المسجلة هي ولادات خارج مؤسسة الزواج. فكيف يكون مآل الأسرة في مجتمع كهذا؟

وأورد الأستاذ عمر عبيد حسنه، عن مجلة V.S.D الفرنسية، بعض الحقائق المرعبة حول المعاشرة الزوجية.. وانتهى إلى القول بأن: هناك نوعاً جديداً من العلاقات بدأ يهدم حياتنا (في الغرب) إنه زواج المخادنة، وتتلخص فلسفته في أنه بإمكاننا أن نحب، أما أن نعيش الإثنان حياة زوجية فلا... إن عدد الفارين من الزواج والمطلقين في ارتفاع مستمر، أكثر من ١٣ مليون حالة سنة ١٩٨١م، فماذا الآن؟ كذلك الأسرة ذات العائل الواحد ارتفعت، فبلغت ٧٢٣.٠٠٠ عام ١٩٧٥م، وأكثر من مليون عام ١٩٨١.^(٢)

وأظهرت إحصائية أخيرة أن معظم المواليد في إنكلترا هم غير شرعيين. وهذه هي المرة الأولى التي يتغلب فيها عدد المواليد غير الشرعيين على نظرائهم الشرعيين منذ بدأ تسجيل الولادات في بريطانيا.

(١) المرجع نفسه.

(٢) عمر عبيد حسنه في تقديمه لكتاب التفكك الأسري... الأسباب والحلول المقترحة، كتاب الأمة (٨٣) قطر، ٢٠٠١م.

وأعلنت المفوضية الأوروبية للشؤون الاجتماعية أن امرأة واحدة من أصل خمس في أوروبا تقع ضحية العنف.

وتبنى مؤخراً مجلس الشيوخ البلجيكي اقتراحاً بقانون يسمح بالزواج بين مثليي الجنس، جاعلاً من بلجيكا الدولة الأوروبية الثانية، بعد هولندا، التي تسمح بهذا الزواج.. وقد اقترح القانون بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ١٥.

وينص القانون على أن يكون للمتزوجين من مثليي الجنس حقوق الزوجين نفسها من جنسين مختلفين، وخصوصاً على صعيد الملكية والإرث، باستثناء الحقوق المرتبطة بالتبني والبنوة.

وأظهر استطلاع للرأي أن أكثر من نصف الشبان في بريطانيا و ٢٨% من مجمل عدد السكان يتعاطون مخدرات، مما يزيد الضغوط من أجل إصلاح قانون يتعلق بالمخدرات.. وقال الاستطلاع: إن ٥١% من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ عاماً في بريطانيا يتعاطون المخدرات، في حين يتعاطى خمسة ملايين شخص القنب أو الحشيش بشكل منتظم، وأكثر من مليوني شخص يتعاطون بانتظام مخدرات منها الكوكايين.

وقال «د. ستيفين سكوت»، من معهد الطب النفسي في لندن: إن ظاهرة الفقر قد تقلصت بشكل كبير في أوروبا، إلا أن معدلات تعرض الأطفال لأمراض نفسية ظلت كما هي.

وذكرت شبكة «سي. إن. إن» الإخبارية الأمريكية أن اختطاف الأطفال في العديد من الولايات المتحدة الأمريكية قد تزايد بصورة كبيرة، مما أثار القلق والمخاوف في المجتمع الأمريكي بصورة عامة... وأوضح التقرير أن هذه الظاهرة قد تحولت إلى ما يشبه الوباء الذي يخشاه كل منزل، وإن أحد مظاهر الاهتمام بهذه الظاهرة قد يتمثل في قطع شبكات التلفزيون الأمريكية لبيانات الرئيس بوش لإعلان آخر التقارير عن الأطفال المختطفين.

هذا ما تريد «العولمة» أن تعولمه وتعممه على العالم. حضارة مظهرها تقدم اقتصادي وصناعي وتكنولوجي، وجوهرها خراب وخواء، رغم ما يبدو فيها من ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان. وإذا أردنا أن نعدد نماذج أخرى من هذا الخراب فإنه لا تكفيها هذه الصفحات. فبقدر ما هناك من تقدم هناك خراب على المستوى الروحي والأخلاقي.. إنها جاهلية ثانية فاقت الجاهلية الأولى التي حدثنا القرآن الكريم عنها، وأجمل صفاتها في:

- ظن الجاهلية: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ (آل عمران: ١٥٤).

هذا الظن ناتج عن ضعف الإيمان في النفوس وغياب العقيدة الصحيحة، ويعني عدم الثقة في الله وفيما عنده، وعدم قدرة الإنسان على التدبر في هذا الكون للتعرف على خالقه وإدراك مصيره بعد هذه الدنيا.

- حكم الجاهلية: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (المائدة: ٥٠).

أمام الإنسان تحكيم حكم الله عز وجل، أو تحكيم هواه. ولا يخفى ما بينهما من فروق واضحة بينة. فتحكيم الهوى إنما هو الاستبداد والضلال والانحراف عن الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها، وقد رأينا نماذج من ذلك قبل قليل. أما تحكيم أمر الله فإنما يعني العدل والرحمة بالإنسان في الدنيا، فضلاً عن الفوز في الآخرة.

- تبرج الجاهلية: نجده في قول الله عز وجل: ﴿يَنْسَاءَ اللَّيْتَى لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٦٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٢-٣٣).

ولا ينكر أحد أن بؤس النساء اليوم، في الشرق والغرب، مرده إلى هذه الصفة من صفات الجاهلية التي تفتح الباب أمام الزنا، فتضيع الأسر وتتشتت. وفي الإحصاءات السابقة خير معبر.

- حمية الجاهلية: وردت في القرآن الكريم عند وصفه تعالى لغليان المشركين يوم الحديبية: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الفتح: ٢٦).

وحمية الجاهلية إنما هي التعصب والعنف، الذي لا يعرف له حد. ولعل أخبار التمييز العنصري، الذي نسمع عنها في كل وقت، إنما هي من قبيل هذه الحمية الجاهلية. وكذلك العنف الذي ينتشر في بعض البلدان الغربية إنما هو تعبير عن هذه الحمية التي تعتبر صفراً رئيساً من أوصاف الجاهلية.

هذه صفات الجاهلية الرئيسة، تلتصق بدول الغرب أكثر من غيرها من دول العالم، تدلل عليها الإحصاءات والتقارير.

وإذا كان المراد «بالعولمة» فرض أنموذج معين للحياة والسلوك، فإنما ذلك يعني فرض هذه الصفات الكبرى للجاهلية التي تحدث عنها القرآن الكريم. وهي صفات مؤذنة بخراب الحضارة الغربية المادية.

٣- رؤية مستقبلية:

أشرنا فيما سبق لبعض آثار «العولمة» وتحدياتها في مجالات الحياة الثقافية والسياسية والإعلامية والاجتماعية. كما أشرنا إلى ما تتمتع به الأمة من مقومات تجعلها قادرة على المدافعة مع (الآخر) ومشاركته في بناء حضارة عالمية.. وأشرنا كذلك إلى بعض الكيفيات التي يمكن للمسلم أن يتعامل بواسطتها مع «العولمة» وتداعياتها من خلال القيم الإسلامية.. وكشفنا عن بعض الوجوه الإيجابية «للعولمة»، والوجوه المظلمة لحضارة (الآخر).

وهنا يبدو سؤال يطرح نفسه بالحاح: كيف نرى مستقبل المسلم مع «العولمة»؟ وأسارع بالجواب قائلاً: إن مستقبل المسلم كله خير، فهو يملك مقومات حضارية رفيعة تشكل ملاذاً روحياً للعالمين، وما عليه إلا أن يحسن الاستفادة من إيجابيات هذا المولود العجيب «العولمة»، وليتسلح باليقين. وحضارة (الآخر) أبانت عن إفلاسها لغياب القيم الإنسانية الرفيعة، والتي بدأ الإنسان في الغرب كله يبحث عنها. وسنة الله عز وجل في هذا الكون تؤكد أقول الحضارة التي تحط من القيم، مهما علت وابت. لكن، ما يحول حقاً دون هذا الهدف وقوف المسلم اليوم موقف المدافع، الذي يجتهد في رد التهم الموكلة إليه، بسبب عدااء الاستكبار العالمي للإسلام، وربما يعود هذا لقرون الانحطاط والتخلف الذي عرفه المسلمون، من جهة، ولعدم معرفة المسلم لواجبه ورسالته الاستخلافية في هذا الكون من جهة أخرى. ومهما يكن، فإننا لا نستطيع أن ننكر هذا الإقبال المتزايد في بلاد المسلمين على الإسلام وشريعته، سواء على مستوى التدين الفردي، أو على مستوى تدبير الشأن العام للمسلمين.

وإذا عدنا إلى القرآن الكريم، فإننا نجد يعد المؤمنين الصالحين بالاستخلاف في الأرض وقيادة العالم، إذا ما توفر الإيمان والصلاح، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٥) إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَاكِفِينَ ﴿(الأنبياء: ١٠٥-١٠٦). وهذه سنة الله عز وجل، فمهما استكبر المستكبرون، وتجبر المتجبرون، ومهما أفسد المفسدون فلا بد من رجوع الصالحين إلى هذه الأرض يستعمرونها ويعيدون إلى الفطرة سلامتها، يقول تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ

مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَنَّا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ (النور: ٥٥) فمع شرطي الإيمان والصالح يتحقق للمسلم الاستخلاف.

وإذا كانت هذه الآيات تتحدث عن استخلاف المسلم من غير تقييد بزمان أو مكان، وهي أشبه ما تكون بالسنن، فإن رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، يشير المسلم في أكثر من حديث أن الدورة الحضارية المقبلة إنما الريادة فيها للمسلم، من ذلك:

يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنْ أُمْتِي سَيَلَّغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا». ^(١) ويقول أيضاً: «لَيَسْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالتَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بَعِزٌّ عَزِيزٌ أَوْ بَذَلٌ ذَلِيلٌ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يَذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ». ^(٢)

وفي حديث مفتاح جامع يخبرنا النبي ﷺ ببشرى البشائر الواضحة، فيقول: «تَكُونُ النَّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاصِئًا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبَرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ...». ^(٣)

هذا الحديث يبين المراحل التي تمر منها الأمة الإسلامية، وهي ولا شك مراحل تتميز كل واحدة عن التي تليها تميزاً على جميع المستويات، سواء في علاقة الحاكم بالمحكوم، أو علاقة الحكم بالإسلام، أو في علاقة الديني بالأخروي.

فمرحلتا النبوة والخلافة الراشدة، هما مرحلتان متقاربتان، إذ أن الخلفاء الراشدين

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم ٥١٤٤.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٦٣٤٤.

(٣) أخرجه الإمام أحمد، رقم ١٨٤٣٤، ٢٧٣/٤.

كانوا على منهاج نبيهم ﷺ، وهم الذين أوصى النبي ﷺ باتباع سنتهم. وأما مرحلة الملك العاض، فهي المرحلة التي جاءت بعد الخلافة الراشدة، والملاحظ أننا لا نجد في تعبير النبي ﷺ لفظ «الخلافة» في هذه المرحلة، وإنما نجد لفظ «الملك»، وهذا بيان واضح في الفرق بين المرحلتين.

وأما مرحلة الملك الجبري، فهي التي تلي هذه المرحلة، ويمكن أن نؤرخ لها بالصدمة الثانية التي تعرض لها المسلمون، والتمثلة في دخول الاستعمار بلادهم وعقولهم. فانضاف إلى ما سبق تغيير حكم الله تعالى بقوانين وضعية مستوردة معززة باستبداد كبير وقمع واسع، كما يمكن أن نضيف إليها هذا الاستعمار الجديد القوي المتمثل في «العولمة».

وفي الحديث إضافة جديدة وبشرى للمسلم، يعبر عنها النبي ﷺ بقوله: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَىٰ مِنْهَاجِ النَّبُوءَةِ»، ثم سكت، وهذه بشارة بعودة الخلافة على منهاج النبوة بعد مرحلتَي الملك العاض والجبري، وهي آخر مرحلة يمر منها تاريخ المسلمين.

هذا الحديث يبين موقع المسلم من «العولمة»، ويخبره بالدور المطلوب القيام به، وأن أضرارها ومفاتها لن تأخذ من المسلم شيئاً إذا ما استحكم التشبث بمرجعياته وقيمه ودينه، بل هو الذي تكون له الغلبة والانتصار والريادة. فالعالم «المعولم» أحوج ما يكون إلى من يدلّه على خالقه ويعرفه بمصيره.

وخلاصة القول: إن «العولمة» تبدو شعباً مخيفاً وقاتلاً يقضي على هويات وقيم المجتمعات بما تمثل من غزو للأفكار، ونشر للإباحية والرذيلة، واستخفاف بالقيم وتعظيم للمادة والمصلحة. لكن الأمر بالنسبة إلى المسلمين فهو مختلف، وذلك لما لديهم من مرجعية وقيم عليا قادرة على المواجهة، بل وتحويل هذه «العولمة» لصالحهم وصالح الإسلام، بشرط حسن استثمارها وتوفير الشروط الذاتية من إيمان وعلم وعمل صالح.. وإذا عدنا إلى سيرة النبي ﷺ وجدنا تفصيلاً بمقومات ذلك.

رسالة السليم في حقبة العولمة

العولمة.. وطرح إطار اقتصادي إسلامي

الدكتور رضا عبد السلام^(*)

بعد ما يزيد عن خمسة عشر عاماً من «العولمة» الرأسمالية يلوح في الأفق العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية، والسياسية، والبيئية، فلم تنجح «العولمة» في إنقاذ العالم من أزماته، فمن الشرق عانت روسيا، وآسيا، ومن الجنوب عانت أمريكا اللاتينية، وفي الشمال عانت أوروبا، كما تضخم عبء المديونية وأثقل كاهل الدول النامية.

تقديم:

تعايش الأمة الإسلامية فترة ربما من أحلك فترات تاريخها، بعد أن باتت شديدة الانكشاف مع ثورة المعلومات والاتصالات، كمثال للتخلف الاقتصادي والديكتاتورية والأمية... بل بلغ الأمر ذروته عندما رُبط الإرهاب والديكتاتورية بالإسلام في الحقبة المعاصرة.

ولهذا تفرض ظاهرة، أو عملية «العولمة»، على الأمة الإسلامية عامة، وعلى مثقفها خاصة، عبءاً كبيراً وتحدياتٍ جسماً. فلقد فتحت «العولمة» أبواباً كثيرة

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

من التساؤلات، وفرضت العديد من التحديات على كافة الأمم، وأمتنا الإسلامية تحديداً.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل تحدي طرح إطار اقتصادي إسلامي، هناك عدد لا بأس به من التساؤلات تبحث عن إجابة، كالتعرف على ماهية «العولمة»، ومتى بدأت؟

هل هي ظاهرة السنوات القليلة الماضية، كما يتصور كثيرون، أما أنها تدق بجذورها في أعماق التاريخ؟

وهل يعتبر المد الإسلامي (عقائدياً وثقافياً ولغوياً وتجارياً...) منذ خمسة عشر قرناً من الزمان من قبيل «العولمة»؟

وإذا كانت «العولمة» قد حدثت من قبل، فما هي عوامل بزوغها ثانية؟

وهل يستطيع المشروع الراهن «للعولمة» الصمود إلى مالا نهاية، ويكون الانتصار الأبدى للرأسمالية، كما ادعى «فرانسيس فوكوياما» مؤلف كتاب نهاية التاريخ ونخاتم البشر (١٩٩٣)؟ أم أن مصيره الانهيار والفشل كما ادعى «هارولد جيمس» صاحب كتاب «نهاية العولمة» (٢٠٠١)؟

وإذا كان الأخير، فلماذا الانهيار؟

وإذا ما كان الانهيار مصيراً محتوماً للبرالية الجديدة، فهل من بديل؟

والسؤال الأخير ينقلنا إلى الجزء الثاني من البحث، وهو المتعلق بتحدي طرح «إطار اقتصادي إسلامي»، وليس نظام اقتصادي إسلامي.

ولكن كيف يمكن تقديم «إطار اقتصادي إسلامي» إلى العالم وهو غير محدد المعالم في عقر داره؟

فما هي معوقات طرح الإطار الاقتصادي الإسلامي القابل للتطبيق أولاً داخل الأمة الإسلامية؟

و«رب ضارة نافعة».. إن الهجمة الممحية الشرسة على الإسلام قد تكون نقطة تحول في تاريخ هذه الأمة، إذا ما أحسن استثمارها، كما أراد الله تبارك وتعالى رب العالمين لدينه. «فالعولمة» والسماوات المفتوحة، والرغبة الجارحة من غير المسلمين في التعرف على هذا المارد (الإسلام كما يصفه الغربيون) تفرض على مفكري الأمة تقديم رؤية معتدلة تعكس سماحة ووسطية هذا الدين، رؤية تقبل (بالآخر) لا ترفضه، تحترم فكر (الآخر) لا تتجاهله، طالما لم تتضمن رؤية (الآخر) مخالفة لجوهر ومقاصد هذا الدين.

وعلى الرغم مما قد يبدو للكثيرين من أن «العولمة» وثورة المعلومات أثرت بالسلب على الإسلام إلا أنني - وعن يقين كامل - أؤمن بأنها الفرصة الذهبية للإسلام وأمته، لكي يسودوا الأرض لإنقاذ البشرية مما هي فيه من ظلم وظلمات وتفاوت وجاهلية وقتال.

لابد وأن يكون هناك رد فعل إسلامي تجاه «العولمة» يعكس صورة الإسلام السمحة.^(١)

Akbar Ahmed, Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World (Themes (١) for the 21st Century), The Globalist, Sunday, July 20, 2003.

المبحث الأول

العولمة الرأسمالية ومستقبلها كتنظيم وضعي

تقسيم:

يتناول هذا المبحث بالعرض الموجز^(١) لماهية «العولمة»، وتاريخها، وعوامل بروزها، واحتمالات انميارها، وأخيراً للبديل الحتمي، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: ما «العولمة»:

على الرغم من شيوع الاعتقاد بارتباط تعبير «العولمة» بالاقتصاد أو الدراسات الاقتصادية وخاصة الدولية منها، إلا أنه تعبير في غاية الشمول حيث يغطي كافة الجوانب التي من شأنها التأثير في مجرى الحياة الإنسانية. ولكن إذا ما ركزنا على «العولمة» من المنظور الاقتصادي، يثار الحديث عن أسبابها، أي جملة العوامل التي ساهمت في الوصول إلى التطبيق شبه الكامل - وعلى المستوى الدولي - لسياسات التحرر الاقتصادي، والتي من شأنها إزالة القيود التقليدية والحماية Protectionism التي أعاقت لحقب عديدة حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والأفراد عبر الحدود القومية.

التعبير الشائع للعملية القائمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي هو «العولمة

Globalization»، وإن كان يطلق عليها أحياناً التحررية الجديدة New-Liberalism

أو رأسمالية الكازينو، أو الرأسمالية غير المنتظمة Disordered Capitalism أو الاقتصاد الأنجلوسكسوني، وأحياناً أخرى يطلق عليها اسم التغريب Western-ization، وكثيراً

ما أطلق على العملية القائمة وصف الأمركة Americanization^(٢).

(١) لمزيد من التفصيل انظر كتاب الباحث: انهيار العولمة: هل حقاً يعيد التاريخ نفسه وتنهال العولمة المعاصرة كما تنهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟ (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م) ص ٢١-٣١.

(٢) Harold James, The end of Globalization: Lessons from the Great Depression, Harvard University Press, London, 2001.

ثانياً: «العولمة».. هل ظاهرة جديدة؟

يخلط الكثيرون بين «العولمة» كظاهرة أو عملية وبين كلمة «العولمة» كتعبير لغوي. ومن ثم فعند الحديث عن «العولمة» ينبغي بداية أن نميز بين «العولمة» كمصطلح لغوي Terminology وبين «العولمة» كظاهرة.. فالاعتقاد الشائع هو أن «العولمة» هي ظاهرة الحقبين الماضيتين فقط، في خلط بين المصطلح والظاهرة، وهي مسألة جدية بالتوضيح.

١ - «العولمة» كاصطلاح لغوي:

وفقاً لإصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا (OECD) فإن مصطلح «العولمة» استخدم لأول مرة عام ١٩٨٥ من قبل تيودر لفت «عولمة الأسواق The Globalization of markets». وقد استخدم ليفت هذا المصطلح لتوصيف التغيرات التي حدثت خلال الحقبين الماضيتين في الاقتصاد الدولي. تأكيداً لهذا الرأي ذهب سيلفيا أوستي (٢٠٠١) من خلال عرضها لكتاب روبرت جيلبن (تجديات الرأسمالية العالمية، ٢٠٠٠) إلى أن كلمة «عولمة» ظهرت لأول مرة خلال النصف الثاني من الثمانينيات، والآن أصبحت هي الكلمة المحورية password في لغة العلاقات الدولية ^(١) كما أن بعضهم الآخر أشار إلى أن مصطلح «العولمة» قد أدخل ضمن اصطلاحات قاموس أكسفورد الإنجليزي مع أواخر عام ١٩٦٢م ^(٢). وقد تردد استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، وتم التوسع في استخدامه خلال تسعينيات القرن المنصرم، وإن كان قد فقد الكثير من بريقه مؤخراً، خاصة بعد الأزمات المالية وخاصة تلك التي ضربت شرق آسيا. ^(٣)

(١) S. Ostry, The challenge of global capitalism: The world economy in the 21st century (book review), American political science Review, March 2001.

(٢) O'Rouk & J. Williamson, When Did Globalization Began?, National Bureau of Economic Research (NBER), March 2000.

(٣) Arif Dirlik, Globalization as the End and the Beginning of History: The Contradictory Implications of a New Paradigm, History Department Working Papers, Duke University, USA, 2002.

٢- «العولمة» كظاهرة أو عملية:

ذهب بعض الباحثين، في بحث قيم تحت عنوان « متى بدأت العولمة؟ »^(١)، « When did the globalization began? » إلى تأكيد أن الاقتصاد الدولي عام ١٩١٣م كان أكثر اندماجاً من مستواه مع نهاية القرن العشرين. بل إن العديد من المؤرخين ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث ذهبوا إلى أن «العولمة» تعود إلى العديد من القرون الماضية، ولن أدخل في تفصيل تلك الآراء، إذ أحيل القارئ إلى بحثنا الموسع في هذا الخصوص.

فبعضهم أرجع «العولمة» إلى مرحلة اكتشافات العالم الجديد على يد «فاسكو دي جاما» و«كولومبس» أي منذ عام ١٥٠٠م. فلقد ترتب على رحلاتهم نقل التكنولوجيا والنباتات والحبوب والحيوانات والأمراض بأحجام ضخمة لم تشهدها الإنسانية من قبل، وربما منذ ذلك الحين وإلى الآن. ولكن «العولمة» التي حدثت بعد الاكتشافات لم يكن سببها تخفيض القيود التجارية وإنما هجرة العنصر البشري وانتقال رؤوس الأموال الذي ترتب عليه أن نمت التجارة الدولية.^(٢)

إلا أن الرأي الغالب في الفكر الغربي بشأن «العولمة» يرجع الظاهرة إلى وقت قريب نسبياً. إذ ذهب الرأي الغالب إلى التشكيك في قيام تجارة بعيدة المدى وفي مسألة اندماج الاقتصاد العالمي قبل ١٨٠٠م. وبعد ثورة المواصلات في القرن التاسع عشر ذهب «والرستين، ١٩٩١م» إلى أن أجزاء عديدة من العالم كانت مرتبطة ومندجمة في الاقتصاد العالمي مثل الهند وروسيا والإمبراطورية العثمانية وغرب إفريقيا خلال الفترة من ١٧٥٠ - ١٨٥٠ م.

O'Rouk & J. Williamson, When Did Globalization Began?.

(١)

Ibid.

(٢)

تأكيداً لهذا الاتجاه انتهى بعضهم إلى أن «العولمة» كظاهرة لم تبدأ إلا مع القرن التاسع عشر، خاصة مع الانخفاض الشديد في تكاليف النقل حيث ترتب على ذلك تعادل أسعار السلع بين البلدان المتاجرة وهو ما لم يحدث قبل ثورة المواصلات حيث كانت تتباين أسعار السلع من بلد لآخر، وبالتالي تحرك المستثمرون الأوروبيون للاستثمار في الأسواق العالمية إلى أن بلغت استثمارات عام ١٩١٣م مستويات لم تحدث حتى يومنا هذا (مقارنة بحجم الناتج الإجمالي العالمي).

يكفي أن نختتم بكلمات مأثورة للكاتب والدبلوماسي الفرنسي «فرانلوس رين» كتبها عام ١٨٤١م، على أثر حدوث الثورة الصناعية واكتشاف التلغراف والسكك الحديدية، وعند قراءتها نستشعر أنه كتبها لعالم اليوم^(١): «ماذا سيكون حال المجتمع العالمي عندما لا تكون هناك دولة بعينها، حيث لن تكون هناك فرنسا أو إنجلترا أو ألمانيا... أو أن تكون كل تلك المجتمعات في منظومة واحدة؟ في ظل تلك «العولمة»، كيف يعبر الناس عن مشاعرهم وبأي لغة ستكون؟ فهل ستحدث كل أمة لغتها؟ وباجتماع كل من التلغراف والسكك الحديدية (مقارنة بالإنترنت في عالم اليوم)، ألغيت المسافات، لن يتوقف الانتقال على السلع ولكن أيضاً الأفكار التي ستكون لها أجنحة. عندما تلغى الحواجز بين الدول كما هو الحادث داخل الدولة الواحدة، في مثل هذا الجو، كيف يمكن لنا أن نحيا الجو القلم من الاستقلالية والذاتية؟»^(٢)

نخلص من هذا العرض إلى أن العالم عرف «العولمة» كظاهرة وعملية منذ ما يزيد على ١٥٠ عاماً.

(١) E. Rothschild, Globalization and return of history, Foreign Policy Institute, Summer 1990.

(٢) وفي تأكيد على قدم أفكار الوحدة والانماج العالمي، استشهد بعضهم بمثال عن مشروع أوروبا الموحدة خلال القرن التاسع عشر. ففكرة الوحدة النقدية الأوروبية ليست جديدة حيث ذهب بعضهم إلى أن فكرة الوحدة تعود إلى الفترة ما بين ١٨٦٥ - ١٨٧١م، فقد اكتشف بعضهم أنه كانت هناك خطط لإنشاء بنك مركزي لأوروبا مستقبلاً، ليس هذا فقط إنما وجدت عينة لوحدة نقدية أوروبية جديدة مع اسم مقترح وهو «أوربا»، ولكن بسبب الضغوط السياسية والمؤسسية الداخلية في فرنسا وألمانيا وإنجلترا فشلت تلك المحاولات لخلق عملة موحدة قبل كساد ١٨٧٠م. O'Rouk & J. Williamson, When Did Globalization Began?.

ثالثاً: ما هي عوامل بروز الليبرالية الجديدة «العولمة»:

ربما يطرح تساؤل - بناءً على العرض السابق - عن أسباب عودة مشروع «العولمة» الرأسمالي الغربي، بعد انهياره في أواخر عشرينيات القرن العشرين؟! في حقيقة الأمر، تجمعت العديد من العوامل بعضها يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، والأوضاع والمشكلات الاقتصادية لمعاقل الرأسمالية، وبعضها الآخر يرجع إلى الأوضاع العالمية وتوازنات القوى الاقتصادية والعسكرية والتقنية. وقد حاولنا حصر تلك العوامل وانتهينا إلى أن هناك ستة عوامل دفعت بالرأسمالية دفعاً لتسود العالم:

١ - التدفق الضخم لكل من التجارة والاستثمار (المباشر وغير المباشر)

«العولمة» المعاصرة ليست إلا مرحلة جديدة من تراكم رأس المال على المستوى العالمي، والتي تبدت في الزيادة الضخمة في حجم تدفق الاستثمار والتجارة والتوسع الضخم في الائتمان الدولي، والتدفق النقدي والديون العامة والخاصة.^(١) وفي هذا يؤكد بعضهم على أن الاندماج العالمي لم تحركه السياسة أو «الإنترنت» أو منظمة التجارة العالمية، فغير التاريخ تحركت «العولمة» بصفة أساسية من خلال التوسعات المالي Financial Expansions.^(٢) فالقاعدة التاريخية هي أن التجارة والتمويل لها اليد الطولى في التحرك نحو «العولمة»، وليس العلم والتكنولوجيا، وبالتأكيد ليس السياسات أو الثقافة. ليس من قبيل المصادفة أنه مع كل فترات التطور التكنولوجي حدث توسع في الأسواق المالية ونمو ضخم في التجارة الدولية.^(٣)

(١) Leo Panitch, The state in a changing world, World Bank's world Development Report for 1997, Monthly Review Foundation, INC. October 1998

(٢) Martin Khor, What is globalization, Third World Network 2001, www.twinside.org.sg

(٣) راجع بحثاً حول انهيار العولمة، مرجع سابق، ص ٤٥.

٢- الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات:

أضف إلى العامل السابق عاملاً آخر لا يقل أهمية وهو التطورات الجذرية في التكنولوجيا والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما تبعه من انخفاض حاد في تكاليف النقل.^(١) فلقد اعتبر «فرانسيس ميد» أن ثورة المعلومات Information Revolution من خلال الإنترنت وتنميتها للوعي العام تعادل في أهميتها اكتشاف الإنسان للطباعة والتعليم منذ خمسة قرون مضت.^(٢)

وقد كتب «دانييل بيل، ١٩٦٧م» قائلاً: «إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجيا جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٩م، ثم انخفض إلى ١٦ عاماً في الفترة ما بين عام ١٩١٩م وعام ١٩٤٥م، ثم إلى تسعة أعوام في الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٦٧م. انخفض هذا الرقم الآن إذ أضحت الدورات الإنتاجية في أكثر التكنولوجيا تقدماً (مثل الكمبيوتر) تقاس بالأشهر لا بالأعوام.^(٣)

لعل أهم ما ترتب على الثورة الجديدة في المعلومات والاتصالات هو ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أجزاء العالم.. ويكفي أن ننظر إلى النمو المذهل في عدد وحجم المتعاملين مع الإنترنت لنذكر إلى أي حد بدا تداخل عصر العالمية، حيث تتوارى الحدود السياسية والجغرافية. فلقد هزم الكنزيون^(٤) وأنصار الديمقراطية الاجتماعية في كل مكان بنظام قاوم وانتصر على الحدود القومية.

(١) Soros, The Crisis of Global Capitalism, Perseus Books Group, 1998.

(٢) HF. Maude, Why the global economy needs nations, Adam Smith Institute, 1999.

(٣) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ٩٤.

(٤) John Bellamy Foster, Contradiction in the Universalization of capitalism, Monthly Review Foundation, INC, April 1999.

٣- الميل الطبيعي للرأسمالية نحو السيطرة

إن أهم ما ينبغي أن يفهم هو أن مشروع «العولمة» الحالي يعكس ببساطة الميل الطبيعي والتاريخي للرأسمالية- كأيديولوجية وكتطبيق أيضاً - نحو العالمية والسيطرة أو الاحتكار، ومن ثم عدم القبول بوجود (الأخر). وفشل السياسة الكينزية كان سبباً مباشراً من أسباب التحول نحو الرأسمالية التقليدية. وهذا أمر أكدته رواد المدرسة النقدية الحديثة وعلى رأسهم «ميلتون فريدمان»^(١).

إذاً، لا مكان لما يسمى بالطريق الثالث Third Way في مجتمع رأسمالي، فالرأسمالية لا تعترف سوى بالرأسمالية، وما روج له من رأسمالية اجتماعية لم يكن أكثر من أمان لكسب رأي عام أو للفوز في حملة انتخابية، كما أن جهود المنظمات غير الحكومية وما يطلقون عليه اليوم المجتمع المدني لا يمكن أن ترقى إلى مستوى البديل أو قوة الضغط على طغيان «العولمة». ولهذا كانت توصية هذا البحث الرئيسة تتمثل في حتمية البحث من جديد، من خلال إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي، وهذا ما عرضنا له لاحقاً.

٤- انهيار النظام والفكر الاشتراكي:

في الوقت الذي كان النظام الرأسمالي يعاني فيه الأزمات، ظهرت في أوروبا إرهابات وشمس ميلاد نظام جديد، ألا وهو النظام الاشتراكي. ففي عام ١٩١٧م قامت الثورة البلشفية في روسيا. وبنيت تلك الثورة على قواعد الفكر الاشتراكي الشيوعي الذي يؤمن إيماناً كاملاً بالدولة والجماعة وليس الفرد، ذلك الذي يسعى لتحقيق مصلحته الفردية فقط، وما ترتب عليه من احتكار وسوء توزيع في ظل النظام الرأسمالي.

(١) ميلتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان ، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٧، ص ١٨٤.

ولسد النظام الاشتراكي ونما وقويت شوكته، ثم أفل نجمه، ثم مات وهو في عمر يناهز الرابعة والسبعين.

ومن هنا بدأ النظام الرأسمالي في تسطير صفحة جديدة في تاريخ الفكر والتطبيق الاقتصادي، بعد أن صارت له السيادة شبه الكاملة عالمياً، كما كان خلال القرون الثلاثة السابقة على القرن العشرين، ليس فقط من خلال عودة الدول الاشتراكية للحظيرة الرأسمالية، ولكن أيضاً من خلال التغيرات الهامة التي حدثت وتحدثت في أقطاب العالم الرأسمالي نفسه، نحو المزيد من الإطلاق لقوى السوق والتقليص من دور الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية لصالح رأس المال الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، وذلك في الاتجاه المعروف باسم الخصخصة أو التخصيصية أو الاقتصاد الحر... الخ. فعلى المستوى العالمي، ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي تبين أن من بين ٦٠٠ تشريع اقتصادي صدر خلال عام ١٩٩٨ كان ٥٩٥ في اتجاه تحرير النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، مما يؤكد جدية التوجه الرأسمالي، وتحديدًا داخل البلدان الاشتراكية السابقة.^(١)

٥- بروز دور الآليات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية:

ساهمت العناصر السياسية والاقتصادية الدولية في التحول نحو التطبيق الرأسمالي. فمن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic & social council التابع للأمم المتحدة، ومن خلال توصيات الجمعية العامة باحترام حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، أدركت الأمم في مشارق الأرض ومغاربها فشل السياسات الاقتصادية البالية للقطاع العام الذي أهدر لسنوات ثروات تلك الأمم، وقادت إلى الفساد الإداري والرشوة والاختلاس ومن ثم الإفقار للشعوب. فكان لا بد من

(١) راجع كتابنا مبادئ الاقتصاد السياسي (إحصائيات من تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١م) ص ١٥١.

احترام الملكية الخاصة كحق من حقوق الإنسان وتشجيع الأفراد وإعانتهم على إقامة المشروعات واشترائهم في القرار السياسي الاقتصادي.

وكان تطور دور منظمة أو اتفاقية الجات GATT في مقدمة العوامل التي عجلت بسيادة الليبرالية الغربية، حيث تقرر في اجتماعات جولة أوروغواي ١٩٩٤ إنشاء منظمة التجارة العالمية «World Trade Organization WTO» التي نظمت العديد من المسائل الاقتصادية والتجارية مثل الاستثمار والإنتاج والقيود الجمركية وتجارة الخدمات، والأهم من كل ما سبق، فقد نظمت حماية الملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والاتجار فيها «Intellectual property rights». وكانت الولايات المتحدة هي النصير الرئيس لإنشاء تلك المنظمة، لعدم رضائها عن عملية اتخاذ القرارات السابقة التي كانت تديرها الجات، والتي كانت تتطلب قراراً إجماعياً من فريق من الخبراء يتم اختياره لسماع الدعاوى المتصلة بالتجارة.^(١)

ومن مقتضى تلك الاتفاقية أن الدول عليها فتح حدودها وإزالة الحواجز والقيود الجمركية Custom impediments وغير الجمركية بشكل تدريجي، يختلف من الدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول متوسطة الدخل، عنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل، حيث أعطيت الأخيرة مهلة لترتيب أوضاعها قبل الالتزام شبه الكامل عام ٢٠٠٥م. وبالتالي إذا لم يكن الاقتصاد الداخلي قوياً فلن يمكنه المنافسة مع السلع الواردة من الخارج، وبالتبعية ستموت الصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة، وستغلق المصانع أبوابها، ومن ثم يشرّد العمال، وبالتالي بطالة أكثر... الخ. لذا، أعتبر الإصلاح الاقتصادي هو المخرج الوحيد من تلك المشكلة، وذلك بترك الأمر للمشروع الخاص القادر على الإنتاج والابتكار والتطوير، وذلك في سبيله لتحقيق الربح، وبالتالي يكون أكثر قدرة على خوض غمار المنافسة محلياً ودولياً.

(١) جاري بيرتلز وآخرون، جنون العولمة: تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص ١٤٢.

نخلص مما سبق إلى أن الآليات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي الذي ينظم عملية التحول نحو القطاع الخاص ، قد لعبت دوراً محورياً نحو بزوغ نجم الرأسمالية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي. كل تلك التطورات تصب في اتجاه واحد ألا وهو الاتجاه التحرري الرأسمالي، لأنك لو كنت ترغب في الانضمام إلى أي من تلك الاتحادات أو التنظيمات فعليك أن تحرر سوقك وسياساتك أولاً. ليس هذا فقط بل ربما تتخلى عن جانب من تراثك وقيمك إذا اقتضت ضرورات الانضمام ذلك.

٦- تعاظم دور الشركات دولية النشاط (متعدية الجنسية):

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات « Multinational or Transnational Corporations MNC/ TNC » موجودة منذ النصف الأول من القرن الماضي، بل منذ بدء العهد الاستعماري (شركة الهند الشرقية)، إلا أنها برزت في الأفق وبرز دورها خلال الحقبة المكملة للقرن العشرين. ففي فقرة سابقة تحدثنا عن التطور التكنولوجي في العالم الغربي الرأسمالي ، ولكن إذا دققنا في الأمر، لوجدنا أن أكثر من ٨٠% من الابتكارات التكنولوجية والاختراعات تمت وتتم داخل الشركات دولية النشاط ومتعددة الجنسيات.

أما فيما يتعلق بالإنتاج، ففي خلال التسعينيات وصل حجم إنتاج الشركات متعددة الجنسيات ثلاثة أضعاف حجم التجارة الدولية، بل إن المسيطر الرئيس على التجارة الدولية هو الشركات متعددة الجنسيات، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. كما أن التطورات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات أعطت الشركات متعددة الجنسيات - من خلال قيامها بالاستثمار الأجنبي المباشر - أبعاداً جديدة .

نخلص من ذلك إلى أن كلاً من «العولمة» والشركات متعددة الجنسيات قد أثر في تطور الآخر والدفع به، والمستفيد في النهاية هي الشركات متعددة الجنسيات.

ففي خلال الـ ١٥ سنة الماضية شهد عالمنا تغيرات ضخمة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، كلها قادتنا إلى ما يسمى بوضع «العولمة». كما أن قوة وسطوة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات ساهم بشكل فعال وإيجابي في الاتجاه نحو «العولمة». في الوقت نفسه، فإن تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية الدولية أثرت بشكل إيجابي على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال خلق مناخ موات لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: ما هو مصير الليبرالية الجديدة «العولمة»؟

هل هي نهاية التاريخ The end of History والانتصار الأبدي للرأسمالية كما انتهى «فرانسيس فوكوياما» في كتابه «نهاية التاريخ، ١٩٩٣م»، ومن ثم مضي «العولمة» الرأسمالية في طرق اللاعودة، وفي سبيلها تنعم البشرية بالرفاهية على كوكب خالٍ من الحروب، أم أنها «نهاية العولمة The end of Globalization» الليبرالية الجديدة كما انتهى «هارولد جيمس» في كتابه «نهاية العولمة، ٢٠٠١م» نظراً لاحتواء الرأسمالية على معاول هدمها؟!!

بعد ما يزيد على خمسة عشر عاماً من «العولمة الرأسمالية» لاحت في الأفق العديد من الاختلالات والمخاطر والمشكلات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والبيئية. فلم تنجح «العولمة» في إنقاذ العالم وتحقيق الرفاهية كما روج المروجون، بل عايش العالم الأزمات. فعلى الجانب المالي وخلال التسعينيات لم تنج بقعة - حيث لا استثناء - من العالم من الوقوع في براثن أزمة مالية أو اقتصادية. فمن الشرق عانت روسيا وآسيا، ومن الجنوب عانت وتعاين أمريكا اللاتينية (المكسيك والبرازيل ومؤخراً الأرجنتين وفنزويلا) وفي الشمال عانت أوروبا (١٩٩٧م) والولايات المتحدة. كما تضخم عبء المديونية وأثقل كاهل الدول النامية في الوفاء

بمتطلبات التنمية. أما على المستوى الاقتصادي فإن العالم الرأسمالي يعاني من الكساد الخانق وما يتضمنه من إهدار للقوى المنتجة.

على مستوى التوازن العالمي، اتسعت فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، كما همشت الكثير من الأمم. حتى داخل المجتمعات الرأسمالية همشت العديد من الطبقات. ففي الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية المعاصرة) وحدها يعيش أكثر من ٢٠ مليون تحت خط الفقر. وعلى مستوى العالمي يعيش ما يزيد على ٢,٥ بليون مواطن تحت خط الفقر.

على المستوى العالمي برزت على الساحة ظواهر جديدة مثل الإرهاب الدولي International Terrorism والنزاعات العرقية Ethnical Conflicts.

وعلى عكس ما ادعى مروجو «العولمة» بأنها تدعيم للديمقراطية، فقد ترتب على «العولمة» وبقيادة الشركات العملاقة التي تمتلك وسائل الضغط والتأثير أن احتكر وقوض الرأي العام العالمي. لنا أن نتوقع ما يترتب على اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة، أو أن يمتلكها شخص واحد مثل بيرلسكوني في إيطاليا، فهل يمكن أن تبث غير ما يريده المالك أو صاحب المصلحة؟! على المستوى العالمي فإن «العولمة» بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية، وفي طريقها تدمر آلاف الثقافات والقيم الأخرى. وبما أن الوضع على هذا النحو، لا يمكن أن نتوقع أقل من الصدام بين ذوي الثقافات المختلفة.

كما أن هناك ظاهرة جديدة أفرزها استبداد الشركات الدولية وهي عمليات الدمج والتملك. هل يمكن أن نتحدث بعد عن مبدأ سيادة المستهلك ؟ الإجابة - وبلا غشاضة - بالنفي. فالحرية التي نادى بها «سميث» قائمة على المنافسة، وتحرض ضد الاحتكار.. فهل تعني كل تلك المؤشرات شيئاً بالنسبة لمستقبل الرأسمالية العالمية، خاصة بعد أن تعالت النداءات والصيحات المنددة «بالعولمة» في كل مكان،

بل ظهرت على الساحة اتجاهات اشتراكية جديدة؟ هل ستقلب الرأسمالية على نفسها؟ أم أن البناء المؤسسي الدولي قادر على حماية الرأسمالية العالمية من السقوط؟ هناك العديد من الدراسات^(١)، ومن منطلق إفرافات الرأسمالية خلال السنوات الماضية، ترى أن تقويض تيار «العولمة» آتٍ لا محالة، «فالعولمة» نفسها أفرزت عوامل تقويضها حتى على مستوى العالم الرأسمالي نفسه. وليس أدل على ذلك من المعارضة الشعبية المستمرة لأي اتفاق متعدد الأطراف كذلك الذي يدعو إلى حماية الاستثمار الدولي. حتى على المستوى الرسمي عارض رئيس دولة كبرى مثل «شيراك» اتفاقاً كهذا. ومن ثم لو كان في «عولمة» الرأسمالية خير لما ظهرت معاول هدمها في عقر دارها.

وحتى المؤسسات الدولية التي عرضنا لها ما هي إلا ستار تتخفى من خلفه الدول الرأسمالية - كما أكد «هنتنغتون» في مقاله الشهير - التي هي صاحبة صنع القرار، ومن ثم فهي وإن كانت ظاهرياً منظمات دولية، فإن من المؤكد أن الدول النامية والمتخلفة لا ناقة لها فيها ولا جمل. فهي حاضرة بغرض استكمال شكل تقتضيه الصورة المعاصرة للرأسمالية الاستعمارية العالمية.

من جملة عرضنا السابق نخلص إلى أننا نعيش في عالم الكثير من الإمكانيات التي لا يمكن إنكارها، والتي هي على حد تعبير بعضهم^(٢) في وصفه «للعولمة» بأنها تنطوي على عهد أو وعد جزئي، حقيقة جزئية وخيال جزئي «Globalization is Part- Promise, Part- imagination. and part-reality» ولكنه - عالم «العولمة» - أيضاً مفعم بالكثير بالمخاطر، كما عرضنا.

(١) انظر بحثنا: انهيار العولمة.

(٢) Akbar Ahmed, Islam Under Siege Living Dangerously in a Post-Honour World.

المبحث الثاني

تحديات طرح إطار اقتصادي إسلامي

أولاً: الإسلام وارتباطه «بالعولمة»؟

بعد انهيار الاشتراكية علا نجم الرأسمالية - خاصة الرأسمالية التقليدية - من جديد، كما ظهر الإسلام كأيدلوجية على الساحة من جديد، ربما، وهذا هو الأرجح في نظري، لأن الرأسمالية كنظام - والغرب تحديداً - لا يمكن أن يحيا بدون عدو يطارده، حتى ولو كان عدواً مصطنعاً، فرغ الرأسماليون من الاشتراكية والآن جاء الدور على الإسلام وأمته.

فلقد تعددت الكتابات - خلال الحقتين الماضيتين - بدءاً من «ماكسيم رودنسون» في: «الإسلام والرأسمالية، ١٩٨١م»، و«ميلتون فريدمان» «الرأسمالية والحرية، ١٩٨٧م»، «وسلمان رشدي» في «آيات شيطانية»، وحتى «هنتينغتون» في «صراع الحضارات، ١٩٩٤م». إلا أنه لم يثر كتاب آخر مثلما أثاره كتاب «فرانسيس فوكوياما»: «نهاية التاريخ وخاتم البشر، ١٩٩٣م»، من جدل صاحب على النطاق العالمي، خاصة في جانبه الاقتصادي، والذي رسم صورة وردية لمستقبل العالم تحت لواء الليبرالية الجديدة. إلا أن «فوكوياما» - وفي حياته عايش كابوساً مريعاً وواقعاً مريعاً أفرزته سلبيات الليبرالية التي امتدحها يوماً ما.

وفي خضم هذا التخبط، لم يواجه دين من الديانات السائدة - السماوية وغير السماوية - ما واجهه ويواجهه الإسلام ونبيه ﷺ وأتباعه وأمته. فخلال سنوات احتضار الاشتراكية، وُصف الإسلام بالعدو القادم The Coming Enemy الذي ينبغي مواجهته من أجل البقاء، وكان «رودنسون» في مقدمة المنظرين بهذا العدو.

وفي هذا الاتجاه تعددت الكتابات التي تعرضت للإسلام ونبيه ﷺ، سواء عن علم به أو عن غير علم (وهذا هو الغالب).

وظهرت العديد من الكتابات المنفرة من الإسلام، في محاولة لإقناع العالم بالليبرالية الغربية، مثل كتابات «فوكوياما» و«هنتنغتون» و«سلمان رشدي» «آيات شيطانية، Satanic Verses»، وآلاف المقالات الصحفية (من بينها نيويورك تايمز، نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٢م)، والتي تعلي في الوقت نفسه من شأن الليبرالية الغربية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثالثة (الباردة) خرج علينا كاتب آخر وهو «صمويل هنتنغتون». مقالته في صيف ١٩٩٣م في مجلة Foreign Affairs، عن صراع أو صدام الحضارات The Clash of Civilizations، متنبأ بأنه بانتهاء الحرب الباردة وزوال الصراع الأيدلوجي بين الرأسمالية والشيوعية، فإن الصراع القادم The Coming Conflict سوف يكون بين الحضارات، معدداً أسماء ما يقرب من عشر حضارات في مقدمتها الحضارة الإسلامية، والتي كانت - في حقيقة الأمر - محور بحثه أو مقاله. فقد رشع الإسلام ليكون محور الصراع في القرن الجديد بالتحالف مع الكنفوشية الصينية في مواجهة الغرب.^(١)

«A central focus of conflict for the immediate future will be between the West and several Islamic- Confucian states»^(٢)

ولكن «هنتنغتون» شأنه شأن غيره من الغربيين المغرضين لم ينحو من الوقوع - وعن غير قصد - في خطأ إبراز حقيقة الرأسمالية الليبرالية، وهي المتسبب الحقيقي في الصراع. فقد كتب هو نفسه قائلاً: «بأن جهود الغرب لترويج قيمه الديمقراطية والتحررية لتكون قيماً ذات سيادة عالمية إنما هو بهدف الحفاظ على استمرار سيادته

(١) حازم الببلاوي، نحن والغرب: عصر المواجهة لم التلاقي؟، دار الشروق، ١٩٩٩م، ص ٣٦.

(٢) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs. Summer 1993, v72, n3, p22.

العسكرية Military Superiority وكذلك توسيع مصالحه الاقتصادية، وهو أمر يواجهه باستجابات معارضة رافضة من قبل الحضارات الأخرى». وهل ينبغي على الأمم الأخرى التخلي عن قيمها الحضارية في نظير السماح بتفشي القيم والثقافات الغربية ؟ وإذا ما طلب من الغربيين التخلي عن حضارتهم وقيمهم فهل سيقبلون؟!

وعلى الرغم من الفشل الين «للعولمة The Evident Failure of Globalization»، حاول الكثيرون إقناعنا بأنها بعيوبها أفضل من أي بديل آخر عرفته البشرية. وفي سبيل سد الباب أمام أي صحوة إسلامية أو حتى التفكير في بديل إسلامي، بادر الغربيون - وبعد سقوط الاشتراكية - بالنقد اللاذع للإسلام، مستندين إلى كل من التخلف والاستبداد Underdevelopment and Despotism المستشري في كثير من بلاد المسلمين.

ولهذا، فإن وضع العالم الإسلامي Islamic World Economic Situation في مواجهة باقي الأمم يستحق وقفة حاسمة للمراجعة وإعادة النظر. فلم تكن الأمة الإسلامية بحاجة إلى مثل هذه الصحوة بمثل حاجتها إليها الآن. فلقد تراجعت الأمة الإسلامية كثيراً، وباتت هناك ضرورات ملحة للتعامل مع الواقع الاقتصادي المعاصر بموضوعية تتفق ووسطية هذا الدين. فلا بد من إبداع الآليات الكفيلة باستيعاب الجديد في فنون الإنتاج حتى ولو كان غريباً، طالما لم يتضمن تعارضاً مع جوهر ديننا الحنيف.

ثانياً: آليات تفعيل الإطار الإسلامي للنشاط الاقتصادي:

من منطلق العرض السالف، حاولت جاهداً في الصفحات التالية تحديد أهم آليات تقديم بضاعتنا إلى العالم بالطريقة التي تضمن لها السيادة والقبول، وهو جهد قاصر بلا شك خاضع للنقاش حتى نتوصل إلى رؤية متكاملة نتعامل بها مع (الغير). علينا، إذا كنا نبحث عن آليات تفعيل المبادئ الاقتصادية الإسلامية Islamic Economic Principles، أن نتعرف على الصعوبات التي حالت طوال القرون الماضية

دون انطباق تلك المبادئ. كما أن علينا التعامل مع مبادئ الدين الحنيف ومثله العليا بعقلية مستنيرة تستوعب متطلبات ومقتضيات العصر.

١ - نافذة التعامل مع الآخر: إطار إسلامي وليس نظام إسلامي:

لقد ترسخت ركائز ما شاع تسميته بالنظام الاقتصادي الإسلامي Islamic Economic System في الكتابات العربية خلال القرن المنصرم. ذلك النظام الذي يتفرد عن الأنظمة الوضعية من رأسمالية واشتراكية بجمعه بين الملكية العامة والخاصة حيث يمثل كل منهما أصلاً للآخر، كما آمن بالحرية ولكن ليست الحرية الرأسمالية المطلقة المدمرة The Destructive Absolute Freedom، أو سلب تلك الحرية كالاشرابية، ولكنها الحرية المقيدة بالقيود الذاتية: ﴿يَعْلَمُ حَآيَتَهُ الْأَعْيُنَ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ (غافر: ١٩)، «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»^(١)، والقيود الموضوعية التشريعية من قبل أولي الأمر.

كما أنه النظام الذي لا ينكر دور السوق، وإن كان لا يستبعد التخطيط Planning بعيد المدى، وحصر النشاط الاقتصادي في دائرة الحلال بما فيه صالح الإنسانية. كما أنه النظام المتفرد بإيمانه بالربح كحافز على التوسع والإبداع، ولكنه في الوقت نفسه لا ينكر البعد الاجتماعي للإنتاج Production Social Dimension، من خلال مجموعة من الآليات الفريدة وفي مقدمتها الزكاة almsgiving والكفارات، بهدف عدم النزول بالإنسان المسلم إلى مستوى أدنى من حد الكفاية Adequacy Line وليس حد الكفاف Subsistence Line الرأسمالي.

٢ - ضرورة حسم القضايا الخلافية:

إذا كنا نتحدث عن «إطار اقتصادي إسلامي»، فهل استقرت الأمة الإسلامية على معالم هذا الإطار؟ من المؤكد أن هناك الكثير من المسائل التي لا تزال تمزق الأمة الإسلامية، بل يختلف عليها أعضاء الأسرة الواحدة. ولو ركزنا على المجال

(١) أخرجه البخاري.

الاقتصادي، ودققنا في إحدى قضاياها وهي المعاملات المصرفية ومسألة تحديد سعر الفائدة لاكتشفنا أن هناك حاجة ملحة للتجديد، خاصة وأنا نتعامل مع عالم جديد سلطت علينا فيه الأضواء.

٣- تطوير أنظمة الحكم السائدة في العالم الإسلامي:

يكون من غير المجدي Useless أو من قبيل العبث الحديث عن آليات تطبيق البديل الإسلامي أو «إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي» دون الحديث ولو من طرف خفي عن مسؤولية ودور القائمين على شؤون العالم الإسلامي. فلقد علمنا وربانا ديننا الحنيف، على يد نبيه الكريم وسلفه الصالح، أنه إذا صلح الحاكم صلحت الرعية، وأن الحاكم الصالح (لكونه راعياً) يأتي في مقدمة الذين يظلمهم الله يوم القيامة بظلمه، يوم لا ظل إلا ظله، وأن فساد الجسد يبدأ من الرأس.

فعندما وجد الحاكم القدوة الصالح في صدر الإسلام تحقق لتلك الأمة أجماد وانتصارات لم تشهدها البشرية لا من قبل ولا من بعد!!! مع احتفاظ الأمة الإسلامية آنذاك بكرامتها Dignity وتفوقها في مواجهة باقي الأمم، وحققت من الإنجازات العلمية Scientific Achievements ما بنيت عليه حضارات الغرب المعاصرة، كما خطت أيديهم.

لذا فإن شعوبنا العربية الإسلامية في حاجة إلى القيادة المؤمنة Faithful Leadership التي تعرف كيف تخاطب هذه الأمة وتحركها وتستخرج أقصى ما فيها من طاقات وإمكانات مذكورة.. ويوم توجد سيتغير ميزان القوى Balance of Power في العالم ويتحول اتجاه التاريخ، وسيطر صفحة جديدة مع الإسلام وليس مع الليبرالية الجديدة التي حلم بها «فوكوياما» ومن قبله «ميلتون فريدمان». وهذا ما يقوله - ويحذر منه - الدارسون المتيقظون من الأجانب والمستشرقين. «فإذا وجد

القائد المناسب الذي يتكلم الكلام المناسب عن الإسلام، فإن من الممكن لهذا الدين أن يظهر كإحدى القوى السياسية العظمى في العالم مرة أخرى».^(١)

في تحليله لأسباب سوء حال المسلمين، انتهى بعضهم إلى القول: إنني لا أجد سبباً لسوء حال المسلمين وواقع تخلفهم إلا في تقصير علمائهم وتسلب حكاهم. وأنه على هاتين الفتتين - كما أنبأنا رسول الله ﷺ - تقع مسؤولية تخلف العالم الإسلامي. وأنه إذا صدقت هاتان الفتتان بأن أدركت كل منها مسؤولياتها وقدمت المثل الطيب، فإننا نقدم أكبر خدمة لدين الله، ونحقق للعالم أجمع أمله المنشود في العدل والسلام Peace and Justice. أما إذا بقينا على حالنا من عدم الإدراك الحقيقي للإسلام، لا سيما جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإذا بقينا على حالنا من التخلف الاقتصادي والخلقي وتفرق قاداتنا بدلاً من تعاوانهم، مع إصرارنا على الانتساب إلى الإسلام وادعائنا بأننا حملة القرآن، فإننا نقدم بذلك أسوأ دعاية لدين الله وأكبر إهانة لأنفسنا. وإنه مهما قال وأطنب المسلمون في دينهم، فإن العالم الخارجي لن يصدقهم، ولن يقدر أحد الإسلام إلا إذا رأى في المسلمين أنفسهم المثل الطيب الذي يعيش بما يقول أو يؤمن به.^(٢)

لقد ساهم واقع حال المجتمعات التي تدين بالإسلام، من تخلف واستبداد، في رسم صورة قبيحة للإسلام Ugly Emerge for Islam هو منها براء. فأغلب الغربيين، ودون الحاجة إلى دراسة (فالواقع خير معلم)، يحكمون على الإسلام من خلال التطرف والاستبداد المزدوج Mutual Fanaticism الذي تفرق فيه المجتمعات الإسلامية. فإذا كان هناك تطرف واستبداد سياسي من خلال أنظمة لا تعرف غير الديكتاتورية والبطش.

(١) يوسف القرضاوي، حتمية الحل الإسلامي: الطول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥م، ص ١٠ - ١١.

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٤.

٤ - حتمية فتح باب الاجتهاد في إطار إسلامي منظم.

لما كانت حياة كل تشريع تتجلى في تطبيقاته، فقد حث الإسلام على الاجتهاد وجعل للمجتهد أجرين إن أصاب وأجرأ إن أخطأ، واعتبر الاجتهاد المصدر الثالث للتشريع، بعد الكتاب والسنة. وكانت أكبر ضربة وجهها المسلمون أنفسهم إلى الإسلام هي قفل باب الاجتهاد «اختيارياً، Voluntarily» منذ أواخر القرن الرابع الهجري. فمنذ ذلك الحين توقفت الدراسات الشرعية وتجمدت التطبيقات الإسلامية عند مرحلة تاريخية معينة. يؤكد ذلك الربكة التي تعم العالم الإسلامي في التشريع لمختلف الشؤون التي جددت في حياة المسلمين.^(١)

بقفل باب الاجتهاد، عطلت المبادئ الإسلامية عامة والاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة. إذ لم يعد العلماء فيما يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون إلى المصادر التشريعية الأساسية لاستنباط الأحكام من نصوص القرآن والسنة، وإنما يرجعون إلى اجتهادات الأئمة السابقين فيلزمون الناس بها، دون مراعاة أنها وضعت لزمان غير زمانهم ولأوضاع غير أوضاعهم، بل دون اعتداد بما كان يحرص على تأكيده هؤلاء الأئمة بقولهم (لا تأخذوا عنا وخذوا ممن أخذنا عنهم) بمعنى ارجعوا مثلنا إلى الأصل وهو الكتاب والسنة.

وإذ حل التخلف على المسلمين، ادعى خصوم الإسلام بأنه حجر عثرة أمام التطور والتقدم، بل لقد شاع الشك بين المثقفين أنفسهم لقعود علماء الدين عن الاجتهاد، وقصور ما يعرضونه بالتقليد عن تلبية حاجات العصر المتطورة. وإذ نادى اليوم بالعودة إلى تعاليم الإسلام وبضرورة تطبيق مبادئه الاقتصادية لحل مشكلات العالم، فإنه يتعين علينا قبل ذلك أن نبين بوضوح ودقة هذه المبادئ والأصول

(١) انظر: محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨١م، ص ١٦.

الاقتصادية الإسلامية، وأن نفتح باب الاجتهاد في كيفية إعمالها وتطبيقها بما يحقق مصلحة كل مجتمع بحسب ظروف الزمان والمكان.^(١)

بل لقد بلغ الأمر ببعضهم إلى حد وصف الحلول التي تقدم باسم الإسلام لحل المشاكل الاقتصادية لعصرنا الحالي، وهي مشاكل اقتصادية معقدة، بأنها حلول ساذجة وغير عملية، تتنافى ومرونة ويسر هذا الدين، ذلك أن معظم هذه الحلول تقدم من بعض علماء الدين غير المتخصصين في الشؤون الاقتصادية وغيرها، مستندين في ذلك إلى اجتهادات وتفسيرات بعض الأئمة والفقهاء القدامى.^(٢)

ولن تنجح تلك الآلية - أي فتح باب الاجتهاد - إلا إذا توافرت الإرادة السياسية المتمثلة في أولي الأمر القائمين على شؤون العالم الإسلامي، بدعوتهم ومساندتهم الصادقة لصفوة علماء الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها لانتخاب مجلس إسلامي عالمي هدفه دراسة القضايا المستحدثة وتقديم الرأي الملزم بشأنها، تلتزم به الأمة الإسلامية لتعبر عن وحدتها في عالم الكيانات الكبيرة. وربما تكون مجامع البحوث الإسلامية وعلمائها المنتشرون في ربوع العالم الإسلامي هي اللبنة التي على أساسها يمكن إقامة هذا الصرح العظيم من جديد، هذا بالإضافة إلى مشاركة علماء الاقتصاد الذين تذخر بهم البلدان الإسلامية.

ولا يفوتنا في هذا الخصوص ضرورة عودة علماء الدين، في سبيل استخلاص اجتهادهم، إلى أهل الاختصاص من الاقتصاديين شأن عودتهم إلى الأطباء والفلكيين وغيرهم، حتى يخرج اجتهادهم مبنياً على ثوابت علمية وشرعية في آن واحد. كما ينبغي التوسع في التعليم الاقتصادي داخل المؤسسات الدينية، وهذا هو محور عرضنا في الآلية الأخيرة.

(١) المرجع السابق، ص ٤٤.

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٥.

٥- تطوير أنظمة التعليم الديني:

قد يُتصور لأول وهلة من هذا العنوان «تطوير»!! بأنها دعوة لعلمنة التعليم الإسلامي وهذا بالطبع ليس هو المقصود، وحاشانا أن نطالب بهذا. إلا أن التعليم الديني ظل لقرون طويلة بعيداً عن التحديث Upgrading وعن مواكبة متطلبات كل جديد. ولذا حدثت فرقة أو فجوة - بلغت حد القطيعة في الكثير من البلدان الإسلامية - بين عالم الدين وبين ما يجري على أرض الواقع.

قبل كل شيء، فإن العلوم الشرعية وضعها أفراد من بني البشر وليست وحياً من السماء. ومن المؤكد أن تلك العلوم كانت شديدة التقدم في زمن وضعها، ولهذا أنعشت العالم الإسلامي وجعلت من الحضارة الإسلامية الحضارة المهيمنة. ومع هذا حظيت تلك العلوم بالقليل من التطوير على مدار أكثر من ألف عام.^(١)

إن سعة الأفق والإطلاع لدى عالم الدين وخاصة على المسائل الاقتصادية - التي هي محور بحثنا - مطلب حتمي قبل الفصل في قضية الربا مثلاً وعلة تحريمه، ومطلب جوهرى لبلوغ مستوى المجتهد الذي ننشده. من الفقهاء الذين يحرمون التعاملات المصرفية وفوائدها هم على علم بطبيعة عمل ودور تلك المؤسسات المصرفية؟! هل الرفض مرجعه كون تلك المؤسسات والمسميات بدعة غريبة أو سلعة غريبة كما ذكرنا؟!

ولهذا كتب بعضهم قائلاً: بأن الأمة ليست بحاجة اليوم إلى علماء دين لديهم القدرة على فهم العالم الذي نعيش فيه فقط، فالأهم والمطلوب هو علماء اجتماعيون

Muqtedar Khan, Islam's Future and the Importance of Social Sciences, Globalist Paper, (١) June 17, 2003.

على دراية بمقاصد الشريعة - التنبؤ بالمستقبل - للمساعدة في تطوير وإدارة المجتمع الإسلامي بطرق أكثر كفاءة وفاعلية. ^(١) هناك أمور يسهل على علماء الدين الرد عليها والتعامل معها مثل العديد من مسائل الحلال والحرام، ولكن ماذا إذا طرح على عالم الدين سؤال بشأن مدى الحل أو الحرمة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟! هذه القضية بعصريتها تخرج عن مجال علم الدين التقليدي، لذا كان التطوير واجباً.

عالمنا الإسلامي مدعو اليوم للاعتماد على نفسه في اختيار الطريق الأمثل الذي يحقق له مصالحه الحيوية، ويصون له قيمه الحضارية، ويؤكد له شخصيته الإنسانية المتميزة، وهو في تطلعه لهذا الهدف فإنه مدعو لإقامة مجتمع قائم على أساس من المعرفة العلمية والتخطيط الهادف، مستخدماً في ذلك منهج البحث والدراسة، ومستعيناً بأصحاب الاختصاص والعلم. ^(٢)

ومن مظاهر تأخر التعليم الديني عن مواكبة التطور، أن مناهج التعليم الديني ومقرراته لم تتغير في أغلب الدول الإسلامية منذ ما يزيد على ٢٠٠ عام، في حين أن مناهج العلوم الاجتماعية في أي مكان آخر تراجع وتعديل في كل مرة يقوم الأستاذ بتقديم محاضراته. ولهذا لا نعجب حينما نرى التقدم في الغرب وفي كل مكان باستثناء عالمنا العربي. فالسبب الرئيس على حد تعبير بعضهم ^(٣) هو كارثة «عجز المعرفة knowledge deficit» في المجتمعات العربية والتي هي محور الانطلاقة الإسلامية.

(١) Ibid. The Ummah today does not need Ulema who are incapable of knowing the world we live in. Rather, what is needed are Muslim social scientists who are also familiar with the maqasid al Shariah - the divine way - to help develop and govern their societies efficiently and effectively.

(٢) محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، ص ٧٤.

(٣) Muqtedar Khan, Islam's Future and the Importance of Social Sciences.

الخاتمة

في ظل ما أشرنا إليه من الفشل والتداعي للأنظمة الوضعية الواحد تلو الآخر، وفي ظل الحملة الشرسة على الإسلام والمسلمين، كان لابد من أن نبدأ بسؤال: لماذا البديل الإسلامي الآن؟! ولكن إذا كان هناك من بديل إسلامي تستطيع به الإنسانية الخروج من مأزقها بعد أن أفلست فكرياً بعد التجارب الشرقية والغربية الفاشلة، كان لابد من التعرف على الآليات، ومن ثم الصعوبات التي تحول بين البديل الإسلامي وبين تطبيقه حتى داخل البلدان الإسلامية.

ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، فقد ركز البحث على ضرورة تفعيل مجموعة من الآليات لإيجاد «إطار إسلامي للنشاط الاقتصادي» نتمكن نحن المسلمين من تطبيقه أولاً ومن ثم يمكن تقديمه للآخرين، بل سيقدم عليه الآخرون طالما يرقى إلى مستوى العالمية.

ونخلص من بحثنا هذا إلى أن المستقرى للصراع الدائر في العالم، والأزمة الروحية والنفسية التي يمر بها، والتخبط الاجتماعي الذي يرزح تحته، والتحلل الخلقي الذي يشكو منه عقلاؤه - يهتدي إلى أن الاتجاه الذي لابد أن يسود العالم هو الإسلام. فقد أفلس الغرب في قيادته، وعجز عن حمل الأمانة.

والعالم اليوم في حاجة إلى رسالة جديدة، تحمل حضارة جديدة، حضارة عالمية إنسانية، أخلاقية ربانية، لا شرقية ولا غربية، حضارة تجمع بين الإيمان والعلم، تمزج بين المادة والروح، وتوفق بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع.

لابد من إخماد براكين التدمير ودعوات الصراع التي تتحدث عن قطيعة بين الشمال والجنوب وعن صراع الحضارات وعن الحروب الصليبية، والبحث عن كيفية التعاون على أساس الاحترام المتبادل. وهنا تقع على العالم الإسلامي مسؤولية كبرى خاصة في ذلك الجو الغائم والملوث بحملات التشويه للإسلام، الذي هو في حقيقة الأمر السبيل الوحيد لإنقاذ البشرية.

فالإطار الإسلامي للنشاط الاقتصادي يستطيع إعادة التوازن في العلاقة بين الأفراد والدولة، فقد أسس في المدينة منذ ١٤٠٠ سنة وفي عهد الصحابة والخلفاء الراشدين مجتمعاً قائماً على العدل الاجتماعي والاقتصادي ما كان «ماركس» أو «فوكوياما» يستطيع أن يحلم به.^(١)

(١) مراد هوفمان، الإسلام كبديل، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، ١٩٩٣م.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

المسلمون وتحديات العولمة الثقافية

الدكتور أحمد معاذ علوان^(*)

من أخطر المواقف التعامل مع «العولمة» بمقياس الرفض المطلق، أو القبول المطلق، فلا بد من فهمها أولاً ثم الحد من أخطارها ثانياً، والاستفادة من تفتحها ووسائلها ثالثاً، لدعم وجودنا الحضاري في العالم، ولا بد أن نكون فاعلين ومؤثرين.

تمهيد:

«العولمة» مرحلة ما بعد الحداثة وهي تدور حول قضايا مثل اقتصاد السوق الحر، والليبرالية الغربية الديمقراطية... الخ، وهذه المرحلة مازالت في بدايتها لأن كثيراً من الظواهر المرتبطة «بالعولمة» لا تزال تتفاعل؛ لأن كثيراً من نتائجها لم تبلور بصورة واضحة بعد، وظواهر «العولمة» ليست ملتبسة فحسب ولكنها متداخلة إلى حد كبير، مما يجعل الفصل بينها أمراً صعباً^(١).

(*) باحث أكاديمي... (الإمارات العربية المتحدة).

(١) حسنين توفيق إبراهيم، العولمة.. الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة، مقال في مجلة عالم الفكر، ص ١٨٧.

كما «أن أوهام «العولمة» - وكما يقول كل من بول هيرست وغراهام تومبسون - هي أكثر بكثير من حقائقها، وما لا يعرف عنها هو أيضاً أكثر بكثير مما يعرف. أوهام «العولمة» وما يروج من مبالغات حول ماهية قدراتها وتأثيراتها، ومساراتها، وفرصها، ومخاطرها، هي التي تزيد الإثارة والغموض، والتعقيد حول ماهية «العولمة»، ورغم الحضور القوي والمفاجئ «للعولمة» في معظم المجالات الحياتية والفكرية المعاصرة، وتغلغلها الواسع في الاقتصاد والعلاقات الدولية، وإلى درجات أقل في كل من الثقافة والسياسة المحلية، فإن «العولمة» ما زالت من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية غموضاً وإثارة للجدل»^(١) والسبب - والله أعلم - أن الظواهر الكبرى التي عرفها التاريخ، يلمس الإنسان أن التنظير لها، والتبشير بها، قد سبقا في جل الحالات الواقع المعاش، أما اليوم فقد أصبحت حقيقة ملموسة تعيشها الشعوب وفجأة، مما أثار كثيراً من المخاوف والغموض.

ويرى منظرو «العولمة»، ومؤيدوها، أنها إيجابية في العموم، بينما يرى آخرون أن فيها مخاطر أساسية عديدة ستؤدي إلى تحطيم الحدود بين الأقطار، وإذابة الهوية القومية، والمطلوب منا في هذه المرحلة: أولاً فهمها وتشخيصها وتحليلها، ومعرفة مآلها وما عليها؛ وثانياً التخفيف من آثارها السيئة قدر الإمكان، والاستفادة من وسائلها وتقنياتها في الدعوة إلى الله تعالى.

ولو حاولنا البحث عن العناصر الأساسية لظاهرة «العولمة» الراهنة لوجدناها متداخلة وهي: «العولمة» الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، و«العولمة» أول ما بدأت بدأت بمفهوم اقتصادي.. ويعود هذا الارتباط إلى أن الليبرالية الجديدة خرجت منتصرة على الشيوعية، بعد سقوط قلعته الاتحاد

(١) عبدالخالق عبدالله، العولمة: جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، ص ٤٤.

السوفييتي، ورفعت شعار: حرية السوق ستحل المشاكل، وستحقق مجتمع الرفاه، ليس في المجتمع الغربي فحسب بل في العالم، ثم بدأت تتوسع في مجالات الأخرى.. والذي يهمننا في بحثنا هذا، «العولمة» الثقافية.

العولمة الثقافية:

تلوح أبرز سيئات «العولمة» وخطورها في المجال الثقافي.. ويخطئ بعض الناس حين يحدونها في حرية السوق، وانتقال رؤوس الأموال من دون حواجز، إنها ظاهرة أشد تعقيداً من ذلك، وأكثر تشعباً، إنها إيديولوجية الرأسمالية الجديدة^(١). وتعود جذورها إلى نهاية الحرب الباردة، وانهار الاتحاد السوفييتي، ومن ثم انهزام الشيوعية، حيث تداعت مجتمعاتها، وأخذت تبحث عن خلاصها في صيغ من الديمقراطية الغربية، وهكذا انتصرت الديمقراطية الليبرالية عبر العالم، وظهرت مقولة «نهاية التاريخ» وهو الاتجاه الذي تطور من بعد على يد «فرانسيس فوكوياما» في كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، الذي تحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعي كوني زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هي ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين^(٢). إذاً يرى فوكوياما نهاية التاريخ، أو نهاية الصراع والاختلاف، بانتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية، أو انتصار الحضارة الغربية وسيادتها على العالم، فهو يقول بثقة: إنه مع انقضاء القرن العشرين، يمكن الحديث مجدداً عن تاريخ للبشرية واضح المعالم والأهداف، حيث يتجه أغلب البشر إلى الديمقراطية الليبرالية، وهو متأكد من حدوث ذلك لسببين: الأول يتصل بالاقتصاد، والثاني يتصل بما يسمى الصراع من أجل نيل التقدير والاحترام^(٣).

(١) راجع: عبدالحق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها، ص ٧٦.

(٢) السيد ياسين، الإطار العام لظاهرة العولمة، ندوة العرب والعولمة، ص ٢٣-٢٤.

(٣) راجع: وحيد إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، ص ١١٨.

ويشير «مايكل هيوارد» أحد المفكرين الغربيين إلى أن « الافتراض الغربي السائد الآن يشير إلى أن التنوع الثقافي ليس إلا ظاهرة تاريخية عابرة، سيتم القضاء عليها بسرعة، جراء نمو ثقافة عالمية مشتركة ذات توجهات غربية، وناطقة باللغة الإنجليزية»^(١). وفي هذا الصدد، كرست جهود ضخمة لغزونا ثقافياً، تستهدف وجودنا برمته.. ولنقف على حجم المشكلة، وخطرها، لابد أن نلق نظرة سريعة على أهمية الإعلام، وخطره، في الوقت الراهن، عصر «العولمة».

الإعلام في زمن العولمة:

أعلن «ماكلوهان» أن تطور وسائل الإعلام «يعد بداية لحقبة إنسانية جديدة.. يتم خلالها إلغاء حاجز المسافة الذي كان يبعد بين الدول، والمجتمعات، والشعوب، وهذه الحالة هي التي جعلت (ماكلوهان) يطلق على العالم مفهوم القرية الكونية»^(٢).. إن الثورة التقنية والمعلوماتية والإعلام هي التي جعلت «العولمة» التي نراها ممكنة، فلا نستطيع أن نتصور «العولمة» إذاً من دون ثورة الاتصالات، والتطورات التقنية المذهلة التي تكمن وراءها، ولذلك أعطيت كل الأهمية.. والأولوية للإعلام، لإحداث التغييرات المطلوبة، على الصعيدين المحلي والعالمي.. فسطورة الإعلام وبالأخص الجهاز المرئي (التلفاز) ذات تأثير كبير على دماغ الإنسان، فهو يبعث على الارتحاء، ويجذب البصر، وعلى حد قول عالم الاجتماع الكندي «مارشال ماكلوهان» فيمكننا أن نقول عن التلفاز: إنه يقوم بعملية تدليك للدماغ، وهي ظاهرة قريبة من حالة الارتعاد الحلموي، التي تعرف في الأدبيات النفسية بأنها المرحلة

(١) باسل حسين، الجنوب وتحدي الثقافة المعولمة، إنترنت alarabnews.com.

(٢) علي القرني، مستقبل العلاقات الدولية مع الوطن العربي في عصر العولمة، ضمن ندوة انعكاسات العولمة والسياسة والثقافة على الوطن العربي، ص ١٠٧.

الأولى من التنويم المغناطيسي.. وتتضح فعالية هذا التدليك للدماغ عندما تنهمك عقولنا في تجربة تلفازية ما، حيث تستقبل بيانات إدراكية، فتملاً لإحساسات التجربة تماماً على نحو يفوق بكثير التجارب العادية للحياة الواقعية، لأن الصورة أصبحت سلطة أكثر فاعلية، لأنها أكثر حداثة وبهراً، ومن المعروف أنها غير محايدة، وإنما هي التجسيد المادي (للأيديولوجية) الكلمة، وهي الناطق الرسمي باسم الكلمة عندما تعجز الحروف عن التعبير الشفهي، ومن هنا تتحول الصورة إلى أداة إيحائية شديدة البلاغة، تغني عن الكثير من الهذر الكلامي.

في «العولمة»، يحرص المعلنون على صناعة صورة إعلانية مأكرة، يتم من خلالها ترويج السلع الاستهلاكية، وبما أن جسد الأنثى هو أقوى الوسائل الاستقطابية، فقد وظفه المعلنون بكل الطرائق والأساليب، من أجل غواية المتلقي، واستخدام وعيه اللاشعوري في إغماكه، ومن ثم تنويعه مرئياً، مرتكزين في ذلك على قدرة ذلك الجسد على الإيحاء، وتجسيد اللذة في أكثر الأبعاد اتساعاً للمنطق الأبيقوري^(١)، وهكذا تم تقديم جسد المرأة طعماً جنسياً لترصيع ٩٠% من الإعلانات التجارية.

ومن هنا أصبحت الصورة أداة للهيمنة، ولتأكيد مفاهيم مغايرة، بل تضليل عقول البشر، والذي هو- على حد قول «باولو فريد»- أداة للقهْر^(٢)، «وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن ميزانية صناعة الدعاية والإعلان بلغت ٢٥٠ مليار دولار»^(٣) ندرك أن أرباب وسائل الاتصال العابرة للقارات قادرون على توجيه الرأي العام العالمي، بل قادرون على تغيير المفاهيم وبسرعة مذهلة نتيجة الإعلام المكثف، وأصبح

(١) اتجاه فلسفي يوناني يدعو إلى مذهب اللذة.

(٢) راجع: محمد سيف حيدر النقيذ، غواية الصورة فلسفة للتضليل الإعلاني، مقالة ضمن مجلة الفيلسوف، السنة ٢٥، العدد ٣٠٠، جماد الآخر ١٤٢٢هـ، أغسطس / سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٣٣-٤١.

(٣) فخ العولمة، ص ٤٥-٤٦.

الإنسان مصاباً بنقص المناعة حيال وسائل الإعلام.. ونظراً للدور الكبير الذي تقوم به شبكة الـ (CNN) في هذا المجال، فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في إحدى المناسبات «بأن الـ (CNN) هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن»^(١).

فهناك ما يزيد عن خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض، وبواسطة الصور الموحدة على شاشات مليار من أجهزة التلفزيون أصبحت الأحلام والأمان تتشابه على ضفاف الآمور، ويانغ، والأمازون، والنيل، لقد اقتلعت الأطباق المستقبلية لما ترسله الأقمار الصناعية ملايين البشر من حياتهم القروية، رامية بهم في خضم أبعاد فلكية، ولم يعد بمسقط الساسة نشر سيادتهم على فضائهم الجوي، والتحكم به، ولم يحدث في التاريخ أبداً أن عرف وسمع عدد هائل من سكان المعمورة بما يجري في أنحاء العالم من أحداث كما هو اليوم»^(٢)، فقد ألغيت الحدود بين الدول والشعوب، أمام التحولات الكونية الجديدة، وأصبح العالم مفتوحاً بعضه على بعض، ورقابة الحدود لا تأخذ إلا سماتها الشكلية فقط، وأصبحت الشركات الإعلامية قادرة على الوصول بالبت إلى أي منطقة في العالم.

و«الإنترنت» أصبحت وسيلة فعالة لسرعة النفاذ إلى المعلومة، وسرعة انتشارها، ونشرها، وتوظيفها، وباتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق النزعات الحالية نحو «العولمة».. لقد أصبحت شبكة «الإنترنت» من الضخامة، حجماً وتأثيراً، مما لفت أنظار أصحاب القوى والساسة، وباتوا يخشون على اختلال موازين القوى تحت ضغوط التغيير الهائلة التي ستؤدي إليه حتماً هذه الوسائل التقنية الساحقة»^(٣).

(١) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢) راجع: فخ العولمة، ص ٤٣-٤٤.

(٣) نبيل على، ثورة المعلومات.. الجوانب التقنية، العرب والعولمة، ص ١١٧.

وفي هذا السياق تفوق صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها، وسبب ذلك يعود إلى قوة صناعة الإعلام، وقدرتها على استقطاب أكثر العناصر البشرية كفاءة وموهبة، ومن ثم تطوير ما تقدمه من منتجات، كما كان لسعة السوق الأمريكية، والقوة الجيوسياسية التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وجدارتها إدارتها للحرب الإعلامية إبان الحرب الباردة، دوراً مركزياً في هذا الانتصار^(١).

وتحتل صادرات المنتجات الثقافية الأمريكية المرتبة الثانية بعد الطائرات، وقد صدرت الولايات المتحدة أفلاماً إلى دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢م بقيمة ٣,٧ مليار دولار^(٢)، وصناعة الأفلام الأمريكية تنفق بالمتوسط ٥٩ مليون دولار على الفيلم الواحد، ولا ريب في أن هذا المبلغ ليس بوسع المنتجين في الدول الأخرى تحمله، ولا حتى التفكير فيه^(٣).

وتتجلى هيمنة الشركات الأمريكية على قطاع الإعلام، والاتصال، والترفيه، في ظهور خمس شركات عملاقة تعرف باللاعبيين الخمس الكبار هي: (ديسني)، و(برتلسمان)، و(تايم)، و(وارنر)، و(فاكم)، وشركات الأخبار، وباستثناء الشركة الثانية والأخيرة فإنها شركات أمريكية، وتعمل الشركات الخمس الكبار وفق آليات السوق والإنتاج، لكى ينشر أو يستهلك على نطاق واسع بين أكبر عدد من المستهلكين، ولذلك لا تراعي هذه الشركات القيمة الفكرية والثقافية للمضامين والبرامج المنتجة، لكنها تركز على الشكل، والجاذبية، وفي هذا المجال بالذات تتفوق

(١) راجع: فخ العولمة، ص ٤٥-٤٨ .

(٢) راجع: محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، ص ١٥٢.

(٣) راجع: فخ العولمة، ص ٤٨.

صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على مثيلاتها، ومكنها هذا النجاح أن تصبح النموذج الذي تسعى إلى تقليده صناعات الإعلام والترفيه في بقية أنحاء العالم^(١).

وهناك تعاون وتنسيق بين الشركات الإعلامية، والدولة الأم.. «ولعل أبرز نماذج التعاون والتساند بين الدولة، والشركات الإعلامية متعددة الجنسيات، يتمثل في علاقة كل من تايمل وارنر مالك CNN بالحكومة الأمريكية، ومن جانب آخر فإن أغلب شركات الإعلام والترفيه والمعلومات، تقدم منتجات ثقافية، وصوراً، ورموزاً ترتبط بمجتمع، أو دولة محددة، ومن هنا يصعب نفي علاقة الارتباط والتعاون بين الشركات الإعلامية العملاقة والدولة الأم، التي تنتمي إليها سياسياً، وثقافياً. وتحفل أدبيات الإعلام، وحرب الخليج الثانية، بنماذج واستشهادات على علاقة التعاون والتكامل بين السياسة الأمريكية والتغطية الإعلامية التي قامت بها محطات التلفزيون الأمريكية، وفي مقدمتها CNN»^(٢).

فوسائل الاتصال تعتبر إحدى المؤسسات الهامة، والرئيسية، المؤثرة في بناء ثقافة أي مجتمع، ونجد أن المؤسسات الإعلامية في البلاد الإسلامية تعاني من التبعية للإعلام الغربي، التي تتمثل في تبعية مدخلات ومخرجات النظام، كما تستورد المؤسسات الإعلامية العربية مواداً أو مضامين أجنبية، وقد تنتج وتداول مضامين ترفيحية عربية لكنها تتسم بالسطحية، وتقليد صناعة الترفيه الأجنبية.. «ولاتكتفي وسائل الإعلام العربية بهذا التدفق الإعلامي والثقافي الأجنبي، بل وتقدم غالباً البرامج الأجنبية بلا ترجمة إلى اللغة العربية»^(٣)، ولا نبالغ حين نقول: إن كثيراً من هذه البرامج - إن لم يكن معظمها - تخالف ديننا، وأخلاقنا، وقيمنا، وعاداتنا، وهكذا أصبحت ثقافتنا

(١) راجع: محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، ص ١٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٧.

(٣) ندوة العرب والعولمة، تعقيب نبيل الدجاني، ص ٣٣٥.

تخوض في المرحلة الراهنة أشرس معركة، و أخطرها، إذ وجودها بالذات - كثافة حضارية لشعوب مارست في الماضي إبداعاً حضارياً مرموقاً - مهدد بالزوال.

شعارات العولمة:

ولترويج «العولمة» في العالم، وبالأخص العالم الإسلامي، رفعت شعارات براقة تأخذ اللب، وتخطف الأبصار، وهي:

أولاً: الديمقراطية:

إن «العولمة» تنادي بمبادئ براقة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، وهذه المبادئ بقدر ما فيها من جمال براق بقدر ما فيها من الباطل، وعلى الرغم من اهتمام القوة العظمى بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية، إلا أنها في الوقت نفسه تتعامل مع هذه القضية بنوع من الانتهازية السياسية، التي تتجلى أبرز صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم تردها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية، ثم إننا نجد أن الحقوق والضمانات الحقيقية - وهي أثن ما في الديمقراطية - غير قابلة للتصدير إلى العالم الثالث، لأنها حكر على الرجل الأبيض، ذلك لأنها لو استنبتت حقيقة في العالم الثالث فسيتمرد ويسترد كيانه المفقود، ويعارض «العولمة» في النهاية.

ومن جهة أخرى فإن الديمقراطية التي تسعى «العولمة» لتطبيقها، ويظن لأول وهلة أن الذي يحكم ويقرر مصائر الأمور رجل الشارع العادي، لكن الواقع أن الذي يحكم هو رأس المال، والذين يملكونه هم الذين يسيطرون^(١).

(١) راجع: محمد قطب، المسلمون والعولمة، ص ٣٩ - ٤١.

ويظهر بجلاء زيف هذا الادعاء - الديمقراطية - من خلال أجهزة الأمم المتحدة، فهيمنة خمس دول على مجلس الأمن لا يتفق مع النظام الديمقراطي، وقد عبر عن هذه المسألة بقوة رئيس وزراء ماليزيا محاضر محمد بقوله: إننا جميعاً سواء في الأمم المتحدة بيد أن خمس دول فقط تتمتع بهذه المساواة أكثر من باقي الدول.

هذا في المجال السياسي، أما في المجال الاقتصادي فإن مجموعة الدول الصناعية السبع هي التي تقرر النظام العالمي الجديد دون غيرها.. فأية ديمقراطية هذه؟!

ثانياً: حقوق الإنسان:

أصبحت الدعوة إلى مراعاة حقوق الإنسان شعاراً مقدساً للنظام العالمي الجديد، ورمزاً لعصر «العولمة»، ولا يسمح للدول أن تحتج بأنها دول مستقلة.. والدول التي لا تعمل وفق مبادئ حقوق الإنسان هي المرشحة في الدرجة الأولى لعدم الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى وقف عجلة النمو الاقتصادي، ويقود كل ذلك إلى النزاعات^(١).

وبقدر ما في هذا المبدأ من بريق، بقدر ما يستغل لهدم القيم، ويكون وسيلة للتحيز، والكيل بمكيالين.. أما وأنه يستغل لهدم القيم، فلم تراع الخصوصية الدينية، والثقافية، فقد أقيمت مؤتمرات، مثل مؤتمر المرأة في بكين ومؤتمر حقوق الإنسان في مدينة فينّا، تدعو إلى تقنين القيم الغربية تحت شعار «حقوق الإنسان»، فقد جاء في وثيقة السكان أن المراهقين والمراهقات يكون من حقوقهم أن يتمتعوا بالثقافة الجنسية عالية المستوى، وأن حمل المراهقات وإجهاضهن حق من حقوق الإنسان، بينما الزواج المبكر جريمة.. والغريبيون يقيمون من أجل الشذوذ الجنسي المؤتمرات، يتعالنون فيها بكل قبيح، ولا يتخرجون من ذلك، ولا يتأثنون.. هذه هي القيم التي

(١) راجع: زكريا إمام، في مواجهة العولمة، ص ١٦٥.

توضع الآن في موائيق دولية، وتقنن وتفرض على الناس باسم «العولمة» لإلغاء الفطرة التي فطر الله الناس عليها.. واليوم تشن الحروب على الأديان، وعلى الطهارة ومكارم الأخلاق تحت شعار «حقوق الإنسان».

خصائص ثقافة العولمة:

الذي يقود حركة «العولمة» - كما يقول «فريدمان» - هو قوانين رأس المال وآلياته، وليست الثورة العلمية، أو التكنولوجيا، «فالعولمة» ببساطة مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الغربي، وعلى هذا فإن الذي يصوغ الثقافة الكونية الجديدة هي الشركات، وأمية رأس المال، وسواء شئنا أم أبينا فإن الذي يملك رأس المال العالمي هو الذي يسيطر في الدول الأكثر تقدماً، ويسعى لبسط نفوذه على العالم، وهو الذي يصوغ الثقافة الكونية^(١)، وتلك هي طامة أخرى حين تصبح الشركات التي تبحث عن الربح السريع بيدها مفاتيح الثقافة العالمية، ومن هنا نستطيع أن نلمح خصائص ثقافة «العولمة» في ما يأتي:

١ - ثقافة تقوم على الفلسفة البراهمية: إن فلسفة هذه الثقافة تقوم على خمسة أوهام، كما لخصها باحث أمريكي، وهي: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي.

- وهم الفردية: أي الاعتقاد أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، ويعمل هذا الوهم على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في أمة.

(١) راجع بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ضمن ندوة العرب والعولمة، ص ٢٢١ .

- وهم الخيار الشخصي: يرتبط بالأول ويكمّله، فباسم الحرية يكرس النزعة الأنانية، ويعمل على طمس الروح الجماعية.

ويأتي وهم الحياد ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه، فما دام الفرد نفسه موجوداً، وما دام حراً مختاراً فهو محايد، وكل الناس إزاءه محايدون، أو يجب أن يكونوا كذلك، وهذا يؤدي إلى تكريس التحلل من كل التزام، أو ارتباط بأية قضية، ومن هنا انتشر في السنين الأخيرة شعار (وأنا مالي).

أما الوهم الرابع، وهو الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين المستغلين ومن هم ضحايا الاستغلال، وقبولها- أعني تلك الفوارق- بوصفها أموراً طبيعية، كالقوارق بين الليل والنهار، ومن ثم شل روح المقاومة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منظوقه ومفهومه وهو، الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي: وهو تنويع للأوهام السابقة، ومعناه الاستسلام للجهات المستغلة من شركات ووكالات، وغيرها من أدوات «العولمة»، وبعبارة أخرى: التطبيع مع الهيمنة، والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري، الذي يشكل الهدف الأول والأخير^(١).

وهذه الفلسفة هي تنويع لفلسفة البراجماتية التي دعا إليها وليم جيمس «والتي أسقطت الحقيقة وعملت على اختزالها في مفهوم المصلحة، أما شلر الذي ينتمي إلى المدرسة البراجماتية فكان أكثر صراحة حيث أعلن استناد فكره إلى مقولة

(١) راجع، محمد عابد الجابري، العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية.. تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، ضمن ندوة العرب والعولمة، ص ٣٠١-٣٠٣.

بروتاجوراس السفسطائي (الإنسان مقياس كل شيء)»^(١). فهذا ارتداد للفكر الغربي إلى العصور الإغريقية، ويعود سبب هذه الردة إلى أن البراجماتية استطاعت أن تؤكد عجز الفكر الفلسفي الغربي عن إدراك الحقيقة المعرفية، ومن ثم استطاعت أن تحطم كل الفلسفات، والأيدولوجيات الغربية^(٢). وهكذا أضحت المنفعة هي المعيار الوحيد للحكم على الأشياء.

٢ - ومن أهم خصائص ثقافة «العولمة» أنها قائمة على الفلسفة العلمانية، أي أنها مادية بحتة، لم تراع الروح، ولا متطلباته، تستثير الغرائز، وتلغي العقل، ولم يعد في زمن «العولمة» أي قيمة للقيم، والأخلاق، والطهارة، ورفع شعار اللذة، وزاد أوار سعار الجنس والشهوات، وأصبحت عبادة الهوى هي الدين السائد في كثير من بلاد الغرب: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ (الفرقان: ٤٣)، ومن خلال الصورة الناطقة يستخدم الجنس للضغط على مخيلة الفرد المسلم ليسلخه عن دينه، ويلقي به في أتون الشهوات، لأن هذه الأمة هي الوحيدة المحافظة على طهارتها، ولسان حال الغرب: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرِيْبِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَظْهَرُونَ﴾ (الأعراف: ٨٢)، ولسان حال هذه الثقافة: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية: ٢٤).

٣ - ومن خصائص هذه الثقافة أنها استهلاكية، استمتاعية، سطحية، فردية مبتذلة، تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية، وهي ثقافة مهرجانية، أكثر منها ثقافة تأسيس الوعي، ثقافة تفتقد الحس التاريخي الشامل، والخبرة المتراكمة.. وانتشار الثقافة الاستهلاكية أقلق الكثيرين حتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فقد

(١) أحمد عبد الرحمن، العولمة: وجهة نظر إسلامية، ضمن ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٧.

وصف المحرر الثقافي لمجلة «نيويورك تايمز» الأسبوعية: الثقافة الرائجة: «بأنها نفاية الثقافات، وثقافة النفايات»^(١)، وفي عام ١٩٨١م كان رئيس القناة الثالثة في تلفزيون فرنسا يصرح بقوله: «إنه لن يسمح للزبالة المرئية المسمومة... بالعرض في قناته»^(٢).

وبنظرة سريعة ندرك دون عناء أن هذه الفلسفة - أعني فلسفة «العولمة» - وضعت بعناية، ومقاييس تناسب جزر الثراء، وتلعب التقنيات الحديثة دوراً بارزاً في بلورة هذه الثقافة، «وتوظف العلم للاختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب.. ولا شك أن المتابع للبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتى العربية منها يلحظ بوضوح إظهار تفوق الحضارة الغربية، وتغلغل القيم الرأسمالية في المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالثقافة: مناهج المدارس والجامعات، ومراكز البحوث كلها تشير إلى ذلك، بالإضافة إلى ما تقدمه المؤسسات من منح، ومواد إعلامية، وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الرأسمالية كلها تصب في إطار ترسيخ تفوق الغربي»^(٣).

إذاً في ظل «العولمة» الثقافية تعميم للثقافة الاستهلاكية - الثقافة الشعبية - التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تسلبهم الهوية... إضافة إلى ذلك أخذت اللغة الإنجليزية، وخصوصاً اللهجة الأمريكية تصير لغة عالمية عبر الإعلام الدولي، وأصبحت الأفكار مثل السلع ترتدي جلباباً موحداً، وأصبح الناس في جميع الأرض يحملون اللحاق بمستوى معيشة جزر الثراء، نتيجة لما ترسله

(١) ندوة العرب والعولمة، تعقيب جميل مطر، ص ٢٧٥.

(٢) في الفكر الإسلامي، صنفه عوض الله حجازي وآخرون، ص ٤٨٤.

(٣) أحمد حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، عالم الفكر، ص ١٣٥-١٣٦.

الأقمار الصناعية، ولما علم قادة «العولمة» أن هذا اللحاق مستحيل قاموا بالتصدي لها بضرورة تسلية الشعوب برضع الأثداء المخدرة.^(١)

كل ذلك يتم وفق غزو إعلامي مدروس ومكثف تارة، وتارة عن طريق اتفاقات وقوانين تكبل العالم الإسلامي، يقول «برجنسكي»: «... ومن ذلك تقييد الحكومات المسلمة أو التي تحكم المسلمين باتفاقيات بحفنة ظالمة كاتفاقية الجات، واتفاقية منع الانتشار النووي، ومن ذلك محاولة واسعة النطاق لجنزة البلاد الإسلامية، أي نشر اللغة الإنجليزية، وإقصاء اللغة العربية، ودفنها حية»^(٢)، ومن الجدير ذكره أن ثقافة «العولمة» تعتمد بالدرجة الأولى على اللغة الإنجليزية، وأصبح التنوع اللغوي ينظر إليه كعقبة أمام التجار، وانتشار المعرفة، وصارت اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية، وهذا يعني القضاء على الثقافات الأخرى، وكما يقول العالم «باييك»: إن تعدد اللغات هو أدق انعكاس لتعدد الثقافات، وتدمير الأولى سيؤدي حتماً إلى ضياع الثانية، فاللغة ليست الأداة الرئيسة للتواصل الإنساني فقط، إنما أيضاً تعبر عن رؤية الذين يتكلمونها للعالم، وتعبير عن خيالهم، وعن أساليب استخدامهم للمعرفة، إن القضاء على اللغات هو حرمان الشعوب من ثقافتها.^(٣)

النتيجة المنطقية «للعولمة» زوال الدولة، والأسرة، والدين، والثقافة، واللغة باعتبارها كلها قيوداً على الفكر والعمل والنشاط والمنفعة والمصلحة.

(١) راجع: نجيب الجناحي، العولمة: الواقع والأفاق، ص ٢٣-٢٥ بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة عالم الفكر، ص ٢٢٠.

(٢) أحمد عبدالرحمن، العولمة: وجهة نظر إسلامية، ندوة الإسلام والعولمة، ص ٩٧-٩٨.

(٣) راجع: رضا عبد الكريم إسماعيل رضوان، الخصوصية اللغوية في عصر العولمة، مقالة في مجلة الفيصل السنة ٢٥، العدد ٣٠٠، جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ، أغسطس / سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٨-٢٩.

لماذا يريد الغرب أن يفرض علينا «العولمة»؟

نتساءل الآن: لماذا يريد الغرب أن يفرض علينا «العولمة»؟! القضية ليست سحراً، ولكن في بنية الفكر الغربي والحضارة الغربية هذه النزعة للهيمنة، فنحن قد اعتدنا ما يسمى بالمركزية الغربية، أي أن الغرب لا يعترف (بالآخر)، ويريد أن يفرض ذاته عليه، وقد صرح زعماء الغرب، قبل وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أن الإسلام هو العدو، لأنه القوة الوحيدة المستعصية على «العولمة»، ولكونه لم يتبن النموذج الغربي، ولذلك فإن على حلف الأطلسي أن يوجه آتته العسكرية إلى العالم الإسلامي.. وهذا الكلام يقال على مستوى لسان المسؤولين صناع القرار، وليس هذا الكلام كلام المثقفين الغربيين.. إذاً الإسلام هو المستهدف بالدرجة الأولى، والغرب لن يقر له قرار حتى يردوا المسلمين عن دينهم إن استطاعوا: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْبَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧).

«العولمة» أداة للهيمنة، ومن ثم قمع وإقصاء للخصوصي، فهي غزو جديد، وبأسلوب جديد، للعالم الإسلامي، غزو مدجج بقوة الإعلام، والاقتصاد، والسياسة، والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وإن اقتضى الأمر بالحصار، والقتل، والترويع، والتجويع، إنها فلسفة الإغريق ولكن بثوب جديد.

ثم إن هذا الغزو يحقق للغرب مكاسب عديدة فهو سيجعل من المسلمين عبيداً له، ينهب خيرات البلاد طويلاً وعرضاً، ويعيث فيها الفساد، وخير من يحدثنا عن هذا النوع من الغزو جبران خليل جبران - وليس المخير كمن شاهد - حيث قال عن مهمة المدارس الغربية في البلاد العربية: «كان التعليم يأتينا من الغرب بشكل الصدقة، وقد كنا ولم نزل نلتهم خبز الصدقة لأننا جياع متضورون، ولقد أحيانا

ذلك الخبز، ولما أحياناً أماتنا أحياناً، لأنه أيقظ بعض مداركنا، ونبه عقولنا قليلاً.. وأمانا بأن فرق كلمتنا، وأضعف وحدتنا، وقطع روابطنا، وأبعد ما بين طوائفنا، حتى أصبحت بلادنا مجموعة مستعمرات صغيرة، مختلفة الأذواق، متضاربة المشارب، كل مستعمرة منها تشد في حبل إحدى الأمم الغربية، وترفع لواءها، وترنم بحاسنها وأمجادها»^(١)

أوجه الخلاف بين الثقافة الإسلامية و«العولمة» الثقافية:

وغني عن البيان أن الثقافة تعد عنصراً أساسياً في حياة كل فرد، وكل مجتمع، وكل أمة، وهي تشمل القيم، والأخلاق، والتقاليد، وأنماط الحياة المختلفة، فالثقافة إذًا: مجموعة المعارف، والمعلومات النظرية، والخبرات العملية التي يكتسبها الإنسان، ثم يحدد على ضوئها طريقة تفكيره، ومنهج سلوكه في الحياة، وهي تعبر عن هوية وخصائص كل أمة.. وعلى الرغم من إقرار المجتمعات الإنسانية قديماً بوجود تمايز ثقافي بينها، فإن ثمة اتجاهات يدعو إلى إنكار هذا التميز على اعتبار أن التدفق الإعلامي، والثورة المعلوماتية، والأدوات التقنية الأخرى قادرة على فرض الثقافة الغربية، يقول عبد الله بلقزيز في تعريف «العولمة»: إنها «في الواقع فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالثقافات، فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة»^(٢).. «فالعولمة» ليست مشروعاً علمياً محايداً، كما رأينا، بل هي أيديولوجية، وفلسفة لها مغزاها.

ويمكننا أن نبين أهم أوجه الخلاف بين الثقافة الإسلامية و«العولمة» الثقافية من

وجوه:

(١) علي مشاعل، الاستشراق والتتصير وموقف الدعوة الإسلامية منها، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) نورة السعد، إنترنت: بوابة العرب.

أولاً: الفرق بين الثقافة الإسلامية والعولمة الثقافية:

سنوجز الفرق بين الثقافة الإسلامية وثقافة «العولمة» في نقاط رئيسة:

١- «العولمة» الثقافية ما هي إلا نتاج أيديولوجية الرأسمالية الغربية، فهي ثقافة لا تؤمن إلا بالمادة: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ (الجاثية: ٢٤)، وتقوم فلسفتها على الأنانية النفعية، والتمتع بالملذات دون ضابط أخلاقي، أو رادع ديني، فعبادة الهوى هي السائدة: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ (الفرقان: ٤٣).. فثقافة «العولمة» لا تهتم إلا بالجسد ولذة الجسد، فلا تقيم هذه الثقافة للدين وزناً، ولا للروح بالاً، وكان الإنسان مخلوق مادي بحت.. فمستقبل الثقافة في خطر من نفاية الثقافات، لأن مصدرها شركات تجارية تبحث عن الربح السريع دون أن تعير للمضامين أية أهمية، وقد أشارت الباحثة السيسولوجية «إرن ستيوتر» إلى أن المستقبل سيشاهد الكثير من الاندماجات بين الشركات الإعلامية.. وتوقع الباحثة أن تتمركز ملكية الإعلام في العالم في ثلاث مجموعات شركات إعلامية كبرى، وتصبح هذه المجموعات تمتلك كل الكتب، وكل المجلات، وكل الأفلام، وكل الأغاني، بحيث تصبح كل الثقافة - ثقافتنا - مملوكة لثلاث أو أربع شركات عملاقة^(١).

أما الثقافة الإسلامية فتقوم على الإيمان بالله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩)، ومصدرها رباني، تستمد معارفها من الوحي الإلهي (الكتاب والسنة) وما استنبطه العلماء من هداياتهما؛ وهي تدعو إلى توحيد الله تعالى، وإلى مكارم الأخلاق، وتلزم الأمة بالصبغة الربانية: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾

(١) علي القرني، مستقبل العلاقات الدولية مع الوطن العربي في عصر العولمة، ضمن ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، ص ١١٦.

وَنَحْنُ لَكُمْ عِبِيدُونَ ﴿ (البقرة: ١٣٨)؛ وتهدف هذه الثقافة لتحقيق العبودية لله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، دون أن تحمل متطلبات الإنسان المادية: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٢)، والمسلم مأمور بأن يوازن بين الواجبات حتى لا يطغى جانب على جانب، قال سلمان الفارسي لأبي الدرداء رضي الله عنهما: «إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ.. فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ سَلْمَانُ»^(١).. والثقافة الإسلامية هي الثقافة الوحيدة التي تحقق التوازن بين متطلبات الجسد والروح، ولا يمكن قيام حضارة إنسانية رفيعة إلا في وسط ديني خلقي عقلي جسدي، يمكن فيه للإنسان أن يبلغ كماله الإنساني، وأي مدينة تحمل جانباً من هذه الجوانب ستكون عاقبتها الشقاء الروحي، وإرهاق الجسد، ومن ثم ستأرجح بين مدينة بيمية مادية، ورهبانية قاسية، ولم تزل في اضطراب، وهاهي المدينة الغربية تنطق بهذا الشقاء حتى فقد الإنسان إنسانيته.

٢ - الثقافة الإسلامية تعلي من شأن العفة والطهارة: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾

وَالرِّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿ (المدثر: ٤-٥)، بينما ثقافة «العولمة» لا تلقي للعفة والطهارة أهمية.

٣ - «العولمة» مرحلة ما بعد الحداثة، ومن ثم تهدد الأصول والثوابت والعقائد،

وقد أفرزت «العولمة» ما يسمى «ظاهرة الزوال» وهي شعور الإنسان بعدم وجود ثابت، أو كل شيء قابل للتغير أو الزوال، وأن التطور السريع للصناعة وظواهر الموضة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: الأدب ٨٦، ٧/ ١٠٤ - ١٠٥.

المتغيرة كل سنة بل كل فصل من فصول السنة يؤدي إلى ذلك الشعور، فإذا انضم إليه الدعوة إلى النسبية المطلقة وإلى كسر المطلق، والثابت، والخروج عنه بدعوى الحرية، أو حتى بدعوى التفلت، إذا انضم ذلك إلى الزوال تحول من حالة إلى مفهوم مطلوب وليس مجرد حالة نستطيع التعامل معها، أو نسعى لتغييرها أو القضاء عليها»^(١).

أما الإسلام فهو دين الله الخالد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩)، عقائده ثابتة، أخلاقه ثابتة، عباداته ثابتة، ولا ريب أن ثقافة تعتمد على أصول متغيرة كالثقافة الغربية ستختلف كل الاختلاف عن ثقافة تعتمد على أصول ربانية ثابتة لا تتغير.

ثانياً: الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة الغربية:

ثقافة «العولمة» وضعت لخدمة النخبة (جزر الثراء)، ولمصلحتهم، ولتهدئة الطبقة الساحقة التي تعيش تحت خط الفقر، حتى لا تطالب بحقوقها، اقترح بريجنسكي (الحلمة المخدرة) إشارة إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضعة، فبخلط من التسليية المخدرة، والتغذية يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين، وتفرض هذه الثقافة على العالم فرضاً، وبوسائل متعددة، بالترغيب والترهيب، والتجويع والتشريد والتقتيل، وهذه الحقيقة قررها «هينتنغتون» وبصراحة عجيبة حيث قال: «لم يغلِب الغربُ العالمَ بتفوق في أفكاره، وقيمه، أو دينه - الذي لم تعتنقه إلا قلة من أبناء الحضارات الأخرى - وإنما غلب بتفوقه في العنف المنظم.. إن الغربيين كثيراً ما ينسون هذه الحقيقة، لكن غير الغربيين لا ينسونها أبداً»^(٢).

«فالعولمة» إذاً أداة للهيمنة، ومن ثم قمع وإقصاء للخصوصي، واحتواء للعالم، ونفسي (لآخر)، فهي غزو جديد، وبأسلوب جديد إلى العالم الإسلامي، غزو مدجج

(١) ندوة الإسلام والعولمة، ورقة الدكتور علي جمعة، ص ١٣٢.

(٢) نقلاً من موقع جعفر شيخ إبريس، إنترنت.

بقوة الإعلام والاقتصاد، والسياسة، والقانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وإن اقتضى الأمر بالحصار، والقتل، والترويع، والتجويع، إنها فلسفة الإغريق لكن بثوب جديد. ولا يمكن أن نطلق على هذا الغزو العالمية، إذ هناك فرق بين العالمية و«العولمة»، لأن العالمية تمثل الأفق الإسلامي، حيث إن الإسلام دعوة للعالمين منذ المرحلة المكية، ومن ثم فالعالمية ليست غريبة عن الرؤية الإسلامية، بل الرؤية الإسلامية نزاعة إلى الرؤية العالمية انطلاقاً من أن الإسلام هو الرسالة الخاتمة، والعالمية، التي جاءت رحمة لكل الناس، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧).

فعالمية الإسلام تقوم على أسس وقيم الإسلام الحضارية، سواء أكان في مجال العقيدة، أم في مجال النظم، تقوم على التعريف به، وما فيه من قيم، وتقوم على أساس بناء القناعة الذاتية، والاختيار الحر، بعيداً عن ضروب الإكراه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، بل إنها تترعرع في كنف الحوار الهادئ البناء، وعدم مصادرة الآخر: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَقْصِدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤)، والثقافة الإسلامية لاتصادر الثقافات الأخرى - مع أنها ربانية المصدر - لأن الاختلاف في هذه الحياة الدنيا من سنن الله الكونية، وسيستمر هذا الاختلاف لأن الله خلق الخلق لذلك: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٨-١١٩)، وهكذا يتسع صدر الإسلام (للآخر)، ولا يسعى إلى إفنائه من الوجود، بل يعيش أصحاب هذه الأديان في ظل سماحته، كما يؤكد الواقع، والتاريخ، وقد شهد بذلك مفكرون غربيون.

والعالمية الإسلامية أصدق قولاً، وأعقل واقعية، فهي تربط الوحدة البشرية في بعدها العالمي منشأً، ومصيراً، بلحمة الاعتقاد الراسخ، قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء: ١)، وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَمَنْ زُخِرَ عَنْ الْفَكْرِ أَذْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَمَتَعٌ الْفُرُودِ﴾ (آل عمران: ١٨٥)، وهكذا أعلن الإسلام المساواة بين الناس؛ لأنه قرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير، في الحيا والمات، في الحقوق والواجبات، أمام القانون وأمام الله تعالى، في الدنيا والآخرة، لا فضل إلا للعمل الصالح، ولا كرامة إلا للأتقى.

والعالمية الإسلامية لا تلقى في أمة رأس المال ذريعة للوحدة، بل سبباً في مزيد من التشرذم، واتساع الفروق الطبقية، وتعد «عولمة» اقتصاد السوق مفاقمة وبائية لإملاق الفقراء، ومثراة غير عادلة للمترفين والأثرياء، وإذا كانت أوربا في الماضي تخشى من المعوزين، مع أن نسبتهم كانت قليلة، فأبي مستقبل مظلم ينتظر الإنسانية والتوقعات تشير إلى أن ثمانين في المائة سيعيشون تحت خط الفقر، إنهم قبله موقوتة؟ حقاً العالم فوق برميل من البارود نتيجة الأثرة الغربية.

والعالمية لاتعني مصادرة (الآخر) بل تعني أن هنالك حضارات متعددة، ومتميزة، أي أنها ليست متماثلة، وأيضاً ليست منغلقة منعزلة ومعادية، وإنما هناك نوع من الخصوصية، ونوع من التشابه، وأن يكون هناك نوع حوار لاستفادة كل حضارة من الأخرى.

أما إذا جاءت حضارة من الحضارات، واجتاحت العالم بقوتها، وفرضت نمطها في الثقافة، والمثل، والقيم، وطريقة العيش على العالم، فهذه الحضارة لايمكن أن تكون عالمية، وإنما هذا ما يسمى خطأً «بالعولمة»، لأن «العولمة» من المفروض أن

تعني شيئاً عالمياً، ولكن هذا الذي يفرض الآن باسم «العولمة» ليس عالمياً وإنما هو الرؤية الغربية والهيمنة^(١).

على هذا عندما كانت الإمبراطورية البريطانية لا تغرب عنها الشمس، ألم تكن هذه «عولمة»؟ كان القرار يصدر في بريطانيا وينفذ في مصر، وفي الهند، وفي بلاد لا تغرب عنها الشمس.. وعندما كان الرومان يحكمون العالم وكانوا هم الأشراف والسادة، وغيرهم البرابرة، ألم تكن هذه «عولمة»؟! نعم إننا في صعود أمام وسائل الاتصال الحديثة، ولكن الجديد في «العولمة» وأخطر ما فيها أن هذه الهيمنة الغربية تقنن باسم الشرعية الدولية، وباسم النظام العالمي الجديد.

«فالعولمة» بهذا المفهوم أبعد ما تكون عن العالمية، والأولى أن تسمى «التسلطية»، أو «الاستعباد»، أو تحكم النخبة في مصير الشعوب، ونهب خيراتها. والعالمية الإسلامية كما اتضح من المقارنة هي عالمية إنسانية، إيجابية، مضادة «للعولمة» السلبية المتوحشة، وهي أكثر رحمة، واستيعاباً، وإنسانية، بل وأكثر فاعلية على بعث الحضارة الإنسانية السمحاء التي ترقى بالإنسانية إلى الكمال، وأدعى للتعايش السلمي، وأصلح للبقاء.

ثالثاً: قانون التدافع ونهاية التاريخ:

أما مقولة نهاية التاريخ، فالتاريخ لم ينته ولم يتوقف، ولن يكون هناك ثقافة واحدة حتى وإن لقيت الثقافة الشعبية - نفاية الثقافات - هذا الانتشار السريع، لأن التدافع من سنن الله الكونية، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ صَوْمِعُ وَيَبِعُ وَصَلَوَتْ وَمَسْجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج: ٤٠)،

(١) راجع: محمد عمارة، العولمة وقضايا الفكر الإسلامي، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١١٨-١٢٣؛ وجمال البنا، الإسلام دين العالمية لا العولمة، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٤٧؛ محمد سعيد رمضان البوطي، ويغالطونك إذ يقولون، دمشق: دار الفارابي، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص ٣٢٣-٣٢٤.

ومن السنن الكونية الاجتماعية قانون الاختلاف: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١) إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿(هود: ١١٨-١١٩). فالشفافة الإسلامية مع كونها ربانية المصدر، لاتصادر الرأي (الآخر)، وتقرر أن أية محاولة لجعل الناس أمة واحدة سيكتب لها الفشل، لأنها تخالف سنن الله الكونية، لأن الله - عز وجل - خلق الناس مختلفين في القدرات العقلية والإدراك، والميول، وخلق لهم الإرادة ليختاروا الطريق الذي سيسلكوه بمحض إرادتهم، فهذه هي سنة الله في الكون: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: ٦٢).

وأما حضارة، أو فلسفة، يصيها الغرور، وتصبح مفتونة بقوتها، تدعي ذلك، ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ (٢) ﴿أَن زَاهٍ أَسْتَفْتَى﴾ (العلق: ٦-٧)، فاليهود قديماً كانوا يظنون أنهم نهاية الكون، وكذلك ظن النصارى، والشيوعية ظنت أن نهاية التاريخ ستكون عند الشيوعية العلمية، ويستثنى من هذا الغرور الكاذب المسلم، فهو يعلم حق اليقين أن الله يقلب الأيام ويداولها بين الناس: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: ١٤٠).. فأما حضارة مهما نهضت فستختفي يوماً من الأيام بغيرورها وقوتها، وجبروتها، لأن التداول سنة الله في خلقه: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ (فاطر: ٤٣)، والله هو الذي يقدر المقادير، وليس البشر، وإن ظنوا في لحظات غرورهم وتبجحهم أنهم قادرون: ﴿فَأَمَّا عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَحْدِثُونَ﴾ (٣) ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ لِنَبْلُوهُمْ أَكَانَ لَكُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (فصلت: ١٥-١٦).

و«الزعم بأن سقوط الماركسية يمثل شاهداً واقعياً على انتصار الليبرالية، وسقوط عصر الأيديولوجيات، ونهاية التاريخ ببلوغه غايته الحضارية في الليبرالية الغربية، كما يقول فوكوياما، هو زعم يجافي الحقيقة، لأن سقوط الماركسية يعود لتناقضاتها الذاتية، ولا يمثل بالضرورة شاهداً على انتصار الليبرالية التي تواجه أزمات شديدة فيما يحدث بفعل العولمة»^(١).

إذاً فهذه المقولة: «نهاية التاريخ» تعاني من مغالطة البديل الوحيد، وترجع بجذورها إلى الافتراض الذي شاع في الحرب الباردة بأن البديل الوحيد للشيوعية هو الديمقراطية الليبرالية، وأن زوال الأول يؤدي إلى عالمية الثاني، بيد أنه مازالت هنالك إشكالات عديدة للنزاعات، وهنالك البدائل الدينية، والاعتقاد بأن الغرب قد كسب العالم للأبد بسبب انهيار الشيوعية السوفياتية محض غرور أجوف^(٢)، لأننا نشاهد تفككاً في مناطق كثيرة من العالم، وكثير من الدول معرضة لذلك مثل يوغسلافيا، وإيطاليا، حتى سويسرا تخشى من تفكك وحدة ترابها الوطني، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، بعض الولايات ترفض استخدام اللغة الإنجليزية، وهي الولايات من أصل أسباني^(٣).

وظهرت دعوات مناوئة «للعولمة» فنشطت حركات النازيين الجدد من «بات بوكنان» بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الديماغوجي العنصري في روسيا «زيوغانوف»، و«لويان» في فرنسا، و«ونستون بيترز» في نيوزيلندا، و«هيدر» في النمسا وغيرهم كثير^(٤).

(١) محمد إبراهيم مبروك، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١٠٤.

(٢) راجع: صامويل هنتنغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون، مقال ضمن كتاب صراع الحضارات، ص ٨٤.

(٣) راجع: فخ العولمة، ص ٦٢.

(٤) راجع: الحبيب الجناحي، ظاهرة للعولمة الواقع والآفاق، مجلة عالم الفكر، ص ١٧.

وفي الهند وأفريقيا أخذت اللغات المحلية تحل محل لغات المستعمرين، ونشرت «النيوزويك» مقالاً بعنوان: «لم تعد الإنجليزية لغة الحديث هنا» يتحدث عن حلول الصينية محل الإنجليزية باعتبارها اللغة المشتركة في هونغ كونغ.. وفي تطور مواز فإن الصرب يسمون لغتهم حالياً اللغة الصربية، وليس الصربكرواتية، ويكتبونها بالحروف السيريلية (السلافية القديمة) الخاصة ببني جلدتهم الروس، وليس بالحروف الغرية، وفي الوقت نفسه تحول الآذريون، والتركمانيون، والأوزبك من الحروف السيريلية لمستعمرهم الروس إلى الحروف الغرية لبني جلدتهم الأتراك^(١).. وتنامت هذه المعارضة «للعولمة» حتى في الغرب، وفي الاجتماع الأخير لرؤساء الدول الصناعية تم عزل وسط مدينة جنوى حتى يتمكن الرؤساء من الاجتماع، ومن الغريب أن الإعلام يظهر المعارضة على أنها شرذمة فوضوية مشاغبة - مع أن نسبة المشاغبين فيهم قليلة - تقف في وجه قدر «العولمة».

و ظهرت في أمريكا مقولة مضادة لنظرية «نهاية التاريخ» التي حظيت بالاهتمام غداة نهاية الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، قالها «صامويل هانتغتون» في مقاله المشهور: «صدام الحضارات» الذي ظهر في مجلة (فورين أفيرز) الأمريكية النافذة في واشنطن على هذا النحو، الذي أثار مناظرات واسعة تعدت أصدائها حدود الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى أن مصدر النزاعات في العالم لن يكون أيديولوجياً، أو اقتصادياً في المجال الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدراً ثقافياً، وقد أولى الإسلام

(١) راجع: صامويل هانتغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون، مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

جانباً كبيراً في مقالته، ويعتبر التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات، وخلص إلى أنه لن يكون في المستقبل حضارة عالمية بل عالم يضم حضارات مختلفة^(١). وفي أوروبا أكد رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور صراحة بقوله: «إن منازعات المستقبل ستشعلها عوامل ثقافية، وليست اقتصادية، أو أيديولوجية، وحذر من أن الغرب في حاجة إلى تطوير فهم أعمق للافتراضات الدينية والفلسفية الكامنة وراء الحضارات الأخرى، والطريقة التي ترى بها الأمم الأخرى مصالحها، وذلك لتحديد الشيء المشترك الذي يجمع بيننا»^(٢)، ويمكن للمرء أن يجد إجماعاً حول هذا التوجه في الغرب - بعد سقوط الاتحاد السوفياتي - على نطاق المفكرين، وصناع القرار من الساسة في أمريكا وغيرها، وأخذت نبذة هذا الخطاب تزداد قوة يوماً بعد يوم في الأدبيات الغربية، حتى أن الصرخات العقلانية لتكاد تختفي مع ازدياد دق طبول الحرب.

إن هذه المقولة (صدام الحضارات) مفزعة حقاً، مثل نهاية التاريخ.. هذه الأرض التي جعلها الله للناس قاطبة ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ (الرحمن: ١٠)، لغة التفاهم فيها هي الدماء والدمار بدلاً من الحوار.. أليس لغة الحوار واستفادة كل حضارة من الأخرى بما يصلح من شأن الإنسانية المعذبة خيراً مما يدعون إليه؟^(٣) إن الغرب هو الذي يلغي الحوار، بإظهار المسلمين وكأنهم خارج التاريخ، وكأنه لم يعد هناك ما يمكن أن يتعلمه منهم، ولامن حضارتهم، ففي مثل هذه الحالة لا مكان للحوار، بل إن الغرب هو الذي يوقد نار الحرب.

(١) راجع: صاموئيل هانتغتون، صدام الحضارات، ط١، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٥م ص ١٧-٤١.

(٢) راجع: صاموئيل هانتغتون، إن لم تكن الحضارة فماذا يكون؟ مرجع سابق، ص ٨٧.

(٣) راجع: زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، ص ٩٦ - ٩٨.

أخطار العولمة:

أصل وجود «العولمة» هو بحث نخبة الأغنياء عن الأرباح، فبأصل تكوينها لا يعول عليها الخير للإنسانية، ولذا لا يتوقع منها الخير إلا على سبيل (رُبَّ ضارة نافعة)، و«العولمة» غزو للعالم، وبالأخص للعالم الإسلامي، ويكمن خطرهما على العالم بعامة، وعلى العالم الإسلامي بخاصة، ولعل من أخطرها:

- «العولمة» ظاهرة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، لأنها ليست قائمة على التعاون على قدم المساواة بين كافة الشعوب، والثقافات، وإنما قائمة على خلق عالم أحادي، قائم على استعباد المستضعفين لسلطانها، ولذلك نجد أن السمة البارزة لها هي القهر والإذلال، والضغط على المستضعفين ليخضعوا لسلطانها.

«العولمة» تنادي بحقوق الإنسان، لكنها تنتهك حقوق الإنسان عندما تسمح بانتهاك السيادة الوطنية، سواء أكان ذلك من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، أو المؤسسات الدولية، ومن يسيطر على قرارها.

- «العولمة» أسوأ صورة من صور الغزو عرفت الأرض حتى اليوم، صورة عاتية غاشمة لا تريد فقط سلب أقوات الشعوب، واستغلالها، وإنما تريد محو شخصيتها، وتحويلها إلى أتباع وعبيد، وستكون «العولمة» بلا شك كارثة على الإنسانية حين تدعو إلى هيمنة الثقافة الواحدة، وتهميش الثقافات الأخرى - الذوبان - ويخطيء من يقول: الاحتكاك الثقافي يثري الحياة الإنسانية، فالثقافة الشعبية (ثقافة النفايات) تفرض بالقوة وبواسطة الصوت والصورة، والتسلل إلى الغرائز.

- «العولمة» مقلقة حقاً ومفرغة، ومدمرة للقيم والأخلاق، حين يوكل أمر تشكيل الوعي والثقافة إلى وكالات الإعلام، والسينما وغيرها من الباحثين عن الربح

السريع؛ والعالم الإسلامي مخترق إعلامياً، ووسائل الاختراق متوفرة، حتى أن جُلّ المسلسلات، والأفلام التي تعرض تخالف ديننا وقيمنا وأخلاقنا.

- فلسفة «العولمة» قائمة على الأنانية، والاختراق الثقافي، وقتل الروح الجماعية، وإهمال الآخرين، إنها فلسفة الأنانية والمنفعة، والسوفسطائية اليونانية، ولكن بثوب جديد.

- «العولمة» تعبير عن مرحلة ما بعد الحداثة، تحدد الثوابت والأصول والعقائد ولا تومن بها، هي تعبير عن الغرائز والشهوات دون قيد أو خلق، ومن ثم تعتبر تهديداً للأديان، والخصوصيات الدينية.

كيف نواجه «العولمة» الثقافية؟

«العولمة» ليست أمراً حتمياً لا مناص منها، بل هي من صنع البشر، ويمكن كبح جماحها، والاستفادة منها، ولكن ضمن شروط.. و«أوهام العولمة - كما يقول كل من بول هيرست وغراهام تومبسون - هي أكبر بكثير من حقائقها».^(١)

ومن ينظر إلى قوة رأس المال، وأهميته، وسيطرته على الاقتصاد العالمي، يحسب أن الاقتصاد «المعولم» قلعة متكاملة القواعد، لا تؤثر فيها الأعاصير العاتية، ولكن الحقيقة تختلف، فقد يسبب إفلاس مصرف كبير بين عشية وضحاها إلى كارثة في إفلاس مصارف أخرى، وأهيار مالي في دولة إلى إحداث أهيارات مالية تتجاوز هذه الدولة فتصل تداعياتها إلى كل العواصم المالية العالمية المهمة، بل قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى أزمة مالية خانقة.

(١) عبد الخالق عبدالله، العولمة جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، ص ٤٤.

إن دخول «العولمة» ليس مجرد قرار سياسي عابر، ونزوة قصيرة يمكن التعامل معها، والتراجع عنها، إنه استعداد لدفع استحقاقات غالباً ما تنال من مصالح الأجيال والأمة.

ويجب أن نعلم أن ديننا عالمي، لمصدره الرباني، و لأنه شامل وكامل، ولعقيدة التوحيد التي هتف بها كل الأنبياء، ولقيمه النبيلة، ولتشريعاته ولمبادئه الخالدة التي لم تفرق بين جنس و جنس، لأن الناس يشكلون وحدة إنسانية لا تمايز بين أفرادها، وبذلك يكون الإسلام هو النظام العالمي الأصح والوحيد لإنقاذ البشرية المعذبة، سواء بالنسبة لمعتنقيه، أو بالنسبة للآخرين الذين لم يعتنقوه، لأنه يسعى إلى تقوية روح الإنسان، وتنمية جسده، ناظراً إلى دنياه وآخرته، معطياً حق نفسه، وحق خالقه، وحق أهله، وحق حاكمه، ومن يشاركونه في الحياة؛ دين كله رحمة، وأخلاق.. بعكس «العولمة» التي تسعى جاهدة لإفساد الإنسان.

فما العمل إزاء هذه السلبات والأخطار؟ هل سنقف عاجزين أمام الهجمة الثقافية الشرسة الوافدة، مما يسبب ضياع هويتنا، أو ننزل عنها فيتراجع أمننا الحضاري؟ ومن أخطر المواقف التعامل مع «العولمة». بمعيار الرفض المطلق، أو القبول المطلق، فلا بد من فهمها أولاً ثم الحد من أخطارها ثانياً، والاستفادة من تقنياتها ووسائلها ثالثاً، لدعم وجودنا الحضاري في العالم، ولا بد أن نكون فاعلين ومؤثرين.. و«العولمة» التي نواجهها اليوم آخر مرحلة للنظام الرأسمالي العالمي، وسقوط أيديولوجياته، وهذا القرن هو قرن الإسلام وعودته إلى الساحة الدولية - بإذن الله تعالى - ليكون فاعلاً ومؤثراً بعد إفلاس جميع الأنظمة البشرية.

ولا بد لهذه العودة المباركة الميمونة من أن تراعي الأمة الإسلامية الأمور التالية:

- هذه الأمة حية لا تموت، ولكنها قد تنام، فعلينا أن نوقظها من سباتها، وننبهها من غفلتها، ونعيد إليها وعيها بذاتها، وبرسالتها، فهي أمة عالمية، أمة لم تخرج لنفسها، وإنما خرجت للناس لنفع الناس، ولهداية الناس، ولخير الناس، ولن تستطيع أمتنا أن تقدم الخير لغيرها قبل أن تقدمه لنفسها، فيجب أن نعيد توعية شعوبنا توعية بصيرة سليمة، ويجب أن نتخلص من الظواهر السلبية في تفكيرنا وسلوكنا، وأول خطوة في العلاج أن نعرف الخلل في أنفسنا، ولا نحمل كل فساد على غيرنا، وأن نعمل جاهدين لتغيير ما بأنفسنا، وبهذا تتغير حياتنا، ويتغير مجتمعنا وفق السنن الإلهية المطردة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١) (١).

- من أدوات المواجهة الخبرة التكنولوجية والتصنيع: يجب أن نعترف أننا في مؤخرة الركب الحضاري بل فقراء إلى حد يقرب من الإفلاس، فيجب أن نستفيد من التقنية، والعلوم التجريبية التي توصل إليها الغرب، ولا بد من استراتيجية المواجهة «للعولمة»، وهي استراتيجية الاعتماد على الذات التي تقوم على تنمية البقاء، وتنمية النماء، والاعتماد على مواردنا المحلية، واختيار التكنولوجيا المناسبة، ولا بد أن نطور علومنا، ونطور أعمالنا، ونطور مواردنا، ونطور زراعتنا، ونطور صناعاتنا، ونطور إرادتنا، ونسعى لتحقيق ذلك منفردين ومجتمعين، حتى نقوم بالدور المنوط بنا لإنقاذ الإنسانية، ولا نظل عالة، أو كلاً على غيرنا.

- عملية البناء والتنمية و المواجهة تتطلب أولاً بناء الشعوب، وهذه التنمية تبدأ من الإنسان؛ لأنه هو وحده القادر على البناء والمواجهة، فلا بد من تحصينه أولاً حتى يكون عنده المنعة الكافية، ونعتبر الأسرة مركز التحصين الأول من خلال

(١) راجع: يوسف القرضاوي، المسلمون والعولمة، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

التلقين، والتوضيح، والتربية، فيغرس فيه العقيدة السليمة، والمبادئ الإسلامية، ويربي على الأخلاق الفاضلة، والسلوك السوي، وإنماء الروح الجماعية فيه، والإحساس بالآخرين، وتعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية التي تصقل قدرات الطفل العقلية والتربوية، فتبني على البناء الأول، وتكمله، كما تغذي فيه روح العزة والشموخ بالانتماء إلى أمة الإسلام.

- ومواجهة الغزو الثقافي ليعني بالضرورة الرفض لحضارة الغرب جملة وتفصيلاً، أو الدعوة إلى الانغلاق، والانعزال، والرغبة في التفوق على الذات، والبعد عن منجزات الحضارة الغربية، وإنما بالانفتاح الواعي، والمدرّوس على (الآخر) من موقع الندية، والحوار معه، يجب أن نستفيد من إيجابيات هذه «العولمة» وانفتاحها، ونأخذ خير ما فيها، ونتجنب سلبياتها، متحصنين بإيماننا، معتزين بأنفسنا عاملين بكل ما نستطيع لتطوير قدراتنا، وتحسين إمكاناتنا، ولا بد من الاستفادة من تقنيات ووسائل «العولمة» لخدمة ديننا وقضايانا، حتى يكون يومنا خيراً من أمسنا، وغدنا خيراً من يومنا.

- الإسلام الدين الوحيد الذي فيه عناصر الخلود، ولم يبق غيره في مواجهة الغرب ويعترف الغرب بذلك يقول «روبرت كابلان» الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالث: «في هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام، بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمي هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح»^(١).

فالإسلام يقدم الحلول للمشاكل المستعصية والباعثة على القلق الإنساني، وهو رسالة التحرير للإنسانية من عبودية العباد إلى عبودية رب العباد، ولكي نحقق الهدف

(١) محمد إبراهيم مبروك، ندوة الإسلام والعولمة، ص ١١٠ .

المنشود، لا بد من خطاب إسلامي متنوع وشامل يأخذ كل المناحي الحياتية: الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، والفنية، والرياضية، ولا بد من بيان مميزات ثقافتنا وأصالتها وصلاحتها، فالغريبيون بحاجة إلى هذا الخطاب لنعيدهم إلى إنسانيتهم التي افتقدوها نتيجة إصابتهم بشهوة الاستئثار بالثروة والقوة، فالسواد الأعظم منهم لا يؤمنون بالدين على الرغم من انتسابهم إليه، وأحياناً يستعملونه إزاء هوية أخرى.

- ولا بد من الحوار؛ لأنه أولاً ضرورة شرعية لتبليغ الرسالة حتى ولو لم يبادر الغرب إلى الاستفزاز العدواني الذي يؤدي بالضرورة إلى تحريك الحوار، علينا في الأصل نحن أهل الرسالة حمل لواء تبليغها، وأن نكون شهداء بها على العالمين، نبادر نحن بالخطاب حتى ولو لم يبادروا هم، ليس حذراً من أن ندفع عن أنفسنا غشيان الباطل، ولكن حرصاً على ألا نفوت على البشرية بلوغ الرسالة، ونُسأل بعد ذلك عن كتمانها، ذلك هو مبدأ الدعوة الإسلامية، والضرورة الشرعية للحوار المتمثلة في حمل الأمانة.. وثانياً ضرورة لبناء مستقبل الأمة، فلا بد من أن نأخذ في الحسبان خلاصة تجارب الإنسانية للاستفادة منها فيما لا يتعارض مع ديننا^(١).

- لم يعد في عالم اليوم قيمة للضعفاء، ولا للحق إذا كان ضعيفاً. فيجب أن نسعى إلى تحقيق التكامل في الأمور التالية:

أولاً: على المسلمين أن يوحدوا صفوفهم ويصبحوا يداً واحدة في مواجهة هذا الغزو، ويشكلوا قوة سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وإعلامية واحدة، ومستقلة في قراراتها، وسياساتها، وليس أماننا بديل آخر في زمن التكتلات الكبرى، فلا بد من

(١) راجع: حسن الترابي، طروحات الحركات الإسلامية في مجال الحوار مع الغرب، ضمن مقالة ضمن كتاب صدام الحضارات، ص ١٢٧.

إنشاء حلف إسلامي موحد، ففوة الاقتصاد لا قيمة لها بدون قوة عسكرية، فها هي اليابان دولة قوية اقتصادياً، لكن لا وزن لها، لأنها ضعيفة عسكرياً، وبسبب ضعفنا أخذنا نستجدي الشرق والغرب لعلهم ينصرون قضايانا، ونحن نعلم حق اليقين أن الغرب لا يحركه إلا مصالحه، ولا يفهم هذا الخطاب.

ثانياً: إنشاء سوق إسلامية حرة ومشتركة تحقق النمو الاقتصادي التنموي، والتكامل الاقتصادي، فالقوة العسكرية وحدها غير كافية، إذ ما فائدة القوة إذا لم يكن هناك اقتصاد، ولنا في روسيا خير مثال، فمع كونها دولة نووية، ونظراً لأنهم اقتصادها ليس لها وزن في المحافل الدولية، بل قد تَسْتَجِدُ الغرب لينقذها من حافة الهاوية.

وثالثاً: لا بد من إنشاء إعلام إسلامي قوي يواجه الإعلام الغربي، ولا بد أن يحمل هذا الإعلام رسالة هذه الأمة، وبيان مدى حاجة البشرية إليها، والدعوة لها، ويجب أن تكون المدخلات والمخرجات نابعة من ثقافة الأمة.

لقد كان للإعلام دور رئيس في إشعال جذوة حماس الأمة وتفاعلها مع انتفاضة الأقصى، فقد تمكنت بعض القنوات العربية من نقل الأحداث لحظة بلحظة مما ألهب الشارع الإسلامي.

ولم يخف رئيس مخابرات دولة عظمى مخاوفه من استخدام الإسلاميين لشبكة «الإنترنت» للدعاية لمبادئهم ونجاحهم في ذلك، وقد استطاع المسلمون أن يستخدموا هذه الشبكة للدعوة إلى الله حتى أقلق الغرب برمته.

رسالة المسليم في حقبة العولمة

العولمة وأبعادها

الدكتور خالد أحمد الحري (*)

عندما يتحرر الفرد من قيم الدين، وتحلل تقاليد الأسرة وقواعد الأخلاق، ويتحقق مجتمع الإباحية، الأمر الذي يفترض نطاقاً فوق أخلاقي يتجاوز الخير والشر، يدخل الناس سجن السوق الاستهلاكي العولمي، يملأ الحرية، ويصبحون سلعة وفريسة سهلة لقوى السوق، لتعظم الأرباح.

مقدمة:

«العولمة»، في تطورها، تعمل على إيجاد وبناء حضارة جديدة، بأبعاد تكنولوجية، غير مسبقة، وهي حضارة ثقافية مختلفة اختلافاً كاملاً عن كل ما عرفه العالم من قبل، في جوانبها الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والعالم بهذا يتجه نحو نظام عالمي جديد، يتغير فيه نمط الحياة تماماً، وأصبح يعيش حضارة الثورة الثالثة، ونوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة، تحتاج إلى عمالة على مستوى عالٍ من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، واتخاذ

(*) باحث أكاديمي.. (مصر).

القرار على خط الإنتاج مباشرة^(١). ولما كان التوجه الفكري هو الذي يتحكم في باقي أجهزة الدولة جمعاء، كان تناولي لأبعاد أو تحليلات «العولمة» على النحو التالي:

- «العولمة» الثقافية والإعلامية.

- «العولمة» السياسية.

- «العولمة» الاقتصادية.

- «العولمة» الاجتماعية.

أولاً: العولمة الثقافية والإعلامية:

يتساءل «مايك فيذرستون»: هل هناك ثقافة عالمية ؟ ويستطرد: لو كان المقصود بمصطلح «الثقافة العالمية» شيئاً شبيهاً بثقافة الوثيقة القومية، إذن فالإجابة بالنفي. ويكون الإخفاق من نصيب مفهوم الثقافة العالمية في هذه المقارنة، لأن صورة ثقافة الدولة القومية هي صورة تؤكد التجانس والاندماج الثقافي. وفي هذا النمط الفكري يستحيل تميز ثقافة عالمية مدججة دون تكوين دولة عالمية، وهي فكرة مستبعدة^(٢)، حيث إن كثيراً من «الثقافة المكثفة» العالمية، تحفل بالأفكار والأنماط والتوجهات الخاصة بالدين والفن والطهي وغير ذلك. والحقيقة أن مسألة تحديد ما يتحقق له الانتشار عالمياً، وما لم يتحقق له الانتشار، هي مسألة ذات أهمية كبيرة في الموقف العالمي الراهن. ونحن نعلم بالطبع أن مسألة ما يتحقق له الانتشار يتوقف جزئياً على قضايا السلطة؛ ولكننا نخطئ إذا اعتبرنا ذلك مجرد مسألة هيمنة توسعية للحدثة الغربية^(٣).

(١) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٤ - ٣٥.
(٢) مايك فيذرستون وآخرون، ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحدثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة (١٣٢)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، مقدمة المترجم، ص ٣.
(٣) رونالد روبرتسون، محلية العولمة: الزمان - المكان والتجانس والتغاير، مقال منشور في «محدثات العولمة» تحرير مايك فيذرستون وآخرون، ترجمة عبد الوهاب علوب، مراجعه وتقديم جابر عصفور، المشروع القومي للترجمة، (٩٣) المركز المصري العربي، ٢٠٠٠م، ص ٥١.

وتدعو «العولمة» إلى إيجاد ثقافة كونية أو عالمية تحوي منظومة من القيم والمعايير لفرضها على العالم أجمع. غير أن هذه الثقافة الكونية أو «العولمة» الثقافية تؤدي إلى الانقسام والتفكك وإحداث شروخ في الأبنية الثقافية للشعوب، فضلاً عن محاولة طمس معالم الثقافة الوطنية أو إظهارها بمظهر العاجز، حيث تفرض «العولمة» فكراً يعتمد على ما أنتجته ثورة المعلومات والتكنولوجيا. ولذا «العولمة» الثقافية - من وجهة نظري - خضوع الشعوب غير المسيطرة لثقافة الشعوب الغربية المسيطرة.

إلا أن المشكلة الأولية، فيما يتعلق بمفهوم «ثقافة عالمية»، هي مشكلة معاني المصطلحات. فهل نستطيع أن نتحدث عن «ثقافة» بصيغة المفرد؟ وإذا كان المقصود بلفظ «ثقافة» هو نمط حياة جماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم، فإننا لا نستطيع أن نتحدث إلا عن «ثقافات» وليس مجرد «ثقافة»، فنمط الحياة الجماعية، أو رصيد المعتقدات، وما إلى ذلك، كلها مفاهيم تفترض أنماطاً وأرصدة مختلفة في عالم من الأنماط والأرصدة؟ لذا فإن فكرة «ثقافة عالمية» لا تنطبق عملياً إلا بين الكواكب. وحتى إذا كان المفهوم يتعلق ضمناً بالبشر في مقابل سائر الأنواع، فإن الاختلافات بين قطاعات البشر من ناحية نمط الحياة ورصيد المعتقدات تعتبر أكبر، والعناصر المشتركة أكثر عمومية من أن تسمح لنا ولو بتصور وجود ثقافة عالمية^(١).

إن هناك ثقافات تاريخية محددة لها دلالات عاطفية قوية لدى المشاركين في الثقافة الخاصة. ويمكن بالطبع «اختراع» بل تصنيع موارد كالسلع لخدمة طبقة محددة، إلا أنها لن يكتب لها البقاء إلا كجزء من مخزون الثقافة القومية. وكانت هذه

(١) أنتوني سميث، نحو ثقافة عالمية، مقال منشور في (مايك فيذرستون) ثقافة العولمة، القومية والعولمة والحادثة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

هي الغريزة التي ساعدت معظم القوميين على ضمان نجاحهم الدائم. فكان حفل التتويج البريطاني مثلاً في القرن التاسع عشر يرجع إلى قدرة من أحيوه على الارتكاز إلى موارث أقدم كثيراً كانت ذكرياتها لاتزال حية، ومع أن هذا الإحياء يعد جديداً، فإن هذه الموارث لم تتمكن من الازدهار إلا لأنها تم تقديمها وحازت القبول باعتبارها استمراراً لماضٍ له قيمته الحية^(١). وعلى ذلك، فإن مشكلة الثقافة الكونية والخصوصية الكونية تمثل جوهر الخلاف حول «العولمة»، ذلك لأنها في مسيرتها الاقتصادية الحرة عبر الحدود، دون حواجز أو قيود تنشر، مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلى هذا تمثل «العولمة» تحدياً ثقافياً غير مسبوق، تحدياً ذا طابع ارتقائي خاص، قائم على الاجتياح الثقافي، الذي يتم على ثلاث آليات هي:

الآلية الأولى: تفقد الدول الصغيرة ثقافتها تحت ضغط اجتياح التيار الثقافي العالمي، وتبدأ في التخلي بالتدريج عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية، وهي مرحلة دقيقة يتم خلالها استلاب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة.

الآلية الثانية: الانقسام والتفكك والتشرد الداخلي، وظهور الشروخ والصدوع الثقافية والحضارية، وظهور الثقافة الوطنية في صورة باهتة عاجزة عن تقديم الشخصية الراقية، في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة «العولمة» الزاهية الألوان والارتقائية.

الآلية الثالثة: ظهور روابط وجسور وأدوات تحليلية، مهمتها الرئيسة إيجاد معايير قيم للعبور عليها إلى الثقافة العالمية، والوصول بالفكر الثقافي إلى أرجاء المعمورة، ومن ثم يُحدثُ نوعاً من الحضور الثقافي.

Hobsbawm, Eric and Ranger, Terence; The Invention of Tradition; Cambridge.

(١)

إلا أنني أرى أن هذه الآليات الثلاث لا يمكن أن تحدد كل أنواع الاجتياح الثقافي، حيث إن تأثير «عولمة» الثقافة شيء غير محدود. يمثل تلك الآليات، بل إنه أمر قد يكون مغايراً تماماً لما يمل به من توحيد بين عدة حقائق متباينة، وبين اتجاهات مختلفة، وليس لدى الجميع إلا أن يقبل دعوها، وأن يوافق على أرائها، كحتمية يصعب مقاومتها.

ومن أخطر سلبيات «العولمة» «خلط الثقافات» أو محاولة إحلال مفاهيم الثقافة ومفاهيم الحضارة الغربية الحديثة مكان مفاهيم الثقافة ومفاهيم الحضارة الإسلامية في المجالات المختلفة، أو محاولة إيجاد ثقافة واحدة سائدة ومسيطرة على العالم ببعث وإبراز ما هو مشترك بين الثقافات المختلفة^(١).

إن عملية خلط الثقافات - من وجهة نظري - ما هي إلا عملية تغريب Westernization العالم بأسره، ونقل الثقافة والحضارة والنمط الغربي إلى كافة دول العالم، باعتباره النمط الأمثل، ذلك النمط الذي هو مجرد غطاء لتحقيق مزيد من تنامي الرأسمالية وإيجاد هيمنة متزايدة، تخدم في المقام الأول مصالح القوى الكبرى في العالم.

ومن ثم فليس غريباً أن «العولمة» الثقافية ليست أحادية الجانب ولا تأخذ نموذجاً محدداً دون آخر بل كانت ومازالت مدار صراع تاريخي محكم ما بين الثقافات الإنسانية عموماً والأنجلوسكسونية، التي تترعّمها حالياً الولايات المتحدة الأمريكية، والفرانكوفونية التي تدعو لها فرنسا بقوة وفاعلية، لأنها استندت إلى إرث تاريخي ولده شعارات الثورة الفرنسية وأتماط الاستعمار القديم.. والاستقطاب الحديث يتم من

(١) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٧٤.

خلال اختراقات الجذب الثقافي الفرنسي للمفكرين والكتّاب والفنانين من كافة الشعوب والجنسيات، ومحاولة إدماجهم في مظلة ثقافتها الفرانكوفونية^(١).

وعلى هذا، فيمكن القول: بأن طبيعة ثقافة «العولمة»، مادية بحتة، لا مجال فيها لروحانيات أو عواطف ولا مساحة فيها للمشاعر الإنسانية، ولا للعلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطف والتكافل والاهتمام بالآخرين. بل إنها ثقافة تروج لتمجيد الربح وسحق المنافسين، وتؤله المال، وتلغي كل ما عداه من قيم... إنها ثقافة تشكل عالماً يجعل من السهل فيه التشجيع على الانتهازية والجشع والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة^(٢). ويعبر عن ذلك «أنتوني سميث»، خير تعبير حين رأى أن أية ثقافة عالمية انتقائية وكونية وغير محددة بزمان هي ثقافة منشأة أو الحلقة الأخيرة من سلسلة كاملة من المنشآت الإنسانية في حقبة التحرر الإنساني وسيطرة الإنسان على الطبيعة. وكانت الدولة أيضاً منشأة من هذا النوع، فهي «جماعة افتراضية» ذات سيادة ولكنها محدودة^(٣).

و«عولمة» الثقافة - من وجهة نظري - بناء على ما سبق تتطلب من الإنسان الفرد - خاصة في بلداننا العربية - أن يكون على وعي بأصوله الدينية والعلمية والثقافية، الأمر الذي يتطلب رجعة إلى الوراء، إلى التراث العربي الإسلامي الأصيل، واعتباره وسيلة فاعلة تعمل على القفز إلى الأمام.

هناك ارتباط قوي قديم بين الجغرافيا والثقافة، حيث إن تراث العالم الثقافي والحضاري يتفاعل مع المكان.

(١) آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالبيئة التكنولوجية، الشركة العلمية للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديثات للعولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) أنتوني سميث، نحو ثقافة عالمية، ص ١٦٩.

وقد أدى الارتباط ما بين الثقافة والجغرافيا في عصر «العولمة» إلى إحداث تنمية ثقافية وتطور ثقافي لكل أنواع الثقافات، سواء كانت ثقافة تقليدية فطرية أو مكتسبة، أو ثقافة غير تقليدية مبتكرة، وترسيخها كأداة تنظيم للسلوك الفردي والجماعي، وما تغرسه في الأفراد من ضوابط، وما تضعه لهم من مبادئ حاكمة ومتحكمة، ومن خلال تمجيدها لعادات وتقاليد وأعراف وقيم بذاتها، أو من خلال نبذها ورفضها لقيم وأعراف وتقاليد وعادات أخرى^(١).

ولابد أن نخلص أيضاً إلى الطابع الغالب على «عولمة» الثقافة الغربية، ذلك الطابع التنافسي ممثلاً في «العولمة» و«العولمة» المضادة، أو «عولمة» الأقوياء و«عولمة» المستضعفين، أو إن شئت فقل: «عولمة» المصدر المهيمن و«عولمة» المستورد المهيمن عليه. «فالعولمة» توسع نطاق صراع الحضارات وتنطوي على كثير من التحديات، خاصة بالنسبة لمن يحملون ويعملون بفاعلية وإيجابية لتحقيق حلمهم.

وهذه التدفقات الثقافية العالمية ليست نتاجاً للتدفق والتبادل بين الدول ولكنها جزء لا يتجزأ من العمليات التي تتم على نطاق عالمي. ومن ثم فإنه ليس من الدقة أن نزعم - على نطاق عام كلي - بأن الثقافة العالمية تهدد الثقافات المحلية وتضعفها أو تنطوي على هيمنة عالمية - والواقع أن الثقافات المحلية المختلفة والمتعددة الثرية بمضامينها شديدة المحلية تقاوم الثقافة العالمية، وتغذيها في الوقت نفسه بعناصرها المحلية الثرية أيضاً^(٢).

وينتصر المفكر الفرنسي «روجيه جارودي» لخصوصية الثقافة والإبداع، حيث يجد «العولمة» خطراً يهدد مستقبل الإنسان في حريته وفي تمايزه الحضاري والثقافي.

(١) محسن أحمد الخضير، العوالم الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ص ١٩٦.

(٢) راجع بهاء شاهين: العوالم والتجارة الإلكترونية، رؤية إسلامية، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٠ - ٢٢.

ويحذو «فردريكو مايور» - مدير اليونسكو السابق - حذو جارودي في انتصاره لخصوصية الثقافة، حيث يقول:

«إن الحياة تدفق دائم، بمعنى أن كل شيء يتغير كل يوم في أجسامنا وعقولنا.. في ما نفكر ونتخيل ونحلم ونشعر ونتعلم ونحب أو نرفض. نتيجة لذلك كله: هو سلوكنا ذلك التعبير السامي عن الثقافة»^(١).

ويحذر «فيدريكو مايور» من «العولمة» التي تدعو إلى فناء الذات الثقافية للجماعات، ويرى أن ذلك اعتداء على كرامة الإنسان واختياره، وكأن «مايور» قد قرأ الآية الكريمة: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣) وهي الآية التي جعلت التعارف الغاية من الخلق^(٢)، أي إتاحة السبل أمام الشعوب لتبادل الثقافات والاعتراف بالآخرين، وهو ما يتفق مع العالمية لا «العولمة» التي تهدد الخصوصية الثقافية^(٣).

إلا أنه يوجد - من وجهة نظري - جانب هام «لعولمة» الثقافة ألا وهو: التطور التكنولوجي، فما هو إذن حقيقة هذا الجانب؟!

يمكن النظر إلى التطور التكنولوجي باعتباره قوة خارجية، بغض النظر عن السياسات الوطنية للحكومات، تدعم وتؤكد الروابط الدولية، ذلك أنها توسع نطاق البعد العالمي في الشؤون الاقتصادية، إذ أن أجهزة الكمبيوتر الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات والنقل تولد عنها إمكانات هائلة لما يطلق عليها أحياناً عوائد ضغط

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر.. دراسة تحليلية، مطبعة إيبصار، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٦١.

(٢) للغاية من هذه الآية هو التعارف و معرفة الأنساب ووجود تراحم بين الناس بواسطة ذلك، أما الغاية من الخلق فهو العبادة كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٢.

الزمان والمكان Time - Space Compression^(١). كما أصبحت هناك صناعات كثيرة غير مقيدة نسبياً بحدود مواقع الإنتاج ومصادر المواد الخام أو حتى القرب من الأسواق، إذ أصبحت القدرة على تشغيل الإنتاج وتوزيعه دولياً (من خلال التجارة الإلكترونية والإنترنت) إحدى النتائج الهامة والواضحة لذلك، مما أدى إلى ظهور ما يمكن أن نطلق عليه «الصناعات العالمية World industries»، والقضاء على طغيان المسافة والحدود الجغرافية Tyranny of distance.

وقد أحدث ذلك انقلاباً كبيراً في العالم، حيث تلاشت حدود المكان وفواصل الزمان، وأصبح من الممكن لأي إنسان في أي مكان وفي أي وقت أن يتعامل مع المشروعات والشركات في أي مكان من العالم، وأن يجري معها معاملاته بيعاً وشراءً، نقداً وآجلاً، وذلك من خلال شبكة الإنترنت.

والحقيقة إن الدعوة لتدخل الحكومات في حرية شبكة الإنترنت تنبع من دعاوى أخرى عديدة - غير الخوف من انهيار الثقافة الغربية وغزوها - مثل الخوف من تآكل سيادة الدولة وغير ذلك من الحجج والذرائع. إن تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومبادئ العدالة الاجتماعية، وحماية الضعفاء، والمساواة في الحقوق، كلها ذرائع تتخذها بعض الحكومات للسيطرة على شبكة الإنترنت^(٢).

وإذا كان الحديث يتطرق إلى محاولة الحكومات للسيطرة على شبكة الإنترنت فإن ذلك يتعلق - من وجهة نظري - بعملية إصدار قرارات سياسية تجاه هذا الموضوع، ومن ثم فإننا إذن دخلنا في مجال الحديث عن «عولمة» السياسة أو الجانب السياسي «للعولمة»، فما حقيقة هذا الجانب وما أبعاده؟

(١) بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية، ص ٣٢ - ٣٣.

(٢) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، ص ٣٩.

ثانياً: العولمة السياسية:

على اعتبار أن أي مجتمع يمثل منظومة، فإن هناك أهدافاً لهذه المنظومة تتشكل وتبدل وتتطور طبقاً لطموحات وقدرات المجتمع، وكذلك طبقاً للتحديات الخارجية الواقعة عليها.. إن عملية تحديد أهداف هذه المنظومة الكبرى (المجتمع والدولة) هي عملية سياسية، وبالتالي لا ينجح أمر ما في أن يكون هدفاً على مستوى الدولة أو المجتمع دون قناعة وسعي ونضال النخبة السياسية^(١)، وتؤثر «العولمة» على سيادة الدولة فيما يتعلق بتوفير الرفاهية، وقد أوضح تقرير تم إعداده لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية تأثير «العولمة» على الآليات والسياسات الداخلية للبلدان، وعلى قدرة حكومتها على حماية سكانها بمختلف قطاعاتهم، وأكد أن القوى العاملة تواجه من جراء «العولمة» هجوماً ضارياً متزايداً من المنافسة ومعدلاً سريعاً من التغيرات التكنولوجية بموارد حكومية متناقصة في أغلب الأحيان^(٢).

ومع تصاعد تيار «العولمة» بدأت تظهر إلى الوجود فكرة القرية الكونية، تلك القرية التي تماثل القرى في كل شيء، ففي القرية تنسحب سلطة الدولة، وتظهر سلطة الأفراد، وتظهر بشدة وحدة القرية في توجهها العام، وبراعة تفوق أفرادها الفردي في توجههم الخاص، ومن ثم فإن عمومية العام لا تصطدم باحترام التوجه الخاص، بل لا يوجد بينهما تنافر، فالامتزاج بينهما هو الذي يعطي للقرية الكونية شخصيتها، ويعطي «للعولمة» طبيعتها، ويعطي لهما مذاقاً ورونقاً خاصاً.

(١) محمد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهة العولمة، سلسلة اقرأ (٦٤٧)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ط ١٧، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٣٧.

ومن ثم فإن «العولمة» بنحت في توظيف دور الدولة فيما يخدمها ويتجاوب مع منطقها الجديد، وبنحت كذلك في جعل نخطها المؤسساتي العالمي هو النمط السائد والمسيطر في كل أنحاء العالم. إن حدوث ذلك يتم - من وجهة نظري - عن تغير مهم في وظيفة الدولة، مهما كانت قوة هذه الدولة، و«العولمة» على هذا هي سلاح ذو حدين، فمهما كان الحد النافع لهذه «العولمة»، فإن الحد الضار لها لا بد وأن يثبت سمومه في أي وقت وبأي وسيلة كانت.

ويرى بعض الباحثين أن «العولمة» تتحدى الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي «العولمة» على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود، وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال. وكذلك تسعى «العولمة» إلى تحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى مؤسسة دولية، وأبرز مثال على ذلك هو منظمة التجارة الدولية العالمية^(١). وبدلاً من أن تكون الدولة القومية في القرن العشرين وعاء للحدثة أو مفاعلاً للتقدم، تحولت إلى قيد على التحولات الاجتماعية الهادفة حيث تعمل كبنية احتواء ضد التغيير أو كمثبط للمبادرات التقدمية.

ولعل تضاعف عدد القوميات الحقيقية من عشرات في عام ١٩١٤م إلى ما يقرب من مائتين حالياً ينبغي قراءته باعتباره إحكاماً لنموذج فوق واقعي من محلية «العولمة» فضلاً عن كونه تصحيحاً للقهر التاريخي الذي مارسه شعوب تحيل تحررها إلى حكومات قومية واقعية. وكما يقول «بودريار»: «تتميز المحاكاة بضبط النموذج أو كل النماذج في ضوء الحقيقة الأساسية ألا وهي أن النماذج تأتي أولاً والدوران الفلكي (كالقنبلة) يشكل المجال المغناطيسي الأصلي للأحداث»^(٢).

(١) عاطف السيد، العوالم في ميزان الفكر، ص ٣٢ ، ٣٣.

(٢) Bduadrillard, j., Selected Writing, ed. Mark Poster, Stanford University, Press, 1988, p. 175.

وهذا يفسر لنا، من وجهة نظري، السعي الدءوب من قبل الدول القومية مثل الدول القومية الخارجة من تحت سيطرة الاتحاد اليوغسلافي أو الاتحاد السوفيتي لامتلاك الأسلحة النووية، حيث يعتقد أن الأسلحة النووية، التي تحيل الدول إلى قوى عظمى لها دور خطير في ملعب العالم السياسي.

إن الهيمنة على الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ومؤتمراتها أدت إلى جعلها من العوامل الهامة في تكريس «العولمة» ونشر مفاهيمها الثقافية والحضارية والعمل على سيادة هذه المفاهيم وسيطرتها في جميع أنحاء العالم على الثقافات والحضارات الأخرى.

ومن الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة، المحلية والوطنية والدولية، تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها «التحكم عن بعد» في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود ومواجهة التحديات، وسوف تتمكن من احتكار السلطة والثروة والنفوذ في العالم، وهذا سيجعلها أكثر كفاءة في التأثير في السياسات الحكومية ومواقف الأحزاب السياسية واستراتيجيات المؤسسات الدولية واتجاهات التحولات المجتمعية في معظم أنحاء القرية الكونية^(١).

لقد أصبحت السياسة في عصر «العولمة» متعددة المراكز، وأصبحت الدولة مجرد مستوى واحد في نظام معقد من الوكالات المتشابكة، وغالباً المتنافسة من الحكومات^(٢). وذلك إنما يرجع إلى أن استقلال الدولة القومية في العقود الأخيرة خضع للضغوط المتزايدة التي فرضتها التوسعات الهائلة للمؤسسات العالمية، هذا بالإضافة إلى التأثير المتزايد للقانون الدولي، فقد زادت تأثيرات المؤسسات مثل الأمم

(١) أحمد حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٨.

(٢) Paul Hirst & Graham Thompson , Globalization and the future of the nation state, London, 1995.

المتحدة، وحلف الناتو، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، تلك التأثيرات التي حدثت من عملية صنع القرار في الدولة القومية.

وعن طريق إضعاف الدولة تتيح «العولمة» أساليب خفية للتعامل المباشر مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كالجمعيات الأهلية دون علم الحكومة، وغالباً ما تتحول هذه المنظمات غير الحكومية إلى معبر للمنظمات العالمية غير الحكومية التي تتلقى مساعدات من وكالة التنمية الأمريكية والدول والهيئات. وفي ظل «العولمة» تعاني الدول ضعفاً لتقدم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونة الاقتصادية، أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.

ومن ثم فإن الدول النامية في زمن «العولمة» - من وجهة نظري - ليس لديها إلا طريقان، لا ثالث لهما، تتبعه في سياستها الداخلية، وهما: إما أن تنصاع انصياعاً جبرياً لا خيار فيه لسياسات «العولمة»، وذلك من خلال اتباع الخسارة للطرف المغلوب على أمره أمام ظروف تقتضي التغيير الجذري لسياسة الدولة القاصرة على التصدي «للعولمة»، وإما من خلال فكر وطني قومي يرتكز على حس وطني قوي، وفي نفس الوقت يكون قادراً على استيعاب الفكر العالمي الجديد، وخير مثال على ذلك ما فعلته اليابان، تلك الدولة التي بدأت معنا تمضتها مع الفارق الملموس للجميع.

ولم يكن الأمر، ليصيب دول الشرق النامي، دون دول الغرب المتقدمة، حيث إن ممارسة الديمقراطية في البلدان الغربية أصبحت مجرد طقوس، فما من بديل، على سبيل المثال، سياسي يطرح على الناخبين، ولم يعد لنتائج الاقتراع - كما هو الشأن في دولة الحزب الواحد - أثر حقيقي على المسار الفعلي لسياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وبدورها أصبحت الدولة - في ظل جدول الأعمال السياسي

النيلبرالي - متزايدة القمع لحقوق المواطنين الديمقراطية^(١). ولقد ثبت صدق هذا التحليل بدقة كبيرة في مسار إعادة توحيد ألمانيا. فعندما غيرت الحركة الديمقراطية الألمانية الشرقية شعارها من «نحن الشعب» إلى «نحن شعب»، لم تتكون هذه الهوية القومية إلا باستبعاد «الغرباء» - بل ومحوهم إذا لزم الأمر - ممن كان معظمهم يتمتعون بمكانة الضيوف مدعوين من دول اشتراكية صديقة في عهد الانفصال الدستوري الألماني^(٢).

إن إقامة ديمقراطية جديدة، سواء في روسيا أم في الصومال، أم في الأرض قاطبة، لا تحتاج لأكثر من تصدير الدساتير سابقة التجهيز والأنظمة البرلمانية المصنوعة حسب الطلب، يقول «جوشوا مورافتشيك Joshua Muravchik»: «ابعثوا بالأوراق الفيدرالية إلى روسيا البيضاء، أرسلوا نظام التعددية الحزبية إلى نيجيريا بالطرود البريدية، أرسلوا قانون الحقوق بالبريد الإلكتروني إلى الصين، اشحنوا إلى الأمم المتحدة قوة حفظ سلام يشرف عليها المدنيون، وكل من فيها من المتطوعين، وتتسم بالطاعة ولكن ضميرها يقط، من بلد يتمتع بقدر كبير من تقبل الخسائر وليس له أية مصلحة خاصة به... وعلى شعاع من الليزر أرسلوا الديمقراطية.. وفيما يتعلق بالحكم الكوني، افعلوا الشيء نفسه على المستوى الكوني»^(٣).

ومن ثم فإن الدولة بكل مؤسساتها السياسية، من وجهة نظري، لا تخدم في نهاية المطاف إلا منطق الكبار، مادام أن هؤلاء هم الذين يحددون فلسفتها السياسية

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٣٤.

(٢) Schmitt, Carl; The Crisis of Parliimentary Democracy, Translated by Ellen Teneddy, Cambridge, MA and London, 1988, p.11.

(٣) Muravchik, J., Exporting Democracy: Fulfilling American's Destiny, Washington, D. C.: American Enterprise Institute Press, 1994, p. 175.

وتوجهاتها المستقبلية، فيعاني الكثير من الدول النامية سوء الأوضاع الداخلية التي لا يؤهلها لمواجهة تحديات عصر «العولمة»، مما يتطلب الإسراع بإصلاح أجهزة الدولة وتطهير ما يكتنفها من فساد وفقاً لمشروع قومي للإصلاح يتميز برؤى مستقبلية واعية تنهض بأجهزة الدولة ومؤسساتها وتجعلها أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات الجديدة في إطار «العولمة». فبعض الدول النامية مهدد بخطر انتقاص السيادة بنقل هذه الدول إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر منها، بالإضافة إلى خطر صراع الهويات والحروب الأهلية التي تهدد بالنيل من السيادة وتفتيتها، وتمزيق الوحدة الوطنية في تلك الدول^(١). ورغم ظهور حركة عدم الانحياز التي ضمت الدول النامية، فلقد أدى تفويض هذا النظام إلى إتاحة الفرصة لظهور قوى جديدة ولاعبين جدداً على الساحة الدولية، لم تسنح لهم الفرصة من قبل في الظهور والتأثير بهذا القدر من الفاعلية، وسعت هذه القوى بالتالي إلى تبوء مكانة دولية مرموقة، سواء كدول منفردة أو كمجموعات تنسق مواقفها فيما بينها لتكتسب القدرة على حماية مصالحها^(٢).

إن «العولمة» في جانبها السياسي تعمل على «تقليص احترام السيادة والحكم الذاتي للأفراد، وحقوق الإنسان، وتحد من مبدأ سيادة الدولة نفسها»^(٣) فلم تعد السلطة الفردية للدولة القومية هي هدف العلاقات الدولية، بل أصبح الاهتمام بالمؤسسات العالمية هو الهدف، وذلك يؤثر على قدرة الحكومات على ضمان مصير ومستقبل مواطنيها. «فالعولمة» تقلص من دور الديمقراطية في الدولة القومية.

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ١٤٠.

(٢) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ٢٧.

(٣) David Held, Democracy and the Global order from the Modern state to comopolitan Governancy (٢) Washington 1995, P.103.

ثالثاً: العولمة الاقتصادية:

في عصر «العولمة» تتحدث الدول جميعها، لغة الاقتصاد، الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة الحديثة.. ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح التطور الدولي يتشكل بتفاعل عاملين أساسيين هما: الاتجاه نحو «العولمة» والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي من ناحية، وحرص الدولة على تقليص آثار «العولمة» الاقتصادية على رفاهية شعوبها من ناحية أخرى^(١).

ولعل من أهم التطورات الاقتصادية التي يشهدها القرن الواحد والعشرون هي النزعة نحو المشروعات والاستثمارات والشركات والمنظمات العالمية، فالشركات العالمية تساهم في «عولمة» الطلب بتجميع الطلب محلياً وتشكيله على المستوى العالمي، وتوجيه المنتجات نفسها على المستوى العالمي، وغير ذلك، كما أن الشركات العالمية تساهم في «عولمة» العرض بدعم النظام الجديد لتقسيم العمل دولياً، ودعم التبادل العريض للتكنولوجيا، ودعم التخصص في نظام المكونات، ودعم السرعة الفائقة في انتقال عوامل الإنتاج^(٢).

أما من حيث مساهمة الشركات العالمية في «عولمة» الاستراتيجية، فلعل أهم مساهماتها في ذلك دعم الشركات التابعة لبعضها في تغطية الأسواق العالمية وفي طرح المنتجات الجديدة، ودعم التحول من وقورات الحجم «Scale» إلى وقورات النطاق «Scope» ودعم تحول الأنشطة تبعاً للتكاليف والإمكانات من موقع إلى موقع عالمي آخر، إلى غير ذلك^(٣).

(١) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الكوميسا - مجموعة ١٥ - أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، مكتبة ومطابع الشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ١٣.
(٢) أحمد عرفة، سمية شلبي، العولمة والنظرية ض في العربية، نظرية دحر الفراغ، الرسالة للطباعة، طنطا، بدون تاريخ، ص ٦ - ٧.

(٣) عبد العزيز الشربيني، الوجه الجديد للشركات العالمية، أخبار الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد التاسع عشر، يونيو ١٩٩٧م، ص ١ - ٢.

فالإسراع الهائل - حسب تقديري - بعمليات «العولمة» والدمج العالمي يتجلى في مجال الاقتصاد؛ وكانت الأطراف القوية الكبرى في تدويل الاقتصاد منذ السبعينيات هي المصارف والشركات العالمية والدولية، وواكب تدويل الإنتاج والاستهلاك والتجارة العالمية التي لا تتوقف ليل نهار، التطورات الثورية في النقل والاتصالات والتكنولوجيا والنمو المكثف في هجرة العمالة الدولية.

ويولي الاقتصاد العالمي اهتماماً موازياً لدفع النزعة الفردية. وسياستها الأولية هي سياسة دمج الهوية، التي تقوم بدورها بتجنيد الشباب الناشطين الواقعيين، بل والعابثين أيضاً لدمج الرأسمالية وثقافتها العالمية^(١). ولم يكن نظام التجارة العالمي قط «اقتصادياً»^(٢): أي نظاماً متميزاً تحكمه قوانينه الخاصة. وبهذا المعنى فلقد كان مصطلح «الاقتصاد العالمي» دائماً تعبيراً مختزلاً عن ما هو في الواقع نتاج للتفاعل المركب بين العلاقات الاقتصادية والسياسية، تشكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى. والاقتصاد العالمي شديد الانفتاح، فهو يظهر حيثما تدعم قوة مهيمنة نظام التجارة، فإذا كان دعاة «العولمة» على صواب فإن كل ذلك سينتهي.

وهذا الشكل الجديد من أشكال السيطرة الاقتصادية - شكل «الاستعمار السوقي» - يُخضع الشعوب والحكومات من خلال الفعل الحيادي في الظاهر لقوى السوق. فقد عهد الدائنون الدوليون والشركات متعددة الجنسية للبيروقراطية الدولية بتنفيذ مخطط اقتصادي عالمي يؤثر على معيشة أكثر من ٨٠ % من سكان العالم.

(١) بول هيرست وجراهام تومسون، مُعاملة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة (١٠٠)، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص ٢٣.

(٢) ميشيل تشوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور العاشر، ٢٠٠٠م، ص ٣١

ولم يسبق في أي وقت في التاريخ أن لعبت السوق «الحرّة» - التي تعمل من خلال أدوات الاقتصاد الكلي - مثل هذا الدور الهام في تشكيل مصير دول «ذات سيادة»^(١). وستؤدي «العولمة» إلى تحسين آلية دخول الأسواق وانفتاحها بسبب تخفيض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود غير جمركية، وبالتالي نمو السوق العالمية، واتساع نطاقها، وإزالة الحدود والحواجز بكافة أشكالها أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال. وهذه الحواجز كانت تعطي للشركات والمنشآت في كل دولة حرية الاختيار بين البقاء محلياً في ظل حماية تضمن البقاء والاستمرار، أو قبول التحدي ومواجهة المنافسة في السوق العالمي من خلال التصدير^(٢).

ومن المظاهر الاقتصادية «للعولمة» زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية من خلال «عولمة» عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة، ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وزيادة عدد ونشاط الشركات متعددة الجنسيات. ويمكن ملاحظة هذه المظاهر في عمل التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات التي تدير «العولمة». ومن أبرز خصائص «عولمة» الاقتصاد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف، وقد يأخذ الاندماج صورة تملك الشركات والمصارف الأضعف نسبياً، وهي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظل الرأسمالية المعاصرة.

ومن ثم فإن انتشار قوى السوق وسيادة آلياته لا تعرقها أية قيود في سعيها لزيادة انتشارها، فهي حين تدخل منطقة أو حين تفتح لنفسها أسواقاً جديدة تنتشر بسرعة فائقة، ومن ثم فالتجارة الدولية لا تعترف ولا تقف عند حدود ما،

(١) O'Neill, John, Five Bodies: The Human Shape of Modern Society, Ithaca: Cornell University, Press, 1985, P, 131.

(٢) محسن فتحي عبد الصبور، أسرار الترويج في عصر العولمة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ص ١٤٧.

ولا تعترف أيضاً بحق أي دولة فيما كان متعارفاً عليه أنه حماية أو دعم أو حتى إجراءات وقائية.

إن السوق العالمية قد أصبحت أكثر أهمية وقوة من الدول والمجتمعات القومية في تحديد الشؤون الاقتصادية، بل وحتى الشؤون السياسية القومية، وإن السيادة القومية كانت تعني سابقاً سيطرة الحكومات غير المحدودة على اقتصاداتها، في حين يتم حالياً تقرير الشؤون الاقتصادية، عن طريق قوى السوق متعددة القوميات والشركات متعددة الجنسيات. وإن إزدياد التكامل الاقتصادي للمجتمعات القومية يضعف الاستقلال الاقتصادي، لأن^(١):

- احترام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصاً كبيراً في حجم الرفاهة.

- القوة في المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة.

- اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات، لرغبتها في جذب رأس المال الأجنبي وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن بعضهم يقول: إن التمويل الدولي هو الذي يحكم العالم الآن).

- تكامل الأسواق المالية أنقص من فاعلية سياسة الاقتصاد الكلي (المالية والنقدية) في إدارة الاقتصاد.

ولقد مر النظام الرأسمالي بمراحل وتطورات نحو هدفين ظلا كثوابت استراتيجية، وإن تغيرت آليات تدعيم النظام وتحديدده حسب المتغيرات الداخلية والخارجية؛ وهما^(٢):

(١) إبراهيم نافع، انفجار مبتمبر بين العولمة والأمركة، ص ١٣٠.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي، التبعية الثقافية في الوطن العربي، «في الآليات والمجالات والتفسير» في ندوة الثقافة العربية، الواقع وأفاق المستقبل، النوحة، ١٢ - ١٥ إبريل ١٩٩٣م، ص ٢١١.

١- لقد تركز الهدف الأول على التجديد والتطوير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته، بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميز بها عن أي نظم أخرى يمكن أن تنافسه.

٢- ويتمثل الهدف الثاني في دعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق الهدف الأول أيضاً، ومن هنا ارتبط تراكم التقدم في النظام الرأسمالي (المركز) بتراكم التخلف في الدول الأخرى التقليدية (التوابع أو المحيطات) بلغة أصحاب مدرسة التبعية.

ولقد أسقط الاتحاد الأوروبي (تكون عام ١٩٥٩م) معظم قيود التجارة بين دوله، مما فتح آفاقاً واسعة لتقدم اقتصادي كبير خلال العقدين القادمين. وبدأت شركات متعددة الجنسية تنشئ فروعاً لمصانعها ومكاتبها هناك لتعامل معاملة الشركات الأوروبية ضمن هذا الاتحاد، من حيث القدرة على أن تتعامل تجارياً وبحرياً مع أسواق دول الاتحاد، وتتجنب ما يفرض من قيود كمية أو جمركية على صادراتها لهذه الأسواق^(١). وحتى تعامل الشركة معاملة الشركة الأوروبية، يجب أن تصنع الأجزاء الرئيسة لمنتجها في نطاق دول الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال اشترت شركة «ويرلبول Whirlpool» الأمريكية شركة فيليبس الأوروبية للأجهزة المنزلية الكهربائية حتى تتأهل كشركة ضمن الاتحاد.

وقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في النصف الثاني من الثمانينيات يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية، بينما سيطرت المؤسسات متعددة الجنسيات، ذات الموطن الأم في مثلث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على ٨٠% من هذه الاستثمارات.. وبنهاية العقد بلغ حجم الاستثمارات المملوكة لهذه المؤسسات حوالي ٢ تريليون دولار،

(١) أحمد سيد مصطفى، تحديثات العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ص ١٨.

وهو ما يمثّل قرابة خمسة أضعاف قيمتها في ١٩٧٩م. أما على صعيد التجارة فلقد تحققت أكبر زيادة في النفقات التجارية بين الدول المتقدمة بنسبة ٨٠ % بين دول مجموعة السبعة^(١).

وتشير الإحصاءات إلى أنه بعد خمس سنوات من تنفيذ اتفاقية المنسوجات لم يتجاوز نمو نصيب الدول النامية في تجارة النسيج العالمية ٤,٣ %، في حين زادت صادرات الدول الصناعية بمعدل نمو سنوي بلغ ٩ %.

وتعد ظاهرة «العولمة» أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن «العولمة» كظاهرة إنسانية، لها جوانبها السياسية، والاجتماعية المتنوعة، فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضاميناً جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة، إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة من أجل^(٢):

أ- تعظيم الفرص. ب- زيادة المكسب.

ج- تدعيم الثقة بجوانبها الحاضرة في الوعي الحاضر، وكذا بأفاقها الواعدة إليها في المستقبل.

ومع ذلك فإن معظم التنبؤات البحثية تكاد تجمع على أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد أهم التحديات الفعلية، خاصة في عصر «العولمة الراهنة»، وفي ظل آليات تدويل الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، تلك التحديات التي يتعين على دول العالم مواجهتها، خاصة في الجزء الجنوبي من العالم^(٣)، فلقد أصبح واضحاً أن ظاهرة الفقر

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ١١٤.

(٢) محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتماعية، ص ٢٥٤.

(٣) Friedman, Jonathan, Cultural Identity & Global Process, Gage Publications, London p. 159.

والتفاوت المعيشي منتشرة بصورة ملحوظة ومقلقة مما يشكل تهديداً مستمراً لبنية هذه الدول، بل وأصبح يشكل تهديداً فعلياً للأغنياء في دول العالم المتقدم ذاته. لقد تبين في الواقع أن النمو الاقتصادي وجهود التنمية التي بذلت في السنوات الأخيرة في المجتمعات غير الرأسمالية لم تؤد إلى نتائج ملموسة في الحد من دوامة الفقر، أو تخفيض أعداد الفقراء أو سد الاحتياجات الأساسية للملايين من البشر الذين يعيشون الحرمان البشري أو تحت ما يسمى بخط الفقر^(١).

ومن المهم التسليم بأن التجارة والاستثمار الأجنبيين مرتبطان بفعل عوامل اقتصادية أساسية تترأى في حساب الدخل القومي. وبحكم التعريف، فإنه في أي فترة زمنية ينبغي أن يتساوى رصيد الأمة في «حسابها الجاري» - الذي يشمل كلاً من التجارة ومدفوعات التحويلات الخارجية المختلفة - مع رصيدها في «حساب رأس المال» - التدفق الصافي للأصول إلى البلد ومنه - ولا يترأى التطابق بين الحساب الجاري وحساب رأس المال بصورة تامة في الإحصاءات الحكومية، التي تبين عادة وجود فرق بين الإثنين. ومع ذلك، فإن الحساب الجاري وحساب رأس المال يتحركان بالتراصف تقريباً.

يتضح من كل ما سبق أن «العولمة» لم تترك جانباً إلا وتعرضت له، وعرضت أبعاده المحلية، بل وحاولت تدميره محلياً ليكون سوقاً لها عالمياً، ومن ثم فإن «لعولمة» الاقتصاد آثاراً سلبية على قيم وسلوكيات الفرد بل والمجتمع، فما حقيقة الآثار الاجتماعية «للعولمة»؟ هل هي سلبية على طول الخط أم أن لها آثاراً إيجابية على سلوكيات الفرد والمجاعة؟

Ibid, p. 161. (١)

رابعاً: العولمة الاجتماعية:

لقد ساعدت «العولمة» والأسئلة التي تطرح حول دور الدولة في إعادة توزيع الموارد، بالإضافة إلى تقلص دورها في كثير من جهات المسؤولية الاجتماعية والسياسية، ساعد كل ذلك على تأكيد ظهور ممثلين جدداً تُسمع أصواتهم لأول مرة، فهم يتحركون ويجمعون للمطالبة بحقوق جديدة مثل حقوق المشردين، والشباب، والكبار، وذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق تنفس هواء نظيف، وشرب ماء نقي، وتناول طعام غير ملوث بالمبيدات. ففي بعض مدن أمريكا الشمالية، نظم العمال الذين يغسلون زجاج السيارات جماعات للدفاع عن حقوقهم ضد ما يتقاضونه من المال القليل. وقد ساعدت مثل هذه المطالبة على تحديث الكثير من البنود في البيان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م.. ومن هذه المطالب أيضاً، الحق في حياة صحية بدون الهندسة الوراثية، والحق في العيش في بيئة نظيفة تعكس التقدم العلمي والتكنولوجي. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من ذا الذي له الحق في السيطرة على فوائد العلم والتكنولوجيا؟ ومن يقرر كيفية استخدامها؟ ولخدمة أية أهداف؟ ولمصلحة من؟

إن «العولمة» - كمفهوم - تشير إلى ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعي به ككل على المستوى الحضاري والمجتمعي والإقليمي والفردى، فقد اتجهت القوى الاجتماعية من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية. ومن ثم فقد أحدث تيار «العولمة» مرحلة عدم استقرار اجتماعي واسع، ومن مظاهره انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي^(١).

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٦٠.

وتزعم «العولمة» أنها تحترم مبدأ الحقوق الطبيعية للفرد وتنتهي عصر القمع، فمثل هذه الأمور تعد من الأهداف الرئيسة الظاهرة «للعولمة»، وقد أصبحت تتمتع بحماية دولية ومحلية.

إن وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية - الذي عقد في القاهرة في سبتمبر ١٩٩٤م - يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن مغزى «العولمة» و«حضارة السوق»: دع كل شيء لقوى السوق وخلّص الأفراد، ذكوراً وإناثاً، من قيود التقاليد والدين، واتركهم «أحراراً» ليقعوا «باختيارهم» في قيود نظام السوق. وكذلك دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «عطلق الحرية»، ودع الأولاد والبنات يمارسون الجنس منذ العاشرة، وأياً كان نوع هذه الممارسة طبيعياً أو غير طبيعي، أخلاقياً أو غير أخلاقي، فهم فرائس سهلة لقوى السوق، لتعظم الأرباح^(١).

وهذا الهدف من أهم أهداف «العولمة» الغربية، فالفرد حين يكون متحرراً من قيود الأسرة والدين والوطن بل والأخلاق عامة، يكون في ذلك الوقت فريسة سهلة المنال لقوى السوق وغيرها من القوى الأخرى!

عندما تتجرد المجتمعات من ذاتيتها، تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة، هوية أكثر اتساعاً، وأوسع مدى، وأكثر قبولاً عن الشخصية السابقة، حيث إن المجتمعات في ظل «العولمة»، أو «عولمة» المجتمع هي استلاب وعي البشرية وإرادتها لصالح قوى عظمية مهيمنة على الوعي، طوفان من المعقول واللامعقول، أو من السلوكيات والتصرفات الغربية الجديدة التي أصبحت بحكم انتشارها معتادة، بل وفي بعض الأحيان والبلدان مألوفة.

(١) جلال أمين، العولمة، سلسلة اقرأ (٦٣٦)، دار المعارف، ١٩٩٨م، ص ١٤٠ - ١٤١ بتصرف.

لكن في ظل هذه الصورة بين البيانات التاريخية والإنثروبولوجية، فإن هناك سبلاً شتى لبناء الوجود الاجتماعي، وبالتالي فهناك تراكيب عديدة للنظام الكوني. وهذا التنوع لا يمثل مشكلات كبرى طالما أن التواصل بين المجتمعات مقيد والتنوع الداخلي محدود. وعندما تحدث فإن المجتمعات القديمة تحل هاتين المشكلتين بتأكيد الحدود بين الجماعات الاجتماعية. كما أن الانتماء لجماعة مجتمعية ما معناه اتباع دين تلك الجماعة. وفي المجتمعات القديمة الأكثر تعقيداً أو المنقسمة إلى جماعات مكانة طبقية، كان الانتماء الديني والانتماء لجماعة اجتماعية لا يزالان متطابقاً في الغالب، إلا أن جماعات المكانة السائدة كانت تحاول عادة أن تجعل دينها مميزاً للمجتمع كله وعلى شكل علم يجعل قواعدها الأخلاقية هي المقياس الافتراضي لكل السلوكيات، وذلك سعياً وراء التعبير عن سيطرتها على تنوع اجتماعي أكبر^(١). وكان الانتماء للجماعة ومعاييرها المحددة لا يزالان يرتبطان بالنظام الكوني، إلا أن هذا الارتباط يقال إنه ذو صلة بتنوع أكبر من عوالم الحياة الحقيقية. وقد نجمت عن ذلك ضغوط التجريد، و«عولمة» القواعد الأخلاقية أفرزت بدورها كونيات أكثر توحداً وهرمية، أولاً على هيئة هياكل هرمية تحتل الآلهة الخيرة مكان القمة فيها، ثم على شكل رؤى توحيدية أو شبه توحيدية. وكانت هذه الرؤى إما ترابط بين الخير أخلاقياً والمتسامي كما في الأديان الإبراهيمية (اليهودية والمسيحية والإسلام)، أي الدين ذو الطبيعة الأخلاقية البحتة، أو تفترض نطاقاً فوق أخلاقي يتجاوز الخير والشر كما في ديانات التاؤ أو البرهمية أو النيرفانا^(٢).

ومن الواضح أن الآثار الاجتماعية «للعولمة» مرتبطة، من وجهة نظري، بما حدث من تغيير في هياكل الاقتصاد العالمي، فالطرق التي أجبرت بها المؤسسات

Esposito. Johnl, Islam and Politics, Syracuse University 1987, p. 114.

(١)

Stark, Rodney and Bainbridge, William Sims; A theory of Religion. New York 1987, p. 114.

(٢)

المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالم الثالث، منذ عام ١٩٨٩م، على تسهيل هذه التغيرات، يكشف عن آثار نظام مالي جديد يتغذى على الفقر الإنساني وتدمير البيئة، ويولد الفصل الاجتماعي، ويشجع العنصرية والنزعات العرقية، ويقوض حقوق المرأة.. وهذا كله يؤدي من وجهة نظري إلى تفكك اجتماعي وفوضى اجتماعية محلية وعالمية.

إن هذه الحقبة من تاريخ المجتمع الدولي المعاصر، التي يطلق عليها الآن «عصر العولمة»، أو النظام العالمي الجديد، قد انعكس أثرها في مجال الجريمة المنظمة والجماعية بشكل ملحوظ، واتسمت الجرائم الدولية بالخطورة الإجرامية، نظراً لأسلوب ارتكابها الذي يتميز بالتنظيم والتكنولوجيا من خلال استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة والحاسبات و«الإنترنت» والاتصال المباشر والسريع عبر الأقمار الصناعية، وهي أساليب حديثة يصعب معها السيطرة أو الكشف عنها بسهولة^(١). ولعل أخطر جرائم «العولمة» تهريب المخدرات والاتجار فيها، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وغسيل الأموال المتحصلة من جرائم، وهروب المطلوبين للمحاكمة إلى خارج حدود الدول بعد ارتكاب جرائمهم، وتهريب الأموال، وجرائم الفساد الحكومي والإداري والصفقات السرية المشبوهة والدولية، وتصدير الأغذية الفاسدة والمواد المشعة، وهي جميعها جرائم عابرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة ويقودها شخصيات بارزة^(٢).

الجريمة ظاهرة اجتماعية، حيث إنها - من وجهة نظري - تؤرق المجتمع وتهدد استقراره، كما أنها تحمل الدولة خسائر فادحة.. وأرى أن استئصال الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة وتقود الفرد إلى الإجرام، أهم من القبض على الجناة بعد وقوع الجريمة.

(١) محمد فهم درويش، الجريمة في عصر العولمة [وملف لأهم الظواهر الإجرامية وأشهر المحاكمات في مصر] للنسر الذهبي للطباعة، ٢٠٠٠م، ص ٣٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٩.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة - وأيضاً للعنف والتطرف والإرهاب - حالة الاغتراب والضياح التي يحس - في إطارها - بعض الناس بالحاجة إلى الهروب، طلباً للماضي في صورة التطرف الديني، أو ما يقومون بالهرب إلى الخيالات في صورة الإدمان أو بالمهجرة من أوطانهم هرباً أو يأساً، أو بالتخلص من الحياة ذاتها. « فهي هجرة زمانية نتيجة غربة مكانية» وإحساس بالعجز تجاه مجتمع لم يفهموه أو فساد لم يطبقوه وتجاه ظروف لم يستطيعوا التغلب عليها^(١).

كذلك تراجع دور العملية الثقافية - الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات؛ وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية^(٢).. لقد بات واضحاً أن الاختراق الثقافي - خاصة في ظل «العولمة» بآلياتها المعاصرة - يعمل على تهديد منظومة القيم الأصيلة ويشكل نوعاً من الازدواجية الثقافية التي تجتمع فيها تناقضات الأصالة والمعاصرة، مما يؤدي إلى تهميش أو تغيير ملامح الثقافة الوطنية.

ومن ثم لقد كان للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في الربع الأخير من القرن الماضي آثارها السلبية على المجتمعات، حيث ظهرت فلسفات متباينة من الفكر المتطرف والمتعصب، الذي يشكل خلافاً بالقيم والمثل العليا التي يقوم عليها المجتمع والتي تعارف عليها الناس وجرت عليهما عاداتهم وتقاليدهم، حتى غدت تشكل صراعات تؤرق المجتمع، وذلك لتناقضها مع القيم الإنسانية والدينية، وتؤدي إلى انهيار تلك القيم بل انهيار المجتمع نفسه.

(١) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل، ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة ، ص ٢٧.

ولقد بدأت بعض السلوكيات الغربية، في السنوات الأخيرة، تأخذ طابعاً عالمياً يتجاوز الحدود الجغرافية بما يؤثر سلباً في المجتمعات الوطنية وفي تماسكها وتقاليدها. ومن ثم «العولمة» تتطلب قدراً كبيراً من المشاركة الأهلية غير الحكومية، وهو ما يؤدي إلى حدوث صدام مع تقاليد بعض الدول النامية في رعاية الدولة شبه الكاملة للمواطنين. وتتطلب «العولمة» - كذلك - استعداداً فردياً متميزاً للمبادرة وتحمل المخاطر، وهو كثيراً ما يتعارض مع أسس التنشئة الاجتماعية لبعض دول العالم الثالث وبخاصة الدول العربية، التي تجعل الفرد جزءاً من كل^(١).

وفي إطار «العولمة» تجد الدولة نفسها مضطرة إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية، وبخاصة دعم غير القادرين، وإلغاء التأمين على الطبقة الدنيا والأفراد الأكثر تعرضاً للمخاطر، مما ينجم عنه تخلخل النسيج الاجتماعي. لقد عملت «العولمة» على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في العقود الماضية بحماية التوازن الاجتماعي، الذي كانت تتولاه الدولة، وقد أدى ذلك إلى البطالة وطميش المجتمعات.

ومن ثم فإن «العولمة» تؤصل فكرة ارتباط الإنسان، لا بالدولة القومية والمجتمع الوطني، بل بالعالم أجمع، إنها تدفع الإنسان إلى الخروج والانطلاق، بل الإفلات من فكرة «المكان الضيق المحدود»، بل الإفلات من فكرة «المجتمع والوطن» إلى آفاق «العالم الكوني».. وتكتسب بذلك علاقاته ومعاملاته مفهوماً مختلفاً اختلافاً جذرياً عما هو معتاد قبل الدخول في عملية «العولمة» حيث يمكن تسميتها - أي العلاقات الاجتماعية في المجتمع العالمي - بأنها عملية استيراد قيم وأخلاقيات الدول المسيطرة. ونخلص مما سبق إلى أن «العولمة» تعمل على سحق الهوية والشخصية الوطنية، وإعادة تشكيلها في قالب هوية وشخصية عالمية، يفقد فيها الفرد جذوره، ويتخلى عن ولائه وانتماؤه.

(١) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، ص ٦٠، ٦١.

نتائج البحث

بعد هذه الجولة في «العولمة» وتحليلات المصطلح المتنوعة، يمكن الوقوف على نتائج هذه الدراسة في نقاط محددة فيما يلي:

- تدعو «العولمة» إلى ثقافة كونية أو عالمية تحتوى منظومة من المعايير الخاصة لفرضها على العالم أجمع، بغض النظر عن المفهوم الأخلاقي أو العلمي لتلك المعايير، وعلى هذا تمثل «العولمة» تحدياً ثقافياً ذا طابع ارتقائي خاص، قائم على الاحتياج الثقافي من أجل فقدان الدول الصغيرة ثقافتها، ومن أجل الانقسام الداخلي وظهور الشروخ الثقافية الحضارية، وذلك بمحاولة إحلال مفاهيم الثقافة العلمانية الغربية مكان مفاهيم الثقافات الأخرى، وخاصة مفاهيم الثقافة والحضارة الإسلامية في المجالات المختلفة.

- تتحدى «العولمة» الدولة القومية لتفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر، حيث تنطوي «العولمة» على تفتيت الحدود الوطنية، ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود. ومن الواضح أن التطورات والإفرازات المجتمعية على المستويات المختلفة المحلية والوطنية والدولية تقود اليوم نحو بلورة نخبة عالمية سيكون بإمكانها التحكم عن بعد في مجرى الأمور في الدول الأقل قدرة على الصمود ومواجهة التحديات. وقد ظهرت بالفعل تحليلات وفاعليات تلك النخبة وتحليلاتها في بعض دول العالم، ومنها بعض الدول العربية والإسلامية. في ظل هذا الجو تصبح الدولة عاجزة عن القيام بدورها في إعادة توزيع الناتج القومي بطريقة أكثر عدلاً، وتصبح عاجزة عن حماية مصالح الشرائح المهمشة، وتنتهي إلى أنها لا تستطيع أن تحمي السلام الاجتماعي نفسه على أرضها. وهذا الوضع هو التطبيق الواقعي لأهداف «العولمة»، والتي أهمها: سحق الهوية والشخصية الوطنية

المحلية، وإعادة صهرها في لاهوية وشخصية عالمية، بحيث يفقد الفرد مرجعيته، ويتخلى عن انتمائه وولائه، وينفصل عن جذوره، ويتأثر بقاء سلطة الدولة القومية بضربات معاول «العولمة» التي دفعت إلى العالم بأثقال الشركات عابرة القارات، ومتعددة الجنسيات، الأمر الذي يعاني معه الكثير من الدول النامية سوء الأوضاع الداخلية التي لا تؤهلها لمواجهة تحديات «العولمة»، ومن ثم فهي مهددة بخطر إنقاص سيادتها بنقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر منها.

- إن التجارب التنموية الناجحة في منتصف القرن العشرين تعلمنا أن هناك اختيارات سياسية مختلفة تساعد على تحطيم قيود التخلف، وتسمح للمواطنين بمساحة سياسية كافية لرسم طريقهم على الحدود الخارجية، إلا أنه قد تم إعداد الكثير من برامج «العولمة» التي تحرمنا من هذه المساحة.

- في ظل «العولمة» الغربية لا تشكل الدول الصغرى - الأقل نمواً أو تطوراً - قوة إنتاجية حقيقية إلا بارتباطها المفروض بالمراكز الرأسمالية التي تسيطر عليها، والتي تُنقص من السيادة الكلية والسيطرة للدولة على أراضيها ومنشآتها. وطبقاً لاتفاقية «الجات» سيتحول العالم إلى سوق كبيرة مفتوحة تغذي احتكارات الدول المتقدمة للحصول على أكبر عائد على حساب الدول النامية، حيث تفتح تلك الاتفاقية أسواق الدول النامية أمام صادرات الدول الغنية بما يسمح لها بالقضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول من خلال المنافسة غير العادلة، الأمر الذي يشير إلى أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد أهم التحديات الفعلية في ظل تدويل الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً، ولقد تبين في الواقع أن النمو الاقتصادي وجهود التنمية التي بذلت في السنوات الأخيرة في المجتمعات غير الرأسمالية لم تؤد إلى نتائج ملموسة في التخفيف أو الحد من دوامة الفقر، أو تخفيض أعداد الفقراء، أو سد الاحتياجات الأساسية لملايين من البشر الذين يعيشون الحرمان البشري أو تحت ما يسمى بخط الفقر.

إن أساليب ومخططات «العولمة» في مفهومها الغربي يجعل من الصعب توفير الحياة بين عالمين اثنين ظهرا في صحوة «العولمة»، الدول الصناعية الكبرى في جانب، والدول الفقيرة في الجانب الآخر. ففي الفئة الأولى ازدادت الصادرات عشرة أضعافها منذ عام ١٩٥٠م، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية بسرعة فائقة، وتصدرت مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات صادرات العالم، وارتفع معدل تدفق التبادل الأجنبي من ١٥ مليار دولار يومياً عام ١٩٧٣م إلى أكثر من ١,٣ تريليون دولار يومياً حالياً. وعلى الجانب الآخر، نجد الضعف الاقتصادي في الدول النامية والفقيرة، ويسود عدم الاستقرار الاجتماعي، ويخيم الفقر المدقع على نحو ١,٢ مليار نسمة، ويوجد نحو ١٤٠ مليون عامل من ٤ مليار، إجمالي القوى العاملة، عاطلين عن العمل، ويتركز السواد الأعظم منهم في الدول النامية. هذا بالإضافة إلى أن عدم المساواة ظهرت جلوية واضحة بين خارج وداخل الدول، فنتج عنها انتشار الصراعات والحروب، ونقصان مرافق البنية التحتية.. إلخ.

ومن الحقائق الثابتة والمعروفة حالياً أن أكثر من ١,٢ مليار نسمة من مجموع سكان العالم، أي شعب واحد من كل خمسة شعوب، يعيش الفرد فيه على أقل من ٢ دولار يومياً. فهل يكفي هذا المبلغ متطلبات الفرد الضرورية من مأوى، وطعام، وماء، وملبس، وعناية صحية ملائمة.. إلخ؟ إن الأمر المثير للإزعاج هو أن هذا الحال يوجد في وقت تتباهى فيه بعض أجزاء العالم بالرفاهية الخيالية، والتقدم التكنولوجي الهائل، والثروات المادية الطائلة، إلى الدرجة التي وصل معها بعضهم إلى التباهي بأنهم بالعلم يستطيعون استنساخ مخلوق (١) وهذا خلل تاريخي عميق يعيشه العالم حالياً.

- من مظاهر «العولمة»، على المستوى الاجتماعي، انتشار أنماط السلوك الغربي بمساهمة ثورة الاتصالات والمعلومات والتقدم المتزايد في مجال الإعلام بغرض تجريد

المجتمعات من ذاتيتها، لكي تصبح مؤهلة لاكتساب هوية جديدة أكثر اتساعاً وأوسع مدى، حيث تسلب من المجتمعات في ظل «العولمة» إرادتها لصالح قوى عظمى مهيمنة على الوعي، ومن الواضح أن الآثار الاجتماعية «للعولمة» مرتبطة بما حدث من تغيير في هياكل الاقتصاد العالمي، ويكشف هذا التغير عن آثار نظام مالي جديد يتغذى على الفقر وتدمير البيئة، ويولد الفصل الاجتماعي، ويشجع العنصرية والنزاعات العرقية، وهذا كله يؤدي إلى تفكك اجتماعي وفوضى اجتماعية محلية وعالمية بدأت معالمها في الظهور، ففي السنوات الأخيرة تصاعدت خطورة التفاوت الصارخ بين الأغنياء والفقراء، ونجم عنها اشتداد التوتر والقلق، وتساعد العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، التي أصبحت من أكثر الأنشطة الاقتصادية ربحية، حيث يصل صافي ربحها إلى ما يزيد عن خمسمائة مليار دولار سنوياً ولعل أخطر جرائم «العولمة» تهريب المخدرات والاتجار فيها، وتهريب الأسلحة، والمتفجرات، وغسيل الأموال المتحصلة من جرائم، وهروب المطلوبين للمحاكمة إلى خارج حدود الدول، وجرائم الفساد الحكومي والإداري، وتصدير الأغذية الفاسدة والمواد المشعة، وهي جميعها جرائم عابرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة محلية ودولية. ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة - بل إلى العنف والتطرف والإرهاب - حالة الاغتراب والضياع التي يشعر في إطارها بعض الناس بالحاجة إلى الهروب من الواقع، وكذلك تراجع دور العملية الثقافية - الاجتماعية، وخاصة في المجتمعات التقليدية والنامية، تلك العملية التي كانت الأكثر عراقة وتأثيراً في تطور وإدارة هذه المجتمعات، وذلك بسبب الاختراق الكاسح للعمليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية كوسائل فاعلة «للعولمة».

والله أعلى وأعلم.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

مقومات المدافعة الحضارية^(١)

الدكتور سامي محمد صالح الدلال^(*)

الطاقة البشرية الإسلامية حوالي ٥٢٠% من مجموع سكان البسيطة، وهي طاقة عظيمة لو تم تفعيلها في العطاء الإنساني، خاصة وأن طيفها التكويني يضم مختلف الأجناس والقوميات والإثنيات، مما يعطي دعماً غنياً لتغذية التكامل الذي تحتاجه البنية الحضارية

دخلت الأمة الإسلامية القرن العشرين (أي قبل حوالي قرن من الآن) وهي مكتنزة لرصيد حضاري عظيم في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات، غير أن هذا الرصيد كان قد تحول معظمه إلى تراث، علاه الغبار، وأصبح قصائد يتغنى بها الشعراء، وأوراق صفراء على شكل مخطوطات موزعة في المكتبات في شتى بقاع العالم. ويوم أن كان هذا الرصيد حقيقة حية كانت أرجاء العالم الإسلامي تضج

(١) هذا المقال لا يخرج عن أن يشكل نافذة على مساهمة محيطية وشاملة يمكن أن تعتبر مشروعاً متكاملًا، تناولت الموضوع : «رسالة المسلم في حقبة العولمة» من معظم جوانبه، نسأل الله أن ييسر للباحث نشره ليعم نفعه (الناشر).

(*) باحث.. الأمين العام.. مركز الركن الاستراتيجي (الكويت).

بالعلماء وطلبة العلم، وكانت جيوش الإسلام تفتتح الأقاليم والبلدان وتطيح بعروش الطغاة والمشركين وتنشر العدل والقسط في كل مكان.

ورغم أن التتار سودوا ماء دجلة بمداد ملايين الكتب، إلا أن المكتبات العربية وغير العربية لا تزال تحتفظ بمعاجم تراجم العلماء في العقيدة والحديث والتفسير والأصول والسيرة واللغة والجبر والحساب والمثلثات والضوء والكيمياء والفلك والطب والصيدلة والفيزياء والهندسة والزخرفة والبناء وقادة الجيوش والفلاسفة والمفكرين والصناعيين والمهنيين وسوى ذلك كثير، مما يشكل لبنات البناء في أية حضارة.

ويوم كان الظلام يحيم على أمم الأرض، سواء في أقاصي آسيا أو أوروبا أو أفريقيا، كان نور العلم وضياؤه يشع بإهمار على ربوع البلاد الإسلامية قاطبة.. ويوم كان الفقر يعشعش في تلك البلاد، كان أمراء المسلمين يوزعون المال فلا يجدون من يأخذه!! وهل مر على البشرية يوم كذاك اليوم الذي يخاطب فيه الخليفة السحابة قائلاً: أمطري حيث شئتني فإن خراجك سيرجع إلي!!

لقد نعمت الشعوب قرونًا طويلة بسيادة المسلمين أقاليم الأرض وإمساكهم بزمام مقاليد الحضارة. ولكن يوم أن بدأ حظ الدنيا يسيطر على القلوب، ويأخذ الأفئدة، وأخذ حس الآخرة يخبو في الصدور شيئاً فشيئاً، واختلف المسلمون على اللعاعات فبرزت دول الطوائف وتمكن الصليبيون من غزو المسلمين في عقر دارهم على مدى قرون متعددة، فيوم أن حصل هذا، آل الأمر إلى ما آل إليه، وأصبحت تلك الحضارة المشيدة بمجرد ذكريات يحلي بها الكتاب صحائفهم ويوشون بها كتاباتهم، فألت إلى مجرد تراث وذكريات، ودخلت في حسابات «الرصيد» تنتظر من يستخرج كنوزها من جديد.

ورغم ما اندس في ثنايا هذا الموروث الهائل من أفكار وعقائد وافادات، ورغم ما حصل من تمازج وتداخل مع شعوب متنوعة الأجناس، فإن ذلك لم يتمكن من طمس الأصول المرجعية لهذا الدين، فالمحجة البيضاء التي تركها لنا النبي ﷺ، لَيْلُهَا كَتَهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ^(١)، وهما الكتاب والسنة، لا زالا على حالهما. بل ما زاد تتابع السنين هذين المرجعين إلا مزيداً من التفسير والشرح، بما بذله علماء الأمة على مر العصور من جهود عظيمة، ولا زالت الجهود العلمية على مستويات التخصص تصب في لجة تنقية السنة، حتى أضحي بين أيدينا كماً هائلاً من المجلدات الحديثة التي فرزت الصحيح من الضعيف.

إذاً، فإن مادة إعادة الانطلاق الحضاري الإسلامي لا تزال راسية القواعد بين ظهرانيها، ولكن ينقصنا الذين يحملونها بحقها.

مقومات المدافعة الحضارية:

يمتلك المجتمع الإسلامي مقومات أساسية تجعله في موقع التأثير ومركز الثقل في عالم التدافع الحضاري، أذكر منها على سبيل المثال ما يلي: -

١- الرصيد: وهو مكتنز التراكم الحضاري الإسلامي على مدى أكثر من أربعة عشر قرناً. وهو ما سبق ذكره.

٢- المرجعية: الكتاب والسنة، وهما يمثلان المنهاج في تشييد الصرح الحضاري العالمي، حيث ينعم العالم بالسلام والأمن والعدل والرخاء والسعادة.. إن هذه المرجعية لا تتمثل بالنصوص فحسب، بل بكيفية أعمال هذه النصوص في صياغة اللبنة الأساسية للحضارة البهيجة، ألا هو الإنسان.. إنها تصوغه صياغة ربانية تجعله ينسجم في حركته وعطائه مع مجمل الحركة الكونية.

(١) أصل الحديث أخرجه أحمد والحاكم، وابن ماجه بلفظ: هَذَ تَرَكْتُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَتَهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَغْدِي إِلَّا هَالِكٌ.

٣- الثروات: لا يتدعم الصرح الحضاري إلا بتوفير ما يغذي نماءه، ألا وهي الثروات. إن خارطة العالم الإسلامي الاقتصادية لا تكاد تترك ثروة من الثروات في باطن الأرض وظاهرها إلا ولها فيها قصب السبق، كماً ونوعاً. ولا نريد هنا تعداد هذه الثروات من بترول ومعادن ومياه وسواها، فإن ذلك يربو عن الحصر. لكن حسبنا ذكر ذلك لجرد التنويه عن هذه المسألة. ولكن ما يحزن الفؤاد أن هذه الثروات تترواح بين الإهمال في الاستغلال وبين سيطرة الأجنبي عليها، إما مباشرة وإما استثماراً.

٤- التماسك الاجتماعي: وهو ميزة من أهم ميزات المجتمعات الإسلامية، حيث إن الروابط التي أحكم وثاقها الشارع الحكيم لإبقاء اللحمة الأسرية في أشد تماسكها قد جعلت من المجتمع المسلم مجتمعاً متجانساً ومتكاتفاً ومتعاوناً ومتحاباً، على خلاف المجتمعات الغربية التي يسودها التفكك الأسري بشدة، مما يهدد إمكانية استمرار عطائها التنموي في الركب الحضاري.

٥- الطاقة البشرية: يبلغ عدد المسلمين في العالم حوالي مليار ومائتي مليون مسلم، أي حوالي ٢٠% من مجموع سكان البسيطة، وهي طاقة بشرية عظيمة فيما لو تم تفعيلها في العطاء الإنساني الحضاري، خاصة وأن طيفها التكويني يضم مختلف الأجناس والقوميات والإثنيات، بما يعطي مؤشراً واضحاً ودعماً غنياً لتغذية التكامل الذي تحتاجه البنية الحضارية.

٦- العقول الفاعلة والعبقرية: إن العالم الإسلامي يزخر بالعقول الفذة ذات الإمكانيات الموسوعية، ومن المؤسف أننا نفتقد إلى الإحصاءات المتعلقة بهذا الخصوص، لكن معظم هذه العقول العبقرية لم تشعر بالأمان في ظل كثير من الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي، فأثرت الهجرة إلى بلاد الغرب، وأصبحت في أوضاع

اضطرتها إلى أن تكون لبنات في صرح الحضارة الغربية، التي تؤول إلى الأفول، بدلاً من أن تكون لبنات في مشروع البناء الحضاري الإسلامي الذي يتجه نحو النهوض.

٧- الاختصاصات: إن المتمعن في مكونات الشرائح التخصصية في العالم

الإسلامي يرى أنه لا يكاد يوجد علم من العلوم أو اختصاص من الاختصاصات إلا وله من رجال المسلمين ونسائهم نصيب، سواء ما تعلق منها بالطب أو الهندسة أو الفيزياء أو الكيمياء أو الفلك أو الرياضيات أو الأدب أو الاقتصاد.. إلى آخر ما يكون العجينة الحضارية الحديثة.. إن العلماء المتخصصين من المسلمين قد أثبتوا قدرتهم الذاتية ومواكبتهم لتطورات العلم الحديث في كافة المجالات والخبرات العلمية، سواء على المستويات المحلية أو المحافل الدولية، ونالوا في ذلك أعلى الدرجات العلمية وفرضوا تفوقهم بما لا يحتاجون معه إلى تزكية من أحد (أي من أحد من الغربيين).

٨- المناعة الذاتية مع القدرة على الانفتاح: وهي خاصية عجيبة في طبيعة هذا

الدين، ذلك أن منهاجه قد وفر للمسلمين مناعة وحصانة ذاتيتين تمكنهم من دخول سوق التعاطي الحضاري بمفهوم: «العطاء بانفتاح، والأخذ بالغبلة»، أي يرغبلون ما يأخذونه من (الغير)، فلا يأخذون منه إلا ما ينسجم مع دينهم وما لا يعكر صفاءه في عقولهم ونفوسهم.. صحيح أن بعض الأفراد لا يتمتعون بهذه القدرة ولا يتحلون بهذه الصفة، إلا أننا نتكلم عن الحركة المجتمعية الإسلامية الشاملة، فإن زحمتها العام يغطي على شذوذ (البعض) عن الركب وانفكائهم خارج خط المسيرة.

٩- الموقع الاستراتيجي: إن العالم الإسلامي يطل على كافة المحيطات ومعظم

البحار، مما يجعله متمكناً من زمام المواصلات التجارية البحرية، وكذا العسكرية. كما أن فيه كافة التضاريس الجغرافية من جبال ووديان وسهول وصحارى، كل

ذلك يوفر له دوراً عظيماً في الهيمنة الاستراتيجية التي تقتضيها المدافعات بأنواعها، السلمية والحربية.. ولا شك أن الموقع الاستراتيجي الذي يوفر حالة آمنة لسير العمليات الحياتية، حتى في أثناء اندلاع الأعمال الحربية، يشكل بطبيعة الحال مقوماً رئيساً للحفاظ على المعاني الرفيعة المتجلية في الحركة الحضارية.

١٠- وجود حافز التحدي: لا شك أن الأمة الإسلامية تمر في عصرنا الحالي في أزمة كبيرة، طابعها العام هو التخلف، ودولها تصنف ضمن منظومة العالم الثالث، في الوقت الذي تتمتع دول الغرب والولايات المتحدة بمميزات التطور العلمي المذهل. إن هذا الفارق الشاسع بين المستويين، قد ولد، أو أوشك أن يولد، حالة تحفزية لدى كثير من المسلمين لتحصيل مقومات القوة التي لدى الغرب، بغية إثبات الذات والتفوق على العقبات. هذا الحافز الذي تولد من احتدام الصراع قد كشف، رغم عدم انقشاع الغبار، عن نمو حافز التحدي لدى الأمة الإسلامية، وهو حافز مهم ولا بد من وجوده لأجل النهضة.

١١- وجود حافز التصدي: وهو، وإن كان نتاجاً طبيعياً من وجود حافز التحدي، غير أن عوامل إضافية مهمة طورت ذاك النتاج الطبيعي وسرعت من حركته، ألا وهو إصرار بعض الإدارات السياسية في الغرب على تجديد الكرة الصليبية التاريخية والاستعمار بإعادة الاحتلال العسكري للدول الإسلامية رغم أن بعضاً منها أو من بقاعها لم تنتسم هواء الحرية بعد، كالشيشان وعموم الولايات الإسلامية في روسيا، والجمهوريات التي استقلت من ربة الاتحاد السوفيتي السابق، وكشمير والفلبين وغيرها. إن إعادة احتلال بعض البلدان العربية والإسلامية اليوم قد نميا بقوة حافز التصدي، ليس على المستوى العسكري فحسب بل على المستوى الحضاري كذلك. كل ذلك جاء كعامل مضاف إلى وجود حافز التحدي والتصدي

التمثل بوجود الكيان اليهودي على أرض فلسطين المباركة، والتي تعبر المقاومة الفلسطينية عن شدة تأججه وقوة اشتعاله.

١٢- وجود حافز البلاغ وإرادة الخير للبشرية: وهو من طبيعة هذا الدين، فإنه ما نزل إلا لذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، فلا يزال المسلم ساعياً لإخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور التوحيد، الذي به تتألأ الحضارات وتضيء مناراتها.

فتلك اثنا عشر مقوماً من المقومات الإيجابية في المدافعة الحضارية التي يتمتع به العالم الإسلامي. غير أن تلك المقومات لم تأخذ فاعليتها العملية على أرض الواقع بسبب مجموعة من المعوقات، من أهمها: -

١- طبيعة الكثير من الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي.

٢- قوة النفوذ الأجنبي في العالم الإسلامي.

٣- وجود دولة الكيان اليهودي في قلب العالم الإسلامي، وسيطرتها على بيت المقدس.

٤- الهزيمة النفسية التي لا تزال أعاصيرها تعصف بالشعوب الإسلامية، مع استمرار تغلغل حالة الانبهار بما عليه الغرب في النفوس والأفئدة.

٥- غياب خطط التنمية الجادة في العالم الإسلامي.

٦- اختلاف وافتراق الإسلاميين، وعدم قدرتهم على استيعاب طريقة التعامل مع الواقع وتخلفهم عن فقه مكوناته وعناصره.

٧- هجرة العقول الإسلامية إلى بلاد الغرب (سبق التنويه عنها).

٨- انتشار الجهل والفقر في كثير من الأصقاع الإسلامية.

٩- استغلال الثروات الإسلامية للمصالح الخاصة، شخصية أو حزبية.

١٠- العجز والشلل في الحركة الجماهيرية الإسلامية، حتى عن مجرد رد فعل لما يحصل لبلداتها.

١١- فاعلية القوى السلبية التي تنخر في البنى العقدية للعالم الإسلامي، كالأحزاب الإلحادية ومن على شاكلتها.

وعلى القارئ الآن أن يتصور حجم التدافع بين المقومات والمعوقات التي ذكرناها ليستنتج بدون عناء الإجابة عن السؤال المهم، وهو: لماذا حالنا هكذا!!

إن يحمل ما ذكرناه يفسر لماذا الأمة الإسلامية اليوم، فيما يتعلق بالتدافع الحضاري، هي في حالة اقتباس وتقليد أكثر بكثير مما هي في حالة ضغط وتأثير. وهذا يجعلها ساحة مفتوحة أمام أعاصير «العولمة». إن بعض الحركات الإسلامية رأت بحسب تحليلاتها الخاصة بها، إن معظم المعوقات التي ذكرتها ما هي إلا مظهر لشيء واحد، وهو السيطرة والهيمنة، أو قل «العولمة»، التي تتزعمها حالياً الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما.. وبناء عليه، فإنه بدلاً من أن تشتت الجهود لتتوزع للتخلص من تلك المعوقات واحداً إثر واحد - وهذا برأيها مستحيل - فإن الأولى أن تجمع تلك الجهود وتحشد في اتجاه تقويض مركز انطلاق تلك السيطرة والهيمنة. وإن هذا السبيل سيؤدي إلى تهوي تلك المعوقات وبروز تلك المقومات، مما يؤدي إلى إعادة العزة والشعور بالعلو الإيماني للذات الإسلامية، بما يجعلها مؤهلة فعلاً للريادة الحضارية المعاصرة تحت شعار العالمية، وعندها ستنهار دعاوى «العولمة» وتصبح مجرد وصمة في كتاب التاريخ!!

انهيار التيارات القومية والاشتراكية والليبرالية أمام المدافعة الحضارية:

يقال: إذا سقط الجمل كثرت سكاكينه!! لكنني والله الحمد كان لي رأي واضح منذ عشرات السنين في هذه التيارات، أي قبل الشروع بمسلسل سقوطها!! فما سأقوله ليس من السكاكين اللاحقة، بل هي من تلك السابقة!! إن التيارات القومية والاشتراكية والليبرالية والعلمانية طرحت نفسها كمنقذ للأمة العربية من حالات السقوط والتردي التي كانت معاهدة سايكس بيكو مجرد واحدة من إفرازاتها.

لقد تمثلت تلك التيارات بأشخاص منظرين ومفكرين كان لهم دور بارز في صياغة الساحة السياسية والثقافية العربية.

وتمثلت في زعماء تربعوا على كراسي الحكم وقادوا شعوبهم إلى الهاوية، التي لا تزال الأمة العربية تتردى في اتجاه قعرها.

كما تمثلت في مراكز أبحاث ودراسات.

كما تمثلت في مئات من الصحف والمجلات، وآلاف من الكتب والدراسات، وأعداد من مراكز البث الإعلامي المقروء والمنظور والمسموع.

فعلاً لقد سادت هذه التيارات الساحة العربية وكان من نتائجها أن جميع هزائم العرب في القرن العشرين قد تمت تحت ظلال هيمنتها وحكمها.

وكان الأبرز في كل ذلك إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين عام ١٩٤٧ م (التقسيم) وعام ١٩٤٨ م (الاعتراف الدولي)، ثم ما تلا ذلك من انهيارات وكوارث ونكسات...

إنها مجموعة هائلة من الهزائم الكارثية.

وكان أيضاً من نتاج سيادة هذه التيارات، المحاولات المستميتة لإبعاد الشعوب العربية عن دينها الإسلامي، الذي تنتمي إليه، فتم حسر الشريعة الإسلامية عن الحكم ومواقع التأثير، وراجت سوق اضطهاد العلماء والدعاة وطلبة العلم، واستعمال أشد أنواع القسوة والتعذيب ضدهم، بما في ذلك الإعدام والأعمال الشاقة المؤبدة.

وكان من نتاجها أيضاً انتشار الفساد، وسوء الأخلاق، وانحطاط السلوك.. وكان من نتاجها أشياء كثيرة تفوق الحصر.

لقد ساد الظلام الشعوب العربية والإسلامية خلال هذه الحقبة من الزمن، ولا يزال سائداً، إن هذه الحصيلة مثلت الانهيار الحقيقي لتلك التيارات أمام الزخم الحضاري المعاصر، الذي زحف بخيره وشره على هذه الشعوب، فترسخت فيها منه معظم جوانب الشر، وطاشت عنها معظم جوانب الخير، ذلك لأن هذه التيارات قد نجحت في نزع الحصانة الذاتية الإسلامية من هذه الشعوب، فأضحت في العراء بغير ستر ولا غطاء!!

لقد كتب أحد القوميين الذين تخلوا عن قوميتهم لصالح الانتماء إلى «اللاشيء» قائلاً: «إن الخطاب القومي قد استنزف الطاقات والجهود والأموال سعياً للوصول إلى شعار ليس له مقومات التحقيق، وكل ذلك على حساب كل دولة وكل شعب وكل إنسان في العالم المسمى في العالم العربي»^(١).

وقال آخر في خضم تقييم المرحلة: «من إيجابيات الحرب ضد نظام صدام حسين أنها أتاحت الفرصة لطرح أفكار بديلة عن فكرة القومية العربية، وهي الفكرة التي

(١) الرأي العام الكويتية، ٢٨ إبريل ٢٠٠٣م.

تحكمت في العمل السياسي العربي لمدة تزيد على خمسين عاماً...» ويقول: «بعد تولي الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مقاليد الحكم في مصر عبر ثورة يوليو ١٩٥٢ تبلورت فكرة القومية العربية، (أقول: بل هي تبلورت قبل ذلك بكثير) وراجت أفكار الأمة الواحدة، ومنذ ذلك الحين، أي منذ حوالي خمسين عاماً، تشكلت طبقة من المثقفين والسياسيين والكتاب والصحافيين العرب من مختلف الجنسيات، أخلصوا النية في دعم فكرة الوحدة العربية، وانخرط بعضهم في العمل السياسي العربي، وصرف معظم شبابه مدافعاً عن تلك الفكرة، وهناك بالطبع من استفاد، معنوياً على الأقل، من الهتاف والردح للوحدة العربية، الآن وبعد تجارب سياسية عديدة، مثل حرب ١٩٤٨م ونكسة ١٩٦٧م، مروراً بالغزو العراقي لدولة الكويت، وانتهاء باحتلال الولايات المتحدة للعراق وطرده النظام البعثي، ثبت بشكل قاطع أن فكرة القومية العربية هي فكرة فاشلة نظرياً وعملياً. وبالطبع فإن طبقة السياسيين والمثقفين والكتاب والصحفيين الذين مارسوا كل أنواع الردح دفاعاً عن تلك الفكرة يشعرون بالأسى والحزن، ليس لضياح ما يسمى بالأمة العربية، وإنما لاكتشافهم المتأخر أنهم كانوا يركضون خلق سراب...»^(١).

أقول: الكلام في هذا الموضوع يطول، والنقولات بخصوص هذه المسألة كثيرة جداً جداً، ولكن آخر ما أسجله تحت هذا العنوان هو أن الذين فشلوا في تمرير ما يريدون تحت مظلة القومية والليبرالية والاشتراكية وغيرها من الشعارات، هم أنفسهم الذين يريدون الآن تمرير ذلك من جديد، ولكن تحت شعار «العولمة»، والموضوع لا يزال قابلاً للنقاش^(٢).

(١) الوطن الكويتية، محمد عبد القادر الجاسم، ٢٣ إبريل ٢٠٠٣م.

(٢) لمزيد من الإطلاع على مخلفات هذه التيارات يمكنك أخي القارئ إجمالة النظر في كتاب شاكِر النابلسي المعنون بـ «الفكر العربي في القرن العشرين» ٣ مجلدات .

تدافعات وتقاطعات المصالح الحضارية في المشترك الإنساني في ظل «العولمة»:

- بينما يهدف الإسلام إلى التركيز على الإنسان بغية أن يحقق الغاية من خلقه، وهو تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى، ليكون بذلك لبنة راسخة وقوية ومتينة في البناء الحضاري فتتحقق من خلال ذلك المصالح العليا للبشرية، فإن أعداء الإسلام يركزون على الإنسان ليجعلوا منه وقوداً لتحقيق غاياتهم الخاصة ومآربهم الشاذة، ليكون الإنسان بذلك لبنة هشّة ومسحوقة في الصرح الحضاري، فتتكس من خلال ذلك المصالح العليا للبشرية.

- وبينما يؤكد الإسلام على أن لبنات الحضارة «قيم»، ومن خلالها يكون التشييد والبناء، فإن أولئك يركزون على أن لبنات الحضارة «اختراعات» ومن خلالها يتم امتصاص جهود الإنسان لصالح المفهوم الحضاري الخاص بهم.

- وبينما يؤكد الإسلام على أن المشترك الإنساني عامل سمو ودعم لمعاني الحضارة المفيدة للإنسان، فإن أولئك يعتبرون المشترك الإنساني عامل استغلال لتكريس مصالحهم والوصول إلى أهدافهم.

- وبينما يهدف الإسلام إلى استجلاء واستخلاص وتوجيه الطائفتين المادية والروحية للإنسان فيجعل منه إنساناً متناسقاً ومتوازناً في التفكير والأداء، بغض النظر عن جنسه وعرقه ولونه وموطنه، مما يترك آثاره المتناغمة والبارزة في المشهد الحضاري، فإن أولئك لا يريدون من الإنسان إلا الجانب المادي فقط، مما جعل حضارتهم كمن يمشي برجل واحدة!!

فتلك هي خمس مساحات، تحصل على سطحها وتتفاعل في أعماقها تقاطعات المصالح الحضارية في المشترك الإنساني بين الإسلام في عالميته وبين أعدائه في عولتهم!!

وعما أن في كل مساحة يحصل تقاطع في المسار، إذن في كل منها يحصل تدافع بين المتقاطعين، فثمة خمسة تدافعات مهمة ورئيسة في قضية المصالح الحضارية فيما يتعلق بالمشترك الإنساني.

انظر كيف تعمل هذه التقاطعات في ساحة الواقع!!

- فبينما النبي ﷺ كان يريد الهداية والخير لقريش كما قال تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَّفْسَكَ عَلَيَّ آثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف: ٦)، كانت قلوب كفار قريش تمتلئ عليه حقداً وكرهاً، فعندما قتلوا عمه الحمزة، رضي الله عنه، في أحد شقوا بطنه وجدعوا أنفه ولاكوا كبده ومثلوا به!! انظر في هذا التقاطع إلى التدافع في النظرة إلى الإنسان!!

- وبينما كان المسلمون يقاتلون طاغوت الروم لإفساح المجال للروم لاختيار الدين الذي يريدون ضمن مفهوم قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، كان شأن ملك الروم على خلاف ذلك.

فما أن تم أسر بعض المسلمين في تلك الحرب، وكان من بينهم الصحابي الجليل عبد الله بن حذافة السهمي، رضي الله عنه، حتى عرض عليه الملك التنصر أو القتل، ثم جاء بأسير مسلم فألقاه في قدر يغلي ماؤه فإذا عظامه تلوح!! فعرض الملك عليه التنصر أو إلقاءه في هذا القدر، فقال: أحببت أن يكون لي بعدد كل شعرة في جسدي نفس تعذب هذا العذاب في الله، وفي روايات أخرى أنه منع عنه الطعام

والشراب أياماً، ثم أرسل إليه بخمر ولحم خنزير فلم يقربه، ثم استدعاه فقال: ما منعك أن تأكل؟ فقال: أما إنه قد حل لي، ولكن لم أكن لأشمتك بي. ثم أطلق سراحه بعد أن وافق على تقبيل رأسه مقابل فك أسر جميع المسلمين، فقبل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، رأس عبد الله بن حذافة^(١).. أمعن نظرك في هذا التدافع والتقاطع فيما يتعلق بقيمة الإنسان وقيمه!!

- وبينما كانت الخلافة في بغداد تشع أنوار حضارتها قتبلى الخافقين، كان مدمرو الحضارة ومبيدو روادها، من التتار، يشقون طريقهم إلى حاضرتهم لاجتثاثها من جذورها. فكان المشهد في التقاطع عظيماً وفظيعاً!! وهاك بعض السطور مما ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» عن ذلك الحدث الجلل، قال:

«... ومالوا، أي التتار، على البلد، فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان، ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الوحوش وقنى الوسخ، وكمنوا كذلك أياماً لا يظهرون، وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقون عليهم الأبواب، فتفتحها التتار، إما بالكسر وإما بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة، حتى تجري الميازيب من الدماء في الأزقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.. وكذلك في المساجد والجوامع والربط، ولم ينج أحد منهم سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى ومن التجأ إليهم وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي وطائفة من التجار أخذوا لهم أماناً، بذلوا عليه أموالاً جزيلة حتى سلموا وسلمت أموالهم.

(١) القصة بتمامها أوردها ابن كثير في التفسير.

وعادت بغداد بعدما كانت آنس المدن كلها وكأنها جراب ليس فيها إلا القليل من الناس، وهم في خوف وجوع وذل وقلة...

وقد اختلف الناس في كمية من قتل ببغداد من المسلمين في هذه الواقعة، ف قيل ثمانمائة ألف، وقيل ألف وثمانمائة ألف، وقيل بلغت القتلى ألفي ألف نفس، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم..

وكان دخولهم إلى بغداد في أواخر الحرم، وما زال السيف يقتل أهلها أربعين يوماً.. وقتل الخليفة المستعصم بالله.. وقتل أستاذ الخلافة.. وشيخ الشيوخ مؤدب الخليفة، والخطباء، والأئمة، وحملة القرآن، وتعطلت المساجد والجماعات والجمُعات مدة شهور..

وبقيت بغداد خاوية على عروشها وليس بها أحد إلا الشاذ من الناس والقتلى في الطرقات كأنها التلول، وقد سقط عليهم المطر فتغيرت صورهم، وأننت جيفهم البلد، وتغير الهواء، فحصل بسببه الوباء الشديد، حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بلاد الشام، فمات خلق كثير، أي في بغداد والشام، من تغير الجو وفساد الرياح، فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإننا لله وإنا إليه راجعون..

ولما نودي ببغداد بالأمان خرج من تحت الأرض من كان بالمطامير والقنى والمقابر كأنهم الموتى إذا نبشوا من قبورهم، وقد أنكر بعضهم بعضاً، فلا يعرف الوالد ولده ولا الأخ أخاه، وأخذهم الوباء الشديد فتفانوا وتلاحقوا بمن سبقهم من القتلى، واجتمعوا تحت الثرى بأمر الذي يعلم السر وأخفى، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى...»^(١).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٣/٢٠٠-٢٠٣.

- تدافع وتقاطع هام في المصالح الحضارية، كل بحسب مفهومه للحضارة، حصل في الأرض المباركة!! في شعبان ٤٩٢هـ - ١٠٩٩م، تمكن الصليبيون من اقتحام أسوار القدس بعد حصارها لمدة شهر، فاحتلوا المدينة وعاثوا فيها فساداً وتدميراً وارتكبوا فيها أفظع الأعمال وأشنع المنكرات، وأكثروا فيها القتل، حتى بلغ عدد القتلى من المسلمين سبعين ألفاً، سالت دماؤهم أنهاراً.

وفي ربيع الثاني ٥٨٣هـ - ١١٨٧م، دخل صلاح الدين الأيوبي القدس بعد حصار دام أسبوعاً واحداً، فاتحاً ومستخلصاً لها من أيدي الصليبيين، فأبى عليه دينه وإيمانه أن يعامل الصليبيين بالمثل، فسمح لهم بافتداء أنفسهم مقابل ١٠ دنانير للرجل ونصفها للمرأة وأجلهم أربعين يوماً لدفع الفداء!!

فكان هذا المشهد تعبيراً واقعياً عن مفهوم الحضارة لدى المسلمين ومفهومها لدى الصليبيين.

انظر كيف أن المصلحة الحضارية لدى الصليبيين قادتهم إلى قتل الإنسان!! وانظر أيضاً كيف أن المصلحة الحضارية ومفهومها لدى المسلمين قادتهم إلى إحياء الإنسان!! ذلك أن المصلحة الحضارية الصليبية رائدها الطغيان والتجبر، وأن المصلحة الحضارية الإسلامية رائدها الكتاب والسنة، فكان لا بد أن يحصل التدافع والتقاطع.

- يقال: إن قمة الحضارة الغربية هي في العقود المعاصرة، ومعنى ذلك في العرف الحضاري الغربي أن قمة ممارسة القتل وتعذيب الإنسان هي في هذه العقود. لقد خلف الإعمار الحضاري الاستعماري الغربي وراءه ٥٤ مليون قتيل في الحرب العالمية الثانية، ثم ملايين أخرى من القتلى فيما تلاها من الحروب. وزاحمت أرقام الفظائع

بعضها بعضاً في الكتب والأبحاث والدراسات، وبين يدي عدد كبير من الكتب التي أفردت الإرهاب الحضاري الغربي عن باقي سلسلة الإرهاب.

إن الذي أحدثته ماكينة القتل والدمار الحضارية الغربية في فلسطين ولبنان وأفغانستان والبونسة والمهرسك وكوسوفا وتيمور الشرقية والشيستان والعراق وغيرها لتبيض، لمجرد الحديث عنها، رؤوس الولدان، ولو كان في هذه الدراسة متسع لعرضت عليك أخي القارئ ما يهولك سماعه، فكيف لو رأيت!!

منذ سقوط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م وإلى هذه اللحظة، فإن مئات الملايين من المسلمين، بل ومن غير المسلمين.. يعتبرون شهود عيان حاضري ميدان لهذا التدافع الشديد في هذا التقاطع العقدي القيمي عبر التاريخ والجغرافية.

وإنني أحسب أن هذا الحال سيطول أمدته وتزداد عوامل اضطرامه، فإن التدافع الشديد الحالي آخذ في التصاعد والتفاعل والتفاقم، وسيبقى الصراع مستمراً بين المسلمين الذين يريدون إخضاع حضارة المخترعات للقيم وبين الذين يريدون استغلالها لقتل تلك القيم!!

ها هي ذا العالمية الإسلامية لا تزال مصرة على إبراز المشترك الإنساني واحترامه باعتبارها منطلقة من أصالة التكريم الإلهي للإنسان، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَيْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠)، في حين يصر دعاة «العولمة» على طمس المشترك الإنساني واحتقاره وامتهانه لينتهي الحال بالإنسان أن يكون في أسفل سافلين!!

فانظر إلى حصول التدافع التام والتناقض الكامل بين عالمية الإسلام و«عولمة»

البشر!!

العالمية و«العولمة» والمعادلة الحضارية الصعبة:

إن مسلم اليوم يقف مذهولاً أمام معادلة حضارية صعبة، ومن شدة ذهوله فإن التداعيات المتلاحقة التي تطوف بسرعة في ثنايا مخه تخلف وراءها أكواماً من الحطام الذهني تجعله مشلولاً، عقلاً وحساً!! إننا نستطيع أن نعبر عن فحوى هذه المعادلة الصعبة ببضع كلمات في بضع سطور، لكن آثار مضامينها تجعل الحليم حيران.

ماهي هذه المعادلة؟! اقرأ معي!!

إن معظم الذي قلناه في هذه الدراسة، وهذا المقال بعض منها، عن خصائص عالمية الإسلام مبثوث في أكادس الكتب والدراسات، وأما «عولمة» اليوم فإنه واقع يمشي على الأرض. إن المعادلة الصعبة لدى المسلم هي قوله: كيف استطيع أن أشق طريقي بعالمية الإسلام في حياة تسيطر «العولمة» على كلياتها ومفرداتها؟!

لقد غزت «العولمة» بلادنا الإسلامية وأطبقت عليها إطباقاً شديداً.. إننا نلبس مثل الذي يلبسون، ونتعري أيضاً كما يتعرون!! ونأكل بالطريقة التي يأكلون، بل ونأكل الذي يأكلون، ونشرب كما يشربون، ونمشي ونلعب ونتكلم ونتحرك ونقوم ونجلس وننام.. مثل الذي هم يفعلون، ونرقص ونغني ونسكر وننفق أموالنا في التافهات وعلى السافلات على طريقة ما «يعملون»، ونبني بيوتنا ونربي أطفالنا ونعاشر النساء من زوجات وخليات على نسق ما هم يعملون، ونقضي أعمارنا أمام التلفاز تنتقل بين قنوات الفضائيات أو في أحضان شبكة الإنترنت حيث لا يحلو لنا منها إلا ما فيه الجرائم أو الموبقات، تماماً كما هم يتنقلون.. لقد استسخرناهم في أنفسنا في تلك الجوانب التي ذكرت، فضلاً عن نظرنا إليهم نظرة المنهزم المنبهر بالذي انتصر عليه!!

ولكننا للأسف لا نرتشف العلم كما يرتشفون، ولا نصنع كما يصنعون، ولا نخترع كما يبتكرون، ولا نكتشف كما يكتشفون، ولا نطور كما يطورون، ولا نخطط ونبرمج كما يخططون ويبرمجون، ولا ننمي بلداننا كما ينمون، ولا.. ولا.. إننا في كل ذلك عالة عليهم، نحن نعطيهم المواد الخام ثم نستورد منهم الجاهز!!

إن المسلم اليوم يتساءل، ويحق له أن يتساءل، فيقول: إذا كان هذا هو واقعنا، فكيف أمارس عالمية الإسلام؟! بل ما المعنى الحقيقي لعالمية الإسلام؟ وكيف سادخل عالم المدافعة الحضارية في واقع تسيطر «العولة» على دقات توجييهه، وتمتلك أزمته وأدواته؟! حقاً إنها معادلة صعبة!! ولكن حلها ممكن مقدور عليه... ولا تنسى موعود الله تعالى بنصر هذه الأمة، فكن واحداً من صناع ذلك النصر، تفز بعز الدنيا وجنة الخلد.

وبعد:

فإن سنن الله تعالى لا تحابي أحداً؛ وإن عملها جار في الكون والحياة والإنسان بجزئيات ذلك وكلياته؛ وإن علم هذه السنن مهم جداً للإنسان ليستطيع صياغة حياته وفق نسق مسيرها، فلا يصطدم بها فتحطمه..

إن الإسلام قد وضع كليات في مقاصده تأخذ بيد الإنسان نحو السبيل القويم، وتحدد خطوط مساره من حيث الوجود أو العدم؛ وإن عالمية الإسلام هي من طبيعته في عقيدته وأحكامه؛ وإن «العولة» البشرية لن تتمكن من إيقاف زحف عالمية الإسلام فضلاً عن احتوائها.

إن التدافع بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والخير والشر، قد اختط مساره منذ خلق الإنسان، وإن هذا التدافع قد أخذ منحى المواجهة منذ عهد نوح عليه

السلام مروراً بجميع الرسل الذين من بعده، وإلى النبي محمد ﷺ، وإن حبل ذلك التدافع ماض وممتد إلى يوم القيامة.

وقد وقع التدافع في العقائد والمقاصد والوسائل، وكانت مجارة السنن الإلهية في ذلك أو الانحراف عنها حاسمة في نصر المؤمنين ودمار أو هزيمة للكافرين.

إن التدافع الحضاري في عصرنا الحاضر تغلب عليه هيمنة الغطرسة الغربية، وإن المشترك الإنساني لا قيمة له عندهم إلا بقدر ما يحقق مآربهم ويخدم أهدافهم. غير أن هذه الحال لن تدوم، إذ جرت سنة الله تعالى في علو أهل الإسلام إن حققوا مقتضيات الإيمان، وأن ذلك قادم إن شاء الله تعالى، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣٣).

ما كان من الحق فمن الله تعالى وحده، وما كان سوى ذلك فمني ومن الشيطان، واستغفر الله العظيم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

يسألونك عن العولمة

الدكتور العربي كشاط^(*)

المطلوب للتعامل مع العولمة: العودة إلى الذات؛ الاضطلاع بالبناء الداخلي؛ التخلي عن الهيمنة الفكري؛ التحلي بفضيلة تحويل الفكرة إلى حركة نافعة؛ تصفية الأحوال النفسانية وأنسنة الأوضاع الاجتماعية؛ توفير الشروط المادية والمعنوية لتوجيه العالم نحو عالمية الإسلام.

اسم حديث:

قوضت ستينيات القرن العشرين خيامها للرحيل، ووقف المتوسّمون على أطلالها يتصفحون رزمة صحائف سودها سيل منهمر من مداد ثلة من الجامعيين الأمريكيين، تمخضت أفكارهم فولدت وليداً سموه «كوكبة».

وتناوحت رياح الثمانينيات والتسعينيات فشرقت وغربت بهذه الكلمة التي ما لبثت أن جللت الآفاق بسوداها، وطوّحت بالعقول في مطاوح الوسواس،

(*) باحث أكاديمي جزائري... (فرنسا).

وسودت بياض الصحائف بسفك دماء الصفائح، وفتقت الألسنة فتشدقت
ممدوح ومقابح، تصويراً للملابسات:

- الحرب الباردة، التي وضعت أوزارها دون أن تضع عن الضمائر إصرها
والأغلال.

وتهدم جدار الاستقطاب الشيوعي/ الرأسمالي العتيد، دون تهدم عوامل
التخويف والتباعد.

وتكشط الاقتصاد المسير، وتنمر السوق المسيب.

هذا، وإن إمعان النظر في اشتقاق الكلمة الأمريكية المنشأ والشكل
والمضمون «الكوكبة»، وتفرس أفاعيل حاملي لوائها المشؤوم، من المتألهين في
الأرض بغير الحق، وتحليل المفعولات الاجتماعية التي أحالت الحياة أياماً
نحسات:

كل أولئك يفضي بالمرء إلى تفضيل استخدام «كوكبة» على «عولة»
معتذراً للمتمذهبين، بمذهب «خطأ شائع خير من صواب مهجور».

مسمى قديم:

يستمد وصفه هذا مما يتفرد به المشروع الثقافي الغربي من:

تبجح بحدة قريحته، ومقارحة^(١) (الآخر) بـ «القريح» من المقترحات،
والتهالك على اقتصاص المصطلحات لتشكيل حركة التاريخ بشكال تصوراته
الوكعاء^(٢)، ورواسب مقرراته التي أفكتها^(٣) نزعات الانسلاخ من الآيات

(١) قارح: واجه.

(٢) الوكعاء: الحقاء، الوجعاء.

(٣) أفك: حمل على الكذب.

الرافعة، وشكاسة^(١) تشظية الذات، وتفكيك (الآخر)، وتمرکز استعلائي، وتكوكب في مضايق الأوهام التي تحجب البصائر عن مصدر الإيجاد والإمداد، وتقذف بالآحاد والجماعات في غيابة نخثر الوجدانات، وتخدر المشاعر، وتخشب الضمائر، وتكالب جوارح المطامع، وطوارق الوقائع، من كل ضعيف يستر عورة ضعفه بخرقه طغيانه، وكل مفؤود يسكن دمايله بأنياب عدوانيته؛ وكل مختنق بدخان النيران التي أشعلتها عصور أساطير الوثنيات المرهقة، واللاهوتيات التي زهدت في الدنيا، وصدت عن الآخرة، والفكرانيويات (الإيديولوجيات) التي كرهت إلى الخلق الإيمان بخالقهم، وحببت إليهم أن يعبدوا ما ينحتون، وأن يلزموا (الغير) بوثنيتهم وهم لها كارهون.

ومعظم النار التي تلتهم أخضر دنيانا ويابسها إنما هي من مستصغر الشرر، وما هو إلا شعور الغرب بالتفوق، أوحى إليه شيطان النعرة العصبية أن يقسر العالمين على الخضوع لنمط حياته، وأن يتأثر خطى الكائن الأسطوري (بروكرست) الذي كان قاطع طريق يتخطف الآخر، ويلقيه على سرير، فإذا كان هذا المخطوف أطول من السرير قصره، وإذا كان أقصر منه طوله.

إن هذه الضلالة التي يندى لها جبين الضلال، والتي تفتن في تقصير ما تراه طويلاً، وتطويل ما تراه قصيراً، كانت وما زالت ديدن «الكوكبة» التي يزامن بعضهم بروزها باستواء الإمبراطوريات على سوقها في غابر الأزمان، ويربطها بعضهم الآخر بانفلات تيار الكشوفات الجغرافية، والاجتياحات الاستعمارية.

(١) شكس: ساء خلقه وعسر في معاملته.

وأياً ما كان الأمر، فإن «الكوكبة» بدعاواها الإبليسية ودواعيها القارونية شعبتان هما: الأوربة والأمركة.

مراحل الأوربة:

١- كوكبة التدين النصراني:

أ- تدين عبوس وجهوم:

جاور الإسلام المسيحية في الأندلس جوار إشعاع ومحاسنة ومياسرة، فواجهته مواجهة إظلام وإساءة ومعاصرة، وبذلك بدا صبح الحقيقة لذي عينين، وهذه الحقيقة إنما هي تروم ثم تأورب المسيحية، وسلاستها سلاحاً فتاكاً تجرده الكوكبة المتدينة!!! التي لا تدين إلا بالقانون الروماني الذي يعتبر من «جاورك عدواً تخضعه أو يخضعك، وتبدؤه بالحرب إن استطعت، أو يبدؤك بالحرب إن استطاع».

ب- تدين فزع ووجوم:

ابتعثه منظر تفلل سيوف الباطل، وعنفوان المد الإسلامي الذي انتقص خلال ثمانين سنة من أطراف الإمبراطورية الرومانية التي استغرقت إقامة هياكلها وترسيخ ركائزها من وقت أوربا الوثنية ألف عام، ومن أوربا المسيحية خمسمئة عام.

ج- تدين مباغثة وهجوم:

ولما شرق الفاتحون بدين الفطرة وغربوا، استنارت عقول فنسخ نورها ظلام الخرافة، وانشرحت صدور فاستنكفت عن التلوث بلوثة الشرك، واستيقظت

هم فقلمت أظافر المتسلطين، وتنفس صبح الإسلام، فعانقته القسطنطينية وأطرافها عناق اقتناع ووثام، وثارت أحقاد الكوكبة المتدينة، فدعت ناديها، وجيشت جيوشها، وهبت تغتم هبوب رياح مبادرة الآخر (المسلم) بالحرب، فأضرمت شرارة الصليبية الأولى بالأندلس لا بالمشرق، وفي مطلع القرن الثامن للميلاد لا الحادي عشر.

ولما تهضم^(١) المسلمون لأهوائهم، تدست عواطفهم، وأفنت عقولهم، وتعصفت أحلامهم، وتقيلت أجسامهم تقيلاً أفقدهم القدرة على الارتفاع، فتمحضوا للاتضاع، ومن اتضع لم يلق من غيره إلا التوضيع (اعتباره وضعياً)؛ وبكوا بكاء العاجزين عن الدفاع عن أمجاد السالفين، وحق بهم ما فيه عبرة لللاحقين، من أفاعيل زبانية محاكم التفتيش الذين وصفهم أحد أبطال رواية «اسم الورد» قائلاً: «إخش... أولئك المستعدين للموت من أجل الحقيقة! لأنهم عادة يميتون الكثير معهم، وغالباً قبلهم، وأحياناً بدلاً منهم...».

د- تدين إغارة:

وكان المظنون هؤلاء العدوانيين أن يكفوا عن سفك الدماء التي بلغ سيلها الزبي، ولكن هيهات! فلقد تمالؤوا^(٢) على توجيه سهامهم المسمومة إلى سواحل شمال إفريقيا فاحتلوا طرابلس، وربطوا الحمير بجامع الزيتونة، وتنخروا بمدينة وهران في الجزائر قرابة ثلاثة قرون، واحتلوا من المغرب الأقصى أجزاء ما زال

(١) تهضم: انقاد.

(٢) تمالؤوا: اجتمعوا وتعاونوا.

بعضها إلى اليوم يستغيث ، ولا مغيث ! ولولا الأتراك المسلمون الذين هبوا لإنقاذنا لظللنا نرسف في الأغلال الإسبانية إلى ساعتنا هذه...

ووبّشت^(١) الروح الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الجزائر، ودهشت^(٢) أوشابها تلك الأرض الطاهرة، وسارع قائد حملتها إلى كتابة برقية إلى البابا قال فيها: «ها نحن قد رجعنا إلى أرض القديس أوغستين، مرسخ الكاثوليكية هنا» ثم عجل إلى رفع العلم الفرنسي على مبنى الرئاسة الجزائرية، وتثبيت الصليب على جامع كتشاوة الذي ظل يئن من وطأة هذا الصليب منذ ذلك الحين (١٨٣٠م) إلى ساعة استقلال الجزائر؛ وفي ذلك دليل قاطع على حقيقة «الكوكبة».. والأمم اللاتينية أمم مطامع وفتوح، وكبرياء ودماء منذ كانوا، لم يزدها الدين المسيحي السامي الروح إلا ضرواة بذلك، لأن طبيعتها المادية غلبت طبيعته الروحية المتسامحة، وبذلك أصبح ديناً رومانياً لا شرقياً.

هـ- كوكبة كشوف وحتوف:

وما كادت هذه «الكوكبة» التي رومت المسيحية تنتهي من استئصال شأفة المسلمين، الذين ائهرت بقاياهم بأنهار قرطبة حتى انطلقت تطوي مرتفعات الأرض ومنخفضاتها إلى أن نزلت بساحة الهنود الحمر في نهاية القرن الخامس عشر للميلاد، فبددت معشرهم، وعسفت سيدهم^(٣)، وطرمت في أجداث النسيان ثقافتهم، ومكرت مكرأ كباراً، وعاثت في الأرض فساداً، شأن كل عتل معتوه أثيم، في الإصرار على الخطايا، وتكثير الضحايا، وإقبار الأبرياء، تُجمع

(١) وبش للحرب: جمع جمعاً من قبائل شتى.

(٢) دهث: وطى وطناً شديداً.

(٣) عسفه: أخذه بالعنف والقوة وظلمه.

يدا هاما، وتبت يدا هاما! عظامها الرماث، تبي بَحْتًا^(١) ناطحات سحاب، وهيهات أن يبلغ فرعون الأسباب، وسيرتفع الحجاب، عن انسحابه هو ومن معه من ساحي الذبول اختيلاً، ومتسحي^(٢) العقول اغتصاباً، في حلبات تناطح العجول الذهبية، وتهاوش النطائح الابتزازية، التي اتفقت العقول السليمة والشرائع السماوية على حرمة أكلها.

و- الكوكبة الاستعمارية:

استمرار مستشيط^(٣) لجرائم الترويع والتقتيل، وفواحش التنكيل والتشريد، وفظائع محاكم التفتيش النكداء، وسوابقها الجرباء، ولواحقها النكراء، وتهادر^(٤) النحل وتهارقها^(٥)، وتسابق في مضمار الكشوف الجغرافية التي أزلت شياطينها الاستعمار، فعسكر عساكره تذبح الأبرياء وتستحيي النساء، وبث فلاحيه يحتقلون^(٦) ما اختصب من الأرض وطاب؛ وأنزى^(٧) تجاره يستحقبون^(٨) ما بين الأرض والسماء وما تحت الثرى من كنوز؛ ووسوس إلى مثقفيه فتنزوا (توثبوا) إلى النشئ يعيشون في أفكارهم عيثار الذئب في الغنم، ويوحون إليهم استبدال العيناء بالعوراء.

وتمدّد أدم هذه المرحلة مهدت له أسباب كثيرة، لا سبب واحد.

(١) الحثّات: ما تتأثر من الشيء.

(٢) تسحب في حقه: اغتصبه.

(٣) استشاط: استعانت وبالف.

(٤) التهادر: إياحة الدماء.

(٥) التهارق: المريق للدماء.

(٦) احقتل: اتخذ لنفسه حقلاً.

(٧) أنزاه: جعله ينزوي؛ يثب.

(٨) استحقب: ادخر.

- الكوكبة الاستقطابية:

دواهي القرن العشرين الدهياء عميقة الجذور، طويلة الذيل، طلعتها كأنه رؤوس الشياطين؛ شياطين الاستقطاب الشيوعي - الرأسمالي الذي تقاسم قطباه العالم تقاسم استهلاك وإهلاك، بإعطاب مقوماته، وامتهان ثقافته، واستغلال ثرواته، والزج بأفراده في أفران جحيمه.

ويستحضر المرء النعوت التي كانت تلصق بهذا العالم المستضعف: الدول النامية، المتخلفة، عدم الانحياز، العالم الثالث، فيدرك تجاهل خصوصياته الدينية، والثقافية والاجتماعية، لحساب الجانب الاقتصادي الذي لا نجاة من بوائقه إلا بالخنوع لهذا القطب أو ذاك.

ويستحضر المرء مفردات خطاب هذا العالم (الثالث) فيدرك بأن هناك ناراً تحت الرماد، إنها النار التي توجع لهيبها حركات التحرر من الاستعمار. وبتحرر الشعوب المستعمرة، وانهار المنظومة الاشتراكية، تطوى صفحة الكوكبة الأوربية.

يعكس التلخيص الموجز لمراحل الكوكبة على شاشة الأذهان صورة ذات قطبين:

أحدهما الغرب وهو المركز ..

وثانيهما المحيط أو الأطراف.

و«الكوكبة» من أخطر الحركات التاريخية، يتقاضانا فهمها أن نكشف

النقاب عن بواعثها وعن أهدافها.

أما بواعثها فتتمثل في أشنع ضلالة فكرية اقترفها المشروع الثقافي الغربي بفصله بين بعده الناسوتي وبعده اللاهوتي، والتي تجلت في استبدال التمرکز اللاهوتي بالتمرکز الإنساني.

أما أهدافها فهي السيطرة على الوجود؛ وجود المادة باكتشافها وتنميتها، وتسويقها، واستهلاكها، ووجود البشر باسترقاقهم، وقولبتهم، وإقصائهم، وتدميرهم.

وعظائم الأھوال التي فجر المشروع الثقافي الغربي صواعقها إنما هي الاستعلائية على (الآخر)، وتشييئته وقولبته.

ولتبرير هذه النظرة، وشرعنة هذا التصور، وتسويغ هذه الأفانين من القهر والعنف، اختراع الغرب أضلولة القوامة الغربية على بقية العالم؛ وعبرة «بول فاليري»: «ليس ثمة غير اليونانيين ونحن» تركز أنظارنا على أفضع مخترعات الغرب، ألا وهي الثنائية التي ينقسم العالم بموجبها إلى «نحن» المشخصة للذاتوية الغربية الحاكمة و«هم» المحكومين.

إن هذه الثنائية هي التي مفصلت جميع مراحل الكوكبة مفصلة تفسير للمسالك الغربية الجائرة، ومباركة للمظالم التي أدت كاهل (الآخر)، ذلك الذي دحرجته الكوكبات:

١ - اليونانية،

٢ - الأوروبية وأوروية،

٣ - المتدينة،

٤ - الاكتشافية،

٥ - الاستعمارية،

٦ - وما بعد الاستعمارية،

إلى دركات البربري العاجز عن الارتفاع إلى درجات اليوناني الكامل.

- الوثني المطرود من فردوس المسيحي المتسامق.

- الكافر (المسلم) الذي لا خلاص له إلا بالتمسح أو التنصر.

- المتوحش من طعام الهنود الحمر الذين لا خلاص لهم إلا بالإبادة.

- البلادوي (أنديجين) من دهماء الجزائر وغيرها من المستعمرات.

- المتخلف الذي لا يخرج من تخلفه إلا بالتبعية الاقتصادية لضواري السوق
الاشتراكية الحمراء، أو الرأسمالية السوداء.

- الإرهابي الذي لا خلاص له من إرهابيته إلا بجلد ذاته، والتخلي عن
هويته، وتقييل أرجل جلاديه.

وبعد،

فلقد تحررت شعوب آسيا وإفريقيا - على سبيل المجاز - من الكوكبة
الاستعمارية.

ولقد انخسفت الأرض بالقطب الشيوعي وأصنامها.

ولقد تساقطت الأسس المؤسسة لوباء القرون؛ وباء الكوكبة، فاهارت
هياكلها، وبطل سحر ساحرها.

ولقد اعترفت الكوكبة الأوربية بأنها بلغت نهايتها، وفقدت مبررات
وجودها.

ولقد هَمَّياً العالم، بعد أهوال، لأن يفتح صفحة جديدة تنسخ تعدديتها المتعددة أحادية الغرب واستفراجه بمفاتيح البلاد، ومقاليد العباد.

ولكن «الكوكبة» المعاصرة فاجأت العالم بمحاولة استعادة الأشباح، أشباح مركز وحيد لا يني يبحث عن محيط يستتبعه، يجرده، يقولبه، يستنفده ويصفيه.

ومن سوء حظ هذه «الكوكبة» أنها مركز لا محيط؛ أو مركز يضطر لتحويل العالم كله إلى محيط، وهذا وغيره من علائم زوالها المتسارعة وتيرته، جراء ما يلي:

- العوامل الداخلية:

تفكك النسيج الاجتماعي، وتفاقم مشكلات العالم الثالثية في صميم المركز الأمريكية نفسها؛ وتغول فهود الجريمة والعنف والخوف الاجتماعي والاقتصادي.

- العوامل الخارجية:

- أ- هالك مقولة المركز والمحيط.
- ب- استعدادات وإعدادات قوى متنامية لتشكيل أقطاب أخرى تتمثل في سيورة الوحدة الأوروبية، واليابان المتعلق بافتراسية ابتكاراته، واجتياح مخترعاته للسوق الأمريكية نفسها، والصين، وروسيا، والعالم الإسلامي.
- أما العالم الإسلامي فمن واجباته:
- العودة إلى الذات.
- الاضطلاع بالبناء الداخلي.

- التخلي عن الهيمن الفكرى.
- التحلى بفضيلة تحويل الفكرة الواضحة إلى حركة نافعة، والرساميل المادية إلى رساميل تثري التفكير بالفرقانية، والبلاغ بالسداد، والنشاط بالخيرية ونفع الناس أجمعين.
- تصفية الأحوال النفسانية، وأنسنة الأوضاع الاجتماعية، بدل الاحتفال بأفول المنظومات المفاهيمية التي أفرزت علقم «الكوكبة».
- توفير الشروط المعنوية والمادية التي تتأدى بالعالم إلى تكتيل طاقاته من أجل توجهه حكيم نحو واحة عالمية الإسلام، تعيد للإنسان إنسانيته، وللحياة بهاءها، وللأحياء حيويتهم وكرامتهم.

مراجع البحث:

- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، بيروت ١٩٩٧م.
- جان بودريار، العنف والعولمة، فرنسا، ٢٠٠٢م.
- مولود قاسم نايت بلقاسم، إنية وأصالة، الجزائر، ١٩٧٥م.

رسالة المسلم في حقبة العولمة

(١) الإسلام يتحدى العولمة الأخرى

الأستاذ سارج لاتوش^(٢)

ترجمة: الأخضر بوقابس، سامية توائي؛ مراجعة: د. العربي كشاط

إنه من أجل بقاء البشرية وخاصة من أجل التقليل من حدة الانفجارات الحالية والمتوقعة، فمن الضروري أن ندافع عن التسامح واحترام (الأخر)، ليس على مستوى المبادئ العالمية الفضفاضة والمجردة فحسب بل بالبحث عن الطرق الممكنة لتهيئة حياة إنسانية متعددة في عالم يتعرض للتفكك.

«لو أن الإسلام هيمن على العالم، لثار الإرهاب ضده، ذلك أن العالم نفسه هو الذي يقاوم العولمة»
جان بودريارد (روح الإرهاب، يومية لوموند بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠١م)
إن الإمبريالية الاقتصادية وإمبريالية الاقتصاد، وهما ميزتان للحدثة المفرطة (Surmodernité) في مرحلتها الحالية، تدمران الكوكب.. ويمكننا ملاحظة هذا من الواقع اليومي، شريطة أن لا نكون قد أصبنا بقصر البصر الذي

(١) هذا البحث بشكل رؤية «العولمة» من زاوية أخرى، من داخل منظومة الثقافة الغربية، والعمل في كبرى مؤسساتها التي بدأت تعاني من الهيمنة والاحتصاب الثقافي والتميط الاجتماعي تحت عناوين «العولمة» (الناشر).
(*) أستاذ بارز في جامعة باريس.. فيلسوف وعالم اقتصاد، من كبار معارضي «العولمة» الحالية في الغرب، له مؤلفات عديدة، منها: «غربة العالم»، و«عدالة بلا حدود: التحدي الأخلاقي في اقتصاد معولم، ٢٠٠٣م»، و«تقد الإمبريالية، ١٩٩٩م»، و«أخطار السوق للكوكبية، ١٩٩٨م».. (فرنسا).

مس النظرة الليبرالية المفرطة «لأتباع ستالين» في منظمات «بروتن وودز»، وهم نفس الأشخاص الذين يحاولون اليوم تجريب أشياء جديدة لا يعلم تبعاتها أحد.. إن هذه الاقتصادية (économisme) حولت الثقافة إلى فولكلور وسجنتها في المتاحف. ولم يتكشف قضاء «العولمة» على الثقافات عن الميل إلى التعايش والتحاور، وإنما عن نزعات قبلية إنغلاقية عرقانية. ولقد تصاعد العنف التخلقي (Mimétique) في جو من التضحية (victimisation) بكباش الفداء كنتيجة طبيعية للتمازج المغشوش وفرض النمط الإجناسي (homogénéisation) وقد أنتجت هذه الظواهر التي بالغت في تضخيمها وسائل الإعلام نفوراً كبيراً - لا شك أنه شرعي - أدى إلى تمجيد «عالموية» (universalisme) سعيدة ودون فوارق، تكون في جوهرها غريبة بحتة، ورددت من أجل ذلك شعارات سحرية جوفاء.

في سنة ١٩٨٩م، أي منذ ما يزيد عن عشر سنوات فقط (ويا لها من مدة طويلة!) سقط جدار برلين، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن نهاية البهتان والأوهام الكليانية (totalitaire) وكان العالم الغربي يحلم أثناء تلك السنوات بالسلام الأبدي الذي سيجلبه الانتشار السريع لاقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، والعلوم التقنوية والديموقراطية عبر العالم. ويبدو لنا جلياً أننا بعد هذا الحلم نعيش كابوساً؛ ففي كل مكان نتقاتل بنشاط، والدول تتفكك هنا وهناك باسم صفاء جنس من الأجناس أو دين من الأديان. وهناك من القرائن ما يكفي للاعتقاد أن هذه العودة إلى المركزية العرقية (ethnocentrisme) في الشرق والجنوب هي أساساً متناسبة طرداً مع العنف الخفي الذي يتضمنه فرض النموذج العالمي الغربي، كأن عدداً من الشعوب أصبحت ترى، من وراء حياد البضاعة والصور والحقوق، مركزانية عرقية بادية التناقض، فهي مركزانية

عرقية عالمية (universaliste) شمالية غربية، تتمحور لنفي الفوارق الثقافية التي تعتبرها من مخلفات ماضٍ قد ولى.

لكن بعد أربعين سنة من الغلبة الاقتصادية (فرض النموذج الاقتصادي الغربي occidentalisation) للعالم، فإنه لمن السذاجة ومن سوء النية أن نندم على آثارها السلبية، فها نحن مسجونون في تفكير مانوي^(١) (manichéen) مشكوك فيه وخطير يضعنا أمام أحد الخيارين: إما العرقانية وإما المركزانية العرقية؛ إما الإرهاب الهويّ (المتعلق بالهوية identitaire) وإما العالمية المفترسة للبشر.

ومع التنديد بالانغلاق الهوياتي والعرقانية، فإنه يجب علينا أن نختار حتى لا نكون كمن يقذف بالرضيع مع ماء الحمام. فعلياً إذاً تحليل آليات هذه الظواهر، خاصة فيما يتعلق منها بعمل الفروق الاعتبائية فروقاً مطلقة، كما يفعله دون تخرج الهوياتيون (دعاة الهوية) وبالموازاة، علينا تفكيك المركزانية العرقية المتفهيقة الطاغية على الضمير الغربي. فيجب أن نندد بثقافة كوكبية تكون المنتج الرديء للعولمة التقنية - الاقتصادية.

ولنا أن نتساءل: بأي أعجوبة يمكن لما هو سيء عالمياً (le mauvais mondial) أن يصبح توأماً مشوهاً وكاركاتيرياً لما هو خير عالمياً (le bon universel)؟ ورغم أن «العولمة» تعتبر رسماً كاريكاتيرياً لما هو عالمي إلا أنها تدعم الحنين إلى قيمها التي تداس كل يوم أكثر من الآخر. يقول جان بودريار: «إن «العولمة» والعالمية غير متكافئتين بل تقصي كل منهما الأخرى. «العولمة» «عولمة» التقنية والسوق والسياحة والإعلام. بينما العالمية هي عالمية القيم، وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديموقراطية. فتبدوا «العولمة» إذاً غير قابلة للرجوع إلى الوراء، بينما العالمية في طريق الانقراض»^(٢) إن بودريار عندما يفرق

(١) المانوية: مذهب أسسه ماني الفارسي، يعتمد على نظرة ثنائية للعالم تفسر كل الظواهر بمبدأي الخير والشر.

(٢) جون بودريار، الكوني والعالمي، جريدة لبيبراسيون، ١٨ مارس ١٩٩٦ م.

بين ما هو كوني (mondial) وما هو عالمي (universel) ويجعلهما نقيضين، فإنه لا يقوم إلا بملاحظة واقع حقيقي، لكن أليست عالمية العلوم والتقنية، وأكثر من ذلك، الاقتصاد، ذات الجوهر الرغبي طبعاً هي التي أنجبت هذه «العولمة الشياطينية»؟ وقد ظهرت الطبعة الجديدة لكتاب «درس الجغرافيا» «لعمانويل كانط» في الوقت المناسب لتذكرنا بضيق عالموية المركزانية العرقية (universalisme ethnocentriste) عند أكبر مفكري عصر التنوير، بما تحويه من أفكار مسبقة عنصرية^(١).

إن القيم تتعرض للتآكل والاندحار بفعل الآلة التقنية - الاقتصادية الكوكبية الضخمة. أفلا يدل هذا الواقع الأليم للقيم على حقيقة ما هو عالمي بطريقة ما، طالما أن المقصود بالعالمي هنا هو فقط غربي بحت وأن نواته الصلبة هي استقصاوية وتسليع العالم (جعل العالم اقتصاداً وسلعة / economicisation / marchandisation)؟ هذا الجدل حول المركزانية العرقية أصبح معاصراً جداً مع بروز مسائل في حياتنا اليومية تتعلق بالحق في الاختلاف، من مسألة الحجاب الإسلامي إلى ختان الفتيات، ومن تصاعد العنصرية إلى مشاكل معازل (جيتوهات) ضواحي المدن الكبرى. فأصبح الآن من الضروري أن لا نبلور معتقداتنا ضمن منظور معين إلا بعد أن نضع أنفسنا مكان الآخرين، حتى لا نفقد معرفتنا لذواتنا، وهذا هو الخطر الذي تشكله العولمة الثقافية.

إن (البعض)، ومنهم كاتب هذا المقال، لا يضرهم أن ينعتوا بمعارض «العولمة». فهم يشكون في عالموية ذات جوهر غربي بحت مقصٍ لغيره، والتي حتى وإن لم تنتم إلى طغيان السوق، تؤدي إلى إمبريالية ثقافية وتنمية مبيدة للأعراق (ethnocide)، ويناضلون بدل ذلك في سبيل «تعددية عالمية» (pluriversalisme).

(١) عمانوئيل كانط، درس الجغرافيا، أوبييه، باريس، ١٩٩٩ م.

عودة المكبوت: بروز المطالب الهوياتية

إن الآلة الكوكبية الضخمة تأتي على الأخضر واليابس، غير أنها حين تقوم بتهشيم البنيات الكبرى، تحتفظ - دون علم منها - بالأسس، فيمكننا أن نجد تحت هذا الترميط التآحدي (uniformisation) للكوكب جذوراً ثقافية تعرضت للإهانة وطالما تحينت الفرصة المناسبة للبروز من جديد، أحياناً بصورة مشوهة قبيحة. فلائها لا تجد مكاناً محفوظاً لها، ولا اعترافاً شرعياً بها، تقوم هذه الثقافات المكبوتة بالعودة إلى الواقع بطريقة انفجارية خطيرة وعنيفة.

وتكون الانغلاقات الهوياتية (على الهوية identitaire)، الناتجة عن الترميط التآحدي للكوكب وجعل المجموعات والأماكن في تنافس محتدم، أكثر عنفاً كلما كانت القاعدة التاريخية والثقافية أكثر هشاشة (أو حتى معدومة في حالة بادانيا مثلاً) ولأن الفكر العالمي لعصر التنوير لم يكن إلا خصوصية «القبيلة الغربية» فهو يترك من ورائه مخلفات، ويثير ضده مقاومات، ويشجع على تشكيل تراكيبات جديدة، كما يولد تشكيلات لقيطة غريبة وخطيرة.

ولقد اتخذت ردود الأفعال الدفاعية الناجمة عن فشل التنمية، والإرادات الراغبة في التأكيد الهوياتي والمقاومات الراضية للترميم الإجناسي العالمي أشكالاً عديدة، تكون إما عنيفة وإما مبدعة ومتميزة إلى حد ما.

فالهوية الثقافية مطلب شرعي، ولكنها تصبح خطيرة حين تفصل عن الاستشعار الضروري للوضعية التاريخية. فالهوية ليست تصوراً قابلاً للاستعمال كأداة (instrumentalisable)، حيث إنه عندما تبدأ مجموعة ما باستشعار هويتها

الثقافية، فيمكننا المراهنة على أن هذه الهوية ثقافية تتعرض لخطر أو تهديد ما، بصفة لا رجعة فيها.

إن الهوية الثقافية موجودة بذاتها في المجموعات الحية، ولكن لما تصبح هذه الهوية الثقافية موجودة لذاتها فهذه علامة لا تخطئ على الانغلاق الذي يأتي كرد فعل للشعور بالخطر. ويمكن عندئذ لهذه الهوية أن تتجه نحو التقوقع أو حتى الغش.

فالهوية ناتجة عن التاريخ - اللاشعوري في معظمه - وتكون في أي مجموعة حية دائماً مفتوحة ومتعددة، وعلى العكس من ذلك، لما تكون مستعملة كأداة (instrumentalisé)، فتصبح الهوية رصاء، منغلقة، لا متساحة، مكلينة totalisante تقصي غيرها.. ومعرضة لأن تصبح كُليانية (totalitaire) عنده يكون فكر محاكم التفتيش (inquisition) والتصفيه العرقية ليسا بعيدين فيكون «ماكسيم رودنسون» على حق حين ينعته بـ «الطاعون الطائفي».

لقد كان «أرنولد تونبي» يفرق قديماً بين نوعين من ردود الأفعال على الإمبريالية الثقافية: رد الفعل التعصبي والتزمي (zélotisme, hérédianisme) ورد الفعل التخلقي الكاريكاتيري (التقليد الأعمى) والانغلاق اليائس. وقطعاً فإن كلا هذين الميلين معرضان للفشل، ولكن ألا نستطيع أن نضيف شكلاً ثالثاً أكثر تفاؤلاً يكون إبداعاً تاريخياً حقيقياً؟

في الواقع حتى وإن كانت هذه الأشكال من ردود الفعل تختلط وتفسر بعضها بعضاً، فمن المناسب أن نفرق بين ثلاثة أنواع كبرى من الردود :

١- المشروع الأصولي الذي يشبه التعصب.

٢- الخطاب القومي - الشعبوي وهو أقرب إلى التقليد التخلقي.

٣- البناء المميز لتعددية عالمية أصيلة.

ويبدو أن بلاد الإسلام كانت أولاً ولمدة طويلة تميل إلى المشروع القومي، غير أن المشروع الأصولي يستهويها اليوم أكثر فأكثر. فنحن نشاهد في المجتمعات المسلمة، التي اختل نظامها من جراء التصنيع (industrialisation) والفردانية (individualisme) الملازمين للحدثة، أن شكلاً ارتدادياً من إثبات الهوية المفقودة بدأ يظهر ويتطور.

فلو نظرنا إلى الأصولوية الإسلامية بمجملها، لوجدنا أنها اليوم المثال الأكثر تجسيدا لصحوة الحركات الهوياتية، ويجب أن لا يخفي هذا التصاعد المدهش لهذا التيار ظواهر أخرى من نفس النوع، مثل التطرف البرهمني في الهند، أو المطالب الجهوية في البلدان الأوروبية القديمة.

وقد نتجت كل هذه الظواهر عن فشل الحدثة، وهي تؤدي بأصحابها إلى الشعور بنوع من الحرمان (frustrations) والجماهير العربية التي تتأثر بالتنظيمات الإسلامية أو بالحركات الشيعية كانت قبل عشرين سنة ناصرية أو بعثية. وهذا يعني أنها كانت قد علقت آمالها على الحداثوية، وأنها كانت تعتقد إمكان مؤالفة بين التراث العربي والحدثة. والتعصب الحالي لهذه الجماهير يتيح لنا معرفة مدى خيبة آمالهم.. وبالطبع فإن هذا التيار يحمل في طياته تناقضات عديدة، فهو يتغذى بالمخلفات الدينية والثقافية الهائلة التي لولاها لما كان له أي وجود.

ويستمد من حينه إلى ماض تاريخي مجيد، وهي أحياناً، قوة للمقاومة وللانتشار.

ويعتبر هذا التيار محاولة مشكوكاً فيها للتوفيق بين التصنيع والتقنية من جهة والقرآن من جهة أخرى (أي محاولة تحديث دون الحداثة)، فهو يقترح بدل المحاولات القومية لـ «تحديث الإسلام» مشروعه الطموح وهو «أسلمة الحداثة» (جعلها مسلمة).

إن المجتمعات المعنية بهذه الظاهرة لم تجعل أبداً من الدين مبدأها الوحيد في تحديد شخصيتها الاجتماعية، بل كانت المجتمعات التقليدية لبلاد الإسلام تتميز بتشابك مركب بين الطوائف والخصوصيات الإقليمية، وهكذا فإن الهوية الثقافية كانت متعددة ومنفتحة، وكان مفهوم الأمة، أي مجموع المؤمنين، مجرد معلم موحد للمسلمين المبعثرين بين جماعات متشابكة تربط بينها شبكة معقدة من الروابط التاريخية. ولم تكن الشريعة أبداً القانون المدني الوحيد الذي يطبق على الجميع، ونحنو ما، فإن المتطرفين على حق عندما يصفون العصر الذهبي للإمبراطوريات العربية الكبرى بأنه عصر فساد وكفر وزندقة وبدع.

فالعصر الذهبي لبلاد فارس الذي عرف بروز شعراء يتغنون بالحب والخمر، ونشأة فن المنمنمات الرفيعة وقصور ألف ليلة وليلة، كان يناقض تماماً الصرامة الأخلاقية الطهرية (puritanisme) التي فرضها نظام «آيات الله».. ويقوم اليوم بعض المتعصبين في اليمن وغيره بتحطيم كنوز فنية لا تقدر بثمن تعود إلى القرن الحادي عشر للميلاد، كانت قد أنجزت في الفترات التي كان الإسلام فيها متسامحاً أيام إشراقه الأول.

وقد كتبت «كامي تارو»: «حتى الإسلام الذي يدعي هؤلاء (المتطرفون الجزائريون) الانتساب إليه - وإن كان معادياً للحدثاء - فهو يختلف عن الإسلام التقليدي، إنه إسلام استورده العمال المتعاونون (مع الجزائري) القادمون من الشرق الأوسط، وهو هجين بين النضال القومي، والأفكار الكليانية والطرق النشاطية المستوحاة من الحروب الثورية الماضية وحرب العصابات الأفغانية، وهو إسلام منبهر بالنجاح التكتيكي الذي حققته الثورة الخمينية»^(١).

فالأمر لا يتعلق إذاً بالرجوع إلى تجربة دينية تقليدية معيشة، ولا إلى شكل سابق للمجتمع، حتى وإن كان الحنين إلى العصر الذهبي للإسلام أو إلى الصفاء الأصلي المميز لعهد النبي وأصحابه لا يزال يثري خيال الجماهير . ويأسف المتطرفون لواقع المعتقدات الشعبية في المجتمعات الريفية لاختلاطها بطقوس وعبادات محلية بعيدة عن القرآن، بل هي من مخلفات حقبة ما قبل الإسلام، كثيراً ما تسمى بـ «الخرافات»، ولنذكر كمثال «المرابطة» النشطة في أفريقيا السوداء ومختلف أنواع التصوف..

يشير حسين بن خيرة إلى أن الأصولية «حتى وإن بدت أنها المناصر الأكبر للفكر المحافظ (conservatisme) في ميدان الأخلاق، إلا أنها خصم لدود لأنماط الحياة التقليدية، وخاصة كل ما له علاقة بالتدين، فحسب ما تراه الأصولية، فإن أنماط الحياة تلك تعتمد على مزيج من الخرافات التي غطت على الدين الصحيح والتي يجب انتزاعها جذرياً من أجل إيجاد الإسلام الحقيقي، أو الإيمان الحقيقي، ذاك الذي كان يسود سابقاً...».

(١) كامي تارو، العنف والذاكرة.. شهادة عن الأزمة الجزائرية، موسمين - م.ر.ي. ١٩٩٦م، ص ٢٩.

ويواصل حسين بن خيرة فكرته قائلاً: «إنه لما نظرنا إلى الأصولوية على أنها عودة إلى الإسلام التقليدي فحسب لم نستطع أن نرى أن الأصولوية لو فازت لكان ذلك بمثابة حكم بالإعدام على التدين الذي ساد في المغرب (العربي الكبير) منذ قرابة عشرة قرون»^(١). هكذا، فإن العودة الوهمية إلى إسلام صحيح تفترض في الوقت نفسه المحو الجذري للتدين التقليدي وإقصاء قيم الحداثة الغربية.

ومفارقة عجيبة فإن الاجتثاث الثقافي الذي أنجبه الغرب (بفعل التصنيع والتمدين urbanisation) والقومية العسكرية (nationalitarisme) يوفر ظروفاً مناسبة جداً للتجديد الديني بصورة غير متوقعة. فمشروع إعادة بناء البنى الاجتماعية على أساس واحد هو الرباط الديني المجرد دون أي اعتبار للحدود القطرية قد اكتسب معناه من الفردانية الهائجة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهكذا يصبح الدين قاعدة لمشروع إعادة بناء الأمة، ويأخذ على عاتقه مسؤولية الرباط الاجتماعي. وبهذا يكون تأثير الحركات الإسلامية المتطرفة يحدث أولاً في المدن والأحياء القصديرية المحيطة بها في البلدان، التي تعرضت تقاليدها للتغيير من جراء المشاريع التصنيعية: إيران الثورة البيضاء، أو مصر الناصرية، أو الجزائر «الاشتراكية»..

وموجود هذا المشروع ليسوا بأعيان القرية ولا بأصحاب عقول متحجرة، بل هم مهندسون وأطباء وعلميون تم تكوينهم في الجامعات.. فالدين، وهو الذي يللم مشاعر الحرمان والكبت التي يحس بها أولئك الذين أقصتهم الحداثة والذين خابت آمالهم في المشاريع الحداثوية مثل الناصرية والبعثية والاشتراكية

(١) محمد حسين بن خيرة، وجه المرأة بين الشريعة والتقاليد، مجلة إناسة ومجتمع، الجزء ٢٠، العدد ٢، ١٩٩٦ م.

العربية، هو معتقد مجرد دقيق وعالموي، وهكذا تجدد العولمة الغربية نفسها تواجه عولمة أخرى تساويها في القوة وتعاكسها في الاتجاه. ولكن في الحقيقة فإن الأمر لا يتعلق باتجاه معاكس تماماً، فمناهضة الحداثوية التي يديها هذا التيار هي مرئية أكثر منها عميقة. فالتفسير الثيوقراطي للدولة هو تحريف للحداثة وليس مشروعاً مختلفاً جذرياً، وصحيح أن ذلك يستلزم رفض الميتافيزيقا المادية للغرب، ولكنه يحتاج إلى «أساس مادي» وخاصة إلى الآلات.. فهذه الحركات المناهضة للغربيين عادة ما تتكيف مع التقنية واقتصاد السوق (التحديث دون الحداثوية)، فمثلاً يبقى المحتوى الفعلي لما يسمى بالاقتصاد الإسلامي، دون أن نجزم بأنه فارغ تماماً، محدود جداً: بنوك ومالية إسلامية وإرادية (volontarisme) خلقية غامضة لحد ما. فالاقتصاد الإسلامي هذا لا يقصي حتى الليبرالية شبه الكاملة. فعلينا ألا نستهيئ بالخطر الذي يتهددنا لو أن واحداً من هذه الحركات الديماغوجية والثيوقراطية مال إلى الكليانية.

بيد أن هذه الظواهر ليست حكراً على العالم الإسلامي. فنحن نجد لها في شكلها الديني المحض عند المتعصبين من الهندوس، وعند المتطرفين من المسيحيين وخاصة منهم بعض الفرق، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب.

وهكذا، فإن كل الحركات الأصولوية الإسلامية، وكذلك مثيلاتها الهندوسية، وإلى حد ما التطرفات المسيحية، تسير في هذا الاتجاه نحو شعوبية دينية جديدة، تحمل في طياتها مشاريع مجتمع غير واضحة المعالم.

فالخطاب المستعمل يتحدث عن المساواة ويكرر بشكل دائم موضوع التنديد بـ «فساد» الحكام، وهكذا يبدو جلياً كيف يستعمل الدين لأغراض سياسية.

مشروع «العولمة» الأخرى:

من «الكوننة الغربية» إلى «العولمة الإسلامية»^(١)

هناك اليوم شبه إجماع عند اليساريين (وحتى في الوسط) على إدانة أضرار «عولمة» ليبرالية أو حتى ليبرالية مفرطة. وهذا النقد التوافقي يدور حول نقاط ست:

١- التنديد بالفوارق المتزايدة سواء بين الشمال والجنوب أو تلك التي توجد في كل بلد؛

٢- المديونية والفخ الذي نصبته لدول الجنوب، وانعكاساتها على الاستغلال اللاعقلاني للثروات الطبيعية، وعودة ظهور نظام عمل استغلالي واستعبادي (خاصة استرقاق الأطفال)؛

٣- تخطيط الأنظمة البيئية (écosystèmes) والأخطار الناجمة عن مختلف أنواع التلوث العام المحدقة بحياة الكوكب؛

٤- تخطيط الخدمات العمومية، وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية؛

٥- تسليع كل شيء (omnimarchandisation). بما فيها المتاجرة بالأعضاء، وتطور «الصناعات الثقافية» الفارضة للنمط التآحيدي، والتسابق على نيل براءات اختراع في ميدان ما هو حي؛

(١) الأصوب: العالمية الإسلامية بدل العولمة الإسلامية.

٦- إضعاف الدولة - الأمة وبروز الشركات المتعددة الجنسيات كـ «سادة العالم الجديد».

فمن المهم إذاً أن نوضح الأمور ونحاول معرفة ما المقصود بمفهوم «العولمة» الأخرى، أي «عولمة» غير ليبرالية، ومعرفة نقاط ضعف وعيوب هذا المشروع، حتى نجد له «بديلاً» حقيقياً متعددًا.

وبدهي أن رفضنا «للعولمة» التي تملئها على العالم مجموعة الثمانية الكبار G8 والحكومة الأمريكية ومنظمات «بروتن وودز»، لا يعني رفض كل شكل من أشكال «العولمة»، فيمكننا أن نعتقد وجود طريقة أخرى «للعولمة» تسمح بإيجاد الدواء الناجع للأمراض الستة المذكورة الناجمة عن الليبرالية الاقتصادية المهيمنة على العالم.

وفي الماضي، سبق وأن تم تنظيم وتأطير الاقتصاد الرأسمالي - وندعوه هكذا باسمه الحقيقي - والسوق وحتى المضاربة (spéculation) بطريقة مرضية نسبياً (في نظر المستفيدين منها في العالم الأول طبعاً) فلم لا يكون ذلك ممكناً اليوم؟ فيمكننا، مع السياديون (Souvraintistes) المدافعين عن فكرة سيادة الدولة، أن نصار شوفنمان، أن نتصور أن العودة إلى إطار وطني تحييه روح المواطنة شيء ممكن ومرغوب فيه. ولكن وإن كان علينا طبعاً مقاومة كل الهجمات التي تهدف إلى ليّ ما بقي من التنظيم الذي قامت به الدولة في الماضي، فنستطيع أن لا نحلم كثيراً بالنتيجة النهائية لمعركة لدينا من الأسباب ما يكفي لنعتقد أنها معركة مؤخرة (arrièregarde) وبصفة أكثر واقعية، فإنه ليس محظوراً أن نعتبر أن التطور الأخير غير قابل للتراجع، وأنه بات ضرورياً ومستعجلاً أن نعدل هذه

الحركة يجعلها تدخل في إطار.. ألم يكن الهدف من لقاء «بورتو أليغر» الثاني هو تقديم اقتراحات عملية بناء من أجل إضفاء طابع إنساني على «العولمة» وتشكيل قوى موازنة لتلك التي اجتمعت في المنتدى الاقتصادي المنعقد في دافوس؟

إن مشروع «شوفانمان Chevenement» يمثل جيداً في فرنسا الشكل الأول من ردود الأفعال على «العولمة» الليبرالية عن طريق العودة إلى ما هو وطني . وهو مشروع يتمتع بترابط منطقي.

وبإلقاء نظرة على تطور أوروبا، الذي يكون دائماً أكثر ليبرالية على المستوى الاقتصادي، نفهم أن محاولة انغلاق الذات في حيز ضيق (pré carré) تستهوي الكثيرين. فلا يوجد بعد أي إطار آخر، ما عدا الإطار الوطني، يضمن تحديد سياسة التنظيم الاجتماعي التي تستلزم حداً أدنى من الحماية (protectionisme) البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغية حماية المجتمع من السوق الغازية. فلو فرضت السوق قوانينها فإن الديمقراطية ستصبح اسماً بلا مسمى، إذ ستفرغ من كل محتواها: سيجرد المواطن من أي سلطة، وتصبح الدولة مجرد منظمة تنفيذ وقمع.

وهكذا، فإن إعادة الدولة الديمقراطية إلى الحكم هو أمل جذاب. وحتى إن تخمس بعض اليمينيين لترشح السيد «شوفانمان» للرئاسة في فرنسا، مما جعله يبتعد أكثر فأكثر عن الفكرة الأولى، فإن حركة آطاك^(١) يجد ذاتها لم تخل في بداية

(١) آطاك: الحركة الدولية للمراقبة الديمقراطية للأسواق المالية ومنشأتها، نشأت بباريس في ديسمبر ١٩٩٨م.

نشأتها من الحنين إلى فكرة السيادة الوطنية، وقد جسد هذا المشروع تقريباً في كل أجراء أوروبا، بأشكال شعبية وعنصرية (معادية للأغراب)، وهي تسبب لنا قلقاً كبيراً (هيدر، بوسي، لوبان) بل حتى حركة «شوفانمان» معرض لخطر الانحراف نحو هذا الشكل.

أما الشكل الثاني من الردود، وهو الذي يسود بشكل أكبر عند أنصار المنتدى الاجتماعي، فهو ذاك الذي ينادي «بعولمة» أخرى. وهو يهدف إلى جعل «المجتمع المدني العالمي» يرمي بكل ثقله من أجل فرض «عولمة» تقبل التنظيم؛ ويمكن إعداد هذه «العولمة» الأخرى إما داخل نظام إصلاحي صريح وإما باستعمال مفاهيم ثورية؛ فالشيء الذي يقابل بالتنديد أكثر من غيره في «العولمة» الحالية هو ديكتاتورية الأسواق المالية، أي بتعبير آخر، هيمنة القوى المضاربة على القوى المنتجة.

وقد عبر «باسكال بروكنر» جيداً عن هذه الفكرة حيث قال: «مهما كانت القرارات المقترحة فهي تهدف كلها إلى التحكم في رأسمالية رغاء غير قادرة على كبح جماحها وغير مهتمة إطلاقاً بتحقيق العدل والإنصاف، فالأمر يتعلق إذاً بإكمال «العولمة» وليس بإلغائها»^(١) ..

وهكذا يجدر بنا أن نعيد الاعتبار المفترض للرأسمالية الخيرة المنتجة للثروات «الحقيقية» ونفضلها على الرأسمالية «الأنجلوساكسونية» السيئة المتاجرة، حسب التصنيف المعمول به عادة في فرنسا.

(١) باسكال بروكنز، هل يوجد بديل للرأسمالية، مذكور في كتاب ميشال باربون، أطاك مجهود آخر لتنظيم العولمة؟ كليما، ٢٠٠١م، ص ١٢١.

ويستنتج «ميشال باربون» الخلاصة الآتية بطريقة واضحة: «إن الرأسمالية الأنجلوساكسونية تميل إلى التضحية بمناصب الشغل والعدالة والتماسك الاجتماعيين، وبالخدمات العمومية، وبنوعية المحيط البيئي، وبمصلحة الأجيال القادمة على مذبح الإرباحية القصيرة المدى والفردانية التملكية والتنافسية.

ويبدو أن هذه النتيجة هي الطور النهائي الذي يفترض أن يتمكن من الوصول إليه نقاد النظام الاقتصادي العالمي.. إنه التنديد - ليس بالرأسمالية في حد ذاتها - بل بالنموذج الذي يفرض نفسه عن طريق التأثير المزدوج للأزمة وللديناميكية الناجمة عن سياسات اقتصادية «ليبرالية» على الصعيد العالمي.. بالإضافة إلى الطموح في تعويضه بشكل آخر من الرأسمالية «المعتدلة»^(١). وهذا يعني ضرورة إيجاد تنظيم ما.

ولكن أي تنظيم نقصد؟ إنه بكل بساطة التنظيم الذي عرفناه من قبل، وهو في الحقيقة الوحيد المناسب: إنه التنظيم «الكينزي - الفوردي keyneso - fordiste» بعد تنقيحه وتصحيحه حتى يأخذ بعين الاعتبار الدروس المستخلصة من هذه التجربة، وكذلك التغير الذي طرأ على سلم التطبيق^(٢) (من دولة واحدة إلى العالم بأسره). لكن هذا المشروع ليس جديداً كلياً، فقد قام «ويلي براندت» بطرح فكرة تطبيق المذهب الكينزي على المستوى العالمي كحل للأزمة التي شهدتها سنوات السبعينيات ولتقليص الفاتورة العالمية ما بين الشمال والجنوب.

(١) ميشال باربون، أطارك مجهود آخر لتنظيم العولمة؟ كليما، ٢٠٠١م، ص ١١٥.

(٢) يلاحظ باربون أن برنار كاسان عادة ما يستشهد بـ «عالم الاقتصاد الكبير كينز»، المرجع السابق، ص ١١٤.

وبالطبع فيجب علينا إزالة الغبار عن هذا البرنامج وتحسين مساوئه حتى نأخذ في الحسبان روح العصر الذي نعيش فيه وكذا المشاكل البيئية الحقيقية. فعندها يمكن لهذا المشروع أن يأخذ شكل «اقتصاد آخر» اقتصاد غير ليبرالي يحترم أنظمة تكاثر المحيط الحيوي (biosphere) والإنسان. فهل يعني ذلك رأسمالية أخرى؟ أم سوقاً أخرى؟ لنلتزم جديتنا يقول أنصار «العولمة الأخرى»: إن الرغبة في التملص من الرأسمالية ومن السوق ضرب من ضروب الخيال، وانعدام للشعور بالمسؤولية، ولا أحد اليوم يشكك في السوق ولا في رأس المال بعد انهيار التجربة الاشتراكية.

فالسوق والرأسمال يبدوان كأفقين لا يمكن تجاوزهما في عصرنا، بيد أن هذا لا يعني أننا مسحونون في نهاية التاريخ وفي الفكر الأحادي، لأنه من الممكن أن نشق من رأسمالية السوق عدة أشكال هجينة، وأن نفرض عليها في نفس الوقت احترام بعض القواعد. ومن الأمثلة على تهجين الرأسمالية ما اقترحه «جان - لويس لافيل» وأنصاره من اقتصاد متعدد ومتضامن يركز على ثلاثة أقطاب:

أ- التوزيع، وتقوم به الدولة.

ب- وجود جمعيات تلعب دور النظر.

ج- التنافس في السوق.

وهكذا يكون «اللقطاع الثالث» البارز دور إضفاء طابع إنساني على الاقتصاد خاصة لو دعم بقواعد تضبط قوى السوق العمياء، حسب قول دعاة هذا المشروع.

أما التنظيم بحد ذاته، فهو ذلك الذي ستفرضه هيئة تنظيمية عالمية علينا إنشاؤها (إلا إذا أردنا تغيير المنظمات الموجودة حالياً) ويمكن تسميتها مثلاً بالمنظمة العالمية للتنمية الاجتماعية كما اقترحها «ريكاردو بتريلا» وأعاد طرحها «روني باسيه».

وبالإضافة إلى استعمال محصول ضريبة «توبان» وتسيير «الأملاك العمومية العالمية» ستتکفل هذه الهيئة بإعادة توزيع الثروة الناتجة عن استخدام التقدم التقني؛ وتمثل هذه الثروة ملكاً جماعياً هائلاً.

فالمعرفة العلمية والتقنية المحصلة يجب أن تكون تراثاً حقيقياً مشتركاً بين البشرية جمعاء. أما أن تكون استعمالات هذه المعارف تملكاً خاصاً فهذا تعسف، واحتكار أرباح المتوجية الناجمة عن هذا الملك العام عار يجب أن نوقفه.

إن القاعدة الفلسفية لهذه «العولمة» «الحقيقية» لا تعدو أن تكون فلسفة التنوير وحقوق الإنسان والديمقراطية والعالموية، فالأمر يتعلق ببناء الأمة البشرية التي طالما حلم بها فلاسفة القرن الثامن عشر. إنه مشروع «عولمة» إنسانية كما صرح به الملتقى الذي نظمه مركز التضامن يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١م في مجلس الشيوخ الفرنسي؛ وكان المجلس العلمي لـ «آطاك» ممثلاً فيه بصفة جيدة.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن هذا المشروع البديل يمكن تلخيصه جيداً في شعار التنمية المستدامة، والذي أعاد استعماله «إغناسيو رامونيه» في افتتاحياته في

جريدة «العالم الديبلوماسي».. إن التنمية المستدامة تجمع تحت شعارها كافة أصحاب النوايا الطيبة من أنصار «العولمة» الأخرى.

وقد كتب «روني باسيه»: «إنها التنمية التي ستسمح للدول الفقيرة بتجاوز حقبة التنمية المبنية على الأنشطة الاقتصادية الثقيلة والتي تستنزف الطاقات والمواد الأولية وتسبب تخطيط البيئة (...) ولكن مهما قلنا أو فعلنا، فلن يكون هناك أبداً وسيلة أحسن لضمان احترام القواعد الاجتماعية والبيئية - لفائدة كل البشر - من التنمية الاقتصادية الفعالة ذات الأهداف الإنسانية»^(١).. ومن دون أن ننصب أنفسنا قضاة لمحاكمة نوايا الأشخاص، إلا أن الشيء الممل في القضية هو أن حتى البنك العالمي والسيد «جورج و. بوش»^(٢) نفسه يقولان الكلام نفسه! نستطيع إذاً أن نشك في وجود اقتصاد آخر، كما يمكننا الشك أيضاً في وجود ومحتوى ومدى أهمية موضوعه الأساس ألا وهو «المجتمع المدني العالمي».

إن ما نسميه أحياناً بـ «المجتمع المدني العالمي» أو بـ «المواطنة العالمية»^(٣) متكون من خليط من المنظمات غير الحكومية في الشمال وفي الجنوب، و(بصفة نادرة) في الشرق. ونستطيع ذكر الألفين والثمانمائة منظمة التي حضرت مؤتمر «بورتو آليغر» سنة ٢٠٠٠م، والخمسين ألف منظمة الحاضرة سنة ٢٠٠٢م... إلخ، إلا أن هذه التجمعات الخلية تطرح عدة إشكالات رغم كونها ودية جداً. يشير «مايك سنغلتون» إلى أن «علماء الأنثروبولوجيا، الذين

(١) روني باسيه، مدح العالمية من معارض مفترض، فايار، ٢٠٠١م، ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) جورج و. بوش في تصريح له في سيلفر سبرينغ، ١٤/٢/٢٠٠٢م.

(٣) إدغار موران، بورتو آليغر: المواطنة العالمية ستولد عن قريب، ليراسيون، ٥/٢/٢٠٠١.

لم يكتفوا بملاحظة ما يجري عن بعد بل شاركوا عن قريب في مختلف التظاهرات المركبة والمتناقضة لديناميكيات المجتمع المسمى بالمدني، هم أقل ميلاً من المنظرين الطوباويين ومن السياسيين الانتهازيين لرؤية هذه الظاهرة كالترياق الشافي من كل الأمراض أو كآخر لوحة إنقاذ في مواجهة «عولمة» تزداد قذارة يوماً بعد يوم»^(١).

والمتنديات التي نسميها عالمية هي في الحقيقة متنديات لنا فقط (نحن المعارضين في الشمال) ولبعض شركائنا من الجنوب الذين تم اختيارهم بدقة، على أساس أنهم يشكلون صورتنا الانعكاسية في المرآة بحكم اشتراكهم معنا في مفاهيمنا، ونحن من يهديهم تذكرة السفر. لكن هذا لا ينقص شيئاً من جدوى هذه الظاهرة.

والنقطة الأساسية هنا هي أن الذين يعارضون «العولمة»، وهي أقصى ما وصلت إليه غربنة العالم، هم الغربيون والمستغربون، ومهم جداً أن يكون هناك «همزات وصل» وجسور تربط بين المجتمعات التي تُستغل وتداس في الجنوب وبين الغربيين المعارضين لهذا في الشمال، مع العلم أنه يوجد خطر كبير للاحتيال والغش.

فـ «شركاؤنا» الأفارقة هم في أغلب الأحيان من المتحصلين على شهادات جامعية لم تسمح لهم بإيجاد أي منصب شغل، فاهتموا بالمنظمات غير الحكومية من حيث إنها مصدر أعمال (business) وهؤلاء من ينعته «جان - بيسر أوليفي دوساردان» بـ «سماسرة التنمية».. وسنذكر بعض المراجع التطبيقية

(١) مايك سنغلتون، التراث الـ (لا) إنساني؟ في مجلة التراث والتنمية المستدامة المساعدة غرب المتوسط، تونس، أكتوبر ٢٠٠١م، ص ١٢٦.

مثل حركة الفلاحين بلا أرض، وهنود الشياibas والعقيد ماركوس، وحركة شيبكو.. إلخ، وهم يشكلون بالنسبة لنا ضمانات مهمة، لكن ينبغي علينا استخدامها باحتياط.

أما عن المراجع النظرية مثل امارتيا سين ومحمد يونس وحتى فاندانا شيفا، فهم قد يشكلون حجة أنتجتها الجامعات الغربية، ولكننا لم نقوم بعد مدى شرعيتهم.

وثمة أمر آخر لا يقل أهمية عما سبق، هو أن الاحتجاج الإسلاموي على «العولمة»، والذي يشترك في حملة مليار من المسلمين عبر العالم، غائب تماماً لحد الآن، كغياب القارة الأفريقية وجزء كبير من آسيا، وخاصة الصين.

أما أمريكا اللاتينية، فحالتها متفردة وغامضة بعض الشيء خاصة بالنظر إلى أهمية الأحزاب الثورية «عديمة القيمة» من جهة، وإلى الدور التمثيلي الذي أعطي للشعوب الأصلية في «بورتو آليغر» من جهة أخرى، ولكن علينا الاعتراف بأن الكثير من ضحايا «العولمة» لا يلقون بالاً لهذه الشجارات بين «البيض»، فهم لا يشعرون أنهم معنيون فعلاً، ونحن عاجزون عن فهم مشاريعهم من أجل البقاء أو المقاومة - إن وجدت - لكونها لا تدخل في أنماطنا العقلية.

في الواقع هناك عالموية منافسة للعالموية الغربية، وهنا مشروع «للعولمة» الأخرى، هو مشروع «العولمة» الإسلامية، والتي يتجاهلها تماماً «أنصار العولمة الأخرى altermondialistes» وقد وصف «نيبول» في كتابه الجديد «إلى أبعد حد في الإيمان» مشروع أسلمة الحداثة، ومثلما كان لينين يعرف الاشتراكية بالمعادلة: السوفيات زائد التجهيز بالكهرباء؛ فإن المهندسين

الإسلاميين في أندونيسيا أو باكستان يعرفون مشروعاتهم بالمعادلة التالية: الاقتصاد والتقنية في غاية التطور زائد الشريعة. وهنا يتضح لنا فوراً أن هذا البديل ليس بديلاً حقيقياً.

وقد لاحظ «أوليفي روى» أن: «الأصوليين الجدد هم أولئك الذين عرفوا كيف يقومون بأسلمة العولمة، حيث رأوها كمقدمة كبرى لإعادة بناء الأمة الإسلامية العالمية، شريطة أن يخلعوا الثقافة المترتبة على العرش: ثقافة الغربنة بشكلها الأمريكي. ولكنهم حين يقومون بذلك هم في الواقع يبنون مفهومهم لما هو عالمي كمرآة لأمريكا، إذ هم يحلمون بإنشاء ماكدونالد حلال أكثر من العودة إلى فن الطبخ الراقي في عهد الخلفاء السابقين (...). فتصور الأمة عند الأصوليين الجدد تصور ملموس: فهي عالم يغلب عليه التنظيم التاحيدي للتصرفات إما وفقاً للنموذج الأمريكي الغالب (ماكدونالد واللغة الإنجليزية) وإما وفق إعادة بناء نموذج خيالي مغلوب (الجلبات الأبيض واللحية واللغة الإنجليزية)»^(١).

من هذا المنظور، إذاً يكون لب «العولمة» وقلبها لا يتعارض لأي تشكيك فيه.. أما البعد الثقافي الذي يضاف إليها، فلديه فرص ضئيلة جداً لنيل إعجاب الجميع، وهي فرص لا تزيد عن فرص قيمنا الغربية المسيحية. وبالنسبة لهؤلاء الأصوليين فإن «العولمة» الأخرى الاجتماعية - الديمقراطية التي نطالب بها هي غش بنفس درجة «العولمة» الحالية.

(١) أوليفي روى، التقيد بالحرف في مجلة وجهة نظر، العدد ٦٤، جويليه - أوت ٢٠٠٢ م.

الخاتمة

مرافعة من أجل عالمية متعددة

على خصوم «العولمة» الليبرالية في الغرب أو في بلاد الإسلام أن يفهموا الدرس ويتجنبوا الوقوع في فخ المركزية العرقية. فليبدأ بمعرفة أنه لا توجد قيم تتعالى على التعددية العالمية الأصيلة. وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا وجود لأي قيمة ما إلا ضمن سياق ثقافي معين. بيد أن حتى الانتقادات الأكثر جرأة ضد «العولمة» هي في معظمها منحصرة في عالمية القيم الغربية أو الإسلامية، ونادراً ما نجد أشخاصاً يحاولون الخروج من هذه الوضعية؛ فلن نتمكن من تحاشي سلبات العالم الأحادي للسلع إن بقينا مغلقين في السوق الأحادية الأفكار. إنه لمن الضرورة بمكان، من أجل بقاء البشرية وخاصة من أجل التقليل من حدة الانفجارات الحالية والمتوقعة للعرقانية، أن ندافع عن التسامح واحترام (الآخر)، ليس على مستوى المبادئ العالمية الفضفاضة والمجردة فحسب، بل بالبحث عن الطرق الممكنة لتهيئة حياة إنسانية متعددة في عالم يتعرض بشكل غريب للتقلص.

إن الأمر لا يتعلق إذاً بتصور ثقافة العالموي، إذ ليس لها أي وجود، بل بالحفاظ على ما يكفي من المسافات للسماح لثقافة (الآخر) بأن تعطي معنى لثقافتنا، ومؤكد أننا نلحظ لو ادعينا إمكانية الهروب من ما هو مطلق في ثقافتنا، وبالتالي من المركزية العرقية. فالمركزانية العرقية هي الشيء الذي لا يوجد

تفاوت إطلاقاً في توزيعه على العالم. لكن يحق لنا أن نشعر بالقلق عندما نجهد وجودها أو ننفیها، لأن الشيء المطلق هو طبعاً دائماً نسبي.

كان «مونتسكيو» في كتابه عن الفرس يحاول جعل أوروبا عصر التنوير تنتبه إلى نسبية قيمها. بيد أنه لا وجود للفرس في عالم أحادي يهيمن عليه فكر أحادي!

وباختصار، ألا يجب التفكير في تعويض الحلم العلمي الذي فقد رونقه من جراء إنجازاته الكليانية بتعددية عالمية تكون نسبية بالضرورة وتحفظ للفرس ولغيرهم شرعيتهم الكاملة أو على الأقل مكانهم؟ لقد عبر «ريمون رانيكار» عن هذه الفكرة، حيث قال: «إن التعددية، ويقصد بها التعددية العالمية، لا تعني مجرد التسامح مع (الآخر) لأنه ليس قوياً بعد، بل تعني قبول وجود عوارض تطرأ علينا، والاعتراف أنه لا (أنا) ولا (نحن) نمتلك معايير مطلقة للحكم على العالم وعلى الآخرين. فالتعددية تعني وجود أنظمة تفكير وثقافات لا تتماشى مع بعضها بعضاً، أو إن أردنا استعمال استعارة من الهندسة، قلنا: إنها لا قياسية» غير قابلة للقياس بنفس الوحدة» (مثل بين الشعاع والمحيط، وكلاهما يقيان في تعايش وتبادل) حسن المعاشرة، إذاً هو أمر أكثر من مجرد التسامح المتبادل»^(١) فالأمر يتعلق ببناء «ديمقراطية ثقافات» فعلية، حسب تعبير نفس الكاتب، تضمن للجميع شرعيتهم ومكانهم.

(١) رامون رانيكار، أسس الديمقراطية (قوتها، ضعفها، حدودها) في مجلة إنتركيلتير، عدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩، ص ٢١.

رسالة الإسلام في حقبة العولمة

قوة الثقافة.. لا ثقافة القوة

(*) الأستاذ عمر عبيد حسنه

في مسألة «العولمة» الموقع الثقافي هو الأخطر.. والتاريخ يبيننا أن «قوة الثقافة» هي الحصن المنيع، لحماية الأمة، وأن «ثقافة القوة» التي تُفرض اليوم في حقبة «العولمة»، لا يمكن أن تغلب «قوة الثقافة»، على المدى البعيد.. لكن الإشكالية، في أن تتحول، في المغالاة الحضارية، عما تملك من أسلحة ثقافية مؤثرة، إلى المواجهة بأسلحة تملكها ولا تملكها.

يمكن القول، إلى حد بعيد: إن أمر «العولمة»، وأهدافها، بشكل عام، لم يعد خافياً، ولا غامضاً، حتى يحتاج إلى الكثير من التحلية والتوضيح، فما من أحد تقريباً، يتوفر على قدر من الثقافة، أو الدراية، أو يمتلك، حتى ولو الحد الأدنى من المعرفة والرؤية، إلا ويعيش شيئاً من أشياء «العولمة»، أو قدراً من أقدارها، من خلال التعامل مع الواقع، وما تحمله وتمارسه وسائل الإعلام، التي لم يعد ينجو منها أحد، من التشكيل أو التضليل الثقافي، والترويج الإعلامي، والتنميط الاستهلاكي، وتوجيه الأخبار السياسية، وتسويق الفعل العسكري، ورسم نهج التطورات الاقتصادية، وممارسة الإغراق الاقتصادي، حيث إنه يصير بعض تجلياتها، أو يعاني من بعض

(*) مدير مركز البحوث والدراسات.. (دولة قطر).

آثارها، إلى درجة تكاد تسمح للمشتغلين بتحقيب التاريخ، أو بتحقيب العصور والأزمان، التي تتمتع بعلامح وصفات وخصائص متميزة نسبياً، أن يطلقوا على المرحلة التي يعيشها العالم اليوم، من أقصاه إلى أقصاه، مصطلح: «حقبة العولمة»، سواء في ذلك، الذي ما يزال يعيش إرهاباتها ونذرها الأولى، أو الذي دخل في جوفها، طوعاً أو كرهاً، وبدأت تظهر له وعليه بعض آثارها الخطيرة، واجتياحاتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، وعلى الأخص إذا لم يمتلك العدة الكافية للتعامل معها.

نازلة العصر:

فإذا أصبحت «العولمة» واقعاً، أو نازلة من نوازل العصر الإلكتروني، فإن ذلك يقتضي إدامة التفكير، في أبعادها، والتعرف إلى دوافعها، وأسبابها، والأهداف التي ترمي إليها، ومن ثم القيام بعملية مقارنة، بين الشعارات التي تطرحها، والممارسة التي تقوم بها، ليستطيع المرء في ضوء ذلك تحديد موقعه فيها، واكتشاف حدود فعله في مجالاتها، وآلية التعامل معها، تجنباً لسلباتها، واغتناماً لمعطياتها، أو التقاطاً لفرصها.

وقد يكون من الأبجديات المنطقية، أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، كما يقال، وبالتالي، فإننا لا نستطيع أن نتعامل مع حقبة «العولمة» ما لم ندرك أبعادها، ونحيط بعلمها، ونقوم بمعطياتها، ونرصد آثارها، على أكثر من مستوى، وإن كانت في عمومها، تتمركز، أو تتمحور، حول البعد الاقتصادي، أو الدافع الاقتصادي، لدرجة قد لا يبصر بعض الباحثين، من «العولمة»، إلا هذا البعد، ويعتبر سائر التجليات، أو الآثار الأخرى لا تخرج عن كونها تمظهرات له.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى المفهوم المبسط لمصطلح «العولمة»، الذي يعني: إزالة الحدود والقيود الجغرافية، والسياسية، والثقافية، والحمائية، أمام الانتقال الحر للسلع، والخدمات، والمعلومات، والعادات.

وفي تقديرنا أن الإحاطة بعلمها، وإدراك أبعادها، هو المدخل الأساس والسليم لكيفية التعامل معها - كما أسلفنا - وبذلك تكون المواجهة أو الحوار أو المفاكرة عن علم، والقبول عن علم، فالإنسان عدو ما يجهل، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤)، ويقول: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ...﴾ (يونس: ٣٩).

وأعتقد، أن معظم ما ورد في هذا الكتاب، من مساهمات، ومشاركات، ركز بشكل أو بآخر، على تعريف «العولمة»، والتعرف عليها، واعتبار ذلك من الناحية العلمية، والموضوعية، والمنطقية، هو المدخل الضروري للحديث عنها، ورصد تجلياتها، وبيان أخطارها، وموقع المسلم منها، ودوره في كيفية التعامل معها، حتى لقد وصل التركيز على التعريف ببعض الباحثين في «العولمة» وعنها، إلى أن يكون ذلك نهاية المطاف.. وأخشى ما يخشى الإنسان - وهذه حالة ثقافية تمثل إلى حد بعيد جدلية من جدليات تكريس التخلف - أن يستغرقنا الجدل، حول مفهوم «العولمة» وتجلياتها، في المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية (عملية وصف ورصد وعرض) عن التفكير، بوضع الأدوات اللازمة لكيفية التعامل معها، ومحاصرة سلبياتها، والإفادة من فرصها، وبذلك لا يختلف - في رأينا - من تبلد، وتجمد، وتقوقع، وانكفاء وانسحب من الميدان، عمن اقتصر دوره على الوصف والرصد والعرض والتشخيص، من حيث النتيجة.

إن الوصف، والتشخيص، والرصد، من الأمور التي تعتبر مقدمة لفعل ما، وتعامل ما، ذلك أن الناتج أو المحصلة أو المخرج يبقى واحداً، فالذي ينتهي عند تحديد المفهوم يبقى ما قام به أقرب للفعل المعجمي، الذي يُصنف، على ضرورته وأهميته، في نطاق علم الوسائل، أو علم المنهج، أو علم الطريق، الذي لا فائدة منه،

دون انتهاجه، والسير فيه، وعلى الأخص أن الدخول في عصر «العولمة» لم يعد خياراً، بل نقول: بأننا في الواقع لم نعد نقف على أبواب العصر، ونفكر، هل ندخل أو لا ندخل؟ إننا اليوم، رضينا أو كرهنا، في قلب «العولمة» أو في داخل «العولمة»، التي أصبحت تحيط بنا من كل جانب، وتفتح علينا أبواب كل شيء، كمنتج للعصر الإلكتروني، الذي ألغى كل الحواجز والعوائق، بل والمحرمات، والذي جاء تطوراً للعصر الرعوي والزراعي والميكانيكي، وما ترافق معه من إبداعات في المعلومة، والقوة التقنية، والثروة الاقتصادية.

لقد ألغى العصر الإلكتروني المسافات، ولا نقول اختزلها، وأزاح الحدود الجغرافية، وجاوز الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي.

إن عصر الدولة الجغرافية انتهى عملياً، وإن كانت خرائطها ما تزال معلقة على الجدران، وفي الدوائر الرسمية، وفي الحصص المدرسية، وفي مخافر الحدود، التي لم تعد تشكل ممراً لأحد، فكل شيء يمر من فوقها، ومن تحتها، حتى أن سيادات الدول السياسية أصبحت أمام مفاهيم «العولمة»، وثقافتها، محل نظر عند أصحاب القوة، والثروة، والمعلومة، والتقنية، ذلك أن سيادات الدول السياسية أدخلت في أطر، ومفاهيم، وتشريعات جديدة، تسوغ تجاوزها، وتمكن من اختراقها.

العولمة والعمالة الثقافية:

ليست إشكالية «العولمة» متمركزة في الإطار السياسي، أو السيادي فقط، وإنما الأخطر هو الاختراق، أو الاحتواء الثقافي، ومحاولة فرض النمط الثقافي للدولة الأقوى، عسكرياً، واقتصادياً، وإلغاء التنوع الثقافي، الذي يشكل مصدر نماء وتطور، وسبيلاً إلى بناء المشترك الإنساني، والاحتفاظ بالتراث البشري، وتحريك آلية التطور

الحضاري، بسبب سنن المدافعة، حيث يحاول أصحاب «العولمة» اليوم، نقل المسألة الثقافية من ساحة الحوار والإثراء الذهني، إلى ساحة المواجهة، والإقصاء، والتنميط الاجتماعي، وفرض ثقافة الغالب، أي «عولمة» الثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وسائر الأنشطة الأخرى، بقوة المال والسلاح، والتي لا تخرج في نهاية الأمر عن أن تكون إحدى تجليات الثقافة - فيما نرى - ذلك أن الثقافة هي التي تمثل الرؤية، والدليل، والوجهة، والشاكلة للإنسان.

لذلك نقول: إن الموقع الأخطر في مسألة «العولمة» هو الموقع الثقافي، بما يمكن أن ينتهي إليه من صناعة العمالة الثقافية، فالسياسة والاقتصاد والمخترعات، والأدوات جميعها، تعتبر من أشياء الإنسان، التي يمكن استردادها، أثناء عافية الأمم، أما المشكلة الثقافية، فترتكز إلى عالم أفكار الإنسان، وقيمه، ونظرتة للحياة، والكون، والإنسان، والنشأة، والمصير، وفلسفة العلاقات الإنسانية. فالإصابة تكمن في تنميطها وجعلها نسخة مكررة عن رؤية الأقوى، لأن ذلك يحمل الكثير من المخاطر الإنسانية والمستقبلية والعلمية والتنموية، على المستوى الإنساني جميعه، لأنه توقيف لمعادلة التفاعل والنمو والتدافع، التي تنشئ الحضارات.

ولعل من أهم معطيات «العولمة»: أن الحدود التي سوف تحل محل الحدود الجغرافية، لصورة العالم القادم، بعد «عولمة» عالم الأشياء، هي الحدود الثقافية، والحضارية، فاعالم بات يقسم اليوم إلى مناطق ثقافية وحضارية، بعد أن كانت القسمة جغرافية، وبشرية، فالدولة الجغرافية بدأت تتآكل، وتنكمش، وتراجع، إلى بطون التاريخ، لتصبح من الآثار، ولتخلي مكانها للأمة الثقافية، أمة الفكرة، أمة عالم الأفكار.

ولئن عجزت أشياء الدول، المتمثلة في الحدود الجغرافية، والإمكانات الاقتصادية، والفقير المعلوماتي، والعجز العسكري، أن تصمد أمام الدولة الأقوى، في المعلومة،

والثروة، والقوة، حتى أصبحت شرعية القوة هي الشرعية، وليس قوة الشرعية، فإن مواقع الثقافة، تبقى هي الحصون الأخيرة، لحماية الأمة، من الانقراض، والتضاؤل.. فالمواجهة بالقوة والثروة والمعلومة ستحسم لصالح الأقوى؛ وغرور القوة المادية والتقنية دفع للتوهم بإمكانية الغلبة الثقافية، علماً بأن التاريخ ينبئنا أن ثقافة القوة لا يمكن حضارياً أن تغلب قوة الثقافة، على المدى البعيد، لأن في ذلك تغييراً لسنن الخلق، إلا أن يظن الأقوياء أنهم آلهة العصر، القادرة على الإماتة، والإحياء، وإعادة الخلق.

وقد تكون الإشكالية الأساس متمثلة في سريان روح قايل العدوانية ﴿لَأَقْلُنَّكَ﴾ في جميع تحليلات ما أسميناه: «ثقافة القوة» في المجال الثقافي، والتربوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، فالقوة والسلطة، والقهر والتسلط، (أوجنون القوة) بات يتحكم بجميع أنشطة الحياة وميادينها، وكأن القوة هي الوسيلة الوحيدة، أو هي المفتاح السحري للتعامل مع سائر مشكلات الحياة، الأمر الذي أوهم الكثير من المظلومين والمضطهدين والفقراء والمحرومين أن خصومهم إنما تغلبوا عليهم بما يمتلكون من قوة باطشة، وأن بها دون سواها تحققت لهم الغلبة في الأصعدة المتعددة، وأن الخروج من هذا الاحتقان الثقافي والسياسي والاقتصادي، الذي تفرضه «ثقافة القوة»، ومن خلال المنطق المسيطر، لا يكون إلا باللجوء إلى القوة؛ لأن بها كانت غلبة الخصم، وهي وحدها التي تقرر مصير المعركة؛ ولأنها وحدها تحل جميع الإشكاليات، من حيث إفرازات الواقع والنتائج المنظورة له، لذلك كان اللجوء إلى العنف وامتشاق السلاح وخيار القوة في مواجهة الخصوم، من القهرة والجبارين والمتسلطين، سبيلاً وحيداً للتخلص من الظلم. كرد فعل، يكاد يكون طبيعياً، حتى ولو لم يمتلك أصحابه المشروعية والسلاح المكافئ، وكانوا يمتلكون «قوة الثقافة»،

التي سوف تكون لها العاقبة والمآل، وبذلك يتحولون إلى ضحايا يقدمون المسوغ للجبارين للتسلط عليهم، وتقدم المشروعات والمبرر لسياسة وثقافة القوة والقهر، ويمكنون خصومهم من التحكم برقابهم.

إن الإشكالية اليوم - فيما نرى - وفي هذه الحقبة بالذات، هي أن نتحول عما نملك، من أسلحة فكرية وثقافية مؤثرة، وفاعلة، وقادرة على كسب الجولة والقضية في ميدان الحوار والمغالبة الحضارية، إلى ما لا نملك من المواجهة بأسلحة مادية، نملكها ولا نملكها، وبذلك نكون، شئنا أم أئينا، كمن يطلق النار على نفسه، من حيث الحقيقة، ونصبح مصدر قوة لتسلط خصومنا علينا، ثقافياً وسياسياً وحضارياً واقتصادياً.

شواهد تاريخية لسقوط ثقافة القوة:

والاستقراء التاريخي - والتاريخ هو المختبر الحقيقي للقيم والمبادئ والفلسفات - يؤكد هزيمة ثقافة القوة، وعجزها عن أي عملية بناء، أو تشكيل ثقافي حقيقي، أو إنجاز، فماذا ستكون نتيجة المقارنة أو المقاربة للواقع الحالي من استخدام ثقافة القوة. مما فعله القائد «نابليون»، بكل انتصاراته وفتوحاته، وما قدمه رواد الفكر الفرنسي على مستوى التأثير العالمي؟

وما فعله «هتلر» من فتوحات واجتياحات مرت كلمح البصر، وترك أمته تنجرع الصاب والعلقم، وما تزال تُحاسب على فعلته حتى اليوم؟ غير أن ما قدمه العلماء والفلاسفة الألمان من إنتاج علمي وثقافي ومعرفي، ما يزال يقتات به كثير من بني البشر.

وما مارسه «ستالين»، من منكرات، واغتصابات، وبطش مهووس، حتى بأقرب المقربين إليه، تحت مظلة أيديولوجية، وفكرية، جاءت ثمرة للتوحش، وضريبة لجنون

القوة، ثم انتهت كنماذج مزرية للظلم، وشواخص شاهدة على عواقبه، وكيف عادت الأمة في روسيا، بعدما يقارب القرن من فرض ثقافة ومفاهيم الماركسية، إلى دين وثقافة القياصرة، وإزالة كل تمثال أو رمز يذكر بثقافة البطش (من ستالين غراد إلى بطرس برغ) بعد أن فشل فرض دين القوة، وعاد الناس إلى قوة الدين في نفوسهم؟

وما فعله «موسوليني» و«أتاتورك»، الذين لم يبق من ذكرهما، إلا الأنصاب والأزلام، التي تعتبر شواهد وشواخص وآثار على الفشل في فرض ثقافة القوة، والتوهم بالقدرة على هزيمة قوة الثقافة؟ وقد لا نكون بحاجة إلى الإشارة لسقوط الكثير من رموز الاستبداد السياسي، وما تمطرهم به الأمة من اللعنات، لقرب العهد بهم.

تلك بعض الشواهد والآلهة المزيفة، التي استطاعت أن تضع أقنعة مزيفة ولم تستطع أن تشكل قناعات، والتي هوت في كثير من البلدان، وحتى الباقي منها تحميه حراب العسكر، وهذه سنة لا تحابي أحداً، فالدكتاتوريات، وأنظمة الاستبداد السياسي، والأنظمة الشمولية، وما يصحبها من كهانات دينية، تعتبر من لوازمها، ما هي في الحقيقة إلا كيانات هشة، تمارس الاغتصاب السياسي والإعلامي والثقافي، فهي سريعة العطب، عاجزة بطبيعتها عن الصمود، لذلك نراها تسقط عند الصدمة الأولى، لأنها هي التي تقيء القابليات لامتداد (الآخر)، هذا إذا أحسننا الظن، ولم تكن من صنعه ولوازمه في الأصل، التي ساهم بإقامتها ليكون البديل؛ لأنها غير مؤهلة للبقاء.

حتى لم تند عن هذه السنة بعض الفتوحات الإسلامية، التي لم يتوفر لها وبترافق معها القدر الثقافي المطلوب، والتي امتد بها العسكر العثماني، والتي اختلفت عن معظم الفتوحات الإسلامية من حيث إنها لم تحدث الأثر المطلوب، لأنها أخضعت قوة الثقافة لثقافة القوة.

ملاحح من صمود قوة الثقافة:

والتاريخ في حقبة «العولمة» يُخشى أن يعيد نفسه، فيوقع الكثير من الضحايا، ويستنزف الكثير من التضحيات، قبل السقوط، والعبرة دائماً بالعواقب والمآلات، وليس بالنتائج السريعة وبالتاريخ القريب.

فإذا صح، أن المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، ومقاربة أشيائه، والافتتان بقوته، فإن الصحيح أيضاً، أو الأكثر صحة، أن ثقافة المغلوب التي اكتسبها وآمن بها عن اختيار وقناعة هي أقوى في كثير من الأحيان، من جند الغالب، وأشيائه.. وليس عجباً أن نقول، بعكس المقولة الشائعة: بأن ثقافة قوة الغالب، من حيث النتائج القريبة، سوف تخضع وتفتن، وتغري المغلوب، وإن ثقافة المغلوب، القوية بذاتها، سوف تكون على المدى البعيد كفيلة بمضم قوة الغالب، وتحويله من عدو لدود إلى صديق ودود، إلى مؤمن بهذه الثقافة، يدافع عنها، وعلى الأخص عندما تكون هذه الثقافة بعيدة عن التعصب، والانغلاق، والإكراه، وتكون ثمرة لبناء المشترك الإنساني، بجميع أطيافه.

والجمال قد لا يتسع للشواهد التاريخية في هذا، فالتار الذين اجتاحتوا بغداد كالإعصار، الذين استهدفوا كيان الأمة، وعقلها في الوقت نفسه، قتلوا الآلاف، وحرقوا الكتب، مخازن الثقافة، وألقوا ما ألقوا منها في دجلة حتى أسود ماؤه من مدادها، مالبثوا أن تحولوا إلى مؤمنين بالثقافة الإسلامية، مدافعين عنها، ممتدين بها.

والصليبيون، الذين جاءوا بجيوش جرارة، وثقافات مغايرة، واجتاحوا الشرق الإسلامي، وفرضوا ثقافتهم بقوة الحراب لما يقارب القرنين تقريباً، على ثمانية أجيال، مع ذلك انتهوا إلى لا شيء، وعادت الأمة إلى هويتها وثقافتها، وتجاوزت ثقافة القوة والقهر، إلى قوة الثقافة وحرية الاختيار.

وما أعتقد أن أمر الغزاة الجدد سوف يختلف عن مصير أجدادهم، فالأقوياء وأصحاب الصلف، الدكتاتوريون، والعسكريون، الذين حاولوا فرض رؤاهم بالحديد والنار تاريخياً، أصبحوا أثراً بعد عين، في مقابر التاريخ، وهم أشبه بالتمثيل والنصب الخاوية، التي حاولت أن تنزع إلى مستوى الآلهة، ولكنها لم ترق إلى مصافها، مهما ادعي لها من العصمة.. والثقافة البانية هي الممتدة، والأمم أقوى من الدول، والشعوب أقوى من الحكومات، وقوة الثقافة أبقى من ثقافة القوة، الهشة التي تسقط سريعاً، بسقوط القوة؛ فالثقافة تبقى هي الملائكة، والحصن الأخير، وسبيل الممانعة الحضارية، والإنسان بثقافته، وقيمه، وأفكاره، وليس بعضلاته وأشياءه، وقدرته على العودة إلى حياة التوحش والافتراس، مهما صنع من الذرائع، وقدم من المسوغات، ووضع من الفلسفات.

الاستبداد محور الوهن الثقافي:

لذلك نستطيع القول: إن أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي هي التي تهيب الفراغ لامتداد «عولمة» الثقافة، وتصنع القابلية والهشاشة لاختراق الأمة.. هي التي تشكل الثقوب والحروق الثقافية، وتشكل الجسر الذي يمر عبره (الآخر) ويحقق أهدافه؛ لذلك قد يكون من التأهيل والتحضير لاجتياح (الآخر)، أو من لوازم استقدامه، إقامة أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، التي تميمت روح الصمود والمقاومة في الأمة، وتقتل روح الإبداع والبحث والنمو فيها، وتحاصر حرية الاختيار، وإلا فما معنى هذا النبوغ الذي نلاحظه لأبناء الأمة عندما يهاجرون من بلادهم، ويغادرون مناخ الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، فينمو كسبهم العلمي والخلقي والديني، ويعتلون المنابر العلمية المؤثرة، ويتفوقون على أقرانهم؟

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي يصيب الأمة بالوهن الثقافي والحضاري، والوهن كما عرفه الرسول ﷺ في الحديث الذي أخرجه أبو داود: «حُبُّ الدُّنْيَا» (التحول إلى الاستهلاك وبلوغ الغرائز مطالبها) «وَكْرَاهِيَةُ الْمَوْتِ» (العودة عن الإنتاج) وبذلك تتحول الأمة إلى أسواق استهلاكية متميزة لامتداد «العولمة» والسقوط في سلبياتها، والعجز عن التعاطي مع إيجابياتها.. حتى ما يسمى بالأعمال الجهادية التي يفترض فيها أن تحرك روح الأمة صوب أهدافها، وتجمع طاقاتها، وتشحذ فاعليتها، للإقلاع من جديد، تتحول إلى لون من الجهاد الاستهلاكي والمحارق الجماعية، التي تُوظف لصالح الخصم، ويقتصر دور المسلمين فيها على تقديم التضحيات (١) وعندها تقطع الأمة أمماً، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَيَكُونُهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الأعراف: ١٦٨).

ويمكن أن نرى بكل اطمئنان: بأن رياح «العولمة» القادمة من الغرب سوف تكون قادرة على اقتلاع الثقافات الهشة، سريعة العطب، الثقافات التي لا تمتلك الجذور التراثية، والتجربة التاريخية، ورصيد الفطرة، والقدرة على بناء المشترك الإنساني، لكن موجات «العولمة»، سوف تنكسر عند حدود الثقافة ذات المخزون التراثي العظيم، والقيم الإنسانية الرفيعة، التي تواجه ثقافة القوة، والإكراه، والاغتصاب، بثقافة الإقناع والاعتراف بالخصائص البشرية، والتنوع الإنساني، وتقوم على تأصيل وتأسيس قيم التكامل، والتعارف، والتنوع، تحت شعار: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، وتمتدي بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣).. شعارها التعارف، وعدم الإكراه، معتبرة أن التنوع من جَعَلَ الله لبناء الكون، وإقامة العمران،

واستمرار جدلية المدافعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ^(١١٨) إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿(هود: ١١٨-١١٩).

ولعلنا نشير هنا إلى أن «العولمة» هي موجة قد تكون عاتية من موجات المدافعة الثقافية، والحضارية، سُبقت بموجات كثيرة، لكن في نهاية المطاف جاءت انكساراتها وخسائرها أكبر من إنجازاتها وأرباحها، وكان من فوائدها (ورب ضارة نافعة) أنها اعتبرت بمثابة المحرضات الثقافية والحضارية.. ساهمت بإيقاظ الأمة، وإعادة الوعي بالذات، واكتشاف دورها في الفعل الحضاري، والله تعالى يقول في مثل هذه التحديات: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ﴾ (النور: ١١).

غياب فقه النوازل:

من هنا نؤكد أن «العولمة» بكل ما فيها، ليست شراً محضاً، ولا ضرراً محضاً، في مقدماتها، وفي نتائجها، وعواقبها أيضاً، وليس كل ما فيها مرفوضاً، أو مقبولاً، لأن مثل هذا التعميم في الأحكام هو نوع من العامة، أو عمى الألوان.. «فالعولمة» فيها الخير وفيها الشر؛ فيها المقبول وفيها المرفوض المردود؛ وهذه جدلية الحياة، أو سنة الحياة، بالمصطلح الإسلامي، التي يتمخض عن تدافعها النمو والامتداد، فالشر من لوازم الخير، وبضدها تتميز الأشياء، وقد يكون شرها سبباً في اليقظة والخلاص من حالة العجز، والرخاوة، وقد يكون استفزازها مصدر بعث، وحياة، وإحياء.

لكن المهم، أن نكون قادرين على تمثل المعايير والقيم والنماذج، التي تمكننا من معرفة الخير، والشر، ماذا نأخذ وماذا ندع؟ وماذا نتفجع؟ وماذا نتضرر؟ دون تعصب، أو انغلاق، المهم ألا نتلقى معطيات «العولمة» بالسنتنا:

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (النور: ١٥) ونكون كالبيغاء، عقلنا في ألسنتنا، أو آذاننا، وإنما نتلقى بعقولنا، ومن خلال قيمنا، وتراثنا الذي يشكل الترسنة الثقافية لحماية ذاتنا، ويمكننا من العطاء، على مستوى الذات و(الآخر).

وفي تقديري أن المشكلة الأساس، قد لا تكون في غياب المخزون التراثي، ولا قصور التجربة الحضارية الإنسانية، ولا في الفقر في القيم والنماذج، وإنما تكاد المشكلة الأساس تتمثل في كيفية التعامل مع هذه القيم، وتنزيلها على الواقع، الذي يعاني منه المسلم.

المشكلة، بشكل أكثر وضوحاً، وتحديدأً، تكمن في غياب فقه النوازل، التي تحل بساحتنا، ومن ثم تبصرنا، بما يتوافق مع معاييرنا، وعقيدتنا، ومعادلتنا الاجتماعية، بكيفية التقاط فرص «العولة» المتاحة، والإفادة منها، وبناء الممانعة الحضارية والثقافية لشرورها، بل قد نرى لأنفسنا، من خلال ما نمتلك من قيم ومعايير عالمية وإنسانية، دوراً أكثر من هذا بكثير، يتجاوز إمكانية التعامل مع «العولة» النازلة، وتحقيق الممانعة من آثارها، إلى العمل الفاعل في إطارها، وذلك بالتقدم باتجاهها، ونقدها، وبيان أزماتها، وإصابتها، ومحافاتها للفترة، ورصد ضحاياها، وتحديد انكسار موجاتها، في أكثر من موقع، واستهدافها للمشارك، والتنوع الثقافي الإنساني، وامتلاك القدرة على تقديم البديل المقنع.. وهذا البديل، سوف لا يتحقق بالتحشيد والحماس، والضحيج، الذي لم يُجدِ عنا فتيلاً، وإنما بالمعرفة، والخبرة، والإحاطة بالعلم، والبدء بالتحول من الحماس إلى الاختصاص، ومن صخب الخطباء إلى دراية الفقهاء والخبراء.

إن «العولمة» تجتاحنا بالخبراء والعلماء المتخصصين في شعب المعرفة جميعاً، فلا يمكن أن ندفعها بالخطباء المتحمسين، الذين لا يقدرّون إلا على صناعة البطولات في الفراغ، وبعض الذين يدعون معرفة كل شيء، ويتقدمون لساحات التنظير وقيادة الإصلاح والنهوض، ويتناولون إلى الحديث في القضايا الكبرى، وهم عاجزون عن الاضطلاع بواجباتهم، لذلك من المحزن أن نقول: إن الكثير ممن يتصدون لحل مشكلة الأمة أصبحوا هم مشكلة الأمة، وليس الحل لمشكلتها، لأنهم لا يريدون الأمة إلا خبالاً.

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: بأن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، هي قيم معيارية، مجربة حضارياً، قادرة على فرز معطيات «العولمة»، وممكنة من رؤية كيفية التعامل معها، لكن تبقى المعادلة الصعبة، تكمن في التحول من بذل الجهد في إثبات عظمة القيم الإسلامية، إلى إبداع وسائل وآليات، وبرامج، تنطلق من القيم الإسلامية، وتحدث تطويراً، وتغييراً، وثقافة معاصرة، في واقع الناس، وهذا لا يتأتى إلا باستيعاب التراث واستصحابه، والتوجه إليه واستنطاقه للإجابة عن الكثير من الأسئلة، التي تتحدى حاضرنّا، وتهدد مستقبلنا، ذلك أن إلغاء التراث والقفز من عليه يعني إيجاد منطقة فراغ لا امتداد (الآخر)، مهما كانت المسوغات، وتمكينه من حياتنا، والاكتفاء بالانكفاء، وإيثار الراحة، والانحباس، والتقوقع في داخل التراث، والانقطاع عن الحاضر والمستقبل، والاقتصار في استخدام الإنجاز التاريخي لمعالجة مركب النقص، وبذلك يتحول الماضي إلى مستقبل، ونعيش عكس معادلة الحياة، فتدخل الأمة في غيبوبة الوعي، وعدم الإحساس والإدراك للمتغيرات، التي هي من طبيعة الحياة.

السبيل إلى وعي الذات:

إن استصحاب هذا المخزون التراثي، والاستهداء به، حيث إنه يشكل المختبر الإنساني للثقافة، والحضارة، والقيم، ومدى نصيبها من التطبيق... للإجابة عن أسئلة الحاضر، الثقافية، والحضارية، يعتبر الخطوة الأساس لفهم الذات، الذي يمكن من فهم (الآخر)، فالذي لا يفهم ذاته، ويلغي نفسه، غير مؤهل بطبيعة الحال لفهم (الآخر)، ومعرفة كيفية التعامل معه، وسوف ينتهي في أحسن الأحوال إلى صورة مكررة عن (الآخر)، ورقم ملغى في المعادلة الحضارية.

إن التراث في حقيقته، هو فعل العقل البشري الإنساني في التعامل مع القيم، وكيفية تنزيلها على الواقع المتغير، حيث لا يمكن أن تتطلب النوازل المتعددة، والمختلفة، حكماً واحداً، أو رؤية واحدة، ولعل من ذلك التعامل مع نازلة «العولمة».

وحيث إن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، قيماً عالمية إنسانية للناس كافة، وإن الحضارة الإسلامية، التي هي في الحقيقة وعاء التراث الإسلامي، تعاملت مع جميع الثقافات، والحضارات، ومرت بكل التضاريس الإنسانية، وتعرضت لمواجهات، وحوارات، ومشاركات ووثائق، وشاركت فيها بطبيعة إنسانيتها وعالميتها الأمم جميعاً، وأتباعها اليوم من الأمم جميعاً، ولهم حضور فاعل في المواقع جميعها، حيث لم تكن حكراً على لون، أو جنس، أو جغرافيا، أو زمن، وإنما سعت إلى بناء المواطن العالمي، في أمة الإسلام، لذلك فإن تراثها، وعطاءها، مؤهل للتعامل مع كل الظروف والأحوال، إذا كان القائمون على أمر الأمة في مستوى إسلامهم وعصرهم.

إن تراث الحضارة الإسلامية قادر، ليس على الصمود، وحماية الذات، والدفاع فقط، وإنما هو قادر على العطاء، وتبصير البشر بمعالجة أزماتهم الحضارية، وتقديم الضمانات الحقيقية لإنسانية سعيدة.

الحضور الإسلامي داخل ثقافة «العولمة»:

وهنا قضية، قد يكون من المفيد التوقف عندها، والتفكير فيها، وهي أن الحضارة الإسلامية هي - كما أشرنا - فعل بشري، وبرامج وخطط بشرية، انطلقت من قيم الإسلام، في الكتاب والسنة.

فالقيم لا تخرج عن كونها معايير، مستمدة من معرفة الوحي، لضبط مسيرة الحياة، وتأطيرها، وتهديفها.. أما الخطط والبرامج التي تنطلق من هذه القيم وتنضبط بأهدافها فهي من معارف العقل، وكسب الإنسان، وهذا يمنح الفعل الحضاري قدراً من المرونة والخصوبة، والتنوع، والقدرة على الاستجابة، ويجعله محلاً للنقد، والنقض، والتقويم، والمراجعة، بدون عقدة الخوف والتوهم من قداسه وممارسة «الإرهاب» الفكري.. إنه فعل بشري مؤطر بالقيم، يجري عليه الخطأ والصواب، ومن هنا يختلف الاجتهاد الديني، في المفهوم الإسلامي، عن احتكار الفهم والتفسير الديني في المفهوم الغربي.

فإذا كان ذلك كذلك، أي أن الإسلام ليس حكراً على فهم أحد وتفسير أحد، وليس اعتناقه حكراً على أحد، فقد جعل الوجود الإسلامي ممتداً في داخل الثقافات والحضارات جميعاً.. حتى أصحاب ثقافة «العولمة»، الذين يسعون إلى «عولمة» الثقافة البشرية جميعاً، طوعاً أو كرهاً، نجد في جوف ثقافتهم، وحضارتهم، ومن أبنائهم، والمهاجرين إليهم، مسلمين، يعيشون في مجتمعاتهم، في جامعاتهم، ومعاهدهم، ومعاملهم، ومصانعهم، ومراكز بحوثهم، ويشاركون في الفعل الحضاري، ويمتلكون قدرات متميزة، على الحوار، والعطاء، والإبداع والوعي (بالآخر)، فهم يتمثلون الثقافة الإسلامية، والعنصر المشترك في الفعل الثقافي، والحضاري، والتقني، ويشكلون

دليلاً عملياً للمسلم في كل مكان، وعلى الأخص للبلاد المعرضة لنوازل «العولمة»، لكيفية التكيف مع تلك الثقافات والاندماج بها، وعدم الذوبان فيها، وإبصار أزمات تلك الحضارات، والتجسير بين أمتهم الإسلامية، وسائر الأمم الأخرى. إن هذا الرصيد الكبير، الذي يشكل مساحة مؤثرة في بلاد «العولمة»، والذي سبقت له تجارب في التعامل مع «العولمة»، هو القادر على المساهمة الأكبر في بناء البرامج العملية، لرسالة المسلم في حقبة «العولمة»، والتبصير بمتطلباتها، من خلال واقع ثقافة «العولمة»، ومعطيات القيم الإسلامية.

وليس هذا من قبيل الأمنيات، والرغبات، فالكثير من أبناء ثقافة «العولمة» اليوم، على الرغم من الرفه الاجتماعي من الثروة، والمعرفة، والقوة، هذا الثالث الذي كان دائماً يغري ببناء الإمبراطوريات، والوصاية على العالم، وتوهم أصحابه أنهم على الحق المطلق، والمعياري الوحيد، للنظر والحكم، كثيراً ما يجدون أنفسهم، وذواتهم الضائعة، في اللجوء إلى الثقافة الإسلامية، فيعتنقون الإسلام، ويدون إعجابهم بقيمه، وحضارته، وشعاره الكبير في القبول (بالآخر) والتعايش معه، والتعاهد معه، تحت عنوان: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ويتجاوزون الصور التطبيقية المشوة، والمنفرة، التي تُصنع لعالم المسلمين، ويقع فيها جهلة بعض المسلمين.

البعد الثقافي للقيم الإسلامية:

والأمر الذي قد يمثل بدهية لا يمكن تجاهلها، على مستوى الحقيقة المجردة، والتراث، والتاريخ الحضاري، والنسيج الثقافي للأمة المسلمة، أن النظر للإسلام من خلال المفهوم المترسب في الأذهان للدين، وأنه يقتصر على تنظيم العلاقة بين الفرد وربّه، ويجيب عن أسئلة عالم الغيب، ويتأتى من التسليم المطلق، بعيداً عن

العلم والبرهان والمعرفة، والتفريق بين الثقافة والدين، والعلم والدين، وجعل العلم ثمرة للبرهان والاستدلال والنظر، والدين حالة من التسليم والاستسلام المطلق، بدون نقاش وبرهان، أمر فيه الكثير من المجافاة للحقيقة، والواقع، والتاريخ، وأبعاد القيم نفسها، والإنتاج الثقافي والحضاري للأمة المسلمة على مدى تاريخها الطويل.

لذلك نرى أن كل المحاولات الفكرية، والثقافية، والسياسية، التي مورست في عالم المسلمين لعزل الدين عن مرجعية جميع الأنشطة الحياتية وصبغها بصبغته، باءت بالفشل، وانتهت بالأمة إلى الضياع والفراغ، الذي امتد به (الأخرى)، وانتهى بالعقلاء إلى قناعة كاملة، وحقيقة مسلمة، جاءت نتيجة النظر والتفكير والاستقراء، أن التخلف، والعجز، والخزي، إنما كان بسبب محاولات الانسلاخ عن الإسلام ومحاصرته واستبداله، لا بسبب الاستمسك به، وأن كل المستوردات الفكرية، من حماية أو وصاية أو انتداب أو استعمار أو غزو ثقافي أو تغريب فشلت؛ لأنها جاءت بمخافة لمعادلة الأمة الاجتماعية وثقافتها، النابعة من القيم الإسلامية، والمنضبطة بالمرجعية الإسلامية.

فالإسلام لا يمكن، من حيث الحقيقة والواقع والتاريخ، أن يكون مرتيناً للمصطلحات والتصورات، التي ترسبت في ذهنية الحضارات الأخرى عن مفهوم الدين، فالإسلام دين وثقافة، وحضارة، وسياسة، واقتصاد، واجتماع، وتوحيد للإله، وعبادة وعبودية له، وهذا جميعه يندرج تحت مصطلح الإسلام وأبعاد الدين به.

ويمكن أن نقول بالمصطلحات الشائعة: إن الإسلام يمثل ثقافة الحياة، بكل شعبها وجوانبها، ثقافة وعاءها الحياة، بكل أنشطتها، وليس ديناً ينظم العلاقة الفردية،

والشأن الغيبي فقط.. دين يتميز عن الأديان والعقائد بأنه ثقافة تقرر التعدد، والتنوع، وتدعو للحوار والقبول (بالآخر)، وإقرار حريته فيما يعتقد، وتقاتل في سبيل تحقيق تلك الحرية، لا للإجبار على اعتناق الإسلام: ﴿وَفَلْيُلْوَهِمُ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ تحت شعار: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، أي تقاتل حتى لا يكون إكراه، حتى لقد اعتبر الإسلام إكراه الإنسان على اعتناق ما لا يختار أكبر من إزهاق روحه، قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١).

لذلك، سوف تكون المدافعة، والحوار، والمواجهة، في حقبة «العولمة» في كل شعب الحياة، وميادينها، الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مع القيم والثقافة الإسلامية؛ مع الرؤية الإسلامية، للكون والإنسان والحياة، وبالتالي فلا يمكن عزل الإسلام، وتحييده عن معترك الصراع والحوار، والمواجهة، لأن المواجهة في حقيقتها ثقافية، مهما تلونت تجلياتها.. يقول الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون»، أثناء حفل تنصيبه: إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاماً مقدساً لتحويل العالم إلى صورتنا.

ومن هنا يمكن اعتبار الثقافات، والفلسفات، الرأسمالية، والاشتراكية، والعلمانية، والوجودية، أدياناً، هي أشبه بالأديان المعاصرة، من خلال إدراك أبعاد المفهوم الموضوعي للدين، في التصور الإسلامي، حتى لو أعلنت شعارات فصل الدين عن المجتمع، وكان هذا الفصل صحيحاً، ذلك أن المفهوم الديني، والمساحة التي يملؤها الدين من حياة الإنسان، لا تختلف هنا عنها هناك، إلا بالعناوين والمصطلحات ومصدر التدين.

وإذا حاولنا فصل القيم الإسلامية عن الثقافة العربية الإسلامية أو عن التراث الإسلامي، مخزون الأمة الثقافي، أو عن التاريخ الحضاري الإسلامي، فسوف تبوء محاولاتنا بالفشل، كما فشلت المحاولات التاريخية؛ لأن القيم الإسلامية تشكل النسيج الثقافي الإسلامي، بكل تجلياتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع... إلخ.

ولئن أمكن، بشكل أو بآخر، فصل الحياة في الحضارة الغربية عن القيم الدينية، أو عن كهانة رجال الدين، وسطوتهم، ونمط الحكم الثيوقراطي، إن صح التعبير، وإن كان ينكر ذلك الكثير من علماء الحضارة الغربية، ويعتبر أن المسيحية ما تزال تشكل روح الحضارة الغربية، وأن العزل كان لرجال الدين، وبذلك تحقق النهوض، وأن المسيحية كانت في جوهرها إحدى دعائم هذا النهوض، فإن الأمر بالنسبة للدين الإسلامي يختلف تماماً.

ذلك أن مثل هذه الإشكالية، أو المعادلة، مع القيم الإسلامية، تكاد تكون مستحيلة، لانعدام وجود طبقة أكليروس وكهانات تحمل قدسية، تمكن من السيطرة والتسلط، والظلم البشري، على الرغم من بعض المظاهر المرضية، وعلل التدين، التي تسربت إلى الواقع الإسلامي، والتي توهم بعض رجال الفكر ودعاة الإصلاح بالتشابه الثقافي والحضاري ومناهج النهوض.

إن القيم الإسلامية تدعو إلى إعمال العقل، والعلم، والتفكير العادل، والإحسان، والسلام، والشورى، وتؤسس للعدل، وعدم الإكراه، وتحصيل الخبرة والمعرفة، وليست قائمة على التسليم المطلق، شأن مفهوم الدين المعمول به في الغرب.

فاعتبار أن الدين قائم على التسليم، والعلم قائم على البرهان، في الرؤية الغربية، أمر لا يمكن تنزيله على القيم، والواقع، والتاريخ، والحضارة الإسلامية.. فالقيم الإسلامية فكر، وثقافة، وسياسة، واقتصاد، واجتماع.. ولعل من تميزها أنها وضعت أطراً ومرجعيات وأهدافاً، ولم تضع برامج وخططاً، وإنما تركت ذلك للعقل المجتهد، للاضطلاع بذلك من خلال الاستطاعات، والمتغيرات.. وإنتاج العقل، من خلال اجتهاده، ليس مقدساً، وبالتالي فإن الاجتهادات في الإسلام ليست قوالب معصومة تصب فيها عقول البشر وتصرفاتهم، وإنما هي رؤى قابلة للنقض، والنقد، والتطوير، ضمن إطار القيم المعصومة، في الكتاب والسنة.

لذلك نقول: بأن الثقافة الإسلامية رؤية شاملة ومتكاملة؛ تشكل فلسفة حياة؛ مؤهلة للتداول والتدافع الحضاري مع الثقافات الأخرى، وتمتلك من المخزون التراثي الثقافي ما يشكل لها ترسانة فكرية، يصعب اختراقها، وقيماً معيارية تجعل المسلم في تعامله مع معطيات «العولمة» إيجابياً، مقبلاً، مبصراً، معطاءً، يعرف ماذا يأخذ، وماذا يدع.. لذلك نعتقد أن تحييد القيم الإسلامية عن معركة الحوار الحضاري، أو الصراع الحضاري، أو معركة «العولمة» المعاصرة، بقيمتها، ومعطياتها، وتحليلاتها، والتوهم بأن «العولمة» قادرة على القفز، من فوق الثقافة الإسلامية، والامتداد في نسيج المجتمع، نوع من وهم القوة، وغرور ثقافة القوة، التي يمكن ألا تتحقق إلا ببعض النتائج السريعة، لكنها تبقى عاجزة عن تحقيق العواقب الباقية أمام القوة الثقافية الإسلامية.

إن الإشكالية، أو الإصابة الكبرى، التي أدى إليها صلف القوة، والتي كان ولا يزال شعارها: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص: ٣٨)، هي

نفي (الآخر)، واستئصاله، وعدم الاعتراف به ثقافياً، وأن المعايير التي تأتي بها «العولمة» في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والقيم الديمقراطية، هي الحق المطلق، الذي لا بد من فرضه بالقوة هنا وهناك، واعتباره المنقذ وخشبة الخلاص للناس جميعاً، مهما اختلفت ظروفهم وأزماتهم ومعاناتهم، وأن حضارة وثقافة الأفراد وتقدمهم وانفتاحهم وديمقراطيتهم تقاس بمدى تابعيتهم واعتناقهم لما تأتي به قيم «العولمة»، وأن الذي لا يعتنقها، يجب أن يؤهل ويؤدب، وإلاً يلغى، لأن الإصابة في ذاته وليس في معطيات «العولمة» (!)

فدعاة «العولمة»، لن يرضوا حتى يتبع الناس كلهم ملتهم، وقد تكون المشكلة الأساس هي في التمييز بين التبادل المعرفي والسلعي والغزو الثقافي، أو الارتئاس الاقتصادي والاعتصاب السياسي.

وهناك حقيقة تكاد تكون من المسلمات، حيث يشهد لها التاريخ الحضاري الإنساني، ويؤيدها الواقع، وهي أن سلطة الثقافة، أو سلطان الثقافة على الإنسان، هو سلطان نافذ ومؤثر، يتجلى في جميع أنشطته، ويقع عملياً وراء أنماط سلوكه المتعددة، ويمنحه الدليل والرؤية للتعامل مع الحياة، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، ويحقق له الدافعية؛ لأنه يولد القناعة، ويحقق الاختيار، ويحترم كرامة الإنسان ويشعره بقيمته.. هذه الدافعية التي تولدها القناعة تمنحه الفاعلية، وتحقيق الذات، والاطمئنان والأمن وانبعاث الأمل، والحلم الذي يعتبر المحرك الأساس للارتقاء في الحالات الطبيعية، حالات السلم، كما تمنحه القدرة على الصمود، والصبر، والاحتمال، وتحول دون الذوبان والانبهار في حالات التسلط والظلم والاضطهاد والانكسار التي يتعرض لها، وتحفظ بشخصيته وحوافزه، ليكون قادراً على التجاوز والانطلاق من جديد.

بينما نجد أن ثقافة التسلط والاستبداد، أو ثقافة السلطة، لا يمكن أن تتوضع إلا بإلغاء الذات وإطفاء الفاعلية، وانعدام الكرامة، والخط من قدر القيم الإنسانية في الحرية والمسؤولية والاختيار، وتحويل الإنسان إلى آلة، أو مكينة الإنسان في قطار السلطة، لذلك فنثقافة السلطة كانت، ولا تزال، هشة، سريعة العطب، صورتها شيء وحقيقتها شيء آخر، لأنها لا تخرج عن كونها قناعاً قد لا يلامس حتى جلد الإنسان ومظهره، بعيداً عن عقله وقلبه.. أنها تضع قناعاً ولا تصنع قناعاً، ولا يلبث هذا القناع أن يسقط عند الصدمة الأولى، لذلك فهي عاجزة عن الصمود والمقاومة وحماية الذات، والمواجهة والحوار والقدرة على التجاوز والاستئناف وإنعاش الفاعلية وإعادة تخصيب الخيال، وبعث الأمل.. وخلاصة الأمر أنها ثقافة تغتال الإنسان من داخله، لذلك نجد باستمرار أنه كلما سقطت السلطة وعالم الأشياء سقطت ثقافتها إلى غير رجعة، وعادت سلطة الثقافة وعالم الأفكار ليعيد بناء المجتمع.

فسلطة الثقافة هي التي تحمي من الذوبان في ثقافة السلطة الغازية، وتحفظ للمجتمع بخميرة النهوض والانطلاق.

لذلك لا سبيل إلى التعامل السليم مع حقبة «العولمة»، أخذاً وعطاءً، وامتلاك القدرة على الإفادة من فرصها وبناء المشترك الإنساني، وتقديم العطاء الإسلامي، إلا بإعادة بناء الذات ثقافياً؛ والتمكين لسلطة الثقافة من النفوس، على مستوى الفرد ومؤسسات المجتمع المدني والدولة والأمة عموماً.

ولعل المعادلة الصعبة في عالمنا العربي والإسلامي هي أن ثقافات السلطة تمارس تفريغ القيم من محتواها وإفساد المصطلحات والمضامين الثقافية للأمة، وإجهاضها، للتمكين لرؤيتها من الداخل، والوهم بأن ثقافة السلطة يمكن أن تكون بديلاً عن سلطة الثقافة.

آفاق العولمة

«العولمة» فلسفة شاملة متكاملة، وممتدة لجميع جوانب الحياة، محاولة إعادة تشكيلها وفق تلك الفلسفة الرأسمالية، لذلك لا يمكن أن يتصور «عولمة» اقتصادية قادرة على الحياة في مناخ سياسي أو مناخ ثقافي أو إعلامي أو أيديولوجي معاد للرأسمالية، لذلك جاءت تجليات حقبة «العولمة» واضحة، ومتسائدة، ومستهدفة إعادة صياغة جميع الأصعدة والآفاق المتعددة.

- عولمة الإعلام:

يمكن أن نعتبر أن «العولمة» الإعلامية، إلى حد بعيد، كانت هي الرائد والطلية التي ذلت الصعاب، وقرأت الواقع، وشكلته، وهيأت قابلياته، ومهدت الطريق لامتداد وقبول «العولمات» الأخرى جميعاً، على المستوى السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي، واللغوي، فأول ما بدأت حقبة «العولمة» بتحريكه عجلة الإعلام، حيث حول الإعلام العالم إلى قرية واحدة إعلامياً؛ ومن خلال أوعية الإعلام المتنوعة والمبتكرة امتدت «العولمة» إلى جميع أنحاء الأرض بأقدار متفاوتة.

إن الإعلام علم وفن في الوقت نفسه، وليس عملاً عشوائياً منفلاً من الضوابط، مجرداً من الأهداف، حتى برامج اللهو والتسلية، وأفلام التعري، والصور المتحركة، والإعلانات الاستهلاكية، وبذلك فهو بطبيعته متحيز، كشأن الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي لا يخرج عن أن يكون ثمرة لها جميعاً، خاصة إذا لم تكن هناك قيم ضابطة للوجهة، محددة للأهداف، تحول دون التحيز، فالقيم والمعايير لا يمكن أن تبرأ من التحيز ما لم تكن خارجة عن وضع الإنسان أصلاً، هذا من

جانب.. ومن جانب آخر، فإن الإعلام في الحقيقة هو ثروة لمجموعة علوم وشعب معرفية نفسية واجتماعية، تقوم وترصد تأثيره، وتحدد أهدافه، وتقدم له المعلومة، وتبين له كيف ومتى ولماذا يقدمها، وفي ذلك نقول: بأن الإعلام اليوم يمكن أن يعتبر من أقوى الأسلحة، فالمعلومة هي القوة المرنة، والذي يمتلكها هو الذي يحدد ويتحكم بنتيجة المعارك، على الأصعدة المختلفة.

لذلك تحرص الدول الأقوى، مادياً وعلمياً وإعلامياً، على ممارسة عملية إخلاء وإملاء في المواقع والمجالات الإعلامية، للترويج لسياساتها، وثقافتها، وبضاعتها، وطريقتها في الحياة، من خلال التوفر على مجموعة صناعات تعتبر من الصناعات الثقيلة، إنها صناعة الأفكار، من مثل: صناعة السينما، والكتاب، والصحيفة، والتلفزيون، والإذاعة، وحتى أفلام الأطفال، والإعلان عن البضائع، بفنونه المتعددة.

والدولة الأقوى، هي التي تمتلك القوة التقنية، التي كانت وراء صناعة وسائل الإعلام وتطويرها، كما تمتلك الثروة الهائلة، التي تنفقها على الإعلام وتنتج المعرفة والمعلومة، لذلك فهي بهذه الإمكانيات سوف تحتل العالم، وتحوله إلى دولة إعلامية، تملؤه بإنتاجها.. فالإعلام يعتبر المقدمة لبناء قوة الدول، والثمرة لها في الوقت نفسه، ويكفي أن نشير إلى أن ما يقارب ٨٠% من الإنتاج الإعلامي، العالمي، يعود للدولة الأقوى اليوم، التي بلغت في تقنياتها درجة ألغت معها الرقابة الإعلامية قبل أن تلغيها الدول الوطنية، وتجاوزتها، وجاء إنتاجها إلى العالم على علم بواقعه الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

والعملية الإعلامية بشكل طبيعي تقوم على الإخلاء (التشويه) للقيم التي تحكم الواقع، ومن ثم الإملاء بقيمها، برؤيتها وفلسفتها، والإغراء بثقافتها وسياساتها وأنماط حياتها وأطعمتها وأشربتها، الأمر الذي يساهم بغواية الناس واستخفافهم، لتأمين

تبعيتهم، وعلى الأخص عندما يكون الإعلام الوطني تافهاً أو ساذجاً على أحسن الأحوال، يتمركز حول حفلات المراسم وصالات المطارات الفخمة المعدة للاستقبال والتوديع، ولا هم له إلا الإشادة بحكمة وعبقريّة الزعيم؛ أما ما يسمى بالإعلام الفكري فهو بالغالب يأتي متناغماً مع طبيعة التخلف، يأتي رتيباً، بعيداً عن التشويق والإثارة وتحريض الفاعلية، وتنشيط وإنعاش الوعي، وينتهي في أحسن الأحوال لأن يكون مقلداً ورجعاً للصدى، سواء في ذلك الصحافة، أو الندوة، أو المقابلة، أو سائر الأوعية الإعلامية الأخرى.. وأكثر من ذلك، فقد يقتضي الفقر الإعلامي والسذاجة الإعلامية استدعاء (الأخر)، ومحاولة الارتفاع والظهور على أكتافه، وإشراكه في العمل الإعلامي، وبذلك نسجل بأيدينا الهزائم على أنفسنا، ونوقع عليها، ويتحول إعلامنا لصالح (الأخر)، وتقدمه، وإملائه لأوعيتنا الإعلامية.

إن إلغاء الرقابة الإعلامية في حقبة «العولمة» هو أشبه بإلغاء الحماية الجمركية إلى حد بعيد، وإن كانت الفضائيات اليوم تجاوزت إمكانية الرقابات، ولم تعد بحاجة إلى قرارات إلغاء الرقابة عن الإعلام الوطني.

والإعلام القادم مع «العولمة» تقف وراءه مراكز بحوث ودراسات، ومؤسسات إعلامية وصحفية وسينمائية، وشركات إعلان، وأموال ضخمة، ومؤسسات أمنية، ودأبه وهاجسه الدائم التطوير والارتقاء، الذي يكاد يكون يومياً، فإذا سلمنا بالحقيقة التي يقرها الحديث الشريف: «إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَسِحْرًا»^(١)، بمعنى أن قدرة الإعلام والبيان في التأثير قد تصل إلى مرحلة القدرة على قلب الحقائق، أو تشويهها، وسحر أعين الناس، حتى يروا الحق باطلاً والباطل حقاً، أدركنا خطورة «عولمة» الإعلام على الدولة الوطنية وقيمها.

(١) أخرجه البخاري.

وقد تكون المأساة، إضافة إلى فقر وضعف الأداء الإعلامي، العاجز عن مواجهة إعلام «العولمة»، الأقوى والأبلغ تأثيراً، أن الدولة الوطنية تنفق أموالها الطائلة على إقامة مؤسسات إعلامية ضخمة كنوع من المباهاة والتمظهر، ومن ثم تكون عاجزة عن ملئها وتغطيتها، فيأتي إعلام «العولمة» ليحتلها، ويقدم ثقافته ورسالته وأشخاصه وإعلانه وإنماطه الحياتية للناس - حيث تسيطر وسائل الإعلام الأمريكية الأقوى، في الواقع، على ٦٥% من مجمل المواد الثقافية والترفيهية - حتى يتدخل في نوع طعام الناس، ولباسهم، وعلاقاتهم الاجتماعية.. ويمتد مذهب الحرية الرأسمالية لكل مجالات الحياة، فالأسواق الحرة للبضائع، والمؤسسات الحرة للأفكار، وهكذا.. والمسلم، على الرغم من هذا الرصيد الضخم من تاريخه الإعلامي والدعوي ومخزونه التراثي، يجلس في مقاعد التلقي، أو على أحسن الأحوال يهرب إلى غرف الانتظار، أو يتوهم أن العملية الإعلامية هي نوع من الصراخ أو الرقابة على أحسن الأحوال، التي يمكن أن تساهم سلبياً بدفع الناس للتحول عنها.

ولا شك أن «عولمة» الإعلام هي شرط لسائر العولمات الأخرى، فهو يشكل - كما أسلفنا - الطلائع التي تصنع القابليات، وتعيد تشكيل الإنسان، وتؤهله للتلقي والاستجابة؛ فالإعلام والمعلومة هما طريق «العولمة» إلينا.. فهل نفكر في الحال التي نحن عليها، ونحدد الإمكانية التي نملكها، ونفكر في كيفية توظيفها، ونحاول الاستفادة من خبرات من تخصصوا في الإعلام، من أبنائنا، والاستفادة من فعل غيرنا، والبدء باغتنام هذا الفضاء الإعلامي، فتتقدم برسالتنا وقيمنا، ونعرضها على (الأخر)، متركزين إلى قوتها الذاتية، في مقابل هشاشة وضعف مضمون ما يعرض علينا، على الرغم من سحره لأعيننا.

ولا أعتقد أنه بالإمكان النهوض، أو وجود أي أمل بالنهوض، ما لم نؤمن بالاختصاص وتقسيم العمل، والخلوص من الذهنية التي تحتل رؤوسنا، وتساهم بتراجعنا، وتقودنا إلى ضلال أعمالنا، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً. إن الخلل، كل الخلل، في أدوات توصيل القيم الإسلامية إلى الإنسان، لأنها قيم الفطرة، وكونها لم تحدث التأثير المطلوب، فيعني ذلك بدون شك وجود عطب في أجهزة التوصيل.

وفي تقديري أننا نستطيع البدء من حيث انتهى الآخرون، والإفادة من هذه الوسائل الإعلامية التي تملأ الدنيا من حولنا، ونخلص من حالة السبات والتمني والتحسر والتحول، إلى حالة استشعار التحدي الذي يثير الفاعلة، ويجمع الطاقة، ويؤذن بالإقلاع من جديد، والله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣).

- عولمة الاقتصاد:

«العولمة» في الأصل ذات بعد اقتصادي، أو أن محورها يكاد يكون اقتصادياً، فهي تعمل على إشاعة وفرض مذهب الحرية الاقتصادية، وتعميمه على العالم، واعتباره نهاية التاريخ، واعتبار أن العرض والطلب ينظمان السعر، وما يقتضي ذلك من ضرورة إلغاء الحدود، وفتح الأسواق، وتدفع البضائع، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، وتحكم الدول الأقوى، أو الشركات الكبرى العملاقة التي تساند الدول الأقوى، لتكون في حمايتها، وتستخدم قوتها في فتح الأسواق، والسيطرة على الخامات، إلى درجة نرى معها أن الكثير من الباحثين والدارسين اقتصر في تعريف «العولمة»، وتجلياتها، على البعد الاقتصادي، أو تسييد المذهب الرأسمالي، وما يتطلبه من إلغاء الحماية الجمركية، وإقامة المناطق الحرة، واستبدال الأنظمة السياسية الموجهة

بأنظمة تسمح بالحرية الاقتصادية، لتتحول الدول السياسية إلى أسواق لمنتجات الشركات الكبرى.

وهذا الفهم، بأن «العولمة» ذات بعد واحد، هو البعد الاقتصادي، وأن بقية العوامل أو الأبعاد، السياسية، والثقافية، والتربوية، لا تخرج عن تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، هو فهم صحيح، ودقيق إلى حد بعيد.

إلا أن عمليات تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، الرأسمالي، أو ما أسمى بمذهب الحرية الاقتصادية، وما يحمل معه البعد الاقتصادي في ذاته من الثقافة الاستهلاكية، يجعل «العولمة» رؤية شمولية لإعادة صياغة المجتمعات والثقافات والحضارات من جديد، على الأصعدة كلها، حيث لا يمكن أن يتصور دعاة «العولمة»، ثقافة مغايرة، أو تعليماً مغايراً، أو تربية معايرة، أو سياسة مغايرة، أو فلسفة مغايرة، تتعايش مع مذهب الحرية الاقتصادية، لذلك يمكن اعتبار «العولمة» موجة كاسحة «للعولمة» كل شيء، حتى لو أعلنت أن شعارها وهدفها حرية السوق. ونعتقد أن الادعاء، حتى من الناحية الموضوعية، والواقعية، بأن مذهب الحرية الاقتصادية، منذ «آدم سميث» وحتى اليوم، يساعد على زيادة الإنتاج والنمو، ويجيء بالرّفه، ويقضي على الفقر، والعوز، ويحفظ التوازن الاقتصادي، وأن عمليتي العرض والطلب، في اقتصاد السوق، أو مذهب الحرية الاقتصادية (المذهب الرأسمالي) تحددان السعر، دون تدخل أو حماية أو تسعير، من قبل الدولة، ينقضه الواقع والتاريخ.

فالمعادلة السوقية عندهم تتلخص في أنه: إذا قل العرض ازداد الطلب، وارتفع السعر.. الأمر الذي يدعو أصحاب الأموال إلى توظيف أموالهم وإقامة مشاريعهم وفق متطلبات السوق، وإيجاد معامل ومصانع جديدة تستجيب للسلع والبضائع المطلوبة، وبذلك يزداد العرض في الأسواق، ويقل الطلب، فتهدأ الأسعار، فيعدل

بعض أصحاب الأموال عن توظيف أموالهم في هذا المجال، ويفتشون عن استثمارات أخرى، فيقل العرض، ويزداد الطلب ويرتفع السعر، وهكذا فإن عمليتي العرض والطلب، كفيلتين بتحديد السعر بشكل آلي، وعفوي، ودون تدخل أو تسعير، أو حماية، كما هو الحال في الاقتصاد الموجه، الذي يتدخل في إرادة الأفراد، ويصادر حرياتهم، في الاستهلاك، والإنتاج، والتسعير، وما إلى ذلك.

والحقيقة التي لا مراء فيها، وإن كانت ثقافة القوة، أو ثقافة «العولمة» تحاول القفز من فوقها، أن مذهب الحرية الاقتصادية، أو المذهب الرأسمالي، الذي يروج لشعاره: «دعه يعمل، دعه يمر»، انتهى إلى نوع من دكتاتورية رأس المال، وسيطرته على السياسة، والثقافة، كما أدى إلى نوع من الميكيفيلية التجارية، التي أصبحت تتحكم بالإنتاج، والاستهلاك، والأسواق، وكانت الحرية الاقتصادية وما ينتج عنها من تحديد السعر بشكل عفوي، أولى ضحاياها.

فالشركات العملاقة، والتجمعات الاحتكارية، واقتسام أسواق العالم، والمجمعات الاستهلاكية اليوم، تتحكم بالأسواق، والإنتاج، والاستهلاك، والأسعار، وتعطل عمليتي العرض والطلب، وتقضي نهائياً على المنافسة، فلا مجال لأي مستثمر صغير أو متوسط بمحارقتها، أو منافستها، وأي إنسان يفكر في إنتاج أي بضاعة، أو دخول السوق، سوف يتعرض للفقر والإفلاس، لأن الشركات الكبرى تسحقه بتخفيض الأسعار إلى أدنى من التكلفة، وكثرة العرض، والبيع بخسارة لفترة، حتى إذا عجز التجار الصغار عن الصمود أمام هذا الإغراق، عادت الشركات العملاقة إلى فرض الأسعار التي تريد التحكم بها، دون أن ينافسها أحد.

فالشركات الكبرى والاحتكارات العالمية، أدت إلى تعطيل المنافسة، وقضت على عمليتي العرض والطلب، وركزت المال في يد طائفة قليلة، فانهت إلى غنى فئة،

وفقر أمة، بل أمم، ويكفي أن نشير هنا إلى أنه في ظل «العولمة» ازداد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً، بحيث أصبح ٢٠% من سكان العالم أغنياء، يحصلون على ٨٠% من الدخل العالمي، بينما نجد أن ٨٠% من سكان العالم فقراء، لا يحصلون إلا على ٢٠% من الدخل العالمي.. وفي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، للتجارة والتنمية، أن عدد الأشخاص، الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، يتزايد عاماً بعد عام، ويصل عددهم حالياً إلى ٣٠٧ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ٤٢٠ مليون بحلول عام ٢٠١٥م.

إضافة إلى أن المصلحة، والربح بشئى الوسائل، هو المستأثر بالسلوك الرأسمالي، أو ما أسميناه «بالمكيايلية الاقتصادية»، ذلك أن زيادة الإنتاج هي المطلوبة، ولو على حساب الإنسان، وكرامته، وطبيعة فطرته، وسنه، وحرية، وصحته، ولم ينس أحد الآثار الإنسانية المريعة التي ترافقت مع الثورة الصناعية وظهور الآلة، وتقسيم العمل، وشيوع نظريات الاصطفاء المسلكي، حيث لم يُنظر للإنسان إلا على أنه أداة إنتاج أو (برغي) في آلة الإنتاج يمكن أن يؤخذ ويلقى عندما يستهلك، وما ترتب عليها من ثورات عمالية، وتشكيل نقابات، وظهور نظريات العمل الممتع، وتحديد ساعات العمل، والحد الأدنى للأجور... إلخ.

ولئن كانت الرأسمالية أدت إلى غنى فئة، وفقر أمة، فإن الأنظمة الشمولية المقابلة، التي حاولت العلاج والرد على الأزمات الرأسمالية، أدت إلى فقر الجميع، وتخلف الجميع، وتبديد طاقات الجميع، فالدول دائماً كانت ولا تزال أسوأ مستثمر أو تاجر.

وتحكم رأس المال في النظام الرأسمالي، أو مذهب الحرية الاقتصادية، لم يقتصر على الأسواق، والإنتاج، وإقامة الاحتكارات العالمية والشركات العملاقة، وتقاسم الأسواق، والقضاء على المنافسة، وإنما تجاوز ذلك إلى السيطرة على السياسة،

والثقافة أيضاً، فالشركات، والأموال، والسيارات، والإعلانات، والإعلام، في المعارك الانتخابية، هي وراء تنجيح من تريد لشغل المناصب السياسية الكبرى والمؤثرة ومن ثم ارتحانه لتحقيق مصالحها.. ومراكز الثقافة، والإعلام، والإنتاج الفني، والسينمائي، والتلفزيوني، هي وسائل إعلان وترويج تجاري وصناعة فلسفة الإقناع، فالحاكم والمتحكم هو رأس المال؛ و«العولمة» في نهاية المطاف هي جعل العالم أسواقاً مفتوحة للاستهلاك، ومصدراً للخدمات واستثمارات الشركات الكبرى العملاقة؛ ورجال السياسة في نهاية المطاف إحدى أدوات الإنتاج أو تسهيل مرور الإنتاج والتصدير.

- عولمة السياسة:

لا يمكن أو يتصور أن يكون أي حديث عن «عولمة» الاقتصاد بعيداً عن الحديث عن «عولمة» السياسة؛ لأن الأمرين متلازمان، فالسياسة هي التي تؤمن الأسواق والخدمات والعمالة، والاقتصاد هو الذي يدعم السياسيين، ويوجه السياسة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية.. وعلى الرغم من أن الثقافة والفلسفة تمثل الحقيقة، وأن السياسة تمثل الصورة والتجلي العملي للثقافة، وأن السياسة في عمومها محكومة بالرؤية الثقافية، وأنها الأوعية العملية للحركة والفعل، فإنه من المفيد التوقف عند بعض المظاهر «لعولمة» السياسة.

«فالعولمة»، بنظامها الرأسمالي، وما يدعو إليه، ويحمل عليه من حرية التجارة، ووجود الأسواق، وإيجاد المناطق الحرة، في معظم بقاع العالم، لتشكل رئات تنفس تمد النظام «العولمي» بالأوكسجين، قادرة على سحق خصومها الاقتصاديين، باحتكاراتها، التي تقضي بها على روح المنافسة، وهي الخصيصة التي تميز نظام الحرية الاقتصادية، فإنها قادرة أيضاً، أو الأقدر، على إلغاء خصومها السياسيين، ومحاصرتهم، وتشويه سمعتهم، واختراق ذمهم، وإغراقهم بالمال والجنس، واستنابات سياسيين

تروج لهم، وتدعم حملاتهم الانتخابية، بالمال، والإعلان، والسيارات، وكل مستلزمات النجاح. ذلك أن سيطرة المال على السياسة ليس جديداً، ولا مستغرباً، ولم يعد ذلك يقتصر على بلاد «العولمة»، وإنما أصبح يمتد ليتدخل في العالم كله، بشكل أو بآخر، حتى تتحول الأنظمة السياسية، إلى أنظمة عميلة، وأهلها وأسواقها إلى زبائن، أو أحجار شطرنج على طاولة القمار، إلى درجة قد تضحي الرأسمالية بقيمتها وشعاراتها السياسية وتدعم أنظمة شمولية، واستبدادية أو فردية، أو بدائية، في سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية.

لذلك أصبح من الطبيعي أن تملي على الدول سياساتها ومعاهداتها وعلاقاتها، وحتى نوعية حكامها، وتتدخل في سيادتها، ودساتيرها، ونظمها السياسية، وتطوعها، وتحكم عليها وتحتويها وتخرقها.

ولعل المقولة الشائعة اليوم، والتي أصبحت من المسلّمات السياسية والتي تمثل شعار سياسة «العولمة»، أنها سياسة المصالح، وليست سياسة المبادئ، والذي أصبح لها فلاسفتها، وشعاراتها، انتهت إلى تغييب إنسانية الإنسان، وتقديم أشياء الإنسان، كما أدت إلى ارتكاس خصائصه، وتحكم غرائزه، حيث ارتد الناس عن عبادة الله إلى عبادة العجل الذهبي، الذي صنعه السامري ليستبدله بإله موسى عليه السلام، والاستماع إلى حوارهِ والاستمتاع به في وسائل الإعلام الإعلان والترويج.

ولعل فكرة صراع الحضارات، أو فلسفة صراع الحضارات ومسوغاتها، التي يراد لها أن تمهد «للعولمة»، وتمنحها المشروعية السياسية، من خلال جدلية فلسفية، حيث إن التاريخ الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، انتهى إلى النظام الرأسمالي، الذي يمثل الإنسان الخاتم أو النظام الخاتم، وأن استقرار هذا النظام، واستمراره، وتمددّه، يقتضي المواجهة المستمرة، والهجوم الدفاعي، والضربات الاستباقية، والوصاية على العالم،

وتجاوز سيادات الدول، والتفتيش دائماً عن عدو، يشكل مبرراً للتمدد باتجاه طاقات العالم وأسواقه، فكما أن التأميم، وإلغاء الملكية الخاصة، في النظام الشيوعي والاشتراكي، كان فلسفة للاستيلاء على أموال الناس باسم مصلحة الأمة، والتبشير بأن الشيوعية هي نهاية التاريخ والفردوس الموعود، فكذلك جاءت «العولمة»، التي تعتبر من بعض الوجوه، تأميماً للعالم أو «عولمة» للعالم، سياسياً واقتصادياً، وتوهين سيادة الدول، وطرح مفاهيم جديدة للسيادة، وحق التدخل، باسم إيجاد ملاذات آمنة، إلى غير ذلك من الشعارات.

- عولمة اللغة:

اللغة، تعتبر مفتاح الثقافة، والتربية، والتعليم، والحضارة، وإشاعة مفهوماتها، ومدلولاتها، ومصطلحاتها، ووعاء إنتاجها الثقافي.. ومن الأمور المقررة والثابتة أن الذي يتكلم بلسان قوم، لا يلبث أن يفكر بعقلهم، وليس المجال متسعاً هنا لبيان علاقة التعبير بالتفكير.

لذلك «فعولمة» اللغة تتطلب أن تكون الثقافة، والإعلام، والتجارة، والخدمات، والدراسة، وشروط دخول المعهد، والجامعة، واستخدام المرجع، والمصدر، والكتاب، والسوق، والفندق، والمتجر، والقطار، والطائرة، والبيع والشراء، والإعلان، والاتصال، والمراسلات، والتعامل مع وسائل الإعلام، كل ذلك مرهون بالتضلع باللغة التي تعتمد لسان «العولمة»، ولو كان ذلك على حساب اللغة الوطنية، التي عُزلت بسبب من عجز أصحابها عن التوليد والامتداد، وأصبحت لا تعبر عن فعاليات الحياة، حتى انتهت إلى هوامشها، وبدأت تُخرج من التعليم، ومن المعاهد، والجامعات، والأسواق، والعلاقات الدولية، ووسائل الإعلام، إلى المعابد، ويراد لها أن تقتصر على التراتيل، التي يمكن أن تتم بمعرفة أقل القليل من الفهم.

و«عولمة» اللغة - تعني فيما تعني - القطيعة مع التراث، والقطيعة مع التاريخ والثقافة، والماضي بكل معطياته، والأخطر من ذلك جميعه افتقاد المفتاح الصحيح لفهم القيم في الكتاب والسنة، وتحولهما إلى خانة المقدس للترك، ونحن هنا لا ندعو للانغلاق، وعدم التبادل المعرفي، وإنما الذي نريد أن نوضحه أن اللغة الأجنبية تعتبر في الحالات الطبيعية رديفاً للغة الأم، اللغة الوطنية، فهي مفتاح لفهم (الآخر) واستيعاب معارفه، ومنتجاته، وبذلك تقع في إطار الفروض الكفائية، إن لم نقل الفروض العينية، بالنسبة للمسلم في حقبة «العولمة»، ولكن في كل الأحوال، ليست بديلاً، عن اللغة الوطنية، لأن في ذلك إلغاءً للذات، وليس تطويراً لها.

وقد لا يُستغرب أن تشكو فرنسا وتقاوم هيمنة اللغة الإنكليزية على شبكة «الإنترنت»، ذلك لأن ٩٨% من حجم تداول المعلومات والاتصالات على «الإنترنت» باللغة الإنكليزية، في حين أن ٢% فقط للغة الفرنسية، مع العلم أن فرنسا إحدى دول الاتحاد الأوربي وجزء من الثقافة الأوربية.

وفي هذا يقول وزير العدل الفرنسي «جاك توبسون»: إن «الإنترنت» بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار.

- عولمة التعليم:

ولعل من مستلزمات «عولمة» اللغة «عولمة» التعليم أيضاً، الذي يعتبر الرحم الذي تنمو وتتخرج منه سائر الأنشطة الحياتية، «فعولمته» تقتضي ضرورة إعادة النظر في سياسته ومناهجه، وبرامجه، وأهدافه، وتطويره، وتذليله، وتنقيته، ليصبح مؤهلاً لامتداد مفاهيم «العولمة»، والقبول الأعشى بكل معطياتها، وإذا استعصى ذلك لسبب أو لآخر، وصعب إلغاؤه، فما أسهل من أن يهملش ويترك ليلافي مصيره ومشكلاته، وتتقدم المؤسسات والمناهج والجامعات والمدارس «المعولمة» لتملاً الساحة.

بل نستطيع أن نقول: إن «عولمة» التعليم هي في الحقيقة «عولمة» لسائر شؤون الحياة، ذلك أن المتتبع لمسارات ثقافة «العولمة»، وأنشطتها، وممارساتها، على الأصعدة المتعددة، يرى بدون أدنى لبس، أن فلسفة نهاية التاريخ، والانتهاى إلى النظام الرأسمالي، وطمس الثقافات والحضارات الأخرى، وإنهاء المشترك الإنساني، والوصول إلى الإنسان الخاتم، هو الفلسفة التي يساق إليها العالم، شاء من شاء، وأبى من أبى.

ذلك أن موجة «العولمة» تعني - فيما تعني - عند بعض فلاسفتها ومنفذيها: أن الناس يجب أن يكونوا أجراء وعملاء لا شركاء، في نظام «العولمة».

- عولمة الأمن:

فكما أن العالم تحول في حقبة «العولمة» إلى قرية إعلامية صغيرة - والإعلام بعمومه، وما يوفر له من المعلومات والوثائق الخاصة والسرية، لا يخرج عن أن يكون أحد ميادين الأمن - فإن التوجه صوب «عولمة» الأمن، وما ترافق مع ذلك من استخدام أرقى التقنيات - حتى في أكثر الدول تخلفاً، فهي متخلفة في كل شيء إلا في قضية الأمن وحماية النظام - وتطوير الأساليب والتشريعات، وإطلاق أقمار التجسس والتنصت والطائرات، التي تراقب حركة العالم بدون طيار، وتجنيد جيوش من العملاء والمخبرين، حوّل العالم إلى قرية أمنية أصغر من الصغيرة، ليصبح كل شيء تحت السيطرة، بل حولها إلى مخفر تابع لأجهزة أمن الدولة الأقوى، وتجاوز في سبيل ذلك أبسط معاني ومتطلبات السيادة وحقوق الإنسان وكرامته.

ولا أعتقد أن هناك أي مصطلح استخدم كمسوغ لكل أنواع الاستبداد السياسي، والاستعمار، وسن القوانين الاستثنائية وإعلان حالات الطوارئ، وما أضيف من مسوغات للتدخل في حرية الناس وانتهاك أعراضهم وكراماتهم، مما أصبح يسمى اليوم في حقبة «العولمة»: قانون الأدلة السرية والمعلومات الاستخباراتية، الذي يمنح

الدولة الأقوى فعل ما تشاء في جميع أنحاء العالم، على مستوى الأفراد والدول والجماعات، دون إبداء الأسباب، تحقيقاً لمصلحة الأمن، مثل هذا المصطلح «الأمن» الذي لا شك أنه من أسماء الاضداد.. إنه ليس في حقيقته من الأمن، وإنما من الرعب والخوف، الذي يعيد البشر إلى حياة الغاب، من التسلط والاعتداء، ويروّعهم، وينتهك كراماتهم وأعراضهم، كل ذلك باسم الأمن.. و«عولمة» الأمن أيضاً من لوازم «عولمة» السياسة والاقتصاد.. إنها حلقات متكاملة متتابعة.

فقد يتطلب أمر «العولمة» الأمنية، الذي بدأ يزداد ويتعاضد: افتراض أعداء، ويقتضي التعامل مع أشباح متوهمة، وقد يكون الشعار العريض الذي بات يملأ العالم كله اليوم ويؤذن بهذه الانتهاكات جميعها: محاربة «الإرهاب»، دون الدخول في تحديد مفاهيمه، ودلالاته.. ولعل في ذلك الادعاء بوجود بعض الخلايا الإرهابية ومحاربتها بعض الحقيقة، ولكن فيه الكثير من التحجج والتحيز لإيجاد مسوغ شن الحروب، لمعالجة أزمات «العولمة»، وإتاحة الفرصة لتمدها، وفتح أسواق جديدة وامتنيازات جديدة للشركات الكبرى، والقضاء على كل من يعارضها أو يشكل عثرة في طريقها، حيث نجد أن الأمر في كثير من المواقع بدأ يتحول من محاربة «الإرهاب» إلى صناعته، وأخذ البريء بحريرة المذنب، وانتهاك سيادة الدول، وممارسة الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، فما أسمى بالحرب ضد «الإرهاب»، حيث الموضوع تطور إلى صورة يخشى معها أن يكون سبباً في استنابات «الإرهاب». إن هذا الشعار الغامض، الغائم، جعل من حق الدول القوية أن تتدخل في تحديد الجرائم والمجرمين، وتعقبهم أينما كانوا، والمشاركة في التحقيق، وانتهاك سيادة الدول، وإلقاء القبض على من تشاء، والتحقيق مع من تشاء، والتشكيك بقدرة الأجهزة الوطنية، لذلك لا بد من مشاركتها من خلال خبراء في «الإرهاب»، دون

أي حدود أو معوقات، وحتى عند مشاركتها يبقى قولها الفصل، وحكمها الملزم، ورأيها الصحيح.

ونحن بهذا لا نسوغ الإرهاب، مهما كانت دوافعه وأسبابه، فهو مرفوض، بكل المعايير الأخلاقية، والسياسية، والاجتماعية، والإنسانية، والدينية، سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى الدول، لكننا ندعو - إضافة إلى الحلول الأمنية، على ضرورتها، لأنها تقتصر على معالجة الآثار دون البحث في العمق ومعالجة الأسباب، رغم أنها لم تُجد نفعاً في استئصاله، وإنما كانت في كثير من الأحيان سبباً في تأجيجه، وخاصة عندما يشتد الظلم فيحدث الانفجار، دون حدود - إلى التفتيش عن أسباب الإرهاب، ووضع خطط لمعالجة تلك الأسباب، وعدم الاكتصار على معالجة الآثار.

وقد تكون المشكلة، أن «العولمة»، يراد بها اليوم أن تسير في اتجاه واحد، أشبه ببعض قوانين السير، وبذلك تصبح «عولمة» ظالمة، وغير مسؤولة، تتجه إلى تحقيق مصالح القطب الأقوى، الذي بات الأوحده، وأما الآخرون فنصيبهم منها أن يتحملوا مغارمها، التي تزيد الفقير فقراً، والغني غنى، والأمن خائفاً، والقوي أكثر تسلطاً.

إن الحديث عن «العولمة»، وما تبشر به من الاقتصاد الحر والقيم الديمقراطية والتنمية، لن يكون ذا قيمة؛ لأن الواقع يكذب ذلك - كما أسلفنا - ما لم يكن ذلك مصحوباً فعلاً بالحديث عن التنمية، وعدالة التوزيع، وحماية البيئة، وإنقاذ العالم مما ينتظره من تفاوت صارخ، بين أقلية مترفة، أشد الترف، وأغلبية فقيرة فقراً مدقعاً، يحيط من كرامة الإنسان، ويمزق أواصر التواصل بين العالم، ويقضي على الأمن والاستقرار، وينبت الحقد والإرهاب.

فضاءات العولمة

إن العالم اليوم بأشد الحاجة إلى الحوار، وبناء المشترك الإنساني، والتعارف، والتعاون: ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ وإيقاف الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والأمني، ومنح الناس حرية الاختيار: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، وأن لا يكون الثراء حكراً على أقلية ضئيلة من رموز الرأسمالية العالمية، بشركاتها العملاقة، واحتكاراتها العالمية العابرة للقارات: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ (الحشر: ٧).

إن واقع «العولمة» يعني الآن في حقيقته فتح أسواق الجنوب، وإقامة المناطق الحرة، وإلغاء الحماية الاقتصادية، لمصلحة فائض رأس المال والإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي، لدول الشمال، ولكنها تتزامن في الوقت نفسه مع الإقرار بحق دول الشمال الرأسمالية، في غلق أسواقها، في مواجهة فائض العمالة الموجودة لدى دول الجنوب.. وهذا من المفارقات العجيبة.

لذلك نقول: إن «العولمة» ذات الاتجاه الواحد لن تكون قادرة على الاستمرار، وإن استطاعت الانتصار المؤقت، وإنما ستعرض بسبب ظلمها، وأنانيتها، وإثرائها غير المشروع للزوال، والعبرة بالعواقب، واستنبات أكثر من «ماركس» جديد، يأتي كرد فعل على الظلم وثمره للحقد، وبذلك يزداد بؤس الإنسانية، وتتحول من ظلم إلى ظلم، أو من ظالم إلى أظلم.. والاستقراء التاريخي يؤكد أن المسألة مسألة وقت، لكن ذلك لا يجوز أن يدعونا أو يدخلنا غرفة الانتظار، وعدم تعاطي الأسباب، وبذل الجهد لمغالبة قدر بقدر.

ومع ذلك كله نرى أن «العولمة» في بعض جوانبها ليست طريقاً واحداً من كل وجه، وليست شراً محضاً، لقد فتحت إلى جانب الأسواق التجارية والاستهلاكية، أسواقاً ثقافية، وإعلامية، وعولت الكثير من الأدوات، التي يمكن لكل إنسان رشيد الاستفادة منها، والامتداد فيها، وإملأها بالخير.

إن «العولمة» بمقدار ما تشكل ارتقائاً اقتصادياً، واغتصاباً ثقافياً، وإكراهاً سياسياً، وتنميظاً اجتماعياً، بمقدار ما تتيح فرصاً يمكن التقاطها، والتعامل معها، من قبل الإنسان «العدل»، أما الإنسان «الكل» فيبقى عاجزاً في كل الأحوال عن الإفادة من إمكاناته، علاوة عن امتلاك القدرة على توظيف إمكانات (الآخر).

ولعل أبرز ملامح حقبة «العولمة» وأهم معطياتها، التطور الهائل والكبير والسريع في وسائل الاتصال، ووسائل الإعلام والبلاغ، والفن والإبداع في أدواتها، وأوعيتها وأجناسها، وأصواتها، وألوانها، وضبط إيقاعها، وأنماطها، والتقدم في وسائل قياسها وتقويمها وتحديد مدى نجاحها، ووسائل الارتقاء بها، وتطويرها، وكل يوم يأتي بجديد في إطارها.. والأمر الذي يدعو للتفكير والإفادة، أنها لم تعد حكرًا على أحد، إنما أصبحت مذلة، ومشاعة، وخالصة للاستعمال لكل من يمتلك إمكانية توظيفها والإفادة منها. وما على الفرد المسلم والأمة المسلمة إلا الاضطلاع برسالتها وحسن تبليغها إلى الدنيا كلها، بالصوت والصورة واللسان، فالتقنيات التي جاءت بها حقبة «العولمة» كفيلة بنقلها بجميع لغات العالم.. فهل يغتنم المسلم ذلك لإبلاغ رسالته للعالمين، ويلحق الرحمة بالعالمين، مثلاً للمهمة الأساس: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)؟

ولو لم تكن «للعولمة» إلا هذه الفرصة، وإتاحة هذه الإمكانية، لكفى المسلم تلك المجالات المتاحة للعتاء، والتعاطي، ذلك أن من الآثار الصحيحة الثابتة: «إنَّ اللّهَ لَيُؤَيِّدُ هَٰذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»^(١) فهل تصبح «العولمة»، فيما قدمت من أدوات وإمكانات، وسيلة مهمة لإبلاغ هذا الدين، والوصول به إلى العالمية، وإظهار قيمه على الثقافات والفلسفات الإنسانية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري.

الَّذِينَ كَلَّمَهُ ﴿ (التوبة: ٣٣)، وتحقيقاً لمواعيد النبوة: «لَيُبْلَغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»^(١) وهل تكون معطيات «العولمة» - «إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» - رغم بعض فجورها، وسيلة تأييد ونصرة للإسلام؟

إن التعاطي مع «العولمة»، والتقاط فرصها، والتعامل مع أدواتها، وآفاقها بالنسبة لأداء المسلم لرسالته، ليست خياراً.. وفي تقديري حتى لو افترضنا أنه خيار لوجب اختياره، فكيف إذا صارت نازلة من نوازل العصر، وذلك لما تحمل من الفرص والأدوات التي تمكن المسلم من أداء رسالته إلى العالمين، ذلك أن المهمة الرئيسة، والوظيفة والرسالة الأساس، بالنسبة للمسلم، الذي يسير على قدم النبوة، ويضطلع بميراثها، هي البلاغ والدعوة، يقول تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النور: ٥٤)، ويقول مخاطباً رسوله القدوة ﷺ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النحل: ٨٢)، وبذلك يحصر مهمة النبي ﷺ بالبلاغ، فهذه هي المهمة الأصلية التي تهون دونها سائر المهام، التي يمكن أن تصرفه عنها، ذلك أن الاضطلاع بمهمة البلاغ المبين هي سفينة النجاة، وسبيل الخلاص، على المستوى الفردي والجماعي.. وأن النكول عنها، أو القعود عن الاضطلاع بها، هو سبيل الهلاك والتفطيع في الأرض والاستبدال، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْعَنُ مَا أَنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة: ٦٧).. فتبليغ الرسالة هو سبيل المنعة والحماية والعصمة: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، بالبلاغ تستحق العصمة والنجاة والفلاح، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخَيِّرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِذًا﴾ ﴿٧٧﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ

(١) أخرجه احمد.

وَرِسَالَتِهِ ﴿ (الجن: ٢٢-٢٣)، وأن القعود عن أداء الرسالة، يحول دون عصمة المسلم من أذى الناس، وتسلبهم.

ويقول تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴿ (الأنعام: ٨٩)، ويقول تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمْ الْأَصْلِيحُونَ وَمِنْهُمْ دُونِ ذَلِكَ وَبَلَّوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ (الأعراف: ١٦٨).

أهمية تطوير مواصفات الخطاب:

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن حدود البلاغ وكيفياته، وأدواته، وأبعاده، وأهمية مطابقته لمقتضى الحال، وتطويره بحسب الظروف والمتغيرات، وتوفير التخصصات المطلوبة له، وإخراجه من صور الغوغائية، والرتابة، والحماس، إلى صور الحكمة، والدقة، والموضوعية، ذلك أن الخطاب الإعلامي في عصر «العولمة» أصبح له صفات ومواصفات، وتخصصات، ولم يعد عشوائياً، وأن التغيير في الخطاب إنما يكون بتغيير التفكير، والمنهج، التغيير لما في النفس، وليس بالادعاء، وتغيير الملابس والمواقف، دون الاعتراف بالخطايا التي جلبت على الأمة المصائب التي تعاني منها.

إن حسن التعامل مع سنة المدافعة، التي لو أحسن المسلم التسخير لها، سوف يحقق له أكبر قدر من الكسب، ويمكن أن يكون كسباً أكبر من كسب الأقوياء أصحاب «العولمة» أنفسهم، وبذلك يرتد السحر على الساحر: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴿ (طه: ٦٩).

إن سنة المدافعة، التي جعلها الله سبباً لجدلية النماء والامتداد، وسبيلاً لرد الظلم، وإتاحة الفرصة والقدرة على الإفادة من مواطن الخلل في البناء «العولمي»، بدأت تعمل عملها، وتظهر نتائجها، وتتسع مجالاتها، ويكثر دعاؤها، حتى من داخل عالم «العولمة» نفسها.

من إمكانات التعامل

ومهما حاولت «العولمة» ممارسة الإحكام لقبضتها، والتحكم في البلاد والعباد، فهي ليست حلقة مغلقة جامدة تتعامل مع جماد، وإنما هي مجال يتأني في نهاية المطاف من فعل الإنسان، بكل تكويناته، وتعقيداته، وميوله، فهي ليست حلقة مغلقة على لون أو جنس أو لغة، بل يوجد في باطنها رصيد كبير من التنوع المعرفي والثقافي والديمقراطي، الأمر الذي يتيح آفاقاً متعددة للتعامل معها:

- الرصيد المسلم في مؤسسات العولمة:

إن وجود رصيد كبير من المسلمين، ممن يتوفر على طاقات وخبرات علمية، في مؤسسات «العولمة»، إضافة إلى وجود الخامات، والمواد الأولية، التي تزخر بها بلاد المسلمين، ويأتي على رأس ذلك كله طبيعة القيم الإسلامية، بإنسانيتها واعترافها (بالآخر) وإقرارها بالتنوع الثقافي، والدعوة إلى تحقيق حرية الإنسان: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾ وكرامة الإنسان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء: ٧٠)، وتأسيس الحضارة على التعارف، والتعاون: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)؛ وإشاعة العدل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ (المائدة: ٨)، والسعي إلى تحقيق عدالة توزيع الثروة، وعدم الاستئثار: ﴿كُنْ لَا يَكُونُ دُولًا بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ (الحشر: ٧).. كل ذلك يشكل إمكانات حضارية وثقافية واقتصادية قادرة على السير بالإنسانية نحو الرشد.

- إنسانية القيم الإسلامية:

إن عالمية الإسلام، وإنسانية قيمه تتقاطع مع «العولمة»، وتتقارب معها، في كثير من رحلة المستقبل، وتمتلك العلاج والأدوية الناجعة لعللها، وأزماتها، عندما يكون المسلمون في مستوى إسلامهم، وعصرهم.. والذي ندعو إليه ليس أمراً مثالياً

ولا نظرياً، ذلك أن الواقع يقول: إن الإقبال على القيم الإسلامية، والافتناع بها، واعتناقها، والشعور بأنها سفينة الخلاص والنجاة للجنس الإنساني، متركز أكثر في بلاد «العولمة» نفسها، ومن إنسانها نفسه.

إن سقوط «العولمة» تاريخياً بأزمات اقتصادية، حيث لا يتسع الوقت لتتبع الأزمات الاقتصادية الكبرى التي مر بها العالم، وتمر بها الآن، وما يستتبعها من أزمات سياسية، وأخلاقية، يدفع الإنسان للتفكير، والبحث، عن وجود أدوية وعلاجات، وبدائل، وهذا يشكل فرصة للمسلم يجب أن يعرف كيف يلتقطها.

نعاود التأكيد أن الإسلام، بما يمتلك من قيم إنسانية، تحمي كرامة الإنسان، وتمنحه الحرية الكاملة في الاختيار، تحت شعار: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، وما يمتلك من مخزون تراثي ثقافي، يمثل مشتركاً إنسانياً، شاركت فيه كل العروق والأجناس والألوان والأمم والثقافات، وما تحققه عقيدة التوحيد من نسخ الآلهة، وإيقاف تسلط الإنسان على الإنسان - الأمر الذي كان، ولا يزال، يشكل مصدر الشر الرئيس، وشيوع الظلم في العالم - وما يمتلك من مرونة وخلود في قيمه، منحتة تاريخياً هذا الرصيد الحضاري، الذي يغطي جميع مساحات الحياة الإنسانية، ويمكنه من التعامل مع نوازل الحياة، وتطوراتها؛ قادر على التعامل مع معطيات «العولمة»، والتقاط فرصها، واغتنامها، وتوظيفها، وتحويل أدواتها ومعطياتها إلى إمكان حضاري جديد، يساهم بامتداد وانتشار قيم الإسلام، وظهورها على سائر الثقافات، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (التوبة: ٣٣).

- التخطيط العلمي والدراية المعرفية:

إن مواجهة «العولمة» بالخطب والصراخ والحماسات لا يغني عنا شيئاً، ولا يمكننا من تحقيق أي مكسب، بل على العكس يؤدي إلى تفريغ طاقاتنا في المواقع غير المحدية، وبذلك يمكن من امتداد (الآخر)، الذي ينتصر علينا ويمتد في داخلنا

بخبرائه وعلمائه، وتوهم أننا نواجهه ببعض خطبائنا، الذين لا يحسنون إلا البطولات في الفراغ.

من هنا نقول: بأنه بات من الفروض الثقافية، والحضارية اليوم، دراسة ظاهرة «العولمة»، بمنطلقاتها وأهدافها، ووسائلها، ورصد تجلياتها على الأصعدة المتنوعة، أو بتعبير آخر: الإحاطة بعلمها، وهذا لن يتأتى بالأمان وال رغبات والشعارات - كما أسلفنا - وإنما بالتوفر على تحصيل التخصصات، في شعب المعرفة جميعاً، وخاصة الإنسانية منها، التي تشكل مفاتيح الفهم، الذي لا بد منه، لأن الحكم على الشيء، والتعامل معه، فرع عن تصوره، إضافة إلى ضرورة التمكن من اللغة (لغة العولمة) التي تعتبر بشكل عام - كما أسلفنا - مفتاح فهم (الآخر)، واستيعابه، وإن كان ذلك يعتبر من الفروض الكفائية، فإنه اليوم قد يكون من الفروض العينية، لأن «العولمة» باتت تملأ حياتنا الثقافية، والإعلامية، والتقنية، والاستهلاكية، والاستخدامية.

إن مثل هذه الدراية تمكن المسلم من التعرف على تاريخ «العولمة»، ومفاهيمها، وانكساراتها، ومن ثم تمكنه من تحديد موقعه منها، ومدخله للتعامل معها.

- المرجعية الشرعية:

ونحب أن نشير هنا إلى أن التحقق بشعب المعرفة، دون التوفر على المرجعية الشرعية، التي تشكل للمسلم الدليل والقبلة والبوصلة، سوف ينتهي بالكثير من القدرات الإسلامية إلى (الآخر)، يتقوى بها، دون أن يكون للمسلمين أية رؤية، أو نصيب من العطاء، أو المساهمة في تحويل العالم وجهة الخير، أو «العولمة» نحو مسيرة الخير، والرشد، أو إتاحة الفرصة للتوسع في دوائر الخير، والتقاط واغتنام هذه الفرص لصالح الإنسانية جمعاء.

عقبات على الطريق

هذا الإمكان الذاتي الذي يمتلكه الإسلام، لم يكن غائباً عن كثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء الغربيين، والمستشرقين، الذين أسسوا لكيفية التعامل مع عالم الإسلام والمسلمين، وحاولوا تشويه صورهم، ووضع عقبات على طريق الاستفادة من «العولمة»، تتطلب الكثير من التفكير بكيفية تجاوزها:

- اتهام المسلمين بالعدوانية تجاه (الآخر):

ولا يتسع المجال لإيراد الكثير من الأسماء، التي يمكن أن يكون من أبرزها، وأكثرها جدة وحدة «برنارد لويس»، عميد المستشرقين، في كُتبه بشكل عام وكتابه الأخير بشكل خاص: «أزمة الإسلام»، وقبله «أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة الشرق الأوسط»، الذي سبق «صموئيل هنتنغتون» صاحب كتاب: «صدام الحضارات» بإصدار كتاب: «ثقافات في صراع»، الذي اعتمد عليه «صموئيل هنتنغتون» بشكل أساس.. وقد يكون من أخطر ما ذهب «برنارد لويس» إليه هو إضفاء صفة سرمدية على المسلمين في النظرة العدوانية (للالآخر) والافتتان بالاستبدادية النازية، ولعله في ذلك استبطن رؤية اليهود - وأصله يهودي - تجاه الأغيار.

- محاولة تشويه القيم الإسلامية:

وكثير من الغربيين يرى أن الإشكالية ليست في تصرف بعض المسلمين، أو تشددهم، أو ما ينسب إليهم من العنف والإرهاب المصنوع، الذي قد يكون ثمرة لردود الأفعال أو للاختراق من الغرب نفسه، وإنما الإشكالية - في رأيهم - في قيم الإسلام نفسه، الذي ينمّي هذه الظواهر، ويولدها، ولا يتقبل القيم الديمقراطية الغربية، والنظام الرأسمالي، الذي انتهى إليه التاريخ بزعمهم (فوكوياما، نهاية التاريخ)، وتعتبر هي المعيار الوحيد للحكم على العالم.

فالقِيم الإسلامية، عند بعض الكتاب والمفكرين الغربيين، عدوة للحرية والديمقراطية، والإنسانية، وتحاول العودة بالعالم إلى حقبة التوحش والتسلط والهمجية. لذلك فمن الصعب، بل من المستحيل، التعايش مع الإسلام، ولا بد من مواجهته، واقتلعه، وزرع بدائل جديدة، ومناهج جديدة، وثقافة جديدة، وسياسة جديدة، ونظام اقتصادي جديد، وأنظمة حكم جديدة، وليس بالضرورة أن تكون الأنظمة البديلة ديمقراطية، وقد يُكتفى منها أن تكون عدوة للإسلام، مطاردة لأتباعه، تتشبع خطتها بمفردات ومصطلحات الاتهامات الغربية للقيم الإسلامية، ومن يحملونها.

- اتهام القيم بصناعة التطرف والإرهاب:

لهذا كله، كان لا بد لحقبة «العولمة»، المعاصرة أن تترافق بشكل أشد مع تشويه القيم الإسلامية، واتهامها بصناعة التطرف، والإرهاب، والعنف، والعداوة للإنسانية، وذلك لإقامة الحواجز النفسية، إهماكاً للمسلمين، وشل حركة الدعوة، والتخويف من كل شيء إسلامي.

إن التطرف والإرهاب موجود في كل الدنيا، ولعل من أبرز أسبابه الظلم الاجتماعي، والتسلط، والطغيان، والاستبداد السياسي، والأثرة الاقتصادية، والاختراق الثقافي.. هو موجود في العالم كله، النصراني، والبوذي، واليهودي، على مستوى الذات، ومستوى (الآخر)، ولكنه لم ينسب إلى دين، على الرغم من أن شعارات الأحزاب اليمينية في كثير من بلاد العالم دينية، ومسوغاتها دينية أيضاً، إلا بالنسبة للمسلمين، وهذا لوحده كاف في الدلالة، ذلك أن رسم صورة مخيفة للإسلام، ومشوهة للمسلمين، ووضع غالب مؤسساتهم ضمن خانة الإرهاب،

إنما هو في الحقيقة محاصرة امتداد قيم الدين، وشل حركة المسلمين، وجعل العالم بيوت أشباح للإرهاب هنا وهناك.

إن ممارسة ما يسمى بالإرهاب، تحت شعارات إسلامية من بعض المسلمين، ووسم الإسلام بالإرهاب من قبل بعض المفكرين في الغرب، وتجاوز عطاء القيم الإسلامية الحضاري الإنساني، واختزال الحضارة والتاريخ في موقف أو فترة زمنية معينة، لا يشكل مسوغاً مقنعاً بنسبة «الإرهاب» للإسلام بشكل خاص، دون سائر الظواهر الإرهابية، التي تكاد تعم العالم، بدوافع وأسباب مختلفة.

ولعلنا نرجح القول: إن الرأسمالية، منذ نشأتها، لا يمكن أن تحيا إلا من خلال عدو تطارده، ولو كان عدواً مصطنعاً، فبعد إسقاط الاتحاد السوفيتي كان لابد من عدو، فوجدت ضالتها في الإسلام والمسلمين، حتى ولو استخدم الإسلام والمسلمون في إنمائها الاتحاد السوفيتي ومحاصرة امتداده وإنهائه ومن ثم إسقاطه.

- الاختراق الثقافي لمؤسسات المجتمع:

إن طرح مصطلح الإرهاب هو محاولة لإيجاد المبررات للتدخل والاختراق الثقافي للإعلام، والتعليم، والسياسة والأسرة، ومؤسسات المجتمع، ومحاولة وضع فلسفة ومسوغات للضربات الاستباقية لدفع التوهم، ومحاربة الأشباح، التي لم تخرج في عمومها على إلقاء القبض على القتل، واستخدام أوهى الأدلة والمبررات. إن ذلك في المحصلة النهائية محاولة محاصرة لقيم هذا الدين من الامتداد - كما أسلفنا - من خلال ما أتاحت أدوات «العولمة» وقدمته من إمكانات منجزاتها، والحيلولة بين المسلمين والإفادة من هذه الفرص، لأنهم من الناحية النفسية موضع ارتياح وشك. والحواجز النفسية التي تقيمها دوائر الإعلام والثقافة والسياسة ليست بخافية، لكن في حساب العواقب سوف لا يصح إلا الصحيح.

- تشويه صورة التضحيات الإسلامية:

ولعل الأمر الملفت أنه حتى مَنْ حاول (الآخر) استخدامهم من المسلمين، وتوظيفهم لصالحه، واستعارة تضحياتهم، وتصفية حساباته بدمايتهم، واعتبارهم مجاهدين أطيهاراً، وإمدادهم بكل شيء في مرحلة معينة، تحولوا في نظره اليوم إلى إرهابيين خطرين يهددون الحضارة الإنسانية (1)

والأمر المطروح حقاً، ومن خلال هذا جميعه، كيف يمكن تجاوز الصورة المشوهة التي رُسمت للإسلام والمسلمين، حتى كادت تترسب في كثير من الأذهان، وأصبحت تشكل حاجزاً نفسياً دون الامتداد في حقبة «العولمة»؟ وكيف يمكن الصمود، في وجه رياح السموم، وامتلاك القدرة على إثبات أن القيم الإسلامية، هي قيم إنسانية، في معركة الصراع الثقافي، تدين «الإرهاب»، وتقضي على أسبابه، وتعالج آثاره، وذلك من خلال الدخول في سياقات «العولمة»، وعالمها، وتقديم النماذج المؤثرة التي تثير الاقتداء، وتبين أن الصورة المصنوعة التي رُسمت للإسلام والمسلمين شيء والحقيقة شيء آخر؟

- اختزال التاريخ في فئة وزمان معينين:

إن دمج الإسلام بالإرهاب، وتجاوز تاريخه الطويل وإنجازاته الحضارية الإنسانية، واحترامه لحرية وكرامة الإنسان، وحقه في الاختيار تحت شعار: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، واختزال هذا التاريخ في فئة معينة، وفترة زمنية بعينها، أو في قراءة مغرضة أو مغلوطة، وتضخيمها، فيه الكثير من التبسيط، والتجني، من الناحية العلمية والموضوعية والتاريخية.

ولعل ذلك التخويف لم يأت عبثاً، وإنما جاء ثمرة لمخطط هادف - كما أسلفنا- ليرافق مع حقبة «العولمة»، ويحول دون توظيف أدواتها لتبليغ رسالة

الإسلام، ومحاصرتها، والحيلولة دون امتدادها، باعتبارها - كما يزعمون - العدو الأساس للنظام الرأسمالي، الذي يقود قطار «العولمة» على مستوى العالم، وباعتبار «العولمة» بأدواتها، يمكن أن تمنح فرصة ذهبية، وغير مسبقة، لإبلاغ رسالة الإسلام والامتداد بها، هذا من جانب.

- دفع المسلمين إلى مواقع الفكر الدفاعي:

ومن الجانب الآخر، فإن دمع الإسلام بالإرهاب سوف يدفع الكثير من المفكرين والمثقفين، والمهتمين بالشأن الإسلامي، إلى التراجع إلى مواقع الفكر الدفاعي، واستنزاف طاقاتهم الذهنية، والمالية، والوقتية، في رد الشبه، والتدليل على براءة الإسلام، من هذه التهم، وبذلك يتحكم (الآخر)، الذي يقود قطار «العولمة» في العالم ويلقي بهذه التهم على ساحات تفكيرنا، وبذلك يحدد مسبقاً أنشطتنا الذهنية، والثقافية، ومصارف أموالنا. فكم من الندوات، والمؤلفات والمحاضرات، والمؤتمرات، والأموال، تنفق اليوم، للدفاع عن قيم الإسلام، ونفي تهمة الإرهاب عنه، وبيان خصائص القيم الإسلامية في السماحة والسلام، ونبذ قيم العنف، وقبول (الآخر)؟ وعلى الرغم من هذه الجهود كلها، تتجدد التهم، ليتجدد ويستمر الموقف الدفاعي، وتستنزف الطاقات، التي لو وضعت في موضعها المدروس، التنموي والعلمي والمعرفي، لأقامت ترسانة فكرية، وثقافية، وقاعدة اقتصادية إنتاجية يصعب اختراقها واتهامها.

إن الموقف الدفاعي، على ضرورته وفائدته، مطلوب بقدر، شريطة أن تضبط النسب، وهو في المحصلة النهائية لا يخرج عن محاولة حماية الذات.. ويبقى الموقع الأهم: صرف الجهد لتنمية الذات، والارتقاء بها، لتكون قادرة على التعامل مع حقبة «العولمة» وجميع النوازل الأخرى.

البديل المأمول

إن القيم الإسلامية بعالميتها، وشمولها، وإنسانيتها، وتجربتها الحضارية التاريخية، ومن خلال الخروق والإصابات الكبرى، التي تعاني منها «العولمة»، على المستوى الفردي، والمجتمعي، والإنساني، قادرة على تقديم البديل الراشد بموضوعية، وعدم معالجة الانحراف بانحراف مماثل، كما كان شأن الاشتراكية التي بنت نظرتها على جدلية الخقد وتأجيج الصراع بين الطبقات، والتي حاولت أن تثار من مذهب الحرية الاقتصادية بسلب حرية الناس وقتل روح المنافسة بينهم وصبهم في قوالب حديدية، فوقعت بمضاعفات وإصابات أودت بها، وكان سقوطها سبباً في انتعاش مذهب الحرية الاقتصادية، الذي تبشر به «العولمة» وتعتبره نهاية التاريخ البشري، وتستدل له بسقوط الاشتراكية، كفكرة، ودولة، وممارسة.

وهذا البديل لن يتحقق ما لم تتم المصالحة بين الأمة والدولة، وتتم المراجعة لفهومنا، وممارساتنا، واجتهاداتنا، ونبصر إلى جانب فقه النص فهم الواقع، ونتحول من الجهود الكبيرة التي نبذلها في إثبات صحة النص وخلوده وصوابه إلى مرحلة إعمال النص، وتنزيله على واقع الناس، بقدر استطاعتهم، ليستشعر الناس حقيقة خلود القيم الإسلامية، وقدرتها على الإنتاج المأمول وتحقيق الخلاص، مرة أخرى، لبني الإنسان.

وعلى الجملة يمكن القول بالنسبة «للعولمة» وغيرها من النوازل: إن المسلم إذا كان عدلاً راشداً ذا فاعلية، يتوفر على العلم بالأمر، والعدل والاستقامة في الحكم عليه، دون تحيز، أي كان في مستوى إسلامه وعصره، يمكن أن يحوّل النقم والنوازل

والابتلاءات إلى نعم، قال تعالى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ (الأنبياء: ٣٥)، ليستشعر من خلالها التحدي، ويأخذ منها العبرة والدرس، ويكتشف من خلال نزولها وسيرورتها مزيداً من السنن العاملة في الحياة، والأحياء وآلية تسخيرها. أما إذا كان كلاً، عاجزاً، جاهلاً، منفعلاً، معطل الحواس، مسكر البصر، ومطموس البصيرة، فتتحول على يديه النعم إلى نقم.

وقد يكون منتهى الخزي والتخاذل والبؤس العقلي أن يعجز عن استيعاب النوازل واكتشاف المداخل الصحيحة لكيفية التعامل معها، من خلال قيمه، في الكتاب والسنة، ومخزونه الثقافي، في الوقت الذي يفترض فيه أن يستشرفها ويصبرها من نذرها الأولى، ومقدماتها، قبل نزولها، وإعداد العدة لها، بما تتطلبه من عقل وعلم.

يقول تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا زَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْنُكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (النحل: ٧٦).

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- تقديم سعادة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	٧
أحمد بن عبد الله المري	
- هذا الكتاب	١٣
- العالم الإسلامي والعولمة	١٧
د. عبد العزيز بن عثمان التويجري	
- العولمة: تداعياتها.. وطرق التعامل معها	٥٣
الشيخ كمال الدين جعيط	
- كيفية التعامل.. رؤية شرعية	٨٣
د. ناصر العمر	
- جدلية تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط	١٣٩
الشيخ د. فهد بن عبد الرحمن آل ثاني	
- الاقتصاد العالمي وموقع العالم العربي	١٦١
البروفيسور عبد الحميد الإبراهيمي	
- العولمة وأخطارها	٢٣٩
الأستاذ محمد العبدية	
- كيف نتعامل مع ظاهرة العولمة؟	٢٦٣
د. عبد الله حسن زروق	
- العولمة: مفاهيم ومقاومة	٣٠٧
د. مالك الأحمد	
- نحو رؤية لحقبة العولمة	٣٥٧
الأستاذ خميس بن راشد العدوي	

- ٤١٥ - المسلم والعولمة... فرص ومخاطر
د. شوقي أحمد دنيا
- ٤٦١ - دعوة إلى إعادة بناء الذات
د. فريد الأنصاري
- ٤٩٥ - العالمية والعولمة وموقف الأمة
الشيخ محمد على التسخيري
- ٥١٩ - العولمة وبناء المشترك الإنساني
الأستاذ أحمد بوعود
- ٥٥١ - العولمة.. وطرح إطار اقتصادي إسلامي
د. رضا عبد السلام
- ٥٧٩ - المسلمون وتحديات العولمة الثقافية
د. أحمد معاذ علوان
- ٦١٣ - العولمة وأبعادها
د. خالد أحمد الحربي
- ٦٤٥ - مقومات المدافعة الحضارية
د. سامي محمد صالح الدلال
- ٦٦٥ - يسألونك عن العولمة
د. العربي كشاط
- ٦٧٧ - الإسلام يتحدى العولمة الأخرى
الأستاذ سارج لا توش
- ٧٠١ - قوة الثقافة.. لا ثقافة القوة
الأستاذ عمر عبيد حسنه
- ٧٥٣ - الفهرس

الدور الحضاري للأمة المسلمة

في عالم الغد

صدر كتاب : (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد) ، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في رحاب دولة قطر (تشرين

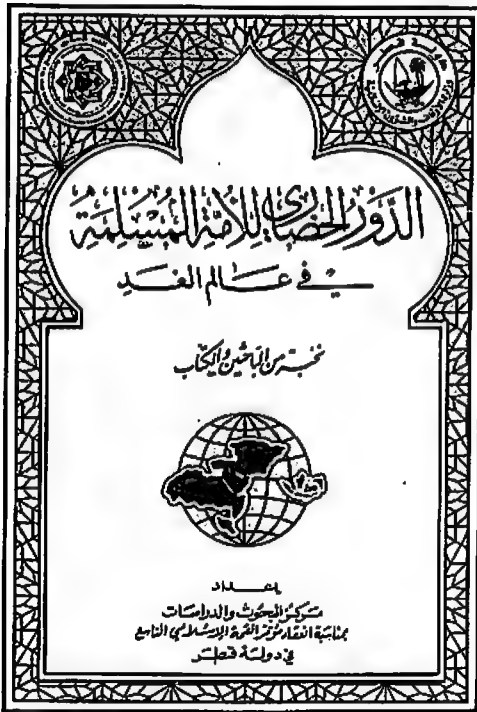
أول/ نوفمبر ٢٠٠٠م)، مساهمة في إحياء عملية الاجتهاد والتجديد وإعادة بناء مشروع النهوض، لتستأنف الأمة المسلمة دورها في الشهود الحضاري والحاق الرحمة بالعالمين ، وما يتطلبه ذلك من معرفة الذات، وما تمتلكه الأمة من الإمكان الحضاري والتخطيط لحسن استثماره، ومعرفة (الآخر)، المعرفة التي تمكن من كيفية التعامل معه ودعوته إلى كلمة سواء ، وتحقيق المشترك الإنساني .

ويأتي الكتاب - الذي تقع نسخته

العربية (٧٥٢) صفحة من الحجم

المتوسط (٢٤X١٧سم) - في إطار محاولة لتقديم رؤية مستقبلية، لما يمكن الاصطلاح

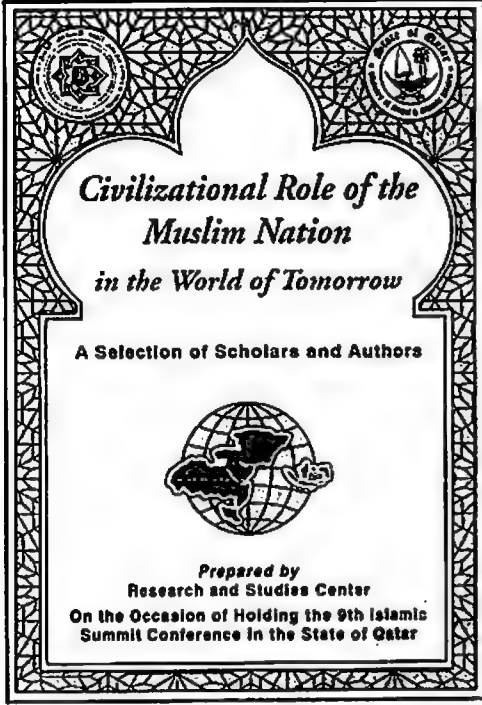
على تسميتهم : (أهل الاجتهاد والفكر والرأي)، بحيث تشكل هذه الرؤية أحد أدلة



العمل أمام أصحاب القرار للوصول إلى تحقيق الانسجام والتكامل والتصالح بين أهل الرأي وأصحاب القرار.

وكان الهدف الأساس من هذا المشروع الثقافي الممتد، التعرف على الإمكان الحضاري الذي

تتوفر عليه الأمة، والرؤية الاستراتيجية لتفعيله، وكيفية استرداد الدور الغائب للأمة لتستأنف من جديد رسالتها في الشهود ومعالجة أزمة الحضارة، وتحقيق الغاية التي من أجلها جاءت الرسالة .



ولقد كان الحرص على أن تأتي المساهمات من مواقع ثقافية وجغرافية ومدارس فكرية ومذهبية متنوعة، ممثلة، إلى حد كبير، لجميع بلاد العالم الإسلامي الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، إضافة إلى مساهمات ممن

يعيشون ضمن منظومة الثقافة الغربية المعاصرة ومؤسساتها .

وقد تركز الكتاب حول أربعة محاور أساس :

* أهم مقومات وشروط النهوض التي تمتلكها الأمة ، في إطار التعرف على الذات (الإمكان الحضاري) .

* أسباب عتالة الأمة وعدم فاعليتها: المعوقات (التعرف على مواطن الخلل) .

* أزمة الحضارة العالمية وحاجتها إلى الرؤية الإسلامية (معرفة الآخر وتحديد الحاجة والمداخل الفاعلة) .

* أولويات مشروع النهوض على مستوى الأمة، والرؤية الاستراتيجية لمستقبل العمل الإسلامي العام (دليل عمل، أو سنبل الخروج).

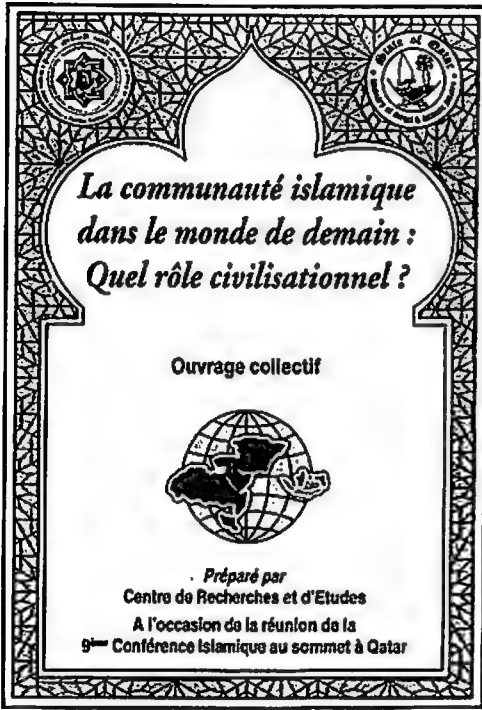
وكان التوجه إلى عدم تحديد المحاور التي تدور حولها المساهمات، حتى لا يشكل ذلك محددات مسبقة لرؤية الباحث، فترك الموضوع لكل باحث يتناوله من الزاوية التي يرى أهميتها، دون تحديد مسبق أو مداخللة لاحقة، ومن ثم المحافظة على نص

الباحث، على الرغم مما يمكن أن يوجد فيه - أحياناً - من بعض الملحوظات أو التحفظات القابلة للمناقشة.

لذلك جاءت الآراء والاجتهادات الواردة في الكتاب تعبيراً حقيقياً عن وجهة نظر أصحابها. وهي تشكل في محصلتها محاولة لتقديم رؤية عن الواقع الموجود، بكل ما فيه، الذي تمر به الساحة الفكرية، ونوافذ مهمة تمكن من الإطلالة على هذا الواقع الثقافي القائم.

وتتمثل المحصلة الثقافية لهذا المشروع-

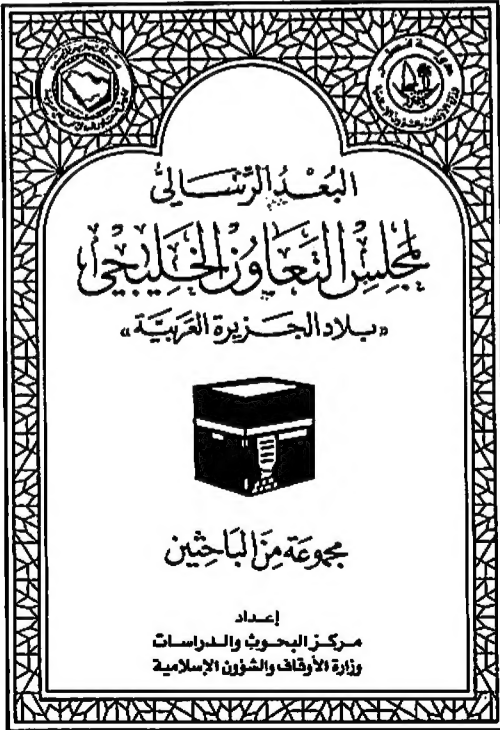
الكتاب في أهمية طرح الأمر، والتأكيد على الرؤية المستقبلية واستدائها إلى مجال الهم الثقافي العام وساحة تفكير النخبة المثقفة بشكل أخص، وذلك بغض النظر عن نوعية بعض المساهمات وقدرتها على إثراء الموضوع من جوانبه المتعددة وتحقيق الهدف المأمول، حيث إنها تعتبر باكورة لدراسات مستقبلية متكاملة ونضيجة.



الْبُعْدُ الرَّسَالِيُّ لِمَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْخَلِيجِيِّ «بلاد الجزيرة العربيّة»

صدر كتاب: «البعْدُ الرساليّ لمجلس التعاون الخليجي.. بلاد الجزيرة العربية»،
عن مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بمناسبة انعقاد

الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في
دولة قطر، في كانون الأول (ديسمبر)
٢٠٠٢م، إسهاماً في الدعوة إلى تحديد
الانتماء وإعادة النظر والمراجعة والتقويم
للواقع، في محاولة لاستشراف الماضي
وإبصار المستقبل، وسعيّاً للارتقاء والتنمية
والنهوض على مختلف الأصعدة، وتأكيداً
على أهمية الاضطلاع بالدور الرسالي
لببلاد الجزيرة العربية، التي اختارها الله
أرضاً للرسالة الخاتمة وشرفها بالإسلام.



ويشكل الكتاب، الذي جاءت نسخته العربية في (٤٣٢) صفحة من الحجم المتوسط، رؤية للبعد الرسالي، وأحد أدلة العمل المستقبلي أمام إنسان المنطقة وأصحاب القرار، والاستشعار بالمسؤولية الحضارية نحو الذات و(الآخر)، بحيث يكون استشراف الماضي هو السبيل لتقوم الحاضر وإبصار المستقبل، والارتقاء بإدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المادية، للعطاء الأفضل.

وشارك في هذا العمل الثقافي، الذي جاء تحت شعار قوله تعالى:

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ نخبه من الباحثين على مستوى دول الخليج العربية.

وقد اشتمل على ثلاثة محاور أساس:

المحور الأول: استشراف الماضي (التجربة الحضارية التاريخية):

- الجزيرة العربية أرض النبوة الأولى (إبراهيم أبو الأنبياء عليه

الصلاة والسلام) والرسالة الخاتمة (محمد ﷺ)؛

- النص السماوي، وخاتمة وخلود الرسالة، وقدرتها على الإنتاج

والنهوض تاريخياً؛

- عطاء التجربة التاريخية (القيادة الحضارية العالمية): عبرة الماضي

ورؤية المستقبل.

المحور الثاني: الإمكانيات المذخورة:

- الإمكان التاريخي: مهبط الوحي؛ وراثته النبوة؛ التجربة الحضارية

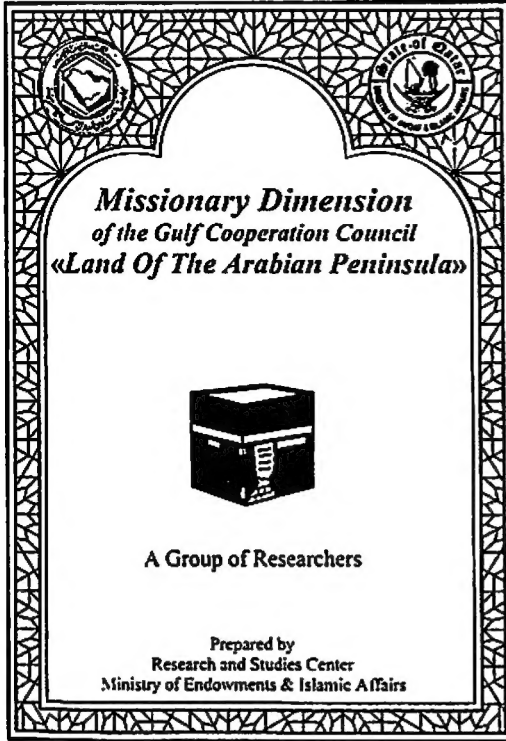
التاريخية؛ امتلاك الأنموذج التطبيقي (السيرة النبوية، وخير القرون)؛ العطاء الإنساني

على مستوى الذات و(الآخر).

- الإمكان الثقافي والاجتماعي: عالمية الرسالة وإنسانيتها؛ امتلاك الطاقة

الروحية(الحرمين)؛ الرصيد الإسلامي في العالم؛ قبة المسلمين (توجه المسلمين اليومي صوب الجزيرة العربية(دول مجلس التعاون) واستمرار الارتحال للحج والعمرة؛ عوامل التجانس والتشكيل المشترك، والتي تؤهل للدور الرسالي: العقيدة (القرآن)، اللغة واللهجات، التاريخ المشترك، العادات والتقاليد وطبيعة الوحدات الاجتماعية (الأسرة والقبيلة)، الوحدة الجغرافية، الظروف الطبيعية (الجغرافيا)؛ التزاوج؛ التداخل السكاني (الديموغرافي).

- الإمكان الاقتصادي: امتلاك الطاقة المادية(النفط، المحرك الأساس لعجلة



الحضارة العالمية)؛ الموقع الجغرافي؛ ارتفاع مستوى الدخل؛ توفر الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثالث: إِبصار المستقبل (الرؤية المستقبلية)

للاضطلاع بالدور الرسالي):

الحاجة الإنسانية الحضارية المتأزمة للدور الرسالي؛ مواطن الخلل وأسباب القصور وعوامل الإعاقة؛ السبيل إلى الخروج ومعاودة الإحياء والبعث لأمة الرسالة، لإلحاق الرحمة بالعالمين.

** تمت ترجمة الكتاب حديثاً إلى اللغة الإنجليزية.



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

م. ب. ۱۵۵ - قزوین - کتبخانه - تهران: ۸۰۴۵۰۱